

دور القصر
في الحياة السياسية في مصر
[١٩٣٧ - ١٩٥٢]

دكتور سامي أبو النور



مكتبة مدبولي



دُورُ الْقَصْرِ

فِي الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَةِ فِي مِصْرَ

[١٩٣٧ - ١٩٥٢]

دكتور سامي أبو النور

مكتبة مدبولي

الإهداء

إلى ابني / أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعالج هذه الدراسة الدور الذى لعبه القصر فى السياسة المصرية خلال الفترة من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٥٢ ، وذلك فى اطار علاقاته - كمؤسسة للحكم - بقوى التأثير السياسى فى البلاد ، ومحاولة تقويم هذا الدور بجوانبه الايجابية والسلبية من خلال التصدى بالبحث والتحليل العلمى للبواعث الحقيقية لحركة القصر واتجاهاته السياسية ، دون اغفال تلك الجهود التى بذلها فؤاد سلطانا ثم ملكا لتوطيد دعائم حكم القصر .

والواقع أن ثمة محاذير قد صادفت الباحث كان عليه دائما أن يتحسب الزلل اليها وهو بصدد هذه الدراسة ، فمن هذه المحاذير محاولة تقويم مرحلة سابقة بمعايير لاحقة ، فذلك أبعد ما يكون عن جادة البحث العلمى ، اذ كان يتعين على الباحث تحليل موقف القصر - وهو موضوع دراستنا - وفهمه فى اطار الظروف السياسية القائمة فى كل مرحلة وعلاقته بقوى التأثير السياسى الأخرى ، دون اغفال الأوضاع الداخلية بالقصر ذاته والتى أثرت وبشكل مباشر فى مواقفه وتوجهاته .

ومن هذه المحاذير أيضا ذلك الركام الضخم للمادة العلمية التى توافرت للباحث من ثنايا المصادر والدراسات ، وما غصت به من آراء

متعارضة واتجاهات متباينة. كان الانسياق وراءها ينطوي على مخاطر الوقوع في أخطاء التحليل العلمي ويحول دون الوصول الى الحقيقة التاريخية المجردة وهي الغاية الأساسية لكل باحث. ومن ثم فإن المعالجة التاريخية كانت تقتضى الحيدة التامة وعدم تبني آراء أو أفكار أخرى سابقة الا بالقدر الذى يتصل بيقين الباحث ويطمئن اليه من خلال ما يتوصل اليه من نتائج .

ومن هذه المحاذير أخيرا ما يتصل بموضوع الدراسة ذاته ، فالدور الذى لعبه القصر انما كان جزءا متما للحركة السياسية فى مصر فى تلك الفترة ، وطالما أن عملية التأريخ لتلك الحركة تخرج عن نطاق دراستنا ، فمن ثم يغدو الهدف الأساسى لهذه الدراسة متمثلا فى إعادة تقويم أحداث تلك الفترة وأزماتها من زاوية القصر وبقدر مشاركته فيها وصولا الى أبعاد الدور الذى لعبه فى السياسة المصرية .

وهناك جملة أسباب موضوعية قد حدت بالباحث الى تناول موضوع هذه الدراسة . أولها : أنها تجيء استكمالا لدراسة قام بها الباحث لنيل درجة الماجستير عن دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر خلال الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٣٦ . ومن ثم فإن المتابعة التاريخية للموضوع كانت تحتم استكمال تلك الدراسة من خلال تناول دور القصر فى المرحلة التالية التى امتدت من عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٥٢ وهى الفترة التى تولى فيها فاروق الحكم . ثانيا : أن كافة الدراسات والبحوث التى تناولت أحداث تلك الفترة أو القوى التى شاركت فى صنعها ، قد تناولت دور القصر فى سياق المعالجة دون أن تحاول سبر أغوار ذلك الدور وصولا الى اتجاهات القصر الحقيقية وبواعث حركته والعوامل التى أثرت فيها ، رغم أن الدور السياسى الذى لعبه القصر كان عملا يشكل جانبا حيويا وهاما من تاريخ البلاد على امتداد المسطح الزمنى لتلك الفترة .

ثالثا : تمايز السمات الأساسية لتلك المرحلة من تاريخ البلاد عما عداها ، فهي تبدأ بإعلان معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها من تغييرات أصابت أوضاع قوى التأثير السياسى فى البلاد ، وتنتهى بثورة قوضت نظام حكم القصر بمؤسساته ، وبين بداية المرحلة ونهايتها كانت هناك قوى أخرى - ونعنى بها القوى الأيديولوجية - راحت تشق طريقها الى الساحة مما كان ينبىء عن أن ثمة تغييرا قد أصاب الخريطة السياسية للبلاد ، وكان القصر أكثر القوى تأثرا وتأثيرا فى اطار تلك التغييرات .

اما عن منهج المعالجة التاريخية لهذه الدراسة فقد توخيت فيه المزج بين التقسيم الزمنى والتقسيم الموضوعى ، باعتبار ان اتباع التقسيم الزمنى وحده قد يخرج بالدراسة من اطار التحليل والنقد العلمى الى عملية السرد التاريخى المجرد ، فضلا عن ان الاقتصار على التقسيم الموضوعى قد يفقد المعالجة نواصياها التاريخى ومضمونها ويحول دون اقرار نتائج علمية محددة ولقد جرى التمهيد لهذه الدراسة بعرض للتطور السياسى لدور القصر منذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من خلال تحليل علاقته بقوى التأثير السياسى فى اطار التجربة الدستورية ، والصراع الذى خاضه القصر بصدد توطيد مكانته السياسية فى مواجهة القوى السياسية الأخرى وفى مقدمتها الوفد باعتباره رمز الحركة الوطنية ورافدها الرئيسى . ثم تلك الصراعات التى دارت حول مجلس الوصاية والتى كشفت بشكل واضح عن تعارض اتجاهات الوفد ومرامى السياسة البريطانية ، وفى وجه محاولات الوفد للاستيلاء على القصر والتمهيد لفرض الوصاية عليه ، كانت السياسة البريطانية تتجه الى المحافظة على العرش قويا تحت وصايتها بحسبان استخدامه كمعامل معادل للوفد . مع استعراض محاولات القصر فى تلك الفترة للخروج من دائرة الوصاية البريطانية .

كما عُنيت في التمهيد بإبراز تلك التغيرات التي طرأت على سلطة «القرار السياسي» في القصر ، وكيف انفرد بها فؤاد على امتداد سني حكمه ، لكي تنتقل بعد ذلك في عهد فاروق - إلى « الديوان الملكي » ، إلى أن استقرت عملاً في أيدي الحاشية في أواخر عهده ، مع بيان الأسباب والبواعث التي أدت إلى تلك التغيرات ، يضاف إلى ذلك ما كان من جنوح القصر إلى اصطناع تنظيمات إرهابية مثل « البوليس الخاص » ومن بعده « الجرس الحديدي » وكيف استخدم القصر التنظيم الأخير بوجه خاص كأداة لترويع خصومه السياسيين وإرهابهم .

بالإضافة إلى ذلك فقد احتوت الدراسة على ستة أطر موضوعية وهي :

الأول : القصر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية :

ويتناول علاقة القصر بالوزارة في إطار تجربة دستور ١٩٢٣ ، وأثر البرلمان - كمؤسسة تشريعية - على تلك العلاقة مما ظهر واضحاً خلال عهود الحكم الوفدي ، على نحو بدت معه أولى ضروريات انفرد القصر بالسلطة تتمثل دائماً في التخلص من البرلمان الوفدي القائم ، مع بيان بواعث ذلك الصدام المتواتر بين القصر والحكم الوفدي وأثر التدخل البريطاني على نتائجه وكيف ترددت سياسة القصر بين التشجيع لفكرة « الوزارة الائتلافية ومحاولات « الوزارة القومية » كبدل حتمي كان يفرض نفسه كلما لاحت في الأفق السياسي احتمالات عودة الوفد للحكم . كما عُنيت في هذا الفصل أيضاً بتحليل علاقة القصر بوزارات الائتلاف اللاوفدي التي تعاقبت على الحكم ، وكيف نجح القصر من خلالها في الانفرد بمقاليد السلطة زهاء عشر سنوات من حكم فاروق .

الثاني : القصر والأحزاب السياسية :

ويتعرض بالتحليل لعلاقة القصر بالأحزاب السياسية على اختلاف

مشاربها واتجاهاتها دون اغفال تلك التغييرات التي واكبت اعتلاء فاروق عرش البلاد وكيف أثرت على علاقته بكافة الأحزاب السياسية ، فضلا عن تحليل تجربة أحزاب القصر وعوامل فشلها على نحو بدا القصر معه راغبا في التخلص من ذلك « الارث الحزبي » الذي خلفه عهد فؤاد وبعد أن أصبحت أحزاب الأقلية تؤدي دورها في إطار حكم القصر . كما عانيت بإبراز أزمة الكتاب الأسود في سياق تحليل العلاقة بين القصر ومكرم عبيد وكتلته ، وذلك بالنظر الى ذلك الدور البارز الذي لعبه القصر في صنع أحداث الأزمة والتمهيد لها ، وكيف استغل أبعادها في الاساءة للحكم الوفدي وكشف مثالبه على نحو أسهم في تهيئة الظروف المناسبة للقصر لانهاء الوجود الوفدي في الحكم .

الثالث : القصر والجماعات الأيديولوجية :

ويلقى الضوء على الظروف السياسية التي أدت الى ظهور القوى الأيديولوجية على الساحة ، مع الإشارة الى منابعها الفكرية وطبيعة علاقاتها بالقصر والدور الذي لعبته في سياسته ، وكيف استطاع أن يستخدم فريقا منها كالاخوان المسلمين ومصر الفتاة ، في بعض مراحل صراعه في مواجهة خصومه السياسيين ، ثم تحليل الظروف التي أدت الى انقلاب تلك العلاقة بين القصر من جانب والاخوان ومصر الفتاة من جانب آخر على نحو أصبحت معه تلك القوى مستهدفة لهجمات ضارية من القصر اثر انقلابه عليها ، دون اغفال ذلك الحط العدائي الواضح للقوى الشيوعية قبل القصر ومحاولاته لتوطيد صلاته بالجانب البريطاني بدعوى المخاطر الشيوعية التي تهدد العرش والوجود البريطاني في مصر على السواء .

الرابع : القصر بين الاتجاهات الاسلامية والعربية :

ويتناول بالتحليل الظروف التي قيضت للتيار الاسلامي أن يحتل

مكانته في سياسة القصر ، على نحو جاء متسقاً وتوجهاته الإسلامية والتي أسهم الأزهر - كمؤسسة دينية - بدور بارز في صياغتها في محاولته لاضفاء الطابع الدينى على حكم القصر على نحو يعضد من مكانته السياسية . وكذا الظروف التي أدت الى تبني القصر للفكرة العربية، ثم الجهود التي بذلها القصر في انشاء الجامعة العربية بصدد سعيه نحو زعامة عربية مع ابراز اهتمامات القصر بالمشكلة الفلسطينية وبواعثه الحقيقية في هذا المجال ، دون اغفال الاثار التي ترتبت على توجهات القصر العربية بصدد القضية المصرية ، على نحو كادت معه أن تخرج من اطارها الاقليمي الى دائرة الاهتمامات العربية ومساعي بريطانيا لاحباط جهود القصر في هذا الصدد .

الخامس : الصدام بين القصر والانجليز :

ويوضح طبيعة التغيرات التي طرأت على علاقة القصر بالجانب البريطاني في اطار معاهدة ١٩٣٦ ، وكيف سعى القصر بصدد تأكيد استقلاله بالسلطة على البلاد ، الى منازعة الوجود البريطاني نفوذه من خلال محاولات التفاهم مع قوى المحور وتشجيع دعايتها في مصر ، على نحو أفضى في النهاية الى عداوات حادة بين الجانب البريطاني والقصر ، مما حدا بالأخير الى التراجع عن سياسته وممالة الجانب البريطاني . واود أن أشير الى أن تصنيف حادث ٤ فبراير ليكون في هذا الفصل فمرده الى قناعة الباحث بأن مقدمات الحادث ونتائجه انما جاءت أساسا في اطار ثنائية العلاقة بين القصر والانجليز دون أن يكون للوفد في ذلك كله سوى دور هامشي تمثل أساسا في نتائج الحادث وليس في أسبابه ، عندما تولى الحكم عشية ٤ فبراير . ومن ثم فإن تحليل الأزمة في سياق العلاقة بين القصر والوزارة النحاسية الخامسة أمر يجانبه الصواب اذ أن تلك الوزارة كانت عملا منبئة الصلة بالجذور الأصلية للأزمة بالاضافة الى ذلك فقد عنيبت باستعراض الظروف السياسية التي أدت

الى تراجع التدخل البريطاني فى مجريات السياسة المصرية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأثر ذلك على الدور الذى لعبه القصر فى تلك الفترة .

السادس : انهيار النظام السياسى ونهاية حكم القصر :

ويتناول بالتحليل الأسباب التى أدت الى تدهور الأوضاع الداخلية فى البلاد على نحو كان منه حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، دالة على فساد أداة الحكم واضطرابها ، وكيف انعكس عبث القصر وتلاعبه بمقدرات البلاد السياسية ، على علاقته بالجيش باعتباره كان أكثر مؤسسات النظام ولاء للقصر وخضوعاً له ، على نحو بدا معه صراع تحتى بينهما كان من نتيجته أن خرج الجيش عن طاعة العرش لكى يقوض الكيان السياسى القائم وقتذاك بكل قواه ومؤسساته ويؤرخ نهاية لحكم القصر ، وكيف سعت السياسة الأمريكية للاستفادة من أبعاد الصراع القائم بين القصر والجيش ، لكى تفسح المجال لنفوذها فى محاولة لمنازعة النفوذ البريطانى مكانته فى مصر .

الخاتمة :

وتضم ما انتهى اليه الباحث من نتائج عن أبعاد الدور الذى لعبه القصر - كمؤسسة للحكم - فى السياسة المصرية على امتداد عهد فاروق ، مع تقويم شامل للجوانب الايجابية والسلبية لهذا الدور .

ومما يجدر ذكره أن هذا البحث قد اعتمد على طائفة كبيرة من المصادر والدراسات يمكن تقسيمها بصورة أساسية الى :

اولا : المصادر الأصلية والمراجع المعاصرة :

وتضم مجموعة المصادر الوثائقية الأجنبية والعربية ، سواء المنشور منها أو غير المنشور وتعتبر مضابط مجلسى الشيوخ والنواب من أهم المصادر

العربية اذ أعانت الباحث على متابعة الأزمات السياسية والدستورية التي كانت تعكس علاقة الأحزاب السياسية وصراعاتها داخل البرلمان وخارجه ، وتردد هذه الأحزاب على اختلاف نزعاتها ، بين العداء للقصر حيناً وممالأته أحياناً كثيرة . كما أفادت الباحث بشكل خاص بصدد متابعة قضية الأساحة الفاسدة ، فهي لم تلق الضوء على جوانب تلك القضية فحسب ، بل ونلمس أيضاً بوضوح ذلك الانقلاب الحادث في العلاقة بين القصر والوزارة النحاسية الأخيرة ، فيما أظهرته تلك المساجلات التي غصت بها تلك المضايقات ، من محاولات الوزارة النحاسية الأخيرة لدفع الاتهامات الموجهة للقصر ورجاله وتفنيدها . وقد أتاحت للباحث الاطلاع على تلك المضايقات كاملة بمكتبة مجلس الشعب .

ولقد عثر الباحث على نسخة أصلية من « الكتاب الأسود » لدى السيد / علي رمضان - ابن شقيقة أحمد حسنين - مودعة بمكتبة أحمد حسنين وتحمل اهداء مكرم عبيد اليه . ورغم ان التفاصيل التي احتوى عليها الكتاب تخرج عن نطاق تلك الدراسة الا أن الأزمة التي فجرها قد كشفت بجلاء عن أن العداء للوفد داخل الحكم وخارجه كان بمثابة نقطة تجمع والتقاء للقصر وأحزاب الأقلية .

أما وثائق وزارة الخارجية البريطانية فتأتي على رأس قائمة المصادر الأجنبية التي اعتمد عليها الباحث وتغطي الفترة موضوع الدراسة . فهي قد أثرت - بحق - هذا البحث بما كشفت عنه من أسرار وخبايا السياسة البريطانية في مصر ، ووجهة النظر البريطانية المعلنة وغير المعلنة من الصراع السياسي القائم وأطرافه في كافة مراحله ، فضلاً عما احتوت عليه من تفاصيل وافية لعلاقات القوى السياسية المختلفة بالسفارة البريطانية والجوانب الخفية منها ، فالى جانب التقارير المعتادة التي كانت ترسلها السفارة

البريطانية الى حكومتها ، كانت هناك أيضا التقارير الدورية التي كانت تتضمن تقويما شاملا للأوضاع السياسية في مصر وهي على جانب كبير من الأهمية . كما أوضحت تلك الوثائق الستار عن صلات القصر بقوى المحور وأعانت الباحث على التحقق من قيام هذه الصلات أصلا والدوافع والأسباب التي حركت القصر لاقامة هذه الصلات ووسائله فيها . يضاف الى ذلك أن هناك تقريراً وافياً أعدته اللجنة التي شكلها السفير البريطاني غداة حادث حريق القاهرة للوقوف على أسبابه ودوافعه ، وهو تقرير تكمن أهميته فيما تناوله من تحليل لمواقف القوى السياسية المختلفة من الحادث . وبرغم ذلك الغرم في الجهد والوقت الذي تكبده الباحث في دراسة تلك الوثائق ، كان الغنم عظيماً بما توافر لديه من مادة وفيرة أعانته على استكمال البحث . ولا شك أن الوثائق البريطانية بما احتوت عليه من مادة تاريخية جيدة تجعل لها مكانتها المتميزة بين المصادر الأصلية التي تناولت تاريخ مصر في تلك الفترة على نحو يمكن معه القول بأن أي دراسة تتصدى للبحث في تاريخ البلاد في تلك الفترة دون الرجوع الى الوثائق البريطانية ، هي باليقين منتقصة الأطراف .

ولا يفوتني في هذا المجال أن أذكر بالعرفان والفضل أستاذي المشرف الدكتور رؤوف عباس ، فلولا تعضيده ومساندته لما تمكن الباحث من الاطلاع على تلك الوثائق واستخلاص ما في ثناياها من مادة تاريخية هائلة .

اما المذكرات الشخصية فقد كانت من المصادر الهامة والاساسية لهذا البحث ولقد عثر الباحث على مجموعة من الاوراق الخاصة بأحمد حسنين مودعة لدى ابن شقيقته السيد / علي الدين رمضان - ومن بين تلك الاوراق كانت اصول التقارير الخاصة بروايات شهود العيان من أفراد الحرس الملكي

والنياوران عن أحداث ليلة ٤ فبراير ، وهذه الأصول تنشر لأول مرة ونظرا لأهميتها ولما احتوت عليها من تفاصيل فقد تم اعداد ملحق لها في هذه الدراسة . ومن ضمن تلك الأوراق أيضا عثرت على مجموعة من الخطابات التي انتهت تحمل التبرعات لأحمد حسنين أثر قيام الحكومة النحاسية السادسة بشن حملة ضارية استهدفت النيل منه لمماطلته في سداد قيمة اثاثات قام بشرائها ولم يسدد اثمانها لوزارة المعارف ، وتكمن أهمية تلك الرسائل في انها عكست تعاطف الراى العام مع أحمد حسنين اذ أظهرت نزاهته وأمانته ، وكانت نتائج الحملة على عكس ما كانت تأمل الحكومة النحاسية .

اما كتاب جلال الحامضى بعنوان « معركة نزاهة الحكم » ، ٤ فبراير ١٩٤٣ - ١٩٥٢ ، لم تكن قيمته في أن كاتبه قد شارك في اعداد « الكتاب الأسود » وطبعه وتوزيعه فحسب ، بل فيما كشف عنه من دور القصر فى صنع الأزمة التي فجرها الكتاب .

وفىما يتعلق بذكرات النقراشى التي نشرتها جريدة أخبار اليوم فى عديها ٢٦١ ، ٢٦٢ يومى ١٩٤٩/١١/٥ ، ١٩٤٩/١١/١٢ وتوقف استكمال نشرها بعد ذلك بسبب تدخل السفير البريطانى لدى حسين سرى ومطالبته بايقاف نشرها ، اذ تضمنت فحوى الاتصالات السرية التى جرت بين النقراشى - فى عهد وزارته الثانية - والسفير البريطانى بشأن إعادة النظر فى المعاهدة ومسألة السودان . وتكمن الأهمية الحقيقية فى الجزء المنشور من تلك المذكرات فى أنه قد كشف عن خبايا السياسة البريطانية واتجاهاتها لمساومة النقراشى على مسألة السودان مقابل الجلاء عن مصر ، الأمر الذى رفضه النقراشى وأيده القصر فى موقفه تحسبا للمخاطر المتوقعة من وراء الموافقة على وجهات النظر البريطانية .

وهناك أيضا مذكرات الدكتور هيكل وتقع في ثلاثة أجزاء ، وهي بدورها من المصادر الرئيسية التي أفادت الباحث بما تعكسه من مواقف أحزاب الأقلية وصراعاتها فيما بينها ، فضلا عن علاقتها بالقصر . ورغم ذلك فيمكن القول بأن الدكتور هيكل الذي تولى زعامة حزب الأحرار لم يستطع أن يتخلص من حزبيته مما نلمسه في غير موضع من مذكراته وخاصة بصدد إبراز الاتجاهات العدائية للوفد بشكل أساسي .

إلى جانب ذلك فكانت هناك أيضا مذكرات محمد نجيب بعنوان « كلمتى للتاريخ » وقد أفادت الباحث إلى حد كبير بصدد رصد نشأة تنظيم الضباط الأحرار وتطور علاقته بالقصر والعوامل التي أدت إلى خروج الجيش عن ولائه للقصر . فضلا عن ذلك فهناك أيضا طائفة من المذكرات التي أعانت الباحث في هذا المجال أيضا منها مذكرات أنور السادات عن « أسرار الثورة المصرية » ومذكرات عبد اللطيف بغدادى « الجزء الأول » وكذا مذكرات كمال رفعت التى أعدها مصطفى طيبة بعنوان « حرب التحرير الوطنية » ، وكذا مذكرات حسن عزت بعنوان « أسرار معركة الحرية » . أما مذكرات جمال عبد الناصر عن حرب ١٩٤٨ ، والمنشورة بمجلة آخر ساعة ، فقد كشف فيها عن تدهور أوضاع الجيش المصرى أثناء حرب فلسطين وفساد قيادته واضطرابها مما انعكس أثره واضحا على سير العمليات الحربية هناك وأفضى فى النهاية إلى هزيمة الجيش المصرى .

كما استعان الباحث بطائفة من الصحف والمجلات التى كانت تعبر عن اتجاهات كافة قوى التأثير السياسى فى البلاد ، اذ ألقت الضوء على علاقات تلك القوى ببعضها البعض واتجاهاتها السياسية ، ومكنت الباحث من معايشة أحداث تلك الفترة وأزماتها وكشفت عن جوانب هامة منها ، فعلى سبيل المثال فإن قضية الأسلحة الفاسدة التى تورط فيها القصر ورجاله

لم يكن ليقض لها أن تخرج الى الرأى العام الا عندما توفر الأستاذ احسان عبد القدوس على كشف جوانبها الخفية على صفحات مجلة « روز اليوسف » بعد أن أمده بعض الضباط بما لديهم من مستندات ومعلومات عن الواقعة .

ثانيا : البحوث والدراسات والمؤلفات :

تقتضى المعالجة للبحث ضرورة الاطلاع على النتائج والآراء التى تضمنتها البحوث والدراسات والمؤلفات السابقة والتى تناولت عملية التاريخ لقوى التأثير السياسى فى مصر وتقييم خريكتها وتحليل مواقفها واتجاهاتها بجوانبها الايجابية والسلبية ، وذلك حتى يتسنى للباحث البدء فى موضوع دراسته ولديه الخلفية التاريخية المتكاملة عن القوى السياسية الأخرى وعلاقاتها بالقصر - كمؤسسة للحكم - للتعرف على اتجاهاته الحقيقية والعوامل التى أثرت فى مواقفه من القضايا والأزمات المختلفة .

وقد لا يتسع المجال للإشارة الى جميع البحوث والدراسات الهامة التى تمت الاستعانة بها فى هذا البحث ومن ثم فاننا سوف نكتفى بالإشارة الى أبرزها . وتعتبر مجموعة مؤلفات الراحل الرافعى بعنوان « فى أعقاب الثورة المصرية » والتى تقع فى ثلاثة أجزاء ، فضلا عن مؤلفه بعنوان « مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ » ، من أهم المؤلفات التى تناولت الفترة موضوع هذه الدراسة بما احتوت عليه من مادة تاريخية عن القوى والأزمات التى صنعت تاريخ تلك الفترة ، ولا يعد من قيمتها ما كان يلمسه الباحث فى غير موضع منها من مجافاة المؤلف للنظرة التاريخية المجردة .

وهناك أيضا دراسة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بعنوان « العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ » وتعد بدورها من أفضل الدراسات التى تناولت أطوار هذه العلاقة ، فضلا عما أبرزته من تباين لاتجاهات القوى السياسية فى مصر بصدد مسألة اعلان الحرب . وتكمل هذه

الدراسة ، دراسة أخرى هامة للدكتور عاصم الدسوقي بعنوان « مصر والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ » ، بما أعطته من تصوير واضح لأوضاع هذه القوى عشية اندلاع الحرب وتفسير البواعث الحقيقية لحركتها ، فضلا عما تضمنته من عرض رائع للاتجاهات الفكرية والسياسية التي كانت تموج بها البلاد في تلك الفترة ، دون اغفال تأثير الحرب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

ومن أهم الدراسات التي أفادت الباحث أيضا ما كتبه الدكتور يونان لبيب رزق في بحثه عن (تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣) كنموذج رائد في البحث العلمي ، فهو بلا شك يعد من أفضل الدراسات التي أضاءت جوانب العلاقة بين الوزارة - كشریک في السلطة - والقصر والانجليز بشكل أساسي ، كما تناولت الدراسة بالتحليل تلك التغيرات السياسية والاجتماعية التي تعرضت لها البلاد وآثارها ليس فحسب على مسيرة الوزارة في السلطة ، بل وعلى علاقتها بقوى التأثير السياسي الأخرى ، على نحو بدت معه « الوزارة » تمثل دائما انعكاسا مرحليا ومباشرا لأوضاع القوى السياسية في البلاد . وكذا دراسته عن الأحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢ ، والتي عرضت الى أصول نشأة هذه الأحزاب والقوى التي كانت تمثلها فضلا عن اتجاهاتها السياسية .

اما دراسة الأستاذ طارق البشرى عن « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » فتعد من الدراسات الهامة التي تناولت بالتحليل الأطوار المختلفة للحركة الوطنية ، مع القاء الضوء على الروافد الجديدة لهذه الحركة والتي تمثلت في القوى الأيديولوجية ، كما عمدت الدراسة الى التركيز على الدور الذي لعبته تلك القوى في اطار الحركة الوطنية من خلال تحليل علاقاتها بقوى التأثير السياسي من الأحزاب السياسية والقصر والانجليز . والدراسة

بهذا المفاد تصبح مدخلا أساسيا وضروريا لفهم أبعاد الصراع القائم في تلك الفترة واتجاهات القوى التي شاركت فيه .

الى جانب ذلك فقد استعان الباحث بطائفة من البحوث والدراسات والتراجم الأجنبية ومنها دراسة فاتيكيوتيس عن « تاريخ مصر الحديث » والتي تناولت في عرض جيد العوامل التي أدت الى عجز قوى التأثير السياسى فى مصر وتفككها فى مواجهة الوجود البريطانى والآثار التي ترتبت على ذلك ، مما مهد لقيام ثورة ١٩٥٢ ، كما تناولت بالتحليل موقف القوى الأيديولوجية فى مصر وكيف توجهت تلك القوى نحو العصيان والثورة فى محاولة للتغلب على التناقضات السياسية والاجتماعية فى البلاد .

ومن أهم تلك الدراسات ما كتبه مايلز كوبلاند فى كتابه بعنوان « لعبة الأمم » أو « اللاأخلاقية فى السياسة الأمريكية » والذي ألقى فيه الضوء على الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى مصر ، كما أشار الى ذلك التناقض الحاد فى سياستها من انها بدأت ذلك الدور فى محاولة لأحداث ما أسماه « بالثورة السلمية » فى ظل حكم القصر ، وكيف انتهى ذلك الدور الى تأييد حركة الضباط الأحرار ، مع الإشارة الى دور الوساطة الذى لعبته السفارة الأمريكية بين الضباط الأحرار من جانب والقصر والسفارة البريطانية من جانب آخر أثناء أحداث الثورة .

وهناك أيضا دراسة جون مارلو عن العلاقات المصرية - البريطانية (١٨٠٠ - ١٩٥٣) والتي تناولت الظروف السياسية التي أدت الى إبرام المعاهدة وآثارها على العلاقة بين البلدين ، فضلا عن دور مصر فى اقامة الجامعة العربية وأثر ذلك على علاقتها مع بريطانيا وان كان قد أخطأ فى استنتاج بعض ما توصل اليه من نتائج فى سياق دراسته ، فعلى سبيل المثال عرض فى (ص ٣١٨) من كتابه الى الحاح السفير البريطانى على فاروق فى طلب

اقالة وزارة حسين سرى واستدعاء النحاس لتشكيل الوزارة الا انه بالرجوع للمصادر المختلفة بما فيها الوثائق البريطانية تبين ان السفير البريطاني لم يتقدم بمثل هذا الطلب للملك ، بل ان محور الخلاف قبل الحادث تمثل في رغبة السفير البريطاني في استبقاء وزارة سرى خلافا لرغبة الملك ، وهذا ما يجعلنا نشير الى خطورة التسليم بما تحتويه تلك الدراسات دون اخضاعها للنقد والتحليل العلمي وصولا للحقيقة التاريخية .

كما أتيح للباحث الاطلاع على مذكرات لورد كيلرن « سير ماياز لامبسون » السفير البريطاني في مصر خلال الفترة من يناير سنة ١٩٣٤ - ٩ مارس سنة ١٩٤٦ والذي اقترن اسمه بالعديد من الأزمات التي شهدتها العلاقة بين القصر والجانب البريطاني بوجه خاص . ولقد أعد هذه المذكرات « تريفور ايفانز » والذي عمل سكرتيرا خاصا للورد كيلرن في مصر طوال سنوات الحرب ، ثم عمل كمستشار شرقي للسفارة البريطانية في مصر منذ يوليو ١٩٥٢ حتى أزمة السويس في عام ١٩٥٦ ، وساعده في جمع مادتها لورد كيلرن « الابن » ، وتكمن أهمية تلك المذكرات فيما تضمنته من آراء وانطباعات لورد كيلرن الخاصة بصدد العديد من المسائل والقضايا التي كانت تمس العلاقات المصرية - البريطانية ، والتي اشرت اليها في أكثر من موضع في هذه الدراسة .

وأخيرا يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر وأطيب الثناء لأستاذي الدكتور رؤوف عباس أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة القاهرة ، فالكلمات تقصر وان عظمت معانيها عن أن توفي به حقه علما واقتدارا وفضلا على البحث والباحث ، فعلى امتداد ما يربو على سنوات تسع استغرقتها في اعداد بحثي للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة تحت اشرافه ، أحاطني فيها بكريم رعايته وتوجيهه ، وما أبداه من ملاحظات سديدة على

هذا البحث قد أسهمت في توجيه الباحث نحو جادة البحث العلمي الصحيح،
واليه يرجع كل الفضل فيما ضمته ثنايا تلك الدراسة من جوانب إيجابية ،
وعلى الباحث وحده تقع تبعات القصور .

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان الى الأستاذ الدكتور يونان لبيب
أستاذ ورئيس قسم التاريخ الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس
والأستاذة الدكتورة لطيفة سالم أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب -
جامعة بنها عضوا لجنة المناقشة على ما تجشما من جهد وعناء فى فحص هذه
الدراسة وإبداء الملاحظات عليها وإجازتها بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف
الأولى فى ٢٥ يونية سنة ١٩٨٧ .

وعلى الله قصد السبيل ؟

سامى ابو النور

تتمهيد

- تطور دور القصر كمؤسسة سياسية منذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .
- مجلس الوصاية بين صراعات قوى التأثير السياسى « تطور مسألة الوصاية » .
- التنظيم الداخلى للقصر واثره على دوره فى الحكم .
- فاروق الاول .

التمهيد

تطور دور القصر كمؤسسة سياسية منذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ •

تبلور دور القصر كمؤسسة للحكم منذ عهد فؤاد ، واحتل مكانة
بارزة كقوة مؤثرة وفعالة في السياسة المصرية ، دون أن يتخلى - القصر -
في ذلك عن المفهوم الأوتوقراطي لممارسة سلطاته • ولعل استعراض التغيرات
السياسية والتشريعية التي مرت بها البلاد على امتداد سنى حكم فؤاد ،
قد أكدت على محاولاته للاستفادة من تلك التغيرات ليس في توطيد دعائم
العرش باعتباره بنية القصر الأساسية فحسب ، بل وفي تأصيل المضمون
الأوتوقراطي لحكمه أيضا •

وينبغي الإشارة الى أن مظاهر خضوع القصر للوصاية البريطانية
قد استمرت قائمة ، حتى أن ولاية فؤاد للحكم في أكتوبر سنة ١٩١٧ كانت
اثر تبليغ بريطاني ، مما كان يعنى من الناحية العملية أن بريطانيا قد
جعلت من نفسها مصدرا لولاية العرش ، وقد ظهرت استجابة فؤاد لتلك
الوصاية فيما تضمنه كتابه الى حسين رشدى بصدد تكليفه بتشكيل الوزارة
من أنه « قد تولى عرش السلطنة المصرية بالاتفاق مع الدولة الحامية » (١) •

حقيقة أن الظروف السياسية السائدة في مرحلة ما قبل التصريح
لم تكن لتوفر المناخ المناسب لقيام ديكتاتورية القصر أو تعزيز جنوحه نحو

(١) فؤاد كرم : الوزارات والنظارات المصرية : القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١٩٣ •

الحكم المطلق ، فمن جهة كان الاحتلال البريطاني هو مصدر السلطة الأساسية في البلاد ومن جهة أخرى تزايد المد الوطني وبلغ ذراه أثناء ثورة ١٩١٩ في محاولة الحصول على استقلال البلاد . في تلك الظروف بدأ موقف القصر بالغ الحرج فام يكن بمقدور فؤاد أن يسفر عن عدائه للقوى الوطنية لئلا يتهدد عرشه ولما تتوطد دعائمه بعد ، وان كان بادی الانحياز الى الجانب البريطاني أملا في أن يحظى بتأييده .

وبالفعل جاءت النتائج متفقة وآمال فؤاد ، فيما كان من اعتراف بريطانيا في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ بإینه فاروق وبأعقابه من الذكور كورثة للعرش (٢) . تلك الخطوة كانت تعكس من جانب آخر حرص بريطانيا على استقرار عرش مصر تحت وصايتها . وعلى الرغم من تعاطف القصر وانحيازه للجانب البريطاني الا أنه ينبغي الاشارة الى أن فؤاد قد أدرك أن خضوعه لأي من الوجود البريطاني أو الحركة الوطنية من شأنه أن يحول بينه وبين غاياته وأهدافه في الحكم ومن ثم تعين على فؤاد أن يعمل على توطيد دعائم العرش كمقدمة لاستقلاله بالسلطة ، وفي اطار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ اعترفت به بريطانيا ملكا على « مصر المستقلة » واستغل فؤاد تلك السانحة فمن خلال طائفة من التشريعات سعى الى تنظيم ولاية العرش تحسبا لاحتمالات الصراع عليه واخضاع الأسرة العلوية لنفوذه باعتبارها المصدر الرئيسي لتهديد العرش (٣) .

(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الجزء الثالث من التمهيد ، مطبعة شفيق - القاهرة ١٩٢٨ - ص ١٧٨ .

(٣) وبصدد تنظيم ولاية العرش أصدر فؤاد أمرا كريما رقم ٢٥ في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ حدد فيه نظام ولاية العرش فجعلها لأكبر أبنائه ثم أكبر أبناء ذلك الابن ، وراح بعد ذلك يحدد اجراءات تشكيل هيئة الوصاية والطبقات التي تختار منها . وجعل موافقة البرلمان رهنا لنفاذ ذلك الاختيار ، وتلا ذلك أن أصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة حدد فيه من ينحصر فيهم لقب الامارة ونظام نوارث اللقب . واعطى الملك الحق في توزيع =

وبعبارة أخرى فقد أصاب العرش استقرار حقيقى فى ظل التصريح ،
مما كان ينبىء عن أن فؤاد كان بصدد اعداد القصر لدور سياسى جديد .
وعلى الرغم من أن تقييم تصريح ٢٨ فبراير يخرج عن نطاق تلك الدراسة ،
الا أنه يعنينا بالضرورة تحليل النتائج التى ترتبت عليه فيما يتصل بتطور
دور القصر وعلاقاته بقوى التأثير السياسى فى مصر وقتذاك . فمن هذه النتائج
بروز زعامة القصر كقوة سياسية وبخاصة فى مواجهة القوى الوطنية التى
كانت تشكل أداة الخطر الحقيقى الذى يهدد كيانه كمؤسسة للحكم .

ومن هذه النتائج أيضا تراجع الدور البريطانى من خلال محاولة تجنب
المواجهة السافرة مع القوى الوطنية كيما يضطلع القصر بتلك المهمة بعد أن
أصبح التدخل البريطانى قاصرا على المسائل التى تمس وبشكل جوهري
تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة . ومنها أخيرا أنه قد بات مقدرا على
القوى الوطنية أن تخوض صراعا من أجل الدستور ، الى جانب صراعها من
أجل الاستقلال . ذلك أنه بصدور دستور سنة ١٩٢٣ ، قام صراع آخر
دستورى الصبغة فى مواجهة أوتوقراطية القصر . ومن ذينك الصراعين
- الصراع من أجل الدستور والصراع من أجل الاستقلال - تشكل
المجرى الرئيسى للحركة الوطنية فى مواجهة الوجود الاحتلالى والقصر على
السواء .

وكان الظن بأن وضع دستور للبلاد سوف يكفل ارساء قواعد الحكم
الديموقراطى ، ويحد بالضرورة من أطماع القصر فى مواجهة القوى الوطنية

= المبلغ المخصص فى ميزانية الحكومة على أعضاء الأسرة المالكة وكذا تعديل أو قطع تلك
المخصصات عن مستحقيها . كما تضمن القانون تشكيل مجلس الوصاية واختصاصاته وصلاحياته .
انظر المملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية ١٩٢٢ ، أمر كريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ،
صادر فى ١٣ ابريل لسنة ١٩٢٢ . كذلك مجموعة القوانين والمراسم الملكية : قانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة .

على نحو تتفرغ معه الأخيرة لتحمل عبء النضال ضد الوجود الاحتلالى . الا أنه من الناحية العملية كانت الفكرة تتعارض تماما مع اتجاهات فؤاد فى الحكم ورغبته فى الاستئثار بمقاليد السلطة . ومن ثم فقد سعى القصر الى محاصرة عملية صياغة الدستور والقائمين عليها . وكانت وزارة ثروت الأولى قد بادرت عقب توليها مقاليد السلطة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لصياغة الدستور الجديد . وبالفعل تألفت فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ « لجنة الثلاثين » لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب . وعلى الرغم من محاولات عبد الحالى ثروت لتوفير الصفة التمثيلية للجنة بأن تضم ممثلين من طوائف الأمة المختلفة الى جانب عدد من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة باعتبارها لا زالت قائمة قانونا ، اذ لم يكن قد صدر حتى ذلك الوقت مرسوم بحلها ، الا أن ذلك لم يحل دون مقاطعتها من جانب الحزب الوطنى الذى اعتبرها « لجنة حكومية » أما الوفد بزعامة سعد زغلول فقد بدا هجومه عليها أكثر حدة بوصفها « بلجنة الأشقياء » وكان الرأى أن تسند عملية صياغة الدستور الى لجنة تأسيسية منتخبة وليست معينة من قبل الحكومة (٤) .

ولا شك فى أن غياب العناصر الوطنية بما فيها الوفد بشكل أساسى عن اللجنة لم يفقد عملها المضمون الديموقراطى فحسب ، بل وأغرى القصر على التدخل فى أعمالها ، ولقد كان تأثيره واضحا فبدا اتجاهها قويا داخل اللجنة لتركيز السلطات فى يد الملك بدعوى أن ما تضعه اللجنة لا يزيد عن أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لامكان تنفيذه فاذا سلب هذا المشروع منه كل سلطة خيف على المشروع نفسه أن يعدل

(٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ،

من أسنانه (٥) . ومن جانب آخر سوغت استقالة ثروت للقصر متسعا من الوقت لتعديل مشروع الدستور على نحو يكفل له تركيز مقاليد السلطة في يده . وبالفعل أدخلت على المشروع بعض التعديلات والتغيرات في عهد وزارة توفيق نسيم الثانية ، أصبح الدستور بمقتضاها منحة من الملك وليس حقا مقررًا للأمة . ولقد تأكد المضمون الأوتوقراطي للدستور في إطلاقه سلطة الملك في حل مجلسي البرلمان دون ضوابط ، فضلاً عما تقرر للملك من حق إصدار مراسيم لها قوة القانون أثناء انعقاد البرلمان . وهذا كان يعنى أن الملك قد جمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . ولقد أمتد هذا التعديل لكى يؤصل ولاية الملك على المعاهد الدينية ويؤكد على تبعيتها للعرش . أما عن النصوص الخاصة بالسودان ، فلقد أظهرت الوزارة النسيمية تخاذلاً فيها إزاء التهديد البريطانى ، فيما اتصل بتعديل لقب الملك لكى يكون « ملك مصر » فقط وأن يقتصر سريان أحكام الدستور على مصر دون الإخلال بحقوقها فى السودان (٦) .

بهذا المقاد صدر دستور ١٩٢٣ وقد حاد عن جادة النموذج النيابى الصحيح الذى يفترض أن الملك يملك ولا يحكم . فالسلطات التى خولها للجالس على العرش قد جعلته يملك ويحكم فى آن واحد . ورغم تعدد مثالب الدستور الجديد ، فإنه كان خطوة لا بأس بها على طريق اقرار الحقوق الديموقراطية والنيابية فى البلاد فهو وإن كان من الناحية الشكلية منحة إلا أنه من الناحية الموضوعية كان تعبيراً عن التطورات والتغيرات التى كان يشهدها المجتمع المصرى وقتذاك من تنام للروح الوطنية والوعى السياسى

(٥) أنظر محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : الجزء الأول - القاهرة

١٩٥١ - ص ١٣٦ : ١٣٨ .

(٦) لمزيد من التفاصيل عن تعديلات الدستور ، أنظر عبد الرحمن الرافعى : المصدر

السابق ص ٩٠ وما بعدها .

وتكوين الأحزاب والرغبة فى المشاركة فى السلطة (٧) .

ولعل ممارسة القصر لسلطاته فى اطار تجربة دستور ١٩٢٣ قد أكدت على نزعاته الاستبدادية ورفضه للمفهوم الديموقراطى للحكم : مما أفضى الى صراعات بينه وبين الوفد - حزب الأغلبية - تركزت أساسا حول تصحيح ممارسة الملك لسلطاته الدستورية . ولقد تمكن فؤاد من أن يحسم تلك الصراعات المتجددة لصالحه من خلال انقلابات دستورية ثلاثة أيده فيها أحزاب الأقلية التى تولت الحكم على أنقاض الدستور . ومما زاد الأمر سوءا ما كان من الغاء دستور سنة ١٩٢٣ واستبداله بآخر سنة ١٩٣٠ كان على الاجمال افتئاتا على حقوق البلاد لصالح حكم القصر (٨) .

ومسيرة القصر على هذا النحو لم تكن لتعطى الدلالات على امتهانه لفكرة الحكم الديموقراطى فحسب بل وكانت تحقيقا لأهدافه فى ابعاد القوى الوطنية عن الحكم . يضاف الى ذلك فلقد أصطنع فؤاد لنفسه حزبا للاتحاد والشعب ودفعهما الى معترك الصراع الحزبى ، واقرن توليهما للسلطة بالانقلابات الدستورية اذ وجدا فى أحزاب الأقلية الأخرى عونا لهما فى الحكم باسم القصر . بالاضافة الى ذلك فلقد عمل القصر على اجتذاب التجمعات غير البرلمانية مثل الاخوان ومصر الفتاة ، هذه القوى الناشئة وقتذاك وقد التقت بحكم أيديولوجيتها مع القصر حول العداء لفكرة الحكم الديموقراطى .

(٧) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢) مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٧٧ - ص ١٠٣ .

(٨) حدث الانقلاب الدستورى الاول فى العهد الزبورى « ١٩٢٥ - ١٩٢٦ » ، والثانى فى عهد وزارة محمد محمود الاولى « ١٩٢٨ - ١٩٢٩ » . اما الانقلاب الثالث فقد جرى فى عهد وزارة صدقى الاولى عام ١٩٣٠ .

أما النفوذ البريطاني فقد كان يشكل عقبة حقيقية أمام حكم القصر ،
الا أن فؤاد استطاع بحس سياسى ماهر أن يضع يده على نقاط التغير
والانقلاب فى السياسة البريطانية فى مواجهة القوى الوطنية كيما يستفيد
منها لصالح حكمه . وعلى الرغم من تعارض ميوله واتجاهاته فى الحكم
مع أطماع دار المندوب السامى ، الا أن فؤاد أظهر دائما استعدادا لاحتواء
الخلاف معها ، فذاكرته كانت تعنى دائما ما حل بأبيه اسماعيل وابن أخيه
عباس حلمى ، كأثر لاصطدامهما بالوجود الاحتلالى . وبعبارة أخرى فقد
ظل للجانب البريطانى أهميته المحسوبة فى سياسة القصر .

الا أن ذلك التفاهم البريطانى مع القصر لم يحل دون تبنى الأخير لمواقف
المعارضة لأى محاولة لتسوية القضية الوطنية . ولقد وضع هذا الموقف
جليا من خلال كافة أطوار المفاوضات التى شهدتها البلاد بدءا من مفاوضات
عدلى - كيرون سنة ١٩٢١ وحتى مفاوضات صدقى - سيمون التى جرت
سنة ١٩٣٢ . هذا الاتجاه من جانب القصر لم يكن موجها بطبيعة الحال الى
الجانب البريطانى ، بقدر ما كان مستهدفا القوى الوطنية مما كانت تمليه
مصلحة العرش . فقد كان من المحقق أن أية تسوية قد تلحق بالقضية
الوطنية سوف تؤدى الى انقلاب ميزان القوى فى غير صالح القصر . ذلك أن
أى اتفاق ناجح لن تتوافر له أداة تنفيذه ما لم يوقعه الوفد ، والاتفاق بهذا
المقاد سوف يقوى من شوكته على حساب القصر ليغدو الوفد خصما
شديد المراس تصعب منازلته . وثمة نتيجة أخرى سوف تترتب على هذا
الاتفاق تتصل باحتمالات تراجع التأثير البريطانى فى مواجهة القوى الوطنية ،
وهو الذى أمكنه الحد من فاعليتها الى حد كبير فى فترات توليها مقاليد
السلطة . وكانت النتائج فى غالبيتها محسوبة لصالح حكم القصر .

بيد أن اتجاهات القصر نحو معارضته لأى محاولات لتسوية قضية

العلاقات المصرية البريطانية لم يقيض لها الاستمرار ، اذ أن غياب فؤاد عن الساحة بوفاته و ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، قد جعل من المحتم على القصر أن يعيد تقديراته على ضوء التغيرات التى طرأت على الموقف الداخلى ، ليس بصدد علاقاته بقوى التأثير السياسى فحسب ، بل وعلى ضوء المتغيرات التى أصابت علاقة تلك القوى ببعضها البعض .

مجلس الوصاية بين صراعات قوى التأثير السياسى :

لا ريب فى أن التغيرات التى طرأت على أوضاع قوى التأثير السياسى عشية ابرام المعاهدة ، قد أسهمت الى حد كبير فى صياغة أبعاد الصراع بين هذه القوى بغية السيطرة على مجلس الوصاية ، فمن ناحية فقد الوفد كحزب جماهيرى الأداة الرئيسية لحركته السياسية والتى تمثلت فى المطالبة بالاستقلال ، بعد أن جرى حسم مسألة العلاقات المصرية - البريطانية بمقتضى المعاهدة . وكان من الطبيعى أن يعمل الوفد على استدامة تأثيره الشعبى والمحافظة على مكانته السياسية على الساحة ، وكان القصر هو أحد السبل الرئيسية للوفد فى هذا المجال ، خاصة وأن التغيرات التى طرأت على القصر قد أغرت الوفد على محاولة الاستيلاء عليه كيما يتجنب مغبة الصدام معه مستقبلا ، ولكى ينفرد بالسلطة دونه من جانب آخر . وبطبيعة الحال كان فرض الهيمنة الوفدية على مجلس الوصاية بمثابة مقدمة للاستيلاء على القصر .

هذا الاتجاه من جانب الوفد قد جاء متعارضا مع مقتضيات السياسة البريطانية وحدود تدخلها ، خاصة وأن بريطانيا بدا حرصها واضحا على أن تنتهج خطا توفيقيا بين الاحتفاظ بثقلها السياسى على الساحة المصرية ، وبين الحد من دواعى تدخلها فى الشئون الداخلية لمصر ، وتلك كانت الأزمة الحقيقية للسياسة البريطانية فى مصر بعد ابرام المعاهدة .

على هذا النحو بدت مسألة الوصاية على العرش بمثابة أول (: اختبار للنوايا البريطانية) فى إطار المعاهدة . حقيقة أن فؤاد كان قد اهتم بمسألة تنظيم الوصاية على العرش فى مستهل حكمه - على نحو ما مر بنا - إلا أن المسألة قد تفجرت للمرة الأولى أبان مرض فؤاد فى منتصف عام ١٩٣٤ ، وما ظهر من احتمالات غيابه عن الساحة ، وكان الجانب البريطانى أكثر القوى اهتماما بمستقبل القصر ليس باعتباره طرفا أصيلا فى الصراع فحسب بل وفى أنه كان أدوات لحدوث التوازن السياسى فى مواجهة القوى الوطنية على نحو يتفق واتجاهات السياسة البريطانية . ومما ساعد على تزايد اهتمام الجانب البريطانى بمسألة الوصاية أيضا ما ظهر من تفاقم النفوذ الايطالى بالقصر مما جعل دار المندوب السامى تعترض على وجود بعض الموظفين الايطاليين داخل القصر بدعوى أنهم يعملون لحساب دولتهم (٩) .

كان من الطبيعى أن تكون تلك المخاوف من الجانب البريطانى باعثا له كيما يتعرف على اتجاهات فؤاد لاختيار الأوصياء على العرش ، إلا أنه كان يحد من مسعى الجانب البريطانى الظن بتدخله فى شئون البلاد الداخلية خاصة وأن الدستور قد حسم المسألة (١٠) ، مما يتوقع معه أن تتخذ الصحف والقوى المعارضة بالبلاد من المسألة مادة للهجوم على الجانب البريطانى بغرض تأليب الرأى العام (١١) . أما حكومة لندن فقد كان لها رأى آخر

(٩) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى - الطبعة الأولى - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٤٩ - ص ١٨٩ .

(١٠) سبق أن أشرنا الى أن فؤاد قد أصدر الأمر الكريم رقم ٢٥ فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ متضمنا اجراءات تشكيل هيئة الوصاية والطبقات التى تختار منها . وقد صدر أيضا دستور سنة ١٩٢٣ حيث نصت المادة ٥١ منه على أن لا يتولى الأوصياء على العرش عملهم الا بعد أن يؤدوا لدى مجلس البرلمان اليمين الدستورية مضافا إليها وأن تكون مخلصين للملك . انظر دستور الدولة المصرية صادر بالمرسوم الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ .

Fo : 407/217 (IV) : No. : 6 : Lampson to simon, Aug, 4, (١١)

1934 Tel. No : 705

فى ظل احتمالات وفاة فؤاد بشكل مفاجئ وما قد يترتب على ذلك من فتح المجال لمزيد من مناورات حاشية القصر من المقربين للملك على نحو قد يستغلون معه وفاته لخدمة أغراضهم ، ومن ثم كانت التعليمات لدار المندوب السامى تقضى بتصعيد مسألة الوصاية محاولة استقرار ما يدور بفكر الملك فى هذا الشأن(١٢) . نخلص من هذا الى اختلاف دوائر لندن مع المندوب السامى على ضرورة معرفة نوايا الملك بشأن الأوصياء على الرغم مما سبق أن أبداه لامبسون من تحفظات . ولقد بدت النوايا البريطانية واضحة نحو احتمالات الضغط على الملك لاختيار أوصياء بعينهم ، وبالفعل وقع اختيار المندوب السامى على أوصياء ثلاثة هم الأمير محمد على وتوفيق نسيم والشيخ المراهى . ولقد تعددت دوافع هذا الاختيار فالأول كان يمثل السلالة الحاكمة ، فضلا عن شعبيته وولائه للانجليز ، أما الثانى فكان يحظى بقبول من الوفد ويعد من أفضل الشخصيات التى يمكن للمندوب السامى أن يتعامل معها ، والثالث يحظى بتأييد واسع من الأحرار الدستوريين(١٣) . وعلى هذا النحو ظهر واضحا أن دار المندوب السامى بهذا الاختيار قد راعت ترضية كافة قوى التأثير السياسى فضلا عن صالح السياسة البريطانية نفسها .

بيد أن دوائر لندن راحت تتراجع عن موقفها السابق على ضوء التحسن الذى طرأ على صحة الملك فؤاد وعودته لممارسة مهامه بشكل طبيعى ، إلا أنها وضعت فى الحسبان اجراء استعراض للقوات البريطانية للمحافظة على الأمن فى حالة تزايد احتمالات وفاة الملك ، على أن يكون المبرر لذلك هو من قبيل مسئوليات بريطانيا بمقتضى التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح

Ibid : No. 8 : vansitart to Peterson, Sept, II, 1934, No. 189 (١٢)

Ibid : No. 10 Peterson to simon, Sept, 13, 1934 No. 220 (١٣)

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (١٤) . يفهم من هذا أن مسألة الوصاية على العرش ابتعدت بشكل مؤقت عن دائرة اهتمامات السياسة البريطانية دون أن تفقد أهميتها الحيوية .

ولقد اختار الملك فؤاد بالفعل الأوصياء الثلاثة قبل وفاته وهم عدلى يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخري وأودع أسماءهم فى وثيقتين حفظت احدهما فى رئاسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكى (١٥) ، واثـر وفاة فؤاد نودى بفاروق ملكا على البلاد فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٦ ، وتقرر أن تتولى الوزارة السلطات الدستورية حين نقلها الى مجلس الوصاية .

ومهما يكن من أمر فإنه برحيل فؤاد عن الساحة تفجرت مسألة الوصاية ، وغدا العرش نهبا للمناورات ليس من جانب القوى السياسية فحسب بل ، وشاركت فيها عناصر من السلالة الحاكمة أيضا راودتها آمال اعتلاء العرش . فلقد سعى الحـديو عباس حلمى للعودة الى مصر اثر وفاة فؤاد ، وأدركت الخارجية البريطانية أن تلك العودة من شأنها أن تزيد من الموقف الداخلى تعقيدا ، خاصة وأن الأمير محمد على كان يرحب بعودة أخيه ، ومن ثم فقد كانت التعليمات للمندوب السامى تقضى باتخاذ موقف قوى فى مواجهة الأمير محمد على أو أى طرف آخر ، وتفويضه لاتخاذ ما يراه مناسبا من اجراءات حال تصاعد المسألة (١٦) . وبالفعل أوضح لامبسون للأمير محمد على معارضته لأى محاولة من جانب الحـديو السابق لكى يلعب أى دور

Ibid : No. 35 : Simon to Peterson, Oct, 17, 1934, No. : 227 (١٤)

(١٥) محمد حسين هيكـل : المصدر السابق : ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .
Fo : 407/219 (II) : No : 123 : Eden To Lampsan, July, 15, (١٦)

1936, No : 544.

فى شئون مصر الداخلية • وأزاء التحذير البريطانى تراجع الأمير محمد على عن موقفه وأظهر عدم تعاطفه مع اتجاهات الحديو السابق ، وامعانا فى اظهار حسن النوايا نصح الأمير محمد على لامبسون بأن يوضح للنحاس السلطات التى فوضتها له - أى للامبسون - الحكومة البريطانية للتصرف فى هذا الشأن(١٧) •

أما عن النحاس فلم يكن ليغامر بعلاقاته الطيبة مع الجانب البريطانى ومن ثم فقد أوضح للامبسون رفضه وحكومته لآى محاولات للتدخل من جانب الحديو السابق(١٨) • بيد أن ذلك لم يكن ليبدد مخاوف الجانب البريطانى من موقف النحاس •

فلقد جرت اتصالات بالفعل بين النحاس أثناء وجوده فى «كارلسباد» بألمانيا والحديو السابق عباس حلمى ، وأن الأخير قد لقى من النحاس تشجيعا لفكرة عودته الى مصر • هذا بدوره كان باعثا على اعتقاد دوائر لندن بأن الحديو لن يتورع حال نجاحه فى العودة الى مصر ، عن التآمر ضد الحكومة البريطانية ، وضد فاروق أيضا • وعلى ضوء ما ظهر للجانب البريطانى من حقيقة موقف النحاس غير المعلن وتشجيعه للحديو السابق ، فقد كانت التعليمات للامبسون تقضى بمصارحة النحاس بأن عودة الحديو عباس الى مصر لن تكون موضع رضا الحكومة البريطانية أو تأييدها(١٩) •

وفى محاولة من جانب النحاس لتبديد المخاوف البريطانية ، أبلغ لامبسون بأن مقابلاته مع الحديو كانت بناء على طلب الأخير لاستشارته

Ibid : No 124 : Lampson to Eden, Aug, 4, 1936, No 78. (١٧)

Ibid : No 125 : Same to same, Aug, 13, 1936. No 83. (١٨)

Ibid : No. 126 : same to same, Nov., 4, 1936, Tel. No 847 (١٩)

بشأن رعاية مصالحه بمصر (٢٠) .

والواقع أن عباسا كانت تراوده بالفعل آمال العودة الى عرش مصر ، وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يوضح فحوى الاتصالات التي جرت بين الحديو عباس حلمي والنحاس أو أهدافها . الا أنه ليس من المستبعد أنها استهدفت الترتيب لعودة الحديو لمصر ، خاصة وأنه في حالة حدوث هذا ، فإن النحاس يكون قد وضع العرش تحت وصاية الوفد تماما وهو اتجاهاه الأصلي في ذلك الوقت . الا أن هذا الاتجاه بدوره كان يتعارض تماما مع وجهة النظر البريطانية ، فمن جهة كان الحديو السابق قد أقام بالفعل علاقات مع قوى المحور ، ثم أن بريطانيا هي التي تولت عزله عن عرش مصر سنة ١٩١٤ بإعلان الحماية ، ومن ثم فإن عودته الى مصر سوف تنال حتما من مكانة الوجود البريطاني وهيئته بل وتشكل تحديا له يتهدد وجوده ، مما جعل السفير البريطاني يكرر على مسامع النحاس رفض حكومته الحاسم لفكرة عودة الحديو ، في وقت لم يكن بمقدور النحاس الاقدام على مغامرة غير محسوبة النتائج من شأنها أن تفقده ثقة حلفائه الجدد من الانجليز أو تأييدهم .

ولقد وضع عزم بريطانيا على مناوأة عودة الحديو والقضاء على محاولاته في هذا الصدد ، وتأكد ذلك بالفعل عندما أثبتت احتمالات اجراء مقابلة بين فاروق قبل توليه العرش ، والحديو عباس في أوروبا . واقترح الأمير محمد علي على لامبسون أن يرسل الى أحمد حسنين يطلب منه ألا تتم المقابلة (٢١) . واتفقت حكومة لندن مع ما ذهب اليه الأمير محمد علي ، وفوضت لامبسون لاتخاذ ما يراه مناسبا من اجراءات للقضاء على مناورات

Ibid : No. : 127 : Same to same, Nov., 9, 1936, Tel., No. 109 (٢٠)

Fo : 407/221 : No : 8 : Lampson to Halifax, Feb, 20, 1937, 121 (٢١)

الحديث السابق (٢٢) .

على الجانب الآخر دار الصراع حول مجلس الوصاية ، فعلى الرغم من أن
فؤاداً قد حدد أسماء الأوصياء قبل وفاته - على نحو ما مر بنا - إلا أنه
كانت للسياسة موجبات قد تستبعد هذه الأسماء جميعاً ، على حد تعبير
هيك (٢٣) . وبالفعل ظهر اتجاه بين الأحزاب لدعوة برلمان ١٩٣٠ للانعقاد
لاختيار الأوصياء (٢٤) . أما المبرر لذلك فكان باعتبار أن هذا البرلمان
هو آخر البرلمانات التي انعقدت على أساس دستور ١٩٢٣ وهو الدستور
القائم . إلا أن الوفد نجح في ترجيح فكرة انتظار تشكيل البرلمان الجديد
الذي كانت انتخاباته تجري وقتذاك (٢٥) . في نفس الوقت بادر المندوب
السامي بالتحرك لإجراء المشاورات ، وكان ذلك يصدر عن قناعته بضرورة
السيطرة على الموقف حتى لا تستأثر الأحزاب بالأمر كله ، وبدأ بالفعل في
مقابلة زعماء الأحزاب منفردين بغرض التعرف على اتجاهاتهم بالنسبة لمسألة
الوصاية ، وقد رشح محمد محمود كل من الأمير محمد علي ، عزيز عزت ،
وأحمد زيور ، إلا أنه قرر بأن الوفد قد لا يوافق على الأخير ، كما أنه يتفق
مع الوفد على استبعاد توفيق نسيم من الترشيح . أما النحاس وصدقي
فقد اتفقا مع المندوب السامي على أن يكون الأمير محمد علي على رأس قائمة
المرشحين في نفس الوقت أظهر النحاس قناعته بتوفيق نسيم ليكون ضمن
الأوصياء ، خلافا لما ذكره محمد محمود (٢٦) .

(٢٢) Ibid : No 9 : Eden to Lampson, Feb, 25, 1937, No : 102

(٢٣) محمد حسين هيك : المصدر السابق : ص ٤٠٧ .

(٢٤) Fo : 407/219 (I) : No : 66 : Lampson to Eden, April, 29, 1936, (٢٤)
No. 360.

(٢٥) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) ، مركز الدراسات

الاستراتيجية بالأمم - القاهرة ١٩٧٥ - ص ٢٨٣ .

(٢٦) Fo : 407/219 (I) : No. 70, Lampson to Eden, May, 2, 1936, (٢٦)

Tel., No. 370.

ولا ريب أن تلك الترشيحات من جانب زعماء البلاد قد أعطت دلالات واضحة على رغبتهم في أن يتوافر لهم قدر من السيطرة على المجلس . فقد كان من المعلوم أن الأمير محمد على يلقي تأييدا من الجانب البريطاني على ضوء علاقتهما الوطيدة ، ومن ثم فإن وجوده بالمجلس من شأنه أن يحظى بقبول المنسوب السامي ، وهذا لم يكن بغائب عن تقديرات الزعماء السياسيين . أما عن ترشيح محمد محمود لأحمد زيور فكان راجعا إلى توطد صلاته بالأحرار إبان مشاركتهم الحكم في عهد وزارة زيور الأولى ، وعلى الرغم من أنه قد جرى اخراجهم من الحكم أثر الأزمة التي أثارها كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، إلا أنه كان واضحا أن ذلك قد تم بناء على رغبة القصر دون أن يكون لزيور دور في الأمر .

ثم أن تعمد محمد محمود الإيحاء للامبسون بأن ترشيح توفيق نسيم لن يلقي تأييدا من الوفد ، كان محض مناورة مكشوفة استهدف من ورائها زعيم الأحرار الدستوريين تفويت الفرصة على النحاس في الاختيار (٢٧) . ومما يجب ذكره أن الصلات بين الوفد وتوفيق نسيم قد توثقت أثناء وزارته الثالثة كأثر لجهوده نحو إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ .

وأوضح النحاس للامبسون أنه من المشكوك فيه أن يوافق البرلمان على ترشيح زيور لمواقفه السابقة من البرلمان والدستور (٢٨) .

أما الجانب البريطاني قد ثارت مخاوفه من احتمالات تعيين النحاس ذاته ضمن الأوصياء على العرش ، إذ أنه لن يكون بمقدوره أن يرأس وفد المفاوضات المصري ، فضلا عما سوف يترتب على ذلك من امكانية تولي أحمد

Ibid, No. : 70, same to same, May, 2, 1936, No. 370

(٢٧)

Ibid, No. : 77, same to same, May, 5, 1936, No. 388

(٢٨)

ماهر أو النقراشى رئاسة وفد المفاوضات مما قد يهدد بقيام أزمة فى لندن كآثر لذلك (٢٩) . والواقع أنه لم تكن هناك ثمة مبررات حقيقية للمخاوف البريطانية ، فمن الناحية العملية كانت هناك عدة اعتبارات تحد من اشتراك النحاس فى هيئة الوصاية ، منها أولا أن النحاس قد أكد للامبسون أنه لن يقبل أن يكون ضمن الأوصياء (٣٠) . ومن هذه الاعتبارات أيضا أن وجود النحاس ضمن مجلس الوصاية لن يؤدى الى أحكام قبضته عليه ، خاصة وأن مهمة المجلس ذات صفة مؤقتة تزول بتولى فاروق سلطاته الدستورية ، فضلا عن قناعة النحاس بأن السيطرة على المجلس تأتى من خارجه وليست من داخله . يضاف الى ذلك فأن اشتراك النحاس فى الوصاية على العرش سوف يحول بينه وبين رئاسة الوزارة الوفدية القادمة وهو أمر لم يدرج عليه عرف الوفد ، اذ جرى العمل على أن يرأس زعيم الوفد الوزارة . ومن تلك الاعتبارات أيضا أنه بافتراض اقدم النحاس على المشاركة فى مجلس الوصاية ، فإنه لن يكون بمقدوره تولى رئاسة هيئة المفاوضات لما يتوقع من وراء ذلك من اثاره جدل فقهي ، مؤداه أن هيئة الوصاية تقوم مقام الملك فى الحكم ، وبهذا المفاد فهى تملك ولا تحكم ومن ثم لا يكون من حق النحاس أو سائر أعضاء المجلس الاشتراك فى المفاوضات . ومنها أخيرا ما سوف يترتب على ذلك من احتمالات تولى النقراشى أو أحمد ماهر رئاسة هيئة المفاوضات ، مما قد يفتح المجال أمام مطالبة الأحرار بأن تكون لهم الرئاسة ، وهو أمر لم يكن غائبا - فى تقديرى - عن زعامة الوفد تداركه .

على كل حال تمخضت المشاورات عن اختيار الأمير محمد على وعبد العزيز

Ibid, No. : 71, Eden to Lampson, May, 2, 1936, No : 227 (٢٩)
Ibid, No: 70, Lampson to Eden May, 2, 1936, No 370 (٣٠)

عزت وشريف صبرى - خال فاروق - ليكونوا أوصياء على العرش ، ووافق البرلمان الوفدى على هذا الاختيار وانعقد على هيئة مؤتمر بمجلسيه فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ حيث قام الأوصياء بأداء اليمين الدستورية أمامه (٣١) .
الا أن ذلك لم يكن حسما للصراع حول العرش ، فالوفد لم يكن قد تراجع عن نواياه فى الاستيلاء على السلطة داخل القصر . وعلى الجانب الآخر ظلت للقصر أهميته الحيوية فى تقديرات الجانب البريطانى والذى بدا حرصه واضحا على مقاومة اتجاهات الوفد للنيل من مكانة القصر ونفوذه .

ولقد استهدفت السياسة البريطانية احتواء القصر والابقاء عليه قويا تحت وصايتها مما ظهر واضحا عندما أثرت مسألة « وزارة القصر » .
واتخذت تلك السياسة مفهوما عمليا عندما أعلن النحاس فى خطاب العرش بعد تشكيله لوزارته عن اعتزامه انشاء وزارة جديدة باسم « وزارة القصر » ، بمعنى أن تناط الشئون السياسية للقصر بواحد من أعضاء وزارته . وغنى عن البيان ما كان يكفله هذا الوضع من هيمنة للوزارة على القصر ، وفقدان استقلاله التنظيمى بين مؤسسات الدولة ، وباختصار فإن الفكرة قد استهدفت منصب رئيس الديوان من خلال تعيين وزير يكون مسئولا عن شئون القصر أمام البرلمان (٣٢) .

سارع لامبسون بالايغاز للأوصياء برفض الفكرة تحسبا للنتائج المتوقعة من ورائها ، ومن جهة أخرى راح يضغط على النحاس - من خلال أمين عثمان - كيما يطرح الفكرة جانبا وكادت تحدث أزمة بين الطرفين ،

(٣١) أنظر مضابط مجلس الشيوخ والنواب ، انعقاد فى هيئة مؤتمر لوفاة الملك فؤاد بتاريخ ٨ مايو ١٩٣٦ .

(٣٢) طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص ٥٥٦ .

• مما دعا النحاس الى ارجاء التفكير فيها الى ما بعد الانتهاء من المفاوضات (٣٣) .
وعلى هذا النحو تراجعت الوزارة النحاسية عن موقفها ازاء الجانب البريطانى
واكتفت بأن أستصدرت مرسوما من هيئة الوصاية بتعيين النائب الوفدى
عبد الفتاح الطويل وكيل وزارة برلمانى لشنون القصر ، على أن يلتحق
برئاسة مجلس الوزراء ويكون له فيما يتعلق بالشئون الادارية بين القصر
الملكى والوزارات ما لغيره من وكلاء الوزارات البرلمانين من اختصاصات (٣٤) .
يفهم من هذا أن الجانب البريطانى بوقوفه فى وجه محاولات الوفد لتقوية
مكانته على حساب القصر ، كان يضع سياسته موضع التنفيذ .

وبصدد تلك السياسة أيضا لم يتغافل السفير البريطانى عن احتواء
القصر ، فراح يوضح للأوصياء على العرش أبعاد التدخل البريطانى بعد
المعاهدة من أنه « لا يمكن أن تكون هناك أية حكومة مصرية تهمل فى
الاستماع لمشورتنا ، ثم تأمل فى البقاء طويلا فى الحكم » (٣٥) .

وبطبيعة الحال لم يكن المغزى من وراء ذلك سوى التلويح باستمرار
النفوذ البريطانى ليس على القصر فحسب بل وعلى الوزارة أيضا ، وأن
المعاهدة لم تغير بحال من جوهره . كما كان من مقتضيات السياسة البريطانية
أيضا تقوية موقف فاروق نفسه فى اطار « النصائح الودية » فيطلب من
لامبسون ألا يقدم على أى اجراء قد يجلب عليه النقد ويظهره بعدم الاكتراث
واللامبالاة (٣٦) . كما راح يكرر على مسامع على ماهر ما سبق أن اكده على

(٣٣) حسن يوسف : مذكرات ، دور القصر فى السياسة المصرية (١٩٢٢ - ١٩٥٢)
مطابع الأهرام - القاهرة ١٩٨٢ - ص ٩٠ .

(٣٤) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الاول ، الجلسة السادسة فى ٢٢/٦/١٩٣٦ .

(٣٥) Fo : 407/219 (II) : No 40, Lampson to Eden, Nov., 6, 1936, (٣٥)

No. 108

Ibid : No. 7 : same to same, Aug, 8, 1936, No. 80

(٣٦)

فاروق ، من أنه يتعين على « الملك الشاب » اتباع الوسائل الدستورية عند توليه الحكم . وبالفعل أظهر على ماهر تفهما لذلك ، الا أنه أبدى تخوفه من تنكب النحاس وزملائه الطريق الدستورية في الحكم (٣٧) .

أراد على ماهر بذلك أن يهيئ الفرصة للقصر كيما يتحرك ضد الحكومة النحاسية اذا ما حاولت مستقبلا الافتئات على حقوقه . ومن الناحية العملية فإنه لم يكن بمقدور على ماهر حتى ذلك الوقت القيام بدور ظاهر يجلب عليه عدااء الوفد وهجومه ، وأثر أن ينفي عن نفسه كل مظنة في هذا الصدد كيما يبقى منصب رئيس الديوان الملكي شاغرا ريثما تنتهى فترة الوصاية ويتولى فاروق سلطاته الدستورية . وعلى الرغم من ذلك فقد كان على ماهر وراء تدبير زيارة فاروق لبعض المحافظات بغية تدعيم شعبيته قبل توليه السلطة ، ونجحت الحطة بالفعل ، وبدأ اتجاهها قويا بين أوساط طلبة المدارس والجامعات للخروج لاستقباله ، عند عودته للعاصمة ، مما أثار قلق الحكومة ودعا النحاس الى مراجعة الأمير محمد على لتدارك الأمر ، الا أن الأخير نعى على الحكومة تجاهلها لمجلس الوصاية ، وفشلت بالفعل محاولات الحكومة لوقف ترتيبات الاستقبال (٣٨) .

وبالفعل أثارت الشعبية التى قوبل بها فاروق عند عودته ، غيرة النحاس بما كشفت عنه من تأييد البلاد له قبل أن يتولى عرشه ، وسرعان ما جاء رد الفعل الوفدى اذ انتزع النحاس من مجلس الوصاية الموافقة على منح ٨٥٠ من الرتب والنياشين لمؤيدى الوفد وأعوانه ، وهذا بدوره كان يغرى آخرين على تأييد الوفد (٣٩) . وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن

Fo : 407/221, No. : 16, Sa me to Same, Mar, 2, 1937, No. 31 (٣٧)

Ibid : No. 3 : Same to Same, Dec. 29, 1936, No. 133 (٣٨)

Ibid : Same, to same Feb., I, 1937, No. 209 (٣٩)

القول بأن مسلك الوفد على هذا النحو لم يكن سوى رد فعل لمناورات القصر . ومن الناحية العملية كانت اعتبارات السياسة البريطانية تحد بدورها من اتجاهات الوفد العدائية للقصر . ثم أن الانقسامات الداخلية التي ظهرت بوادرها داخل الوفد بين جناحي النحاس ومكرم من جانب والنقراشي وأحمد ماهر من جانب آخر ، هذه بدورها قد أثرت بشكل واضح على تماسكه في مواجهة القصر ، كما ظهرت آثارها واضحة لدى قيام النحاس بتشكيل وزارته الرابعة .

وخلاصة القول فلقد تمكن الجانب البريطاني من حسم الصراعات التي دارت حول مجلس الوصاية ، بغرض تجنبه عواقب السياسة الوفدية واتجاهاتها . ولم يكن الباعث على ذلك هو تقوية لشوكة القصر على حساب الوفد ، بقدر ما جاء في إطار تحقيق التوازن بينهما وهو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة البريطانية في مرحلة ما بعد المعاهدة .

التنظيم الداخلي للقصر وأثره على دوره في الحكم :

سعى فؤاد منذ بداية حكمه الى استكمال بناء الهيكل الداخلي للقصر وتنظيمه لكي يتمكن من ممارسة دوره كطرف أصيل في الصراع على السلطة . ولقد قيض لهذا التنظيم البيروقراطي الذي كان « رئيس الديوان الملكي » على قمته (٤٠) ، أن يلعب دوره البارز في تنفيذ سياسة القصر وأدارة الصراع في مواجهة خصومه السياسيين .

(٤٠) وكان رئيس الديوان يختار من بين رؤساء الوزراء أو الوزراء السابقين . وكان يتبع الديوان الملكي ست ادارات هي الادارة العربية والادارة الافرنجية وادارة الأوسمة وادارة التوقيع وادارة الحسابات والمستخدمين وادارة المحفوظات والالتماسات الى جانب ذلك فقد كانت هناك ثلاثة دواوين هي ديوان كبير الأمناء وديوان كبير الياوران « الحاشية العسكرية » ، وكذا ديوان الخاصة الملكية والأوقاف الخصوصية ، بالإضافة الى مجلس البلاط - لمزيد من التفاصيل انظر : مجموعة الأوامر الملكية اعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ ، حسن يوسف ، المصدر السابق ، ص ١٤ - ١٧ ، كريم ثابت ، الملك فؤاد ملك النهضة - القاهرة ١٩٤٤ - ص ١٢٤ وما بعدها .

ولقد استمد منصب رئيس الديوان الملكى أهميته ليس من وجوده على رأس التنظيم الادارى للقصر ، او من كونه أداة الاتصال التقليدية بين الملك والوزارة فحسب ، بقدر ما كانت أهميته الحقيقية نابعة من الدور الذى لعبه من تعاقبوا عليه ، على نحو خرج به عن طابعه « الادارى » لى يصبح ذا طابع « سياسى » بحت . على هذا النحو لم يكن الديوان الملكى بمنأى عن صراعات قوى التأثير السياسى ، بل وكان محورا لهذه الصراعات فى كثير من الأحيان مما نلمسه فى الأزمة التى أثارها تعيين الملك فؤاد لحسن نشأت وكيلا للديوان الملكى فى عهد وزارة الشعب ، دون الرجوع للوزارة . وثار وقتها جدل فقهي واسع اتصل بمفهوم ممارسة الملك لسلطاته بواسطة وزرائه على مقتضى الدستور ، وهل ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر بما فيهم رئيس الديوان الملكى ووكيله ؟ ، واتخذت مسألة تعيين حسن نشأت شكل أزمة حادة بين القصر والوزارة أضطر فؤاد معها الى تعديل الأمر الملكى الخاص بهذا التعيين بعد أن وقع عليه سعد زغلول رئيس الوزراء .

ولقد دخل الجانب البريطانى كطرف ثالث فى مسألة تعيينات القصر ، تارة لاقضاء حسن نشأت وكيل الديوان الملكى بدعوى أن وجوده بالقصر كان يشكل تهديدا للسياسة البريطانية ، وأخرى تدخل ليفرض أحمد زيور رئيسا للديوان عام ١٩٣٤ . على هذا النحو أسهمت الأزمات التى نشبت حول تعيينات الديوان الملكى فى صبغه بصبغة سياسية .

ولقد تأصل المفهوم السياسى لمنصب رئيس الديوان فى عهد فاروق وتزايدت مكانته وأهميته ، ويرجع ذلك الى أن دور رئيس الديوان لم يقف عند حد تنفيذ القرار السياسى للقصر والمشاركة فيه على النحو الحادث فى عهد فؤاد ، بل تعدى حدود المشاركة الى الانفراد بصنع القرار للقصر وتنفيذه . وترجع تلك التغيرات الى اعتبارين أولهما أنه قد تعاقب على ذلك

المنصب شخصيات عرف عنها شدة مراسها وحنكتها السياسية فضلا عن ولائها للعرش . ثانيهما اختلاف شخصية الجالس على العرش . فبقدر ما كان فؤاد سياسيا مقتدرا وذكيا ، كان ابنه فاروق على النقيض تماما . وبعبارة أخرى ففي ظل ضعف فاروق وانعدام خبرته السياسية ، انتقل أمر القرار السياسى تدريجيا وبشكل تلقائى الى الديوان الملكى .

وإذا انتقلنا الى تعريف « الهوية السياسية » للشخصيات التى تعاقبت على منصب رئيس الديوان ، فيمكن القول بأن فريقا منهم قد شارك فى الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد عند نشأته ، ثم انفصلوا عنه الى صفوف المستقلين وارتبطوا بالقصر بروابط الولاء مثل على ماهر وحافظ عفيفى وابراهيم عبد الهادى وان كان الأخير زعيما للحزب السعدى .

أما الفريق الثانى فام تكن له ثمة انتماءات حزبية ، ولم يشارك فى الحركة الوطنية بأى قدر وكان القصر محور توجهاته مثل أحمد حسنين وحسين سرى .

عند هذا الحد يتعين أن نستعرض الدور الذى لعبه الديوان الملكى وأثره على سياسة القصر فى عهد فاروق . فلقد استشعرت الوزارة النحاسية الرابعة الخطر الحقيقى للدور الذى كان يلعبه على ماهر بالقصر قبل تعيينه رئيسا للديوان ، وفى مناورة سياسية اقترحت الحكومة تعيين عبد الفتاح الطويل رئيسا للديوان الملكى باعتباره أنه قد سبق توليه منصب الوكيل البرلمانى لشئون القصر . وكان من الطبيعى أن يعترض فاروق على مبدأ تعيين رئيس ديوان « حزبى » على أساس أن وظيفته تقوم على تسوية أى خلافات تنشأ بين القصر والوزارة ، ومن ثم فإن ولاء رئيس الديوان سوف يغدو مقسما بين القصر والوزارة . وعادت الوزارة الكرة بترشيح حافظ عفيفى ، الأمر الذى رفضه الملك بدعوى أنه قد سبق له العيب

في الذات الملكية ، وأخيرا اقترحت الوزارة تعيين الهلالي أو محمد أمين يوسف ،
ألا أن القصر رفض أيضا كلا من المرشحين (٤١) .

وبصدد حسم الخلاف القائم حول منصب رئيس الديوان ، أصدر
فاروق في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ مرسوما بتعيين علي ماهر رئيسا للديوان
دون الرجوع للوزارة وأرسل علي ماهر بدوره كتابا الى مجلس النواب لابلغه
بهذا التعيين (٤٢) . ومن جهة أخرى أبلغ الملك النحاس - من خلال
سعيد ذو الفقار كبير الأمراء - بقرار تعيين علي ماهر قبل اعلانه وبدأت في
الأفق نذر أزمة حادة بين الطرفين (٤٣) .

ومن الغريب أن الدكتور هيكل - قطب الأحرار الدستوريين - أخذ

(٤١) محمد التابعي : من أسرار السياسة والسياسيين « مصر ما قبل الثورة » مطابع
دار القلم د . ت ، ص ١٥٧ وما بعدها : أنظر كذلك
Vatikiotis, P.J., The Modern History of Egypt, p : 288

(٤٢) ولد علي ماهر في القاهرة عام ١٨٨٣ ، وهو ابن محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية
واحد أبطال أزمة الحدود الشهيرة التي نشبت في عهد الخديو عباس حلمي الثاني . وقد حصل
علي ماهر على الدكتوراة من فرنسا في القانون وأصبح من رجال الصناعة ، ولقد لعب دورا ملموسا
في الوفد الا أنه انفصل عنه وشارك في وضع دستور ١٩٢٣ . وقد عينه فؤاد وكيلا لوزارة
المعارف . وكان علي ماهر يفضل العمل على المسرح السياسي مستقلا ، وعرف عنه العداء للحكم
النيابي وقد أفتى بحل مجلس النواب سنة ١٩٢٤ وبإمكان حله مرة أخرى بعد ذلك ، ولند انضم
الى حزب الاتحاد عند تأسيسه عام ١٩٢٥ وتقلد عددا من المناصب الوزارية . وبناء على رغبة
فؤاد شغل علي ماهر وظيفة رئيس الديوان الملكي في أوائل يولية ١٩٣٥ ، ألا أنه رفض الالتحاق
بالقصر الا بعد إبعاد الأبراشي عنه ، وترك منصبه كرئيس للديوان في يناير سنة ١٩٣٦ لكي
يشكل وزارته الأولى في مايو سنة ١٩٣٦ واستقالت وزارته بعد أن أجرت انتخابات محايدة تولى
الوفد على أثرها مقاليد السلطة . أنظر سيرانيان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ، ترجمة
عاطف عبد الهادي ، أكاديمية العلوم السوفيتية ، معهد الاستشراق ، القاهرة ١٩٨٤ - ص ٦٢ ،
كذلك محمد شوكت التوني ، أحزاب وزعماء - مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ -
ص ٣٤ - ٣٥ .

يسوق الأسانيد على أن حق الملك فى تعيين رئيس الديوان هو حق دستورى طبيعى (٤٤) .

ورغم ذلك فان مناط الأزمة - فى تقديرى - لم يكن يتصل بدستورية التعيين على نحو ما ذهب اليه الدكتور هيكل ، بقدر ما كان قائما على اعتراض الوفد على اختيار شخص على ماهر بشكل أساسى .

ولقد كان الوفد محقا فى مخاوفه من هذا التعيين ، ذلك أن الماضى السياسى لعل ماهر لم يكن ليشجع الوفد على تأييده . فعلى الرغم من أن على ماهر أثناء وزارته الأولى قد هيا الظروف المناسبة لاجراء انتخابات نظيفة تولى الوفد الحكم على أثرها ، إلا أن ذلك لم يكن يعكس بصدق مفهوم على ماهر أو موقفه من النظم الدستورية والحكم النيابى ، ذلك أن اشتراكه فى الانقلابات الدستورية ، فضلا عن سيطرته الواضحة على العرش كانت كلها أمور من شأنها أن تثير مخاوف الوفد ، وتحمل نذر صدام محقق مع القصر .

ولا شك أن اقدام فاروق على تعيين على ماهر للديوان جاء كرد فعل مباشر للخصومة والخلاف مع الوفد ، وتبقى الأسباب الموضوعية التى كانت وراء ذلك التعيين ، فمنها أولا أن الملك قد أراد أن يؤكد على حقوقه التى انتحلها لنفسه وتتصل بتعيين موظفى القصر بما فيهم رئيس الديوان دون تدخل الوزارة ، رغم مخالفة ذلك للسوابق الدستورية . ثانيا أن على ماهر كان بكل المعايير « رجل القصر » بالنظر الى ماضيه فى خدمة العرش فضلا عن أنه كان يحظى بثقة فاروق فى قدرته على مقاومة نزعات الوفد واتجاهه للانفراد بالحكم (٤٥) . ثالثا أن تعيين على ماهر رئيسا للديوان كان يلقي

(٤٤) البلاغ : ١٩٣٧/١٠/٢٥ .

(٤٥) محمد التابى : المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

تأييد الجانب البريطاني بما أظهره من استجابة لرغباته ، فضلا عما أبداه من نشاط ملحوظ أثناء وزارته الأولى ، قد حدا بالسفير البريطاني الى الاعتقاد بأنه لن تتوافر لديه وسيلة للضغط على القصر سوى على ماهر (٤٦) . ولا يحد من ذلك ضغط السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية على أحمد حسنين لتأجيل اعلان تعيين على ماهر رئيسا للديوان قبل الحصول على موافقة النحاس ، اذ كان ذلك تحسبا من الجانب البريطاني لازمة قد تحدث بين القصر والوزارة كآثر لهذا التعيين (٤٧) .

وتصور الوثائق البريطانية رد الفعل لهذا التعيين على النحاس بأنه كان « هيسٽيريا تماما » ودعا النحاس على الفور الى اجتماع مجلس الوزراء وقرر بأن السياسة التي تتبع في هذا الشأن هي رفض التصديق على تعيين على ماهر ، وعرض المسألة على البرلمان .

كما اعتزم أن يتقدم للملك بمطالب أهمها تعيين وزير للقصر مقابل الموافقة على تعيين على ماهر وذلك في محاولة لاحتواء نفوذه وتجنب المزيد من مكائد القصر (٤٨) . على هذا النحو بدت الحكومة النحاسية وكأنها تساوم القصر على الثمن لقاء الموافقة على تعيين على ماهر . وغدا واضحا أنها لم تكن لتعول كثيرا على تجاوز الملك سلطاته الدستورية في هذا التعيين ، بقدر ما كان يعنيه احتواء نفوذ على ماهر داخل القصر أو موازنته على أقل تقدير من خلال انشاء منصب « وزير القصر » الذي اقترحته . وبدا واضحا أن القصر قد أدرك أبعاد المناورة الوفدية ، ومن ثم فقد سار في طريقه لا ينوي

(٤٦) محمد جمال الدين المسدي وآخرون ، مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٧٨ ص ١١١ - ١١٢ .
Fo : 407/221/No. 40 : Kelly to Eden, Oct., 20, 1937, No. 580 (٤٧)
Ibid : No. 41 : same to same, Oct, 22, 1937, No. 583 (٤٨)

على شيء من مطالب الوفد خاصة أن هيئة المستشارين الملكية قد أفتت بحق الملك في تعيين موظفي القصر دون تدخل من الحكومة (٤٩) .

على الجانب الآخر راح على ماهر يسعى لاحتواء الأزمة الناتجة عن تعيينه؛ فيعتمد الى ترتيب مقابلة للملك مع النحاس يوم ٢٦ أكتوبر ، حيث أكد له الملك أن تعيين على ماهر لم يكن اجراء موجها للوفد ، وأنه - أى الملك - وعلى ماهر سوف يظلال دائما فوق الأحزاب وسوف يتعاونان مع الحكومة كما طلب على ماهر من أمين عثمان أن يبذل جهوده للتقريب بينه وبين السفير البريطاني قاصدا بذلك تدعيم الثقة بينهما (٥٠) . وبطبيعة الحال لم يكن على ماهر مخلصا فى نواياه بصدد احداث التقارب بين الملك والنحاس بوجه خاص ، ولسوف نرى كيف أسهم على ماهر فى افساد العلاقة بين القصر والوفد وسعى للوقية بينهما ، فكانت اقالة الوزارة النحاسية الرابعة هي أول عمل سياسى له بعد توليه رئاسة الديوان .

أما عن جوهر سياسة على ماهر ، فقد كان واضحا منها أنه يعتمد لتقوية سلطة القصر ليحكم هو باسمه وكان يبرر هذا السعى للوصول الى الحكم ، بأن له برنامجا محددا يريد أن ينفذه (٥١) . وظهر هذا الاتجاه من جانب رئيس الديوان فى سياسته نحو حكومة محمد محمود أيضا التى تولت الحكم عقب اقالة الوزارة النحاسية .

فعلى الرغم من أن الوزارة كانت موضع تأييد الجانب البريطانى ،

(٤٩) أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى (من الحملة سنة ١٧٩٨ الى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢) مطبعة عيسى البابى - القاهرة ١٩٥٩ - ص ٢٥١ ، انظر كذلك أحمد توفيق ، فاروق الاول ، الجزء الاول ، ص ٨٠ - ٨٢ .

(٥٠) Fo : 407/221 : No. 40 : Kelly to Eden, Oct., 20, 1937; tel, (٥٠) No. 580.

(٥١) فاطمة اليوسف : ذكريات ، الطبعة الثانية : دار روز اليوسف - ص ٢٠٩ .

الا أن على ماهر نجح الى حد بعيد فى أن يتدخل فى شئوننا ويحدد من رغبات محمد محمود فى أن ينفرد الأحرار بالحكم دون أحزاب الأقلية الأخرى قاصدا بذلك أن يلحق لكافة قوى التأثير السياسى بنفوذه على القصر والوزارة على السواء ، وعلى الاجمال فلقد تمكن على ماهر من اضعاف حكومة محمد محمود بدرجة كافية ، هيات للقصر الاطاحة بها خارج الحكم ودفعا للاستقالة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ .

اما عن العلاقة مع الجانب البريطانى ، فكانت الركيزة الأساسية فى سياسة القصر التى صاغ على ماهر أطارها ، ولم يكن بدوره ليتغافل عن اكتساب ثقة الجانب البريطانى من خلال اقتناعه بالجهود التى يبذلها لى يجعل الملك يحكم من خلال الطريق الدستورى ، ولقد نجح على ماهر فى هذا الى حد بعيد .

وقد يبدو أن انتقال على ماهر من رئاسة الديوان الى رئاسة الوزارة التى ألفها فى أغسطس سنة ١٩٣٩ ، كان بمثابة تنويع لجهوده السياسية ومكافأة له من القصر ، الا أنه فى الحقيقة كان دلالة واضحة على تراجع اثره وتأثيره على الملك . ولا يحد ذلك من أهمية الدور البارز الذى لعبه على ماهر فى توجيه سياسة القصر ، فلقد نجح فى إدارة دفة الصراع بمهارة سياسية محسوبة لصالح القصر ولصالحه أيضا ، على نحو ذهب معه البعض الى القول بأن التاريخ السياسى للبلاد خلال الفترة ما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤٠ كان جزءا لا يتجزأ من نشاط على ماهر « رجل مصر القوى » (٥٢) .

ومع تسليمنا بأهمية الدور الذى لعبه على ماهر خاصة أثناء رئاسة الديوان الملكى ، الا أنه لا يعد من قبيل المبالغة القول بأن ذلك الدور لم يكن

(٥٢) سيرانيان : المصدر السابق ص ٦٢ .

سوى جزء من مخطط أحمد حسنين الذى خلفه فى رئاسة الديوان (٥٣) .
ويذهب محمد التابى الى أن أحمد حسنين كان وراء ترشيح على ماهر
لرئاسة الديوان لكى يكشفه أمام الملك ، خاصة وأن الملك لم تكن له حتى
ذلك الوقت ثقة كبيرة بأحمد حسنين كسياسى مناوئ (٥٤) . يضاف الى ذلك
أنه لم تكن من مصلحة الأخير تولي منصب رئيس الديوان فى وقت بدا فيه
الصدام حتما بين الوفد والقصر ، ومن ثم كان من المتعين على رئيس الديوان
- بغض النظر عن شخصه - أن يساق أو ينساق الى هذا الصدام . ثم أن
وجود الوفد فى الحكم كان اشارة كافية لاحتمالات تزايد هذا الصدام حدة
فى اولى جولاته . ولا زيب فى أن تلك الاعتبارات قد جعلت أحمد حسنين
يفسح المجال لعل ماهر لكى يتولى رئاسة الديوان كخطوة أساسية للقضاء
عليه .

على كل حال فقد تم تعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان فى ٢٧ يوليو
سنة ١٩٤٠ بعد أن ظل هذا المنصب شاغرا منذ أن تركه على ماهر الى رئاسة
الوزارة حتى استقال منها فى ٢٣ يونية سنة ١٩٤٠ . ويبدو أن على ماهر
قد أراد أن يترك منصبه فى الديوان شاغرا لكى يعود اليه اذا اضطرت

(٥٣) ولد أحمد حسنين فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٩ وتلقى علومه فى المدرسة الخديوية
ثم التحق بجامعة أكسفورد وتخرج منها فى عام ١٩١٤ ، وعين سكرتيرا خاصا للجنرال ماكسويل
قائد القوات البريطانية فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، ثم عمل بعد ذلك مفتشا فى الداخلية .
وفى عام ١٩٢٢ عين سكرتير أول مغوض فى واشنطن ، وفى عام ١٩٢٥ عين أمين ثان للملك فؤاد
ولبت فى هذا المنصب خمسة عشر سنة الى أن تولى رئاسة الديوان الملكى فى عام ١٩٤٠ .
ولقد اختاره الملك فؤاد ليكون رائدا للأمير فاروق « ولى العهد عندما أرسله الى انجلترا لتلقى
علومه هناك » . انظر محمد أنيس ، صفحات مجهولة من تاريخ مصر « سنوات الصراع بين عباس
وفؤاد » كتاب روز اليوسف العدد الثانى القاهرة ١٩٧٣ ص ١٧٤ ، جريدة الدستور ١٩٤٠/٧/٢٣
وانظر كذلك :

Fo : 407/221 : Enc in No. 25, Leading Personalities in Egypt, April,
16, 1937.

(٥٤) محمد التابى : المصدر السابق ص ١٥٢ - ١٥٣ .

الظروف لترك منصب الوزارة ، بيد أن آماله ما لبثت أن تهاوت ازاء معارضة السفير البريطانى لفكرة عودته الى القصر ، دون انكار لذلك الدور الذى لعبه أحمد حسنين فى اذكاء الخصومة بين على ماهر - رئيس الديوان والسفير البريطانى ، أملا فى اكتساب ثقة الجانب البريطانى وتأييده^(٥٥) . يضاف الى ذلك فإن تعيين أحمد حسنين فى منصبه بالقصر ، كان من أبرز الدلالات على أن القصر قد خرج من دائرة نفوذ على ماهر أو أن القصر قد أخرجه من حساباته^(٥٦) .

كانت الظروف السياسية السائدة وقتذاك جد مواتية لأحمد حسنين لكى يخطو خطواته التالية نحو الديوان فالجانب البريطانى قد ثارت مخاوفه من تزايد الاتجاهات العدائية لبريطانيا ، فضلا عن تزايد دعاية المحور كأثر لنشاط العناصر الموالية له داخل القصر وتجاوب فاروق معها^(٥٧) . ومما زاد مخاوف لامبسون أيضا احتمالات عودة التحالف بين الملك وعلى ماهر مما كان ينذر بمزيد من تدهور العلاقة مع القصر^(٥٨) . ومن ناحية أخرى لم يكن بمقدور السفير البريطانى أن يمارس الضغط على الملك من خلال حسن صبرى رئيس الوزراء الذى كان بدوره يعاني الكثير من المصاعب بصدده علاقته بالملك أيضا^(٥٩) . وبايعاز من لامبسون طلب حسن صبرى من الملك - من خلال أحمد حسنين - اقضاء عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى

Fo : 407 : 219 (II) : No. 45 : Lampson to Eden, Nov. 14, (٥٥)
1936, No. 118

(٥٦) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (١٩٢٣ - ١٩٥٢) ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٣ ص ١٢٠ - ١٢٢ .

Fo : 407/224 : No. 86 : Lampson to Halifax, July, 9, 1940. (٥٧)
No. 689

Ibid : No. 88 : same to same, July, 19, 1940, No. 758 (٥٨)

Ibid : No. 87 : same to same July, 17, 1940, No. 745. (٥٩)

وتعيين حلمى عيسى أو أحمد حسنين رئيسا للديوان (٦٠) مما كان يحمل ضمنا رضا الجانب البريطانى على حسنين . وينبغى الإشارة الى أنه على الرغم من أن موقف الخارجية البريطانية جاء متفقا مع اتجاهات لامبسون بصدد خطواته للتخلص من بقايا نفوذ على ماهر والعناصر الموالية له بالقصر إلا أنها اختلفت مع لامبسون فى أسلوب التعامل مع القصر ، اذ كانت تبغى المزيد من التشدد فى التعامل مع القصر ، خاصة فى مثل تلك الأمور الحيوية (٦١) .

على هذا النحو كان الاطار العام للسياسة البريطانية بصدد التخلص من نفوذ على ماهر ورجالها بالقصر ، يخدم وبشكل مباشر موقف أحمد حسنين اذ ما تولى رئاسة الديوان الملكى . أما عن موقف القوى السياسية من ترشيح أحمد حسنين ، فينبغى الإشارة الى أن الأمر كان موضع تأييد الجانب البريطانى - على نحو ما مر بنا - يضاف الى ذلك ما كان من صلات وثيقة بين حسن صبرى رئيس الوزراء وأحمد حسنين ، حيث لعب الأخير دورا بارزا فى إقناع الملك والانجليز على السواء بكفاءة حسن صبرى وصلاحيته لتولى الوزارة (٦٢) .

أما عن الأحزاب السياسية ، فلقد حظى ترشيح أحمد حسنين لرئاسة الديوان بتأييد كل من الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، فضلا عن السعديين رغم صلاتهم بعلى ماهر . أما الوفد فقد أبدى تحفظا على الترشيح دون أن يمتد ذلك الى حد المعارضة على نحو ما حدث مع على ماهر (٦٣) . على هذا النحو تولى حسنين رئاسة الديوان الملكى فى ظل موافقة غالبية قوى التأثير السياسى .

(٦٠) Ibid : No. 96 : same to same, July, 21, 1940, No. 771.

(٦١) Ibid : No. 92 : same to same, July, 21, 1940, No. 666

(٦٢) محمد التامى : المصدر السابق ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٦٣) المصور ، ١٩٤٠/٨/٩ .

ولقد اتبع أحمد حسنين فى ذلك الوقت سياسة ظهر فى جانبها الأول اقتناعه بأن دوره السياسى يكون من داخل القصر وليس من خارجه . تأيد ذلك بما كان من رفضه لتولى الوزارة بعد وفاة حسن صبرى عندما عرضها عليه فاروق - بايعاز من على ماهر - وكان ذلك انما يصدر عن قناعة أحمد حسنين بأن توليه الوزارة سوف يكون خاتمة نشاطه السياسى . أما الجانب الثانى لهذه السياسة فقد ظهر من تبنيه لفكرة التمهيد لعودة الوفد الى الحكم - خلافا لاتجاهات على ماهر - باعتباره صاحب الأغلبية الحقيقية مع وجود معارضة صالحة تحد من طغيان الأغلبية - على حد تعبير التابعى - دون أن يكون فى ذلك افتئاتا على حقوق العرش وسلطاته (٦٤) . هذا الاتجاه من جانب أحمد حسنين لم يكن فى الواقع ينبىء عن ثمة تغير جوهري للمضمون الأوتوقراطى لممارسات القصر فى السلطة بقدر ما كان تجنباً لمغبة الصدام مع الوفد ، باعتبار أن المعارضة القوية سوف تكون عاملاً أساسياً لتقليم أظافره لصالح القصر . وبعبارة أخرى فقد استهدف أحمد حسنين إضفاء الشرعية الدستورية على حكم القصر الأوتوقراطى .

وبالفعل سعى رئيس الديوان للتوفيق بين القصر والوفد واصلاح العلاقة بينهما ، ونجح فى ذلك الى حد بعيد (٦٥) . ومن ناحية أخرى لم يتغافل عن علاقته بالسفير البريطانى مما يفسر حرصه على استشارته بصدد تعيين حسين سرى رئيساً للوزراء خلفاً لحسن صبرى ، وذلك من خلال سلسلة الاتصالات التى تمت بين أحمد حسنين ولامبسون على نحو ما أشارت اليه الوثائق البريطانية فى غير موضع . وبدا أن تولى حسين سرى لرئاسة الوزارة كان بمثابة تنويع للجهود التى بذلها أحمد حسنين لاحداث التقارب .

٠ (٦٤) محمد التابعى : المصدر السابق ص ١٩٢ ، ١٩٦ .

٠ (٦٥) المصدر السابق ص ١٩٨ .

بين القصر والانجليز (٦٦) .

وعلى الرغم من النقد المريع الذى تعرضت له سياسة أحمد حسنين ، على نحو جعله موضع اتهام البعض ، بأن سياسته هذه قد افضت الى التدخل البريطانى ضد القصر فيما عرف بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لفرض الحكم الوفدى (٦٧) ، بيد أن هذا الاتجاه بدوره لا يخلو من أوجه عديدة للنقد . ذلك أن تولى الوفد للحكم والتقارب مع الانجليز كان هو الاطار الذى تحرك فيه أحمد حسنين منذ توليه منصب رئيس الديوان وحتى أوائل عام ١٩٤٢ . وكان مفهوما أن يكون تولى الوفد مقاليد السلطة بإرادة القصر وبتفاهم مع الانجليز . والتدخل البريطانى الحادث فى ٤ فبراير ضد القصر لم يكن راجعا لسياسة أحمد حسنين ، بقدر ما كان راجعا الى اعتبارات موضوعية يتعين الإشارة اليها وتتصل بالقصر ، فمنها ما كان من أمر صلات فاروق بقوى المحور حتى قبل تولى أحمد حسنين منصبه ، وهذه الصلات كانت عملا انعكاسا مباشرا لعداء فاروق للوجود البريطانى . ومنها أيضا ما كان راجعا الى وجود عناصر ايطالية بالقصر مؤيدة للمحور وثيقة الصلة بفاروق . ومنها أخيرا أن القصر لم يكن حتى ذلك الوقت قد تخلص من بقايا نفوذ على ماهر ورجاله بميولهم المحورية وعدائهم للانجليز .

كان من الواضح أن تلك الأوضاع قد ترسخت بالقصر ، وكانت بدورها خارج نطاق سيطرة أحمد حسنين ونفوذه ، رغم أنها كانت تحمّل تأثيرا معاكسا لاتجاهاته وجوهر سياسته التى توفر على تنفيذها على نحو ما أشرنا اليه ، إلا أن عجز رئيس الديوان عن احتوائها أو السيطرة عليها

(٦٦) Fo : 407/224 : No/155 : Lampson to Halifax, Nov. 15, 1940 : Nos 1526, 1530

(٦٧) فاطمة اليوسف : المصدر السابق ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

قد جعل القصر فى التحليل الأخير مجالا حيويا للدعاية المحورية والاتجاهات المعادية لبريطانيا على نحو سوغ لها التدخل ضد القصر فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ (٦٨) .

والواقع أن حادث ٤ فبراير قد أحدث انقلابا حادا فى فكر واتجاهات أحمد حسنين خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين القصر من جانب والوفد والانجليز من جانب آخر .

ولسوف نرى كيف تخلى أحمد حسنين عن فكرة تأييد حكم الوفد ، بل وتحول الى السعى لاسقاطه مما تمخض عنه اقالة الوزارة النحاسية فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ . الا أن الأمر كان جد مختلفا بالنسبة للجانب البريطانى فعلى الرغم من نجاح مساعى فاروق وأحمد حسنين فى ابعاد السفير البريطانى لورد كيللرن « مايلز لامبسون » عن مصر فى ٩ مارس سنة ١٩٤٦ (٦٩) . الا أن ذلك لم يكن يؤثر بحال على علاقة القصر بالجانب البريطانى والسعى للتقارب معه بعد الحادث (٧٠) .

كان من أثر ذلك أن سمح حسنين لبعض العناصر المتمصرة والمعروفة بصلاتها الوثيقة بالانجليز ، بأن تتوغل داخل القصر وتقرب من الملك . ولقد أراد حسنين أن يستخدم تلك العناصر لحسابه ملء الفراغ الناجم عن رحيل رجال على ماهر بنفوذهم عن القصر ، فضلا عن استخدامهم كعامل معادل للنفوذ الذى تمتعت به العناصر الايطالية على الملك والذى لم يكن حسنين قد تمكن

(٦٨) لمزيد من التفاصيل عن توجهات القصر المحورية ، انظر الفصل الخامس : الصدام

بين القصر والانجليز .

The Killearn Diaries, p : 390

(٦٩)

Fo : 371/35529, No : 9 : Weekly Political and Economic

(٧٠)

Report, Feb. 5, 1943

من القضاء عليه تماما حتى ذلك الوقت .

ولا ريب في أن حسنين قد ارتكب خطأ فادحا باقدامه على تلك الخطوة .
فعلى الرغم من أن تلك العناصر المتمصرة ، قد ساعدت على تدعيم جسور التفاهم
مع الجانب البريطاني ، وهو اتجاه حسنين الأصيل ، إلا أنها من جانب آخر
سمعت للسيطرة على الملك واستفحل نفوذها بشكل واضح خاصة بعد وفاة
أحمد حسنين (٧١) . ويؤرخ غياب أحمد حسنين تراجعاً لدور « الديوان
المالكى » بعد أن كان المعقل الرئيسى الذى خاض منه القصر - كمؤسسة
سياسية - صراعاته ضد خصومه السياسيين ، اذ تعاقب على رئاسة
الديوان شخصيات افتقرت الى المهارة السياسية على نحو ما توافر لعلى باهر
وأحمد حسنين (٧٢) .

كان من الطبيعى أن تسعى الحاشية - بما فيها تلك العناصر
المتمصرة - لاستلاب ميراث السلطة بالقصر مستغلة فى ذلك صلاتها الوثيقة
بالمالك . وكانت أولى الدلالات على ذلك أن استحدثت على تنظيم القصر
وظيفتان من الوظائف الدخيلة هما وظيفة المستشار الصحفى لديوان الملك
والتي شغلها كريم ثابت فى مايو سنة ١٩٤٦ ، ووظيفة المستشار الاقتصادى
للخاصة الملكية والتي شغلها الياس أندراوس فى صيف سنة ١٩٥٠ دون
أن يكون لهما اختصاصات محددة (٧٣) .

(٧١) توفى أحمد حسنين يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٤٦ اثر حادث تصادم مع احدى شاحنات
الجيش الانجليزى على كوبرى قصر النيل . انظر محمد التابعى ، المصدر السابق ص ٣٣٢
- ٣٣٣ .

(٧٢) تولى ابراهيم عبد الهادى منصب رئيس الديوان (فبراير ١٩٤٧ - ديسمبر ١٩٤٨) ،
حسين سرى (يناير ١٩٥٠ - ابريل ١٩٥٠) ، ثم حافظ عفيفى (ديسمبر ١٩٥١ - يولية
١٩٥٢) .

(٧٣) وكان كريم ثابت محرراً بجريدة المقطم « لسان حال المندوب السامى البريطانى »
أما الياس أندراوس فقد بدأ حياته سكرتيراً للمستتر كين بويد وكان محسوباً كميل للانجليز =

ومن الناحية العملية انتقلت مقاليد السلطة في القصر الى الحاشية وصارت المرجع الرئيسى فى التعيينات ، فكانت كافة ترشيحات الوظائف الهامة تعرض على القصر (٧٤) . واستفعل نفوذ الحاشية بحكم صلاتها بالملك ، حتى أن كريم ثابت قد أصبح مقصدا للوزراء اقتناعا منهم بأن صلاته بالملك تكفل لهم رضا الملك عليهم . ولقد تمكن كريم ثابت بالفعل من تحقيق ثروة طائلة حصل عليها من اليهود الذين جرى اعتقالهم أو وضعت أموالهم تحت الحراسة فى عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى ، وذلك مقابل الافراج عنهم أو رفع الحراسة عن أموالهم . يضاف الى ذلك فقد كانت قرارات الحكومة لا تبلغ الى الملك الا من خلال وسطاء القصر أمثال أندراوس وثابت وأدمون جهلان بالإضافة الى بعض خدم الملك (٧٥) . وأكثر من ذلك يعترف كريم ثابت فى مذكراته بأن رئيس الديوان لم يكن فى كثير من الأحيان يستطيع مقابلة الملك الذى طلب منه أن يكون هو - أى كريم ثابت - وسيلة الاتصال مع ابراهيم عبد الهادى رئيس الديوان (٧٦) . ولقد وصل الأمر أن المذكرات عند اعادتها من عند الملك كانت تحمل تأشيراته بخط خالصه من رجال الحاشية ، ولنسوف نرى كيف اقترن اسم فاروق وحاشيته بالعديد من الفضائح المالية مما كان عاملا حيويا للقضاء على سمعة القصر

= فى القصر . الى جانب ذلك فقد كان هناك فريقا آخر من الحاشية المقربة للملك أيضا مثل محمد حسن « الشماشجى » ، فاروق عبد العزيز « رئيس الخدم » وحلمى حسين « السائق » وقد شغل الأخير وظيفة مدير الجراجات الملكية ومنحه فاروق رتبة « القائمقام » . انظر أحمد بهاء الدين . فاروق ملكا - القاهرة ١٩٥٢ ص ٥١ وما بعدها ، جلال الحامصى ، معركة نزاعة الحكم « ٤ فبراير - يولية ١٩٥٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، حسن يوسف ، مذكرات ص ١٧ انظر كذلك : Vatikiotis, P. J. : the Egyptian Army in Politics, p. 34.

(٧٤) كريم ثابت : مذكرات جريدة الجمهورية ١٣/٦/١٩٥٥ .

(٧٥) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٣ ، دار المعارف - القاهرة

١٩٧٧ ص ٢٠٩ ، انظر كذلك : جورج فوشيه ، جمال عبد الناصر وصحبه ، الجزء الاول ،

دار المعارف - القاهرة ١٩٦٠ ص ٢٨٢ .

(٧٦) مذكرات كريم ثابت : الجمهورية ١٨/٦/١٩٥٥ .

ونفوذه (٧٧) .

ومن الغريب أن الملك راح يعضد مسيرته الأوتوقراطية في الحكم من خلال تبني فكرة تنظيم « قوة خاصة مسلحة » تكون تابعة له . ولا شك في أن تلك التنظيمات التي أنشأها الملك سواء « البوليس الخاص » أو « الحرس الحديدي » قد تباينت في طابعها السرى أو العلنى ، كما تباينت في طبيعة نشاطها وأهدافها ، ألا أنه يمكن القول بأن كليهما كان يمثل انعكاسا مرحليا لتوجهات القصر وسياسته .

وفيما يتعلق بنشأة « البوليس الخاص » فقد جاءت في وقت تزايدت فيه الدعاية المحورية بالبلاد وغدت اتجاهات القصر المحورية ظاهرة ، مما دعا فاروق الى انشاء قوة خاصة يضمن ولاءها ومساعدتها تكون تابعة له بشكل مباشر وتتولى حمايته ، دون أن تكون تابعة للجيش أو البوليس . وكانت وجهة نظر فاروق هي امكان استخدام « البوليس الخاص » كعامل معادل لنشاط البوليس السياسى (٧٨) . وبالفعل عهد الملك الى على ماهر - أثناء وزارته الثانية - بانشاء قوة « البوليس الخاص » بقيادة محمد طاهر باشا ويساعده النبيل سليمان داوود كقائد ثان وابراهيم شاهين المحامى مستشارا قضائيا وعمر راتب مفتشا للقوة . وقد بلغ عدد المتطوعين بها ٩٠٠ متطوع تم تقسيمهم الى أربع فرق ميكانيكية جيدة التسليح تحتوى على

(٧٧) المصدر السابق : ١٦/٦/١٩٥٥ .

(٧٨) كان البوليس السياسى التابع لوزارة الداخلية خاضعا لهيئة الانجليز . وازاء تزايد الدعاية المحورية في البلاد ، تكونت لجنة مشتركة من وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام ورئيس القلم الخصوص ومثل الجانب البريطانى فيها مدير المخابرات والمستشار الشرقى للسفارة البريطانية ومندوب قيادة الحلفاء . وأنيط بهذه اللجنة بحث نشاط المحور والعناصر الموالية له في القصر . انظر جمال سليم ، البوليس السياسى يحكم مصر - القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٥ ص ١٥٨ .

٦٠ سيارة ، وقد تولى قيادة تلك الفرق النبيل عمرو ابراهيم ومحمد عزت وحسين فريد ووحيد يسرى . ومن الملاحظ أن عناصر القيادة كانت فى جملتها ذات ميول محورية ، ثم أن انتسابها فى غالبيتها للعائلة المالكة كان ضمانا لولائها للقصر . أما عن الحجة الظاهرة لانشاء « البوليس الخاص » فكانت مساعدة رجال البوليس النظامى أثناء حالات الطوارئ . وفى المقابل عمد الجانب البريطانى الى تكوين قوة مماثلة من الانجليز والمالطيين مهمتها مساعدة البوليس النظامى ألا أنه كان من الواضح أن هدفها الاصيل هو شل حركة البوليس الخاص فى الوقت المناسب . ويتضح الجانب العلنى لنشاط قوة البوليس الخاص فيما طلبه محمد باشا طاهر - قائد القوة - من التصريح لها بحمل السيف فى الحفلات الرسمية والمناسبات العامة ، وأن يكون لها علم خاص بها . وفيما يتعلق بميزانية تلك القوة ، فقد كانت مخصصاتها تدخل فى اطار ميزانية القصر (٧٩) .

والحقيقة أن وجود تلك القوة بتسليحها فى يد الملك كان من شأنه أن يثير مخاوف الحكومة النحاسية الخامسة . وبصدد تقليص أظافر القصر طلب النحاس من الملك الموافقة على حل « البوليس الخاص » الذى يقوده محمد طاهر . وألمح للملك بأن حسم المسألة يدخل فى اختصاص الوزارة الا أنه يترك للملك أمر معالجتها بالنظر الى الصلات العائلية التى تربطه بقيادات « البوليس الخاص » . وعلى الرغم من أن النحاس قد أوضح أن استبقاء تلك القوة لن يكون موضع رضا الانجليز الذين سوف يعتبرونها مثل القمصان الزرقاء . الا أن فاروق رفض تماما فكرة حل البوليس

(٧٩) جمال سليم : قراءة قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، دار الشعب - القاهرة ١٩٧٥

ص ٢ - ٢٨ .

انظر كذلك :

• الخاص (٨٠)

ولا ريب في أن النحاس كان يعبر في ذلك الوقت عن مخاوفه الخاصة من إمكان استخدام القصر لتلك القوة في مواجهته • وطبقا لانطباعات النحاس عن المقابلة فإن الملك كان يتحين الفرصة لاثارة المتاعب في وجه الحكومة • وينبغي الإشارة إلى أن النحاس لم يكن راغبا في تصعيد المسألة مع الملك وقتذاك ، إذ كان بضد مساومته على منح رتبة « الباشوية » لبعض أعضاء وزارته ، مما ألجأه إلى مهادنته مؤقتا (٨١) •

انتهز النحاس الفرصة للضغط على الملك من جديد إزاء اصرار الجانب البريطاني على إقصاء العناصر الإيطالية والمالية للمحور من القصر (٨٢) • وأصدر النحاس بالفعل أوامره باعتقال على ماهر والنبيل عباس حليم ومحمد طاهر قائد البوليس الخاص ، بمعقل السرو ، وتلا ذلك أن أقدمت الحكومة على حل « البوليس الخاص » وضم قواته إلى البوليس النظامي وحسنت المسألة بذلك مع الملك (٨٣) • وينبغي الإشارة إلى أن اقدام النحاس على تلك الخطوة ، جاء متزامنا مع الضغط البريطاني على الملك لإبعاد « محمد طاهر » المعروف بتعاطفه مع قوى المحور (٨٤) •

ولعل تراجع فاروق عن موقفه السابق إزاء مطالب النحاس يمكن تفسيره بأن آثار حادث ٤ فبراير كانت لا تزال تلقى بظلالها الكثيفة على

Fo : 407/31570 : Lampson to Fo, Mar, 25, 1942, (٨٠)

Ibid (٨١)

Fo : 371/31569 : Lampson to Eden, Mar, 6, 1942, No. 719. (٨٢)

(٨٣) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ص ٢٥٦ ، ٢٦٠ •

محمد صبيح - من العلمين إلى سجن الأجانب « صفحات من الحرب العالمية الثانية » ص ٤٤ وما بعدها •

Fo : 371/45930 : Weekly Political and economic report; (٨٤)

Jan, 4, 1945 No. 110.

سياسة القصر • وبدأ فاروق راغبا وقتذاك فى تجنب المزيد من أسباب الصدام مع الانجليز ويكون الوفد محركا الاساسى خاصة وأن الاحتفاظ بتلك القوات كان من شأنه تقوية شكوك بريطانيا فى نوايا الملك وتوجهاته المحورية •

واذا كان « البوليس الخاص » انعكاسا لمرحلة سياسية للقصر ، كانت توجهاته المحورية أبرز سماتها ، فإن انشاء «الحرس الحديدى» كان انعكاسا لمرحلة سياسية أخرى انفرد فيها القصر بمقاليد السلطة وصار له القدر المعلى عمليا فى الحكم • وكان من الواضح أن فاروق قد استوعب الدروس المستفادة من تجربة « البوليس الخاص » ومن ثم كانت تجربة الحرس الحديدى مغايرة تماما لسابقتها من حيث طبيعة العمل السرى لتلك القوة وتنظيمها ، فضلا عن أهدافها • وفيما يتعلق « بالحرس الحديدى » فقد نشأ فى إطار مبنى القصر لفكرة الاغتيالات السياسية كوسيلة لارهاب خصومه السياسيين وتصفيتهم أملا فى أن يتحقق له ما فشلت سياسته فى تحقيقه من انقاذ لهيبته المتداعية فى وقت غدت فيه سياسته تتخبط وبشكل عشوائى ، وفقا لأطماع الملك ومنفعة حاشيته •

عند هذا الحد يتعين أن نلقى الضوء على ظروف انشاء « الحرس الحديدى » وطبيعة نشاطه • فلقد حدث فى عام ١٩٤٧ أن حاول الرائد رشاد مهنا ومعه ستة عشر ضابطا التخلص من اللواء إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش ، والذي كان موضع كراهية ضباط الجيش الى حد كبير • إلا أنه تم القبض على هؤلاء الضباط فيما عرف بقضية « الاتفاق الجنائى لضباط الجيش » ، وما لبث أن أفرج عنهم بعد عدة أيام تحت ضغط الراى العام فى صفوف الجيش ، وأحيل اللواء عطا الله الى المعاش •

وقد أحاطت الشبهات بعدد من الضباط المفرج عنهم ، واستطاعت السراى أن تستقطبهم بالفعل تحت عوامل الاغراء والارهاب لكى تشكل منهم ما سبى « بالحرس الحديدى » تحت رئاسة الطبيب البحرى يوسف رشاد ياور الملك . وكان يساند هذا التنظيم محمد حيدر وزير الحربية واسماعيل شيرين مدير ادارة شئون فلسطين وزوج الاميرة فوزية (٨٥) .

على هذا النحو كانت المفارقة كبيرة بين الظروف التى تحرك فيها هؤلاء الضباط مع زملائهم للتعبير عن سخط الجيش وغضبه ، وما انتهى اليه أمرهم فى أن أصبحوا أداة فى يد القصر . ويتبغى الإشارة الى أن تنظيم « الحرس الحديدى » لم يكن خاضعا للحرس الملكى أو الجيش وانما كان تنظيما سريا مسلحا ارتبط بشخص الملك عن طريق يوسف رشاد وضم بالاضافة الى مصطفى كمال صدقى - الضابط بالمخابرات الحربية - عددا آخر من ضباط الجيش مثل أحمد يوسف حبيب وسيد جاد وعبد الرؤوف نور الدين وخالد فوزى وحسن فهمى عبد الحميد ، وهؤلاء الضباط كانوا موزعين على سلاح الفرسان والحرس الملكى والمخابرات الحربية (٨٦) ، وعندما خرج أنور السادات من الجيش انضم الى الحرس الحديدى . ولم يقف الأمر عند هذا الحد فلقد حاول أعضاء التنظيم أن يصطنعوا له قاعدة عريضة فى الجيش ، فيشير محمد نجيب الى أن بعض رجال الحرس الحديدى قد حاولوا ضمه اليهم ، الا أنه رفض وهدد بالابلاغ عنهم فاتهموه لدى يوسف رشاد بأنه يسعى للقيام بانقلاب بمساعدة السيد طه قائد اللواء

(٨٥) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، مطبعة الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ص ١٦ وكذلك جمال حماد ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، كتاب الهلال ، ابريل ١٩٨٣ ، ص ١٤٧ ، أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الاول - القاهرة - دار الموقف العربى ص ١٠٧ .

(٨٦) أحمد حمروش : المصدر السابق ، ص ١٠٧ ، أحمد مرتضى الراغى ، مذكرات ، مجلة أكتوبر ، العدد ٤٩٢ يوم ١٩٨٦/٣/٣٠ .

الأول • الا أن محمد نجيب قابل يوسف رشاد وفند له تلك التهم وكذبها (٨٧) •

يضاف الى ذلك فلقد جرت محاولات أخرى من جانب مصطفى كمال صدقى لدمج تنظيم الضباط الأحرار مع الحرس الحديدي بغرض توحيد الجهود • الا أن جمال عبد الناصر قد استطاع - بصدد التمويه - أن يقنع مصطفى كمال صدقى بأنه بعيد عن كل نشاط وأنه ليس هناك أصلا تنظيم بالجيش يضم الضباط الأحرار (٨٨) •

كان اغتيال أمين عثمان هو أول العمليات التي نفذها رجال الحرس الحديدي في اطار مخطط القصر • وغنى عن البيان ذلك الدور الذي لعبه أمين عثمان على نحو ما سيرد ذكره - في حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، فضلا عن كراهية الملك له باعتباره كان دائما بمثابة جسر العلاقات بين الوفد والسفارة البريطانية (٨٩) • وبتشجيع من الملك أوغل الحرس الحديدي في الاغتيالات السياسية ففي ١٥ ابريل سنة ١٩٤٨ جرت محاولة اغتيال مصطفى النحاس بواسطة عبد الرؤوف نور الدين الا أنها فشلت ، وفي ٢٥ ابريل جرت محاولة أخرى بواسطة مصطفى صدقى وعبد الرؤوف نور الدين لنسف منزل النحاس بسيارة ملغومة ، الا أنه نجا من تلك المحاولة أيضا • بالاضافة الى ذلك فقد امتدت موجة الاغتيالات الى عناصر غير سياسية قامت

(٨٧) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٨٤

ص ٦٩ - ٧٠ •

(٨٨) أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ، كتاب الهلال ، يولية ١٩٥٧ ص ٢١٣ •

(٨٩) وكان يوسف رشاد قد عرض على كمال صدقى ومجموعة من الحرس الحديدي اغتيال أمين عثمان ودفع الملك الى يوسف رشاد مبلغا من المال كبيرا لشراء ثلاث سيارات باسماء مستعارة وبلوحات معدنية مزيفة وكذا الأسلحة والقنابل اللازمة لتنفيذ العملية والتي تمت بنجاح •

أنظر أحمد مرقى المرائى : المصدر السابق ، نفس المكان •

بينها وبين الملك خصومات لأسباب خاصة (٩٠) . وبطبيعة الحال فان جنوح القصر للاغتيالات السياسية والقتل لم يكن دلالة على سوء التقدير وافلاس سياسته فحسب ، بل وجعله بؤرة الارهاب السياسى والفوضى فى البلاد ، وهذه لم تكن بحال لتحى فاروق وعرشه بقدر ما كانت تتهدد نظام سياسى كامل كان القصر على قمته .

أما عن التغيرات التى طرأت على سلطة « القرار السياسى » داخل القصر فيمكن القول بأن فؤاد قد استأثر بها على امتداد عهده ، حقيقة أنه كان هناك ما يمكن تسميته « بإدارة القصر » ، اذ أسهم رجال الملك مثل حسن نشأت والابراشى فى تنفيذ القرار دون أن يتعدى دورهم الى المشاركة فى صنعه . الا أنه فى عهد فاروق تبلور دور « ادارة القصر » فى صنع القرار ، اذ تعدى دورها الى المشاركة فيه من خلال على ماهر وأحمد حسنين من بعده . ولا ريب فى أن هذا التغير الحادث فى سلطة القرار كان راجعا فى جانب كبير منه الى اختلاف شخصية فاروق عن أبيه . يضاف الى ذلك فان غياب « الرجل القوى » عن رئاسة الديوان الملكى كان ايذانا بانتقال سلطة القرار الى أيدي رجال الحاشية من خاضع الملك . وكان ذلك أشد وطأة على القصر والبلاد فى آن واحد . ومما زاد الأمر سوءا ما كان من جنوح القصر الى الاغتيالات السياسية لتصفية خصومه وترويعهم ، وعلى الاجمال فان فساد القصر كان بمثابة جرثومة فناء النظام السياسى بأكمله .

(٩٠) أرشيف الأهرام ، ملف بعنوان « حوادث حريق القاهرة » جريدة الوفد - مقال بعنوان « حريق القاهرة أبشع جريمة فى تاريخ مصر » ، منشور فى ١٤/٢/١٩٨٥ . كذلك جمال حماد ، المصدر السابق ١٤٧ - ١٤٨ ، طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر « ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » كذلك محمد شوكت التونى ، المصدر السابق ص ٩٧ .

فاروق الأول :

هو ابن الملك فؤاد وحفيد الحديو اسماعيل ، وقد ولد في القاهرة في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ . وفي ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ صدر أمر كريم باستحقاقه ولاية العهد ، وبدأ فاروق تعليمه على أيد معلمين خصوصيين بمدرسته الخاصة بقصر القبة (٩١) .

ولقد تزايدت مخاوف الجانب البريطاني من أن يتعهد فؤاد ولي عهده بنشأة ايطالية مثله على نحو قد يؤدي الى تقوية النفوذ الايطالي داخل القصر ، خاصة وأن الجانب البريطاني كان يضغط وقتذاك على الملك فؤاد بالحاح لتطهير القصر من الحاشية الايطالية . وكان من الطبيعي أن تستأثر مسألة تعليم فاروق باهتمام الدوائر البريطانية لما سنوف يترتب عليها من تحديد لمستقبل العلاقة مع القصر . وكان اتجاه بريطانيا الأصل أن يتلقى فاروق تعليمه هناك لكي ينشأ متأثراً بالثقافة الانجليزية كيما يكون أكثر تجاوباً مع سياستها اذا ما تولى الحكم . وبالفعل اجتمع مجلس الجيش البريطاني بالقاهرة في أغسطس سنة ١٩٣٤ وكان من ضمن قراراته ادخال فاروق مدرسة « وولتش العسكرية » وقام نائب المندوب السامي البريطاني بإبلاغ فؤاد قرار المجلس في هذا الصدد (٩٢) .

على هذا النحو بدت مسألة تعليم فاروق بمثابة « اختبار للنوايا » من جانب بريطانيا لفؤاد الذي أظهر استجابته للمطلب البريطاني ، وسافر فاروق بالفعل الى انجلترا في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ حيث أقام هناك في

(٩١) أرشيف الأهرام ملف رقم ١٣٩ ج ١ بعنوان « فاروق الأول » . انظر كذلك طاهر الطناسي ، فاروق الأول ، دار الهلال - القاهرة ١٩٣٦ ، ص ١٢٨ .
(٩٢) Fo : 407/217 (IV) No. 15, Peterson to Simon, Sept, 15, 1934, No. 811.

قصر « كنرى هاوس » ورافقته بعثة تألفت من خمسة أعضاء هم أحمد حسنين رائدا للأمير . وعزيز المصرى نائبا للرائد والدكتور عباس الكفراوى الطبيب الخاص وعمر فتحى ياورا للأمير والأستاذ صالح هاشم مدرسا للغة العربية (٩٣) . وكان فؤاد قد أصدر أوامره بالألا يصطحب أحد من الحاشية أسرته معه الى انجلترا . وبدا أن المقصود بذلك هو أحمد حسنين (٩٤) .

وخلال اقامته القصيرة فى انجلترا وقع فاروق تحت تأثير اتجاهين ، أولها كان يمثله عزيز المصرى الثائر القديم المتعصب لدينه والمعروف بعدائه الشديد للانجليز ورغبته فى تنشئة ولى العهد نشأة عسكرية صارمة . أما الاتجاه الثانى فكان يمثله أحمد حسنين بطموحه وذكائه حيث عمل بدوره على استرضاء فاروق كيما يستحوذ على ثقته ورضائه . وبالفعل كانت الغلبة للاتجاه الأخير ، اذ قام فؤاد باستدعاء عزيز المصرى الى مصر وعين ضابطا آخر بدلا منه لمرافقة فاروق (٩٥) .

لم يتم فاروق تعليمه الذى بدأه فى لندن اذ عاد الى مصر اثر وفاة أبيه ونودى به ملكا على البلاد فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ على أن يتولى مجلس الوصاية سلطات الملك الدستورية لحين بلوغه سن الرشيد . ورغبة فى

(٩٣) طاهر الطناحى : المصدر السابق : ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٩٤) وما يجدر ذكره أن أحمد حسنين كان متزوجا من الأميرة لطيفة ابنة الأميرة شويكار من زوجها سيف الله يسرى . وكانت الأميرة شويكار هى الزوجة السابقة لفؤاد ، قد قام بطلاقها قبل زواجه من نازلى . فحققت عليه ووجدت ضالتها فى مناصرة الحديوى عباس خصم فؤاد اللدود . وكان فؤاد يخشى بدوره من وجود الأميرة لطيفة مع زوجها أحمد حسنين فى انجلترا برفقة فاروق ، مما قد يؤدى الى تردد الأميرة شويكار على ابنتها على نحو تزداد معه المخاطر على ولى العهد من قبل الحديوى عباس . مقابلة مع الأستاذ على الدين رمضان ابن شقيقة أحمد حسنين منزله يوم ١٠/١٠/١٩٨٥ .

(٩٥) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا - القاهرة ١٩٥٢ ص ٢٣ ، كذلك أحمد وفاق :

المصدر السابق ص ٢٩ . انظر كذلك :

Hurani, A, Edited by : Middle Eastern Affairs, p. 159.

كسب مزيد من الشعبية لفاروق غداة المناداة به ملكا على البلاد ، قام على ماهر بحركة مسرحية أعلن فيها تنازل فاروق عن مبلغ خمسين ألف جنيه من مرتبه السنوى ليصبح مائة ألف جنيه (٩٦) .

والحقيقة أن مظاهر الضعف البادية على العرش وقتذاك قد أغرت قوى التأثير السياسى فى البلاد على محاولات النيل منه واخضاعه لوصايتها . فكما كان مجلس الوصاية محورا لصراعات تلك القوى - على نحو ما مر بنا - كان العرش ذاته مجالا جديدا لمناوراتها وتتضح تلك الحقيقة من خلال رصد تحركات تلك القوى وتحليلها .

فلقد اتفقت الخارجية البريطانية مع ما ذهب اليه لامبسون - المندوب السامى البريطانى - من أنه يتعين على فاروق أن يبقى فى مصر بضعة أشهر يسافر بعدها الى لندن لكي يستكمل دراسته هناك ، وكان أحمد حسنين يرى ذلك أيضا . كان من الواضح أن بريطانيا تأمل الكثير من وراء تشجيع فاروق بالثقافة البريطانية على نحو يؤثر ايجابيا على علاقتها المستقبلية ، فضلا عن ابعاده عن القصر ريشما يتم لها اقضاء العناصر الايطالية بنفوذها عن القصر (٩٧) .

أما الأمير محمد على فقد اقترح رفع سن الرشد للملك الى ٢٥ سنة على أن يعود الى انجلترا لاستكمال دراسته . وكان من الجلى أن الأمير الوصى قد راودته آمال ارتقاء العرش بدلا من فاروق ، باعتبار أن صلاته الوثيقة بالسفارة البريطانية ودوائر لندن سوف تكون سندا له فى هذا المسعى .

(٩٦) عصام محمد سليمان : أزمة الحكم فى مصر (١٩١٩ - ١٩٥٢) مطبعة دار الفكرة ،

القاهرة دت . ص ٧٥ .

Fo : 407/219 (I) : No. 110 : Eden to Lampson, May, 23, (٩٧)
1936, No. 277.

ولسوف نرى كيف أن تلك الصلات قد رشحته بالفعل لارتقاء العرش أثناء
أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، عندما أصبحت مسألة عزل فاروق واردة
وبشكل أكثر إلحاحاً في تقديرات السياسة البريطانية (٩٨) .

أما الحكومة النحاسية فقد عارضت بدورها الاتجاه الخاص برفع سن
الرشد للملك وأيدت ما اقترحه على ماهر بتولى فاروق سلطاته الدستورية
حال بلوغه سن الثامنة عشر هلالية . ورغم ذلك فيمكن القول بتباين مقاصد
كل من على ماهر والحكومة النحاسية . ذلك أن اتجاه الحكومة كان انعكاساً
لرغبة زعماء الوفد في احتواء الملك الشاب واحكام قبضتهم عاياه (٩٩) .
بينما استهدف على ماهر الامساك بمقاليد السلطة في البلاد من وراء ملك
ضعيف عديم الخبرة ، وبغض النظر عن النوايا فقد قيس لهذا الاتجاه
النجاح ، وتولى فاروق سلطاته الدستورية في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ، مما
كان يعنى في التحليل الأخير انتصاراً لسياسة على ماهر .

أما عن ثروة فاروق فينبغى الإشارة الى أنه عندما تنازل عن العرش في
يوليو سنة ١٩٥٢ بلغت رقعة أملاك الخاصة الملكية ١٠٠٠٠٠٠ فدان بخلاف
وقف قولة الذى بلغت مساحته ٢٣٠٠٠ فدان (١٠٠) .

(٩٨) محمد التابعى : المصدر السابق ص ٢٧ .

(٩٩) راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة

١٩٥٢ ص ٢٧ ، وأنظر كذلك محمد التابعى : المصدر السابق نفس الصفحة .

(١٠٠) ورث فاروق عن أبيه تفتيش أدفينا وتبلغ مساحته ١٥٥٨٢ فدان وتفتيش مريوط

١٢٧٣٤ فدان . تفتيش الزعفران ومساحته ٥٠٢٧ فدان ، وتفتيش الاسماعيلية ومساحته ٤٢٥٨

فدان . وقد قام بضم وقف حلیم ومساحته ١٩٠٠٠ فدان الى الخاصة الملكية . كما استولى على

وقف شارا وتفتيش الوادى وكانت مساحة كلا منهما ٢٢٠٠٠ فدان . أنظر عبد الرحمن الرافعى

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٤ ،

ص ١٩٦ - ١٩٩ .

أنظر كذلك الفصل السادس انهيار النظام السياسى ونهاية حكم القصر .

وعلى شاكلة أبيه انطلقت شهوة فاروق للمال من عقالها فاقترن اسمه بالعديد من الفضائح المالية ونهب ثروات البلاد مما نال من مكانة حكم القصر بشكل ملحوظ وأظهر فساد أحواله .

ولا شك في أن نشأة فاروق والظروف السياسية التي واكبت اعتلائه العرش قد أثرت على مفهومه للحكم وممارساته للسلطة . فمنذ بداية عهده بالحكم تنازعه عداء موروث للحركة الوطنية والحكم الدستوري ، فضلا عن الرغبة في التحرر من اسار الوصاية البريطانية ، في الوقت نفسه لم تتوافر له مقومات العمل السياسي ، فهو من ناحية كان محدود الثقافة والتعليم ومن ناحية أخرى افتقد لأي قدر من الخبرة أو الوعي السياسي يجعله طرفا محسوب الجانب على ساحة الصراع . وانعكس ذلك بصورة واضحة على مسيرته في الحكم فاسلم أمور القصر وسياسته - في أغلب سنى حكمه - لعناصر غير مسئولة من رجال الحاشية أسهمت بدورها في إبعاد القصر عن قواعد التأييد الجماهيري كما انحرفت به عن السعى نحو مصلحة البلاد الحقيقية .

وعلى الرغم من أن القصر - على امتداد عهد فاروق لم يفقد سمته التقليدية كمؤسسة للاستبداد ، إلا أن ذلك لم يكن لينبئ عن تنامي قوة القصر ، بقدر ما كان راجعا لتفكك القوى الوطنية وانقسامها ، فضلا عن التراجع المحسوب للسياسة البريطانية كأثر لمعاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الأول

القصر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

- الصراع بين القصر والوزارة النحاسية الرابعة
- العلاقة بين القصر ووزارات الائتلاف اللاوفدية
- عودة الحكم الوفدي وتجدد الصراع مع القصر
- مساعي القصر نحو الوزارة القومية

القصر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

لم تكن العلاقة بين القصر « كمؤسسة للحكم » والوزارة بمنأى عن التغيرات السياسية والتشريعية التي مرت بها البلاد منذ أوائل حكم فؤاد .
فاذا كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد أكد في مضمونه على الطابع السياسى للوزارة باعتبارها طرفا أصيلا لأية مفاوضات قادمة تتصل بقضية العلاقات المصرية البريطانية ، فانه بصدر دستور ١٩٢٣ تحددت أسس العلاقة بين القصر والوزارة باعتبارها شريك أساسى فى سلطة القرار .
وكان الظن باستقرار تلك العلاقة على هدى قواعد الدستور وأحكامه . بيد أنه من الناحية العملية خاض القصر صراعا حادا فى مواجهة الوزارة بهدف الافتئات على حقوقها أو تقليص دورها فى السلطة مما تفسره الأزمات المتتالية بين الطرفين والتي حفل بها عهد فؤاد فى فترات الحكم الوفدى منفردا أو مؤتلفا مع غيره من الأحزاب .

ولقد كان مفهوم ممارسة القصر لسلطاته وحدوده الدستورية ، هو محور الأزمات التى دارت بينه وبين الوزارة فى اطار تجربة دستور ١٩٢٣ والتي بدت أكثر حدة فى عهد الحكم الوفدى . والصراع بهذا المقاد كان نتيجة حتمية للتناقض الحاد بين اتجاهات القصر نحو الحكم المطلق والرغبة فى الانفراد بكل السلطة دون الوزارة التى كانت تحاول بدورها الخروج من دائرة التبعية للعرش والتمسك بالحقوق التى كفلها الدستور لها . ولا شك أن اللون السياسى للوزارة كان يحدد دائما حجم تدخل القصر فى شئون الحكم ، وتبدوا المفارقة كبيرة بين تمسك سعد زغلول - فى عهد وزارة الشعب - بحق الوزارة فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ استنادا الى

الرأى الدستورى السليم وهو أن الملك لا يباشر سلطاته الا بواسطة الوزراء ،
فى مواجهة رغبة القصر فى الانفراد بتلك التعيينات مما أفضى الى أزمة حادة
حسمها لصالح سعد تحكيم البارون « فان دن بوش » الشهير بعد أن كان
الصدام بين الطرفين قد وصل مداه . ويختلف الأمر تماما فى عهد وزارة
زيور الثانية بصيغتها الملكية الحالية اذ سعت الى تركيز السلطة فى يد
القصر فاستغل نفوذه وصار مرجعا للتعيينات فى جميع دوائر الحكومة وظهر
واضحا أن الوزارة قد وقعت تحت تأثير القصر المطلق (١) .

وفى إطار تجربة دستور ١٩٢٣ أيضا دخل البرلمان كعامل مؤثر
وأساسى فى العلاقة بين القصر والوزارة فلقد خاضت وزارة الشعب الصراع
ضد الملك مستندة فى ذلك الى رصيد جماهيرى ، وبرلمان ذى أغلبية وفدية
عضد مسعاها فى محاولاتها لتقليص النفوذ الملكى . وعلى الرغم من الطابع
الائتلافى لوزارة ثروت الثانية ، الا أن البرلمان الوفدى كان له أيضا دوره
البارز فى تعضيد موقفها فى مواجهة القصر ، فمن مظاهر ذلك التأييد
ما كان من احجام المجلس عن اقرار الاعتمادات اللازمة لنفقات سفر فؤاد الى
أوروبا وجعلها رهنا باصطحابه لرئيس الوزراء مما دفعه الى الازعان لرأى
المجلس (٢) . كما أثار البرلمان أيضا مسألة منخصصات الملك ، حيث
بدرت اقتراحات جريئة منها الغاء ما يراه المجلس غير متفق مع الحاجة وآخر
يطالب بمراعاة الاقتصاد فى النفقات فى العام القادم (٣) .

ويتضح ادراك القصر لأهمية البرلمان كمسند للوزارة فى الحكم ،
فيما كان من قيامه بانقلابات دستورية ثلاث استهدفت البرلمان والحياة

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٢١٧ - ٢٢٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ٢٧٦ .

(٣) مضابط مجلس الشيوخ : يوم ١٩٢٧/٥/٢٣ .

النيابية فى البلاد ، ويلاحظ أنها قد جرت فى أعقاب حكم الوفد منفردا أو مؤتلفا مع غيره من الأحزاب الأخرى ، ليتأكد بذلك عداء القصر لفكرة الحكم الديمقراطى ، وما لبث أن أجهز على دستور ١٩٢٣ واستبدله بآخر سنة ١٩٣٠ م كان على الاجمال تكريسا لحكم القصر(٤) .

بالإضافة الى ذلك فان السياسة البريطانية على امتداد المسطح الزمنى منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وحتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، قد حملت بدورها تأثيرا مباشرا على العلاقة بين القصر والوزارة . فلقد انتقلت بريطانيا لنفسها حق التدخل فى السياسة المصرية بدعوى المحافظة على مصالحها الحيوية التى كفلها التصريح وتحفظاته الأربعة . وكان من الطبيعى أن تكون الوزارة هى المجال الحيوى لهذا التدخل ، مما ظهر أثره واضحا فى عهد وزارة الشعب ، اذ أدى التدخل البريطانى الى احراج موقف الوزارة ودفعها الى الاستقالة ، واتخذ هذا التدخل شكلا آخر فيما كان من رفض الجانب البريطانى تولى سعد زغلول الوزارة مرة أخرى ، أو تولى الوفد الحكم منفردا ، واستمر هذا الاتجاه قائما حتى عام ١٩٣٠ عندما شكل النحاس وزارته الثانية .

حتى الحياد البريطانى كان فى واقع الأمر يمثل موقفا مؤثرا على العلاقة بين طرفى السلطة اثر فشل مفاوضات محمد محمود - هندرسن ، تراجع التأييد البريطانى للوزارة ، وظهر حياده ازاء الصدام بين الوزارة والقصر ، مما سوغ للأخير أن يدفعها للاستقالة . ولقد أسهم الحياد البريطانى أيضا

(٤) حدث الانقلاب الدستورى الاول فى عهد وزارة زيور الاولى التى تولت الحكم عقب استقالة وزارة الشعب فى أواخر سنة ١٩٢٤ . أما الانقلاب الثانى فقد جرى فى عهد وزارة محمد محمود الاولى التى تولت الحكم عقب اقالة وزارة النحاس الائتلافية الاولى فى ٢٥ يونية سنة ١٩٢٧ . أما الانقلاب الثالث حين تولى صدقى الحكم وقام بحل البرلمان والغاء العمل الدستورى سنة ١٩٢٣ واستبداله بدستور سنة ١٩٣٠ .

اثر فشل مفاوضات النحاس - هندرسن ، فى تهيئة الظروف المناسبة لفؤاد لى يعرقل مسيرة الوزارة فى الحكم مما دفعها الى الاستقالة .

وبابرام معاهدة ١٩٣٦ لم يتغير عملا مضمون العلاقة بين القصر والوزارة اذ كانت امتدادا للفترة السابقة ، واستمرت عوامل التأثير على تلك العلاقة قائمة ، الا أنه يمكن القول بوجود جانبين للتمايز فى تلك المرحلة يتعين الاشارة اليهما أولهما : تراجع التدخل البريطانى وتأثيره بشكل واضح ، اذ تخلت السياسة البريطانية عن أساليب « الانذارات » وان عولت بشدة على التمسك بالنصائح الملزمة ، فلا نكاد نرصد أثرا ملموسا لتدخل بريطانى سافر الا لاسقاط وزارة على ماهر الثانية فى يونية سنة ١٩٤٠ ، أو لفرض الوفد على الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . ثانيا : أن التدخل البريطانى - باختلاف صوره فى مرحلة ما قبل المعاهدة كان يتم أساسا فى مواجهة الوزارة ، وغالبا ما كانت نتائجه تتفق واتجاهات القصر نحو الحكم المطلق . أما فى مرحلة ما بعد المعاهدة فالملاحظ أن هذا التدخل كان يتم فى مواجهة القصر أساسا كأثر لوقوع الوزارة تحت سيطرته فى غالبية الفترة على امتداد عهد فاروق .

الصراع بين القصر والوزارة النحاسية الرابعة :

يؤرخ تولى الوزارة النحاسية الرابعة للحكم بداية لمرحلة سياسية جديدة ، حقيقة أنها كانت فى جانب العلاقة بين القصر والوفد امتدادا للعداء التقليدى بينهما ، الا أنه لا يمكن انكار أن هناك تغيرات قد طرأت على أوضاع قوى التأثير السياسى على الساحة ، قد أثرت ولا شك على حركتها وحددت بالتالى حجم تأثيرها السياسى .

فالقصر قد بدأ يستعيد وبشكل أكثر فاعلية مكانته السياسية بعد انتهاء أعمال مجلس الوصاية على العرش وتولى فاروق سلطاته الدستورية

فى ٢٩ يولية سنة ١٩٣٧ . وكأثر لدعاية على ماهر والمراغى للملك من خلال اظهار مناقبه ومظاهر تمسكه بالاسلام ، مما قيض له رصيد جماهيرى عريض لم تفلح مناورات الوفد المتكررة من النيل منه . وبعبارة أخرى فقد تأصلت القواعد الشعبية للقصر دون أن يغير ذلك عملا من سماته الأساسية كمؤسسة للاستبداد ، على نحو بات معه من المقدر على الوفد أن يخوض صراعا ضاريا فى مواجهته ، فى وقت كان يعاني فيه من محن الانقسام كأثر للخلافات التى دارت بين قياداته مما ظهر أثره واضحا فى استبعاد النحاس لمحمود فهمى النقراشى وعددا من زعماء الوفد عند تأليف وزارته الجديدة (٥) . وبطبيعة الحال فان التصدع الحادث داخل الكيان الوفدى قد انعكست آثاره على الوزارة النحاسية ففدت أكثر ضعفا فى مواجهة القوى المعارضة من القصر وأحزاب الأقلية (٦) .

أما التدخل البريطانى فى السياسة المصرية ، فقد أصبح قاصرا على حالات تجاهل المعاهدة ونقض نصوصها أو الالتفات عن المطالب الدفاعية البريطانية أو تدهور الأمن الداخلى على نحو تتهدد معه أرواح وممتلكات الأجانب فى البلاد (٧) .

ولقد تبلور الموقف البريطانى من خلال محاولات الاحتفاظ بالتوازن بين القصر والوزارة النحاسية وكان المبرر لذلك أن التدخل لصالح أى من طرفى الصراع سوف يفسر بأنه تدخل فى شئون البلاد الداخلية يناقض

(٥) لمزيد من التفاصيل عن الخلاف الداخلى فى الوزارة النحاسية . انظر محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦ .

Fo. 407 : 221. No. II. Bennett to Halifax Aug. 4. 1937, Tel. (٦)
No. 447

Fo. 407/222, No. 14, Eden to Lampson, Feb. 10. 1938, Tel. (٧)
No. 166

أحكام المعاهدة وأسسها . على هذا يمكن القول بأن الجانب البريطانى قد اتخذ موقفا حياديا . ازاء الطرفين ، هذا الموقف من الناحية العملية كان يخدم القصر دون الوفد فالقصر لم يكن ليطنع فى تأييد بريطانيا له فى مواجهة الوفد خصمه العنيد ، بقدر ما كان يعنيه حجب ذلك التأييد عن الوفد بشكل أساسى .

فى ٣١ يولية سنة ١٩٣٧ رفع النحاس استقالته للملك ، وباعتباره صاحب الأغلبية فى مجلس النواب عهد اليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة ، وبدأت بالفعل أولى الأزمات مع القصر اذ رشح النحاس يوسف الجندى لمنصب وزير المعارف ، الا أن الملك - بايعاز من على ماهر - رفض هذا الترشيح بدعوى أن نزاهة يوسف الجندى لم تكن فوق مستوى الشبهات ابان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية . بينما ذهب فريق آخر الى أن اعتراض القصر على المرشح كان راجعا الى أنه تزعم ثورة ١٩١٩ فى بلده وتجاسر فأعلن استقلالها (٨) . فى ظل تلك الظروف الحرجة لم يكن بمقدور النحاس اظهار التشدد فى مواجهة اصرار القصر ، ومن ثم نزل على رغبة الملك وأبعد اسم يوسف الجندى من الوزارة عند تشكيلها وصدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة النحاسية الرابعة فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧ (٩) .

وتبدو المفارقة كبيرة بين رضوخ النحاس لرغبة الملك وتنازله طواعية عن تقليد دستورى سبق لسعد زغلول أن أرساه ابان تشكيله لوزارته عام ١٩٢٤ اذ تمسك بحقه فى اختيار وزرائه فى مواجهة فؤاد . على انه ما أن تولت الوزارة النحاسية مقاليد السلطة حتى كشفت دوائر الوفد وصحفه عن سخطها على موقف القصر بصدد تعيين يوسف الجندى ، والمحت الى أن

(٨) أحمد بهاء الدين : المصدر السابق ص ٣١ - ٣٣ .

(٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الأولى لدور الاجتماع غير العادى ١٩٣٧/١٠/٢٣ .

الملك قد تجاوز سلطاته الدستورية (١٠) . وكان من الطبيعي أن ينتهز القصر وأحزاب الأقلية المعارضة لحكم الوفد الفرصة لبدء الهجوم على الوزارة في محاولة لتأصيل حقوق دستورية انتحلها القصر لنفسه ، فراحت صحافة القصر تتحدث عن حقوق الملك الدستورية في تعيين الوزراء وذهبت الى أن الملك باعتراضه على ترشيح يوسف الجندي قد مارس حقا دستوريا أصيلا مقررا له (١١) . وراحت المعارضة تلمح الى تخاذل النحاس في مواجهة القصر بسبب تكالبه على السلطة ، ويذهب الدكتور هيكل الى أنه لم يكن للنحاس أن يثير أية ثائرة بسبب هذا الحادث ، وان توقيع مرسوم التأليف يعنى اقتناعه بحجة الملك ، والا كان على النحاس أن يتمسك بحكم الدستور وأن يرفض تأليف الوزارة ويتمسك بقائمته (١٢) .

ومن الخطأ تحليل أبعاد تلك الأزمة في إطارها الدستوري واغفال الظروف الأخرى التي أحاطت بها ، فلا شك أن هناك اعتبارات موضوعية ينبغي الإشارة إليها قد حددت بدورها حركة زعامة الوفد في التعامل مع الأزمة وكانت تحد بالضرورة من الرأي الذي ذهب اليه الدكتور هيكل أيضا . فمن هذه الاعتبارات أولا أن الصراع الداخلي في الوفد بين النحاس ومكرم من جانب والنقراشي من جانب آخر كان يضعف موقف القيادة الوفدية في مواجهة القصر الى حد بعيد ، ومنها ثانيا : أن النحاس كان قد قدم استقالته ووزارته الثالثة بالفعل الى الملك ، وتشددته في التمسك بقائمة مرشحيه للوزارة كان من الممكن أن يسوغ للقصر الفرصة للتخلص منه بتصعيد الأزمة على نحو يحول بينه وبين تشكيل الوزارة الجديدة ، ثم انه لم

(١٠) المصري : ١٩٣٧/٨/٦ .

(١١) البلاغ : ١٩٣٧/٨/١٠ .

(١٢) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ٣ ص ٣٣ - ٣٤ .

يكن غائبا بحال عن تقديرات النحاس ذلك التأييد الشعبى الذى كان يستند اليه القصر وقتذاك . ومنها ثالثا : أن النحاس كان لا يزال يراوده الأمل فى أن يتراجع الملك عن اعتراضه على يوسف الجندى ، مما دعاه الى أن يترك منصب وزير المعارف شاغرا وأسند الى عبد السلام فهمى جمعة الاشراف على وزارة المعارف الى جانب عمله وزيرا للتجارة والصناعة(١٣) .

ومن تلك الاعتبارات أخيرا كان الموقف البريطانى ، فمع الاعتراف بدور الوفد فى إبرام معاهدة ١٩٣٦ الا أنه لم يكن بمقدور السفير البريطانى التدخل فى الأزمة باعتبارها من أخص شئون البلاد الداخلية ، وبعبارة أخرى فان التدخل البريطانى فى الأزمة باى شكل سوف يجعل من السفارة البريطانية هدفا لهجوم القصر ومن والاه من أحزاب الأقلية المناوئة لحكم الوفد .

على كل حال كان تراجع الحكومة النحاسية باعثا لاغراء القصر بالهجوم عليها ، وبايعاز من على ماهر عاودت صحافة القصر حملتها على الحكومة ورئيسها وراحت تطعن فى نزاهته ، فأشارت البلاغ الى أن النحاس قد نجح فى زيادة أجر نظارته على وقف البدر اوى بما قيمته ١٠٤٠ جنيها سنويا - وهو أحد الأوقاف الخمسة التى تنظر عليها النحاس بعد رئاسته للوزارة(١٤) . وراح العقاد بدوره يهاجم الوزارة وينعى عليها تفشى المحسوبية والوساطة فى التعيينات والمخالفات الخاصة بمسألة خزان أسوان(١٥) . وامتدت الحملة الى نقد تصرفات النحاس ومكرم فى مواجهة الملك فنشرت البلاغ مقالا بعنوان « شيئا من اللياقة فى حضرة صاحب

Fo. 407/221 (II) No. 18. Kelly to Eden, Aug. 7. 1937 No. 937. (١٣)

(١٤) البلاغ : ١٩٣٧/٧/١٤ .

(١٥) البلاغ : ١٩٣٧/٨/١٥ ، ١٩٣٧/٨/١٧ .

الجلالة الملك ، أشارت فيه الى مفاجاة مسلك زعيمى الوفد فى حضرة الملك
عند حلف الوزارة لليمين أمام الملك (١٦) .

على الجانب الآخر كان على الحكومة احتواء الهجوم الملكى ، وترد
صحافتها على مزاعم البلاغ متهمة اياها باختلاق الوقائع للدس بين الملك
وزيروه الاول ، مما يعد خيانة للعرش والأمة (١٧) . من الناحية العملية
راحت الحكومة تتجاهل القصر وتتجنب مشورته أو الرجوع اليه ، فمن جهة
نلقت الوزارة دعوة لحضور مؤتمر « نيون » بفرنسا وقبلت الدعوى بالفعل
وعينت أسماء المندوبين ، مما اعتبرته المعارضة افتئاتا من الوزارة على حقوق
الملك يوجب اقالمتها . ومن جهة أخرى راحت الوزارة تقف أمام رغبة الملك
فى تعيين مهندس بريطانى فى الباخرة المحروسة ، وكان على ماهر فى وزارته
السابقة قد أصدر قانونا بتنظيم قواعد استخدام الموظفين الأجانب وكان
ذلك مبررا لرفض الوزارة النحاسية مما اعتبره الملك تدخلا منها فى شئون
موظفى القصر ومحاولة من جانبها للانتقاص من سلطاته ، فيعمد القصر للرد
على الوزارة بدعوة النحاس دون مكرم - وزير الخارجية بالنيابة - الى مآدبة
تكريم لوزير البحرية البريطانية ، رغم أن القواعد كانت تقضى بدعوته (١٨) .

على هذا النحو ثارت رياح الخصومة بين القصر والوزارة وبدأ التوفيق
بينهما مستحيلا مما حدا بالنحاس الى التفكير فى عزل الملك ، وبالفعل أبلغ
أمين عثمان السكرتير الشرقى كيللى بالفكرة واقترح احلال الأمير محمد
عبد المنعم بدلا من فاروق على العرش (١٩) . والواقع أن تقديرات السياسة

(١٦) البلاغ : ١٩٣٧/٨/٩ .

(١٧) المصرى : ١٩٣٧/١٠/٢٥ .

(١٨) أحمد بهاء الدين : المصدر السابق ص ٢٨ - ٣٠ .

Fo. 407/221 Kelly to Eden, Oct., 30, 1937, No. 599.

(١٩)

البريطانية وقتذاك كانت تحذ من اتجاه الحكومة الوفدية في هذا المنحى . فالجانب البريطاني لم يكن لينذهب في مناصرته للحكومة إلى حد تأييد الفكرة باعتبار أن مثل هذه الخطوة سوف تؤدي يقينا إلى تغليب أحد الطرفين - ونعني به الوفد - على الآخر ، مما كان يتعارض مع جوهر السياسة البريطانية ، ومن ثم كان اتجاه السفير البريطاني إلى الضغط على الملك من خلال علي ماهر ، حيث أوضح له لامبسون أن الملك قد أخطأ تماما بتعيينه - أي علي ماهر - رئيسا للديوان دون مشاورة النحاس ، كما اتهم الملك بأنه يعمد إلى إثارة الأزمات مع الوزارة وأنه يجدر به أن يتصرف كملك دستوري (٢٠) .

كان من الطبيعي أن يعمل علي ماهر إلى إبراء ساحته والدفاع عن مسلك فاروق ، فمن ناحية أظهر للسفير البريطاني بأنه راغب عن منصبه الجديد وأنه لم يكن ليسعى إليه في أي وقت وأن إخلاصه للبلاد يحتم عليه أن يقف إلى جانب الملك ، وألمح للامبسون إلى أنه إذا ما استمر النحاس مصرا على تعيين وزير للقصر فإن الملك سوف يقيله (٢١) . يتضح من ذلك أن آراء علي ماهر لم تكن مشجعة للسفير البريطاني ، والذي بدأ موقفه بالغ الحرج خاصة وأنه لم يكن يملك وسيلة للضغط على الملك سوى علي ماهر نفسه . على الجانب الآخر استغل القصر تراجع الضغط البريطاني لصالح الحكومة النحاسية ، فراح يضاعف من هجومه عليها وبصدد أحداث الواقعة بين قطبي الوفد ، راح الشيخ المراغي يهاجم الوجود القبطي في الوفد ممثلا في مكرم عبيد ، كما سعى القصر إلى تعطيل العديد من أعمال الحكومة وبث العراقيل أمام مسيرتها في الحكم مما هدد بتوقفها . وأوضح النحاس

Ibid. Lampson to Eden, Nov., 3. 1937 No., 608.

(٢٠)

Ibid

(٢١)

للامبسون أنه لا يمكن الانتظار أكثر من ذلك وأنه يعتزم التعامل مع الملك بحسب في إطار العلاقات الدستورية (٢٢) . وبسبيل التهذئة وتحسبا لمزيد من الصدام بين الطرفين طلب لامبسون من النحاس أرجاء الأمر لحين مقابلة على ماهر لبحث الموقف معه ومحاولة تسوية العلاقة المضطربة بين القصر والوزارة (٢٣) . بيد أنه مما زاد الموقف تدهورا أن جرت محاولة لاغتيال النحاس في ٢٨ نوفمبر بواسطة عز الدين عبد القادر أحد أعضاء مصر الفتاة والتي كانت وثيقة الصلة بدوائر القصر وبخاصة على ماهر (٢٤) .

ولقد انعكست الآثار المباشرة للحادث فيما ظهر من نتيجتين أساسيتين ، أولاهما تزايد ضغط الحكومة الوفدية لحث السفير البريطاني على التحرك ومحاولة جذبه الى دائرة الصراع مع القصر . أما الثانية : فتمثلت في تراجع لامبسون عن معارضته لفكرة النحاس بعزل فاروق وتعيين أحد أمراء البيت المالك بدلا منه . فمن جهة طلب أمين عثمان من السفير البريطاني ألا يقف جانبا من الصراع القائم لأن النحاس يعتقد أن الملك سوف ينتصر في النهاية لكي يبدأ في العيث بالنظام الدستوري والحكم النيابي . الا أن السفير البريطاني لم يشأ أن يكشف عن نواياه الحقيقية أمام النحاس ، فنصحته بتوسيع قاعدة وزارته بادخال أحمد ماهر فيها (٢٥) . وعلى الرغم من موافقة النحاس على الفكرة الا أن أحمد ماهر - رئيس مجلس النواب - رفض الانضمام للوزارة بدعوى أن مكرم عبيد يسيطر عليها مما قضى على الفكرة (٢٦) .

Fo : 407/221 No. 60 Lampson to Eden, Nov., 23. 1937 No. 657 (٢٢)
Ibid (٢٣)
Fo : 407/221 Same to same, Nov 28. 1937 No. 679. (٢٤)
Ibid (٢٥)
Fo. 407/221 No 80 Same to same Dec. 19. 1937 No. 722. (٢٦)

والحقيقة أن السفير البريطاني قد بدأ مقتنعا بفكرة عزل فاروق ، بل وراح يطرح على حكومته الأمير محمد على بديلا باعتباره سوف يكون أساس قيادا وأكثر تقبلا للاقناع والنصح ومن ثم اتفقت آراء لامبسون والقيادة الوفدية على عزل الملك وان كان الخلاف على من يتولى العرش هل يكون الأمير محمد على أو الأمير محمد عبد المنعم ؟ . أما الخارجية البريطانية فكان لها رأى آخر اذ ذهبت الى ضرورة قيام لامبسون بمساندة النحاس دون أن يصل ذلك الى حد عزل فاروق الا بعد أن تتهاوى شعبيته بدرجة كافية ، ووصلت التعليمات للامبسون بمقابلة الملك لكى يوضح له أن مساندة بريطانيا له مشروطة بأن يتصرف بشكل دستورى (٢٧) .

ورغم أن تعليمات الخارجية البريطانية كانت تعكس اتجاهها الاصيل بعد المعاهدة ، الا أن وضع تلك التعليمات موضع التنفيذ كان أمرا بالغ الصعوبة بالنسبة للامبسون ، ورغم ذلك فقد بدأ التحرك فى هذا الاتجاه فراح يطلب من على ماهر أن يستخدم نفوذه لدى الملك لاقناعه بالتعامل مع النحاس بروح ودية . ومن جهة أخرى يوضح لامبسون للنحاس بأن استبقاءه لتنظيم القمصان الزرقاء من شأنه أن يضعف من موقفه فى مواجهة الملك . بيد أن قناعة لامبسون الحقيقية على نحو ما تكشفه الوثائق البريطانية - تمثلت فى أن على ماهر لن يبذل مزيدا من الجهد لتصفية العلاقة بين الملك والنحاس طالما استمر الأخير على خطئه ، اشارة الى تمسكه بالابقاء على تنظيم القمصان الزرقاء قائما (٢٨) .

فى ظل تلك الظروف المضطربة عمد فاروق بتأييد من على ماهر الى دفع الخلاف مع الوزارة النحاسية الى مداه توطئة لاقالتها وبدأت الحطة بالفعل

Fo. 407/221 No. 2 Eden to Lampson, Nov. 30, 1937, No. 560 (٢٧)
Fo. 407/221 No 16; Lampson to Eden Nov. 29. 1937, No. 1305. (٢٨)

من خلال عدة أزمات اتخذت طابعا دستوريا كانت أولاها تتصل بالخلاف على حق القصر فى تعيينات مجلس الشيوخ ، اذ رشحت الحكومة اثنين من أعضائها لعضوية المجلس هما : حسن نافع ومحمود فهمى وكيل وزارة المواصلات فوافق القصر على الثانى واعترض على الأول وأعاد المرسوم بلا توقيع مع شرح بأن الملك يرى تعيين عبد العزيز فهمى رئيس محكمة النقض وقطب الأحرار الدستوريين . ونزل النحاس عن ترشيح حسن نافع ورشح فخري عبد النور بدلا منه ، ولم يقبل ترشيح القصر لعبد العزيز فهمى بدعوى أن الوزارة تتحمل مسئولية هذا التعيين دون القصر ، وكان من أثر ذلك أن ظل هذا المقعد شاغرا نحو شهرين (٢٩) .

أما الأزمة الثانية فتمثلت فى رفض السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد اضافى طلبت الوزارة توقيعه ، اذ أدركت السراى أن هذا الاعتماد سيوجه لتمويل نشاط جماعة القمصان الزرقاء . أما الأزمة الثالثة فكانت تتصل برغبة القصر فى أن يقسم الجيش يمين الولاء للملك ، بينما رأت الوزارة أن يتضمن القسم يمين الولاء للدستور ، مما كان يعنى تخويل الجيش حق التدخل اذا ما انتهكت أى قوة سياسية الدستور ، ولما كان معلوما أن الملك أول هذه القوى ، فان ذلك كان يعنى أن يتدخل الجيش ضده (٣٠) .

ومن هذه الأزمات أخيرا ما كان من رفض الملك توقيع مرسوم بمشروع قانون بتخفيض نسبة النجاح لطلاب الجامعة عرضته الوزارة الوفدية مستهدفة دعم شعبيتها ، وكان مبرر القصر أن المشروع لم يكن قد عرض على

(٢٩) أنظر أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى ص ٢٥ ، هيكى : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ ، عصام محمد سليمان : أزمة الحكم فى مصر ص ٩٢ .
(٣٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٥٤ - ٥٥ ، يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٠١ .

مجلس الجامعة • بينما ينص قانونها على أن كل مرسوم بمشروع قانون يتعين عرضه على مجلسها قبل عرضه على الملك (٣١) • وكان من الواضح أن مثل تلك الخلافات كانت تتعارض مع مسعى السفارة البريطانية واتجاهاتها للمحافظة على ثبات الأوضاع الداخلية واستقرارها • وفى محاولة من القصر لاختبار النوايا البريطانية ، أبلغ على ماهر مراسل وكالة رويتر أن الملك ينوى إقالة الوزارة النحاسية خلال الأيام القليلة القادمة (٣٢) • وبطبيعة الحال لم يكن الرد البريطانى مشجعاً مما دعا على ماهر الى أن ينكر لكيللى مقولته لمراسل وكالة رويتر ، بل وأشار الى تحسن علاقة الملك مع الوزارة فى كافة المسائل (٣٣) • الا أن ذلك لم يكن يعكس حقيقة موقف القصر من الوزارة ، فأبلغ على ماهر مكرم عبيد بأنه يعلق سعيه لاصلاح العلاقة بين القصر والوزارة على قبول النحاس حل جماعة القمصان الزرقاء والموافقة على مرشحي الملك لمجلس الشيوخ وأن يقوم بمناقشة كافة القرارات والتعيينات الهامة مع الملك بالإضافة الى القرارات الوزارية (٣٤) •

أما النحاس فقد اعتبر التسليم بمطالب القصر افتئاتاً على حقوق الوزارة الدستورية وتمكيناً للعقبات فى وجهها ، فبعث فى ٢٣ ديسمبر

(٣١) ولقد جاء اتجاه القصر متسقاً مع ما كان ينادى به أحمد لطفى السيد قطب الأحرار الدستوريين - ومدير الجامعة وقتذاك ، فيشير فى مذكراته الى تزايد شدة الخصومة الحزبية بين طلبة الجامعة ، اذ كانت الأحزاب تتصل بالطلبة اتصالاً يضر بالأخاء الجامعى ويسقط قيمة الشرائع ، فطلب من وزارة الداخلية تعيين كونسبلات لحفظ الأمن داخل الحرم الجامعى وإزاء رفض الحكومة الاستجابة لمطالبه قدم استقالته من منصبه • انظر أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ١٩٨ •

Fo. 407/221. No. 78 Lampson to Eden, Dec. 18. 1937, (٣٢)

Tel. No. 720

Fo. 407/221 No. 79 Same to Same, Dec. 19. 1937 Tel. (٣٣)

No. 721

Ibid (٣٤)

بمذكرة الى الملك أشار فيها الى أن السلطة الفعلية فى ادارة شئون البلاد انما تنحصر فى مجلس الوزراء وهو ما يرتب مسئولية الوزارة أمام البرلمان وراح يدعم رأيه بعدة أمثلة تتصل بتفسير المواد التى تحدد سلطة الملك فى الدستور دون أن يشير الى سلطة الملك فى تعيين الوزارة أو اقالمتها(٣٥) .

وبدأ القصر بالفعل فى تنفيذ خطة خداع الحكومة الوفدية ، فبينما كانت المحادثات تجرى بين على ماهر ومكرم عبيد للتغلب على الأزمة القائمة بين القصر والوزارة ، كانت الاتصالات تجرى بين على ماهر ومحمد محمود زعيم المعارضة فى مجلس النواب الوفدى ، كيما يؤلف وزارة تخلف وزارة النحاس وتنفذ سياسة غير سياستها وكان من الواضح أن تلك الاتصالات قد جرت فى جو من التكتم الشديد والسرية حتى ان هيكى لم يهن على علم بفحواها(٣٦) . على الجانب الآخر تعددت زيارات أحمد حسنين للنحاس حيث لعب دور الرسول بينه وبين القصر(٣٧) . وبطبيعة الحال لا يمكن تفسير أمر تلك الاتصالات التى جرت بين على ماهر وأحمد حسنين بالقيادة الوفدية فى وقت اشتعلت فيه خصومتها مع القصر ، الا بأنها لم تكن سوى مناورة سياسية من جانب القصر استهدفت التمويه على نواياه الحقيقية وفى محاولة لاضفاء الطابع الدستورى على أزمات القصر مع الوزارة وإظهارها بمظهر المعتدى على حقوقه اقترح على ماهر تشكيل لجنة تحكيم للبت فى كافة المسائل الدستورية موضوع الخلاف بين القصر والوزارة ، على أن تضم اللجنة رئيس الوزراء القائم ورؤساء الوزراء السابقين ورئيس مجلس الشيوخ والنواب ورؤساء الديوان الملكى السابقين ورئيسه القائم ورئيس

(٣٥) حسن يوسف : مذكرات ص ٩٨ .

(٣٦) محمد حسنين هيكى : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٥٩ .

(٣٧) روز اليوسف : ١٩٤٠/٨/٣١ .

محكمة النقض ورئيس لجنة قضايا الحكومة : . وحدث أن اعترض النحاس على الاقتراح ، باعتبار أن أغلبية المرشحين من أعضاء اللجنة لا تقر سياسة الوفد بل وعارضتها في الوقت الذي رأى فيه مكرم عبيد أن لجنة الشبثون الدستورية بمجلس البرلمان وكذا المؤتمر البرلماني هما المرجع الدستوري للنظر في تلك المسائل . يضاف الى ذلك فقد كان هناك رأى آخر في دوائر الوفد بضم أعضاء وفدين للجنة المقترحة لاجداث التوازن فيها ، الأمر الذي لم يلق قبولا من القصر ، وظهر في اصرار على ماهر على التمسك بالمرشحين لعضوية اللجنة (٣٨) .

ومن تحليل اتجاهات الوفد بصدد الفكرة يتبين أنه كان يغاب عليه قبولها وان كان هناك ثمة اعتراض على أشخاص المرشحين ، الا أن على ماهر راح يدفع بالآزمة الى نهايتها فحدد يوم ٢٩ ديسمبر لكى يقرر النحاس قبوله اقتراح تشكيل لجنة التحكيم أو يتحمل تبعه رفضه . راح السفير البريطاني يتحرك في وسط الأزمة سريعا فحاول دعوة النحاس لمقابلة على ماهر في السفارة البريطانية ، الا أن الأخير اعتذر بلباقة طالبا ارجاء مثل هذه المقابلة الى أن يتم ارساء قواعد ثابتة للتفاهم مع الوزارة مما كان يعكس حقيقة موقف على ماهر ونواياه . بيد أن هذا الاحجام لم يشن لامبسون عن عزمه غاوغز للنحاس من خلال أمين عثمان بأن يصرح بموافقته مبدئيا على قبول لجنة التحكيم التي اقترحها القصر معتقدا أن ذلك من شأنه أن يحد من فاعلية ونشاط على ماهر لاستخدام القوة لاقالة النحاس (٣٩) .

وراح لامبسون يضغط على النحاس مرة أخرى لاعلان قبوله التحكيم ،

(٣٨) حسن يوسف : مذكرات من ٩٩ - ١٠٠ .

(٣٩) Fo. 407/221 No. 88 Lampson to Eden Dec. 29, 1937 No. 748

على أن يلجأ لعرض الخلاف على البرلمان إذا استمر الملك على عناده . وكان لامبسون واثقا من موقف النحاس واستجابته لنصائحه . فبادر بالفعل الى الاتصال بعلي ماهر وأبلغه بنية النحاس بالموافقة على التحكيم ، ومن جانب آخر ساق لامبسون تحذيراته للملك من خلال علي ماهر بضرورة التعامل مع الأزمة بحذر (٤٠) . وعملا بنصيحة السفير البريطاني قرر النحاس عرض نزاعه مع القصر على البرلمان الوفدي في يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، وبطبيعة الحال فإن النتائج المتوقعة من وراء ذلك لن تكون في صالح القصر ، فما كان من الملك الا أن يادر بأقالة الوزارة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ليسجل في مستهل حكمه النصر على خصم عنييد لم يستطع أبوه أن يقهره طيلة عهده .

والحقيقة أن القصر قد استغل كافة الظروف السياسية القائمة وقتذاك لحسم الصراع في ضاحه فالموقف البريطاني قد اصطبغ بطابع حيادي ازاء الصراع القائم بين القصر والوزارة النحاسية ولا يحد من هذا القول ما كان من محاولات السفير البريطاني المتواترة لتخفيف حدة الصراع بغية المحافظة على حالة التوازن . فلم يكن غائبا عن تقديرات الجانب البريطاني تلك النتائج المترتبة على ترجيح كفة أحد الطرفين على حساب الآخر ، ذلك أن تغلب القصر على الحكومة النحاسية من وجهة النظر البريطانية كان يعنى العودة الى جميع مساوىء الحكومات الاستبدادية التي كانت في عهد فؤاد ابان فترة حكم القصر . يضاف الى ذلك فإن الجانب البريطاني كان راغبا عن ارهاب الملكية عن طريق الوفد لكي يقوم حكم القصر (٤١) . وبعبارة أخرى لم يكن من مقومات السياسة البريطانية وقتذاك تقليد اظافر الملك من خلال

Ibid

Fo. 407/221 Same to Same Feb., 16, 1937 No. 209

(٤٠)

(٤١)

الحكومة النحاسية أو لحسابها .

العلاقة بين القصر ووزارات الائتلاف الوفدى :

أرخت اقالة الوزارة النحاسية الرابعة فى نهساية سنة ١٩٣٧ بداية لحكم القصر فى عهد فاروق - من خلال أحزاب الاقلية المعارضة للوفد . فعلى امتداد السنوات التالية وحتى التدخل البريطانى ضد القصر فيما عرف بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ سعى القصر للتأكيد على صدارته السياسية على الساحة والرغبة فى الانفراد بمقاليد السلطة فى البلاد مستغلا فى ذلك تلك الظروف السياسية التى تهيأت له بانهاى الوجود الوفدى فى الحكم .

وينبغى الاشارة الى الاعتبارات الموضوعية التى أثرت ليس فى اوضاع قوى التأثير السياسى فحسب بل وحددت حجم التأثير المتبادل فيما بينها . فلقد وقر فى قناعة القصر أن نجاحه فى اقضاء الوفد كان مقدمة لاسترجاع حقوق طبيعية كفلها له الدستور ، طالما حاول الوفد منازعته فيها بدعوى ارساء دعائم الحكم الديمقراطى فى البلاد ، ولم يكن القصر بدوره على استعداد للتفريط فى تلك الحقوق مما تفسره بعض لمحات الصدام مع الحكومات التى تعاقبت على الحكم على امتداد هذا المسطح الزمنى ، رغم أنها كانت فى مجملها وزارات قصر وكان استمرارها فى السلطة رهنا بارادته . على الجانب الآخر سعى القصر لتحسين علاقته بالجانب البريطانى كى لا يفسر اقالته للحكومة النحاسية بأنها ضربة موجهة اليه بشكل أساسى تحسبا لاثارة عداته ، بعد أن فشل فى استمالته الى صفوفه ابان صدامه مع الحكومة النحاسية .

وفىما يتعلق بالوفد فقد جانبه صواب التقدير وهو يصدد صراعه مع القصر أثناء وجوده فى السلطة . فلقد تصورت زعامته أن بمقدورها الاعتماد على أساليبها التقليدية التى طالما استخدمتها فى السابق لتقليم أظافر القصر ، الا أنه ما أن بدأ الصراع بينهما حتى بدا القصر خصما عنيدا

مقتدرا ، ما لبث أن ألحق الهزيمة بالحكم الوفدى فى مستهل عهد فاروق .
أما عن الجانب البريطانى فمن الخطأ الزعم بأن نجاح القصر فى اقضاء الوفد
عن الحكم فى أولى جولات الصراع بينهما كان على اطلاقه بمثابة انتصار على
السياسة البريطانية ، بقدر ما كان يمثل نجاحا مرحليا للقصر فى اطار تلك
السياسة فى مرحلة ما بعد المعاهدة .

على كل حال سارع الملك الى تكليف محمد محمود بتشكيل الوزارة
الجديدة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ حيث ضمت الأحرار وزعيمى حزب
الاتحاد والوطنى كما ضمت عناصر من المستقلين (٤٢) . وجاء تشكيل الوزارة
على هذا النحو يحقق صيغة التوازن بداخلها . والحقيقة أن اختيار القصر
لمحمد محمود وحزبه لصدارة الوزارة كانت له دوافعه ، فقد كان حزب
الأحرار الدستوريين من أقوى أحزاب الأقلية القائمة وقتذاك وأكثرها تنظيما
وتماسكا ، يضاف الى ذلك فقد توثقت علاقتهم بالقصر الى حد كبير أثناء
الحكم الوفدى (٤٣) . ولقد استمرت صلات الأحرار طيبة بحلفائهم التقليديين
من الانجليز . وبعبارة أخرى فان اختيار الأحرار الدستوريين كان من شأنه
أن يصيب ترضية للجانب البريطانى . أما عن اختيار القوى الأخرى المشاركة
فى الوزارة من المستقلين وأحزاب الأقلية انما كان بغرض تجميع كافة القوى
الموالية للقصر ودفعها الى مواقع السلطة بغرض تركيز الجهود ضد الوفد
وحتى لا ينفرد الأحرار بأمر الحكم كله .

لم يكن بمقدور الحكومة الجديدة أن تسلك سبيلها فى الحكم فى ظل
وجود البرلمان الوفدى وما يتوقع من ورائه من تصعيد المعارضة بها ، ومن
ثم فقد جرى الاتفاق بينها والقصر على التخلص من البرلمان القائم بحله

(٤٢) مضابط مجلس النواب : الجلسة الأولى - دور الانعقاد الأول ١٢/٤/١٩٣٨ .

(٤٣) انظر محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤ .

دون تعطيل أحكام الدستور . وكان من الواضح أن الأحرار قد استوعبوا الدروس المستفادة من الانقلابات الدستورية السابقة . وكان يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨ محددًا لانعقاد مجلس النواب فلما أقيمت الوزارة النحاسية استصدرت حكومة محمد محمود مرسومًا بتأجيل البرلمان لمدة شهر وفقًا لحكم الدستور على حد تعبير هيكمل ، وأما المبرر لذلك فهو أن الوزارة لم تكن من حزب واحد وضع لنفسه خطة ينفذها أول ما يتولى الحكم ولكنها كانت في أقليتها من الأحرار وأكثريتها من المستقلين ، وأنه كان يتعين عليهم الاتفاق على الخطة التي سوف يتبعونها في الحكم . في نفس الوقت رأى بعض الوزراء أن تتقدم الحكومة إلى مجلس النواب القائم وأن تطلب ثقته فإذا خذلها قامت بحله (٤٤) .

ولا ريب في أن تلك المبررات كانت تعكس اتجاهات الوزارة نحو الحكم الأوتوقراطي فضلًا عن حرصها على تجنب مواجهة البرلمان الوفدي ، ثم أن ما انتحلته لنفسها من حق حل المجلس إذا امتنع عن الثقة بها ، كان يعطى دلالة واضحة على أن الأمور كانت تجري بترتيب بينهما وبين القصر الذي يملك بمقتضى الدستور قرار الحل . حددت الحكومة يوم ١٢ إبريل سنة ١٩٣٨ موعدًا لاجتماع المجلس الجديد وأجريت انتخابات استخدمت فيها كل أساليب التلاعب والتزوير بلغت حداً أن مصطفى النحاس ومكرم عبيد لم ينجحا في الانتخابات ، وتمخض عنها مجلس للنواب لم يكن للوفد فيه سوى ١٤ مقعدًا بينما انعقدت الهيمنة فيه لأحزاب الحلف الملكي (٤٥) .

على هذا النحو استهلكت « وزارة الحكم الصالح » كما نعتها مصادرها

(٤٤) المصدر السابق : ص ٦٦ ، ٧٠ - أنظر كذلك على الدين هلال : المصدر السابق

ص ١٣١ - ١٣٢ .
Fo. 407/222 No. 34. Lampson to Halivax April, 9, 1937. (٤٥)

وزردها بسخرية خصومها في بداية عهدهما بالحكم . وكان الظن بأن تلك النتائج سوف يترتب عليها استقرار الوزارة في الحكم . بدا محمد محمود راغبا في الاستقلال بمقاليد السلطة دون القصر مستغلا في ذلك التأييد البريطاني له . هذا الاتجاه من محمد محمود كان يتعارض تماما مع سياسة القصر التي كانت تستهدف السيطرة على الحكومة ، وكأثر لهذا التعارض بات الصدام محتما بين الطرفين . وبالفعل بدأت مناورات القصر مستهدفة الحكومة فما أن قدمت استقالتها للملك في ٥ ابريل اثر ظهور نتائج الانتخابات حتى بادر الملك بايعاز من على ماهر باستبقاء الاستقالة ، ومن جانب آخر توالى اعتراضات القصر على قوائم المرشحين التي قدمها محمد محمود واحدة تلو الأخرى ، مما كان يعكس رغبة القصر مقدما في فرض وصايته على الوزارة (٤٦) .

وكان محمد محمود قد أخرج البندارى من الوزارة عند إعادة تأليفها اعتقادا منه بأن في ذلك إبعادا للوزارة عن نفوذ القصر ، خاصة وأن البندارى كان رجل على ماهر ، والذي كافاه غداة خروجه من الوزارة بتعيينه وكيلا للديوان الملكي (٤٧) . ومن جانب آخر عمد محمد محمود الى تعضيد وجود الأحرار في الحكم بتعيين مصطفى عبد الرازق وزيرا للأوقاف وهيكل وزيرا للمعارف بعد أن كان وزيرا للدولة في الوزارة السابقة ، قاصدا بذلك تقوية قبضته على الوزارة في مواجهة محاولات القصر لبسط هيمنته عليها (٤٨) . يضاف الى ذلك فان الأحرار والسعديين قد سيطروا على البرلمان بمجلسيه ، بالإضافة الى أن جانبا من المستقلين قد ناصروا الحزبين ، مما كان يشكل عنصر أمان حقيقى للحكومة .

(٤٦) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٨٦ - ٨٩
Fo. 407/222 No. 51 : Lampson to Halifax, May, 9, 1937. (٤٧)

Tel No. 510 Conf.

(٤٨) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد الاول - الجلسة الخامسة ١٩٣٨/٥/٢ .

على هذا النحو بدا واضحا أن القصر كان يمثل أداة التهديد الحقيقي لمسيرة الحكومة في السلطة دون اغفال دور على ماهر في هذا المضمار ، ومن ثم فقد راح محمد محمود يطلب بشكل عاجل من السفير البريطاني التدخل لدى على ماهر لتعديل مسلكه نحو الوزارة . وجاء رد الفعل يعكس حقيقة الموقف البريطاني من الصراع القائم ، فتشير الوثائق البريطانية الى أن التدخل قد يؤدي الى احراج موقف السفير البريطاني ، مما يعنى أنه ليست هناك أية نوايا للتدخل في هذا الصراع . ونكاد نلمس تأكيدا لهذا الاتجاه أيضا فيما أشار اليه لامبسون من أن محاولته للتدخل أثناء الأزمة التي أفضت الى اقالة النحاس قد جعلت محمد محمود يتهم لامبسون بأنه يتدخل في شئون مصر الداخلية بينما يتهمة اليوم بأنه لا يتدخل لتعريض موقف وزارته في مواجهة القصر وكان التاريخ يعيد نفسه (٤٩) .

هذا الموقف البريطاني كان باعثا لمحمد محمود لكي يسعى لتقوية موقف وزارته من خلال اشراك السعديين في الحكم بضم أحمد ماهر والنقراشي للوزارة اعتقادا منه بأن ذلك الاجراء من شأنه أن يكبح جماح القصر وعلى ماهر ، رغم أن الشكوك كانت تساور كلا من محمد محمود ولامبسون من امكان أن يعمل أحمد ماهر ضد شقيقه (٥٠) . وفي محاولة لسبر أغوار القصر بصدد هذا التعديل قابل محمد محمود الملك في ٢٣ يونية وأطلعته على نواياه في تعديل وزارته فأظهر فاروق رضاه لذلك (٥١) ، وبالفعل أجرى

Fo. 407/222 No. 6: Lampson to Halifax, July, 13. 1938. (٤٩)

Tel. No. 128.

Fo. 407/222 No. 57 Same to Same, June, 15, 1938, (٥٠)

Tel. No. 375.

Fo. 407/222 No. 58 : Same to Same, June 24, 1938, (٥١)

Tel. No. 383

محمد محمود تعديلا في وزارته يوم ٢٤ يونية حيث دخلها أحمد ماهر وزيرا للمالية والنقراشي وزيرا للداخلية (٥٢) .

وكان واضحا أن موقف القصر من محمد محمود ينطوي على الخداع يتأيد ذلك بما كان من قيام علي ماهر بزيارة النحاس في منزله يوم ١٧ يونية حيث أبلغه بعدم رضا الملك عن الحكومة لأنها لم تحرز أي تقدم في تحسين أوضاع البلاد الداخلية منذ توليها السلطة ، وسأل علي ماهر النحاس عما إذا كان يسعى لتحسين علاقته بالقصر بقبول الاشتراك في حكومة قومية ، إلا أن النحاس كان يطالب بانتخابات حرة تجريها وزارة محايطة ، عندئذ سوف يكون بمقدوره التعاون مع الحكومة الجديدة (٥٣) . وعلى الرغم من أنه لا يمكن الافتراض بأن فاروق كان منبت الصلة بفحوى اتصالات علي ماهر بالنحاس ، إلا أنه يمكن القول بأن علي ماهر قد أراد أن يحقق من وراء تلك الخطوة نتيجتين أولاهما : أن يلوح للحكومة القائمة وبشكل مباشر أن بقاءها في الحكم غدا وشيك الانتهاء . ثانيتهما : التلويح للجانب البريطاني باستمرار هيمنته على القصر ورسم سياسته ، وهذا ما وضع بالفعل من خلال روايته للاميسون من ادعائه بأن النحاس هو الذي سعى إلى مقابله ، دون أن يكون هو - أي علي ماهر - الساعي إليها (٥٤) .

ولا ريب في أن ثمة خطأ سياسيا قد تردى فيه القصر بتصعيد الخلاف مع وزارة محمد محمود ، فذلك كان مما يقوى عن غير قصد من شوكة الوفد الأمر الذي لم يكن يتفق عملا بأي قدر واتجاهات القصر ، وما يؤكد ذلك الخطأ الذي وقع فيه القصر ، أن محمد محمود بدأ بالفعل في التشاور مع

(٥٢) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد الأول - الجلسة السادسة والعشرين

١٩٣٨/٦/٢٧ .

Fo. 407/222 Bakaman to Halifax Aug. 16. 1938 Tel. No. 145. (٥٣)

Fo. 407/222 No. 15 Lampson to Halifax, Aug. 1. 1938 No. 137 (٥٤)

الوفد وتبادل وجهات النظر لكي يضمن تأييده في مواجهة القصر (٥٥) .
وأكثر من ذلك فقد أبلغ محمد محمود لامبسون من خلال أمين عثمان -
بأنه في حالة قيام الحرب فإنه سوف يدعو النحاس للاشتراك في الحكم
ولو أدى الأمر الى أن يعمل تحت رئاسة النحاس (٥٦) . ولا ريب في أنها
أيضا كانت مناورة سياسية من جانب محمد محمود استهدف من ورائها
كسب مزيد من التأييد البريطاني . فهو وان أراد أن يوحى للجانب
البريطاني بأنه يمكن الاعتماد عليه كحليف يؤازره في الحرب ، إلا أنه كان
من ناحية أخرى يبغي تحويل دفة الهجوم الوفدي عنه أو تحييده على أكثر
تقدير ، خاصة وأنه كان يدرك تماما أن الوفد لن يقبل مشاركته في الحكم
بأي صيغة .

ومن الناحية العملية فشل محمد محمود في تحقيق أى قدر من
النجاح في مواجهة القصر بشكل أساسى وزاد موقف الوزارة تحرجا كآثر
للتصدع الحادث فيها على نحو كان يشكل خطرا أساسيا على تماسكها بل
وبقاءها في الحكم . فمن جهة وقع خشبة باشا وزير العدل تحت السيطرة
الكاملة للقصر - مما انعكس على قيامه بعرقلة العمل الوزارى ، كما استقال
رشوان محفوظ وزير الزراعة أثر تورطه بمزاد مزرعة الجبل الأصفر ،
وكانت استقالته بناء على طلب القصر . ومما زاد الأمر سوءا أن تفجير
المسألة داخل البرلمان كان على يد السعديين شركاء الأحرار في الحكم (٥٧) .
ومن ناحية أخرى كان هناك اتفاق بين حسن صبرى وزير الدفاع والقصر على
تعيين صالح حرب مديرا لمصلحة الحدود الأمر الذى عارضه رئيس الوزراء

Fo. 407/222 No. 52 Same to Same Nov., 30. 1938. (٥٥)

Fo. 407/222 No. 42 Same to Same Oct. 1, 1938 No. 156 (٥٦)

(٥٧) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ١٥٣ .

ورأى فيه ضرباً من عدم الحكمة ، وكانت مسألة تعديل رواتب الضباط مثارا لخلاف آخر بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع الذى اعترض على اتجاه الحكومة لتخفيضها وأيده الملك فى موقفه . ازاء تفاقم الخلاف بين محمد محمود وحسن صبرى قدم الأخير استقالته فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ (٥٨) .

استغل القصر اضطراب أحوال الوزارة ونجاحه فى التغلغل داخلها وسار فى خطته الرامية الى إضعافها عن طريق مزيد من التدخل فى شئونها ، فعندما تقرر عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن لنصرة شعب فلسطين ، وبدلاً من أن يسافر محمد محمود بصفته رئيساً للوزراء ، سافر على ماهر وعبد الرحمن عزام وأسندت رئاسة الديوان الى كامل البندارى (٥٩) . وسياسة القصر هذه قد أغرت صحفه على السبخية من الحكومة ومحاولة النيل من هيبتها فوصفتها بأنها « وزارة ولا وزارة » واتهمتها بالخضوع لسلطة البريطانية وموالاتها ، وكشفت عن المصاعب التى يقابلها محمد محمود من التدخل البريطانى مستهدفة من وراء ذلك محاولة الوقيعة بينهما (٦٠) . وعلى الاجمال فقد تمكن القصر فى غيبة التأثير البريطانى من إضعاف الحكومة وعرقلة مسيرتها فى الحكم فاستقالت فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ بناء على طلب الملك .

ويشير تشكيل على ماهر لوزارته الثانية فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، عقب استقالة وزارة محمد محمود عدة ملاحظات يتعين الإشارة إليها ، أولاً : أنها قد أكدت على انتقال مقاليد السلطة وتركزها فى يد القصر ، بالنظر الى طبيعة العناصر التى تألفت الوزارة منها ، اذ كانوا فى غالبيتهم من

Fo. 407/223 : No. 4 Lampson to Halifax, Jan. 16, No. 41. (٥٨)

(٥٩) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٥٥ .

(٦٠) روز اليوسف العدد ٥٧٧ يوم ١٣/٤/١٩٣٩ .

المستقلين . ثم أن وجود على ماهر على رأسها بما عرف عنه من ميوله
الإوتوقراطية وعدائه للدستور فضلا عن ولائه الشديد للقصر ، كان ينبىء
عن طبيعة العلاقة الخاصة التى سوف تربط الوزارة بالقصر . ثانيا : تخلص
الوزارة تقريبا من أى لون حزبى ، وكانت « وزارة قوية » بما توافر لأعضائها
من خبرة إدارية جيدة وكفاءة فنية بالإضافة إلى قدرات على ماهر القيادية (٦١) .
ثالثا : أن على ماهر كان حتى ذلك الوقت يحظى بثقة الجانب البريطانى
حتى أن السفير البريطانى كان يعلق الآمال فى وقت ما على توليه الوزارة
باعتبار أن ذلك من شأنه أن يهيئ المجال لممارسة النفوذ البريطانى واحكام
قبضته على البلاد (٦٢) . حقيقة أن اشتراك صالح حرب وزير الدفاع
وعزيز المصرى رئيس الأركان كان باعثا على مخاوف السفير البريطانى عبر
عنها بقوله « ان اجتماع هارب من الخدمة ومعجب بالالمان لا يبدو أمرا مثاليا ،
بيد أن على ماهر نجح فى تبديد مخاوف السفير البريطانى (٦٣) . وعلى
الرغم من محاولات على ماهر لتهدئة خواطر الجانب البريطانى إلا أن سياسته
فى الحكم قد عجلت بالصدام مع السفارة البريطانية . من ذلك اقدامه على
فصل أمين عثمان رجل السفارة البريطانية - من منصبه كوكيل لوزارة
المالية بزعم تجاوزه سلطات وظيفته وقيامه بالتعاقد على صفقات مباشرة
دون الرجوع الى مجلس الوزراء لاستصدار قرار منه فى هذا الشأن (٦٤) .
وبالفعل ساء الجانب البريطانى فصل أمين عثمان - خاصة بعد أن انعم

(٦١) Fo. 407/223 (II) : No. II Bateman to Halifax Aug. 25, 1939, No. 1066

(٦٢) Fo. 407/221 No. 28. Lampson To Eden, May. 20. 1937 No. 656.

(٦٣) Fo. 407/223 (II) : No. II. Bateman to Halifax, Aug. 25. 1939 No. 1066.

(٦٤) محمد صبيح : طريق الحرية : « صفحات من الحرب المالية » الكتاب الثانى

عليه بوسام بريطاني الأمر الذي فسره الكثير من الدوائر بأنه صفقة قصد توجيهها عن عمد الى بريطانيا على حد تعبير لامبسون (٦٥) .

بالإضافة الى ذلك فقد قام على ماهر ووزير الداخلية بزيارة للمؤسسات المصرية في السودان في فبراير سنة ١٩٤٠ ، وكان بذلك أول رئيس وزراء مصري يزور السودان أثناء ولايته الحكم ، وهي بدورها زيارة لم تخل أيضا من مغزى سياسي آخر اذ كان الغرض منها التأكيد على حقوق مصر في السودان ومنازعة الوجود البريطاني هيمنته عليه (٦٦) . وأهم من ذلك كله كانت تلك السياسة التي تبناها على ماهر بتجنيب مصر الاشتراك في الحرب ، من شأنها اثارة شكوك الجانب البريطاني في نواياه الحقيقية ، على نحو تبنت معه قناعة السفير البريطاني بأن على ماهر « لا يستطيع أن يؤدي دوره معنا باستقامة » (٦٧) .

والحقيقة أن على ماهر بخطه العدائي لبريطانيا وتبنيه سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب بوجه خاص ، كان يعكس اتجاهات القصر ونواياه بشكل مباشر مما عبر فاروق عنه للامبسون من أن واجبه كملك لمصر يقتضي منه ألا ينحاز في الحرب الى الجانب الخاسر ، فعلق لامبسون على قوله « بأنه على مصر أن تسبح معنا أو تفرق معنا » (٦٨) .

على هذا النحو بدت النذر لصدام وشيك الوقوع بين القصر والجانب البريطاني كان على ماهر محوره الأساسي ، اذ وقر في اعتقاد لامبسون أن وجود على ماهر في السلطة لن يترتب عليه سوى المزيد من المحاولات لتقليص

Fo. 407/223 (II), Lampson to Halifax. Oct., 2, 1939 No. 298. (٦٥)

(٦٦) الرافعي : في اعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٧٦ .
Fo. 407/224. No. 55. Lampson to Halifax, Jun, 16. 1940, No. 536. (٦٧)

Ibid

(٦٨)

النفوذ البريطانى وتهديده ومن ثم كانت مفاتحة السفير البريطانى للملك فى ضرورة اقضاء على ماهر على وجه السرعة . ورغم تلك المناورات التى جرت من جانب القصر لاحتواء الأزمة بمحاولة اقناع لامبسون باتاحة الفرصة لعل ماهر لإعادة تشكيل وزارته على قاعدة متسعة تتفق ووجهات النظر البريطانية الا أن لامبسون كان مدركا للمغزى الحقيقى من وراء تلك المناورات من ثم أصر على موقفه (٦٩) .

كان مما يحد من جنوح السياسة البريطانية نحو اتخاذ اجراء حاسم وقتذاك فى مواجهة القصر بسواء باستخدام القوة أو التلويح بعزل فاروق ، الخوف من موقف الراى العام ، وكذا موقف الجيش المصرى وما يتوقع من وراء ذلك من مصاعب . وفى المقابل كان اعطاء القصر متسعا من الوقت لإعادة تقديراته للموقف ، لم يكن يترتب عليه سوى المزيد من المناورات على نحو سوف يؤدى بالضرورة الى مزيد من التعقيدات والصعوبات أمام السفارة البريطانية وفى وسط تلك المحاذير كان على السفير البريطانى - بتفويض من حكومته - أن يحسم الموقف فى مواجهة القصر وعلى ماهر ، ومما شجعه على ذلك أنه قد تلقى من النحاس ومحمد محمود وحسين سرى رسائل النصح بضرورة تغيير وزارة على ماهر اذا ما أريد انقاذ البلاد (٧٠) .

وبالفعل أرسل لامبسون انذارا الى فاروق فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤٠ يطالبه فيه بأقضاء على ماهر ، وأسقط فى يد القصر ازاء هذا الانذار واضطر على ماهر الى تقديم استقالته للملك يوم ٢٣ يونية . وفى حركة مسرحية بادر الى القاء بيان أمام مجلس النواب أوضح فيه أن الاستقالة كانت لأسباب خارجة عن ارادته واردة الشعب المصرى ، اشارة الى الضغط

(٦٩) Fo. 407/224. No. 56. Same to Same, Jun. 18. 1940 No. 541.

(٧٠) حسن يوسف : مذكرات : ص ١١٠ .

البريطاني الذي دفعه الى الاستقالة (٧١) . وحقيقة الأمر أن الجانب البريطاني قد أظهر تشددا واضحا بصدد تعامله مع الأزمة ، فعلى الرغم مما أظهره على ماهر من التعاون مع الحليفة الا أن دوائر لندن بدت شديدة الحساسية في هذه الفترة خاصة بعد دخول ايطاليا الحرب في ١٠ يونية سنة ١٩٤٠ ، فراجحت نفسر أى تصرف من جانب القصر أو على ماهر بأنه استغلال لموقفها السيء ولذلك تمادت في تصوير أوجه الخلاف التي نشأت بينهما وبين القصر وعلى ماهر من جانب آخر يتأيد ذلك بتراجع بريطانيا عن إلحاحها بصدد ضرورة اعلان مصر للحرب بعد ذلك (٧٢) .

وبرغم تلك الأزمة والنتائج التي ترتبت عليها ، فانها لم تكن تعنى في التحايل الأخير انحسارا لسلطة القصر على الوزارة في مواجهة تزايد حجم التدخل البريطاني مما انعكس أثره على تشكيل وزارة حسن صبرى التي تولت الحكم بعد ذلك . بيد أنه ينبغي الإشارة الى أنه كان من الواضح أن فكرة وزارة وفدية خالصة لم تكن تمثل بديلا مقبولا لآى من القصر أو الانجليز على السواء . فالقصر لم يكن على استعداد لقبول الفكرة وما يتوقع من ورائها من تجديد للصراع على السلطة مع الوفد . ثم أن الجانب البريطاني كان بدوره يرى بأن الحكمة تقتضى أن يكون رئيس الوزراء غير وفدى على أن يؤيده النحاس تحسبا لاستثارة عداء القصر والقوى السياسية الأخرى التي يهم الجانب البريطاني تأييدها له . ثم أن رفض الوفد لفكرة اشتراك مصر في الحرب بل والهجوم عليها كان عاملا آخر - طبقا لوجهة النظر البريطانية - لاستبعاد فكرة عودته للحكم (٧٣) .

(٧١) مضابط مجلس النواب : الجلسة الثانية والسبعين ١٩٤٠/٣/٣ .

(٧٢) صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية ص ١٨ .

(٧٣) Fo. 407/224 No. 20 Halifax to Lampson, Jun. 10. 1940 No. 468

يفهم من هذا أنه كان هناك اتفاق ضمنى بين القصر والجانب البريطانى على طرح فكرة الحكم الوفدى جانبا ، مما كان يعنى أن حرية الاختيار ما زالت مكفولة للقصر نسبيا بصدد البديل المناسب لوزارة على ماهر مما ظهر أثره واضحا فى أثناء اجتماع الملك بالزعماء السياسيين فى قصر عابدين يوم ٢٢ يونية قبل أن يقدم على ماهر استقالته للملك . وتكمن أهمية هذا الاجتماع فى أنه كشف بجلاء عن اتجاهات القوى السياسية بشكل واضح ، فقد كان هناك شبه اجماع على ضرورة استقالة وزارة على ماهر بعد أن أصبحت الثقة مفقودة بينها وبين الحكومة البريطانية ، وهذا بدوره كان يعكس موقف الأحزاب السياسية من الوزارة الماهرية .

وبصدد شكل الوزارة الجديدة رأى غالبية المجتمعين - فيما عدا النحاس - أن تكون وزارة قومية ، مما كان يعنى أن الأحزاب السياسية باستثناء الوفد سوف يتم تمثيلها فى الوزارة القادمة . أما النحاس فقد رفض الفكرة وطلب تشكيل وزارة محايدة تجرى الانتخابات ، دون أن يكون غائبا عن تقديراته ما يعنيه ذلك من تولى الوفد للحكم دون منازع . وبرر النحاس موقفه بأنه لا يستطيع الحكم من خلال الأدوات السياسية القائمة ، إشارة الى البرلمان اللاوفدى القائم ، ثم انه لم يكن ليقبل الحكم ويحدث انقلابا على الدستور .

وعلى الرغم من أن الاجتماع يوم ٢٢ يونية لم يسفر عن نتائج محددة تتصل بشكل الوزارة القادمة الا أنه ينبغى الإشارة الى أن القصر كان يتحرك فى ظل اتجاه بريطانى برفض الحكم الوفدى على النحو السابق الإشارة اليه . ولقد تباور موقف القصر بشكل أكثر وضوحا فى اجتماع الملك مع زعماء البلاد يوم ٢٤ يونية بقصر عابدين حيث تمسك النحاس بموقفه السابق من رفض فكرة الوزارة القومية ، فى الوقت الذى كان

فاروق قد اتخذ قرارا بالفعل بتشكيل وزارة ائتلافية برئاسة حسن صبرى وذلك بعد أن أجرى حسنين مشاوراته مع السفير البريطانى (٧٤) . تألفت الوزارة الجديدة من الأحرار والسعديين وبعض المستقلين برئاسة حسن صبرى والمعروف بصلاته الوثيقة بالقصر مما كان ينبىء عن استمرار هيمنة القصر على الوزارة . وكان من بواعث اطمئنان القصر بدوره أن حسن صبرى كان يتمتع بثقة الانجليز على نحو يتوقع معه مزيدا من استقرار الوزارة فى الحكم (٧٥) .

بيد أنه لم تلبث المصاعب أن راحت تترى على الوزارة الجديدة من قبل القصر ذاته . وقبل أن نستعرض العلاقة بين الطرفين ينبغى الإشارة الى حقيقة هامة أغفلها القصر أو تغافل عنها ، وتتصل باختلاف شخصية حسن صبرى عن على ماهر . فالأخير قد جعل الوزارة كمؤسسة سياسية تدور فى فلك القصر وبشكل مطلق ، وذلك لم يكن راجعا لضعف على ماهر أو تخاذله فى مواجهة القصر ، بل لأن على ماهر كان يمثل سياسة القصر فى الوزارة ، ومن ثم فقد خلا عهده بالحكم من لمحات الصدام مع القصر . بينما يختلف الأمر تماما بالنسبة لحسن صبرى ، فهو وإن كان وثيق الصلة بالقصر إلا أنه لم يكن محسوبا عليه بالقدر الذى توافر لعل ماهر . وبهذا المفاد كان من الطبيعى أن تؤدي محاولات حسن صبرى للاستقلال بالوزارة الى الصدام مع القصر .

وسرعان ما بدأت العلاقة تتوتر بين الوزارة والقصر ، فمن ناحية رفض رئيس الوزارة أن يتسلم رسالة من الملك عن طريق عبد الوهاب

طلعت - صنيعة على ماهر وقرر بأنه سوف يثير مسألة تعيين رئيس للديوان الملكي موثوق به ، ومن ناحية أخرى كان تأخير الملك في تقليد وشاح محمد علي لرئيس الوزراء خلافا لما جرت عليه العادة في منحه لجميع رؤساء الوزارات مما كان يعنى عدم رضا الملك عن رئيس الوزراء (٧٦) .

يضاف الى ذلك ظهور بوادر الاضطرابات والفوضى بين الجيش بتشجيع من اللواء زيدى باشا رئيس الأركان ، ويشير حسن صبرى الى أصابع القصر فى تحريك تلك الاضطرابات (٧٧) . ولقد تزايدت مخاوف رئيس الوزراء ازاء ما تردد عن احتمال قيام القصر بتعيين عبد الوهاب طلعت رئيسا للديوان ، باعتبار أن ذلك يعنى امتدادا لنفوذ على ماهر ، ومن ثم فقد بادر حسن صبرى بترشيح محمد حلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد وأحمد حسنين الأمين الأول بالقصر لكى يختار الملك أحدهما لمنصب رئيس الديوان (٧٨) .

على الجانب الآخر كان السفير البريطانى يترقب نتائج الخلاف بين القصر ورئيس الوزراء ، وأرسل الى حكومته يقترح عليها أن يتدخل لدى رئيس الوزراء لكى يتمسك برأيه فى ضرورة اقضاء عبد الوهاب طلعت من القصر مشيرا الى احتمالات الصدام مع الملك الذى لا يزال يخضع لنفوذ على ماهر (٧٩) .

يؤرخ تعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان فى ٢٨ يولية سنة ١٩٤٠

تراجعا نسبيا لعوامل التوتر والاضطرابات التى اصطبغت بها علاقة القصر بالوزارة ، بيد أنه ما لبث أن تفجر الخلاف داخل الوزارة نفسها بسبب اتجاه

(٧٦) Ibid.

(٧٧) Fo. 407/224. No. 87. Same to same, July. 17. 1940. No. 745.

(٧٨) حسن يوسف : مذكرات : ص ٣ ٤ .

(٧٩) Fo. 407/224 No. 88. Lampson to Halifax, July. 19. 1940, No. 758.

حسن صبرى الى اجراء تعديلات فى بعض المناصب الوزارية كانت تمس بعض الوزراء السعديين . ورغم نجاح رئيس الوزراء فى التغلب على الأزمة الا أن الخلاف ما لبث أن تجدد مرة أخرى ، ورغم أنه كان خلافا داخليا ، الا أنه جذب اليه أطرافا أخرى .- ونعنى القصر والانجليز - اذ طالب الوزراء السعديون بضرورة اعلان مصر حالة الحرب ازاء احتمالات غزو ايطاليا لها ، الأمر الذى عارضه حسن صبرى تجنباً لمواجهة خطيرة مع الراى العام فى البلاد ، خاصة وأن المسألة كانت سببا فى استقالة وزارة على ماهر (٨٠) .

ازاء تمسك حسن صبرى بموقفه قدم الوزراء السعديون استقالاتهم وأجرى حسن صبرى تعديلا بوزارته لشغل الوزارات التى خلت . تلك الخطوة من جانب رئيس الوزراء كانت باعثاً على شكوك السفير البريطانى اعتقاداً منه بأنها قد تمت بإيعاز من القصر وتشجيعه . من جانب آخر انتقدت الخارجية البريطانية موقف حسن صبرى بدعوى أنه وإن كان محققاً فى تجنب إثارة مسألة اشتراك مصر فى الحرب بدعوى تخرج الموقف السياسى فى الداخل الا أنه لا يمكن اغفائه من نتائج معالجة الأزمة باخراج السعديين من الوزارة لرغبتهم فى اعلان اشتراك مصر فى الحرب (٨١) .

على هذا النحو ظهر موقف الوزارة بادى الحرج ، فمن جهة اضطربت علاقتها بالقصر والانجليز على السواء ، ومن جانب آخر فإن تلك الخلافات التى تفجرت داخلها بسبب مسألة اعلان مصر لحالة الحرب ، كانت تعكس تأثير ذلك التعارض بين اتجاهات القصر والسفارة البريطانية على الوزارة نفسها وبشكل مباشر ، وما لبث حسن صبرى أن توفى فى ١٤ نوفمبر

Fo. 407/224. No. 122. Same to Same, Sept. 21. 1940 No. 1153 (٨٠)

Fo. 407/224. No. 128 Halifax to Lampson, Sept. 28, 1940, (٨١)
No. 1019

سنة ١٩٤٠ ليؤرخ نهاية عهد الوزارة بالحكم .

بذلت السفارة البريطانية جهودها بعد وفاة حسن صبرى لكى لا تفاجأ بتعيين رجل آخر لا ترغب فيه وخاصة ازاء ما ترزدد عن احتمالات قيام القصر بتعيين محمد محمود خليل رئيسا للوزراء مما دعا السفير البريطانى الى تحذير أحمد حسنين من نتائج مثل هذا الاختيار ، بالنظر الى ما كان لمحمد محمود خليل من صلات وثيقة بعلى ماهر ودفاعه عن المصالح الايطالية (٨٢) . وكان اختيار القصر مناسبا لحسين سرى ، فهو من ناحية كان يظهر غيرة على حقوق العرش فضلا عن مصاهرته للملك فاروق ، ثم أنه كان على علاقة طيبة بالجانب البريطانى بسبب موقفه العدائى المعلن من على ماهر . وهذا بدوره كان يجعل ترشيحه موضع رضا السفير البريطانى (٨٣) .

تألفت وزارة سرى بالفعل فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ من الأحرار الدستوريين والمستقلين بعد أن رفض الوفد والسعديون الاشتراك فيها (٨٤) . ولم يكن ايعاز فاروق لحسين سرى بعرض مناصب وزارية على الوفد والحزب السعدى سوى مناورة قصد من ورائها اظهار حسن النوايا للسفارة البريطانية . فمن جهة استمر الوفد على موقفه المعلن برفضه الاشتراك فى الحكم مؤتلفا مع غيره من الأحزاب ومن جهة أخرى فان السعديين لم يكونوا ليشتركوا فى الوزارة دون الحصول على تأكيدات مسبقة باعلان اشتراك مصر فى الحرب (٨٥) .

وبصدد بناء جسور الثقة والتفاهم كشف سرى للامبسون عن

(٨٢) يونان ليب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٢٥ .
Vatikiotis, P. J. The Modern History of Egypt p. 346 (٨٣)
Fo. 407/224 : No. 161 : Lampson to Halifax, Nov. 21, 1940 (٨٤)
No. 1573
Fo. 407/224 No. 158 Same to Same, Nov. 17. 1940 No. 1548 (٨٥)

اتجاهاته لاقامة علاقة ودية مع الجانب البريطانى وعزمه على تقليص نفوذ القصر ، ولقد أسهمت جهود سرى فى هذا المضمار بالفعل على نحو بدا معه اقتناع لامبسون بأن الوزارة تقدم كل معونة ممكنة بصدد اجراءات ومطالب الحرب ، بل وأنه لن تكون هناك لبريطانيا أية مزايا يمكن تحقيقها من وراء اعلان الحرب (٨٦) . ومن جانب آخر توطدت العلاقة بين القصر ووزارة حسين سرى ، واتجهت نوايا القصر الى توسيع قاعدة الوزارة .

وتبدو المفارقة كبيرة بين مساعى القصر فى هذا الاتجاه عندما كان سرى بصدد تشكيل الوزارة وبين المساعى الأخيرة للقصر فى ذات الصدد . وفى الحالة الأولى كانت تلك المساعى من قبيل المناورات السياسية - على نحو ما مر بنا - لاطهار حسن النوايا للجانب البريطانى ، وفى الثانية كانت تصدر عن رغبة حقيقية من جانب القصر لتقوية موقف الوزارة من الحكم . وبتنسيق بين فاروق وسرى تمت اعادة تشكيل الوزارة فى أواخر يوليو ودخلها خمسة وزراء من الحزب السعدى وأصبحت تضم الأحرار والسعديين وعناصر من المستقلين .

ولقد أثار تشكيل الوزارة السرية الثانية حفيظة الوفد الذى رأى ان السعى لاتفاق وطنى قد تمخض عن ضم السعديين الد خصومه الى الائتلاف الوزارى ، وكان من أثر ذلك أن قام الوفد بشن حملة عنيفة على الوزارة وعلى الانجليز بدأها النحاس بخطبة عنيفة فى الاسكندرية فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٠ اتهم الجانب البريطانى بخرق المعاهدة وتحطيم استقلال البلاد واقتصادياتها ، وكان واضحا أن الحملة استهدفت أن يشعر الجانب البريطانى بخطورة الوفد، كما استهدفت الوجود السعدى بالحكم أيضا . أما القصر فقد حاول

الاستفادة من كافة أبعاد الموقف فمن جهة أبدى ألوانا من التعاطف مع الحملة التي قادها الوفد ضد الانجليز سواء استمرارا للسياسة التي ظل يتبعها منذ وقت أو رغبة في كسب شعبية من خلال تحالفه مع الحزب الكبير (٨٧) .

ومن ناحية أخرى لم يقيض للعلاقة بين القصر والوزارة أن تسير في هدى الوفاق ، فبتأثير من على ماهر ونجاحه في اقناع فاروق بأن حسين سرى قد تحول الى جانب الانجليز بشكل مطلق دون الالتفات الى حقوق العرش ، كان عاملاً أساسياً في أحداث الجفوة بين القصر والوزارة . ومما ساعد على تأصيل الفكرة ما كان من قيام سرى بقطع العلاقات مع حكومة فيشى الموالية للمحور على نحو ما سيرد ذكره ، دون الرجوع الى القصر ، فضلاً عن ذلك فقد ألقت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب بظلالها الكثيفة على الأوضاع الداخلية في البلاد فاضطربت شئون التموين اضطراباً لا مثيل له - على حد تعبير أحد المعاصرين - ونقصت السلع الأساسية بشكل ملحوظ ، واستطاع القصر أن يستغل تلك الظروف السيئة التي أحاطت بالوزارة كيما يقتصص منها لافتتاتها على حقوقه ، واستغل تلك الظروف لإحراج الوزارة وإظهار ضعفها ، فاندلعت المظاهرات تهتف « الى الأمام يا روميل » بتدبير من على ماهر والأزهر مما دفع حسين سرى الى الاستقالة في يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ رغم التأييد البريطاني له (٨٨) .

استمرت تجربة القصر ووزارات الائتلاف اللاوفدى ، بعد أن نجح فاروق في إنهاء الحكم الوفدى بإقالة الوزارة النحاسية السادسة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . وينبغي الإشارة الى السمات الأساسية التي ميزت تلك

(٨٧) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٣٠ .

(٨٨) عبد الرحمن الراجحي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ : ص ٩٩ ، محمد زكي

عبد القادر : محنة الدستور (١٩٢٣ - ١٩٥٣) ص ١٢٤ - ١٢٥ .

المرحلة من عهد وزارات الائتلاف اللافدى قد تمثلت فيما أصاب الجانب البريطانى من ضعف حقيقى على نحو تأثرت معه قدرته على التدخل وتوجيه الشئون الداخلية فى البلاد على النحو السابق . وتقلص التأثير البريطانى هنا كان محسوبا لصالح القصر بصدد علاقته بالوزارة كشريك فى السلطة . وبعبارة أخرى لم تعد الوزارة مجالا للصراع أو التنافس بين الجانب البريطانى والقصر بعد أن انفرد الأخير بالسيطرة عليها .

وبدأت بالفعل أولى النتائج فيما ظهر من انفراد القصر تماما بتكليف أحمد ماهر بتأليف وزارته الأولى - رغم المخاوف البريطانية - فى نفس يوم اقالة الوزارة النحاسية ، ضمت الوزارة الماهرية كافة الأحزاب السياسية عدا الوفد ، وكان أول أعمالها هو اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين جرى اعتقالهم أثناء حكم الوفد وفى مقدمتهم مكرم عبيد واللواء أحمد فؤاد صادق وعدد من الشباب والعمال الذين اشتركوا فى طباعة الكتاب الأسود (٨٩) .

كما صرفت الوزارة جهدها لكشف مساوئ الحكم الوفدى بغية التشهير به ، فتألفت فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ لجنة برئاسة وزير المالية للتحقيق فى التصرفات التى جرت فى عهد الوزارة الماضية ، وفى ٨ نوفمبر استصدرت مرسوما بقانون ببطلان الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية التى تمت فى عهد الوزارة الماضية (٩٠) .

وكان مجلس النواب الوفدى القائم بمثابة عقبة كؤود أمام القصر والوزارة على السواء ومن ثم فقد صدر فى ١٥ نوفمبر المرسوم الملكى بحله ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ ، حيث أجرت

(٨٩) عبد الرحمن الرافى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٢٥ .

(٩٠) الأوامر : ١٩٤٥/١/١٦ .

الحكومة فى ٨ يناير انتخابات قاطعها الوفد كان سداها الغش ولحمتها
التزوير تمنح عنها مجلس من أحزاب الأقلية كان موضع رضا القصر
تماما (٩١) .

كما استصدرت الوزارة مرسوما فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلان
مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ الصادر فى عهد وزارة النحاس بالغاء
تعيينات الشيوخ التى جرت فى عهد وزارة حسين سرى سنة ١٩٤١ ،
حيث قضى المرسوم الجديد باعادة الأحياء من هؤلاء الشيوخ لمباشرة عضويتهم
بالمجلس وزوال عضوية جميع المعينين بدلا منهم فى عهد وزارة النحاس ،
وكان الغرض من وراء ذلك الجد من فاعلية الوفد ومؤيديه داخل المجلس (٩٢) .
وخطورة الأمر هنا أن نفوذ القصر لم يعد قاصرا على الوزارة كشريك فى
السلطة بل امتد الى البرلمان الذى قيض له فى ظل رضا القصر أن يستمر
لدورة تشريعية كاملة قاربت خمس سنوات ، وهذا بدوره كان ينبىء عن
نوايا القصر لتكتيل غالبية القوى السياسية والمؤسسات الدستورية تحت
لوائه استعدادا لمرحلة ما بعد الحرب .

وعلى ضوء نتائج الانتخابات قام أحمد ماهر بتأليف وزارته الثانية
فى ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ وكانت امتدادا لوزارته الأولى . ولتعظيم موقف
الوزارة الجديدة تم تشكيل ما عرف باسم الهيئة السياسية من بعض
المستقلين من كبار الرجال ذوى الرأى، دون أن يكون لها أى تأثير سياسى (٩٣) .
على كل حال فإن الصراع مع الوفد لصالح القصر لم يكن ليصرف السعدين
عن هدفهم الرئيسى الذى طالما سعوا اليه وهو اعلان مصر للحرب ، خاصة

(٩١) أمين سعيد : المصدر السابق ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٩٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١٤٧ .

(٩٣) طارق البشرى : عام ١٩٤٦ فى التاريخ المصرى - مجلة الطليعة - فبراير ١٩٦٥ .

وأن وجودهم فى السلطة قد هياً لهم الفرصة لذلك . هذا الاتجاه من جانبهم لم يكن فى ذلك الوقت ليدفعهم الى الصدام مع القصر ، الذى كان قد تراجع بالفعل عن موقفه المعلن بصدد تلك المسألة خاصة وأن الحرب أصبحت وشيكة الانتهاء لصالح بريطانيا وحلفائها ، ذلك أن معارضة القصر لفكرة اشتراك مصر فى الحرب انما كانت فى اطار سياسته المعادية للجانب البريطانى ، فمن ثم لم يعد القصر بحاجة الى معارضة الفكرة التى تشيع لها السعديون . ولقد اتخذ موقف القصر مفهوما عمليا جاء متسقا وآمال السعديين ، اذا اجتمع فاروق مع تشرشل وروزفلت فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ودارت المشاورات حول موضوع اعلان مصر الحرب (٩٤) ، وتمنح عن ذلك أن أعلن أحمد ماهر - بتأييد من الملك - قرار اشتراك مصر فى الحرب يوم ٢٤ فبراير أمام مجلس النواب ، وبرر ذلك الاجراء بأنه سوف يخرج مصر من دائرة العزلة السياسية الى دائرة التعاون الدولى والاشتراك فى المؤتمرات ، وأن اعلان مصر الحرب لن يثقل كاهلها بجديد (٩٥) . وفور خروج أحمد ماهر من مجلس النواب بعد القاء بيانه جرى اغتياله ليخافه النقراشى فى رئاسة الوزارة (٩٦) .

وعلى شاكلة وزارات الاقلية كانت وزارة النقراشى الاولى تفتقد الى ما يمكن تسميته بالانسجام الوزارى فغداة تشكيلها نشب خلاف حاد بين النقراشى ومكرم حول تقرير لجنة التحقيق فى الوقائع الماسة بالحكم والتى كان يرأسها مكرم ، فكان اتجاهه - بتأييد من القصر - لمحاكمة النحاس وأعضاء وزارته السابقة ، فى الوقت الذى كان يعارض فيه النقراشى هذا

(٩٤) الدستور : ١٩٤٥/٢/٢١ .

(٩٥) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد العادى الاول - ملحق لمضبطة الجلسة الثامنة

يوم ١٩٤٥/٢/٢٥ من ١٦٤ .

(٩٦) الامرام : ١٩٤٥/٢/٢٦ .

الاتجاه تماما ، يراوده في ذلك الأمل في الحصول على تأييد حزب الأغلبية بهدف تعضيد مسنده في الحكم . ولقد استفحل الخلاف وأصبح متصلا ببقاء مكرم في الوزارة ، وظهر التعارض واضحا بين اتجاهات القصر لاستبقاء مكرم وأعضاء حزبه بالوزارة وبين اتجاه النقراشي لاقصائهم (٩٧) .

ورغم التدخل البريطاني لدى القصر بفرض الضغط عليه لائتائه عن اتجاهه لمحاكمة النحاس وزملائه وتراجع الملك بالفعل ، إلا أن النتائج قد تركت آثارها على العلاقة بين القصر والوزارة . وينبغي الإشارة إلى أن تلك العلاقة الخاصة التي كانت تربط القصر بمكرم وأعضاء كتلته بالوزارة ، كانت بدورها تكفل للقصر مزيدا من القدرة على التحرك في مواجهة عناد النقراشي . وبالفعل بدأت مؤامرات القصر تأخذ من جديد طريقها إلى الوزارة وكانت المناسبة ما صرح به عبد الحميد بدوي وزير الخارجية في الأمم المتحدة من أن مشاكل مصر والبلاد العربية ليست مما تمخضت عن الحرب ، مما كان يعنى عدم أحقية مصر في عرض قضيتها على مجلس الأمن ، الأمر الذي صدم مشاعر المصريين وانتهزت الكتلة تلك السانحة وأوغلت في الهجوم علنا على تصريحات وزير الخارجية ، وبادر مكرم ووزراء الكتلة بتقديم استقالاتهم ، إلا أن الملك رفضها وطالبهم بوجوب التماسك (٩٨) .

وكان من الواضح أن موقف القصر جاء نابعا من قناعته بأن خروج مكرم ووزراء الكتلة لن يكون في صالح القصر ، إذ كان من المتوقع أن يعمد النقراشي إلى رأب الصدع الحادث في الوزارة بأحلال وزراء جدد من السعديين ، وهذا بدوره سوف يترتب عليه تعضيد مسند الوزارة في الحكم

على نحو يتعارض مع اتجاهات القصر من الوزارة . الا انه سرعان ما تخرج موقف الوزارة النقراشية في السلطة وبدا عجزها واضحا عن السيطرة على مقاليد الأمور ، فمن جهة جرى اغتيال أمين عثمان في يناير سنة ١٩٤٦ وشرع السفير البريطاني في التصرف بمنطق قريب من منطق ٤ فبراير ، متناسيا في ذلك اختلاف الظروف بعد أن انتهت الحرب . وسارع السفير البريطاني بطلب مقابلة الملك الا ان القصر استمهله ريثما تنتهى زيارة الملك عبد العزيز آل سعود لمصر . وفي ٢٩ يناير تم اللقاء المنتظر بين فاروق والسفير البريطاني الذي أظهر عدم ارتياحه لاستمرار وزارة النقراشي في الحكم . وعدم امكان التعاون معها (٩٩) . ومما أساء الى موقف الوزارة النقراشية أيضا ما كان من فشلها في اقناع الجانب البريطاني بالدخول في مفاوضات لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . هذا الفشل كان يعكس بدوره الموقف البريطاني من النقراشي وعدم رغبته في التعاون معه بأي قدر . يضاف الى ذلك أن الوفد قد بدأ بدوره يتحرك ضد القصر مما انعكس أثره على العلاقة مع الوزارة بشكل أساسي ، فسارت المظاهرات المعادية للملك تهتف بسقوطه على نحو اهتزت معه الهيبة الملكية ، وكانت تلك المظاهرات قد جرت بتدبير من الوفد وبخاصة الجناح اليساري منه (١٠٠) .

على هذا النحو بدت الوزارة عاجزة تماما عن مواجهة الأوضاع الداخلية المتردية ، فضلا عن تدهور علاقتها بالقصر والانجليز ، وبدت الفرصة سانحة للقصر كيما يوجهه ضربته النهائية اليها من خلال مكرم عبيد ومن ثم كان الايعاز لوزراء الكتلة بتقديم استقالاتهم يوم ١٤ فبراير وأرجعوها الى ما وقع

(٩٩) يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٧٤ .

Fo. 371/53289. Political Situation in Egypt (Feb. 1 — (١٠٠)

Mar. 8 1946) Mar. 25. 1946

من تصرفات خطيرة تتصل بالخلاف على بحث الرد البريطانى على طلب مصر بخصوص المفاوضات (١٠١) ، فسارع النقراشى بتقديم استقالة الوزارة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ الى الملك لتؤرخ بذلك نهاية لعهد وزارات الائتلاف اللافدى .

وبصدد تحليل علاقة القصر ووزارات الائتلاف اللافدى يمكن القول بان احزاب الاقلية التى كان يضمها الحلف الملكى ، وان ظلت على ولائها للقصر ، الا انه قد عجز عن احتواء عوامل الانقسام والتنابد فيما بين تلك الاحزاب ابان توليها السلطة مؤتلفة ، بل وأكثر من ذلك فاقد رأينا كيف استغل القصر تلك التناقضات وأوغل دون وعى سياسى فى اذكاء الخصومات الحزبية داخل الوزارة - كشريك فى السلطة - اعتقادا منه بان ذلك من شأنه تقوية قبضته على الوزارة . بيد أن المحصلة النهائية لذلك قد تمثلت فيما ظهر من ضعف فاعلية حكم القصر ذاته . ومن الملاحظ أن وزارات الائتلاف اللافدى وان تمتعت بتأييد برلمان لافدى على نحو كان من المتصور معه استقرارها فى السلطة دون معارضة يؤبه لها ، الا أن سياسة القصر نحو الوزارة كانت عملا تحد من هذا التصور ، وكان العهد على الاجمال حافلا بالاضطرابات وعدم الاستقرار .

وفيما يتصل بحدود التأثير البريطانى على العلاقة بين القصر والوزارة ، فائنا وان كنا نلمس تزايداً له قبل ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ على نحو وصل الى حد الصدام مع القصر غير مرة ، بيد أننا رأينا كيف تراجع التأثير البريطانى بزوال مخاطر الحرب العالمية الثانية لينفرد القصر بالسلطة على الوزارة فيما ظهر من تعيين أحمد ماهر والنقراشى من بعده فى رئاسة

الوزارة دون تدخل بريطانيا ، رغم أن كلا منهما كان من غلاة الوطنيين المصريين وعرف عنهما العداء الشديد لبريطانيا . وتقلص التأثير البريطاني على هذا النحو وإن كان محسوباً ولا ريب لصالح القصر بصدده علاقته بالوزارة إلا أنه كان يعنى عملاً تراجع الدور السياسى للوزارة كشريك فى السلطة على نحو لم تعد تشكل معه ركيزة من ركائز الصراع بين القصر والجانب البريطانى .

عودة الحكم الوفدى وتجدد الصراع مع القصر :

تمثل عودة الحكم الوفدى اثر حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ مرحلة حاسمة من مراحل العلاقة بين القصر والانجليز ، عجزت فيها الدبلوماسية البريطانية عن تحقيق أهدافها الا من خلال أساليب القهر السياسى التى ساندتها القوة العسكرية فى مواجهة القصر لفرض الوفد على الحكم (١٠٢) ولعل استعراض أوضاع القوى السياسية عشية ٤ فبراير يوضح طبيعة التغيرات المتوقعة التى كان على الوفد احداثها لتأمين وجوده فى السلطة . فالقصر وإن بدا مهيباً الجناح وعاجزاً عن التحرك كآثر لتدخل بريطانى كاد أن يطيح بالجالس على العرش ، إلا أنه ظل مركزاً للدعاية المحورية والعداء للنظم الديمقراطية . وبعبارة أخرى فإن الجانب البريطانى رغم نجاحه مؤقتاً فى الحد من فاعلية القصر إلا أن الأخير ظل عملاً أداة تهديد للوجود الوفدى فى الحكم يتوقع المصاعب من ورائها مما كان يندر بتجدد الصراع بينهما .

أما حجم التأثير البريطانى فقد كان كافياً لشل فاعلية القصر فى مواجهة الحكومة النحاسية مما شجعها على اتخاذ مزيد من خطوات التغيير

(١٠٢) لمزيد من التفاصيل عن ظروف عودة الوفد الى الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

انظر الفصل الخامس . الصدام بين القصر والانجليز .

فى مواجهة القصر ومن والاه من أحزاب الأقلية . وكان البرلمان هو أول مجالات التغيير باعتباره من أهم مؤسسات النظام القائم ، فاستصدرت الوزارة مرسوما بحل مجلس النواب ، وأجرت انتخابات قاطعها الأحرار الدستوريون والسعديون وكان من نتائجها فوز ساحق للوفد فى مجلس النواب . ثم استدارت فأجرت انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ ، فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة ، وما لبثت الوزارة أن استصدرت فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ مرسوما بإبطال المرسوم الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ فى عهد وزارة حسنين سرى فأسقطت بذلك عضوية عدد آخر من الشيوخ وعينت بدلا منهم من الوفديين على نحو يمكن معه القول باستعادة الوفد للتوازن المفقود داخل البرلمان (١٠٣) .

على الجانب الآخر كان التنسيق واضحا بين الوزارة والجانب البريطانى وبدأت أول البوادر لذلك فى استجابة الوزارة لمطلب السفير البريطانى باعتقال على ماهر باعتباره مصدرا رئيسيا للمتاعب ، اشارة الى دوره فى توجيه سياسة القصر فضلا عن عدائه لبريطانيا (١٠٤) . وكان خضوع الوزارة للمطلب البريطانى ، مما أثار مناقشات فقهية واسعة من جانب المعارضة اتصلت بالحصانة البرلمانية لأعضاء المجلس ، فى المقابل راح النحاس يدافع عن تصرف الحكومة ووصف على ماهر - وكان عضوا بمجلس الشيوخ - بأنه الأصل الأول للداء ، دون أن يشير الى الباعث الحقيقى لذلك (١٠٥) . ولقد أوغل النحاس فى التقرب للجانب البريطانى فطلب من

(١٠٣) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد العادى الاول - الجلسة الاولى ١٩٤٢/٣/٣٠

ص ١٥ .

(١٠٤) Fo. 371/31569. No. 760 : Lampson to Fo., Mar. 9. 1942.

(١٠٥) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد العادى الاول - الجلسة الرابعة ٢٠ ،

١٩٤٢/٢/٢١ ص ٥٤ - ٥٦ .

لامبسون تشكيل لجنة مصرية بريطانية غير رسمية حتى يمكن للدعاية المصرية والبريطانية السير على نهج واحد الأمر الذى لقي قبولا من لامبسون وطالب بتنفيذه فى الحال (١٠٦) . ومن دلائل هذا التقارب أيضا أن أبدى النحاس رغبته فى تغيير حسن نشأت - سفير مصر فى لندن - باعتباره رجل الملك ، ورشح السفير البريطانى أسماء حافظ عفيفى والشمسى وحسين سرى لاختيار واحد منهم . ذلك الاتجاه من جانب الحكومة كان يهدف الى القضاء على أى دور لوساطة القصر بصدد العلاقة مع الجانب البريطانى وتم بالفعل استدعاء نشأت الى مصر بدعوى التشاور معه توطئة لنقله الى طهران (١٠٧) .

على الجانب الآخر نجح القصر فى احداث تصدع حاد فى زعامة الوفد وذلك باستقطاب مكرم عبيد واذكاء خلافاته مع النحاس على نحو بات التعاون بينهما مستحيلا . ومما زاد موقف رئيس الوزراء حرجا ما كان من رفض مكرم عبيد - بتأييد من القصر - تقديم استقالته ، كما رفض الملك أيضا اقالته ، على نحو اضطر معه النحاس راغما الى تقديم استقالة الوزارة بأكملها ، وحرص على أن يثبت فى كتاب الاستقالة أنها ترجع للخلافات بينه وبين مكرم . وتبرير الاستقالة على هذا النحو كان يعكس مخاوف النحاس من أن يعهد الملك الى غيره بتشكيل الوزارة الجديدة (١٠٨) . بيد أن القصر من الناحية العملية لم يكن بقادر على احداث مثل هذه التغيرات اذ أنه لم يكن قد تخلص بعد من الآثار النفسية التى خلفها حادث ٤ فبراير ، وبالتالى فلم يكن على استعداد لصدام آخر مع الانجليز .

Fo. 371/31568. 719, Lampson to Fo., Mar. 5. 1942. (١٠٦)

Fo. 371/31569.760 Same to Same, Mar. 9. 1942. (١٠٧)

(١٠٨) المصرى : ١٩٤٢/٥/٢٨ - ولزيد من التفاصيل حول الصراع بين مكرم والنحاس ودور القصر فيه . انظر الفصل الثالث : القصر والأحزاب السياسية .

راح الوفد يسعى لاجراء بعض الاصلاحات الاجتماعية بغرض توسيع قاعدته الشعبية وتحسبا للصراع المرتقب مع القصر ، وكانت ابرز خطواته فى هذا المجال فى اوساط العمال ، باعتبارهم كانوا يشكلون قطاعا عريضا فى البلاد ، وبالفعل أصدرت الحكومة مجموعة من التشريعات العمالية التى عقدت عليها الطبقة العاملة آمالها ، كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات ثم قانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل وغيره من القوانين التى استهدفت تحسين أوضاع العمال ، كما صدر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ الأمر العسكرى الخاص بصرف اعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات ، وراح يعمل على ايجاد جبهة عمالية تناصر حكمه فجمع عددا من نقابات القاهرة فى اتحاد تحت اسم « رابطة النقابات » أسندت رئاستها الى محمد حسنين عضو الوفد (١٠٩) . وفى اطار تبني قضايا الاصلاح أيضا أعيدت وزارة الشئون الاجتماعية الى الهيكل الوزارى وتولاها عبد الحميد عبد الحق ، وهى الوزارة التى أنشأها على ماهر عند تأليف وزارته الأولى (١١٠) .

وفى المقابل راح القصر يسعى لاحتواء مساعى الوفد فى هذا الصدد ونجح فى ذلك الى حد كبير ، فاستغل أحمد حسنين فرصة توافد ممثلى العمال والطلاب الى قصر عابدين خلال شهر رمضان ، لاقتناعهم بأن النحاس مصمم على نسلب الملك اختصاصاته وعلى وضع نفسه على رأس الدولة بدلا من أن يقنع برئاسة الوزارة والحزب . ولقد ظهرت آثار دعاية القصر واضحة فى مظاهرات الولاء المستمرة اثر اصابة الملك فى حادثة القصاصين فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ (١١١) .

(١٠٩) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر (١٨٩٩ - ١٩٥٢) ص ١٦٣ ، ٢٠١ .

(١١٠) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد العادى الاول - الجلسة التاسعة ١٨/٥/١٩٤٢

ص ٣٠٧ .

(١١١) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٥٣ .

بيد أنه سرعان ما تفجر الخلاف بين الحكومة والقصر واتخذ طابعا علنيا فمن جهة قاطعت الوزارة الاحتفال بذكرى وفاة فؤاد فى ٢٨ ابريل ولم يحضر سوى وزيرى الأوقاف والمالية كما قررت أيضا ألا يحضر من أعضائها فى المناسبات التى يرأسها الملك سوى الوزير المختص . يضاف الى ذلك ما تردد عن اعتزام الوزارة تنظيم مظاهرات عدائية للملك فى يوم عيده جلوسه فى يوم ٦ مايو (١١٢) .

ومما ساعد على تزايد الخصومة بين الطرفين قيام الملك بدعوة رؤساء أحزاب المعارضة لزيارته بالقصاصين مما اعتبره النحاس تشجيعا من الملك للمعارضة (١١٣) . يضاف الى ذلك تلك الأزمة التى ثارت بين القصر ووزير الدفاع الوفدى بصدد حركة ترقية الجيش التى أعدها وزير الدفاع ولم يوافق عليها القصر ، فضلا عن رغبة وزير الدفاع فى تعيين اللواء على موسى مديرا لمصلحة الحدود فى الوقت الذى رشح القصر فيه اللواء النجومى للمنصب ، الأمر الذى لقى اعتراضا من النحاس ووزير دفاعه (١١٤) . ومن الغريب أنه رغم تلك الخلافات الحادة التى قامت بين القصر والحكومة إلا أن السفير البريطانى يبدى تخوفه من احتمالات التقارب بينهما ذلك أن ثمة ضغوط تمارس على النحاس لاطلاق سراح على ماهر ومحمد طاهر - قائد البوليس الخاص - والنبيل عباس حليم ، واستجابة النحاس لذلك من شأنها أن تكسبه عطف الملك (١١٥) .

(١١٢) حسن يوسف : مذكرات : ص ٣٣٥ .

(١١٣) أخبار اليوم : مقال لمصطفى أمين بعنوان «لماذا ساءت العلاقات بين القصر والوفد»

يوم ١٩٤٤/١٢/٢٠ .

Fo. 371/35530. No. 15 Weekly Political and Economic Report, (١١٤)
Mar. 4. 1943.

Fo. 371/35530 No. 16 Weekly Political and Economic Report, Mar. 19. 1943 (١١٥)

وواقع الحال أن السفير البريطاني لم يكن محققا في مخاوفه في هذا الصدد . فمن الناحية العملية لم يكن النحاس ليغامر بالاقدام على مثل تلك الخطوة تحسبا لما يتوقع من ورائها من مخاطر . فمن جهة فان اطلاقه لسراح على ماهر وزملائه الذين سبق له اعتقالهم بايعاز من لامبسون لميولهم المحورية لن يؤدي بحال الى ازالة أسباب الجفاء بين القصر والحكومة بعد أن تدهورت العلاقة بينهما الى منعطف حاد ، على العكس فان مثل تلك الخطوة من شأنها أن تورث النحاس ريبة الانجليز وشكوكهم مما سوف ينعكس أثره بالسلب على حجم التأييد البريطاني خاصة بصدد صدامه مع القصر .

ومن الناحية العملية كانت تلك العلاقة المضطربة بين القصر والوزارة مما يتعارض مع مقتضيات السياسة البريطانية التي استهدفت تحقيق توازن بين طرفي الصراع ، وهي بتأييدها للحكم الوفدي لم تكن تبغى سوى تجنبه مغبة نصر حاسم للقصر ، الأمر الذي تفسره مساعي السفير البريطاني لاحتلال الوثام بين الطرفين . الا أن تلك المساعي لم تات بنتائج حاسمة . وكان أن انتهز القصر تلك الأزمة التي فجرها « الكتاب الأسود » لكي يحاول اقضاء الحكومة النحاسية . وبالفعل قابل الملك السفير البريطاني في يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٤٤ وسلمه مذكرة مطولة أوضح فيها أنه لا يمكنه الإبقاء على النحاس طويلا في الحكم ، والمخ الى السفير البريطاني بأنه يتعين أن تتولى الحكم وزارة تحظى برضاء القصر وتقيم علاقة طيبة مع الانجليز وهو أمر أكثر إلحاحا عن ذي قبل . ولقد كان من الواضح أن الملك جاد في ما ذهب اليه حتى أنه عرض على السفير البريطاني قائمة بأسماء وزارة يرأسها أحمد حسنين وصفها السفير البريطاني بأنها تضم عناصر طيبة ذات خبرات خاصة . على الجانب الآخر كان من الواضح أن مسلك النحاس وتصرفاته في الحكم قد استشارت السفير البريطاني بالفعل وعلق عليها بقوله « أنه لا يمكن

أن يكون هناك ملكين في هذا البلد ، ، الا أن ذلك لم يكن لبيعته على تغيير موقفه من استمرار الوزارة النحاسية في الحكم ، وأخبر فاروق بأنه يتعين الرجوع الى لندن في هذا الشأن(١١٦) .

ولقد أخطأ القصر بتصوره أن هذا التسوية من جانب بريطانيا بصدد اقضاء النحاس لم يكن يعنى رفضها للفكرة وأنها اشارة للقصر بالتحرك لحسم صراعه ضد الحكم الوفدى ، وبدأ القصر يتحرك بالفعل فأبلغ أحمد حسنين السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤ بأن الملك قد وقع مرسوم اقالة النحاس ، بيد أن الرد البريطانى جاء خلافا لتوقعات القصر وتقديراته للموقف ، فطلب السفير البريطانى مقابلة الملك وتلا عليه رسالة تشرشل رئيس الوزراء الذى فوضه فيها ابلاغ النحاس بأهمية ضبط النفس مهـلدا بأن الحكومة البريطانية سوف تتخذ موقفا عدائيا من أى طرف يوجه ضربته أولا . وغنى عن البيان أن هذا التهديد كان موجها بالفعل الى الملك الذى اتخذ قرارا بإقالة الوزارة النحاسية . وعلى الرغم من تراجع موقف القصر الا أن الجانب البريطانى لم يكن ليترك الأزمة لتبر دون أن يؤكد وصايته على الوزارة فأبلغ النحاس بأنه « اذا أصبح مصدرا للمتاعب فاننا سوف نتحول بسهولة الى الطريق الآخر » اشارة الى التحول الى تأييد القصر ومساعدته(١١٧) .

يفهم من هذا أن الجانب البريطانى قد أصبح بمثابة « رجل الشرطة » فى الصراع القائم بين القصر والوزارة النحاسية ، مما سوغ له التدخل فى شئون البلاد الداخلية بدعوى تحقيق التوازن بين طرفى الصراع .

على كل حال كانت الوزارة النحاسية بحاجة الى تعضيد مكانتها فى الداخل فى مواجهة مناورات القصر وهجمات المعارضة الضارية عليها واتهامها بموالة الانجليز والاذعان لمطالبهم وطلبت الوزارة من الجانب البريطانى اعادة النظر فى المعاهدة وبحث حقوق مصر فى السودان . وكان واضحا من لهجة السفير البريطانى وتحذيراته للنحاس ، رفض الجانب البريطانى مناقشة تينك المسألتين فى الوقت الحالى . وأكثر من ذلك قد اظهر استياءه من تراخى الحكومة المصرية فى المجهود الحربى الذى تقدمه لبريطانيا . ولم يكن القصر بمنأى عن التغيرات الحادثة فى العلاقة بين الوزارة والسفارة البريطانية خاصة وأن السفير قد أبلغ الملك بأمر تحذيراته للنحاس (١١٨) .

والحقيقة أن الظروف التى تولى فيها الوفد الحكم فى ٤ فبراير كانت تحد عملا من مطالبته للجانب البريطانى باعادة النظر فى المعاهدة ومسألة السودان . ولقد كان حريا بالزعامة الوفدية أن تفهم أن الظروف التى واكبت توليها السلطة قد جعلت من حكمها بمثابة مطلب بريطانى قبل أن يكون مطلبا قوميا . واذا كان التأييد البريطانى للحكم الوفدى مطلق ، الا أنه لم يكن بمقدور بريطانيا أن تذهب فى هذا التأييد الى حد تقوية شعبية الوفد على حساب مصلحتها الحقيقية بتقديم المزيد من التنازلات من جانبها . حقيقة أن مطالب الوفد هذه قد جاءت متأخرة وبعد أن سلخ فى السلطة ما يزيد على الثلاثين شهرا ، الا أن الرد البريطانى المشوب بنغمة التحذير على مطالب الحكومة النحاسية قد فسر القصر بأن العلاقة بين خصومه قد قاربت من نقطة الانقلاب .

على الجانب الآخر كانت العلاقة بين القصر والوزارة قد تدهورت بشكل حاد - على نحو ما تشير اليه الوثائق البريطانية - وتعددت مظاهر التجاهل والاستخفاف من جانب الوزارة بالملك . فمنها ما كان من سفر وزير العدل الى دمشق لحضور مؤتمر المحامين العرب دون ابلاغ الملك وتجاهل الوزير لذكر اسم الملك في خطبته التي ألقاها في هذا المؤتمر . ثم ما كان من تجاهل الوزارة الاستئذان من الملك قبل الانتقال رسميا الى الاسكندرية ، فضلا عن رفضها اذاعة القرآن الكريم من القصر الملكي في شهر رمضان ، ورفض النحاس حضور حفل الافطار الملكي في شهر رمضان (١١٩) وازاء تلك المظاهر للاستخفاف بالعرش من جانب الحكومة بدأ القصر أكثر تحفزا واستعدادا لاسترداد هيئته وانتهز بالفعل ما عرف « بحادث اللافتات » لتصعيد الخلاف مع الوزارة . وتفصيل ذلك أن الملك أثناء توجهه الى جامع عمرو يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ لأداء الصلاة ، طلب ازالة اللافتات التي كانت تحمل اسم النحاس الى جانب اسمه ، فقام الغزالي بك مدير الأمن العام بنزع اللافتات بموافقة رسل باشا ، فما كان من فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الا أن أمر بايقاف الغزالي ونشرت الصحف النبأ في اليوم التالي . ولدى مقابلة أحمد حسنين للسفير البريطاني أكد له أن ثمة اجراء سوف يتخذ من جانب القصر فضلا عن اصراره على اعادة الغزالي لمنصبه . وحاول لامبسون بدوره تهدئة خواطر أحمد حسنين كما حاول الحصول على وعد منه ألا يتخذ القصر اجراء حادا في مواجهة الحكومة ، وفي نفس الوقت أرسل لامبسون الى النحاس وكان بالاسكندرية ، يوضح له الآثار التي

ترتبت على قيام الحكومة بإيقاف الغزالي (١٢٠) .

بدا واضحا أن المساعي التي بذلها لامبسون لتهدئة الأزمة بين القصر والوزارة قد باءت بالفشل . ووصلت تعليمات لندن تقضى بتراجع السفارة البريطانية خلال الأزمة باعتبار أن تلك الصراعات الحادة بين الطرفين فضلا عن استمرارها يجعل من الصعوبة امكان انهاءها (١٢١) . فما كان من السفير البريطاني الا أن أبلغ أحمد حسنين بوجهة نظر حكومته من أنها لا ترغب في التدخل في المسائل الداخلية ، إشارة الى الأزمة القائمة بين القصر والحكومة (١٢٢) . وتكمن أهمية هذه الوثيقة ليس في أنها كشفت من طرف خفي عن تراجع التأييد البريطاني للوفد فحسب بل وأن القصر قد تحدد موقفه بشكل نهائي من الحكم الوفدي على ضوء الموقف البريطاني . فبعد يومين من مقابلة حسنين للسفير البريطاني ، أبلغ القصر النحاس برغبة الملك في استقالته ، فقدمها وقبلها الملك على الفور (١٢٣) .

وبصدد تحليل العلاقة بين القصر والوفد عند عودته للحكم اثر أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، يتبين أن القيادة الوفدية قد تردت في خطأ سياسي واضح بتغافلها عن حقيقتين غاية في الأهمية بصدد تقديراتها السياسية أثناء وجودها في السلطة ، أولاها أن التأييد البريطاني الذي دفع بالوفد الى السلطة لم يكن ليستمر على اطلاقه ، وانما كان رهنا بما يمكن أن يقدمه

Fo. : 371/41318 No. 94 Weekly Political and Economic Report, Sept. 15. 1944 (١٢٠)

Fo. 371/41318. No. 95 Weekly Political and Economic Report, Sept. 29. 1944. (١٢١)

Fo. 371/41318 No. 96. Weekly political and Economic Report, Oct. 6. 1944 (١٢٢)

Fo : 371/41318 No. 97 Weekly Political and Economic Report, Oct. 13, 1944. (١٢٣)

الوفد فى الحكم من مساعدات لبريطانيا أثناء الحرب وتأمين سلامة قواعدها فى مصر . ولقد رأينا كيف تراجع هذا التأييد بصورة واضحة عندما استنفذت بريطانيا أغراضها من الحكم الوفدى ، فى الوقت الذى استطاع القصر فيه أن يضع يده على خمائر الانقلاب فى العلاقة بين الطرفين ويستغلها لصالحه فى الصراع ضد الوفد .

أما الحقيقة الثانية فتتصل بتقدير الوفد لامكانات القصر السياسية فمن الناحية العملية كان القصر حتى ذلك الوقت لا يزال يحتفظ برصيد شعبى يجعله قوة سياسية محسوبة الجانب يتعين على قوى التأثير السياسى أن تضعها فى تقديراتها . بيد أن الحكومة النحاسية سارت فى طريقها لا تلوى على شىء فراحات تتجاهل القصر وطرحت أعراف الحكم جانبا اعتقادا منها بأن التأييد البريطانى سوف يكفل لها من الضمانات ما يجنبها مغبة مناورات القصر ، وذلك على الرغم من تحذيرات السفير البريطانى المتكررة بأنه ليس بمقدوره كبح جماح القصر بشكل مطلق مما كان يعنى ضمنا أن الجانب البريطانى لن يكون بمقدوره دائما تأييد الوزارة فى مواجهة القصر . ولقد ترتب على هذا الاغفال أن النتائج جاءت متفقة وصالح القصر وليس الحكم الوفدى .

مساعى القصر نحو الوزارة القومية :

برزت فكرة الوزارة القومية فى عهد فاروق لأول مرة اثر استقالة وزارة على ماهر الثانية فى يونية سنة ١٩٤٠ تحت ضغط الانذار البريطانى . وتتردد الفكرة مرة أخرى من جانب القصر بشكل أكثر وضوحا اثر استقالة وزارة حسين سرى الثانية فى فبراير سنة ١٩٤٢ بعد أن وصلت العلاقات بين القصر والسفارة البريطانية الى طريق مسدود . حقيقة أن القصر كان يتحرك صوب فكرة الوزارة القومية وقتذاك فى اطار تأثير بريطانى ضاغط

ينبىء بنذر عودة الحكم الوفدى وما يتوقع من وراء ذلك من تجدد للصراع التقليدى بين حزب الأغلبية والقصر .

ولقد ظلت فكرة التمثيل القومى فى الوزارة قائمة فى تقديرات القصر السياسية وظهرت بصورة أكثر الحاحا خاصة فى أعقاب استقالة وزارة النقراشى الأولى فى فبراير سنة ١٩٤٦ ، بيد أن البواعث التى حركت القصر وقتذاك كانت جد مختلفة عن سابقتها . ففى ظل تقلص التأثير البريطانى على مجريات السياسة المصرية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعجز وزارات الأقلية عن تكريس حكم القصر وتثبيت دعائمه ، فضلا عن عجزها أيضا عن التصدى لقضايا الإصلاح الاجتماعى التى فرضت نفسها على البلاد بصورة أكثر الحاحا بعد انتهاء الحرب ، يضاف الى ذلك فان القصر كانت تحركه رغبة أساسية فى البدء فى مفاوضات مع الجانب البريطانى لتحريك القضية المصرية وإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ وتوفير فرص النجاح لذلك ، تراوده فى ذلك الآمال فى منازعة الوفد ومنافسته فى هذا المضمار . كل تلك العوامل كان من شأنها أن تدفع القصر الى تجديد مساعيه لتحقيق فكرة الوزارة القومية .

وينبغى الإشارة الى أن مفهوم الوزارة القومية ، وان كان يتصل بتمثيل كافة القوى على اختلاف نزعاتها سواء كانت أحزاب سياسية أو جماعات ايدولوجية فى الوزارة ، الا أننا نجد تغييرا لهذا المفهوم لدى القصر ، اذ كانت فكرة الوزارة القومية لديه تعنى اشتراك الوفد بشكل أساسى مع أحزاب الأقلية الأخرى فى الوزارة على نحو تبدو معه وكأنها تحمل طابعا قوميا بينما هى فى واقع الحال تحكم باسم القصر وتنفذ سياسته ، دون أن يتطرق القصر فى إطار الفكرة الى اشتراك القوى

الأيدولوجية الأخرى كالأخوان المسلمين أو مصر الفتاة (١٢٤) .

ولقد انطلق القصر من هذا المفهوم للوزارة القومية ليبدأ أولى محاولاته الجادة من خلال وزارة اسماعيل صدقي الثالثة التى تألفت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ . وأهمية محاولة القصر هنا أنه كان يتحرك بصدد الفكرة دونما ضغط بريطانى خلافا للسابق .

بدأ صدقى بالفعل سلسلة من المشاورات مع زعماء الأحزاب السياسية بما فيها الوفد بغية اقناعهم بالاشتراك فى الحكومة . الا أن تلك المساعى من جانب صدقى باءت بالفشل اذ لم يشترك فى وزارته سوى المستقلين وأربعة من الأحرار الدستوريين ، استطاع صدقى أن يكسب تأييدهم - على حد تعبير الدكتور هيكل زعيم الحزب - مما يعطى الانطباع أيضا عن أن حزب الأحرار كان راغبا بدوره عن المشاركة فى الحكم ، وأن هذا الفريق منهم قد وقع تحت تأثير اغراءات السلطة (١٢٥) .

ومن الناحية العملية يمكن القول بأن حسابات القصر السياسية قد جانبها صواب التقدير باختيار صدقى لتشكيل الوزارة القومية ، فلقد اقترن اسمه بالعداء للنظم الديمقراطية والعبث بالدستور والحياة النيابية ، وكان عهده السابق بالوزارة خير دليل على ذلك . حقيقة أنه كان بالنسبة للقصر يمثل الرجل القوى الذى يمكنه اقرار حالة الأمن والقضاء على أسباب الاضطراب والفوضى التى عمت البلاد فى نهاية عهد وزارة النقراشى الأولى ، الا أن ماضيه السياسى لم يكن ليغرى أى من القوى السياسية على اختلاف نزعاتها على التعاون معه ، دون اغفال أن الوفد لم يكن قد تراجع عن اصراره

(١٢٤) انظر يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(١٢٥) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٣ ص ٣١٨ .

على الحكم منفردا . ثم ان الجانب البريطانى - وهذا أساسى - كان يرى بأن وزارة صدقى قد جاءت الى الحكم فى وقت حرج وأنها لن تكون سوى أداة فى يد القصر فحسب (١٢٦) .

وأهمية الموقف البريطانى هنا أنه كان متصلا بمسألة المفاوضات بشكل أساسى ، وهو الهدف الذى تشكلت وزارة صدقى من أجله . من جانب آخر سعى صدقى بدوره لاضفاء الطابع القومى على وفد المفاوضات ، الأمر الذى فشل فيه وهو بصدد تشكيل وزارته ، فحاول اقناع الوفد بالاشتراك فى هيئة المفاوضات مع بريطانيا ، الا أن الوفد لم يكتف بالرفض ، بل وهاجمت صحافته سياسة صدقى ووزارته ، مما اضطره الى مصادرتها والغاء ترخيص بعضها وزج بمحريها فى السجون (١٢٧) . وعلى الرغم من فشل صدقى مع الوفد ، الا أنه نجح فى اقناع زعماء أحزاب الأحرار والكتلة والسعديين بالاشتراك فى وفد المفاوضات (١٢٨) .

الى جانب ذلك فقد ضم وفد المفاوضات عددا من الشخصيات المعروفة بولائها للقصر مثل شريف صبرى وعلى ماهر وحسين سرى وعبد الفتاح يحيى ، وهذا بدوره كان يعكس اهتمام القصر الحقيقى بالمفاوضات والرغبة فى انجاحها (١٢٩) .

بيد أن النجاح لم يقيض للمفاوضات التى أجراها الوفد المصرى المفاوض برئاسة صدقى مع الجانب البريطانى ، فمن جهة تفجرت الخلافات بين أعضاء الوفد المصرى بصدد مسألة السودان ، فضلا عن تشدد الجانب

(١٢٦) Fo. 371/53299 Political Situation in Egypt Mar. 25. 1946

(١٢٧) [صلاح الشاهد : ذكرياتى بين عهدين ص ٤٧ .

(١٢٨) Fo. 371/53289. Political Situation in Egypt Mar. 25. 1946.

(١٢٩) حسن يوسف : مذكرات ص ٦٨ .

البريطاني وتسويفه في مسألة الجلاء عن مصر (١٣٠) .

وفيما يتعلق بالجانب البريطاني فان موقفه الحقيقي كان يصدر عن قناعته التقليدية بأن أي اتفاق مع مصر لن تتحقق له أداة تنفيذه طالما جرى عقده بمنأى عن الوفد - كحزب للأغلبية - أو في ظل معارضته . ولقد كان الجانب البريطاني محقا فيما ذهب اليه ، فما أن بدأت المفاوضات بين الطرفين حتى سارع الوفد الى شن حملة ضارية أدان فيها أسس التحالف بين مصر وبريطانيا وأظهر مخاوفه بأن تحصل بريطانيا من مصر على مزيد من التسهيلات في حالة الحرب أو التهديد بها ، ولقد لقيت دعوته استجابة واضحة في البلاد رغم أنها لم تكن عملا سوى مناورة سياسية مكشوفة اذ أن الحرب كانت قد انتهت بالفعل ولم يكن هناك ثمة خطر أو تهديد بحرب أخرى في ذلك الوقت (١٣١) .

أدى فشل المفاوضات الى التعجيل بنهاية عهد الوزارة الصديقة في الحكم رغم محاولات القصر ظاهريا لانقاذ موقفها المتداعي ، فقدم صدقي استقالة وزارته في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، الا أن الملك طلب منه الاستمرار في الحكم ، وفي المقابل اشترط صدقي أن يرسل اليه الملك خطابا يعبر فيه عن ثقته في تضحياته وجدوى الوسائل التي أدار المفاوضات بها . وبالفعل أرسل الملك كتابا الى صدقي يحثه على الاستمرار في الحكم ، الأمر الذي اعتبره السفير البريطاني انها خطوة من جانب القصر من شأنها أن تجعل تأييد الملك لصدقي بلا قيد أو شرط في المستقبل (١٣٢) . والحقيقة

(١٣٠) لمزيد من التفاصيل عن المفاوضات صدقي - بيفن : انظر عبد الرحمن الرافعي :

في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١٨٩ وما بعدها .

George, K. The Middle East (1945-1950) p. 121. (١٣١)

Fo. 371/53312 No. 148. Campbell to Fo, Sept. 29. 1946. (١٣٢)

أن تلك الخطوة من جانب القصر - خلافا لما ذهب اليه السفير البريطاني - لم تكن تعكس نوايا القصر الحقيقية نحو وزارة صدقي والرغبة في استبقائها فكل ما هنالك أن القصر قد أراد أن يتيح لنفسه متسعا من الوقت كيما يجرى مشاوراته في اطار تشكيل الوزارة القومية ، التي سوف تخلف وزارة صدقي .

وبدأت مساعي القصر بالفعل ، فاستدعى فاروق زعماء الأحزاب السياسية الى اجتماع في قصر عابدين يوم ٣٠ سبتمبر ، وظهر من المناقشات التي دارت في هذا الاجتماع أن الملك كان لا يزال على اصراره بمعارضته لأي اتجاه من شأنه أن يأتي بالنحاس رئيسا للوزراء (١٣٣) . ومن الناحية العملية فإن ابتعاد الوفد عن الحكم ، ثم التغيرات التي طرأت على السياسة البريطانية بخروج كيللرن قد جعلت فريقا من زعماء الوفد أكثر استعدادا لقبول فكرة الوزارة القومية وقتذاك ، فلقد قبل هؤلاء الاشتراك في الوزارة المقترحة بشرط حل مجلس النواب القائم ، وكانت دورته قد أوشكت على الانتهاء في نوفمبر ، ثم أنهم من ناحية أخرى أظهروا ثقتهم في مرشح القصر شريف صبري ، وأبلغوه أثناء مشاوراته أنه حتى لو طاللت المفاوضات بعد نوفمبر فيمكنه الحكم بدون انتخابات جديدة .

والتغير الحادث هنا في موقف الوفد كان يعكس تغيرا جذريا في موقفه تمثل في قبوله الحكم مؤتلفا مع غيره من أحزاب الأقلية الأخرى ، ورغم ذلك فقد أخفقت تلك المحاولة بدورها ، فمن جهة كان موقف النحاس مغايرا تماما لموقف سائر زعماء الوفد ، فهو لم يكن على استعداد لتضحية تجعله بمنأى عن رئاسة الوزارة ومن جهة أخرى فإن القصر قد أخطأ في اتصاله

بالوفد فبدلاً من أن يتم هذا الاتصال من خلال فؤاد سراج الدين أو النحاس ، تم من خلال زكى العرابى مما لم يكسبه القوة المطلوبة (١٣٤) .

أزاء فشل جهود القصر فى محاولة تشكيل الوزارة ، قبل استقالة وزارة صدقى وعهد الى النقراشى بتشكيل الوزارة الجديدة حيث تقاسمها الأحرار الدستوريون والسعديون (١٣٥) . ويتضح مدى تداخل القصر السافر فى تشكيل الوزارة حتى أن أحد أعضائها وهو محمد على عاوية قد عرف بنياً تعيينه من الصحف وعندما ذهب الى القصر تقابل مع حسن يوسف وكيل الديوان وانطوان الجميل رئيس تحرير الأهرام حيث أقنعه بقبول الوزارة « اكراما للملك » على أن يستقيل بعد ذلك بأية حجة يختارها ، وبالفعل قدم علوبة استقالته يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وقبلها الملك (١٣٦) .

وعلى شاكلة الوزارة الصندقية ، كان على وزارة النقراشى أن تسعى للدخول فى المفاوضات مع الجانب البريطانى فأشار النقراشى فى خطاب العرش أمام مجلسى البرلمان الى أن الوزارة قد جعلت أمر تحقيق المطالب الوطنية مطلع عهدا ورأس برنامجها فى كتاب تشكيلها (١٣٧) . بيد أن السبل لم تكن ميسرة أمام النقراشى بصدد التمهيد للمفاوضات رغم تأييد القصر له فما لبثت أن نشبت أزمة حادة مع الجانب البريطانى بسبب اصدار الحاكم العام للسودان قرارا بانهاء خدمة الشيخ حسن مأمون قاضى قضاة

(١٣٤) انظر يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٨٣ .

(١٣٥) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين - الجلسة الثانية

١٩٤٦/١٢/٢٢ ص ٣٦ .

(١٣٦) محمد على علويه : ذكريات سياسة واجتماعية ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(١٣٧) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين - الجلسة الثانية

١٩٤٦/١٢/٢٣ ص ٥١ - ٥٢ .

السودان. فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وهو المنصب الذى سبق لاشيخ
المراغى أن رفضه بدعوى أنه لا يمكنه تولى القضاء الاسلامى الا من يد حاكم
مسلم . وبطبيعة الحال تجاوزت الأزمة حدودها بتفجير قضية السودان
وحقوق السيادة المصرية هناك . واستغلت المعارضة الوفدية بمجلس
الشيوخ الموقف فى مواجهة الوزارة بغية احراجها واظهار ضعفها فى مواجهة
الجانب البريطانى . وفى محاولة لاحتواء الأزمة تم الاتفاق بين النقراشى
والسفير البريطانى . على أن يصرح بيفن بأن بريطانيا لا تشجع السودانين
على الانفصال وأنهم اذا ارادوا الاستمرار فى الاتحاد مع مصر فان بريطانيا
لا تعارض هذا الحل (١٣٨) .

ومن ناحية أخرى وبتأييد من القصر جرت اتصالات سرية بين النقراشى
والسفير البريطانى الذى تقدم باقتراحين من الحكومة البريطانية أولهما
يتضمن استعداد حكومة لندن لتوقيع معاهدة التحالف وبروتوكول الجلاء
بالأحرف الأولى- وهما الموقع عليهما من صدقى واستبعاد بروتوكول
السودان - على أن تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية . أما الاقتراح الثانى
فيتضمن استعداد حكومة لندن لتوقيع المعاهدة مع بروتوكول السودان وعدم
تقييد حق السودان فى اختيار مستقبله على أن تتعهد بريطانيا بحماية حقوق
مصر هناك (١٣٩) .

وكان من الواضح أن كلا من الاقتراحين ينطوى على الخداع والمراوغة
من جانب بريطانيا ، اذ اتضحت نواياها فى تسوية المسألة المصرية مقابل

(١٣٨) مذكرات النقراشى : أخبار اليوم : العدد ٢٦١ يوم ١٩٤٩/١١/٥ .
(١٣٩) مذكرات النقراشى : أخبار اليوم : العدد ٢٦٢ يوم ١٩٤٩/١١/١٢ وما يجدر
ذكره أن نشر مذكرات النقراشى قد أثار غضب دوائر السفارة البريطانية فتدخلت لدى وزارة
سرى وأرقت نشرها . أخبار اليوم العدد ٢٦٣ يوم ١٩٤٩/١١/١٩ .

تغاضى مصر عن مسألة السودان . وبعبارة أخرى فان بريطانيا كانت تساوم على السودان مقابل الجلاء عن مصر . وبطبيعة الحال لم تكن الوزارة بقيادة على تقديم أى تنازلات فى هذا الصدد على العكس فلقد أظهرت الوزارة تشددا فى مسألتى الجلاء والسودان واعتبرت جلاء القوات البريطانية عن مصر شرطا أساسيا للدخول فى مفاوضات التحالف (١٤٠) .

يفهم من هذا أن ثمة اختلافات جوهرية قد ظهرت بين وجهات النظر المصرية والبريطانية بصدد المسائل المقرر التفاوض عليها وهذا ما دفع بالنقراشى لأن يعرض القضية المصرية على مجلس الأمن فى أغسطس سنة ١٩٤٧ ، ودفع ببطلان معاهدة ١٩٣٦ باعتبار أن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرامها (١٤١) . إلا أن بريطانيا بما لها من ثقل سياسى حالت دون اتخاذ المجلس قرارا بجلاء قواتها عن مصر والسودان ، مما كان يعنى ضمنا أنه غدا من المحتم على مصر أن تسعى للتفاوض المباشر مع بريطانيا من جديد .

والواقع أن موقف فاروق والنقراشى لم يكن منبث الصلة باحجام بريطانيا عن اظهار أى قدر من المرونة بصدد إعادة النظر فى المعاهدة ، فلقد وقر فى اعتقاد الدوائر البريطانية أن كليهما كان يسعى لتشجيع الاتجاهات المعادية لبريطانيا فى مصر (١٤٢) . ويضاف الى ذلك فانه لم يكن غائبا عن تقديرات السياسة البريطانية أن السعى للمفاوضات من جانب القصر لم يكن سوى محاولة لانتقاذ مكانته المتداعية فى الداخل ، وهذا ما دفع المستر كلايتون مدير القسم الافريقى بالخارجية البريطانية الى أن يقترح على حكومته ضرورة توخى الحذر فى منح تأييدها لفاروق ، وأنه يتعين على بريطانيا ألا

Fo. 371/62967. Campbell to Fo. Mar. 11, 1947, No. 657. (١٤٠)

(١٤١) الحكومة المصرية : بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن - أغسطس ١٩٤٧ ص ٥ وما بعدها .
Fo. 371/62969. Campbell to Fo. Mar. 12, 1947 No. 636. (١٤٢)

تضع كل « أوراق اللعب » معه إشارة الى عدم السماح لفاروق بأن يجعل من المفاوضات وسيلة لتعصيد نفوذه في الداخل واستعادة هيئته (١٤٣) .

من جانب آخر تولى ابراهيم عبد الهادى - رئيس الديوان الملكى - رئاسة الوزارة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ اثر اغتيال النقراشى ، وكان من الواضح أن اختياره للوزارة من وجهة نظر القصر كان بهدف القضاء على أسباب الفوضى والاضطراب التى عمت البلاد اثر اغتيال النقراشى . وبعبارة أخرى فقد كانت وزارة ابراهيم عبد الهادى - من وجهة نظر القصر - بمثابة وزارة انتقالية تمهد الطريق للوزارة القومية . وخلافا لاتجاه القصر ، تصور ابراهيم عبد الهادى أن بمقدوره أن يبادر الى تحقيق آمال القصر فى الوزارة القومية . وبالفعل أجرى مفاوضات مع بعض قيادات الوفد مثل زكى العرابى وعبد السلام جمعة ، بغرض اقناعهما باشتراك الوفد فى الوزارة ، وأبلغ كريم ثابت بفحوى هذه الاتصالات طالبا منه استطلاع رأى الملك فىمن يرشحهم للاشتراك فى الوزارة الأمر الذى لم يجد قبولا من الملك بسبب عدم رضائه عن الوزارة أصلا (١٤٤) .

وكان من الواضح أن ابراهيم عبد الهادى قد تصور أن بمقدوره استبقاء وزارته فى الحكم دون تأييد القصر ، الأمر الذى تفسره محاولاته فى اقناع الجانب البريطانى بسرعة البدء فى المفاوضات ، بيد أن سرعان ما جاء الرد البريطانى على مساعى ابراهيم عبد الهادى بأن الفرصة لم تأت بعد (١٤٥) .

Fo. 371/99995 : Fo. Minute Mr. Clutton, Dec. 7, 1948. (١٤٣)

(١٤٤) كريم ثابت : مذكرات - جريدة الجمهورية يوم ١٩٥٥/٦/٢٢ .

Fo. 371/73504. Campbell to Bevin, July, 17. 1949 No. 406 (١٤٥)

وبطبيعة الحال كان على القصر أن يتحرك لاجتياح مساعي رئيس الوزراء ، فقابل حسن يوسف - رئيس الديوان الملكي بالنيابة - السفير البريطاني وأبلغه بأنه سوف يتم تشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات وأن ذلك من شأنه توفير الضمانات لاجراء تسوية مأمونة ، اذ أن الجانب المصرى سوف يكون قويا بدرجة كافية تمكنه من الموافقة على تسوية واقناع البلاد بقبولها(١٤٦) . والواقع أن معارضة القصر لمحاولات ابراهيم عبد الهادى بصدد التفاوض مع بريطانيا لم تكن راجعة لتغير موقف القصر من المسألة ، بقدر ما كانت ترجع الى تقديرات القصر لامكانيات رئيس الوزراء المحدودة وقناعته بأنه لن ينجح فيما فشل فيه النقراشى رغم مراسله السياسى ، ومن ثم كان الايعاء للجانب البريطانى بأن الوزارة القائمة لا تتوافر فيها المقومات الأساسية للتفاوض ، وأنه يتعين الانتظار ريثما تتولى الحكم وزارة قومية تشترك فيها كافة الأحزاب السياسية .

كان تأليف حسين سرى لوزارته الثالثة فى ٢٥ يونية سنة ١٩٤٩ بمثابة تنويع لجهود القصر فى إطار محاولات الوزارة القومية ، اذ جرى فيها تمثيل كافة الأحزاب السياسية بما فيها الوفد والمستقلون(١٤٧) . ولا ريب فى أن اختيار القصر لسرى كان بمثابة اختيار مناسب ، فهو من جهة كان محسوباً على القصر فضلاً عن أنه كان موضع ثقة الوفد الذى كان موقفه الراض للمشاركة فى الوزارة مع الأحزاب الأخرى ، بمثابة الصخرة التى كانت تتحطم عليها دائماً محاولات القصر لتشكيل الوزارة القومية .

Ibid

(١٤٦)

(١٤٧) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين - الجلسة السادسة

والاربعين ١٩٤٩/٨/٢١ ص ١٦٩٤ .

عند هذا الحد يتعين الإشارة الى ذلك إلتباين بين أهداف القصر والوفد بصدد اشتراك الأخير فى الوزارة . فالوفد اعتبر تلك المشاركة مدخلة الطبيعى للسلطة ، اذ أن وجوده فى الوزارة سوف يكفل له الضمانات اللازمة لحيدة الانتخابات المقرر اجراؤها والتي سوف يتولى الحكم على ضوء نتائجها . أما القصر فقد كان يأمل من وراء نجاح التجربة تكريس فكرة الوزارة القومية وتحقيق التوازن الحزبى داخل الوزارة ، ومن ثم يكون القصر قادرا من خلال أحزاب الأقلية المشاركة فى الحكم ، على كبح جماح الوفد والحد من توجهاته نحو الانفراد بالسلطة . وتؤكد وجهة نظر القصر هذه ورغبته فى استمرار التجربة مما قرره عبد الفتاح عمرو السفير المصرى فى لندن لوزير الخارجية البريطانية من أن الحكومة الحالية - حكومة سرى - تنشده انتخابات حرة بهدف قيام حكومة قومية صالحة بعد الانتخابات (١٤٨) . الا أن الانتخابات التى أجرتها حكومة سرى ما لبثت أن أسفرت عن فوز الوفد بأغلبية ساحقة سوغت له الانفراد بالحكم وأرخت عملا نهاية لفكرة الوزارة القومية التى تبناها القصر .

ولقد كان من دلائل فساد تقديرات القصر للموقف ، الظن بإمكان اجراء انتخابات محايدة تؤدى الى برلمان يتحقق فيه التوازن بين الوفد وأحزاب الأقلية الأخرى ووزارة قومية يتحدد فيها دور الوفد والأحزاب الأخرى فى الحكم فى اطار سياسة القصر . فالقصر ذاته لم يكن قويا بدرجة كافية تمكنه من احتواء الوفد أو كبح جماحه على اقل تقدير ، اذ أن مكانته السياسية كانت قد تدهورت بشكل واضح خاصة بعد حرب فلسطين وما تمخض عنها من نتائج ، فضلا عما ظهر من مساوئ حكمه فى خلال عهد

وزارات الأقلية ، وهذه كانت فى جملتها عوامل تضعفه عملا فى مواجهة الوفد . حقيقة أن مخاوف القصر قد بدت واضحة من انفراد الوفد بالسلطة وما يتوقع من وراء ذلك من تعجيل لصدامه مع القصر ، بيد أننا سوف نرى كيف أدى مسلك الوفد فى الحكم الى تبديد مخاوف القصر وباعد بين احتمالات الصدام بينهما .

وخلاصة القول فإن سلطة القصر قد امتدت بشكل مؤثر على البرلمان والوزارة غالبية سننى حكم فاروق . ولقد تبدت سيطرة القصر على البرلمان بشكل واضح حتى أن برلمانا لم يكمل دورته التشريعية كاملة سوى برلمان لاوفدى ظل قائما زهاء سنوات خمس بدأت فى عهد وزارة أحمد ماهر الثانية فى ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ، حتى قامت وزارة حسين سرى بحله فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ تمهيدا لاجراء الانتخابات التى جاءت بالوفد الى الحكم . ومن الناحية العملية ظل البرلمان عاملا مؤثرا وحيويا فى علاقة القصر بالوزارة ، فعلى امتداد عشر سنوات من حكم فاروق تولت السلطة التشريعية فى البلاد برلمانات لاوفدية الصبغة عضدت حكم وزارات الائتلاف اللاوفدى التى كانت تحكم باسم القصر ، حتى عندما تحول القصر الى تبنى فكرة الوزارة القومية لم تتغير صبغة البرلمان .

أما عن الوزارة كشريك فى السلطة ، فيمكن القول بأن لونها السياسى كان يحمل الدلالات على طبيعة علاقتها بالقصر ويحدد حجم تأثيره السياسى . فالصراع الناشئ بين القصر والوزارة فى عهود الحكم الوفدى كان يصدر عن اتجاه حزب الأغلبية للحد من توجهات القصر الأوتوقراطية وجنوحه للحكم المطلق ، دون اغفال أن التدخل البريطانى فى مواجهة القصر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان فى التحليل الأخير محسوبا لصالح الوفد . حقيقة أن القصر بدأ خصما عنيدا مقتدرا فى الصراع بما توافر له من رصيد شعبى

ظهر تأثيره واضحا خاصة فى أوائل حكم فاروق ، وأسهم بشكل واضح فى صياغة العلاقة بين القصر والوفد فى فترات حكمه . على الجانب الآخر تبدو المفارقة كبيرة فى عهود وزارات الائتلاف اللاوفدى ، فهى بحكم ظروف تشكيلها والعناصر التى شاركت فيها قد توجهت بولائها للعرش باعتبار أن مجيئها للسلطة واستمرارها فيها إنما كان رهنا بموافقة القصر وتأييده . وبعبارة أخرى فإن الوزارة وإن ظلت خلال غالبية عهود الحكم الوفدى مركزا لصنع القرار ، فإنه فى عهد وزارات الائتلاف اللاوفدى انتقلت سلطة القرار الى القصر .

وقد سعى القصر الى إعادة صياغة علاقته بالوزارة - كشريك فى السلطة - على أسس أكثر استقرارا وثباتا تحقق له استدامة السيطرة على الوزارة ، فى ظل توازن حزبي بداخلها ، ومن ثم برزت فكرة التمثيل القومى فى الوزارة . ولقد دخل الجانب البريطانى كعامل مؤثر فى تقديرات القصر بصدد الفكرة ، فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت فكرة الوزارة القومية بمثابة السبيل الوحيد للقصر كيما يتجنب مغبة الضغط البريطانى لصالح الوفد ، إلا أنه بنهاية الحرب وتراجع حجم التأثير البريطانى فى مواجهة القصر بشكل خاص ، عاد الأخير الى تبني فكرة الوزارة القومية من جديد بفرض التمهيد للتفاوض مع بريطانيي إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ . ورغم فشل القصر المتعاقب فى تحقيق الفكرة ، إلا أن كل وزارات الأقلية التى شكلها فى تلك الفترة ورغم افتقادها للطابع القومى ، لم تتخل عن السعى للتفاوض مع الجانب البريطانى لتحقيق بذلك أهم أهداف القصر فى مواجهة حزب الأغلبية .

الفصل الثاني

القصر والأحزاب السياسية

- تطور الصراع بين القصر والوفد
- القصر وأحزاب الأقلية : الأحرار الدستوريون - الهيئة السعدية
الكتلة الوفدية - الحزب الوطني
- تجربة أحزاب القصر

القصر والأحزاب السياسية

رغم وحدة الاطار الدستورى للتجربة الحزبية فى مصر منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، الا أنه يمكن القول بأن ابرام معاهدة ١٩٣٦ وتولى فاروق عرش مصر ، كانا بمثابة حد فاصل بين مرحلتين لتلك التجربة كانت سماتهما غاية فى التمايز مما بدا واضحا من تتبع الاطار الحركى للأحزاب السياسية والقوى الحقيقية التى ساندت حركتها فى خلال المرحلة الثانية من التجربة الحزبية .

فلقد كان المعيار الجماهيرى - الى جانب القصر والانجليز - فى مرحلة ما قبل المعاهدة ، أساسا لتحديد الثقل السياسى للأحزاب ومواقعها على الساحة . فالوفد كان أكثر الأحزاب السياسية على الاطلاق التصاقا بالجماهير وطلبا لتأييدها فى حركته السياسية داخل الحكم وخارجه . الا أن القصر نجح فى أوائل عصر فاروق فى أن يجتذب لنفسه قدرا كبيرا من التأييد الشعبى ، كيما يحارب الوفد بسلاح طالما استخدمه فى مواجهة خصومه السياسيين وعلى رأسهم القصر . حقيقة أن الوفد قد سعى الى الاحتفاظ بتماسك القاعدة الشعبية التى كانت تؤيده ، بيد أن الانشقاقات المتتالية التى تعرض لها فضلا عن محاولات القصر - فى عهد فاروق - منازعته شعبيته قد أثرت ولا ريب على سعى الوفد فى هذا المجال . وتتأكد تلك الحقيقة من خلال رصد رد الفعل الشعبى فى مواجهة الملك فؤاد ازاء محاولاته لاسقاط وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ اذ كان على التقيض تماما من رد الفعل الناتج عن اقالة فاروق للوزارة النحاسية الرابعة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ . وفى الاولى خرجت جماهير الوفد تؤيده وتهدد القصر وتهتف

(سعد أو الثورة) على نحو لم يكن بمقدور القصر معه سوى التراجع فى مواجهة الحكومة الوفدية . أما فى الثانية فالوقع الجماهيرى كان أضعف من أن يستجيب له القصر والذى بدا برصيده الشعبى خصما عنيدا ومقتدرا للوفد فكانت الاقالة . وبعبارة أخرى فان ما أعتري شعبية الوفد من ضعف كان ايذانا بمغيب التأثير الجماهيرى بقوته عن ساحة الصراع السياسى ليصبح الانجليز والقصر عملا قطبى القوة للأحزاب السياسية .

وتتأيد تلك الحقيقة من خلال حركة الوفد ذاته فتوليه الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كان فى التحليل الأخير وفق ارادة بريطانية وما كان من توليه الحكم للمرة الأخيرة عام ١٩٥٠ أنما جرى بتمهيد من القصر وايعاز من الانجليز . وادراك الوفد لذلك كان باعثا له على ممالة القصر والتقرب اليه بشكل أساسى .

وينبغى أن نوضح أن غياب التأثير الجماهيرى عن ساحة الصراع لم يكن ناتجا عن انعدام الوعى أو الادراك السياسى لها بقدر ما يفسر بياسها من قدرة أى من الأحزاب السياسية القائمة على التصدى لقضايا الإصلاح السياسى والاجتماعى والتى فرضت نفسها على الساحة بصورة أكثر إلحاحا خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، مما كان يعنى ان النظام الحزبى فى مصر فى مرحلة ما بعد المعاهدة قد أخفق فى القيام بوظيفته الأصلية وهى التعبير عن مصالح البلاد وتبنى قضاياها الأساسية . ومن ذلك أيضا بروز جماعات الرفض السياسى والاجتماعى مثل الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية ، فرغم أن جذور نشأتها كانت تمتد الى ما قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، أى خلال المرحلة الأولى من التجربة الحزبية ، إلا أن ظهورها على الساحة وتنمى الدور الذى لعبته فى السياسة المصرية - خلال المرحلة الثانية من التجربة - كان بتبنى الدعوة الى الإصلاح . ورغم

ذلك فان تأثيرها على الساحة جاء محدودا اذ أنها راحت تعمل في إطار خارج عن الشرعية الدستورية ايمانا منها بفساد النظم الديمقراطية وعدم صلاحيتها للحكم . وزاد الفتق على الراتق أنها أوغلت في استخدام صنوف الارهاب السياسى كوسيلة لقمع آراء معارضينها مما أكد على عدم مشروعية وجودها ونشاطها .

بهذا المقاد فان ظهور تلك الجماعات كان بمثابة رد فعل طبيعى لانخفاق الأحزاب السياسية في وظيفتها الأساسية ، ثم ان استمرار نشاط هذه الجماعات كان يعنى عجز الأحزاب عن احتوائها باتجاهاتها المختلفة لكي تعمل من خلالها .

أما القصر فقد تخلص من فكرة انشاء أحزاب سياسية يحكم البلاد من خلالها . فاذا كان عهد فؤاد قد شهد قيام حزبى الاتحاد والشعب في كنف القصر وتأييده فانه في عهد فاروق جرى التخلص من بقايا حزب الاتحاد الشعبى الذى كان نتاجا لاندماج حزبى القصر ، والذي وجد في أحزاب الأقلية بديلا مقبولا يمكنه من حكم البلاد . ولقد نجحت تجربة القصر بالفعل في هذا الاتجاه فعلى امتداد المسطح الزمنى لحكم فاروق تمكن القصر من أن ينفرد عملا بالحكم من خلال هذه الأحزاب لمدة زادت على السنوات العشر .

تطور الصراع بين القصر والوفد :

اتسمت العلاقة بين القصر والوفد بالعداء في غالبية أطوارها . فالوفد باعتباره حزب الأغلبية كان ينتصر لقضية الديمقراطية في مواجهة أوتوقراطية القصر منذ عهد فؤاد ومحاولاته للانفراد بالحكم . وبعبارة أخرى فان الصراع بين الطرفين قد جرى بين عقائد مختلفة ومفاهيم متباينة اتصلت أساسا بحقوق القصر في الحكم وأسلوب ممارسته لسلطاته التى حولها له الدستور .

ولا ريب فى أن الوفد على امتداد عهد فؤاد قد أثبت أنه خصم عنيد مقتدر للقصر والانجليز على السواء .

ولئن كان الوفد قد خاض صراعه ضد القصر من أجل قضية الحكم الديمقراطي فانه كرمز للحركة الوطنية ورافدها الرئيسى قد خاض صراعا آخر ضد الوجود البريطانى من أجل قضية الاستقلال ومن تينك القضيتين تشكل الاطار الحركى للوفد - فى مرحلة ما قبل المعاهدة - مستندا فى ذلك الى رصيد شعبى لم يتوافر لسواه من قوى التأثير السياسى الأخرى . الا أنه بابرار معاهدة ١٩٣٦ وإلى اعتبارها الوفد خاتمة لكفاحه السياسى من أجل الاستقلال ، ولم يكن ذلك يعنى انهاء لصراعه ضد الوجود الاحتلالى فحسب ، بل والتحالف معه لكى يغدو القصر خصم الوفد الرئيسى على الساحة .

وبطبيعة الحال فان التقارب الحادث بين الوفد والانجليز بعد المعاهدة كان محسوبا بالسلب على رصيده الجماهيرى ، فالتأييد الشعبى له لم يكن من سمات نضاله الأساسية ضد الوجود الاحتلالى فحسب ، بل وكان من أعق أسلحته ضد كافة خصومه السياسيين . وكان من الطبيعى أن يتلقى القصر هذا السلاح ليظهر بمظهر الوطنى المدافع عن حقوق البلاد مستغلا فى ذلك كراهيتها للاحتلال والى لم تتغير عملا بتوقيع المعاهدة (١) . كذلك فان الانقسام الحادث فى قيادة الوفد كآثر لتفجر الخلاف بين النحاس والنقراشى على قضيتى الزعامة المقدسة والقمصان الزرقاء قد أثر ولا ريب على تماسك الحزب . ولسوف نرى كيف كشفت تلك الخلافات عن مواطن ضعفه فى مواجهة القصر وكيف استغناها الأخير لكى يحسم - فى عهد فاروق - أولى جولات صراعه مع الوفد لصالحه .

(١) على الدين هلال : المصدر السابق ص ١٧٩ .

وعن قضية الزعامة المقدسة ، فقد كانت انعكاسا لصراع دارت رحاه داخل الوفد بين الديمقراطية والديكتاتورية ، وهو صراع كانت تمتد جذوره عملا منذ رئاسة سعد زغلول للوفد ، وظهر ذلك عندما نشأ خلاف بينه وبين عدد من أعضاء الوفد المعتدلين الذين رأوا بقبول مشروع ملنر ، فى الوقت ذاته لم يكثر سعد بهذا رأى لانه كان يخرج فى رأيه عن حدود توكيل الشعب للوفد بالدفاع عن قضيته ، وأطلق كلمته الشهيرة « المسألة ليست مسألة أغلبية وانما مسألة توكيل » ، فأخضع بهذه الكلمة القاعدة الديمقراطية للقاعدة القانونية . ومنذ ذلك الوقت جرى التقليد على ألا يكثر زعيم الوفد برأى أغلبية الأعضاء فى المسائل التى يكون فيها على معرفة باتجاهات الرأى العام . وفى عام ١٩٢١ قام سعد زغلول بفصل عشرة من أعضاء الوفد ولم يتبق معه من المؤيدين سوى أربعة فقط ، كذلك فصل النحاس فى عام ١٩٣٢ ثمانية من الأعضاء ولم يبق معه سوى ثلاثة فقط وأصبح هذا التقليد من خصائص الزعامة الوفدية (٢) .

وحين دعا مكرم عبيد لنظرية « الزعامة المقدسة » معلنا أن الحركة الوطنية قد انتهت الى « وفد » وأن الوفد انتهى الى الزعامة وأن الزعامة قد تقدست فى شخص مصطفى النحاس ، كان يبشر فى الحقيقة بنظرية « المستبد العادل » أو « البطريك البرجوازي » الذى يلائم طبيعة البرجوازية المصرية (٣) . ولقد أوغل مكرم فى الدعوة الى النظرية فذهب الى القول بأنه : « ما كان لمكرم والنقراشى أو لغيرهما من رجال الوفد تعالى على الزعامة أو هدم بنيانها ولئن شاء مكرم فى يوم من الأيام أن يترغم فيجب

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ج ١ ص ٦١

- ٩٢ -

(٣) صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين باشا (دراسة وتحقيق - مكتبة مدبولي

الطبعة الاولى) - القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٨ .

أن يهدم « (٤) » .

ومن ثم فقد حسمت القضية وغدا الخروج على تلك الزعامة خروجاً على
اجتماع الأمة . ومن الغريب أن مكرم الذى تبنى الدعوة لفكرة الزعامة
المقدسة ، قد خرج عليها وراح يكشف عن سوءاتها ، على نحو ما سيرد ذكره
عندما نشب النزاع بينه وبين النحاس فيما بعد .

فمن الناحية العملية كادت الصلة تنعدم بين النحاس ومكرم من
جانب وبين الهيئة الوفدية من جانب آخر ، فى الوقت الذى لم يتغافل عنها
أحمد ماهر والنقراشى . أما السفير البريطانى فقد وضع يده مقدماً على
خمائر الانقسام المرتقب داخل القيادة الوفدية . فيشير الى أن اعتقاداً
ساندا بأن جناح أحمد ماهر والنقراشى سوف ينفصل فى النهاية ويشكل
مع المستقلين وأحزاب الاقلية - بمعاونه القصر - معارضة قوية للوفد (٥) .

وكان من الواضح أن الصراع الدائر داخل الزعامة الوفديه قد بلغ
ذراه ، فصرح النحاس أثناء زيارته لاسكندرية بأنه « لا يعبأ بخروج أى
إنسان عليه وأنه سيعمل على بتر كل عضو فاسد من جسم الوفد » ،
وأنه سوف يحدد موقفه من الدكتور ماهر متى حدد موقفه وتبينت خطته (٦) .
ومن ناحية أخرى أصدر النقراشى بياناً فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، توفر
فيه على الهجوم على فكرة تقديس الزعامة وعرض فيه الى مثالب سيطرة
الفكرة داخل الوزارة ورأى عدم استقامة مبدأ المسئولية الوزارية ازاء انفراد
رئيس الوزراء - النحاس - بالرأى ومخالفته للقواعد الدستورية ونظم

(٤) الأهرام : ١٩٣٧/٨/٢١ .

Fo. 407/221. Lampson to Eden Feb. 2, 1937, Tel. No. 209. (٥)

(٦) الأهرام : ١٩٣٧/٩/٥ .

الحكم النيابى ، والمصحح الى ما يتهدد الوفد من مخاطر انفصام عرى علاقته بال جماهير ما لم يصحح مسيرته نحو الديمقراطية . وانتهى النقراشى الى أن « ما يراد به اليوم هو فرض جو على البلاد لا يسمع فيه صوت يخالف صوت الزعيم ولا رأى بغير مشيئته » (٧) .

ولا ريب فى أن النقراشى بموقفه هذا من النحاس كان يخدم قضية القصر فى صراعه ضد الحكم الوفدى بما كشفه من مساوىء . وكان من الطبيعى أن يستغل القصر النتائج ، فراحت صحافته تردد أن ثمة مشاورات تجرى لتشكيل وزارة وفدية جديدة يقوم أحمد ماهر والنقراشى بتأليفها على نحو يمهّد لهما الاستيلاء على السلطة داخل الوفد (٨) .

على كل حال فاذا كان الخلاف على قضية الزعامة المقدسة قد دار داخل الكيان الوفدى ، فقد كان هناك خلاف آخر على قضية القمصان الزرقاء وهذه بدورها كانت أشد وطأة على الوفد اذ أن الصراع هنا قد دار داخل الوفد وخارجه على السواء وجعله هدفا يسير المنال فى مواجهة خصومه السياسيين .

والواقع أن انشاء فرق القمصان الزرقاء (٩) ، قد أثار عدة قضايا تتعلق بمدى دستورية تكوينها خاصة عندما تنشأ داخل حزب يعمل فى اطار الشرعية الدستورية القائمة ، ومدى اتفاقها مع أسس الحياة الديمقراطية واحترام القواعد الحزبية . فوجود مثل تلك الفرق كان يشكل - ولا ريب -

(٧) الامرام : ١٩٣٧/٩/٧ « بيان سياسى لسعادة محمود فهمى النقراشى باشا » .

(٨) روز اليوسف : ١٩٣٧/٨/١٩ .

(٩) لمزيد من التفاصيل عن تشكيلات القمصان الزرقاء ونشأتها أنظر يونان لبيب رزق : أصحاب القمصان الملونة فى مصر (١٩٣٣ - ١٩٣٧) - المجلة التاريخية سنة ١٩٧٤ ، ص ١٩٧ وما بعدها . أنظر كذلك صبرى أبو المجد : قصة القمصان الزرقاء من الألف الى الياء - مجلة المصور يوم ١٩٧٨/٤/٢١ .

قوة ضاغطة على الأحزاب الأخرى . وبغض النظر عن المبررات التي سبقت لتبرير وجودها فإن إستخدامها لم يكن قاصرا على كبت أصوات المعارضة داخل الوفد فحسب ، بقدر ما جرى استخدامها ضد خصومه السياسيين كأداة قمع وإرهاب . ومن ثم فإن انشاء هذه الفرق جاء من جانب الوفد بمثابة اعتراف ضمني من « حزب الشرعية الدستورية » بأن الديمقراطية لا يمكن حمايتها والدفاع عنها فى مواجهة الخصوم بالأساليب الدستورية وانه يتعين اللجوء الى أساليب غير ديمقراطية لحماية الديمقراطية (١٠) .

وعلى الرغم من الدور البارز الذى لعبه النقراشى فى انشاء تلك الفرق فضلا عن أن جانبا منها قد انحاز اليه أثر تفجر خلافه مع النحاس ، الا أن النقراشى ما لبث أن هاجم تلك الفرق فى بيان ٧ سبتمبر - السابق الاشارة اليه - ووصفها بأنها أداة قمع وإرهاب استخدمتها القيادة الوفدية لتكريس فكرة زعامتها المقدسة .

أما أحزاب المعارضة فقد وجدت فى هذه الفرق مادة للهجوم على الوفد واعتبرتها حربا على مصر وشرا عليها ، وأن أفرادها ليسوا سوى فئة من العاطلين انتهزوا الفرصة لاشاعة الهمجية فى البلاد على نحو أثار سخرية الأجانب قبل الوطنيين فى البلاد (١١) . أما الجانب البريطانى فقد أثارت تلك الفرق ونشاطها مخاوفه ، وفاتح لامبسون مكرم عبيد فى أمرها وضرورة احتواء نشاطها ، الا أنه حاول اقناع لامبسون بأنها لا يجب أن تستأثر بهذا القدر من الاهتمام البريطانى (١٢) . وواقع الحال أنه مما زاد

(١٠) أنظر على الدين هلال : المصدر السابق ، ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وانظر كذلك عبدالعظيم رمضان ، المصدر السابق ج ١ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(١١) السياسة : ١٩٣٧/١٠/٩ .

(١٢) . Fo 407/219 (II) No. 2 : Lampson to Eden July, 9, 1936 No. 66

من مخاوف الجانب البريطاني أن هذه الفرق لم تكن بنفس الطوعية لقيادة الوفد على نحو ما كانت عليه القمصان الحضراء لأحمد حسين (١٣) .
مما كان يعنى أن الوفد لم يكن ليحكم قبضته تماما عليها على نحو كان يضاعف من خطورتها . ومن جانب آخر راح لامبسون يكرر على مسامع النحاس مخاوفه من أن تغدو تلك الفرق بمثابة « فرانكشتين » آخر يسيطر على صناعه ويفرض وصايته على البلاد الا أن النحاس بدوره لم يعد بشيء وحاول تهدئة خواطر السفير البريطاني (١٤) .

على هذا النحو بدت قناعة مكرم عبيد والنحاس بجدوى وجود تلك الفرق ، الا أنه بتولى فاروق سلطاته الدستورية بدأت مساعي الجانب البريطاني بصدد هذه الفرق تشكل جانبا من اطار سياسته - دون أن يتخلى عن مخاوفه السابقة - التي استهدفت تصفية العلاقة بين الوفد صاحب اليد الطولى فى المعاهدة وبين القصر الذى كان بحاجة الى استعراض للقوة فى مواجهة الوفد لكى يؤكد مكانته على الساحة . وكان آن فاتح لامبسون أمين عثمان ، موضحا له وجهة نظره فى ضرورة قيام النحاس بمعالجة مسألة القمصان الملونة ، موحيا اليه أنه يتحدث فى هذا الشأن بتفويض من حكومته كما حدث النحاس فى هذا الشأن مرة أخرى دون جدوى (١٥) .

ولقد بدا الجانب البريطاني حريصا على تجنب وقوع صدام بين الحكومة النحاسية والقصر فى اطار سياسته للمحافظة على التوازن بينهما الا أنه وان كان يرى أن وجود مثل هذه الفرق سوف يرجع قوة الوفد ضد القصر،

Ibid : No. 36 : Same to Same, Oct., 24, 1936, Tel, No. 1212 (١٣)

Ibid : No. 42 : Same to Same, Nov. 9., 1936, Tel. No. II (١٤)

Fo. 407/221 : No. 101 : Lampson to Eden, July, 15, 1937 (١٥)

Tel : No. 864

الا أنه من ناحية أخرى رأى أن استمرار الضغط على النحاس بصدد تلك الفرق قد يفسر بأنه محاولة للتدخل لصالح القصر (١٦) . على هذا النحو تراجع الجانب البريطاني عن تدخله مؤثرا جانب الحياد .

أما القصر فلم يلتو عليه المغزى الحقيقى لوجود تلك الفرق فما كان من الملك الا أن طلب من النحاس حل تنظيم القمصان الزرقاء وأصر على ما طلبه، ورغم البراهين التى ساقها النحاس الا أن الملك سلمه دراسة قانونية عن عدم شرعية وجود مثل هذه الجماعات فى الدول الديمقراطية وهدده باتخاذ اجراء حاسم ما لم يحل جماعات القمصان الملونة (١٧) ، وبالفعل أدى موقف النحاس الى توتر علاقته بالقصر خاصة وأن على ماهر علق تعاون الملك بشكل ودى مع النحاس ، على الغاء تنظيم القمصان الزرقاء (١٨) . على الجانب الآخر كان القصر يرصد كافة تطورات الصراع داخل الوفد ، فقد كان الاعتقاد السائد داخل دوائر القصر بضرورة هدم الوفد من خلال استغلال خلافاته (١٩) .

على كل حال فقد تفاقمت الأزمة بين النقراشى والنحاس وفشلت كل محاولة لاصلاح ذات البين ، فاستصدر النحاس فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ قرارا من هيئة الوفد بفصل النقراشى وآخر فى ٣ يناير سنة ١٩٣٨ بفصل أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ، وكان مؤيدا للنقراشى وانضم اليهما ابراهيم عبد الهادى وعدد غير قليل من النواب والشيوخ ممن كانوا أعضاء فى الهيئة الوفدية (٢٠) ولا شك فى أن هذا الانشقاق كان أشد وطأة على

Ibid. No. 104, Kelly to Eden, Sept. 4, 1937 Tel. No. 1043 (١٦)

Ibid. No. 39 : Same to Same, Oct, 17; 1937, Tel. No. 571 (١٧)

Ibid. No. 75, Lampson to Eden Dec., 13, 1937. (١٨)

Ibid No. 23, Kelly to Eden, Aug. 31, 1937 Tel. No. 484. (١٩)

(٢٠) أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى ، من الحملة الفرنسية الى انهيار الملكية :

الوفد من سابقه ، فهو لم يحدث فى اطار موقف وطنى محدد ضد سلطات الاحتلال كما كان فى السابق وانما كان جوهره الصراع من أجل السلطة فى داخله (٢١) .

أما القصر فعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يؤكد أنه قد لعب دورا فى هذا الانشقاق ، الا أن النتائج جاءت متفقة وصالح حكمه . ذلك أن ما تعرض له الوفد من محنة الخلاف الداخلى قد أفضى الى اخراج قيادات بارزة منه لها ماضيها السياسى والوطنى ، ورغم أن الزعامة الوفدية عمدت الى التهوين من شأن الانشقاق واظهار عدم اكترائها نحوه ، الا أنه كان عملا يقوى ساعد القصر بما تمخض عنه فى النهاية من تشكيل حزب سياسى يعضد جبهته فى صراعه ضد الوفد ذاته . من جانب آخر ظهرت واضحة حدود التدخل البريطانى فى « شئون مصر الداخلية » . ولقد حاول تجنب مغبة الاتهام بالانحياز لآى من الفريقين مما أغرى القصر على حسم صراعه مع الوفد بانهاء وجوده فى الحكم . هذا بدوره قد أفضى الى فساد العلاقة بين الجانب البريطانى والوفد الذى وقر فى اعتقاد زعمائه ما كان من خذلان الانجليز لهم فى الصراع مع القصر .

(٢١) وقد حدث الانشقاق الأول فى الوفد فى إبريل ١٩٢١ حين هاجم سعد زغلول وزارة عدلى وسباستها فى خطبة شبرا ، وعندما أصدر عددا من أعضاء الوفد بيانا عارضوا فيه موقفه من الأغلبية ، فما كان من سعد الا أن قام بفصل هؤلاء المعارضين وهم محمد محمود وحمد الباسل وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى واستقال معهم فى نفس اليوم على شعراوى ، كما انضم اليهم عبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى وعبد الخالق مشهور وجورج بخياط . أما الانشقاق الثانى فقد حدث فى عام ١٩٢٢ عندما نشأت فكرة تشكيل حكومة ائتلافية تعقد المهادنة مع بريطانيا على ضوء ما انتهت اليه مفاوضات ١٩٣٠ ، وتعيد العمل بدستور ١٩٢٣ م . وازاء رفض النحاس للفكرة استقال ثمانية من أعضاء الوفد منهم نجيب الفرا بلى وفتح الله بركات وفخرى عبد النور ومراد الشريعى . انظر : على الدين هلال - المصدر السابق - ص ١٥٧ الى ١٥٩ .

كان من الواضح ان الوفد قد استوعب دروس الاقالة ونتائجها ،
وظهر أثر ذلك اذ انتهج سياسة جناحها محاولة التقارب من الملك ، وممارسة
الضغط على الجانب البريطانى بغية اخراجه من دائرة الحياد ، تراوده فى
ذلك آمال العودة للسلطة .

وفيما يتصل بمحاولات التقارب من الملك ، بدت سياسة الوفد
متناقضة فمن جهة راح النحاس يشير الى حقوق الملك فى اسداء النصيح
للوزراء (٢٢) . على الجانب الآخر أسفر عن هجومه على رجال القصر ، فعندما
قامت حكومة محمد محمود بحل مجلس النواب الوفدى فى ٢ نوفمبر
سنة ١٩٣٨ وقبل تلاوة مرسوم الحل وقف النحاس ليوجه الخطاب الى رئيس
المجلس قائلا « أنت يا أحمد ماهر وأخوك على ماهر رئيس الديوان ومن
خلفكما السراى تتآمران على البرلمان وكل اجراء يصدر من خلال هذه المؤامرة
فهو باطل » (٢٣) . كما راح يتهم محمد محمود وصدقى بالخروج على اجماع
الأمة عندما أصبحا أدوات فى يد رجال القصر ، وامتد هجومه الى على ماهر
باعتباره كان المحرك الأول للمكائد والمؤامرات التى حيكت خيوطها ضد
الوفد ، وأشار الى تواطئه مع أحمد ماهر والنقراشى .

وعلى هذا النحو امتد الهجوم الوفدى الى الحكومة ورجال القصر دون
الملك . فالوفد لم يكن ليتغافل عن دور على ماهر فى اذكاء الخلاف بين القصر
والحكومة النحاسية مما أفضى الى اقالمتها - على نحو ما مر بنا - ثم ان اعلان
الهجوم على الملك ، قد يصل بالوفد الى نقطة النهاية فى علاقته بالقصر ،
فضلا عن أن الوفد وقد أثخنه التصدد والانقسام لم يكن بقادر على التحرك

(٢٢) Fo. 407/222 : No. 4 : Lampson to Halifax, July, 8, 1938, No. 12

(٢٣) حافظ محمود : من اسرار الماضى ١٩٠٧ - ١٩٥٢ « فى السياسة والوطنية » - كتاب

روزاليوسف العدد الخامس - يوليو ١٩٧٣ - ص ١٥٥ .

بفاعلية فى مواجهة الملك بما توافر له من رصيد شعبى ، وعلى هذا راح يتجنب الدخول فى مخاطرة غير محسوبة النتائج .

من ناحية أخرى استدار الوفد على حلفاء الأمس من الانجليز اعتقاداً من زعامته بأن تدخلهم فى مواجهة القصر كان من شأنه أن يحول بينه وبين ما أقدم عليه من اقالة الحكومة الوفدية بل ويعضد مسندها فى الحكم فى مواجهة تأمر الملك ورجاله . وبدأ الوفد فى الهجوم على المعاهدة الانجلو ايطالية وذلك بهدف احراج الجانب البريطانى فأعلنت صحفه أن أوهم استقلال مصر قد قضى عليها تماماً (٢٤) . وأمعن النحاس فى الهجوم وذهب الى أن بريطانيا عادت مرة أخرى الى أطماعها الاستعمارية ووجدت تشجيعاً من الوزارة القائمة آنذاك - وزارة محمد محمود - ووصف المفاوضات الانجلو ايطالية بأنها قد أثرت على السيادة المصرية (٢٥) ، وأفصح للسكرتير الشرقى عن أسباب سخطه على ما أسماه بالسياسة البريطانية الجديدة ، وكرر على مسامعه اتهاماته السابقة لبريطانيا وتغاضبها عن أمر اقالته ، وأنها بمساندة حكومة محمد محمود ، فانها - أى بريطانيا - تكرر بذلك نفس أخطاء هندرسون عام ١٩٢٩ - اشارة الى موقف بريطانيا من حكومة محمد محمود الأولى ، فهذه السياسة التى كان يتعين على بريطانيا اتباعها - طبقاً لوجهة نظر النحاس - لا تعنى تدخلاً فى « شئون مصر الداخلية » وراح يهدد بإبداء معارضته الشديدة للسياسة البريطانية حيثما تسنح

(٢٤) وكانت بريطانيا قد عقدت مع ايطاليا معاهدة عدم اعتداء. عرفت باسم اتفاقية روما فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ وقد وقعت مصر فى نفس اليوم ميثاقاً ينص على حسن الجوار بينها وبين كل من ايطاليا وبريطانيا . انظر :

Fo. 407/222 Enc. in No. 60 Apr. 1938.
Ibid No. 46 : Bateman to Halifax; Nov, 16, 1938,
Tel. No. 166 Saving.

• الفرصة (٢٦) •

كان من الواضح أن سياسة الوفد وإن فشلت في الجانب الخاص بمحاولة تحسين العلاقة مع القصر ، فإنها قد أسفرت عن أحداث الأثر المطلوب من الضغط البريطاني وما يمكن أن يثيره الوفد من متاعب وهو خارج الحكم . ولقد ظهر ذلك واضحا في مخاوف السفير البريطاني من أن عداء الوفد لفكرة اشتراك مصر في الحرب والتي يمكن تصويرها «لأشعب الجاهل» بسهولة على أنها حرب بريطانيا العظمى ، وليست حرب مصر مما قد يعقد أعمال بريطانيا إلى حد كبير عند قيام الحرب (٢٧) . على هذا النحو أدرك الجانب البريطاني مخاطر الوفد خارج الحكم . ولسوف نرى كيف ترسخت تلك الفكرة ولعبت دورها في تحديد إطار السياسة البريطانية خلال أزمة فبراير سنة ١٩٤٢ •

ولدى تشكيل على ماهر لوزارته الثانية وخروجه من القصر ، كانت الفرصة سانحة للوفد كيما يشدد هجومه عليه ، فهو من جهة لم ينس خصومته القديمة ، ثم ان تجاهله للوفد عند تشكيله للوزارة قد جعل الصحافة الوفدية تتهمه بأنه كان يفاوض السفارة البريطانية قبل أن يقدم قائمة المرشحين للمناصب الوزارية إلى الملك . أكثر من ذلك فقد هاجم النحاس بريطانيا في خطاب له في ٢٣ أغسطس واتهمها بأنها قد نهبت ثروات البلاد فضلا عن تأييدها لوزراء - اشارة إلى حكومة على ماهر - لم يكونوا سوى مجموعة من الدمى ونعى على ماهر رضوخه المطلق لبريطانيا (٢٨) •

Ibid. No. 26. Same to Same, August, 18, 19, 38, Tel. No. 790 (٢٦)

Fo. 407/223 Lampson to Halifax, Nov. 12, 1939, Tel. No. 560 (٢٧)

Fo. 407/223 (II): No. : 11 Bateman to Halifax, August, 25 1939, Tel. No. 1066 (٢٨)

ولم يكن الهدف من ذلك الهجوم الوفدى المزدوج سوى تقويض أى محاولات من جانب القصر للتفاهم مع السفارة البريطانية من خلال وزارة على ماهر ، التى كانت تعاني بالفعل من الأزمات المتتالية مع الجانب البريطانى . بيد أنه ينبغى الإشارة الى ما اعترى سياسة الوفد من تناقض ، ورغم هذا الهجوم على بريطانيا الا أن دوائر الوفد ما فتئت أن تصرح بأنها لن تخذل بريطانيا فى الاوقات العصيبة وأنه بمقدورها الاعتماد على كل مساعدة من جانب الوفد . ولا ريب فى أن هذا التذبذب بين الاقبال والاعراض قد ترك الانطباع لدى السفير البريطانى بأن النحاس لا يعرف موقع خطاه جيدا فى الوقت الحالى (٢٩) . وكان أن لجأ الوفد الى مناورة سياسية بارعة فارسل النحاس فى أول ابريل سنة ١٩٤٠ مذكرة للسفير البريطانى لابلغها الى حكومته تضمنت المطالبة بجلاء بريطانيا عن مصر فور انتهاء الحرب واشتراكها فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها ، وضرورة اعترافها بحقوق مصر فى السودان والغاء الأحكام العسكرية (٣٠) . وتكمن الأهمية الحقيقية لهذه الخطوة أنها كانت تمثل من الناحية العملية صياغة للاطار السياسى الذى تحرك فيه الوفد وقتذاك ، ومن جانب آخر قد استهدف من ورائها التأكيد على أنه الوحيد القادر على التحرك بفاعلية فى مجال العلاقات المصرية البريطانية ، والتاويل لبريطانيا بأنه لا يزال بمقدوره تحريك الراى العام ضد شرعية وجودها بمصر (٣١) .

وفى محاولة يائسة لتدارك الموقف الذى فجرتة المذكرة احتجت الحكومة والمعارضة على قيام النحاس بارسال تلك العريضة بدعوى أنه لم يكن له

أن يتقدم بها مباشرة للسفير البريطانى ، وكان يتعين عليه تقديمها للخارجية المصرية (٣٢) . ورغم ادراك الجانب البريطانى للمغزى الحقيقى للمذكرة الا أنه اعتبرها نقطة تحول فى العلاقات المصرية البريطانية ، لما قد يترتب عليها من تفجر قضية خطيرة تتصل بتعديل المعاهدة . وتعكس الوثائق البريطانية مخاوف لامبسون من أن نجاح الوفد فى تنمية الشعور العدائى للانجليز فى مصر سوف تكون له آثاره خارجها خاصة وأن الوفد قد أفصح عن نواياه فى التعامل مع الدول الشرقية المعادية لبريطانيا ، مما ظهر أثره المباشر فى استغلال اذاعة برلين للمذكرة وتراجع كراهية الألمان له ، على نحو بدا أنه سيكون أشد ايلاما للوجود البريطانى عن القصر (٣٣) .

ومن الناحية العملية فإن الوفد بهذه المذكرة قد وضع كافة خصومه فى مأزق سياسى حرج . اذ أن مطالبه لم تكن لتقابل بالرفض من جانب أى من قوى التأثير السياسى من الأحزاب أو القصر ، ثم يكون لها أن تبقى على الساحة كيما تلعب دورها .

ولا ريب فى أن ردود الفعل الناتجة عن مذكرة الوفد كانت أحد أسباب التدخل البريطانى ضد القصر واسقاط وزارة على ماهر . ولقد ذهبت قناعة الجانب البريطانى بجدوى عودة الوفد الى الحكم ، حتى ولو كان ذلك من خلال حكومة وفدية خالصة ، وراح السفير البريطانى يبحث حكومته على التحرك فى الوقت المناسب واغتنام الفرصة (٣٤) . ومن جانب آخر نصح الملك بالتشاور مع محمد محمود والنحاس باعتبار الأول زعيما للأغلبية

Lujol, Egypt and World War, p. 75.

(٣٢)

Fo 407/224 No : 32 : Lampson to Halifax, May, 4, 1940

(٣٣)

No. 464.

Ibid : No. 51 : Same to Same Jun, 15, 1940 Tel. No. 525.

(٣٤)

البرلمانية والثاني زعيما لحزب الأغلبية الشعبية (٣٥) . على هذا النحو نجح الوفد في احداث الأثر المطلوب لما ظهر من تعارض بين اتجاهات القصر الذى لم يكن يقبل بحال عودة الوفد منفردا الى الحكم ، وبين السياسة البريطانية التى استهدفت عودة الحكم الوفدى .

بدأ القصر أولى مناوراته فى هذا المجال ، فبناء على نصيحة السفير البريطانى اجتمع الملك فى ٢٤ يونية سنة ١٩٤٠ مع زعماء الأحزاب بقصر عابدين للتشاور حول تشكيل الحكومة الجديدة وطلب النحاس تشكيل وزارة محايدة تقوم بحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة مما كان يتعارض مع اتجاه الأحزاب السياسية التى رفضت فكرة حل البرلمان واقترحت تشكيل وزارة قومية يرأسها النحاس على أن يتم تخصيص مزيد من المقاعد للوفد الا أن النحاس رفض تلك المقترحات (٣٦) . واضح أن القصر قد أراد أن يظهر الوفد أمام الجانب البريطانى بمظهر المتشدد ، ذلك أن موقف أحزاب الأقلية كان يمثل اتجاه القصر من الناحية العملية فى الإبقاء على البرلمان القائم ، ثم أن اشتراك هذه الأحزاب فى الحكومة الائتلافية المقترحة كان من شأنه أن يجعل للقصر نفوذا مؤثرا فى الحكم . وبصدد اظهار المزيد من حسن النوايا راح أحمد حسنين يلح على لامبسون كيما يضغط على النحاس لموافق على مقترحات زعماء الأحزاب . الا أن السفير البريطانى كرر على مسامعه الرغبة فى حكومة تحظى بتأييد الوفد وتطبق روح المعاهدة (٣٧) . فى نفس الوقت دارت المشاورات بين لامبسون والنحاس من خلال وسيط - بناء على طلب النحاس - والذى وافق على قيام حكومة محايدة بشرط

Ibid : No. 54 :Same to Same Jun, 16, 1940.

Ibid : No. 68 Same to Same, Jan, 19, 1940, Tel. no 599

Ibid

(٣٥)

(٣٦)

(٣٧)

أن يحصل على ضمانات من رئيسها بحل البرلمان عندما تسنح الظروف ووافق بالفعل على اختيار سيف الله يسرى لتولى رئاسة الوزارة ، ووعده لامبسون بالتشاور - حول عدد الوزراء(٣٨) .

أما القصر فعمد الى تهدئة الأزمة بغية كسب مزيد من الوقت لانفاذ خطته ، فأرسل فاروق وكيل الديوان عبد الوهاب طلعت لمقابلة للنحاس في ٢٦ يونية في « كفر عشنا » حيث عرض عليه مرة أخرى تأليف وزارة قومية يرأسها ، مما رفضه النحاس واستمر على اصراره على تشكيل وزارة محايدة فهو لم يكن يريد أن يحدث انقلابا في الحكم ، وقرر أنه في حالة اصرار الملك على تكليفه بتشكيل الوزارة ، فلن يكون بوسعه سوى اجراء كل التغيرات المطلوبة . وعندما عرض عبد الوهاب طلعت على الملك فحوى تلك الاتصالات راح يستشير رئيسى مجلسى الشيوخ والنواب مما تمخض عنه فى النهاية تكليف حسن صبرى بتشكيل الوزارة(٣٩) .

والواقع أن تأليف وزارة حسن صبرى ، وان جاءت مفاجأة للوفد الا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للجانب البريطانى كما ذهب البعض(٤٠) . فمن الثابت أن أحمد حسنين أبلغ لامبسون بترشيح الملك لحسن صبرى ، وأنه لم يبد اعتراضا وان أصر على أن أية وزارة تلى الحكم ، لا بد وأن تحظى بتأييد النحاس(٤١) . على ذلك نجحت خطة القصر ، فمن جهة غاضت آمال

(٣٨) Ibid : No : 69 : Same to Same, Jun, 26, 1940, Tel. No. 613

(٣٩) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ : ص ٨٥ . انظر كذلك جمال المسدى وآخرين : مصر والحرب العالمية الثانية : ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٤٠) انظر محمد التابعى : المصدر السابق ص ١٨٦ - ١٨٧ ، كذلك جمال سليم ،

قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٤١) Fo. 407/224 : No : 71 Lampson to Halifax, Jan. 27, 1940

Tel. No. 623

الوفد نحو الحكم والائتلاف به ، بل وأهمل جانبه من خلال تشكيل « وزارة قصر » نالت تأييد الجانب البريطاني بما احتوت عليه من عناصر معروفة بصداقتها له . وبعبارة أخرى نجح القصر في إرضاء الجانب البريطاني على حساب علاقة الأخير بالوفد فلا هو حصل على ضمانات تكفل عودته للحكم ، ولا كانت الوزارة تحظى بتأييده الذي كان رهنا بقيامها بحل البرلمان (٤٢) . بهذا المقاد فإنه نجاح القصر كان محسوباً على علاقة الوفد بالجانب البريطاني .

ولقد بدت أولى بوادر نجاح سياسة القصر فيما كان من عودة الوفد للهجوم على بريطانيا تارة أخرى ، ولقد اتخذ ذلك مفهوماً عملياً عندما رفعت الهيئة الوفدية عريضة للملك في ٢ يناير ١٩٤١ وصفت موقف مصر من الحليفة بأنه قد ذهب إلى أبعد من مجرد الوفاء بالعهد ، إذ بلغ حد السخاء والبذل ، فلم تكتف بوضع موانئها ومطاراتها تحت تصرف الحليفة ، بل وبأدرت إلى قطع علاقتها مع الدول المعادية للحليفة دون أن تظفر بوعد منها لتنفيذه بعد انتصارها في الحرب (٤٣) . ودأب النحاس بعد ذلك على استغلال كل مناسبة للهجوم على بريطانيا واتهامها بخرق المعاهدة وتدمير استقلال البلاد اقتصادياً ، مما أثار حفيظة الجانب البريطاني ، فراح لامبسون يسوق تحذيراته للنحاس من خلال أحمد حسنين ويطلبه بالكف عن هجومه وخطبه المعادية للإنجليز (٤٤) .

على الجانب الآخر بدأ القصر في التقارب مع الوفد واتخذ ذلك مفهوماً عملياً ، فقابل الملك النحاس ضمن مقابلاته لرؤساء الأحزاب في أوائل

Ibid : No 105 : Same to Same, Aug, 8, 1940, Tel. No 884 (٤٢)

(٤٣) الوفد المصري : ١٩٤١/١/٤ .

Fo. 407 : 225 : No. 19 : Lampson to Eden, Sept, 23, 1941 (٤٤)

Tel. No. : 900.

ابريل سنة ١٩٤١ ، واستمع لوجهات نظره كما قام بزيارة سمنود مسقط رأس النحاس لافتتاح كوبرى وكان النحاس على رأس المستقبلين هناك ، وظلت العلاقة بين الطرفين وثيقة الى حد بعيد بتدبير من على ماهر^(٤٥) ووصل هذا التقارب الى حد ممالة الملك ، فنشرت احدى الصحف الموالية للوفد مقالا للنحاس بعنوان « فاروق هو الوطنى الأول » أشار فيه الى أنه من حسن طالع البلاد أن يكون الجالس على عرشها هو الملك فاروق^(٤٦) .

هذا التقارب بين الطرفين كان مرحليا قد أملتة الأوضاع والظروف السياسية القائمة وقتذاك . فالوفد لم يكن أقل من القصر طلبا لتحسين العلاقة بينهما ، خاصة بعد أن أسفر عن عدائه للانجليز ، ثم أنه بدأ حريصا على اضعاف شوكة خصومه من أحزاب الأقلية بعد ما ظهر من نواياها نحو عودته للحكم أو مشاركته فى الحياة السياسية النيابية بشكل مؤثر وفعال ، مما كان باعثا آخر له على التقارب من القصر . بيد أنه ما أن تفجرت أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ حتى تغيرت أشكال العلاقة بين قوى التأثير السياسى وتحددت لكى تكون تحالف بين الوفد والانجليز من جانب فى مواجهة القصر وإحزاب الأقلية . ورغم أن الوفد - فى تقدير الباحث - لم يكن فى الأزمة سوى أداة للسياسة البريطانية ، إلا أن عزم القصر قد بات معقودا على الثأر منه ، وغدت الفرصة سانحة له لكى يلعب دوره فى احداث الانشقاق الرابع عن الوفد وعلى نحو ما سيرد ذكره - والذي أسفر عن خروج مكرم عبيد ومعه سبعة عشر عضوا من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ليكونوا حزب الكتلة الوفدية وينضم الى مصاف أحزاب الأقلية الأخرى .

والواقع أن هذا الانشقاق وما تلاه من صدور الكتاب الأسود بما

احتوى عليه من صور عديدة لمفاسد الحكم الوفدى ، قد صبغه بطابع اجتماعى الى جانب طابعه السياسى مما جعله متميزا عما سبقه من انشقاقات فالأزمة قد نشأت أساسا من اعتبارين أحدهما خارجى والآخر داخلى ، فهى من جهة كانت انعكاسا للقضية الاجتماعية التى فرضت نفسها على الساحة اثر تسوية القضية المصرية بإبرام معاهدة ١٩٣٦ . وبقدر مكانة الوفد الجماهيرية كان من المحتم عليه التصدى لمطالب الاصلاح الاجتماعى كخطوة لا تقل أهمية عن سابقتها بيد أنه صرف جهده للعمل السياسى ، اعتقادا منه بأنه المجال الحيوى للصراع من أجل السلطة ، فتردى بذلك فى خطأ فادح كانت أزمة الكتاب الأسود من أبرز نتائجه .

ومن جهة أخرى فقد كانت هناك عناصر جديدة من طبقة كبار الملاك قد تسربت بالفعل الى الوفد (٤٧) . حقيقة أنها كانت شريحة اجتماعية لها أصولها التاريخية فى الوفد ، الا أن الجديد هنا أن هذه الطبقة لم تقنع بمكانتها فى داخله ، وراحت تسعى لكى تقتعد لنفسها مكانة الصدارة فيه لكى تشارك فى صنع القرار وتدافع عن مصالحها . ولا شك فى أن هذه التغيرات الحادثة فى الوفد قد أسهمت فى صنع البعد الاجتماعى لأزمة الكتاب الأسود عندما كشفت عن مفاسد الطبقة الجديدة التى أصبح النحاس ينتمى اليها وأدانتها ، وبهذا المفاد لم تكن الأزمة مجرد صراع على السلطة داخل الوفد .

على الرغم من أن الوفد كان يتحرك فى خلال الأزمة تحت مظلة التأييد

(٤٧) وما يجدر ذكره أن عددا من العناصر القوية من كبار الملاك قد انضمت الى الوفد عام ١٩٣٦ مثل فؤاد سراج الدين ومحمود خليل ومحمد سليمان الوكيل ومحمد حفى الطرزى وأحمد مصطفى عمرو وفهيم ويصا وغيرهم ، انظر محمد أحمد أنيس : تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : ص ٢١٠ .

البريطاني في مواجهة القصر ، الا أن ذلك لم يحل دون عزم القصر على الاستمرار في سياسته الرامية الى الاطاحة بالوفد على نحو ما حدث بالفعل عندما أقال الملك الوزارة الوفدية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ لكى يظل الوفد بعيدا عن الحكم حتى عام ١٩٥٠ . والواقع أن موقف الوفد في المعارضة كان بالغ التعقيد ف فيما يتعلق بالقصر فلم تكن هناك بارقة أمل في تحسين العلاقة معه ، خاصة وأن اقالة الحكومة الوفدية كانت تمثل بالنسبة للقصر نهاية لمرحلة صراع بدأت يوم ٤ فبراير ، وكان من الطبيعي أن يعمل القصر - بعد اقضاء الوفد عن الحكم - على سرعة استعادة مقاليد السلطة في البلاد من خلال عدد من وزارات الأقلية حكمت البلاد لحسابه . ومن الملاحظ أيضا أن الوفد الذي أبقي طوال سنوات حكمه على الأحكام العرفية والرقابة على الصحف بل واستخدمها وسيلة لارهاب خصومه السياسيين ، هو ذاته الذي راح يطالب بالتخلص من تلك القيود عندما خرج من الحكم ، اذ لم يكن من الميسور عليه أن يمارس في ظلها دورا مؤثرا وفعالا في السياسة المصرية (٤٨) .

ولا مراء في أن فشل مفاوضات صدقي - بيغن بسبب الخلاف على السودان ، وما تلا ذلك من تدهور الأوضاع الداخلية في البلاد ، كل ذلك كان يشكل تهديدا مباشرا للسياسة البريطانية على نحو رأى معه كاميل - السفير البريطاني الجديد - بوجود بديلين لعودة الوفد . أولهما : اللجوء الى إعادة ٤ فبراير آخر على أن تكون المبررات التي سوف تساق للملك معروفة ، وهي ضرورة انتهاء النظام القائم - اشارة لوزارة النقراشي الثانية - وذهب الى أن كثيرا من المعتدلين المصريين سوف يؤيدون بريطانيا ويتعاطفون

معها ، إلا أنه كان يرى أن تلك الخطة قد تؤثر على احتمال التفاوض من جديد ، خاصة وأن عودة الوفد للحكم على هذا النحو قد تجعله في موقف يصعب عليه الاستجابة لأقل قدر من المطالب البريطانية (٤٩) .

أما البديل الثاني : والذي كان يحبذه كامبل ، فتمثل في قيام حكومة ائتلافية يرأسها رئيس وزراء محايد تجري انتخابات حرة سوف يترتب عليها عودة الوفد للحكم ، على أن يسبق ذلك قيام الحكومة الائتلافية بإبرام المعاهدة ، عندئذ سوف تكون المفاوضات بمنأى عن المناورات الحزبية حيث أن كل الأحزاب سوف تكون ممثلة في تلك الحكومة (٥٠) . أما الحكومة البريطانية فلم تكن على استعداد للقيام بدورها في ٤ فبراير آخر واتفقت ورأي سفيرها على أفضلية البديل الثاني (٥١) . يفهم من هذا أن مسألة تأييد عودة الوفد للحكم وحجم التدخل البريطاني لصالحه في مواجهة القصر إنما كانا رهنا بالدور الذي سوف يلعبه الوفد داخل الحكم لخدمة أهداف واتجاه السياسة البريطانية . ومن ناحية أخرى فقد سعى الوفد من جانبه للتقارب مع القصر ومحاولة كسب ثقته والتمهيد لعودته للحكم ، فاقترح فؤاد سراج الدين على القائم بأعمال السفير البريطاني القيام بدور الوساطة بين القصر والوفد ، ومن الغريب أن سراج الدين اعتبر أن مثل تلك الوساطة لا تعد بحال تدخلا في شئون البلاد الداخلية (٥٢) . وبصدد السعى في هذا الاتجاه قرر سراج الدين لادجار جلاد - وهو أحد الصحفيين المقربين الى الملك - بأنه يتعين على القصر أن يثق في الوفد ، وألا يعمل على الثار منه

Fo. 371/62966 : Campbell to Fo, Feb., 10, 1947, Top secret (٤٩)

Ibid.

Ibid : Fo to Campbell, Feb, 22, 1947. (٥٠)

Fo : 371/69211 : Chapman andrews to Fo, Aug, 24, 1948 (٥١)

(٥٢)

إذا عاد الى الحكم . وكان واضحاً أن القصر لا زال عند مخاوفه من انفراد الوفد بالسلطة دونه (٥٣) .

على كل حال فإن عودة الوفد الى الحكم مؤتلفاً مع غيره من الأحزاب الأخرى في وزارة سرى الثالثة ، قد أظهرت تبايناً في اتجاهات قوى التأثير السياسي الثلاث . فالوفد اعتبرها مدخلاً لحكومة وفدية خالصة ، وراح يابح للجانب البريطاني بأن مسألة المفاوضات سوف تتم بمجرد انفراده بالحكم ، وأنه لن تكون هناك عقبات تحول دون الوصول الى اتفاق ، محاولاً بذلك اغراءه على تعضيد مسفاه الى الحكم . أما القصر فكان يعلق الأمل على تسوية العلاقات المصرية البريطانية مع وزارة حسين سرى ، مستهدفاً بذلك استبقائها في الحكم لأطول فترة ممكنة (٥٤) .

أما الجانب البريطاني فعلى الرغم من تبنيه لفكرة تسوية العلاقات المصرية - البريطانية مع حكومة ائتلافية - على نحو ما مر بنا - إلا أنه برز عاملان يتعين الإشارة إليهما ، أولهما أن حكومة سرى بطابعها الانتقالي ، جعل من المشكوك فيه امكان قيامها باتمام مثل تلك التسوية برغم اشتراك الوفد فيها ، ثانياً : ان اتجاه الوفد الأصليل تمثل في أن تتم تسوية العلاقة بين مصر وبريطانيا مع حكومة وفدية خالصة ، ومن ثم فإنه سوف يعارض أية تسوية تتم خارج هذا الإطار . على هذا النحو فقد تعارضت اتجاهات القصر والوفد وحالت دون السياسة البريطانية ومراميها ، بل ان عودة الوفد الى الحكم وان كانت واردة في تقديرات الجانب البريطاني ، إلا أن قيامه بإلغاء المعاهدة بصدد تقوية موقفه في الحكم ، قد وضعه في صف العداء

Ibid : Chapman to cluton, Sept, 14, 1948

(٥٣)

Fo : 371/73504 : Chapman to Bevin, Aug. 29, 1949, Tel.

(٥٤)

لبريطانيا • وكان من الطبيعي أن يعدد القصر الى استغلال تدهور العلاقات بين الطرفين ، اذ تاكدت النهاية السياسية للوفد من خلال نجاح القصر فى ابعاده عن الحكم للمرة الأخيرة اثر حادث حريق القاهرة فى يناير سنة ١٩٥٢ •

أما عن تقييم علاقة القصر بالوفد كحزب سياسى ، فيمكن القول بأن الظروف السياسية فى غالبيتها لم تكن فى صالح الوفد فى صراعه ضد القصر ، وباستثناء عودة الوفد للحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، كان للقصر القدح المعلن عمليا فى ادارة الصراع بالاضافة الى ذلك فمما أضعف الحزب الجماهيرى فى هذا الصراع تلك الانشقاقات التى نتجت عن الخلاف حول زعامته ، مما أثر ولا ريب على بنيته السياسية • وعلى ضوء معطيات الصراع القائم بين الطرفين ، كانت المهارة السياسية تقتضى من الوفد التصدى للمسألة الاجتماعية التى فرضت نفسها على الساحة وبخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، اذ كان من الممكن أن تشكل لوفد مجالا حيويا يدعم حركته السياسية ، وتكون مدخلا جديدا لصراعه ضد القصر ، الا أن الوفد كان عاجزا حتى عن مجرد طرح رؤى جديدة فى هذا المضمار • بهذا المفاد فان غياب البعد الاجتماعى عن الاطار الحركى للوفد ، قد أضعف ولا ريب من وقعه لدى الجماهير ، فى الوقت الذى نجحت فيه الجماعات الأيديولوجية الأخرى فى أن تجعل من قضايا الإصلاح الاجتماعى مجالا ليس فى منافسة الوفد سياسيا فحسب بل وفى منازعته شعبيته أيضا •

يضاف الى ذلك فلقد ألقت السياسة البريطانية بظلالها الكثيفة على علاقة القصر بالوفد على نحو تصورت معه زعامته أن وصولها للحكم واستمرارها فيه كان يمثل « ضرورة بريطانية » ومن ثم تبدى حرصها على اجتياز كافة اختبارات النوايا قبل الجانب البريطانى ، وهذا بدوره كان

خطأ سياسى تردى فيه الوفد . فاقد أظهرت مسيرته السياسية تذبذبا بين ممالة الانجليز تارة والقصر أخرى ، وتغافل عن قواعد الجماهيرية التى كانت تمثل دائما الركيزة الأساسية لحركته فى مواجهة خصومه السياسيين وعلى رأسهم القصر والانجليز مما قضى على سياسته بالفشل وسوغ للقصر اقالته من الحكم مرات ثلاث « وفق ارادة ملكية » .

القصر واحزاب الاقلية

حزب الأحرار الدستوريين :

نشأ حزب الأحرار الدستوريين فى اطار الخلاف فى رأى بين زعماء البلاد حول تقييم تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وتلا ذلك خروج فريق من المعتدلين وعلى رأسهم عدلى يكن وعبد الحالى ثروت على الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول . ومن الناحية العملية كان قيام الحزب تعبيرا عن رغبة كبار الملاك والمثقفين فى تنظيم جهودهم لمقاومة طغيان القصر واستبداده فضلا عن المشاركة فى السلطة . ومن ثم فقد كان امتدادا تاريخيا لحزب الأمة بفكره السياسى وتركيبه الطبقي .

ولقد سعى حزب الأحرار منذ نشأته الى بناء جسور التفاهم والثقة مع الجانب البريطانى ، وكانت السبل ممهدة لذلك بسبب نظرتهم المعتدلة للقضية الوطنية . وعلى الجانب الآخر توفروا على اعداد الدستور وسرعة اصداره اعتقادا منهم بأنه ضرورة ملحة لمواجهة نزعات القصر الاستبدادية . الا أنهم ما فتئوا يعبثون بالدستور والحياة النيابية فشاركوا فى عهد فؤاد فى الانقلاب على الدستور غير مرة وكانوا فى سنى حكمهم أداة لتوطيد أوتوقراطية القصر ، حتى هذا بدوره ما لبث أن لفظهم خارج السلطة اثر استقالة حكومة محمد محمود سنة ١٩٢٩ فسلخوا فى المعارضة ما يزيد على سنوات ست لا تكاد ترصد لهم أثرا ملموسا على الساحة .

بيد أن إبرام معاهدة ١٩٣٦ حمل للأحرار بارقة أمل في أن يشاركوا في الحكم كما شاركوا في إبرام المعاهدة . وكان الأحرار وراء ما أثير من جدل سياسى حول تنفيذ المعاهدة ، وهل سيقع عبء تنفيذها على الجبهة التى وقعتها ، أم تتولاها حكومة الوفد . وكان ذلك يصدر عن رغبتهم فى المشاركة فى السلطة . بيد أن تشبث الوفد بالحكم استنادا الى الأغلبية البرلمانية التى تحققت له من خلال الانتخابات التى أجرتها وزارة على ماهر ، ثم ما كان من توثيق علاقته بالجانب البريطانى كأثر لجهوده فى إبرام المعاهدة ، مما غاصت معه آمال الأحرار فى العودة الى الحكم . وعلى استحياء تراجعوا عن الدعوة للفكرة بزعم أن الحكمة تقتضى وجودهم فى المعارضة^(٥٥) .

ورغم هذا الاحجام الظاهرى من الأحرار فقد ظلت تحركهم الرغبة فى تولي مقاليد السلطة وكان احتدام الخلاف بين القصر والوزارة النحاسية الرابعة بمثابة فرصة سانحة سوغت للأحرار توثيق علاقتهم بالقصر بعد ما رأوا اتجاهها جديدا فى سياسة القصر - على حد تعبير الدكتور هيكل - فراح زعيمهم محمد محمود يتحدث عن الملك الشاب حديثا رطبا يشهد بأن عهدا جديدا قد بدأ . ولقد لقي هذا الاتجاه من محمد محمود تأييدا من الحزب وibat فى حسابان الأحرار أن تقاربهم مع القصر يبشر بأن عهد الارهاب ، اشارة الى الحكم الوفدى ، وشيك الزوال وأن ما ضاع عليهم فى عهد الوفد سيرد اليهم كاملا ان لم يرد اليهم مضاعفا ، اذ كانوا يطمعون فى أن يتولى محمد محمود رئاسة الوزارة ، فهم الذين جاهدوا الوفد وأصابهم ارهابه وأذاه^(٥٦) .

(٥٥) جريدة السياسة : ١٩٣٦/٨/٣١ ، ١٩٣٦/١١/١ .

(٥٦) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ : ص ٤٣ - ٤٤ .

على هذا النحو أسفر الأحرار عن مغزى تقاربهم مع القصر فهم من جهة كانوا يحاولون إزالة الجفوة التي رانت على علاقتهم به منذ عهد فؤاد ، ومن جهة أخرى بدت رغبتهم فى تقاضى الثمن من القصر لقاء مناوأتهم للوفد ومعارضتهم اياه . فى نفس الوقت كان توثق علاقة محمد محمود بالقصر باعثا على اعتقادهم بأن أيام الوزارة الوفدية فى الحكم معدودة وكان هذا الاعتقاد يزداد قوة كلما زادت الصلات بالقصر توثقا (٥٧) . ولا ريب فى أن الأحرار كانوا أقوى أحزاب الأقلية وقتذاك ، ورغم عدائهم التقليدى للقصر الا أن فكرة تشكيل حكومة منهم تضم عناصر من أحزاب الأقلية الأخرى ، كانت تمثل عملا أفضل البدائل للقصر دون اغفال الصلات الطيبة التى ربطت الأحرار بالجانب البريطانى .

باتت نقطة الالتقاء بين القصر والأحرار هى انهاء الوجود الوفدى فى الحكم الذى كان بدوره مؤيدا من الجانب البريطانى . فى ضوء تلك التناقضات كان من المحتم على القصر اختبار نوايا الجانب البريطانى ، فقابل الشيخ المراغى السفير البريطانى لامبسون وأوضح له رغبة محمد محمود فى تولي رئاسة الوزارة . وكان المراغى يحركه فى ذلك العداء للوفد كأثر لنظرتة العقائدية وكراهيته لفرض وصاية الأقباط على الحكم من خلال مكرم عبيد ، مما بدا فى تخوفه من أن يكون هناك « وردانى آخر » - وهو قاتل بطرس غالى - بين العناصر الطلابية الثائرة (٥٨) .

كان احجام السفير البريطانى ، عن التدخل فى الأزمة وقتذاك ، مما

(٥٧) المصدر السابق : نفس المكان .

(٥٨) Fo : 407/221 : No 72 : Lampson to Eden, Nov., 23, 1937,

Tel. No. 1352

فسره القصر بأنه اشارة له لكى يستمر فى سياسته بعد أن وضحت أبعادها للسفير البريطانى ، والذي لم تكن تهديداته للملك أو لرئيس الديوان فيما بعد من احتمالات تراجع التأييد البريطانى له وتعرض عرشه للمخاطر (٥٩) ، لم تكن فى الواقع سوى مناورة سياسية أراد السفير البريطانى من ورائها أن يحفظ بها ماء وجهه أمام الحكومة النحاسية اثر اقالتها فى نهاية سنة ١٩٣٧ وتولى الأحرار الحكم مع أحزاب الأقلية الأخرى .

وكان الظن بأن التفاهم القائم بين الأحرار والقصر سوف يستمر الى ما بعد توليهم الحكم . الا أنه سرعان ما ظهر البون شاسعا بين اتجاهات الطرفين . فلقد اعتقد الأحرار أن دور القصر قد انتهى بتوليهم الحكم ، وأنه فى ظل التأييد البريطانى لهم ، يمكنهم تجنب مغبة أى محاولات لتدخل القصر فى شئون الحكم والادارة . على الجانب الآخر تصور القصر أن وزارة محمد محمود تمثل بداية لمرحلة جديدة ، يجرى الحكم خلالها بمقتضى رغبات القصر واتجاهاته بعد أن تخلص من أغلال الحكم الوفدى وقيوده .

وبطبيعة الحال فان تباين مفاهيم كل من القصر والأحرار لدوره فى السلطة ، قد أفضى الى صراع حاد بينهما لعب فيه على ماهر الدور البارز - على نحو ما مر بنا - بغية فرض وصاية القصر على الحكومة . ولقد أخطأ الأحرار بدورهم فى تقديرهم لحجم التدخل البريطانى لصالحهم فى الصراع ضد القصر . فلم يكن غائبا عن تقدير دوائر السفارة البريطانية أن التدخل بأى صورة فى الصراع الداخلى بين القصر والحكومة سوف يفسر من جانب القصر بأنه تدخل فى شئون البلاد الداخلية ، على نحو قد يثار معه جدل سياسى حول المعاهدة . وبعبارة أخرى التزم الجانب البريطانى بموقف

حيادى ، كان باعشا للقصر كيما يخطو خطواته التالية نحو تأصيل دعائم حكمه من خلال وزارة على ماهر الثانية .

دارت مفاوضات على ماهر بين المنح والمنح قبل الأحرار وهو بصدد تشكيل وزارته الثانية فراح يعرض عليهم تمثيل حزبهم بوزيرين فى وزارته التى ضمت ستة عشر وزيرا ، وتمسك بعرضه مما اعتبره الأحرار أنه تمثيل غير حقيقى للحزب فى الوزارة ومن ثم كان قرارهم بعدم المشاركة فيها(٦٠) . هذه السياسة من جانب على ماهر فى جوهرها وفى مواجهة الأحرار لا يمكن تفسيرها بأنها كانت امتدادا لحصومة القصر للأحرار بقدر ما كانت انعكاسا لادراك القصر للحجم الحقيقى لحزب الأحرار . بيد أن آمال العودة للحكم راحت تراود الأحرار مرة أخرى خاصة وعندما بلغ الصراع ذراه بين وزارة على ماهر والانجليز ، على نحو ما مر بنا ، وراح محمد محمود يتحرك فى اتجاهين . أولهما : محاولة استقطاب كافة القوى المعارضة لعل ماهر وتكوين جبهة مناوئة لحكمه وبسبيل ذلك وطد علاقته مع الوفد والمستقلين ونجح فى ذلك الى حد كبير(٦١) .

أما الاتجاه الثانى : فقد استهدف جث السفير البريطانى على تقليص أظافر القصر ، باعتبار أن الملك هو المصدر الرئيسى لكل المتاعب وأن اللوم يجب أن يوجه اليه وليس الى على ماهر ، وألح محمد محمود للسفير البريطانى أنه بمقدوره تولى أعباء الحكم دون أن يدع للقصر سبيلا للتدخل ، وذلك بحكم خبرته وأنه من الأهمية بمكان تلقين الملك درسا قاسيا(٦٢) ،

(٦٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٦٥ .

(٦١) Fo 407/223 (II) : No 42 : Halifax to Lampson, Nov. 20, 1939

Tel. No. 847.

Fo. 407 : 224 No : 6 Lampson to Halifax, Jan. 24, 1940. (٦٢)

Tel. No. 26 Saving

بيد أن السعى في الاتجاه الأخير لم يغير كثيرا من مضمون فكرة الجانب البريطاني فيما يتصل بضعف حزب الأحرار وقايلته في ضوء احتمالات اختفاء زعيمهم محمد محمود من الساحة (٦٣) .

ولقد بدأ الجانب البريطاني محققا في مخاوفه بالفعل ، فتحت اغراء السلطة ظهرت عوامل التفكك والانقسام في الحزب ، مما تكشفه لنا مذكرات هيكل من أنه عندما بدأت انتخابات رئاسة مجلس النواب بين بهي الدين بركات مؤازرا من الأحرار ، وأحمد ماهر مؤازرا من السعديين والحكومة ، والتي اتصلت بجماعة من الأحرار وراحت تغريهم وتعددهم لكي يعطوا أصواتهم لأحمد ماهر ، وظفرت بالفعل من بعضهم بما أرادت وفاز أحمد ماهر في انتخابات الرئاسة (٦٤) .

ومن ناحية أخرى جاءت وفاة محمد محمود زعيم الحزب في يناير سنة ١٩٤١ لتزيد من تفكك الحزب وانقسامه . ذلك أن اختيار عبد العزيز فهمي ليخلفه في زعامته للحزب لم يكن يلقي قبولا من جانب فريق ممن كانوا ينشدون تجديد دم الحزب بينما اعتقد فريق آخر أن تعيينه كان بضغط من القصر الأمر الذي سوف يجعل من حزبهم حزبا للقصر (٦٥) .

ودعاة الاتجاه الأخير كان لهم ما يبرر موقفهم ، وذلك أن عبد العزيز فهمي كانت صلاته بالقصر قد توثقت بالفعل ، فهو بطل لاحدى الأزمات التي جرت بين القصر والوزارة النحاسية الرابعة حول تعيين بعض الأعضاء في مجلس الشيوخ ، اذ خلا مقعدان في المجلس فرشحت الوزارة النحاسية لهما محمود فهمي وحسن نافع ، فوافق القصر على الأول ولم يوافق على

Ibid : No. 32 : Same to Same, May, 4, 1940 Tel. No. 464 (٦٣)

(٦٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

Fo : 407/225 : No. 8 Lampson to Eden, April, 29, 1941 (٦٥)

الثانى ، وعندما استبدلت الوزارة فخرى عبد النور بحسن نافع ظل القصر على رفضه مقترحا عبد العزيز فهمى (٦٦) .

على كل حال فقد جرى اختيار عبد العزيز فهمى لرئاسة الحزب وكان واضحا أن الاختيار تم بغرض تفادى التنافس الضار على نحو قد يودى بالحزب . ومن ثم فقد قبل الرئاسة لمدة عام واحد حتى يمكن للحزب اختيار رئيس آخر يقوى على تحمل التبعات الجسام (٦٧) .

ومن الناحية العملية كان الدكتور هيكل - نائب رئيس الحزب - هو المحرك الرئيسى له . ففى أعقاب حادث ٤ فبراير قابل والتر سمارت - بتعليمات من لامبسون - الدكتور هيكل الذى أوضح له قلق الزعماء السياسيين من الأزمة ، فضلا عن صعوبة قيام الأحزاب اللاوفدية بخوض الانتخابات ضد الوفد الذى جاء على أسنة الحراب البريطانية ، وبشكل ودى الملح للسكرتير الشرقى أنه من مصلحة الجانب البريطانى اقناع الوفد بأهمية تعاونه مع الأحزاب الأخرى داخل الحكم (٦٨) .

ولقد فهم السفير البريطانى تلك التلميحات بأنها تعنى اشراك الأحزاب الأخرى فى الحكم الى جانب الوفد . وبدا أن الفكرة قد راققت للامبسون - وهى ليست بجديدة عليه - فراح يفتح النحاس فى أمر تخصيص مناصب وزارية فى وزارته للأحزاب الأخرى ، مما رفضه النحاس تماما . بيد أن ذلك لم يبعث على يأس السفير البريطانى الذى حاول الضغط عليه مرة أخرى من خلال أمين عثمان . ورغم أن تلك الجهود أيضا لم تات بنتائج ايجابية ، الا أنها أظهرت الجانب البريطانى - على حد تعبير لامبسون -

(٦٦). يونان ليبب : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٤٠١ .

(٦٧) حافظ محمود : المصدر السابق ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .

Fo. 371/31568 No. 159. Lampson to Eden, Feb. 14. 1942

(٦٨)

بمظهر المتعاطف مع الأحرار والسعديين فى فكرة اشتراكهم فى الادارة الحكومية (٦٩) .

اتخذ الأحرار من الاخفاق فى هذا المسعى ذريعة لهم فى مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة الوفدية اجراءها وحذا السعديون حذوهم أيضا (٧١) . ومن جانب آخر تفجرت مسألة الزعامة من جديد باستقالة عبد العزيز فهمى من رئاسة الحزب الذى انقسم الى فريقين ، الأول من أقطاب الحزب من ذوى العصبية الإقليمية التى اشتهر بها الدستوريون قديما وكان يتزعمه أحمد خشبة . أما الفريق الثانى فكان يضم شباب الحزب من ذوى الثقافات العصرية ، وهؤلاء بدورهم كانوا يرون بأحقيتهم فى الرئاسة وكان يتزعمهم الدكتور هيكل ، وقد رشح الحزب الرجلين لرئاسته . وكان هناك اتجاه لتشكيل لجنة عليا تفصل فى هذا الترشيح حفاظا على وحدة الحزب ، مما عارضه فريق المثقفين على لسان هيكل ، اذ صمم على أن تكون رئاسة الحزب بالانتخاب ، كما رفضوا أيضا اجراء الانتخابات عن طريق مجلس ادارة الحزب . وتم بالفعل اجراء الانتخابات عن طريق الجمعية العمومية للحزب وأسفرت عن فوز هيكل بالرئاسة (٧٢) .

الا أن ذلك لم يكن يعنى بحال التثامنا لشمل الحزب ، ذلك أن بعضا من أعضائه ذوى النفوذ المؤثر لم يحضروا الانتخابات واستمروا على معارضتهم لهيكل مما كان ينبىء عن استمرار الانقسام الحادث داخل الحزب (٧٣) . على الجانب الآخر شرع هيكل فى محاولة تجديد دم الحزب

Ibid

(٦٩)

(٧١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٧٢) حافظ محمود : المصدر السابق ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٧٣) Fo. 371/25529 No. 6. weekly Political, and Economic Report, Feb., 19. 1943.

بواسطة خالصاته من الأعضاء مما ضاعف من شأن الانقسام الحادث داخل
الحزب (٧٤) .

وفيما يتصل بعلاقة القصر بالزعامة الجديدة للأحرار فينبغي الإشارة
إلى توثق صلات هيكل بأحمد حسنين رئيس الديوان ، مما نلمحه في
مذكرات هيكل في أكثر من موضع ، فعندما سألته حسن صبرى رئيس
الوزراء عن يرشحه لرئاسة الديوان اقترح هيكل اسم أحمد حسنين لشغل
هذا المنصب (٧٥) .

ولقد سبائر الأحرار القصر في موقفه المعادى للوجود الوفدى في
الحكم ، فشددوا الهجوم على مفاوضات النحاس - نوري السعيد بشأن
الوحدة العربية ووصفوها بأنها مؤامرة بريطانية يتعين مقاومتها بكل
الوسائل (٧٦) .

ومن جهة أخرى بذل الأحرار جهدا ملحوظا في تجميع العناصر
المعارضة للوفد وتنظيمها لزيادة فاعليتها وجرى التنسيق بينهم وبين
السعديين وحزب الكتلة الوفدية في هذا الصدد (٧٧) . ولا ريب في أن
موقف الأحرار وسائر أحزاب الأقلية الأخرى كان يخدم في جانب منه
قضية القصر في صراعه ضد الحكم الوفدى .

Ibid. No. 8. Weekly Political and Economic Report Feb., (٧٢)
25. 1943

(٧٥) محمد حسنين هيكل : المصدر السابق ص ٢٠٠ - ٢٢٠ .
Fo. 371/35537. No. 38 Weekly Political and Economic Report, (٧٦)
Aug. 28, 1943.

Fo. 371/35559. No. 48 Weekly Political and Economic (٧٧)
Report Nov, 5, 1943

أما عن موقف الحزب من مسألة إعادة النظر في المعاهدة فهو لم يكن يخرج عن اجماع البلاد في ذلك الأمر ، ولقد رأوا أن المعاهدة وإن أفادت مصر فإنها قد احتوت عند صياغتها على تحفظات محددة وقت التوقيع عليها تستوجب إعادة النظر فيها ، إلا أنهم رأوا أيضا بضرورة استمرار مساعدة قوات الحلفاء طالما ظلت الحرب قائمة (٧٨) . على هذا النحو بدأ موقف الأحرار ، ظاهر الاعتدال إذ كان يحد من موقفهم هذا طبيعة العلاقات الخاصة التي كانت تربطهم بالجانب البريطاني ، ومن جانب آخر فإنهم قد استهدفوا احراج حكومة الوفد وافساد علاقتها بالجانب البريطاني ، فلقد كان دأب الوفد قبل أن يلى الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، المطالبة بإعادة النظر فى المعاهدة إلا أنه ما أن تولى الحكم حتى عمد الى تجاهل الأمر للمحافظة على صفو العلاقات مع الجانب البريطانى .

جاءت اقالة الحكومة النحاسية فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ لتؤرخ بداية مشاركة الأحرار فى السلطة من جديد فشاركوا فى كافة الوزارات التى تولت حكم البلاد وحتى انتخابات عام ١٩٥٠ التى أعادت الوفد للحكم مرة أخرى . بهذا المفاد كان استمرار الأحرار فى السلطة على امتداد هذا المسطح الزمنى ، ينهض دليلا على أنهم كانوا موضع رضا القصر والانجليز على السواء .

وخلاصة القول فان التأييد البريطانى للأحرار كان ركيزة أساسية لهم بصدد الاقتراب من القصر وتكوين قناعته بجدوى مشاركتهم فى الحكم . فمن وجهة النظر البريطانية كان الأحرار هم أهل الثقة والاعتدال ، على

الجانب الآخر بذل الأحرار جهدهم للمحافظة على علاقتهم بالجانب البريطاني ، ونجحوا في ذلك الى حد كبير . ولعل ادراك القصر لذلك كان من البواعث التي حدت به الى اشراكهم في السلطة مع أحزاب الأقلية الأخرى في غالبية فترات الحكم اللاوفدى باعتبار ذلك أمر يبعث على رضا الجانب البريطاني . ومن خلال مسيرة الأحرار السياسية وضع التناقض الذي تردى فيه حزبهم فهم قد تفاضوا عن عدائهم الموروث لاستبداد القصر ، وكانت تحركهم في ذلك الرغبة في المشاركة في السلطة بعد أن بات واضحا لهم أنه لا أمل في الوصول الى السلطة في ظل أغلبية الوفد الساحقة الا من خلال التقارب من القصر وممالة الانجليز .

الهيئة السعدية :

يرجع تكوين الهيئة السعدية كحزب سياسى ، نتيجة لانشقاق أحمد ماهر والنقراشى عن الوفد اثر احتدام الخلاف بقيادته - على نحو ما مر بنا - حيث انضم اليهما ستة وسبعون من النواب والشيوخ ألفوا الهيئة السعدية فى ٤ يناير سنة ١٩٣٨ . وكان الظن بأن التاريخ الوطنى لقيادة الحزب السعدى سوف يهيم لها مكانة سياسية تمكنها من أن تابع دورا بارزا فى الحركة الوطنية أو تنافس الوفد صدارته لها . الا أن المفارقة كانت كبيرة ، ذلك أنه لم يكن للحزب ثمة برنامج سياسى محدداً وإنما اعتمد فى توضيح برنامجيه على خطب قاداته - وهذا بدوره قد بعث على الاعتقاد بأن السعديين لم يكونوا سوى ضلع انفصل من جسد الوفد لا تراث له ولا سياسة الا تراث الوفد وسياسته . ثم ان تأليفه فى أعقاب اقالة الوفد فى أواخر سنة ١٩٣٧ قد أضفى عليه ظلا غير محبب للشعب (٧٩) .

(٧٩) أرشيف الأهرام ملف بعنوان « أحزاب - عام - الجزء الأول » الطليعة - ابريل ١٩٦٥ . أنظر كذلك محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق : ص ٣٥٨ ، شهدى عطية التسافى : تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦) الدار المصرية للكتب - القاهرة ١٩٥٧ : ص ٨٢ - ٨٥ .

ولقد ظهر اصرار قيادة الحزب على تأكيد انحداره عن ثورة ١٩١٩ من أن زعيميه ماهر والنقراشي كانا من أعضاء الجهاز السرى للثورة ، ومن التمسك بأن ينسب الحزب الجديد لزعيم الوفد « سعد زغلول » ، حتى تسمى بالهيئة السعدية وتسمى أعضاؤه بالسعديين ، وبينما تمسكوا بهذه التسمية حاولوا من جانب آخر تقطيع ما بين الوفد وثورة ١٩١٩ من أواصر فسموا الوفديين « بالنحاسيين » نسبة الى مصطفى النحاس الذين خرجوا على زعامته ، وكأنما أردوا القول بأنهم لم يخرجوا عن ثورة ١٩١٩ وانما انشقوا على زعامة خرجت عن مبادئها ورفع الحزب الجديد شعارا « الحكم الصالح » الذى جذب اليه صفوة المثقفين (٨٠) .

ولقد مثل الحزب مصالح كبار المالين المصريين المتصلين بالشركات الاحتكارية والذين أصبحت لهم السيطرة على المنشآت المصرية نفسها مثل بنك مصر وكثير من الشركات المصرية الأخرى ، وكانت جريدة « الأساس » لسان حال الحزب ، كما كانت هناك صحف أخرى مثل « أخبار اليوم » قد أيدت سياسته . ولعل استعراض مسيرة الحزب السياسية توضح أنه كان من أكثر أحزاب الأقلية تأثيرا من حيث المشاركة فى السلطة وتناكد تلك الحقيقة بما كان من مشاركته فى الحكم لمدة زادت على سنوات عشر من حكم فاروق .

وقد توثقت علاقة السعديين بالقصر منذ قيام حزبهم ومما ساعد على ذلك أنهم قد استهدفوا الوفد بعدائهم بعد الخروج عليه مما كان يتفق تماما واتجاهات القصر وبدأ التقارب بينهما بمثابة ضرورة ملحة كانت تملئها

(٨٠) يونان لبيب : الأحزاب السياسية فى مصر (١٩٠٧ - ١٩٨٤) ص ٩١ ، محمد

شوكيت التونى ، المصدر السابق ص ٤٧ .

مصلحة الطرفين • ولعل ادراك محمد محمود رئيس الوزراء وقتذاك - لتلك الحقيقة قد جعله يعمد الى مشاوره قطبي الحزب السعدى ماهر والنقراشى فى خطط الوزارة ومشروعاتها رغم أن السعديين لم يكونوا مشتركين فيها بل وفوض وزراءه فى ذلك أيضا • وكان مسلك محمد محمود فى ذلك يصدر عن قناعته بأن أحمد ماهر شخص يخشى بجانبه أكثر منه موضع ثقة (٨١) • ولقد ذهب محمد محمود الى أبعد من ذلك عندما قرر إشراك السعديين فى وزارته الرابعة وبتأييد من السفير البريطانى ، اذ شاركوا فيها بنصيب مساو للأحرار (٨٢) •

ولقد كان من الواضح أن محمد محمود فى اتجاهه لإشراك السعديين يرمى الى محاصرة محاولات تدخل أى من القصر أو على ماهر فى أعمال وزارته فضلا عن تجنب معارضة السعديين أنفسهم باظهار حسن النية • على النقيض من ذلك تماما كانت سياسة القصر بإشراك السعديين فى الوزارة ، اذا استهدفت من ورائها تقوية نفوذه داخل الوزارة ، وبدأت سياسته أكثر فاعلية داخل الوزارة ، على نحو تنبأ معه السفير البريطانى بأنه سيكون لعل ماهر أثر واضح فى الأحداث القادمة (٨٣) •

أما السعديون فكان من الواضح أن طموحهم لم يكن ليقف عند حد المشاركة فى الوزارة ، فبدأ أحمد ماهر راغبا فى رئاسة وزارة تضم عناصر من السعديين والاتحاد والشعب والمستقلين • على هذا يتضح أن ولاء السعديين للقصر كان يرجح على رغبتهم فى التعاون مع الأحرار

Fo. 407/222 : No. 56 Lampson to Halifax, Jun, 3, 1938. (٨١)

Tel. No. 85.

Ibid : No. 57 : Same to Same, Jan, 15, 1938, No. 375. (٨٢)

Ibid : No. 59 : Same to Same, Jan. 2, 1938, (٨٣)

Tel. No. 105 Saving.

والدستوريين^(٨٤) . بالاضافة لذلك فلقد بدا ولاء السعديين للقصر ايضا من خلال اختيار العناصر التي يمكن أن تشاركهم في السلطة ، فاعضاء حزبي الاتحاد والشعب والمستقلين هم في جملتهم من أتباع القصر .

ولقد تبني الحزب السعدي فكرة دخول مصر الحرب ودافع عنها ، هذا الموقف من جانب الحزب لم يكن ليصدر عن ولاء لبريطانيا أو ممالة لها ، وإنما ظنا من قاداته بأن اشتراك مصر في الحرب سيفيد قضية الاستقلال ، ذلك أن سلبية موقف مصر في الدفاع عن أراضيها كان يعنى تسليما ضمنيًا بمسئولية بريطانيا في الدفاع عنها . بالاضافة الى أن اشتراك مصر في الحرب سوف يمكنها من الاشتراك في مؤتمر الصلح والدفاع عن قضيتها واستصدار قرار يحقق أهدافها الوطنية^(٨٥) . ومن جهة أخرى كان السعديون يرون بأن قيام مصر بمساعدة بريطانيا دون اعلانها الحرب يجعلها ميدانا للحرب ، فضلا عن أن عدم قدرتها في الدفاع عن نفسها ، فذلك هو التسليم بأن انجلترا تدافع عن مصر وأنها في حمايتها^(٨٦) .

ولقد تفرد السعديون بالدعوة للفكرة مما كان يتعارض مع سياسة القصر حليفهم الرئيسي . بيد أن هذا التعارض من الناحية العمالية لم يكن ليؤثر على جوهر العلاقة بين الطرفين . فعلى الرغم من تشييعهم للفكرة ، إلا أن صلابتهم في الدفاع عنها كان أمرا مشكوكا فيه . فلقد عمدوا الى الموائمة بين اعتناقهم الفكرة والمشاركة في السلطة ، فهم وإن استقالوا من

Ibid : Same to Same, May, 20, 1938. Tel. No. 586

(٨٤)

(٨٥) صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية ، معهد البحوث والدراسات العربية -

القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٨ .

Ibid : No. 185 Same to Same, Jan. 15, 1929, Tel. No. 41.

(٨٦)

وزارة حسن صبرى لرفضها اعلان اشتراك مصر فى الحرب (٨٧) ، الا انهم من قبل شاركوا فى وزارة على ماهر الثانية ، ومن بعد شاركوا فى وزارة حسين سرى الثانية ، ورغم رفض رئيس الوزراء الاستجابة لمطالبهم فى اعلان الحرب كشرط لاشتراكهم فى الوزارة (٨٨) . وما يؤيد هذا الرأى أيضا أن أحمد ماهر لم يعلن دخول مصر الحرب الا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ أى بعد توليه الحكم بما يربو على الشهور الأربعة .

وفيما يتعلق بمسألة إعادة النظر فى المعاهدة فلقد ظهر موقف الحزب متناقضا بين هجومه على الحكم الوفدى أثناء عهد وزارة النحاس الخامسة بدعوى تخاذله تجاه الانجليز بصدد تلك المسألة ، فى الوقت الذى أبدى فيه السعديون ترددا واضحا - أثناء وزارة النقراشى الأولى - فى السعى لدى بريطانيا لإعادة النظر فى المعاهدة بيد أن ذلك الموقف من جانبهم لا يمكن تفسيره بانحراف زعامتهم عن الخط الوطنى أو ممالأة الانجليز ، بقدر ما يفسر فى ضوء اعتبارين أساسيين ينبغى الإشارة اليهما ، أولهما : أن القصر ساورته المخاوف من امكان التعاون مع النقراشى الذى اشتهر بالصلابة فى الرأى ولم تتوافر له من المرونة ما كان لسلفه الراحل أحمد ماهر . ثم أن طبيعة تشكيل وزارة النقراشى كانت الغلبة فيه للطابع الأمنى على الطابع السياسى ، وبعبارة أخرى لم تتوافر لها المقومات السياسية التى تؤهلها للتفاوض . ثانيا : أن الثقة كانت مفقودة بين الجانب البريطانى والحزب السعدي وزعامته ، مما تشير اليه الوثائق البريطانية ، على نحو سوغ للجانب البريطانى أن يرفض دائما فكرة إعادة النظر فى المعاهدة .

Fo. 407/224 : No. 122 : Lampson to Halifax, Sept. 21, 1940 (٨٧)

Tel. No. 1153

Ibid. : No. 185. Same to Same, Dec. 24, 1940, Tel. No. 1784 (٨٨)

السعديين (٨٩) .

وليس ثمة دليل ما أبلغ على كراهية الجانب البريطاني للوجود السعدي في الحكم من أنه عندما طلب الملك من السفير البريطاني مذكرة مكتوبة تتضمن طلبه بالتخاض من وزارة النقراشي فما كان من كيلرن الا أن ارتكب الخطأ الذي كلفه منصبه عندما تقدم بالمذكرة المطلوبة في ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ (٩٠) .

وعلى الرغم من العداء البريطاني للحزب السعدي الا أن الأمر كان جد مختلف بصدد علاقته بالقصر ، ومما ينهض دليلا على ذلك أن السعديين قد شاركوا في كافة الوزارات اللاوفدية التي تولت الحكم بدءا من وزارة محمد محمود الرابعة في عام ١٩٣٨ حتى وزارة حسين سرى الثالثة في عام ١٩٤٩ وهي وزارات في جملتها كانت « وزارات قصر » باستثناء وزارة اسماعيل صدقي الثالثة ، فرغم أن السعديين لم يشاركوا فيها خلافا لرغبة صدقي ذاته ، فانه كان حريصا على أن يحظى بتأييدهم ، بل وطلب وساطة الملك فاروق في ذلك لكي يضمن أغلبية مناسبة لنظامه في البرلمان تؤيده وهو بصدد التفاوض مع بريطانيا (٩١) .

وينبغي الإشارة الى أن ما أصاب الأحرار الدستوريين من ضعف وتفكك واضح خاصة بعد رحيل محمد محمود ، كان محسوبا لصالح الحزب السعدي اذ وجد القصر فيه غاية المنشودة ، فلم يكده الملك يقيل الوزارة النحاسية السادسة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، حتى كان السعديون أكثر

(٨٩) Fo. 3371, 41318 : No. 89 : Weekly political and Economic Report, Aug. 18, 1944.

(٩٠) يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٤٧٤ .

(٩١) Fo : 371/53311 : No. 120 : Campbell to Fo., Sept. II, 1946

أحزاب الأقلية اقترابا من القصر وأكثرهم اقتدارا على الاضطلاع بالحكم لصالح أوتوقراطية الملك . ولعل تتبع مسيرة الحزب السعدى يظهر ما كان من تنكبه الطريق الدستورى السليم ، فكان أداة رئيسية للقصر فى افساد الحياة النيابية وأسهم فى نقل السلطة من الشعب الى القصر . فلقد شارك السعديون فى الانقلاب الدستورى الذى قامت به وزارة محمد محمود الثانية ، حيث جرت انتخابات استخدمت فيها كافة أساليب التزييف والاكراه ، وحصلوا على ١٥٠ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢٦٤ ، ثم ما لبثوا أن قاموا بانقلابهم الثانى على الدستور فى عهد وزارة أحمد ماهر الأولى فى يناير سنة ١٩٤٥ حيث أجريت انتخابات لم تكن أقل فسادا عن سابقتها واقرنت عهودهم بالحكم على أنقراض الدستور تكريسا لنفوذ القصر . وفى ظل البرلمان السعدى زاد عدد المستقلين من الوزراء ولم يكن ذلك أمرا طبيعيا يتسق ونظام يقوم على تعدد الأحزاب اذ كان المستقلون فى البرلمان أو الوزارة يشكلون رصيذا احتياطيا للقصر (٩٢) .

ولقد تردت أحوال الحزب وتضاءل تأثيره السياسى خاصة بعد اغتيال زعيميه أحمد ماهر والنقراشى ، فضلا عن افتقاده للتأييد الشعبى شأن سائر أحزاب الأقلية ، مما دفع القصر الى التخلي عنه والتحول عن نصرته وهذا ما ظهر واضحا أثره عندما تشكلت وزارة حسين سرى الرابعة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، اذ جاءت خلوا من السعديين ، وجاءت انتخابات سنة ١٩٥٠ تقييما عمليا لشعبية الحزب بما حصل عليه من رصيد ضئيل من مقاعد المجلس (٢٨ مقعدا) وأرخت عملا مغيب التأثير السياسى للحزب عن الساحة .

الكتلة الوفدية :

ترجع نشأة حزب الكتلة الوفدية الى الانشقاق الرابع عن الوفد فى يوليه سنة ١٩٤٢ والذى خرج على أثره مكرم عبيد ومعه سبعة عشر من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ليكونوا نواة الحزب . ولقد كانت نشأة الحزب فى جانب منها نتاجا لسياسة القصر فى مواجهة الوفد ، فمن استعراض خلفية الأحداث التى أفضت الى خروج مكرم عبيد وزملائه عن الوفد يتضح جليا الدور الذى لعبه القصر فى اذكاء الخلاف بين قطبى الوفد مكرم والنحاس مما كان ينبىء عن أن سياسة القصر قد تمكنت من أن تنفذ الى داخل الكيان الوفدى لتحدث صدعا حادا فى زعامته كان من الصعب رأبه ، على نحو لم يتوافر للقصر قبلا .

ولقد كشف النحاس عن دور القصر فى هذا الانشقاق ، من أنه بعد أيام من تشكيل وزارته الخامسة فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، أوعز أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى الى مكرم عبيد بالتماس مقابلة الملك ، وتمت المقابلة بالفعل رغم تردد النحاس وتشككه فى نوايا القصر ، وبايعاز من أحمد حسنين أيضا نشر مكرم بيانا فى جريدة الأهرام فى ١٣ مارس سنة ١٩٤٢ امتدح فيه الملك ، مما أثار حفيظة النحاس وأوغر صدره على مكرم ووصف بيانه بأنه « بيان لا يكتبه سوى العبيد » (٩٣) .

وتصاعد الخلاف بثورة مكرم عبيد على الأوضاع الداخلية فى الوفد ، مما ظهر بصورة واضحة عندما اعترضت اللجنة المالية بوزارة المالية على طلبات لمصطفى النحاس باقرار ترقية استثنائية لبعض أنصاره فى الحكومة ، واعترض مكرم وزير المالية ، واعترضت بالتالى اللجنة المالية

(٩٣) محمد التابى : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

على تلك الترقيات وأعدت مذكرة بالاعتراض والرفض أرسلت الى مجلس الوزراء . ومما ساعد على اتساع هوة الخلاف بين الرجلين أن مكرم لم يكتف بتلك النتائج بل أرغم جريدة المصرى على نشر تلك المذكرة ، على نحو غدت معه كل محاولة للتوفيق بينهما مستحيلة (٩٤) .

الا انه تبقى بعد ذلك الأسباب الجوهرية للخلاف الدائر داخل قيادة الوفد ، فلقد شعر مكرم بتراجع مركز صدارته فى الوفد الى جانب النحاس وكان ذلك راجعا الى ان عناصر قوية من كبار الملاك على رأسها فؤاد سراج الدين ومحمد سليمان الوكيل ، قد استطاعت أن تتسلل الى الوفد وأن تقترب من مركز السلطة فيه ، وراحت تنازع مكرم اثرته لدى النحاس وتأثيره عليه ، يضاف الى ذلك ما كان من دور السيدة زينب الوكيل حرم النحاس فى اثارة حفيظته على مكرم .

على هذا النحو ثارت رياح الخصومة بين زعيمى الوفد ووصلت الى حد القطيعة ولم يجد النحاس من وسيلة لازاحة مكرم سوى أن يقدم استقالة الوزارة كلها ، بعد أن رفض الملك فكرة اقالة مكرم . وتشكلت الوزارة النحاسية السادسة بالفعل فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ واستبعد مكرم منها . ومما تجدر الاشارة اليه أن ثمة محاولات قد جرت من جانب القصر لاستبقاء مكرم فى الوزارة وهى بطبيعة الحال لم تكن لتصدر عن رغبة القصر فى تصفية الخلاف داخل الوفد ، بقدر ما استهدفت الابقاء عليه شوكة فى جانب الوزارة النحاسية ، ويؤكد ذلك أن منطق الأحداث الجارية وقتذاك قد أظهر أن الخلاف كان حادا بين القصر والوزارة النحاسية الا أن النحاس حسم خلافه مع مكرم فاستصدر فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٢

(٩٤) جلال الحامصى : معركة نزاهة الحكم (فبراير سنة ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢) - القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٥٢ .

قراراً من الهيئة الوفدية بفصل مكرم عبيد الذى عمد الى تنظيم صفوف كتلته المستقلة على أساس حزبي ، فانضم اليه عدد جديد من النواب الوفديين السابقين وتم انتخاب سيد سليم سنكرتيرا عاما للحزب وجمال الحماصى امينا للصندوق(٩٥) .

ولا مراء فى أن مكرم منذ بدء خلافه مع النحاس كان يتحرك فى ظل تأييد تام من القصر ، ولم يكن خروجه عن الوفد الا حلقة من مؤامرة القصر ضد الحزب الجماهيرى استهدفت النيل منه وكشف سوءاته على نحو يمهّد لابعاده عن الحكم . والواقع أن السبل لم تكن ميسرة أمام القصر فالوجود البريطانى كان يدعم الحكم الوفدى بشكل مطلق ، ثم ان البرلمان الوفدى كان سنداً آخر للحكم ، بعد كل ذلك فهناك منصب الحاكم العسكري الذى كان يشغله رئيس الحزب ورئيس الوزارة النحاسية نتيجة لظروف الحرب ، والذى استطاع من خلاله تكميم الصحف المنافسة والقاء الخصوم فى المعتقلات(٩٦) .

رغم تلك الظروف فلم يلتو القصد على القصر وبدأ فى تنفيذ الجزء التالى من خطته ، فاجتمع جلال الحماصى مع أحمد حسنين رئيس الديوان وجرت المناقشة بصدد فضائح الحكم الوفدى وكيف أنها غدت واضحة للجميع ، واتفقا على تسجيلها فى وثيقة ترفع الى الملك فى وقت يكون ملائماً للعمل من جانب السراى . وبالفعل شرع مكرم فى جمع مادة الكتاب وساعده على ذلك عدد من موظفى الحكومة فامدوه بالوثائق والمستندات

Footnote : 371 : 25529. No. 8 Weekly Political and Economic Report, Feb, 1943. (٩٥)

(٩٦) يونان لبيب : الوفد والكتاب الاسود « مؤسسة الأهرام » القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٩

والمعلومات ، بالإضافة الى ما توفر له أصلا أثناء عمله وزيرا للمالية .
وقد رأى حسنين الاكتفاء بالقليل من الوقائع حتى لا يكون هناك ثمة سبيل
الى اخذ حقائقها بأى مأخذ مهما كان شأنه الا أن مكرم لم يوافق على ذلك
لأنه كان مطمئنا الى صحة كل ما كان يكتب ، وتم اعتماد النسخة التى
سترفع الى الملك مكتوبة بخط اليد مرفقا بها الوثائق الأصلية (٩٧) .

وبالفعل قام مكرم بتسليم حسنين النسخة ظهر يوم ٣١ مارس
سنة ١٩٤٣ فى تكتم شديد حيث أودعت إحدى خزائن قصر عابدين توطئة
لرفعها للملك الذى بعث بنسخة من الكتاب الى النحاس فى مساء ١٠ أبريل
مرفقا بها الخطاب المشهور والذى جاء فيه « ان العريضة تحوى اتهامات خطيرة
عن نزاهة الوزارة وسمعة الحكم الوطنى ، وخاصة لان مقدمها مكرم عبيد
باشا كان وزيرا فى الوزارة الوفدية وكان وزيرا عدة مرات ونقيا للمحاميين
عدة مرات وقد قدمها بوصفه عضوا فى البرلمان ورئيسا للكتلة الوفدية
المستقلة وان له ماضيا طويلا فى العمل معكم وان اتهامات كثيرة كهذه لها
خطورتها » (٩٨) .

(٩٧) عثر الباحث على نسخة من الكتاب الأسود فى العهد الأسود بمكتبة أحمد حسنين
وهى النسخة المهداة اليه من مكرم عبيد - يبدأ الكتاب بتصدير مرفوع للملك باسم الكتلة
الوفدية أشار فيه مكرم الى أنه ازاء الفساد الذى أصاب البلاد « لم نجد أمامنا سبيلا توحى
به أحكام الدستور ، بل وطبائع الأمور الا أن نفرز الى ساحة ملكك انقاذا للوطن المهدب
بدائه » . وينقسم الكتاب الى قسمين أولهما عرض فيه مكرم تفصيلا لوقائع الخلاف الذى جرى
بينه وبين النحاس أثناء عمله وزيرا للتموين والمالية . وأشار الى محاولات أنسباء النحاس
وأقاربه استغلال ظروف الأزمة الاقتصادية والتلاعب بمقدرات البلاد ، والاستثناءات التى
كانوا يطلبونها . أما القسم الثانى فيحتوى على باين ، الأول خاص بالتصرفات المتعددة
بنزاهة الحكم وعرض فيه لوقائع استغلال النفوذ من خلال عمليات البيع والشراء والتأجير
والتنظر على الأوقاف والتستر على التهم المنسوبة لبعض أنسباء النحاس . أما الباب الثانى
فاتصل بالاعتداء على الحريات العامة والحقوق الدستورية والسياسية وديموقراطية الحكم .

أنظر مكرم عبيد « باشا » الكتاب الأسود فى العهد الأسود ، القاهرة ١٩٤٣ .

(٩٨) جلال المامنى : المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٤١ .

والملاحظ أن الملك لم يوجه العريضة الى النحاس الا بعد عدة أيام من ايداعها بقصر عابدين ، وكان ذلك بفرض افساح المجال للتعرف على ردود الفعل البريطانية ، وفى ٦ ابريل قابل أحمد حسنين السفير البريطانى ليستطلع رأيه فى الاتهامات الواردة فى العريضة والتي تمس رئيس الوزراء ، واقترح السفير البريطانى اما احوالها للقضاء واما مناقشتها بالطرق الدستورية فى البرلمان . ولقد فهم السفير البريطانى بأن الملك يحاول أن يتخذ من تلك الاتهامات ذريعة لاقالة الوزارة (٩٩) .

أما عن رد الفعل البريطانى فظهر فى المقابلة الثانية يوم ١٨ ابريل اذ طلب كيلزن من أحمد حسنين ضرورة كبح جماح « مليكه الشاب » ، وأنه يتعين على الملك أن يدرك المخاطر المتوقعة من كل جانب اذا ما حاول أن يعيد ارتكاب خطئه الجسيم عام ١٩٣٧ عندما أقال الوزارة النحاسية رغم ما كانت تتمتع به من تأييد البلاد (١٠٠) .

بدأ واضحا تصميم الجانب البريطانى على مقاومة أى اتجاه من جانب القصر لاقضاء الوزارة النحاسية ، ورغم ذلك فقد ظل القصر يأمل فى استمالة الجانب البريطانى أو تحييده على أقل تقدير . وفى مقابلة ثالثة يوم ١٣ ابريل اقترح السفير البريطانى على حسنين اجراء استفتاء عام ، الا أن الأخير رأى أن تجريه حكومة محايدة ، مما أثار مخاوف السفير فطلب من حسنين الرجوع الى البرلمان القائم لاعطاء الفرصة للنحاس كيما يدافع عن نفسه . ازاء ذلك راح حسنين يضغط على السفير البريطانى فى اتجاهين . أولهما : التلميح له بما ينتظر السفارة البريطانية من لوم لأنها تحمى وزارة فاسدة . ثانيهما : التهديد بأنه - أى حسنين - سوف يقدم استقالته اذا ما صمم السفير البريطانى على موقفه ، موضحا له اتهام

(٩٩) حسن يوسف ، مذكرات : ص ١٤٣ .

زعماء المعارضة له بأنه « رئيس ديوان السفير البريطاني » (١٠١) . بيد أن السفير البريطاني قد استمر على موقفه المتسم بالتأييد للنحاس على نحو لم تجد معه تهديدات القصر نفعا .

بدأ من الواضح أن رفض القصر لفكرة إحالة الأمر للبرلمان كان يصدر عن قناعته بأن البرلمان الوفدى سوف تتاح له الفرصة ليس للرد على الوقائع وتفنيد ما فحسب ، بل وقد يتخذها ذريعة للهجوم على مكرم والملك من ورائه .

ورغم الموقف البريطاني من الأزمة إلا أن كيلرن كان مدركا لمخاطره ، واحتمالات الصدام مع القصر مما يشير إليه في مذكراته من أن « الملك قد أراد أن يتعامل مع النحاس باعتباره العدو رقم ١ خاصة وأنه بات واضحا أن الملك لا يمكنه أن ينسى ما حدث في ٤ فبراير من العام الماضي (١٠٢) . وفي محاولة أخيرة من القصر للضغط على الجانب البريطاني قدم أحمد حسنين استقالته للملك في ١٤ إبريل وبررها بعدم إمكانه الاستمرار في منصبه إزاء إصرار الجانب البريطاني على استبقاء النحاس ، إلا أن الملك لم يقبل الاستقالة (١٠٣) . وبتحريض من القصر أيضا رفع زعماء المعارضة الثلاثة هيكلم ومكرم وأحمد ماهر ، عريضة احتجاج للملك ، كما طلبوا مقابلة السفير البريطاني الذي رفض مقابلتهم فأرسلوا إليه مذكرة موقعة من ثلاثتهم مع فريد زعلوك - أحد أقطاب الكتلة - أكدوا فيها على تأييدهم للمعاهدة إلا أنهم احتجوا على التدخل في أمور البلاد الداخلية باعتبار أن

الآزمة تخص المصريين فقط دون سواهم (١٠٤) .

أما الوفد فكان من الطبيعي أن يثار من صناع أزمة الكتاب الأسود فلم يدع وسيلة لقهرهم الا واستعملها فمن جهة تحركت المظاهرات الصاخبة مؤيدة للنحاس مما أثار مخاوف القصر من احتمالات قيام رئيس الوزراء باتخاذ اجراء ضد الملك نفسه يؤدي في النهاية الى صدام حاد بينهما (١٠٥) . ومن ناحية أخرى شهد البرلمان الوفدي جلسات حامية الوطيس ، راح النحاس يفند فيها الاتهامات الواردة بالكتاب الأسود ، واستطاع أن يعبئ البرلمان ضد مكرم عبيد وأعداء الوفد عموما ، كما أصدرت الحكومة كتابا أبيض تضمن الأسئلة والاستجابات التي أثرت في البرلمان في ذات الشأن (١٠٦) . ولم تتورع الحكومة عن استخدام الاجراءات البوليسية لمطاردة المسئولين عن الكتاب الأسود ، كما أسقط البرلمان الوفدي عضوية مكرم عبيد ، وجرى اعتقاله بمعتقل السرو حتى أفرج عنه في أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٤ بعد اقالة الوزارة النحاسية (١٠٧) .

ولقد امتد الهجوم الوفدي على القصر ورجاله مما ظهر جليا عندما تقدم النائب الوفدي ابراهيم مكاوي بسؤال في ١٩ مايو ١٩٤٣ عن الديون التي في ذمة أحمد حسنين - رئيس الديوان الملكي - للدولة ،

Ibid. : Weekly Political and Economic Report, April, 22 1943, (١٠٤)
No. 20.

Ibid : Weekly Political and Economic Report, (١٠٥)
April 16, 1943 No. 19.

(١٠٦) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد العادي الثاني : الجلسة الثانية والثلاثون في ١٩٤٣/٤/٢١ ، في ١٨٩ - ١٩٦ . انظر كذلك الكتاب الأبيض : بيانات الحكومة وقرارات مجلس البرلمان بشأن الأسئلة والاستجابات عما ورد في العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا .

(١٠٧) محمد حسين ميكل : المصدر السابق ص ٢٨٦ .

وهي ثمن اثاث تم صنعه في عام ١٩٢٩ قيمته نحو خمسمائة جنيه ، ورد نجيب الهلالي - وزير المعارف - على السؤال في بيان مطول اشار فيه الى صحة الواقعة ، وانه تمت مطالبة حسنين باشا مرارا الا انه لم يتمكن من سداد مديونيته . وفي ٢١ مايو نشر أحمد حسنين بيانا دافع فيه عن نفسه بأن تكاليف هوايته للطيران والكشوف الصحراوية قد جعلت من المتعذر عليه سداد دينه ، وأن أحمد عبد الوهاب وزير المالية وقتذاك - عرض عليه تسوية الدين كما أن الملك فاروق عرض عليه ذلك أيضا ، الأمر الذي رفضه حسنين خوفا من القول باستغلال منصبه (١٠٨) .

والواقع أن رد الفعل الناتج عن محاولة تشويه سمعة أحمد حسنين ، قد أكد على أن الوفد قد جانبه التوفيق في هذا الاتجاه . فالهجوم الوفدي قد خلق - دون قصد - رأيا عاما متعاطفا مع أحمد حسنين . واثارة المسألة على هذا النحو قد أظهرت دليلا على نزاهته لا يمكن معه النيل من سمعته (١٠٩) . ورغم محاولات الوفد لمحاصرة أزمة الكتاب الأسود والقصاص من مدبريها ، ألا أنه بات من المؤكد أنه قد فقد قدرا من مكانته كآثر للأزمة ، بما كشفت عنه من مواطن الفساد في حكمه (١١٠) . وينبغي الإشارة الى أن الدور البريطاني في الأزمة قد حال بين القصر ومحاولاته

(١٠٨) أخبار اليوم : ١٩٤٥/١/٧ م .

(١٠٩) ولقد عثر الباحث في أوراق أحمد حسنين على مجموعة كبيرة من رسائل المواطنين أشادت بطائفة منها بنزاهته وطهارته يده ، وأخرى حملت التبرعات اليه لسداد ديونه فعل سبيل المثال أرسل اليه أحد « المؤذية » خطاب مرفق به حوالة بريدية بمبلغ خمسة عشر قرشا ، وآخر من طالبة بالصعيد أرفقت به حوالة بمبلغ خمسون قرشا ، وثالث من سيد جلال نائب باب الشعرية مرفقا به شيك غير محدد القيمة باسم أحمد حسنين لسداد ديونه ، ورابع من هدى شعراوي أشادت فيه بوطنيته وطهارته . وقد أعاد أحمد حسنين كافة هذه التبرعات لأصحابها شاكرًا لهم مشاعرهم واحتفظ بخطاباتهم ضمن أوراقه .

Fo. 371/35534 : Weekly Political and Economic Report, (١١٠)

April; 29, 1943 No. 21

للاطاحة بالحكم الوفدى ، وأعاد بذلك التوازن المفقود بين الطرفين .

ولقد قيض للأزمة أن تتجدد مرة أخرى ، اذ شكلت لجنة وزارية فى عهد وزارة النقراشى الأولى للتحقيق فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد « الوزارة النحاسية الأخيرة » وقرر مجلس الوزراء أن يحيل لمجلس النواب فى ١٢ يونية سنة ١٩٤٥ ، تقرير اللجنة الوزارية والتي كان يرأسها مكرم عبيد (١١١) .

وفيما يتعلق بجوهر العلاقات بين القصر ومكرم عبيد فيمكن القول بأن سياسة القصر الإسلامية كانت تتردد من تولى مكرم عبيد القبطى رئاسة الوزارة مثلا ، والا فقدت حجتها الإسلامية المدعاة ، على أن هذا الظن كان يحده بالضرورة عدد من الاعتبارات يتعين الإشارة إليها . منها أولا أن مكرم وحزبه من الناحية السياسية لم يكن قط من القوة بما يرشحه لذلك من تقدير امكانيات القوى التنافسة داخل الحزب الملكى ، ومع تقدير وقوف مكرم شريكا مساويا للسعديين والأحرار فى كل من وزارة وبرلمان

(١١١) وما جاء فى مقدمة تقرير اللجنة أن الكتاب الأسود ، كان أول نذير بفضائح ذلك العهد ، وكانت الوزارة السابقة قد عمدت الى تكذيب الفضائح المسندة فى اجوبتها برلمانية التي جمعتها فى كتاب أبيض وقررت اللجنة أن تحقق هذه الوقائع الخطيرة على ضوء الاثبات والتكذيب ورجعت فى ذلك الى المستندات التي استند اليها الكتاب الأسود ، ولم تكتف بها بل استحضرت الملفات الحكومية المتصلة بهذه الموضوعات ودرستها دراسة دقيقة فبين لها أن جميع الوقائع الماسة بنزاهة الحكم والتي حققتها اللجنة كانت صحيحة ومصادقة جملة وتفصيلا .

ولقد عمد تقرير اللجنة الى تأكيد الوقائع التي تضمنها الكتاب الأسود وحوى التقرير اتهامات خطيرة للنحاس وحرمه وانسابؤه من جرائم رشوة واستغلال للنفوذ . ولقد امتد الاتهام ليشمل أيضا عددا من أعضاء الوزارة النحاسية ، مثل حمدى سيف النصر . كما كشف التقرير عن استغلال النحاس للسلطة بصفته حاكما عسكريا وذلك فى الغاء أو تعديل الأحكام العسكرية . وخلاصة القول فإن التقرير لم يفادر أحدا من الوزراء الوفديين فى الوزارة النحاسية الا وأحصى مفاصله واستغلال نفوذه . لمزيد من التفاصيل أنظر تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى التصرفات والوقائع الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة ، ص ٦ وما بعدها .

عام ١٩٤٥ • ومنها ثانيا أن الملك فاروق بعد الحرب العالمية الثانية قد أغرته فكرة العروبة عسى أن يحقق منها ما لم يستطع هو أو والده تحقيقه في مجال الدعوة الإسلامية • ومن هذه الاعتبارات أخيرا أن القصر كان يأمل في استقطاب الأقباط عن طريق مكرم عبيد ، ومن ثم كان يتفق وصالحه الإبقاء على العلاقة مع الكتلة طيبة (١١٢) •

والملاحظ أن حزب الكتلة لم يكن بمقدوره التجانس مع أحزاب الأقلية الأخرى التي دارت في فلك القصر • ولقد تصور مكرم أن علاقة القصر بالكتلة ، تسمو على ما سواها من علاقات بسائر أحزاب الأقلية • ولعل قناعة مكرم بذلك قد جعلت تلك الفكرة تؤثر بالسلب على علاقته بالقصر من الناحية العملية • فبعد ظهور نتائج الانتخابات التي أجرتها وزارة أحمد ماهر في يناير ١٩٤٥ ، قدم مكرم استقالته ووزراء الكتلة في الوزارة الماهرية ، إلى الملك مباشرة متخطيا رئيس الوزراء أحمد ماهر ، إلا أن الملك طلب منه الاستمرار وزملائه في الوزارة • وفي ١٥ يناير قدم أحمد ماهر استقالة الوزارة كلها فقبلها الملك وعهد إليه بتشكيل الوزارة الجديدة التي ضمت مكرم وثلاثة وزراء من الكتلة (١١٣) •

هذا الموقف من جانب مكرم عبيد كان راجعا لخلافه مع السعديين لتلاعبهم في الانتخابات ، وتمسك غالبية الحزب السعدي بوزارة سعدي خالصة ، خلافا لاتجاه القصر ، مما دعا مكرم إلى إرسال برقية للملك أعلن فيها أنه وزملاؤه لا يمكنهم أن يكونوا طرفا في هذا الائتلاف • وفي محاولة من جانب القصر لاصلاح ذات البين ، بعث أحمد حسنين بإبراهيم عبد الهادي

(١١٢) أنظر طارق البشري : الأقباط والمسلمون في إطار الجماعة الوطنية - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٠ ص ٥٩ •
(١١٣) الكتلة : ١٦/١/١٩٤٥ •

الى الأقصر فى محاولة لاقناع مكرم الذى بدأ متمسكا برأيه السابق حتى تدخل الملك لفض النزاع بين عنصرى الائتلاف (١١٤) .

وعلى الرغم من المساعى التى بذلها القصر لنصرة مكرم وحزبه ، الا أنه ظل معتقدا أنه قد خسر الكثير بسبب تدخل السعديين فى هذه الانتخابات وأغلب الظن أنه كان يغالط نفسه ، فالحزب كان حديث التكوين لما تتوافر له بعد العصبية القديمة التى كانت تكفل له عددا مناسبا من المقاعد . يضاف الى ذلك ما كان من اعتقاد مكرم بأنه وريث الوفد وانطلق من هذا المفهوم ليتعامل مع القصر وأرهقه بمطالبه ، والذى حاول بدوره تلبية الكثير منها على حساب أحزاب الأقلية الأخرى - كما يعترف جلال الحامصى - رغم ذلك فلم يكن مكرم ليقتنع بحجم تأييد القصر له ورأى أن السبيل الوحيد لضرب الملك ضربة قاضية هو مصالحة النحاس أو مهادنته . وبالفعل أعلن مكرم فى صيف ١٩٤٦ مهادنته لجميع الأحزاب السياسية بما فيها الوفد وأثار هذا الموقف من جانب مكرم عبيد ثائرة العديد من عناصر الكتلة التى ساءها انفراد باتخاذ هذا القرار دون مشورتها ، بينما اعتبر مكرم عبيد هذا الاجراء من أفضل أعماله السياسية كلها وأنه قد ضرب الملك ضربة لن ينساها (١١٥) .

من جانب آخر أسفر مكرم عن عدائه للملك بالهجوم عليه فيما كان ينشره بجريدة الكتلة تحت عنوان « حكمة اليوم » وان كان هجوما خفيا الا أنه كان مفهوما ، فى نفس الوقت تظاهر الوفد بقبول مهادنة مكرم ، وذلك لظهاره أمام الراى العام فى البلاد بأن الاتهامات التى ضمنها الكتاب

371/45936 : Summary of Egyptian Affairs, Jan. to Feb. (١١٤)

6, 1945

(١١٥) جلال الحامصى - المصدر السابق - ص ٣٠ - ٣٢ .

الأسود في عام ١٩٤٣ قد تنازل عنها عام ١٩٤٦ (١١٦) .

أما القصر فكان من الواضح أنه لم يكن على استعداد لمناصرة مكرم وحزبه الى آخر المدى ، لما قد يترتب على ذلك من احتمالات تصدع الحلف الملكي الذي ضم أحزاب الأقلية ، ثم أن مصلحة مكرم للأحزاب السياسية بما فيها الوفد كانت محض مناورة سياسية واضحة المغزى اذ استهدفت القصر الذي كان قد استنفد بالفعل أغراضه من مكرم وحزبه . يضاف الى ذلك فإن هجوم مكرم المتواتر على الوجود البريطاني وتبنيه لمسألة العلاقات المصرية البريطانية داخل مجلس النواب ، وإن كان قد جرى بالتنسيق مع القصر في مرحلة الهجوم الوفدي ، ألا أن استمرار تلك السياسة من جانب مكرم لم تكن تتفق وسياسة القصر نحو الجانب البريطاني على المدى الطويل ، وهي سياسة كان مبنياها التفاهم والود في غالبية مراحلها . وبعبارة أخرى فلم يكن القصر ليضحي بعلاقته بالجانب البريطاني مسايرة لمكرم وحزبه (١١٧) .

وقد انعكست آثار سحق القصر على حزب الكتلة بشكل واضح في نصيبه من المشاركة الوزارية ، فلقد شارك مكرم وحزبه في الوزارات الثلاثة التي تشكلت برئاسة ماهر والنقراشي منذ اقالة الوفد في أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى فبراير سنة ١٩٤٦ ، إلا أنه بانقلاب العلاقة بين القصر ومكرم لم يقيض للحزب المشاركة في الوزارة بعد ذلك .

وخلاصة القول فلقد كان قيام حزب الكتلة بمثابة انتصار ملكي على الوفد ، ذلك ان انشقاق مكرم كان في التحليل الأخير نتاجا لسياسة

(١١٦) المصدر السابق ص ١٣٦ .

Fo. 371/35535 No : 27. Weekly Political and Economic Report (١١٧)

Jun 11, 1943

القصر فى مواجهة حزب الأغلبية . ثم أن تلك الحملة الضارية التى قادها مكرم على صفحات كتابه الأسود ضد الوفد قد أثرت ولا ريب على مكانة الحزب الجماهيرى ، كما أنها كانت محسوبة أيضا لصالح القصر فى صراعه ضد الوفد . ولقد اعتقد مكرم بأثرته لدى القصر باعتباره قاهر الوفد وبأبلغ فى تحديد مكانته السياسية لدى الملك ، وهذا بدوره كان يعكس قصور رؤيته أو إدراكه لابعاد سياسة القصر ، ومن هذا التصور الخاطيء انطلق مكرم فى علاقته بالقصر الا أنه سرعان ما بدأ الصدام بينهما ، وبدلا من أن يستغل مكرم تلك العلاقة لتكريس مكانة حزبه السياسية داخل الحلف الملكى راح ينقلب على القصر ويتقارب مع الوفد - ودون وعى سياسى - أوغل فى هذا الاتجاه فكان من الطبيعى ألا تكون النتائج فى صالحه . فمن جهة استغل الوفد ذلك التحول الحادث فى علاقته بالكتلة لكى يظهر مكرم بمظهر المتراجع عن هجومه السابق واتهاماته للزعامة الوفدية ، أما القصر فلقد أرخت تلك الخطوة من جانب مكرم نهاية العلاقة بينهما وانعكس ذلك فيما ظهر من أن مشاركة الكتلة فى السلطة كانت محدودة للغاية ، ومما زاد الحزب ضعفا الى ضعفه ما كان من فردية الزعامة بداخله وهى كلها عوامل أفضت الى اضمحلال أثره السياسى على الساحة .

الحزب الوطنى :

قامت سياسة الحزب الوطنى منذ نشأته سنة ١٩٠٧ بزعامة مصطفى كامل ، على العداء للوجود الاحتلالى . ولقد أوغل الحزب فى هذا الاتجاه على نحو لم يميزه فحسب فى حركته عن سائر الأحزاب القائمة وقتذاك ، بل وأغرى القصر « فى عهد عباس حلمى الثانى » على التحالف معه ، فحاول من خلال توطيد علاقته بمصطفى كامل أن يستخدم الحزب بنشاطه فى تقوية موقفه ضد المعتمد البريطانى . واستطاع الحزب بحق

أن يعبىء الراى العام داخل البلاد وخارجها ضد الوجود البريطانى فيها .
بيد أن قيام الحرب العالمية الأولى سوغ لبريطانيا الفرصة للقضاء على نشاط
الحزب فتناولت أعضاءه بالاعتقال والنفى . ومما ساعدها فى هذا المسعى
قيام زعامة الحزب بنقل نشاطها الى الخارج .

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى التأمّت الحركة الوطنية من جديد
وتصاعد المد الثورى فى البلاد وبلغ ذراه بقيام ثورة ١٩١٩ ، ورغم أن
الحزب الوطنى عاد الى الساحة من جديد ، الا أن الظروف السياسية وقتذاك
لم تكن تمكنه من أن يلعب دوره السياسى البارز خاصة بعد ظهور الوفد
المصرى الذى اقتعد لنفسه صدارة الحركة الوطنية على نحو لم يكن معه أمام
الحزب الوطنى سوى أن يؤيده أو يقف ضده مع القصر وأحزاب الأقلية
المرفوضة جماهيريا وقد اختار الحزب الطريق الأخير (١١٨) .

توثقت علاقة الحزب الوطنى بالقصر فى عهد فؤاد بشكل واضح ،
فلقد وجد القصر فى مواقف الحزب المعادية للوجود البريطانى أو لمحاولات
تسوية المسألة المصرية ، ما كان يخدم القصر فى صراعه على السلطة .
ولقد تصور فؤاد أن أية تسوية لمسألة العلاقات مع بريطانيا لن تتم الا من
خلال الوفد وبتأييده ، مما سوف يترتب عليه تزايد تأثيره السياسى من
جانب وتزايد عزلة القصر من جانب آخر وتردى نفوذه . ومن ثم اتفق القصر
والحزب الوطنى فى الأهداف وإن اختلفت المقاصد .

ولقد رفع الحزب الوطنى شعار « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » وأعطى

(١١٨) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الحزب الوطنى وحركته السياسية حتى الحرب العالمية
الأولى انظر آرثر جولد شميت « الابن » : الحزب الوطنى المصرى - ترجمة فؤاد دودة ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٣ ص ١٤١ وما بعدها ، وانظر كذلك عبد الرحمن
الرافعى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية - ص ٦٩ .

الأولوية للعمل السياسى ، الا أن الغموض قد أحاط بمفهومه للعمل السياسى * وبعبارة أخرى فلقد رفع الحزب شعاره ، دون أن يطرح الأساليب العملية التى تكفل تنفيذه . فعلى سبيل المثال رأى الحزب أن العمل السياسى يبدأ بإعلان بطلان المعاهدة وعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة ، وإذا لم يتم حلها هناك فعلى مصر أن تنسحب من هذه الهيئة وتعمل على تعزيز قوة البلاد العسكرية . هذا الاتجاه من جانب الحزب كان يدل على أن مفهومه للقضية الوطنية كان مفهوما نظريا بعيدا تماما عن واقع السياسة المصرية ، فهو من ناحية يدعو الى حل القضية فى المحافل الدولية دون أن يحاول الاقتراب من حلقة المفاوضات ، فى الوقت الذى تقررت فيه ثنائية تلك القضية بعد مؤتمر الصلح فى فرساي ، وبات من المقرر عملا أن حلها لن يتأتى الا من خلال التفاوض مباشرة مع بريطانيا . ومن ناحية أخرى فإن دعوته لتعزيز قوة البلاد العسكرية أمر لم يكن من الميسور تحقيقه فى ظل وجود احتلال ضاغط اتجهت سياسته الى الإبقاء على الجيش المصرى ضعيف التأثير - على نحو ما سيرد ذكره - بل ومقاومة أى محاولة فى ذلك الاتجاه .

وكما هاجم الحزب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، امتنع عن الاشتراك فى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ واتخذ منها مادة للهجوم على الوجود البريطانى ، فضلا عن أنه لم يشارك فى أى من المفاوضات التى جرت بعد ذلك بهدف إعادة النظر فيها أو تعديلها . ولقد عولت دوائر السفارة البريطانية كثيرا على المخاطر التى قد تأتى من وراء ذلك . فاهمية الموقف السياسى للحزب كانت تكمن أساسا فى أنه كان يمثل نقطة التقاء للعناصر التى رفضت المعاهدة من الأحزاب والجماعات الأخرى ، ولقد أغرى موقف

الحزب هذا قطاعا كبيرا من الأزهر والموظفين للانضمام اليه (١١٩) .

تلك المواقف من جانب الحزب كانت تضعه في صف العداء للوجود البريطاني ، ألا أنها أسهمت من جانب آخر في الإبقاء عليه حزبا غير جماهيري . فالرأى العام في البلاد بدأ على استعداد لتقبل أنماط العلاقات المختلفة مع بريطانيا في الوقت الذي استمر فيه الحزب رافضا لكل صيغ العلاقات مع بريطانيا ، أو مجرد قبول فكرة التفاوض معها فكان بذلك بعيدا عن مركز الجماهير عاجزا عن الالتقاء معها .

وبطبيعة الحال لم يكن بمقدور الحزب الوطنى أن يعادى القوة الوحيدة الباقية في الميدان وهى القصر ، مما يفسر حسن العلاقة بين قيادته والملك فؤاد ومن بعده فاروق ، وكان من أثر تلك العلاقة أن غدا القصر هو مدخل الحزب الوطنى للسلطة (١٢٠) . بيد أن مشاركة الحزب فى السلطة قد أفضت الى الانقسام بين صفوفه . فلقد استقرت سياسته على عدم المشاركة فى الوزارة قبل أن يتحقق الجلاء عن البلاد (١٢١) . ويشير الرافعى الى أن اشتراك حافظ رمضان رئيس الحزب فى وزارة محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧ ، كان سببا للخلاف داخل اللجنة الإدارية للحزب ، اذ كان اشتراكه فى الوزارة بغير قرار منها ، الا أنه اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة لبدء رأيها فى المسألة . وعندما تشكلت وزارة حسن صبرى سنة ١٩٤٠ اشترك فيها حافظ رمضان رغم قرار اللجنة الادارية للحزب

(١١٩) Fo. : 407/219 (II) No. 21 : Kelly to Eden, Jul. 10, 1936

(١٢٠) شارك الحزب الوطنى فى العديد من وزارات القصر مثل وزارة محمد محمود سنة ١٩٣٨ وحسن صبرى سنة ١٩٤٠ وأحمد ماهر والنقراشى فى أواخر الحرب العالمية الثانية وأعقابها (١٩٤٤ - ١٩٤٥) كما شارك فى وزارة حسين سرى الثالثة سنة ١٩٤٩ . انظر يونان لبيب : الأحزاب المصرية قبل ثورة ٥٢ ص ٧٩ .

(١٢١) على الدين هلال : المصدر السابق ص ٢١٦ .

بعدم الاشتراك فيها ، مما كان سببا في اتساع دائرة الخلاف ووقوع الانقسام داخل اللجنة الادارية بين مؤيد ومعارض لموقف حافظ رمضان . ولقد ظل الخلاف قائما الى أن تم الصلح بين الفريقين في نوفمبر سنة ١٩٤٦ (١٢٢) .

وكان من المتوقع أن تتسم ممارسات الحزب داخل السلطة بالتناقض بين مبادئه المعلنة ونهجه العملي ، وهذا ما حدث بالفعل فقد كان قيام وزارة أحمد ماهر باعلان الحرب متعارضا مع سياسة الحزب ، مما دعا حافظ رمضان الى تقديم استقالته من الوزارة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ لكي لا يشارك في خطوة خطيرة يعتقد أنها لن تعطى مصر ميزة مماثلة ، الا أنه - وبضغط من النقراشي - قبل الاستمرار في الوزارة حتى ينأى بنفسه عن شبهة التورط في مقتل أحمد ماهر . ورغم ذلك فقد قاطع جلسات البرلمان التي أفضت الى اعلان مصر الحرب (١٢٣) .

من جانب آخر فقد انعكست علاقة القصر بالحزب على استقراره داخل السلطة فراح حافظ رمضان يقدم من جديد استقالته من وزارة النقراشي الأولى وكان من ضمن المبررات التي سيقى لذلك ابقاء بريطانيا على اللورد كيلرن سفيرا لها في مصر متعللة بالاعتبارات الحربية ، وازاء رفض النقراشي ما طلبه حافظ عفيفي من مفاتحة الحكومة البريطانية في أمر تغيير سفيرها في مصر ، قدم استقالته (١٢٤) .

واضح أن هذا الموقف من جانب رئيس الحزب لم يكن منبث الصلة

(١٢٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المحرية ج ٣ ص ٨٧ - ٨٨ .
(١٢٣) Fo. 371/45940 : No. 118 : Weekly Political and Economic Report Mar. 10, 1945.

(١٢٤) نشرات الحزب الوطني : الحزب الوطني في عام ١٩٤٦ ، ص ١٠ - ١١ .

بسخط القصر ونقمته على كيلرن بالنظر الى الدور الذى لعبه فى أزمة
٤ فبراير سنة ١٩٤٢ •

وفى تقديرى أن مشاركة الحزب فى السلطة لم تكن تنبىء عن اتجاه
أصيل لزعامته فى هذا الصدد بقدر ما كانت استجابة لرغبة القصر فى اطار
التقارب بينهما • فلقد استهدفت سياسة القصر فى تلك الفترة تجميع
صفوف أحزاب الأقلية ضد الوفد ، وعلى الرغم من أن بعضا من هذه
الأحزاب قد ترددت علاقتها بين التحالف حينئذ والعداء أحيانا للوفد ،
الا أن موقف الحزب الوطنى قد تجمد عند حد العداء له ، فهو وإن تحالف
مع الملك أصلا بحكم علاقته الودية التقليدية مع قصر عابدين ، فقد قوى
هذا التحالف وكفل استمراره عداؤهما المشترك للوفد • يضاف الى ذلك
فلقد تحالف الحزب مع جماعة مصر الفتاة منذ ظهورها خلال الثلاثينيات
نتيجة لموقفها المتشدد فى عداؤها للوفد ، وتحالف أخيرا مع أحزاب الأقلية
الأخرى من الدستوريين والسعديين والكتلة وائتلف معها فى وزارات
الائتلاف اللاوفدى ، يحركه فى ذلك أيضا أن الائتلاف كان موجها ضد
الوفد (١٢٥) •

وفى نوفمبر سنة ١٩٤٦ بدأت المساعي لازالة أسباب الخلاف والانقسام
داخل الحزب وتم الاتفاق على عدم الاشتراك فى أى وزارة اذا كان برنامجها
يتعارض مع مبادئ الحزب (١٢٦) • وكان الظن أن ذلك من شأنه توحيد
الصفوف داخل الحزب ، بيد أن العناصر الشابة التى انخرطت فى كوادر
الحزب كانت قد ضاقت بحركته وبدأت أكثر جنوحا للتطرف ، مما ظهر أثره

(١٢٥) يونان لبيب : الأحزاب السياسية فى مصر (١٩٠٧ - ١٩٨٤) ص ١٤٧ •

(١٢٦) عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق ص ٢١٤ •

واضحاً في مايو ١٩٤٩ عندما نشرت جريدة اللواء الجديد بياناً عما عرف
« باللجنة العليا لشباب الحزب الوطني » كان بمثابة اعلان بخروج جماعة
الشباب عن قيادات الحزب القديمة . والواقع أن تلك اللجنة التي رأسها
فتحى رضوان - بعد انفصاله عن مصر الفتاة - كانت تمثل الجناح الثورى
للحزب ، وتحولت خلال الفترة التي امتدت حتى مطلع ١٩٥٢ الى احدى
جماعات الاثارة السياسية مع مصر الفتاة والاخوان المسلمون والجماعات
الماركسية ، مما تمثل في المقالات الثورية التي امتلأت بها صفحات اللواء
الجديد والتي امتدت الى القصر مما كان يخالف سياسة الود التقليدية بين
الحزب والملك (١٢٧) .

ومن جهة أخرى جرى اتفاق الحزب الوطنى والكتلة على تأليف جبهة
مستقلة من جميع الأحزاب السياسية الأخرى على أساس رفض فكرة
الدفاع المشترك ، ودعا كلاهما الى أنه لا سبيل الى اصلاح شئون البلاد
الا بتطهيرها من الفساد (١٢٨) . فضلاً عن ذلك فقد اتجه الحزب الى تحييد
فكرة عقد اتفاق عدم اعتداء مع روسيا (١٢٩) . ولا ريب فى أن تلك التغيرات
الجديدة لحركة الحزب كانت دليلاً على تنامى التيار الجديد الناشء داخله
والذى تمثل فى نشاط اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى .

وبطبيعة الحال فإن تلك الاتجاهات الجديدة داخل الحزب لم تكن تلقى
قبولاً من زعامته التقليدية ، ذلك أنها كانت تتعارض تماماً مع مواقف القصر
المملنة وسياسته . ف فيما يتصل باتفاقية الدفاع المشترك فإن القصر قد

(١٢٧) يونان لبيب : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٨٢ .

(١٢٨) أرشيف الأهرام ملف رضوان « أحزاب - عام ج ١ » الأهرام ١٢/٣/١٩٥١ .

(١٢٩) المصدر السابق : الأهرام ٢/٥/١٩٥٠ .

تبني الفكرة وكان يأمل من وراثتها الكثير بما يضمن سلامة العرش ، وما فتىء الملك يلح على الجانب البريطانى لادخالها موضع التنفيذ ، ثم أن الدعوة لعقد اتفاق عدم اعتداء مع روسيا ، لم تكن لتقابل برضاء من دوائر القصر ، فالملك كان يتوجس خيفة من انتشار النشاط الشيوعى فراح يبحث بريطانيا على مساعدته فى اجتوائه على نحو ما سيرد ذكره تفصيلا (١٣٠) . ورغم أن زعامة الحزب قد أظهرت عجزها عن التصدى للتيارات الجديدة داخل الحزب أو مقاومتها ، الا أنها قد ظلت على ايمانها بجدوى التفاهم مع القصر وتأييده وهذا ما يفسره موقف زعامة الحزب من عريضة المعارضة المشهورة التى رفعها زعماء أحزاب الأقلية - ومنهم الحزب الوطنى - للملك فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ والتى أشارت الى فساد الحاشية ، وتنكب الوزارة النحاسية الطريق الدستورى للحكم وامعانها فى تضليل الملك ، وخلصت الى المطالبة بتصحيح الأوضاع الدستورية - اشارة الى ضرورة اقالة الوزارة النحاسية - كأساس للعلاج . ورغم أن النحاس منع نشر العريضة وهاجم موقعيها ، الا أن ذلك لم يخفف من غضب الملك عليهم ، حتى أنه على حد تعبير هيكىل - احتفظ بأصل الكتاب فى حافظة جيبه مخافة أن تنازعه يوما فكرة التسامح معهم فتصدها تلاوته عن الاستجابة لمثل هذه النزعة (١٣١) . الا أن الحزب الوطنى ما لبث أن أبدى تراجعا عن موقفه مما جاء بالعريضة ، وبتأييد من اللجنة الادارية للحزب ، طلب حافظ رمضان مقابلة الملك فى خريف ١٩٥١ وتمت تصفية ما بينهما من جفوة جاءت نتيجة لتوقيعه على العريضة ، وظهر أثر ذلك فيما كان من قيام الملك بترشيحه للتعين عضوا بمجلس الشيوخ (١٣٢) .

(١٣٠) انظر الفصل الثالث : القصر والجماعات الايديولوجية .
(١٣١) محمد حسين هيكىل : المصدر السابق ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .
(١٣٢) حسن يوسف : مذكرات ، ص ٢٥٦ .

وخلاصة القول فإن الحزب الوطنى وإن كان من الناحية النظرية قد عبر عن مثالية العمل الوطنى ، فإنه فى مجال الممارسة العملية ظل بعيدا تماما عن واقع السياسة المصرية خاصة فيما ظهر من جمود نظراته للقضية الوطنية ولا ريب فى أن تلك المواقف التى اتخذها فى مواجهة الوجود الاحتلالى ، هى بذاتها التى شكلت التحديات فى مواجهة الحزب وفرضت قيودا على حركته فكان ضعيف الأثر فى السياسة المصرية ، فهو من جهة ظل رافضا مبدأ التفاهم مع الوجود الاحتلالى بأى قدر إلا بعد الجلاء الناجز مما أدى الى تعقيد موقف الحزب وحد من فاعليته السياسية الى حد كبير فظل عند جموده فى وقت كانت فيه العلاقات المصرية البريطانية تنتقل من طور الى طور طبقا لاتجاهات السياسة البريطانية فى غالبية الأحوال . ورغم ثبات الحزب على العداء لبريطانيا إلا أن دعاويه لم تكن لتجد وقعا أو تأثيرا لدى الجماهير فظل منعزلا عنها .

ولقد عمل الحزب على توطيد علاقته بالقصر والمحافضة على استمراريتها فى الوقت الذى كان فيه فاروق يأمل فى أن يتخذ من مواقف الحزب المتشددة أداة يخبزنها لصراعه ضد الجانب البريطانى لتحقيق مآربه فى السلطة بشكل أساسى . وعلى شاكلة سائر أحزاب الأقلية كان العداء بين الوفد والحزب الوطنى ، إلا أنه لم يكن عملا وليدا لعلاقة الود التى ربطته بالقصر بقدر ما كان نتاجا لعوامل السخط على الحزب الجماهيرى الذى انتزع منه صدارة الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ ، فضلا عن أن تباين نظرتهما السياسية بصدد القضية الوطنية قد أسهم فى تأصيل العداء بينهما ، إلا أن ذلك كان باعثا على تقارب القصر والحزب الوطنى من جانب آخر .

ولقد سارت العلاقة بين القصر والحزب الوطنى فى هدى الوفاق والتفاهم ولم يمكر صفوها سوى تصاعد الاتجاهات الثورية من خلال

« اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى » ، والتي تبنت اتجاهات سياسية كانت تتعارض يقينا واتجاهات القصر ، ان لم تكن تحمل معنى العداء له ، مما اوقع قيادة الحزب فى مأزق سياسى يصدد علاقتها به . وكأثر لعجزها عن التفاهم مع دعاة الاتجاه الجديد بمواقفهم المناوئة للقصر عمدت الى الابقاء على مضمون علاقتها به من خلال مواقف فردية استهدفت منها ممالأته والابقاء على الصلات به طيبة .

تجربة احزاب القصر :

جاءت نشأة احزاب القصر فى عهد الملك فؤاد وفقا لضرورة ملكية استهدفت ارساء دعائم حكم القصر كمؤسسة سياسية ، وهى وان اتفقت مع احزاب الاقلية الأخرى فى ضالة رصيدها الشعبى وحكم البلاد على انقراض الدستور باسم القصر ، ألا أنه يمكن القول بأن احزاب الاقلية على اختلاف نزعاتها قد جاءت نشأتها فى اطار الحركة الوطنية بينما كانت نشأة الأخرى بإشراف من القصر وتوجيهه . فلقد تبنى حسن نشأت وكيل الديوان الملكى وقتذاك - الدعوة لانشاء حزب الاتحاد فى أوائل عام ١٩٢٥ وكان المحرك الرئيسى له . ولقد أريد لهذا الحزب الجديد أن يكون حزبا للموازنة داخل البرلمان يستطيع القصر أن يغلب به أحد الحزبين - الوفد والأحرار - على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، على نحو ما قرره حسن نشأت (١٣٣) . ومن ثم فقد بدأ ظاهريا أن القصر قد استهدف من وراء انشاء الحزب الجديد تدعيم أصول التجربة البرلمانية ، الا ان الدور العملى الذى لعبه الحزب قد أسقط دعاوى القصر وكشف زيفها .

ولقد شارك الحزب في الحكم اثر انقلابات دستورية ثلاثة جرت على امتداد الفترة من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣٤ - ودون اغراق في التفاصيل فعلى الرغم من مساندة القصر ودعمه المطلق للحزب ، فقد كان دوره هامشيا في داخل الوزارة أو البرلمان على السواء وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك ليس على حجم مشاركة القصر في السلطة فحسب ، بل وفي استدامتها أيضا . وبدأ القصر راغبا في أن يوفر للتجربة المزيد من مقومات النجاح . فعمد الى التوسع فيها بانشاء حزب الشعب عام ١٩٣٠ ، وكان وراء هذا الحزب أيضا أحد رجال القصر وهو زكى الابراشي ناظر الحاشية الملكية . حقيقة أن اسماعيل صدقي - رئيس الوزراء وقتذاك - قد لعب دورا بارزا في انشاء هذا الحزب لكى يدعم تجربة دستور ١٩٣٠ ، مستهدفا في الظاهر توطيد سلطة القصر الأوتوقراطية ، الا أنه من الناحية العملية كان هدفه الحقيقي أن يوجد لنفسه قوة يستند اليها في مواجهة القصر ذاته اذا ما تخلى عنه . وبمهارة سياسية محسوبة نجح القصر في أن يحول الحزب الى تصرته ، اذ ما لبث أعضاؤه أن استبدلوا بصدقى سيدا آخر هو عبد الفتاح يحيى ، مما حدا بصدقى الى الاستقالة من رئاسة الحزب لينفرد القصر بالسيطرة على الحزب (١٣٤) .

وعلى شاكلة حزب الاتحاد ، لم يحظ حزب الشعب بوجود في البرلمان الا من خلال تدخل الادارة بالتلاعب والتزوير في الانتخابات ، ففي انتخابات ١٩٣١ التي ادارها اسماعيل صدقي حصل الحزب على ٨٤ مقعدا بنسبة

(١٣٤) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٨١ . ومما يجدر ذكره أن اسماعيل صدقي عاد الى رئاسة الحزب مرة أخرى عام ١٩٣٤ . الا أنه استقال مرة أخرى في أغسطس ١٩٣٨ ، ولم تكن عودته تؤثر على نفوذ القصر على الحزب ، على نحو يتضح منه أن وجود صدقي زعيما للحزب كان أمرا سوريا .

٥٦٪ من اجمالي مقاعد مجلس النواب بينما حصل كل من الاتحاد والشعب على ١٤ مقعدا بنسبة ٦٪ في انتخابات ١٩٣٦ التي أجرتها وزارة على ماهر (١٣٥) .

وفي عهد فاروق وان بدأ القصر راغبا في التخلص من فكرة اصطناع الأحزاب الملكية الا أنه لم يبدد « الارث الحزبي » الذي خلفه عهد فؤاد . ولقد كانت سياسة القصر في هذا الاتجاه تصدر عن اعتبارين أولهما أن مسيرة تلك الأحزاب في الحكم وان اتفقت وسياسة القصر الا أن أحزاب القصر ذاتها كانت تمثل موضع ضعف حقيقى في كيانه السياسى على نحو بات معه من الميسور على خصومه أن يستهدفوا تلك الأحزاب بهجومهم طالما أنه لم يكن بمقدورهم توجيه ضربتهم « للذات الملكية » . ثانيا : اختلفت سياسة أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى والشخصية الرئيسية في صنع سياسة القصر ، عن سياسة أى من حسن نشأت أو الإبراشى ، اذ قامت سياسته على تفتيت الوفد واستخدام الأحزاب المنشقة عليه كأسلحة في مواجهته ، مما بدأ اثره واضحا في حكم الأحزاب اللوفدية مؤتلفة كما حدث بين عامى ١٩٣٨ - ١٩٤٢ ، والفترة من عام ١٩٤٤ - الى عام ١٩٤٩ ، وتأكدت أفضلية تلك السياسة بالفعل بالنسبة للقصر . وبطبيعة الحال فان أحزاب الأقلية التى شاركت فى الحكم من الأحرار والهيئة السعدية والكتلة الوفدية والحزب الوطنى ، لم تكن أقل استجابة لتدخل القصر عن حزبى الاتحاد والشعب ، الا أنه لم يكن من الميسور اتهام تلك الأحزاب بأنها صنائع للقصر ولها ماضى سياسى حافل استندت اليه (١٣٦) .

(١٣٥) على الدين هلال : المصدر السابق : ص ٢١٤ .

(١٣٦) انظر يونان لبيب : الأحزاب السياسية فى مصر (١٩٧١ - ١٩٨٤) ص ١٥٨-١٥٩ .

على كل حال فلقد اتخذت سياسة القصر في مجال التخلي عن فكرة أحزاب القصر مفهوما عمليا بدت أولى دلالاته عندما قام القصر بالضغط على محمد محمود أثناء تشكيله لوزارته الثانية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وذلك لتعيين محمد كامل البنداري وزيرا في وزارته ونجح القصر في مساعاه بالفعل ، في الوقت الذي لم تكن هناك ثمة رغبة من جانب القصر في التدخل لصالح زعيمى حزب الاتحاد والشعب - حلمى عيسى وأحمد كامل - لدى رفضهما الانضمام لوزارة أمحمد محمود الرابعة دون أن يكون ممهما وزراء من حزبيهما (١٣٧) . على هذا النحو انتقل حزبا القصر ، وفق ارادته الى صفوف المعارضة ، خلافا لما جرت عليه سياسته في السابق مما يعطى الانطباع بادراك القصر بعدم جدوى الاعتماد على الحزبين بشكل مؤثر وفعال .

من جانب آخر جرت المفاوضات في أغسطس ١٩٣٨ بين حزبى الاتحاد والشعب تمخض عنها ادماجهما في حزب «الاتحاد الشعبى» حيث تولى محمد حلمى عيسى رئاسته وتولى عبد الرحمن الببلي منصب نائب الرئيس . وكان من الواضح أن الادماج قد جرى بتأييد القصر ، الا أن ذلك لم يكن يعنى بالضرورة تراجع سياسته التى أشرنا اليها ، بقدر ما كان بهدف اشراك الحزب الجديد في المعارضة البرلمانية لئلا يستأثر بها الوفد . وعلى الرغم من أنه كان للحزب ١٩ عضوا بمجلس النواب بينما كان للوفد ١٢ عضوا بالمجلس ، الا ان معارضة الأخير ظلت دائما الأقوى تأثيرا رغم هيمنة مؤيدى حكومة محمد محمود على المجلس (١٣٨) .

Fo. 407/222 : No. 3 : Lampson to Halifax, June, 30, 1938, (١٣٧)

Tel. No. 774

Ibid : No 9 : Batemen to Halifax, Nov, 8, 1938, Tel. No. 49. (١٣٨)

وتمشيا مع سياسة القصر اعترض عبد الرحمن البيلى - نائب رئيس الحزب - على اتجاه صدقى فيما نادى به من تعديل المادة السابعة من المعاهدة ، وأظهر للسفير البريطانى تعاطف الحزب مع الاتجاه الخاص بضرورة تمسك مصر بنصوص معاهدة التحالف مع بريطانيا (١٣٩) وكان من الواضح أن هذا الاتجاه من جانب الحزب قد جاء متسقا وسياسة القصر فى ذات الوقت والتي كانت تستهدف مهادنة السفارة البريطانية واسترضائها خاصة بعد اقالة حكومة الوفد فى نهاية سنة ١٩٣٧ .

على كل حال لم يشارك الحزب بعد ذلك فى السلطة الا فى وزارتى حسن صبرى الأولى فى يونية سنة ١٩٤٠ وحسين سرى الأولى فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وكان تمثيله فيهما من خلال رئيسه حلمى عيسى ، ويؤرخ خروج الحزب من الوزارة الأخيرة بداية لأفول نجمه السياسى ، اذ توقف نشاطه تماما وقرر رئيسه أن يستأنف نشاطه فى صفوف المستقلين (١٤٠) . وبطبيعة الحال لم يكن موقف رئيس الحزب منبت الصلة باتجاهات القصر الذى قرر أن ينهى تلك التجربة التى بدأها فى عهد فؤاد .

أما عن تقييم علاقة القصر بالأحزاب السياسية فى عهد فاروق . فينبغى الإشارة الى أن مكانة القصر السياسية فى بداية هذا العهد ، قد أسهمت بنصيب وافر فى تحديد تلك العلاقة وصياغتها . فالقصر كان يتحرك على الساحة مستندا الى رصيد من التأييد الشعبى لما يتوافر له منذ عهد عباس حلمى الثانى على نحو جعله خصما عنيدا للوفد لا يقل

Fo. 407/223 No. 4 : Lampson to Halifax, Jan, 16, 1939

(١٣٩)

Tel. No. 41

Fo. 371 : 35539 : No. 7 : Weekly Political and Economic Report, (١٤٠)

Oct, 29, 1943.

عنه اقتدارا ، فاستطاع أن يدير دفة الصراع السياسى ضد حزب الأغلبية بمهارة سياسية محسوبة . فمن جهة استغل ذلك الصراع الدائر داخل زعامة الوفد وأنهى وجوده فى الحكم رغم مظلة التأييد البريطانى له ، فخرج حزب الأغلبية مثغنا بانشقاق حاد قد أثر ولا ريب على بنيته السياسية . ومن جهة أخرى نجح القصر فى أن يستقطب الى صفوفه تلك الزعامات الخارجة على الوفد بما لها من ماضى سياسى ، بل ما لبث أن استخدمها كسلاح فى مواجهة الوفد ذاته .

وتكمن الأهمية الحقيقية للدور الذى قام به القصر أثناء صراعه ضد الوفد وقتذاك فى أن الأمر لم يكن قاصرا على رد هجمات الوفد المتتالية والتي اتصفت دائما بحدود ممارسات القصر لسلطاته ، بل فيما بدأ من انتزاع القصر لزام المبادرة بالهجوم على الوفد ذاته ومحاولة الاستيلاء عليه من الداخل . وثمة نتيجة أخرى تتصل بسياسة القصر هذه فيما أفضت اليه من أحداث الوقعة بين الوفد والانجليز اذ اعتقد بخذلانهم له فى صراعه ضد القصر ، مما حدا به الى الانقلاب على حلفاء الأمس والهجوم عليهم .

ورغم المساندة البريطانية للوفد بعد عودته للحكم فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، فلم يلتو القصد على السراى فى محاولاتها للنيل منه ، اذ أن خروج مكرم عبيد وكتلته عن الوفد اتما جرى بتدبير من القصر وتخطيطه ، وبدأ ذلك واضحا فيما كان من التصاق مكرم عبيد بالقصر . ومن جانب آخر ظل القصر يتربص الدوائر بالوفد حتى أقصاه للمرة الثانية فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، ليظل خارج الحكم ما زاد على سنوات خمس عاد بعدها أكثر طواعية للقصر وولاء له ، الى حد راحت منه زعامته تدافع عن مفاصل القصر وتستر على سوءاته ، مما يعطى الانطباع عن حالة الاستخذاء التى تردى فيها حزب

الأغلبية في مواجهة القصر .

أما أحزاب الأقلية فإن عداها المشترك للوفد كان يضعها بشكل آلي في معسكر القصر . والحقيقة أن هذا العداء لم يكن نتاجا للخلاف في الرأي حول القضية الوطنية باعتبارها محور العمل السياسي ، بقدر ما كان يصدر عن الرغبة في منازعة الوفد مقاليد السلطة في البلاد . ثم أن اقتراب تلك الأحزاب من القصر كان نابعا من قناعتها بأنه السبيل الوحيد للسلطة، وفي المقابل كان عليها أن تتكبد طرق الحكم الدستوري فكان ديدنها العبث بالدستور وفساد الحياة النيابية لحساب حكم القصر خلال توليها السلطة . ومما ساعد على اقترابها من القصر أيضا أن تلك الأحزاب كانت شبه معزولة عن الجماهير ، ذلك أن غياب رؤى الإصلاح الاجتماعي عن الإطار الحركي لهذه الأحزاب قد أضعف من وقعها وتأثيرها في البلاد على نحو صار معه القصر عملا مدخلها الوحيد للحكم .

أما أحزاب القصر فعلى الرغم من أن نشأتها كانت بمعزل عن الحركة الوطنية بالنظر إلى ظروف تأسيسها ومحركيها الحقيقيين إلا أنها عملا قد تشابهت في هويتها السياسية مع ما عداها من أحزاب الأقلية الأخرى . ولقد تخطى القصر عنها بعد أن ثبت له أن مثالب التجربة قد فاقت مناقبها ، فضلا عن أنه وجد في أحزاب الأقلية بما فيها الأحزاب المنشقة على الوفد ، عوضا له عن الاستمرار - في تجربة تحفها المخاطر . ورغم اختفاء أحزاب القصر سياسيا من الساحة ، إلا أنه تخلف عنها ظاهرة العناصر المستقلة وهذه بدورها قد استمرت على ولائها للقصر بعد أن تخلصت من حزبيتها . وعلى شاكلة أحزاب القصر كانت ظاهرة المستقلين بمثابة نبت شيطاني ضار ، تختلف وطبائع النظام الحزبي في بلد تعددت أحزابها .

الفصل الثالث

القصر والجماعات الأيديولوجية

● الإخوان المسلمون

● الحركة الشيوعية

● مصر الفتاة

القصر والجماعات الايديولوجية

شهدت البلاد منذ أواخر العشرينات الى الثلاثينات صراعات سياسية حادة ، اذ تبوأ قضيته الجلاء والدستور مكانة الصدارة على الساحة ، وتعلقت آمالها على حزب الوفد لكي يقودها الى غاياتها . ولقد بدت صراعات الوفد ضد خصوم الحركة الوطنية من القصر والانجليز تدور في حلقة شبه مغلقة ، حفلت بسلسلة متصلة من المفاوضات والانقلابات الدستورية ، ومن ناحية أخرى حال اضطرام الصراع السياسى دون الوفد وتبنيه قضايا الاصلاح الاجتماعى ، حتى أننا نكاد نلمس بوضوح فى تلك الفترة غياب البعد الاجتماعى عن الاطار الحركى للوفد باعتباره رمزا للحركة الوطنية - وعلى الرغم من النجاح المحسوب الذى حققه الوفد جماهيرها الا أن ذلك الرصيد الشعبى الذى توافر له كان متوجها بالضرورة لخدمته فى صراع طال أمده من أجل الدستور والاستقلال . وعلى الرغم من أن البلاد قد أبقت على تأييدها للوفد الا أن قطاعا كبيرا من الرأى العام كان يادى التشكك فى قدره حزب الأغلبية أو أى من الأحزاب السياسية الأخرى على احداث التغييرات المطلوبة بجناحيها السياسى والاجتماعى .

ولا ريب فى أن الظروف السائدة وقتذاك قد هيات مناخا ملائما للجماعات الايديولوجية كيما تظهر على الساحة المصرية بفرض النهوض بأعباء الاصلاح المنشود ، فيما عجزت عنه القوى السياسية الأخرى . من هذا فان ظهور تلك الجماعات على الساحة وبغض النظر عن متابعتها الايديولوجية ، لم يكن يعنى تأثيرا أو انعكاسا لتيارات واردة من الخارج فحسب ، بقدر ما ينظر اليها كقوى تسعى الى التصدى لمشاكل الاصلاح ، بديلة عن قوى

النظام القائم •

وبطبيعة الحال لم يكن ظهور تلك الجماعات على الساحة ليمر دون أن يستلقت القوى السياسية ويستثير ريبتها فضلا عن عدائها ، وكان الظن بأن صداما محتما سوف ينشأ بين هذه الجماعات بحكم مفاهيمها وتوجهاتها، وبين القوى السياسية الأخرى والتي كانت رغم تطاحنها فيما بينها إلا أنها كانت تعتبر نفسها فى المقام الأخير جزءا من النظام القائم ويقع عليها عبء الدفاع عنه فى مواجهة تلك الدعاوى والتيارات الوافدة ، وكان من أثر ذلك أن تعرضت الجماعات الأيديولوجية لمحن شديدة الوطأة على يد بعض من هذه الأحزاب من مواقعها فى السلطة ، وكان الإيعاز بها من جانب القصر والانجليز •

ويشير ظهور الجماعات الأيديولوجية على الساحة أكثر من دلالة فيما اتصل بحركتها أو علاقتها بقوى التأثير السياسى فى البلاد ، فمنها أولا : أن قيام هذه الجماعات كان يعنى أن مقدرات البلاد لن تكون قيда أو حكرا على القوى السياسية فحسب من القصر أو الانجليز أو الأحزاب السياسية وأنه سوف تغدو على الساحة قوى أخرى تزاحمها شعبيتها وصراعاتها على السلطة وذلك بدوره كان ينبىء عن أن ثمة تغيرات جديدة سوف تطرأ على الخريطة السياسية للبلاد •

ثانيا : تباين هذه الجماعات فى مواقفها من القصر كمؤسسة للحكم •
ففى الوقت الذى اتسقت فيه دعوة الإخوان المسلمون مع توجهات القصر الإسلامية ، ترددت مواقف مصر الفتاة بين الدعوة للالتفاف حول الملكية الدستورية بلغت حد التعصب ، وبين الهجوم على القصر ورجاله • فى الوقت ذاته سارت الحركة الشيوعية على نهج ثابت مبناه العداء للقصر • ولقد أظهرت الممارسة العملية أن اختلاف مواقف الجماعات الأيديولوجية من

القصر ، قد أثر بالسلب عليها وأضعفها في مواجهته .

ثالثا : أن الحلفاء الأيديولوجية بين هذه الجماعات قد انعكست آثارها بشكل حاد على أبعاد العلاقة بينها ، فسعت كل منها لاثبات وجودها وكيانها على الساحة منفردة أو من خلال التحالف مع القوى السياسية الأخرى . فالأخوان المسلمون قد غلوا أيديهم مع الالتقاء بمصر الفتاة أو تنظيمات الحركة الشيوعية ، في الوقت الذي سعوا فيه - أي الإخوان - إلى الاقتراب من القصر والانجليز والوفد . وعلى شاكلة الإخوان المسلمون تقريبا كانت جماعة مصر الفتاة . ولا يحد من هذا القول ما كان من دعوة القوى الشيوعية لتكوين جبهة تضمهم مع الإخوان ومصر الفتاة وبعض الأحزاب في مواجهة القصر والانجليز ، إذ ما لبث أن خاب فآل تلك الدعوة وهي في مهدا لاعتبارات كثيرة سوف يرد ذكرها كان من أبرزها ما اتصل بالانقسام داخل عناصر الحركة ذاتها .

وتكاد تتفق الجماعات الأيديولوجية - رغم اختلاف منابعها على رفض النظام القائم بقواه ونظمه الدستورية ، والسعى لتغييره وإبداله بنظام آخر . وبعبارة أخرى فانها لم تقبل النظام الديموقراطي الليبرالي بديلا إذ كان لها منابعها الفكرية الأخرى التي استلهمت منها حركتها . يضاف إلى ذلك فإن «التنظيم الداخلي» لتلك الجماعات قد ترك أثره واضحا على مسيرتها ومكانتها على الساحة . ففي الوقت الذي توافر فيه للأخوان تنظيم داخلي متماسك إلى حد كبير في ظل زعامة حسن البنا بوجه خاص ، بدت مصر الفتاة أقل تماسكا وأكثر تقلبا بين توجهات فاشية وإسلامية ، بينما كانت الحركة الشيوعية تمزقها عوامل الانقسام والتناوب والتي كانت تصدر في غالبيتها عن خلافات أيديولوجية داخل تنظيمات الحركة نفسها . ولقد كان هذا التباين في التنظيمات الداخلية منتجا لاثارة فيما اتصل بعلاقات

الجماعات بقوى التأثير السياسى فى مصر . حقيقة أن تلك القوى قد تعاونت بشكل أو بآخر مع بعض من هذه الجماعات الا أنها كانت تعتبر نشاطها خارجا عن اطار المشروعية ، ومما أسهم فى تأصيل تلك الفكرة ما كان جنوح بعضها الى العمل السرى والاغتيالات السياسية ، وهى عوامل كانت فى جملتها تحد من حركة تلك الجماعات وتكشف عن مواطن ضعفها فى مواجهة القوى السياسية الأخرى .

واذا كان الصراع على السلطة هو محور العلاقة بين القصر والقوى السياسية وفى مقدمتها الوفد فإن الصراع بين القصر والجماعات الايديولوجية كان مختلفا تماما من حيث طبيعته وأبعاده ، فجوهره هنا لم يكن وليدا لخلاف على الدستور أو رغبة فى الانتقاص من سلطات القصر ، بقدر ما كان يعكس ادراك القصر واقتناعه بخطورة دعاوى تلك الجماعات على اختلاف مشاربها وفى اقتناعها الاصيل بفساد نظام سياسى قائم ، كان القصر ذاته أحد ركائزه الأساسية . على الجانب الآخر كان بمقدور القصر أن يحدد توقيتات ضرب تلك الجماعات وأجهاض حركتها ، مما لم يكن ليتوافر له فى صراعه ضد القوى السياسية الأخرى .

وعلى الرغم من المضاعف التى واجهت الجماعات الايديولوجية وحدث من حركتها على الساحة الا أنها تركت آثارا لا يمكن التهوين من شأنها فى مجالات الاصلاح المختلفة ، فيما قصرت عنه الأحزاب السياسية التقليدية ، وأسهمت بدعاواها فى تهيئة الراى العام للتغيرات المتوقعة .

الايخوان المسلمون :

كان ظهور جماعة الاخوان المسلمون عام ١٩٢٨ كجماعة دينية دليلا على تصاعد المد الاسلامى بعد أن خبت جذوته أو كادت اثر ثورة ١٩١٩ . ذلك أن تيار الثورة كان بمثابة المجرى الرئيسى الذى التقت فيه روافد

الحركة الوطنية بكافة اتجاهاتها الدينية والعلمانية بصدد المطالبة باستقلال البلاد . وفى اطار ثورة ١٩١٩ تراجع التيار الاسلامى فى مواجهة التيار القومى الليبرالى الا أنه بانتهاء أحداث الثورة وتفككها ، بدأ الاتجاه الاسلامى فى الظهور مرة أخرى وكان ذلك من خلال الدعوة للخلافة الاسلامية ، خاصة بعد أن ألغت تركيا الخلافة فى عام ١٩٢٤ .

ولقد قيض لفكرة الخلافة الاسلامية ذاتها أن تكون محورا لفكر رشيد رضا صاحب مدرسة المنار ، فقد دافع عن وحدة السلطان الدينى والسلطان العلمانى فى الاسلام ، ودعا الى تأليف جمعية اسلامية تمتد فروعها فى الاقطار الاسلامية تقوم على مبدأ أن الاخوة فى الاسلام تمحو الفوارق الجنسية والوطنية وتؤلف بين المسلمين باعتبارهم أمة واحدة .

وبدت جماعة الاخوان كامتداد طبيعى لفكر رشيد رضا ، وظهر ذلك من خلال تبينهم نهجه الفكرى والفلسفى للمفهوم الاسلامى وان تفوقت دعوتهم بالتركيز على الأهمية الاجتماعية للقرآن والسنة (١) .

على هذا انطلقت الجماعة فى بدء حركتها من فهم اسلامى محدد ، رأت فيه علاجاً للمشاكل الاجتماعية والسياسية للبلاد . ولقد رفض الاخون

(١) وينبغى الإشارة الى أن تمسك الاخوان بفكرة الخلافة كان يرتبط ارتباطا وثيقا ، بل وامتدادا وتوصلا لفكرة الجامعة الاسلامية التى دعا اليها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده منذ منتصف القرن التاسع عشر . وتتأكد أصول فكرة الجامعة الاسلامية فى عقيدة الاخوان فيما ذهب اليه حسن البنا مؤسس الجماعة من أن كل أرض ارتفعت فيها راية الاسلام ، وكما أن الاسلام عقيدة وعبادة فهو وطن وجنسية أيضا ومن ثم فإن المسلمين جميعا أمة واحدة والوطن الاسلامى وطنا واحدا . لمزيد من التفاصيل أنظر عبد العظيم رمضان - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى ، مؤسسة روزاليوسف - القاهرة ١٩٨٢ ص ٢٥ - ٢٩ ، طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص ٥١ - ٥٣ . أنظر كذلك : نصر الدين عبد الحميد نصر : مصر وحركة الجامعة الاسلامية (١٨٨٢ - ١٩١٤) ص ١٠ - ١٢ ، ص ٢٨ - ٣٣ .

نظرية القومية بالمفهوم ، الذى دعا اليه هتلر فى المانيا وكمال آتاتورك فى تركيا وموسولينى فى ايطاليا ، حيث نادى كل منهم بأن أمته فوق الجميع . كما رفضوا أيضا فكرة « العالمية » التى ظهرت كتنقيض للقومية . فالعالمية بدعوتها لتجاوز الحدود والارتفاع بالبشرية الى مستوى أرحب من العلاقات الانسانية لم تكن من وجهة نظر الاخوان سوى محاولة من الغرب لفرض هيمنته على الشعوب الأخرى .

من هذا الرفض « للقومية » و « العالمية » راح حسن البنا - مؤسس الجماعة - يحاول وضع اطار نظرى لفكرة « القومية الاسلامية » وهى محاولة توفيقية بين القومية والعالمية ، والفكرة بهذا المفاد جاءت متسقة فى مجملها مع اتجاهات القصر الاسلامية وتطلعاته نحو الخلافة . وبالفعل انطلق الاخوان بدعوتهم وانتشرت فروع الجماعة فى الاقاليم ، بالاضافة الى ما كان من انشاء فرق شبه عسكرية باسم « الجواله » ، توفر على تدريبها أحد الضباط وهو الصاغ محمد لبيب . وفى عام ١٩٣٨ قرر البنا النزول الى العمل السياسى ، فأصدر مجلة النذير مجلة سياسية اسبوعية ، وجاء أول عدد منها يحمل فى افتتاحيته « اتجاه الاخوان المسلمين الوطنى وابتداء اشتراكهم فى الكفاح السياسى فى الداخل والخارج » (٢) .

بدأ الاخوان مشاركتهم فى العمل السياسى بالهجوم على الأحزاب السياسية والنظام الحزبى وكانت تلك ولا ريب سقطة كبرى للاخوان فى بدء حركتهم ، فلقد جاهرُوا بعدائهم للأحزاب السياسية وعدوها نظما

(٢) أنظر عاصم الدسوقي : فكرة القومية عند الاخوان المسلمين (١٩٢٨ - ١٩٣٨) مطبعة عين شمس - القاهرة ١٩٧٦ - ص ١٥٣ وما بعدها ، كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ص ٨٣ - ٨٤ ، أنظر كذلك عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٢٧ الى سنة ١٩٤٨ - بيروت ١٩٧٣ ج ١ ص ٣١٧ .

واردة من الخارج (٣) ، بل واعتبروها من أسباب تفرق كلمة البلاد وانقسامها .
ولقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه بما كان من موقف النذير لسان حال الاخوان
ازاء ما تردد عن احتمالات الاتحاد بين الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية
وتكوين ما يسمى « بالوفد السعدى الحر » وامتد هذا الهجوم على الأحزاب
السياسية وتعددها الى القول بأنه لا حزبية فى الاسلام ، ودعت - النذير -
الزعماء الى الاعتصام بحبل الله (٤) .

ولقد أوغلت الجماعة فى هذا الاتجاه بالتدليل على فساد الحزبية فى
مصر وافساد أحوال البلاد على يد قادتها ورأت أن انقسام مجلس النواب
بين وفدى وسعدى ودستورى ووطنى ، وأن كل منهم يدعى العمل لخير
مصر وصالحها مع أنه ليست هناك فروق جوهرية فى مبادئ ولا أعمال
ولا عقائد هؤلاء (٥) . يضاف الى ذلك فقد أظهر الاخوان نبذهم للدساتير ،
والقوانين الوضعية وانتبهوا الى فشلها وأنه لا بديل عن القرآن والسنة (٦) .
وأخيرا ما كان من موقفهم من المعاهدة والقول بعدم صلاحيتها لتكون أساسا
للعلاقة بين مصر وانجلترا (٧) . ولا شك فى أن مواقف الجماعة هذه فى
جملتها قد باعدت بينها وبين الأحزاب السياسية وفى مقدمتها الوفد ،
بل وأورثتها ريبتها وشكوكها . ومن الناحية الايديولوجية فإن انتماء الاخوان
للتيار الاسلامى بكل قيمه ونظرياته ، فضلا عن دعوتهم للقومية الاسلامية،

Marlowe, J, The Anglo Egyptian Relations, P : 350.

(٣)

(٤) النذير : العدد ٢٦ : ٢٩ رمضان ١٣٥٧ - مقال لصالح عشمارى بعنوان « اتحدت

أحزاب الشيطان فمتى يتحد حزب الله » .

(٥) النذير : العدد ٢٨ : ١٣ شوال ١٩٥٧ - مقال لحسن البنا عن الفكرة القومية ومؤتمر

لندن لبحث قضية فلسطين .

(٦) النذير : العدد ٣٢ : ١٨ ذى القعدة ١٩٥٧ - مقال محمد السكرى بعنوان

« لا نزال نتحدى ونعلن » .

(٧) الدستور : ١٥/١٠/١٩٤٥ .

هما كان يتعارض تماما مع التيار القومى الليبرالى الذى تبنته الأحزاب المصرية
والتي ضمت بين كوادرها عناصر غير اسلامية .

ولقد بدأ الاخوان خصما عنيدا للأحزاب السياسية ، فاذا كانوا قد
تفردوا بإنكار الحزبية فهم قد امتازوا عن الشيوعيين ومصر الفتاة بصعوبة
توجيه العمالة أو الاتحاد اليهم وهو ما دأب خصوم الماركسيين ومصر الفتاة
على اتهامهم بها . فالأخوان يتمسكهم بالطابع الدينى وبأنهم المدافعون
الوحيدون عن الاسلام قد وضعوا خصومهم فى مازق العداء للاسلام (٨) .

أما عن موقف الاخوان من القصر فقد كان جـد مختلفا ، فمن ناحية
كان تباعدهم عن الأحزاب محسوبا لعلاقتهم بالقصر الذى وجد فيهم غايته
المنشودة. اذ اتفقت مواقفهم مع أهدافه ، ثم إن اقترايبهم منه كان يجنبهم
الوقوع فى مازق الحزبية التى عارضوها ويهيئ لهم أسباب التأييد والمساندة
ومما شجعهم على ذلك ما ظهر من توجهات القصر الاسلامية فى أوائل عهد
فاروق . فضلا عن ذلك فلقد أثمرت جهود على ماهر والشيخ المراهى فى
توثيق الصلات بين الطرفين (٩) . وبعبارة أخرى فإن التحالف بين القصر
والأخوان كان ضرورة أملتها مصلحة كلا منهما رغم تباين المقاصد . فلقد كان
واضحا منذ البداية أن الأخوان قد وجدوا فى القصر ظهيرا سياسيا يقوى من
شوكتهم ويمدهم بالعون المادى . ثم أن التصاقهم بالقصر دون سواء لم يكن
يتعارض مع مواقفهم المعلنة وبطبيعة الحال لم يكن القصر أقل طلبا للتحالف
مع الأخوان سواء بصدد تقوية مكانته السياسية على الساحة فى مواجهة
خصومه السياسيين أو لأضفاء الصبغة الدينية على حكمه ، وكان قطبه فى

(٨) يونان لبيب رزق : الأحزاب السياسية فى مصر (١٩٠٧ - ١٩٨٤) ص ١٨٥ .

(٩) زكريا سليمان بيومى : الأخوان المسلمين والجماعات الاسلامية - مكتبة وهبه -
القاهرة ١٩٧٩ - ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

ذلك هو على ماهر رئيس الديوان .

ولقد كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على توثيق عرى التحالف بين القصر والاعوان ، فمن جهة ظهر تأييد الاعوان لزعامة مصر الاسلامية على نحو ما كان يتجه اليه فكر القصر ، ووضيغ ذلك فيما ذهب اليه صالح العشماوى - احد اقرب الاعوان - من أن مصر لا قيمة لها فى ذاتها وانما قيمتها فى قيادتها للعالم الاسلامى ، وقد أكد حسن البنا على هذا المضمون (١٠) . وامتد هذا الاتجاه من جانب الاعوان الى الدعوة للخلافة باعتبارها جمعا لكلمة المسلمين ودفعاً للظلم الذى يحيق بهم ويهدد اقطارهم (١١) .

يفهم من هذا أن حركة الاعوان فى ذلك الوقت جاءت متسقة تماما مع أهداف القصر ومراميها . وكان من الطبيعى أن يسبغ القصر حمايته وتأييده للجماعة ولقد اتخذ ذلك مفهوما عمليا عندما أصدرت وزارة محمد محمود فى ٨ مارس ١٩٣٨ مرسوما بقانون يحظر نشاط الجمعيات أو الجماعات التى يكون لها صور التشكيلات شبه العسكرية . وقد طبق ذلك القرار على فرق القمصان الزرقاء الوفدية وفرق القمصان الخضراء التى أنشأتها جماعة مصر الفتاة دون أن يمتد هذا الحظر الى فرق الجواله التابعة للاخوان (١٢) . وفى اطار الشرعية التى أضفاها تأييد القصر على الجماعة ، راحت تنتشر فى البلاد حتى بلغ عدد شعبها المسجلة فى الوزارة ما يزيد على خمسين شعبية ، كانت كلها تمنح إعانات أو بسنييل أن تعان وكانت مجالس المديرىات والبلديات

(١٠) طارق البشرى : المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، ص ٥٠٤ .

(١١) النذير : العدد ٢٨ : ٢٠ شوال ١٣٥٧ هـ / ١٤ ديسمبر ١٩٣٨ : مقال للمفكر

الاسلامى عيسى عيسى بعنوان « الخلافة أمل عزيز فاعملوا على تحقيقه » .

(١٢) عبد الرحمن الرافعى : فى إعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٦٤ .

تسارع فى كل مكان الى مساعدتها(١٣) . ويؤرخ تشكيل على ماهر لوزارته الثانية فى أغسطس ١٩٣٩ فائحة لعهد الامتيازات وحرية الحركة للاخوان ، اذ ضمت وزارته ثلاثة من المدافعين عن العروبة والاسلام . وعرض الاخوان على رئيس الوزراء الاشتراك فى قيادة الجيش المربط والمساهمة فى الشئون الاجتماعية(١٤) .

ولقد انتعشت الحركة بالفصل فراحت تعقد المؤتمرات فى القاهرة والأقاليم فضلا عن نشر الدعوة بحرية مطلقة ، دون أن يكون هناك ما يعكر صفو الحركة . يضاف الى ذلك ما تلقاه الاخوان من عون مادي من المصروفات السرية لوزارة الداخلية التى كان يتولاها على ماهر الى جانب رئاسته للوزارة ، ورغم استقالة الوزارة الماهرية فلقد استمر القصر على تأييده لهم .

بيد أن المحنة الاولى للاخوان كانت على يد وزارة حسين سرى ، فلقد ناصر الاخوان الموقف الرسمى للقصر بعدم التورط فى الحرب ، مما أثار قلق الانجليز وقامت السفارة البريطانية بالضغط على الحكومة فصادرت مجلتى التعارف والشماع الأسبوعيتين وكذا مجلة المنار الشهرية وأغلقت مطبعتهما وعمدت الى تشريد رؤساء الجماعة ، فنقل البنا الى قنا ووكيل الجماعة الى

(١٣) حدث أن منع رشدى النمرى مأمور قسم الخليفة جولة الاخوان من السير فى منطقتهم واصطلم بها تنفيذاً للتعليمات التى كانت لديه بحظر التجمعات ، ولكن السلطات عاقبت المأمور على هذا الموقف وسحبت لجولة الاخوان باقامة حفل ضخم أمام قسم الخليفة كمنظر للانتصار وفرض السلطان - انظر طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٥١ .

(١٤) ولقد ضمت وزارة على ماهر الثانية كلا من صالح حرب رئيس جماعة الشبان المسلمين وزيار للدفاع الوطنى ، عبد الرحمن عزام وزيار للأوقاف ثم الشئون الاجتماعية ثم قائدا للجيش المربط ، وعزيز المصرى رئيس لاركان حرب الجيش المصرى وهم فى جملتهم من المتشيمين للاتجاهات الاسلامية والعربية . انظر ريتشارد ميتشيل ، الاخوان المسلمون ، مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٧٧ ص ٥٢ . كذلك ذكرى سليمان - بيومى : المصدر السابق ص ٢١٠ .

دمياط (١٥) . ومما زاد الأمر سوءاً ما كان من قيام الوزارة باعتقال العديد من قيادات الإخوان (١٦) .

لم يلبث القصر أن تحرك لانتفاذ الإخوان ، واضطر حسين سرى الى الافراج عن حسن البنا واحمد السكرى فى ١٣ نوفمبر أى قبل مضي شهر واحد على الاعتقال - وكذلك تم الافراج عن عبد الحكيم عابدين . أما عن الموقف البريطانى من الجماعة فيمكن تفسيره على ضوء ادراك السفارة البريطانية للمخاطر المتوقعة من وراء تأييد القصر للإخوان ومؤازرته لهم ، رغم قيامهم بترويج الدعاية المحورية والكراهية للانجليز فضلاً عن نشاط الجماعة المتزايد فى تدريب تنظيماتها ونشاطها ومن ثم كان الاعياز لحسين سرى بحلها (١٧) .

وعلى الرغم من أن المحنة الأولى التى تعرض لها الإخوان ما لبثت أن انتهت سريعاً ، إلا أنها خلفت آثاراً عديدة ليس على مسيرتها السياسية وعلاقتها بالقصر أو القوى السياسية الأخرى فحسب بل وعلى الكيان التنظيمى للإخوان فلم يكن بناء التنظيم السرى للإخوان سوى أثر لمحتهم التى تعرضوا لها أثناء وزارة حسين سرى الثانية (١٨) . ولقد أنشئ الجهاز السرى للإخوان « النظام الخاص » وتولى قيادته عبد الرحمن السندي وكان تابعاً للمرشد العام ولقد رسم « قانون التكوين » كيفية تنظيم « النظام الخاص » وكوادره وشروط الالتحاق به وكان له جهاز مخبرات على جانب

(١٥) رؤوف عباس : الإخوان المسلمون والانجليز ، مجلة فكر للدراسات والأبحاث - العدد الثامن - ديسمبر ١٩٨٥ ص ١٤٥ ، جابر رزق : أسرار اغتيال البنا ص ٢٣ .
(١٦) Kirek, G, Ashart History of the Middle East, P : 200.
(١٧) Fo. : 371/41318:No. 86 Weekly Political and Economic Report, 26, 1944.
(١٨) عبد العظيم رمضان : الإخوان المسلمون والتنظيم السرى ، ص ٤٢ - ٤٣ .

كبير من المهارة والانتشار اذ امتد نطاقه ليشمل جميع الأحزاب المصرية والجمعيات والنقابات المختلفة وكذا الجامعة والأزهر . وفيما يبدو أن فكرة الجهاد في أذهان أفراد « الجهاز الخاص » كانت منصرفة في البداية الى الانجليز ، الا أنه ما لبث أن تحول مفهوم الجهاد لديهم ليكون ضد كل مسلم خائن كآثر لتوجيه قيادتهم ، مما جعل « النظام الخاص » يقدم على اغتيال محمود فهمى النقراشى . أما عن تسليح الجهاز السرى فقد اعتمد على ميزانية الاخوان فضلا عن الأسلحة التى كان يتم تهريبها اليه بواسطة بعض العناصر بالجيش المنتمية للاخوان (١٩) .

بيد اننا سوف نرى كيف أصبح « النظام الخاص » أو « الجهاز السرى » للاخوان وبالا على حركتهم وكيف أدى جنوحه الى الاغتيالات السياسية الى محنة أخرى كانت أشد وطأة على الجماعة من سابقتها . ويشكل حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ منعطفا حادا فى مسيرة الاخوان وعلاقتهم بالقصر . ذلك أن تراجع التأثير السياسى للقصر قد انعكس أثره بشكل واضح على تأييده للاخوان ، فضلا عن بروز الوجود الاحتلالى ومخاطره على حركتهم ، يضاف الى ذلك ما كان من تولى الوفد مقاليد السلطة وهو المعروف بعدائه الشديد للاخوان . فى وسط تلك المحاذير بدا موقف الاخوان بالغ الحرج ، فأرادوا أن يدعموا موقفهم فى ظل غياب تأييد القصر من خلال خوض الانتخابات التى تقرر اجراؤها وقتذاك . وكان لاعتزام البنا ترشيح نفسه عن دائرة الاسماعيلية ، مما أثار مخاوف النحاس وشكوكه وباعثا على اعتقاده بأن ذلك قد يؤدى الى تقوية شوكة الاخوان والقصر من ورائهم ، وذلك بدوره سوف يفضى الى مزيد من المصاعب أمام حكم الوفد .

(١٩) لمزيد من التفاصيل عن الجهاز السرى للاخوان وتسليحه ، انظر عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ص ٤٨ - ٥١ ، كذلك أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ص ٦١ .

راح أمين عثمان يوضح للسفير البريطاني ما اعتزم عليه النحاس من الالتفات الى الاخوان بعد ما تبين له خطورة نشاطهم من خلال التقارير التي وصلت اليه بعد انعقاد البرلمان (٢٠) . انتهز السفير البريطاني تلك السانحة لكي يحفز النحاس على حل الجماعة الا أن الأخير خشى بدوره العواقب المتوقعة من وراء ذلك ، فاستدعى البنا وطالبه بالتنازل عن ترشيحه لنفسه في الانتخابات (٢١) . على هذا كان يتعين على الاخوان أن ينتهجوا سياسة مبناهما مهادنة الحكومة الوفدية والجانب البريطاني والتقارب معهما ، خاصة وأن السفارة البريطانية كانت وراء تحريض الحكومات المتعاقبة على التصدي للاخوان وعرقلة نشاطهم (٢٢) ، مما كان راجعا الى تقدير الجانب البريطاني لتعاطف نفوذ الاخوان كقوة سياسية يجب وضعها في الحسبان (٢٣) . على كل حال فقد راح البنا يبدي رغبته في مقابلة السفير البريطاني لكي يظهر مشاعر الصداقة نحو بريطانيا العظمى واستعداداه لتأييد قضية الديمقراطية ، الأمر الذي رفضه لامبسون ، حتى تظل المسائل العقائدية خارج السياسة البريطانية (٢٤) .

واذا كان الجانب البريطاني قد أعرض عن محاولات الاخوان للتقارب ، فلقد أثمرت محاولاتهم مع الحكومة النحاسية ، إذ ظهرت دلالات عديدة على هذا التقارب ، أولا قيام الجماعة في ١٨ مايو باستقبال عدد من الوزراء

Fo. : 371/31769 : Lampson to Fo, Mar. 21, 1942 (٢٠)

Fo. : 371/35534 : No. 24, Weekly political and Economic Report, May, 24, 1934. (٢١)

Fo. : 371/45930 : Summary of Egyptian Affairs : Jan, 10 to Feb. 6, 1945. (٢٢)

Fo. : 371/41319 : No. 100 Weekly Political and Economic Report, Nov. 3, 1944. (٢٣)

Fo. 371/35534 : No. 24 : Weekly Political and Economic Report May, 21, 1943. (٢٤)

الوفدين في مقرها ، وطبقا لتقارير البوليس تحدث في الاجتماع وزير الزراعة الوفدى عن اهتمامات الحكومة بنشر المبادئ الدينية وأعلن وزيرا التموين والشئون الاجتماعية قرارهما بالانضمام للجماعة . وأشاد البنا بمحاولات الحكومة للتوفيق بين الجماعة وأغراضها (٢٥) . ومن هذه الدلالات أيضا أن وزير الداخلية عرض أحد المناصب في وزارته على أحمد السكرى - نائب حسن البنا - وأنه تمت الموافقة على العرض (٢٦) . ومنها أخيرا ما كان من قيام حسن البنا بإرسال برقية للنحاس أثناء اجتماعه مع نوري السعيد بالقاهرة لبحث مسألة الجامعة العربية ، يبارك فيها جهوده التي يبذلها لتحقيق الوحدة العربية ، مما أعطى دلالات على سياسة الجماعة في المحافظة على العلاقات الودية مع الوزارة (٢٧) .

ولا شك أن استجابة الحكومة الوفدية على هذا النحو كان الغرض منها تطويع الجماعة أساسا والسيطرة عليها لتحويلها عن نصره القصر . على الجانب الآخر كان الاخوان مدركين لحقيقة موقف الحكومة نحوهم بما فرضته على نشاطهم من رقابة ضاغطة ومستمرة فضلا عن تراجعها عن وعودها مما جعلها موضع ريبتهم وشكوكهم (٢٨) . بهذا المفاد فقد كان التقارب الحادث بين الوفد والاخوان محض مناورة سياسية املتها الظروف والأوضاع القائمة وقتذاك . فالاختلافات السياسية والايدولوجية بين

Fo. : 371/355535. : No. 25 Weekly Political and Economic Report May, 28, 1943. (٢٥)

Fo. : 371/35536 : No. 31 Weekly Political and Economic Report July, 9, 1943. (٢٦)

Fo. 371/35537 : No. 36 Weekly Political and Economic Report Aug. 13, 1943. (٢٧)

Fo. 37/35539 : No. 48 : Weekly Political and Economic Report, Nov. 5, 1943. (٢٨)

الطرفين لم يكن من الميسور التغلب عليها ، ثم أنه لم يكن بمقدور الاخوان أن يواجهوا منفردين عداء الحكومة الوفدية والانجليز من ورائها ولما تكتمل للاخوان أسباب القوة ، يتأيد ذلك بأنه ما أن غادر الوفد الحكم حتى عاد الاخوان للهجوم عليه بل والصدام معه اذ قتل أحد الوفديين ببور سعيد في يوليو ١٩٤٦ ، وجاء الرد على ذلك باحراق مركز الاخوان هناك ، وأصبح الاخوان على حد تعبير صالح العشماوى ، - أحد زعمائهم - يواجهون الصهيونية في فلسطين والوفديين في مصر (٢٩) .

ومهما يكن من أمر فقد وضع للاخوان أن تخطبهم بين القوى السياسية بما فيها القصر ، من شأنه أن يزيدهم ضعفا ويحول دون انتشار دعوتهم ، ومن ثم تحولوا الى الاعتماد على قوتهم الذاتية ودعمها ، فانتشرت فروعهم في العديد من الدول العربية مثل الأردن وسوريا وفلسطين ، كما وصل عدد أعضاء الجماعة في مصر نحو المليون في عام ١٩٤٦ (٣٠) . ووطد البنا علاقته بالملك ابن سعود حيث قابله مرتين خلال زيارته لمصر في فبراير ١٩٤٦ وشرح له أهداف الجماعة ، ولقى تشجيعا منه (٣١) . على الجانب الآخر عمدت الجماعة الى اقامة عدد من الشركات الاقتصادية كانت مصدرا لتمويل الجماعة باحتياجاتها المالية وقاموا بتنظيم شعبهم تنظيما دقيقا (٣٢) :

الى جانب ذلك سعت الجماعة في تلك الحقبة الى توسيع نشاطها في أوساط العمال بتكوين شعبة عمالية تتولى تشكيل جبهة من نقابات العمال بمعاونة رؤساء النقابات من أعضائها ولسكن الحملة التي شنتها (الوفد

(٢٩) زكريا سليمان بيومي : المصدر السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

Vatikiotis, P. J : The Egyptian Army in Politics p. 30 (٣٠)

Fo.:371/53286: Killearn to Fo, Feb., 27, 1946, Tel. : No. 941 (٣١)

(٣٢) جابر رزق : المصدر السابق ص ٢٦ .

المصري) التي كانت تنطق بلسان الجناح اليسارى للوفد فى صيف سنة ١٩٤٦ ، قد أدت بدورها الى احباط مساعى الجماعة لتكوين جبهة عمالية(٣٣) . أما عن فريق الجواله التابعة للاخوان فقد بلغ عددها نحو عشرين الفا عام ١٩٤٥ ، وكان توغلها فى التدريب العسكرى ينبىء عن النية لتحويلها الى قوة عسكرية . يضاف الى ذلك فقد سمح للاخوان فى عهد وزارة النقراشى بعقد مؤتمرهم العام لنواب الأقاليم فى وقت كانت تمنع فيه كل المؤتمرات والاجتماعات(٣٤) .

ولم يطل الأمد حتى عاد الاخوان الى سابق تقاربهم من القصر ، فناصروا اسماعيل صدقى وروجوا لما قاله فى البداية عن عزمه على خدمة البلاد وعدم استعمال العنف . وفى المقابل حصل الاخوان على ثمن هذا التحالف بمنحهم ترخيص لاصدار جريدة (الاخوان المسامين) التى بدأت تصدر من مايو ١٩٤٦ ، فضلا عن السماح للجواله باستخدام المعسكرات واعانة الجماعة ماليا عن طريق وزارتى المعارف والشئون الاجتماعية ، وبدا منحى الاخوان فى العمل السياسى وقتذاك هو الوقوف فى وجه الشيوعيين والوفديين ومعارضة التجمعات الطلابية التى تنتمى لهذين الفريقين ، وهو منحى كان يخدم أهداف القصر بشكل مباشر(٣٥) .

ورغم مظاهر التأييد والتحالف بين القصر والاخوان الا أن تزايد قوتهم بشكل ملحوظ كان من بواعث قلق القصر واضطرابه ، خاصة وأن فترات الوفاق مع القصر قد هيات المناخ الملائم للاخوان كيما يظهروا قوتهم . يضاف الى ذلك ما تردد عن دعوة الاخوان من أن يكون الملك بالمبايعة وليس

(٣٣) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ، ص ٢٠٨ .

(٣٤) طارق البشرى : عام ١٩٤٦ فى التاريخ المصرى ، مجلة الطليعة - فبراير ١٩٧٦ .

(٣٥) عبد العظيم رمضان : الاخوان المسلمون والتنظيم السرى ، ص ٦٦ - ٦٧ .

بالوراثه (٣٦) • وعلى هذا النحو بات الاخوان مظهرًا لتهديد العرش على نحو دعا الملك الى التراجع عن تأييدهم وعمل على التضييق عليهم وحصارهم . وبالفعل اتخذت تلك السياسة من جانب القصر مفهوما عمليا بدت أولى مظاهره بأن شنت حكومة صدقي حملة ضارية عليهم ، قابلوها بحملة مماثلة وقعت خلالها انفجارات عديدة فى القاهرة والاسكندرية كرد فعل للقبض عن قيادتهم ومصادرة جريدتهم ، فما كان من الحكومة الا أن عمدت الى تصعيد حملتها عليهم فجوسرت دورهم وتعرضت الجماعة لسلسلة من النقل والتشريد ، تناولت خلصاءها من الموظفين فى شتى المصالح والوزارات (٣٧) •

وبطبيعة الحال لم يكن القصر منبت الصلة بما حاق بالاخوان • وعلى الرغم من المحاولات التى بذلها حسن البنا لاعادة جسور الثقة والتفاهم مع القصر واحتواء الخلاف معه الا أن الأخير سار فى طريقه لا يلوى على شيء ، وبصدد احكام العزلة على الاخوان راح القصر يعتمد الى تأليب الانجليز عليهم فيخبر عبد الفتاح عمرو - سفير مصر فى لندن - وزير خارجية بريطانيا بأن الاخوان يقفون وراء الشغب العبدائي المتزايد نحو الانجليز فى مصر وأرجع قوتهم الى وجود دلائل قوية على تلقيهم عونًا ماليًا كبيرًا من روسيا (٣٨) • وكانت حملة صحف الاخوان على الانجليز قد أوغرت

(٣٦) أنور السادات : صفحات مجهولة ، ص ٩٩ •

(٣٧) جابر رزق : المصدر السابق ص ٢٧ •

(٣٨) وبصدد محاولته للتفاهم مع القصر ، طلب حسن البنا من أنور السادات بصدد خروجه من المعتقل - التوسط لدى يوسف رشاد قائد الحرس الحديدى لما بينهما من صداقة ومودة لكى يقوم باقناع الملك بمقابلة البنا ووافق يوسف رشاد على ابلاغ الملك بذلك ، وبينما كان السادات فى منزل يوسف رشاد اتصل الملك بالأخير فَمَا كَانَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ الْغَى تَرْتِيبَاتِ الْمَقَابِلَةِ بِنَاءً عَلَى أَوْامِرِ الْمَلِكِ • وبإيعاز من البنا عاود السادات الاتصال بيوسف رشاد مكررا محاولته حيث وافق على أن يقابل يوسف رشاد البنا ليستمع له ، وحدث بالفعل أن قام يوسف بنقل فعوى حديثه مع البنا للملك ، الذى استمر على شكوكه نحو البنا ، =

صدورهم على الجماعة ، فقد اتهمتهم صحيفة الاخوان بأنهم السبب فى تدهور الأوضاع فى فلسطين وأنهم بتخاذلهم فى مواجهة اليهود وغدرهم وتبرؤهم من وعودهم قد ضربوا العرب ضربة قاصمة (٣٩) . ثم ما كان من هجوم الاخوان على الحاكم العام وهو غير مسلم وعدم حرصه على كرامة الاسلام وحرمة ونوحت الى جهوده لفصل السودان عن مصر وضمه للتاج البريطانى وطالبت بعزله لأنه خان الأمانة. ، وامتد هجومها على الاحتلال البريطانى ، ووصفته « بالصوصية » وطالبت باعادة النظر فى المعاهدة (٤٠) . على هذا النحو يمكن القول بأنه قد امتنع على الاخوان تأييد كافة القوى السياسية على الساحة فاستدار القصر منتهزا تلك السانحة كيما يوجه للاخوان ضربه القاصمة ، فاصدر النقراشى بصفته حاكما عسكريا أمرا عسكريا فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الاخوان المسلمين وشعبها وذلك بناء على مذكرة وكيل وزارة الداخلية للأمن العام عبد الرحمن عمار ، اوضح فيها أن من اسباب الحل هو رغبة الجماعة فى الوصول للحكم وقلب النظم المقررة فى البلاد (٤١) . فقامت الحكومة بمصادرة أموال الجماعة وتصفية شركاتها وحاصرت الشرطة المركز العام للاخوان واعتقلت كل المجتمعين فيه باستثناء البنا ، رغم أن قانون الجمعيات لم يكن قد صدر بعد ومن ثم جاء قرار الحكومة ينطوى على مخالفة صريحة للقانون . ولقد كان البنا من جانبه

= ورغم أنه يبدو أن الملك كان على اتصال بالاخوان عن طريق يوسف رشاد - لفترة قصيرة خلال عام ١٩٤٦ - إلا أنه تخلص عن هذا الموقف بعد حرب فلسطين . أنور السادات : صفحات مجهولة ، ص ١٠٠ - ١٠٤ .

Fo. : 371/69212 : Fo (Minutes) — top secret, Dec. 29, (٣٩)
1948 No. 933.

(٤٠) الاخوان المسلمون ١٤/١/١٩٤٧ ، مقال لصالح عثماوى بعنوان : « اخرجوا من بلادنا » .

(٤١) سيرة بعر : الأقباط فى الحياة السياسية المصرية - مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٤٢ .

مدركا لمغبة هذا الاضطهاد الذى تعرضت له الجماعة وبدأت مخاوفه من أعضاء الجهاز السرى للجماعة بشكل أساسى. وحاول دون جدوى مقابلة النقراشى لاثناثة عن قرار الحل تحسبا للنتائج(٤٢) . ردا على موقف الحكومة قام عبد الحميد أحمد حسن أحد أعضاء الجهاز السرى للاخوان باغتيال النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وكان واضحا فى تلك الفترة أن الجهاز السرى للاخوان قد خرج عن طواعية قيادتها . فمن جهة كان الجهاز وراء الاعتداء على العديد من المنشآت والممتلكات اليهودية فى القاهرة(٤٣) ، فضلا عن محاولة نسف محكمة الاستئناف فى ١٣ يناير ١٩٤٩ ، مما دعا البنا الى نشر بيان استنكر فيه تلك الأعمال ووصف أعضاء الجهاز بأنهم ليسوا أخوانا وليسوا مسلمين(٤٤) .

ولم يكن اغتيال النقراشى سوى ارهاص لمحنة أخرى للجماعة حيث جرى اغتيال البنا المرشد العام للجماعة فى عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى وذلك وفق خطة من تدبير الاميرالاي محمود عبد المجيد مدير المباحث الجنائية وبعض رجاله . وبطبيعة الحال لم يكن أى من فاروق أو قيادات الحزب السعدى بمنأى عن التحريض على الحادث . ورغم محاولات الوزارات المتعاقبة التستر على الجناة ، فقد جرت محاكمتهم بالفعل فى أغسطس سنة ١٩٥٤ صدرت

(٤٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٢٦٩ - ٢٧١ ، انظر كذلك زكريا سليمان بيومى : المصدر السابق ، ص ١١٦ وما بعدها .

(٤٣) Fo. 37/69211 : Campbell to Fo, Dec., 12, 1948, No. 1679
انظر كذلك : Nutting, A, the Arabs : p : 384.

(٤٤) يونان لبيب : الأحزاب السياسية فى مصر (١٩٠٧ - ١٩٨٤) ص ١٨٥ وما بعدها . انظر كذلك مرتضى المرافى : مذكرات ، شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة - مجلة أكتوبر - العدد ٤٩٦ ، ١٩٨٦/٤/٢٧ .

ضدهم أحكام بالسجن^(٤٥) يفهم من ذلك أن قرار حل الجماعة كان فاتحة لصراع مستتر مع القصر مبنء الاغتيال والارهاب ، خاصة وأن القرار بهذا المفاد قد وصم نشاط الجماعة بأنه خارج الشرعية . ثم أن غياب حسن البنا وهو الشخصية الأكثر تأثيرا على الجماعة واعتقال غالبية زعمائها قد أصابها بوهن حقيقى أدى الى أقول نجمها .

بيد أن الجماعة ما لبثت أن عادت من جديد لممارسة نشاطها ، فلقد أصدر مجلس الدولة فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٥١ حكما بعدم مشروعية قرار حل الجماعة ومصادر ممتلكاتها^(٤٦) . الا أن الظروف الجديدة لعودة الاخوان لممارسة نشاطهم كانت جد مختلفة عن سابقتها . فالقصر راح يسعى من جديد لازالة أسباب الخلاف مع الاخوان ، أملا فى أن يجد منهم التأييد فى مواجهة الحكومة النحاسية التى تولت الحكم . وانتهاز القصر بالفعل فرصة الانقسام الحادث داخل الجماعة على مسألة اختيار مرشد عام خلفا للبنا ، وكان تعيين حسن الهضيبي مرشدا عاما للجماعة من شأنه أن يحظى بتأييد القصر لما سوف يترتب على ذلك من تحسن للعلاقة بين الطرفين^(٤٧) . يتأيد ذلك بما كان من مقابلة الهضيبي للملك فى ٢٠ نوفمبر حيث أكد له أنه ليست لديه أى نوايا لاتباع أى نشاط ارهابى ، وأنه سوف يناوىء الشيوعية

(٤٥) انظر عبد اللطيف بغدادى ، مذكرات ج ١ - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٣٧ ، كذلك جورج فوشيه - جمال عبد الناصر وصحبه ج ١ ص ٢٢٨ ، جمال سليم - البوليس السياسى يحكم مصر (١٩١٠ - ١٩٥٢) القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٥ . ص ١٩٢ ، طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
(٤٦) Fo. : 371/96870 : Stevenson to Eden, Jan. 1, 1952,
Tel. No. 1.

(٤٧) وكان حسن الهضيبي يعمل مستشارا بالقضاء ومتزوجا من شقيقة نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية . انظر طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) : ص ٣٧٠ وما بعدها .

وأنه يؤيد الملك فى اقامة حكم نظيف وأمين(٤٨) .

على الجانب الآخر جرت مفاوضات بين مصطفى مؤمن أحد قيادات الاخوان وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية الوفدى ، بغرض التنسيق لاعادة نشاط الجماعة اثر صدور حكم مجلس الدولة ، وكان من الواضح أن تلك الاتصالات قد تمت دون علم قيادة الجماعة مما أدى الى فصل مصطفى مؤمن من عضوية الجماعة . وعلى الرغم من ذلك فقد جرت اتصالات أخرى بين جماعة الاخوان والوفد بهدف عقد صفقة التحالف بين الطرفين وقام فريق من الاخوان بتدمير خط أنابيب المياه النقية الخاص بالقوات البريطانية كجزء من مخططهم لتنفيذ نصيبهم فى صفقة التحالف مع الوفد(٤٩) . يضاف الى ذلك فان ألفا من الاخوان قاموا بالتدريب تمهيدا للعمل فى منطقة القنابة بتأييد من صلاح الدين وزير الخارجية الوفدى(٥٠) .

كان من الواضح أن اتصالات الاخوان بالوفد واشتراك فريق منهم فى أعمال الكفاح المسلح بمنطقة قناة السويس قد جرت بمبادرات فردية من جانب بعض أعضاء الجماعة دون أن تعبر عن الاتجاه الرسمى للاخوان ، بل وتعارضت معه .ومما يؤكد ذلك ما كان من قيام زعامة الاخوان بفصل أحد الأعضاء لاتصالاته بالوفد على نحو ما مر بنا . يضاف الى ذلك فان المرشد العام كان يتحسب لفكرة اشتراك الاخوان فى الكفاح المسلح ويتضح ذلك فيما صرح به من أنه « اذا طلبت منا الحكومة ارسالهم - أى المتطوعين - الى منطقة القنابة سوف نرسلهم ، ولكن يجب أن نحصل أولا على ضمانات ،

Fo. : 371/96870 : Stevenson to Eden, Jan. 1, 1952,

(٤٨)

Tel. No. 1.

Ibid

(٤٩)

Fo. : 371/90117 : G.H.O. of Middle East, Land force to

(٥٠)

Ministry of Defence, Oct, 27, 1971.

فنحن نتردد حتى لا يحدث لنا ما حدث فى الماضى « (٥١) . على هذا النحو بدت زعامة الاخوان الجديدة وقد استوعبت الدروس المستفادة من أزماتها مع القصر ، وما أصابها من محن على يد الحكومات المتعاقبة بإيعاز من الانجليز . ومن ثم فإن ما أعلنه المرشد العام للاخوان لم يكن مغزاه ليخفى على الانجليز ، اذ قصد به امتصاص عوامل الثورة الكامنة فى نفوس شباب الاخوان خاصة أن بعضهم قد خرج على قرار قيادة الجماعة وانضم الى كتائب التحرير ، مما كان يسبب حرجا شديدا لقيادة الاخوان أمام الانجليز والقصر (٥٢) :

أدى توطد العلاقة بين القصر وقيادة الاخوان الى تزايد حدة الشقاق والانقسام داخل صفوف الجماعة ، بل وبدأ الحلاف بين أقطابها يتخذ طابعا علنيا . فعندما جرى تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى سارت مظاهرات من الاخوان تهتف ضد الملك وحافظ عفيفى ، وشنت مجلة الدعوة التى كان يصدرها صالح عشاوى - عضو مكتب الارشاد - هجوما على رئيس الديوان الجديد . فما كان من عبد الحكيم عابدين سكرتير الجماعة الا أن سارع بإذاعة بيان أعلن فيه أن مجلة الدعوة لا تعبر عن وجهة نظر الاخوان وحسبها تعبر عن آراء صاحبها (٥٣) . وفى نفس الوقت أرسل حسن الهضيبى - المرشد العام للاخوان رسالة تهنئة لحافظ عفيفى لتعيينه رئيسا للديوان

(٥١) رؤوف عباس : الاخوان المسلمين والانجليز ، ص ١٤٨ .

(٥٢) المصدر السابق : نفس المكان .

(٥٣) وما يذكر أن عبد الحكيم عابدين كان أحد ستة من أعضاء الاخوان الذين صدر بشأنهم قرار جمهورى من مجلس قيادة الثورة قضى بإسقاط الجنسية المصرية عنهم . وقد نشر بالوقائع المصرية رغم رفض اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية وقتذاك التوقيع عليه ، أنظر محمد نجيب ، كلمتى التاريخ ص ١٠٠ ، أحمد حروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - ج ١ دار الموقف العربى - القاهرة - بدون تاريخ ص ١٥٢ .

فضلا عما كان من زيارته للقصر للتهنئة بمولد ولي عهد أحمد فؤاد (٥٤) .

وعلى الرغم من مظاهر تقارب الاخوان والقصر ، الا أنه لا يمكن التهورين من شأن الاتجاهات الموالية للوفد داخل صفوف الاخوان ، وهي التي عبزت زعامة الاخوان عن احتوائها . ومما يساعد على تقوية تلك الاتجاهات جهود فؤاد سراج الذين وزير الداخلية ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية في التقارب مع الاخوان حيث كانا حمزة وصل معهم . على هذا يمكن القول بأن كلا من القصر والوفد قد سعى لاجتذاب الاخوان الى صفوفه خاصة وأن الاخوان - رغم شقاقهم - فهم كما تؤكد الوثائق البريطانية كانوا أفضل تنظيم في البلاد (٥٥) وفيما يتصل بالعلاقة بين القصر والاخوان فلقد وضع السفير البريطاني يده مقدما على خمائر انقلاب تلك العلاقة ، فكان يرى باستحالة قيام مثل هذا التحالف بين الطرفين . ذلك أن حياة الملك الخاصة ومسلكه الشخصي في مناسبات عديدة ، كان من شأنها أن تجعل موقف الاخوان حرجا ، ثم أن الملك نفسه كان يرى في الاخوان حليفا غير ملائم على الإطلاق (٥٦) .

ويضاف الى ذلك فان عداء الاخوان للسعديين - حلفاء القصر - وكراهيتهم للمحيطين بالملك كان عاملا آخر لتباعد الاخوان وتحولهم عن نصره القصر (٥٧) . ومن ثم فان جوهر العلاقة مع القصر لم يكن ينبىء عن تأييد حقيقى من الاخوان أو تعاضيد له . الا أن الأمر كان جده مختلف بصدد

(٥٤) ريتشارد ميشيل ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .
Fo. : 37/96870 : Stevenson to Eden, Jan, 1, 1952. No. 1. (٥٥)
Ibid : Stevenson to Bawker, Jan, 26, 1952. (٥٦)
Ibid : British Embassy to African Department, Apr. 18, 1952 (٥٧)
Tel. : No. 1012.

العلاقة مع الحكومة الوفدية التي أظهرت تأييدها للاخوان أثناء اشتراكهم في الكفاح المسلح بمنطقة القنسة . ولقد استمر التقارب قائما بين الطرفين حتى بعد أن أقيمت حكومة الوفد في أعقاب حادث حريق القاهرة . فعلى الرغم من أن الاخوان قد أعلنوا أنهم لن يشتركوا في الانتخابات التي قررت وزارة الهلالى الأولى اجراءها ، كحزب أو أفراد لعدم ثقتهم في ادارتها (٥٨) ، إلا أن تصريحاتهم المعلنة كانت تحمل معنى التأييد للوفد ، فضلا عن ذلك فإن ثمة اتفاق محدد تم بين الوفد والاخوان تعهدوا فيه بتأييده في الانتخابات (٥٩) . هذا التقارب مع الوفد كان يعنى من جانب آخر افلاس علاقتهم بالقصر وذلك يرجع أساسا الى أنهم قد حفظوا للقصر والسعديين تلك اليد البسيطة في التنكيل بالجماعة وزعمائها .

وعلى الرغم من ذلك فيمكن القول بأن تدهور علاقة الاخوان بالقصر ، لم يكن ليؤثر عليهم كقوة محسوبة الجانب في ذلك الوقت . فالظروف السائدة آنذاك قد هيأت الأسباب لتنامى قوة الاخوان ، من ذلك فان انصراف الأحزاب السياسية عن مطالب الإصلاح الاجتماعى ، رغم ما ظهر من حاجة البلاد اليها خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث انهارت القيم الأخلاقية بظهور جماعة من الرأسماليين من أثرياء الحرب وما صاحب ذلك من انتشار الآفات الأخلاقية قد أفسح المجال للدعوة الدينية . وبعبارة أخرى فقد وجدت ، دعوة الاخوان مجالا حيويا لها في المطالبة بالعودة لمنابع الاسلام وأصوله طلبا للإصلاح ، ولقد اجتذبت بالفعل قطاعا جماهيريا عريضا . يضاف الى ذلك فان اشتراك الاخوان في حرب فلسطين ثم في الكفاح المسلح بمنطقة

القناة ، كان له وقع جماهيري شديد فى مصر لم يكن بمقدور أى من القوى السياسية فى البلاد أن تستوعبه (٦٠) .

أما عن تقييمنا للعلاقة بين القصر والايخوان فيمكن القول بأن المراحل الأولى منها قد أظهرت اتساقا بين مسيرة الاخوان الفكرية وتوجهات القصر الإسلامية . ولقد ظهر واضحا أن حركة الاخوان منذ بداية حكم فاروق قد ظللتها تأييد القصر ومساندته ، مما ساعدهم على نشر دعوتهم وهيا لهم أسباب القوة . يضاف الى ذلك فان نبذهم للحزبية والنظم الديمقراطية فى جملتها باعتبارها أنماط غربية ، هذا الموقف وان أسهم فى انحيازهم الى جانب القصر ، الا أنه من ناحية أخرى قد وضعهم فى صف العداء للأحزاب السياسية .

ولقد تصور القصر منذ البداية أن بمقدوره توجيه الاخوان وجهة سياسية مضادة لضرب الوفد أساسا على نحو يخدم قضيته فى الحكم ، ولقد نجح فى ذلك الى حد كبير ، الا أنه من جانب آخر كان ذلك يعنى دفعا للجماعة نحو الساحة ، ولما يكتمل نضجها السياسى بعد ، مما ألجأها الى المهادنة الأحزاب ومحاولة الاقتراب منها طبقا لمواقعها من السلطة ، خاصة فى فترات غياب التأثير السياسى للقصر ، وهذا ما طبع مسيرة الجماعة بالتناقض . ثم أن محاولاتها المشاركة فى الانتخابات بهدف الوصول الى السلطة

(٦٠) ومما يجدر ذكره أنه كآثر لتزايد قوة الاخوان ، فقد تكونت جماعة الامة القبطية للدعوة لآحياء القومية القبطية فى مواجهة الدعوة الإسلامية التى روج لها الاخوان ، وهى جماعة أسسها مجامى مسيحي فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، كان مركزها بالقاهرة وبلغ عدد أعضائها ٩٢٠٠٠ ، واستمر نشاطها عام ونصف العام الا أن قيامها بخطط البابا يوساب الثانى حتى أحفظ الأقباط على تلك الجماعة « جماعة الامة القبطية » ، أنظر سميرة بحر ، المصدر السابق ص ١٤٣ - ١٤٥ ، وأنظر كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة : ص ٨٣ - ٨٤ .

قد أكد على هذا التناقض .

ولقد اضطربت علاقة الجماعة بالقصر خاصة بعد أن تزايدت قوتها أثر حرب فلسطين ، إذ أصبحت مصدر تهديد للعرش ذاته ، ليبدأ صراعا حادا بينهما حسمه القصر لصالحه بحل الجماعة ومصادرة نشاطها . ولعل تتبع مسيرة الجماعة قد أظهر بوضوح أنها كانت دائما بحاجة الى ظهور سياسى تلتبس نصرته ، مما جعلها تتخبط بين القصر والأحزاب وكشفت بذلك عن عجزها الحقيقى فلا هى أوغلت فى الدعوة الدينية الخالصة ، ولا كان بمقدورها ممارسة العمل السياسى بشكل مؤثر وهى لا تملك مقوماته مما عرضها الى محن عديدة متواترة كانت أشدها وطأة على يد القصر .

بهذا المفاد يمكن القول بأن القصر والايخوان المسلمين لم تكن لتجمعهما أرض مشتركة ، رغم ظاهر حسن العلاقة بينهما فى غالبية أطوارها . ذلك أن فضائح القصر وتهتكه لم تكن لتخرج موقف الاخوان منه فحسب ، بل وتعد من اطلاق تأييدهم له . ومما يؤكد زيف تلك العلاقة عملا أن الاخوان كانوا من أولى القوى السياسية التى أيدت تنظيم الضباط الأحرار وباركت حركته لتقويض دعائم حكم القصر .

مصر الفتاة :

كان ظهور جماعة مصر الفتاة بمثابة انعكاس لتأثير المد الفاشى على السياسة المصرية . فلقد استقت الجماعة أيديولوجيتها وتنظيماتها شبه العسكرية من منابع فاشية ، وتأكدت صبغة الجماعة بهذا اللون من خلال صلاتها بتلك القوى فضلا عما أظهره تتبع أطوارها الحركى منذ نشأتها فى أكتوبر سنة ١٩٣٣ . ولقد دارت أيديولوجية مصر الفتاة فى إطار الدعوة الى تأسيس امبراطورية من مصر والسودان وبعث أمجاد الأمة المصرية ومخالفة الدول العربية واحياء الدين الاسلامى واستعادة أمجاده . ونكاد نتبين تلك

المسحة الدينية ظاهرة فى محاضرات وندوات أحمد حسين مؤسس الجماعة ،
وبدا فى ذلك كمن يحاول تقليد الاخوان ومنازعتهم ذلك التيار (٦١) .

ولقد اتضح التوجه الفاشى للجماعة فيما ظهر من عدائها للنظم
الدستورية والحكم النيابى شان الاخوان - وذهب أحمد حسين الى الاعتقاد
بفساد التجربة الدستورية التى خاضتها البلاد منذ صدور دستور ١٩٢٣ ،
واعتبرها « مجرد عشر سنوات ضاعت وتأخرت بها الأمة عشرين عاما الى
الوراء » . ضاعت بين خطب ومناقشات ومفاوضات وبين خلافات حزبية ويران
مستعرة وبرلمان يشاد وبرلمان يهدم ، (٦٢) . وراحت الجماعة تتفاخر
بانفرادها بالدعوة الى الديكتاتورية طالما أن النظام البرلمانى لم ينجب سوى
الوزارات الفاسدة والضعيفة فى مصر (٦٣) . ومن جهة أخرى فقد تبلور
الاتجاه الفاشى للجماعة بتشكيل جماعة « القمصان الخضراء » على غرار
القمصان السوداء فى ايطاليا والقمصان البنية فى ألمانيا لتكون أداة للتهيج
والاضطرابات السياسية . ولكى تؤكد الجماعة على مضمون صلاتها بالقصر
راحت ترفع شعارها « الله . الوطن . الملك » ومن ثم اكتملت لها أسباب
التقارب مع القصر .

وعلى شاكلة القوى السياسية المؤيدة للقصر كان الصدام مع الوفد
هو مجال تأكيد الولاء والتأييد للقصر . ثم أن الصبغة الملكية والتوجه

(٦١) لمزيد من التفاصيل عن نشأة مصر الفتاة انظر أحمد حسين : ايمانى - الطبعة الأولى - مطبعة
المرغائب - القاهرة ١٩٣٦ ، ص ١٠٠ - ١١٢ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر
السياسى فى مصر الحديثة ، معهد الدراسات والبحوث العربية - القاهرة ١٩٧٣ : ص ٨٢-٨٣ ،
عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ج ١ : ص ١٨٢ - ١٨٤ ، ويونان لبيب
رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة يوليه ١٩٥٢ : ص ١٣ وما بعدها .

(٦٢) جريدة الصرخة : ١٩٣٣/١٠/٧ .

(٦٣) رفعت السعيد : أحمد حسين ، كلمات ومواقف : العربى للنشر والتوزيع -

القاهرة ١٩٧٩ : ص ١١٣ .

الفاشي للجماعة قد حركا وبشكل تلقائي عداا ومخاوف الحكومة النحاسية الثالثة ، فراح النحاس يهاجم مصر الفتاة واعتبرها خروجا على اجماع الأمة ، وسخر كل أدواته للهجوم على دعوتها ، الى حد ان وصفها مكرم عبيد بأنها اخطر الدعوات واخبثها (٦٤) . ولم تكتف الحكومة الوفدية بالهجوم على الجماعة بل وعمدت الى بث العراقيل امامها ، فعندما حاول أحمد حسين وفريق من الجماعة التجول فى مناطق الصعيد ، حال رجال الادارة دونهم وتصدوا لهم ، وعندما اثيرت المسألة فى مجلس النواب اتهم النحاس الجماعة بأنها تعمل لحساب دولة اجنبية وأن الوزارة لديها الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع ، الا أنه عندما طلب النائب فكرى أباطة اطلاع المجلس على الوثائق فى جلسة سرية ، رفض النحاس وقرر بأنه لا يمكن للوزارة أن تقدم الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع أمام أى جهة (٦٥) .

ولا شك أن اتهام مصر الفتاة بالعمالة ، كان بمثابة ضربة قوية لها ، مما جعلها فى المقابل تعتمد الى النيل من الوفد وحكومته من خلال الهجوم على المعاهدة ومن ورائها فوصفتها بأنها كارثة وطنية وجريمة لا تغتفر (٦٦) . على كل حال فقد كان اتهام مصر الفتاة فاتحة لصراع حاد بينها وبين الوفد لتخدم بذلك موقف القصر من خصمه العنيد ، فما أن تحولت مصر الفتاة الى حزب سياسى فى أوائل عام ١٩٣٧ حتى راحت تشدد من هجومها على الحكومة الوفدية ، فنشر أحمد حسين عدة مقالات فى جريدة الحزب بعنوان « برنامجنا السريع ، اسقاط صاحب المقام الرفيع » ، ثم خطا بعد ذلك خطوة

(٦٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ج ٢ : ص ١٨٨ .

(٦٥) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الاول - الجلسة السادسة ١٩٣٦/٦/٢٢ .

(٦٦) مجدى أحمد حسين : مصر الفتاة (١٩٣٣ - ١٩٣٨) ج ١ - القاهرة ١٩٨٤ ،

أبعد فرفع هو وأعضاء حزبه التماسا للملك مطالبين بإقالة الوزارة (٦٧) .

وراح الصراع بين مصر الفتاة والوفد يتخذ طابعا أكثر حدة وتمثل ذلك فيما جرى من صدامات متواترة بين جماعة القمصان الحضراء التابعة لمصر الفتاة والقمصان الزرقاء الوفدية ، وبلغ الصدام ذروته عندما أقدم عز الدين عبد القادر على محاولة اغتيال النحاس في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ ، فما كان من الوزارة الا أن انتهزت الفرصة لتسوغ لنفسها التخلص من خصم متأمر كثير الشعب يعظم خطره في يد القصر ، فاعتقلت زعماءها وصادرت نشاطها (٦٨) . وعلى الرغم من اقالة القصر للحكومة الوفدية ، فقد مضت مصر الفتاة في هجومها لا تلوى على شيء واعتبرت الوفد « وباء يتعين تخليص البلاد نهائيا منه » ووصفت رجاله بأنهم « رعاع من سيدهم وصنمهم الأكبر مصطفى النحاس الى كاهنهم مكرم عبید » (٦٩) . وبلغ الهجوم على الوفد ذراه ، بأن صرح أحمد حسين بأن الأمور لن تستقيم في مصر الا باقصاء الوفد نهائيا عن ميدان السياسة ، وأن تلك هي مهمة مصر الفتاة (٧٠) .

وبطبيعة الحال لا يمكن الافتراض بأن القصر كان منبت الصلة بموقف مصر الفتاة ، خاصة إذا تبين لنا أن علاقة أحمد حسين بالقصر قد توطدت الى حد كبير وقتذاك . ونكاد نلمس ذلك من خلال سلسلة مقالات لأحمد حسين عبر فيها عن ولائه للملك بقوله « نحن أشخاص نتمصب لوطننا ونحن نتعصب للمليكنا كذلك اذا كان الملك بذاته هو موضع الاكبار والاحلال عند كل مصري ،

(٦٧) علي شلبي : مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ، دار الكتاب الجامعي -

القاهرة ١٩٨٢ : ص ٨٢ - ٨٣ .

(٦٨) مجدى أحمد حسين : المصدر السابق ص ٧٨ ، وانظر كذلك : Jankawshi, J. P. : Egypt's young Rebels : p. 35.

(٦٩) مصر الفتاة : ١٩٣٨/٧/٤ .

(٧٠) المصدر السابق : ١٩٣٨/٧/١٨ .

فهو يجرى عندنا مجرى العقيدة التي نموت في سبيلها (٧١) . وراح يدعو لحكم جديد على رأسه الملك فاروق « سيد شباب هذا العصر » (٧٢) .

في إطار هذا التفاهم مع القصر ، راحت مصر الفتاة تنفذ دورها في مخططة فتصطدم بوزارة محمد محمود ، وازاء ما أعلنته الحكومة عن نيتها لاجراء انتخابات عامة ، تقدم أحمد حسين بطلب لانقاص سن النائب في مجلس النواب الى خمسة وعشرين عاما الأمر الذي لم تستجب له الحكومة (٧٣) .

راحت الجماعة تنعت الوزارة بأنه لا هدف لها ترمى اليه ولا غاية تفهمها وتسعى للوصول اليها (٧٦) . بل وراحت تتهمها بموالة الانجليز والاذعان لمطالبهم وتطلب من الملك اقضاء الوزارة وتشكيل وزارة قومية برئاسة علي ماهر (٧٥) . ومن ثم فان مصر الفتاة بصدد حملتها على الحكومة ، كشفت في جانب منها عن توطد صلاتها بعلي ماهر الى حد المطالبة به رئيسا للوزارة .

ومن المناسب أن نشير الى علاقة مصر الفتاة بعلي ماهر والبنداري باعتبارهما قطبي علاقتهما بالقصر . أما علي ماهر فلقد سعت مصر الفتاة الى توطيد صلاتها به حتى من قبل توليه رئاسة الديوان ، وقامت بالدعاية لتعيينه ، وكانت تعتبره الأب الروحي لها الذي أمدّها بالمال وظل يتابع

(٧١) مصر الفتاة : ١٩٣٩/٦/١٩ (سلسلة مقالات أحمد حسين من أجل الله والوطن ومن أجل الملك .

(٧٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ج ٢ : ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٧٣) علي شلبي : المصدر السابق : ص ٣٣٠ .

(٧٤) مصر الفتاة : ١٩٣٨/٧/١٤ .

نشاطها باهتمام وحماس بالغين(٧٦) .

أما البندارى فقد بدأت صلاتها به منذ أن تولى الدفاع عن زعمائها فى قضية الاعتداء على النحاس واستمرت هذه الصلات بعد أن أصبح وزيرا للصحة فى وزارة محمد محمود الثانية وكان انتقاله الى الديوان الملكى ، يعنى تدعيما لمكانة مصر الفتاة ونفوذها بالقصر . وغدا واضحا أن البندارى أصبح محورا لاهتمام مصر الفتاة وأنه يتحدث مع قادتهم باسم الملك لا باسمه هو ، وكان أخطر ما فى الأمر كله أن فاروق أصبح أسيرا لفكرة الدم الجديد الذى يجرى فى عروق مصر الفتاة . وكان من الطبيعى أن يشده هذا المعسكر الذى يتخذ الملك ركنا ركينا فى شعاراته ، والذى تقوم خطته على تزعم الملك الشاب للنظام الجديد وأن يؤثر هذا المعسكر على المعسكر الذى يتزعمه على ماهر(٧٧) .

على كل حال فيما أن نشب الصراع على السلطة داخل القصر بين على ماهر والبندارى على نحو ما سيزد فى ذكره تفصيلا ، حتى راحت مصر الفتاة تسعى فى محاولة للتوفيق بينهما بدافع صلاتها الوثيقة بهما(٧٨) . وما أن بدأت كفة الصراع ترجع لصالح على ماهر ، حتى كشفت الجماعة عن تعاطفها مع البندارى ، واعتبرت خروجه من القصر بمثابة « آخر محاولة للديمقراطية للدفاع عن نفسها » . ومن جهة أخرى راحت تشتت فى الهجوم على على ماهر ووصفته بأنه « لم يعد يحرك خيوط السياسة الحكومية ، وأن مركزه قد انتقل الى الدرجة الثانية ولعلها الثالثة »(٧٩) . على هذا النحو ، ودون وعى سياسى

(٧٦) مصر الفتاة : ١٩٣٩/٦/٢٢ (سلسلة مقالات أحمد حسين من أجل الله والوطن

ومن أجل الملك) .

(٧٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ج ٢ : ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٧٨) مصر الفتاة : ١٩٣٩/٤/٢٩ ، ١٩٣٩/٥/١ .

(٧٩) المصدر السابق : ١٩٣٩/٧/٢١ .

أوغلت مصر الفتاة فى الصراع الداخلى فالتصير فى مخاطرة غير محسوبة
النتائج . ذلك أن حسم الصراع لصالح على ماهر بطرد البندارى من القصر
جاء مخيبا لآمال مصر الفتاة ودلالة على سوء تقديراتها السياسية مما ترك
آثره واضحا على حركتها .

عند هذا الحد ينبغى الإشارة الى مساعى القصر لتوحيد القوى
الموالية له ، من ذلك أنه جرت فى أوائل عام ١٩٣٩ ، محاولة مصر الفتاة
- بإيعاز من على ماهر - للاندماج مع الإخوان المسلمين . وكان من الطبيعى
أن يلقى هذا الاتجاه تأييدا واسعا من جانب القصر (٨٠) بيد أن البنا قد رفض
الفكرة بدعوى أن مصر الفتاة هو حزب وطنى لا يؤمن بالجامعة الاسلامية
ويضم أقباطا فى صفوفه ، فضلا عن نزعتة القومية وهذه عوامل فى جملتها
تحول دون التعاون بينهما وتجعله غير ممكن أو مفيد . هذا الموقف من جانب
الإخوان كان باعثا لسخط مصر الفتاة عليهم ، فاستهدفتهم بهجومها ،
وذهبت الى أن احتكارهم للدين لا يتفق وتعاليم الاسلام (٨١) . ورغم أن
محاولات أخرى جرت بعد ذلك من جانب أحمد حسين وحزبه للاندماج فى
تنظيمات الإخوان ، إلا أنها قوبلت أيضا بالصدود ورفض اليد الممدودة (٨٢) .
والواقع أن هذا الموقف من جانب الإخوان كانت تحركه رغبة أساسية فى
مسيرة مصر الفتاة وتذبذبها السياسى ، فضلا عن رغبة الإخوان فى المحافظة
على تجانس تنظيمهم واحتفاظهم بزمām الدعوة الاسلامية دون منازعة من أية
قوة أخرى وإن تعارض ذلك مع سياسة القصر .

Jankwshi J. P.P. : 39 - 40

(٨٠)

(٨١) طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى إطار الجامعة الوطنية : ص ٥٣٢ - ٥٣٣ ،

أنظر كذلك زكريا سليمان بيومى : المصدر السابق : ص ٢٤٠ .

Fo. 371 : No. 117. Weekly Political and Economic Report (٨٢)

Mar. 3, 1945.

على كل حال ففي محاولة للخروج من العزلة السياسية ، التي فرضها على مصر الفتاة ، خروج البنداري من القصر وتحول على ماهر عن نصرتها ، قام أحمد حسين في مارس ١٩٤٠ بتغيير اسم الحزب الى الحزب الوطنى الاسلامى . وهذا التغيير كان فى الواقع تعبيرا عن دالتين اولاهما تبلور الاتجاه الاسلامى بشكل واضح لدى أحمد حسين خاصة بعد عودته من أداء فريضة الحج ، ثانيتهما محاولاته لاعادة جسور الثقة والتفاهم مع القصر بعد أن اضطربت العلاقة معه .

بدأ أحمد حسين نشاط حزبه بخطاب مفتوح للملك متضمنا برنامج الحزب الجديد الذي كانت أبرز سماته تنامى التوجه العربى والاسلامى دون التخلي عن مضمون القومية المصرية (٨٣) .

ومن الناحية العملية لم يكن هذا التغيير بمثابة بعث جديد لمصر الفتاة

(٨٣) تضمن برنامج الحزب الجديد النقاط التالية :

- أ - تحرير مصر من التزامات المعاهدة التي تقيد سيادتها .
- ب - توحيد البلاد العربية تحت زعامة مصر .
- ج - أن الحزب سوف يدخل البرلمان لضمان وصوله للسلطة .
- د - تعديل نظام الدولة وقوانين البلاد لتتطابق الشريعة الاسلامية .
- هـ - اغلاق المدارس التبشيرية وعدم السماح للمؤسسات التعليمية الأجنبية بفتح مدارس .
- و - عدم تملك الأراضى الزراعية للأجانب .
- ز - تمثيل السودانيين فى البرلمان المصرى .
- ح - محاربة الاستعمار بكافة صوره وأشكاله فى البلاد العربية .

وقد قام أحمد حسين بطبع نسخ من هذا الخطاب لتوزيعها على الصحف ونشرها : انظر :
Fo : 407/224 ; No : 18 : Lampson to Halifax, Mar, 21, 1940, Tel. No : 50

ونحن نختلف مع ما ذهب اليه بعض المؤرخين من أن تغيير اسم الحزب كان باعنا على التقارب مع الانجليز ، خاصة بعد أن صرح زعماءه بأنهم ضد النازى وأنهم يؤيدون الانجليز ، فالثابت من الوثيقة المشار اليها آنفا أن الرقيب العام قد قرر للامبيسون أنه كان من الناشرين - لبرنامج الحزب - عميل للايطاليين على صلة بدادون الملحق الايطالى ، ثم أن ما تضمنه البرنامج من تبنى للتيار الاسلامى وإظهار العداء للمعاهدة والوجود الاحتلالى ، أمور لم تكن لتقابل برضا الجانب البريطانى . راجع رأى الدكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر : ج ٢ . ص ١٣١ .

أو عامل فعال للتقارب مع القصر ، ذلك أن النتائج كلها جاءت مخيبة للآمال ، اذ ما لبثت وزارة حسين سري أن قامت بحل الحزب الجديد - بإيعاز من السفير البريطاني ، وأوقفت نشاطه وصادرت جريدته ، وعادت جذوة مصر الفتاة تخبو من جديد وامتد ذلك طوال سنين الحرب . فكل ما أمكن رصده من نشاطه ما كان متصلا بالقصر ، هو ذلك الدور الذي لعبه مصطفى الوكيل - نائب رئيس الحزب - في منتصف عام ١٩٤٢ ، عندما تولى نقل وإبلاغ رسائل حكومة النازي للملك فاروق ، وعمل مساعدا للمفتي - أمين الحسيني - أثناء المفاوضات مع الايطاليين والالمان (٨٤) .

وفي عام ١٩٤٨ وضعت الجماعة لنفسها برنامجا اشتراكيا وسميت بالحزب الاشتراكي وكان برنامج الحزب يدل على أن تفكيره كان لا يزال خاضعا للفكر الوطني السائد قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، بل وامتدادا له . وتبدو هذه الروح المحافظة في برنامج الحزب الجديد عندما أبقى على الشعار التقليدي له وهو « الله ، الوطن ، الملك نعظمه ونلتف حول عرشه » ، وفي أنه لم يكتف بالمطالبة بحماية الدستور القائم بأركانه ومبادئه ، وهو مطلب كافة القوى الوطنية في ذلك الوقت ، ولكنه حرص على القول بأن حجر الزاوية في هذا الدستور هو « الملكية الدستورية » (٨٥) . الى جانب ذلك فإن الطابع الاشتراكي للحزب قد ظهر من خلال المطالبة بالعديد من الاصلاحات الاجتماعية مثل تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدان ومجانية التعليم وضرورة وضع نظام للتأمينات الاجتماعية .

ويهمنا في هذا المجال أن نشير الى أنه برغم ما ظهر من تركيز الحزب على احترام الملكية الدستورية ، وتأييدها باعتبارها من ركائز النظام

الأساسية ، الا أن الاطار الحركى للحزب كان جـد متناقضا مع شعاره وبرنامجه بصدد علاقته بالقصر ، فوجهت صحيفة الاشتراكية - لسان حال الحزب - هجوما على أحمد حسنين ، واتهمته صراحة بأنه قد جمع ما يمكن أن يسمى « بالعصابة » وهذه جعلت مصر مسرحا لآثامها وشرورها ، وأنه بعد وفاة حسنين حل محله ابراهيم عبد الهادى ، وتزعم العصابة التى ألفها حسنين باسم الملك ، وبدأت نجوم تلمع مثل كريم ثابت ، بوللى والنقيب بالاضافة الى انضمام حزب السعديين الى هذه العصابة ، واتهمت وزارة النحاس بالتقصير فى محاسبتهم (٨٦) ومن جانب آخر راحت تلمع بالهجوم على الملك فاروق لتعيينه حافظ عفيفى رئيسا للديوان ، ونعت على الوزارة تهاونها فى تلك المسألة كما طالبت بتنحية عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى انجلترا وراحت تسخر من اندراوس وتصفه بأنه « كنز جديد من العبقريّة » (٨٧) .

كان من الواضح أن الحزب الاشتراكى بصدد الهجوم على الحاشية كان يعمد الى الوقيعنة بين القصر والوزارة النحاسية التى كانت قد توثقت علاقتها بالقصر الى حد بعيد . على كل فقد راح الحزب يوسع قاعدة المواجهة ليتمد هجومه مباشرة الى الملك نفسه ، فراحت جريدة الشعب الجديد - احدى الصحف المعبرة عن آراء الحزب - تهاجم فاروق وتصرفاته تحت عناوين مختلفة لاتخلو من مغزى مثل « فضيحة جديدة » ، « نصيحة من مقامر كبير للاعبى القمار » وغير ذلك من الاشارات الى الملك . أما جريدة الاشتراكية فراحت تنشر مجموعة من صور البؤساء تحت عنوان « رعاياك

(٨٦) جريدة الاشتراكية : ١٩٥٠/٥/٢٩ مقال بعنوان « حيدر ، كريم ثابت ، بوللى ،

النقيب ... وأمثالهم يجب تطهير أداة الحكم من هذه العصابة » .

(٨٧) المصدر السابق : ١٩٥٠/١٢/٨ .

يا مولاي ، مثل شهير فى الهجوم على الملك (٨٨) .

وبالفعل أثارت تلك الحملة مخاوف القصر والوزارة النحاسية ، وفى محاولة لترضية الجماعة راح رئيس القسم المخصوص بوزارة الداخلية يعرض على أحمد حسين أن يمدّه بالأموال من المصروفات السرية مقابل أن يوقف هجومه على الحكومة (٨٩) . إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار أحمد حسين وعزمه فى الهجوم على القصر ورجاله ، ذلك أن التوجه الثورى الظاهر للحزب كان من شأنه أيضا أن يباعد بينه والقصر ، فعندما قام أحمد حسين بجولة فى منطقة الدلتا فى سبتمبر ١٩٥٠ ، وراح يحذر من أن الثورة قادمة إذا ما استمرت الحالة الحاضرة على ما هى عليه (٩٠) . ولا شك فى أن التلويح بالثورة أو التهديد بها كان موجها للقصر بشكل مباشر ، والذي زادت مخاوفه ازاء قيام الحزب بتشكيل كتائب للمتطوعين بالشرقية كان يرأسها اللواء عبد الغنى مرسى ، وأشرف على تدريبها البكباشى جلال ندا وتعمل تحت اشراف اللواء صالح حرب (٩١) . الى جانب ما ظهر من دلائل عن الاستعدادات الخاصة بالنشاط الفدائى للحزب ، حيث دخل ابراهيم شكرى وثمانين من زملائه المسلحين الى منطقة القناة (٩٢) .

على كل حال فلقد ساق حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، فرصة ذهبية للقصر لكى يوجه ضربة قاصمة لحليف الأمس ، فتم تجميد نشاط الحزب

(٨٨) يونان لبيب : الأحزاب المصرية (١٩٠٧ - ١٩٨٤) ص ١٩٠ .

(٨٩) مرافعة أحمد حسين فى قضية التحريض رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ عسكرية عليا :

ص ٨٨ - ٨٩ .

Jankowshi, J : Op Cit : P : 96

(٩٠)

(٩١) مرافعة أحمد حسين فى قضية التحريض رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ عسكرية عليا :

ص ٥٦ .

(٩٢) Fo : 371/96117 : G. HQ. Middle East Land Forces to Ministry of Defence, Oct., 27, 1951

وصودرت صحيفته وأغلقت داره بعد أن جرى اعتقال زعمائه على ضوء ما أحاط بالحزب من شبهات عن تورطه فى الحادث فسقط سقطة لم يقم منها أبدا . وعلى الاجمال فقد جاء حريق القاهرة مؤرخا نهاية لدور مصر الفتاة فى السياسة المصرية (٩٣) .

وخلاصة القول فان الاطار الحركى لمصر الفتاة كان التذبذب سمته الأساسية ، فمن الناحية الايديولوجية ، راحت تتقلب بين التيارات الفاشية تارة والاسلامية أخرى والاشتراكية ثالثة ، ومن الناحية السياسية فيمكن القول بعدم وجود نهج سياسى ثابت لها أو رؤية موضوعية محددة ، تصبغها بلون سياسى ثابت يتحدد به موقعها بين قوى التأثير السياسى وقتذاك . وهذا راجع فى تقديرى الى ارتباط الحركة أساسا بشخص مؤسسها . فالتغيرات الحادثة فى مسيرة مصر الفتاة كانت عملا نتاجا لتقلبات آراء وأفكار أحمد حسين ، وعلى الاجمال فقد اصطبغت حركتها بالنفعية والعشوائية . حقيقة أنه ينبغى أن نسجل لمصر الفتاة أنها كانت أكثر القوى على الساحة جنوحا للثورة ودعوة إليها ، بيد أن عجزها عن صياغة اطار ثورى محدد الأهداف واضح المعالم قد ألجأها الى أعمال التهيج السياسى والصخب وعدتها مظهرا للثورة .

وكان من الطبيعى أن تترك كل هذه التناقضات آثارها على علاقة مصر الفتاة بالقصر فتذبذبت دعوتها بين الالتفاف حول الملكية وتعظيمها الى الثورة على النظام القائم والقول بفساد مؤسساته . وكان هذا التناقض بطبيعة الحال منتجا لآثاره وخاصة بصدد علاقتها بالقصر . فلقد بدأت حركة مصر الفتاة فى ظل حماية القصر وتعضيده ، وتهاوى كيانها السياسى أيضا

على يده ، فراح يقلب لها ظهر المجن مستغلاً في ذلك شبهات تورطها في
حادث حريق القاهرة في يناير سنة ١٩٥٢ .

الحركة الشيوعية :

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى شهدت البلاد تزايداً ملحوظاً للنشاط
الشيوعي ، كآثر مباشر لاندلاع الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ ، وقيام الاتحاد
السوفيتي بالدعوة الى مبادئها من جانب ، فضلاً عن التغيرات الاقتصادية
والاجتماعية والفكرية التي ظهرت كنتيجة للحرب من جانب آخر ، وبطبيعة
الحال لم تكن مصر بمنأى عن تلك التغيرات ، بل وكانت أشد تأثراً بها اذ
كانت الحركة الوطنية قد اشتد مآلها مما ظهر أثره واضحاً في اندلاع
ثورة ١٩١٩ والتي ضمت بين جوانحها كافة القوى والاتجاهات السياسية
والايدولوجية بما فيها القوى الشيوعية ، بصدد المطالبة باستقلال البلاد .

عملت القوى الشيوعية في تلك الفترة البكرة الى تنظيم صفوفها فيما
أسمى « بالحزب الاشتراكي المصري » الذي تم تأسيسه عام ١٩٢١ ، بيد
أنه ما لبث أن تعرض لضربة قاصمة عام ١٩٢٤ على يد حكومة الشعب التي
كان يرأسها سعد زغلول ، كآثر لاتهام الحزب الاشتراكي المصري بتدبير
الاضطرابات العمالية التي جرت في البلاد خلال شهرى فبراير ومارس ،
فما كان من الحكومة الا أن اعتقلت زعماء الحزب وصدرت ضدهم أحكام
متفاوتة بالسجن في أكتوبر سنة ١٩٢٤ بهدف « قطع دابر الشيوعية » ،
ولقد نجحت الحكومة في ذلك الى حد كبير .

وعلى الرغم من أن تلك الفترة قد شهدت قيام تجمعات ماركسية
أخرى ، الا أن الحركة الشيوعية قد استمرت على ضعفها ، ومما أسهم في
ذلك أن قياداتها قد تركزت في يد عناصر غير مصرية في غالبيتها فيما كان

من اعتمادها على العناصر اليونانية والايطالية والشامية . الا أنه فى خلال الحرب العالمية الثانية ، قىض للحركة الشيوعية أن تزدهر تارة أخرى ، وساعد على ذلك تلك الانتصارات التى حققتها روسيا على قوى المحور . يضاف الى ذلك ما كان من ازدهار الاقتصاد المصرى فى مجالات الصناعة والتجارة والزراعة خاصة أمام اختفاء المنافسة الأجنبية . ويلاحظ أنه بينما ازداد ثراء شرائح طبقية معينة من المجتمع وارتفع دخلها وفى مقدمتها طبقة كبار الملاك ورجال الصناعة والتجارة فإن الغالبية العظمى من المجتمع ظلت تعاني من الفاقة وشظف العيش .

وفى المقابل سعت حركة الرأسمالية المضرية فى تلك الفترة الى الحفاظ على مكاسبها والعمل على تنميتها وزيادتها ، وزاد تطلعها للسلطة السياسية بهدف احكام قبضتها على مقدرات المجتمع وضمانا لمصالحها ، كما اتجهت الى مقاومة كافة المحاولات الاصلاحية التى جرت من جانب الحكومات المتعاقبة . على هذا النحو استفحلت مظاهر التناقض الطبقي مما ظهر اثره واضحا فى مرحلة ما بعد الحرب فساءت حالة الفلاحين بشكل ملحوظ ، ولم يكن عمال الصناعة والتجارة بالمدن بأفضل حالا منهم . وبطبيعة الحال فإن تلك الظروف السائدة وقتذاك بتناقضاتها كانت تشكل مجالا حيويا للحركة الشيوعية كيما تنتشر أهدافها ومبادئها . وبالفعل شهدت بداية النصف الثانى من الأربعينيات من هذا القرن ظهور العديد من التنظيمات الشيوعية على الساحة .

ولقد نظرت القوى الشيوعية الى الكيان السياسى القائم بمؤسساته وقتذاك ، باعتباره حائلا يقف دونها ونشر مبادئها وأفكارها مما كان ينبىء عن حتمية الصدام معه . الا أنه من استعراض الحركة الشيوعية فى مصر وصولا الى قدراتها على خوض الصراع ضد قوى النظام القائم ، يتبين لنا أن

هناك سمات أساسية قد اتسمت بها تلك الحركة • أولها أن الانقسام والتشردم كانا بمثابة صبغة أساسية للحركة الشيوعية في مصر غالبية أطوارها ، حتى أن تنظيماتها قد اتسمت على نفسها حداً بلغ معه اتهامها لبعضها البعض بالبوليسية والعمالة للسلطة ، مما أضعفها في مواجهة القوى السياسية الأخرى وبخاصة القصر • ومنها أيضاً أن الإطار الأيديولوجي الذي تحركت فيه التنظيمات الشيوعية قد جعلها تنظر إلى الأحزاب السياسية والقصر على أنها قوى رجعية وصنائع للامبريالية ، باعتبار أن الطبقة العاملة هي وحدها القادرة على خوض النضال ضد الوجود الاحتلالي ، في وقت كانت فيه تهمة « الاتحاد » قد جعلت من تلك التنظيمات هدفاً سهلاً على قوى السلطة معه أن توجه إليه ضرباتها في أي وقت شاءت • ومن تلك السمات أخيراً ، أن القوى الشيوعية بحكم أيديولوجيتها أيضاً وبرغم خلافاتها قد جمعها خط ثابت عماده العداء للقصر ، والوجود الاحتلالي ، فلا تكاد نلمح انحيازاً لأي من تنظيمات الحركة عن هذا المضمار إذ كان إنهاء الوجود الاحتلالي من وجهة نظرها هو المقدمة الحتمية والطبيعية للتغيير الشامل ولتقويض دعائم الكيان السياسي بكل قواه ومؤسساته وعلى رأسها القصر (٩٤) •

(٩٤) لمزيد من التفاصيل عن نشاط الحركة الشيوعية في مصر وتنظيماتها ، أنظر مجموعة مؤلفات رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠ - ١٩٥٠) دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ : ص ١٢٨ وما بعدها • كذلك منظمات اليسار المصري (١٩٥٠ - ١٩٥٧) دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٣ : ص ٢٦ وما بعدها • وكذلك لنفس المؤلف : الصحافة اليسارية في مصر ، الجزء الثاني ، (١٩٥٠ - ١٩٥٢) ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٠ : ص ٢١ وما بعدها • يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٨٤ - ٨٨ ، كذلك طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) : ص ٤٠٦ وما بعدها ، عاصم الدسوقي مصر في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) : ص ١٨٣ •

والواقع أن انقسام التنظيمات الشيوعية وتنافرها لم يكن ليغرى الأحزاب السياسية فى مصر على إقامة الصلات معها أو الاعتراف بشرعية وجودها على الساحة ، حتى أن اقدم الوزارة النحاسية السادسة على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٤ لم يكن سوى اثر لاستجابة قيادة الوفد لضغوط الجناح التقدمى فيه فيما عرف « بالطلعية الوفدية » دون أن يكون ذلك اعترافا ضمنيًا بالشرعية الدستورية لتلك التنظيمات . ورغم ذلك فلقد توافرت للحركة الشيوعية حريات واسعة مع غيرها من التنظيمات السياسية الأخرى ابان فترات الحكم الوفدى بشكل خاص .

أما عن القصر فينبغى الإشارة الى تسرب عناصر « ملكية » للحركة الشيوعية من خلال صفوف العمال ، وإن جرى ذلك بشكل بالغ الوهن . فكان هناك حزب العمال الذى تزعمه النبيل عباس حليم . وعلى الرغم من أنه كان من الناحية العلمية حزبا ضعيفا ، بل وموضع لسخرية عناصر الحركة وريبتها فاعتبرته « حزبا للعمال رغم أنف العمال » وتارة أخرى أطلقت عليه الصحف الشيوعية اسم « حزب أفندينا » إشارة الى هيمنة النبيل عباس حليم عليه (٩٥) . ولقد تأكدت بالفعل النوايا والشكوك فى عباس حليم ومآربه وذلك من خلال ضبط أحد التقارير بخطه مرفوع للسراى أبلغ فيه الملك عن عدد الممارسين للنشاط الشيوعى فى مصر بين الأوساط العمالية (٩٦) .

أما عن جوهر موقف القصر من الحركة الشيوعية ، فلقد جرت محاولاته

(٩٥) رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ج ٢ (١٩٥٠ - ١٩٥٢) ص ٤٤ .
(٩٦) محمود متولى : مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ ص ١١٥ .

متواترة لتقليم أظافرها بل والقضاء على دعاويها باعتبارها كانت خطرا مباشرا يتهدد العرش ، حتى أنه في عهد وزارة أحمد ماهر الأولى ، بدأ نشاط أعضاء البعثة الدبلوماسية الروسية واضحا ، فيما كان من صلاتهم المباشرة يعسد من المرشحين ، فما كان من رئيس الوزراء إلا أن يادر باستدعاء الوزير المفوض الروسى ، لكى يحذره من التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد(٩٧) . وعلى الرغم من هذا التحذير فقد قامت الاضطرابات العمالية فى القاهرة والاسكندرية والتي أرجعتها تقارير الأمن العام الى تأثير الدعاوى الشيوعية بين صفوف العمال(٩٨) .

راح القصر ينفذ خطته لمحاصرة النشاط الشيوعى فى مصر بغية القضاء عليه ، وبصدد التمهيد لتلك الخطوة استصدرت حكومة صدقى الثالثة تشريعا يعاقب بالحبس على من يقوم بتأسيس التنظيمات التى تدعو للثورة أو من يقوم بالدعاية بأية وسيلة ضد المبادئ الأساسية للدستور ، أو من يقوم بدعم هذه التنظيمات ماليا . بدا أن التنظيمات الشيوعية مستهدفة من وراء ذلك التشريع ، ولم تكن تلك الخطوة سوى مقدمة لضرب الحركة الشيوعية وتنظيماتها فى مصر فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٦ فيما عرف « بقضية الشيوعية الكبرى » فقامت الحكومة باعتقال قادة الحركة وصادرت صحفها . وكان من الواضح أن القصر قد استغل تلك الظروف كيما يؤكد لبريطانيا نواياه نحو الحركة الشيوعية ورغبته فى القضاء عليها يراوده فى ذلك أمل انجاح مفاوضات صدقى - بيغن التى كانت قد تعثرت بالفعل على

Fo : 37/45930 : Weekly Political and Economic Report (26th (٩٧)

April-2nd May, 1945, No : 126

Fo : 371/45931 : Weekly Political and Economic Report (3rd (٩٨)

-9th May) 1945 No : 127

صخرة « السودان » ، حتى أن صدقى قطع مفاوضاته بالاسكندرية وعاد الى القاهرة لمدة يومين لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمقاومة النشاط الشيوعى فى البلاد (٩٩) .

ومن ناحية أخرى استغل فاروق تلك الفرصة التى تهيأت له بضرب النشاط الشيوعى ، فى التلويح لبريطانيا بالمخاطر المتوقعة من وراء الخطر الشيوعى و اظهار رغبته فى التعاون معها ، فقابل وكيل الخارجية البريطانية أثناء زيارته لمصر وطلب منه ابلاغ حكومته بأنه - آى فاروق - يعتبر روسيا العدو الأول له (١٠٠) .

هيا فشل المفاوضات، صدقى - بينف الفرصة لروسيا فى محاولة لتخفيف الضغوط التى تعرضت لها الحركة الشيوعية وتنظيماتها على يد وزارة صدقى ، فقام مولوتوف (Molotov) وزير خارجية روسيا باستدعاء كامل البندارى السفير المصرى فى موسكو فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ونصحه بأن تقوم مصر بعرض قضيتها على عصبة الأمم ، وانه بمقدور مصر أن تعتمد على تأييد روسيا ، كما وعد باستخدام نفوذه لتجنب استخدام بريطانيا حق « الفيتو » (١٠١) . وبطبيعة الحال فان تلك الاتصالات التى أجراها البندارى وكيل الديوان الملكى السابق والمعروف بعداثة لبريطانيا ، قد أثارت قلق السفير البريطانى فى مصر ، فأرسل الى حكومته يقترح مفاتحة الملك فاروق فى أمر صلات البندارى مع الروس ، باعتبار أن الملك كان مسئولا عن اعادته الى السلك الدبلوماسى ، فضلا عن تعيينه سفيرا فى موسكو بصدد ترضيته اثر نزاعه مع على ماهر بالقصر فى عام

Fo : 371/53306 : Compbell to Fo, July 11, 1946 (٩٩)

Fo : 371/62972 : R. Howe to Bevin, May 10, 1947 (١٠٠)

Fo : 371/6260 : From Moscow to Fo, Jan. 1, 1947, No : 11 (١٠١)

١٩٣٩ (١٠٢) •

ولقد تركزت مخاوف الجانب البريطانى فى احتمالات أن تؤدى اتصالات البندارى بدوائر موسكو الى تقوية دعاوى الشيوعية فى مصر على نحو يؤثر بالسلب على النفوذ البريطانى ، الا أنه كان واضحا أن جهود القصر فى تتبع الحركة الشيوعية ودعاتها قد أثمرت الى حد كبير حتى أن الوثائق البريطانية أشارت الى أن تأثير النشاط الشيوعى فى الموقف الداخلى لم يصبح قويا بدرجة كافية تؤهله لى يكون عاملا جديدا فى إثارة حركة وطنية على غرار ثورة ١٩١٩ (١٠٣) •

ولقد صحت بالفعل التقديرات البريطانية عن موقف الحركة الشيوعية • فرغم أنها قد سارت مع بداية عام ١٩٤٧ فى طريق التوحيد ودل على ذلك تلك الوحدة التى قامت بين الحركة المصرية للتحرير الوطنى وبين منظمة الشراة « أسكرا » ، فى تنظيم الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى « حدتو » ، الا أن الحركة ما لبثت أن واجهت من جديد موجة أخرى من التفتت فى أواخر نفس العام ، وقوى الصراع بين المنظمة الجديدة « حدتو » وبين التنظيمات اليسارية الأخرى التى لم تندمج فيها مثل « الفجر الجديد » و « العصابة الماركسية » ، ولقد بقى هذا التفكك قائما الى أواخر عام ١٩٥٢ (١٠٤) • وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى « حدتو » وهى أكثر التنظيمات الشيوعية فاعلية على الساحة وفى مواجهة القصر بشكل أساسى •

Fo : 371/62960 : Compbell to F.O., Jan. 11, 1947, No : 71 (١٠٢)

Ilid : Same to Same, Jan. 11, 1947, No : 85 (١٠٣)

(١٠٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٤١٧ - ٤١٩ •

بدأت « حدثو » أولى موجات صدامها مع القصر فأصدرت منشورا في ١١ فبراير سنة ١٩٤٧ بعنوان « ١١ فبراير عيد الملك .. عيد الخونة آ واثمت فيه السراى بفرض سلطانها الديكتاتورى على البلاد والاستجابة لمطالب الاستعمار ، وانتهى البيان الى القول : « فلنمرغ التيجان فى التراب .. ليحيا نضال الشعب لاسقاط الاستعمار وديكتاتورية السراى » (١٠٥) . الى جانب ذلك فقد نجحت « حدثو » فى تكوين تنظيم لها داخل صفوف القوات المسلحة باسم « الاتحاد العام للصولات وضباط الصف » ، وتقدموا بعريضة فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ مطالبين بتصحيح اوضاعهم مهددين بأنه اذا لم تجب مطالبهم فانهم سوف يتجهون الى ساحة عابدين فى مظاهرة عسكرية رهيبه . بيد أنه سرعان ما تمت تصفية تلك الحركة ، فتناولت الحكومة أعضائها بالفصل والنفى ، وفى أوائل عام ١٩٥٠ أتمت السراى تصفية حساباتها مع الحركة باغتيال الضابط عبد القادر طه شقيق أحمد طه أحد قيادات « حدثو » (١٠٦) .

سعى فاروق مرة أخرى لاستثارة الجانب البريطانى وحفزه على مساعدته ، فراح يكرر على مسامع السفير البريطانى المخاطر الشيوعية التى تتهدد البلاد (١٠٧) ، وأوضح موقف مصر المؤيد لبريطانيا اذا قامت الحرب مع روسيا والتى يتوقع قيامها فى الربيع القادم (١٠٨) . كان الأمر واضحا أنه مجرد مناورة مكشوفة من جانب فاروق ، فقد كان ينشد تعضيد بريطانيا لموقفه المتداعى فى الداخل فى ذلك الوقت اذ فقد الكثير من شعبيته

(١٠٥) رقت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠ - ١٩٥٠) دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٦ ص ٤١٣ - ٤٠٤ .
(١٠٦) المصدر السابق : ص ٢٢٣ - ٢٢٨ .
Fo : 371/69244 : Compbell to Fo, Feb. 12, 1948, No : 24 (١٠٧)
Fo : 371/69194 : Same to Same, Oct. 29, 1948, No : 1484 (١٠٨)

واضح موقفه غاية في الصعوبة عما كان عليه من قبل بسبب أحداث فلسطين ، فضلا عن عجزه الواضح عن مواجهة المشاكل الداخلية للبلاد واضطراب أحوالها (١٠٩) . وانتقل فاروق الى الضغط على دوائر الخارجية البريطانية نفسها بشكل مباشر من خلال عبد الفتاح عمرو السفير المصري هناك ، الأمر الذي ترك انطباعا لدى المسئولين هناك بأن الملك شغوف للتعاون معهم (١١٠) . على هذا النحو بدأ واضحا أن الملك قد اتخذ من الحركة الشيوعية ذريعة لطلب تأييد بريطانيا وتعريضها لموقفه ، في الوقت الذي رأت فيه بريطانيا أنه ليس هناك عملا ثمة مخاطر حقيقية تهدد وجودها ونفوذها في مصر من وراء هذه الحركة .

وعلى النحو السابق الإشارة اليه لم يقيض للحركة الشيوعية الاستمرار في « التوحيد » اذ عادت الى سابق ضعفها وانقسامها . ومما ساعد على ذلك أنه منذ بداية حرب فلسطين تعرضت الحركة لضربة بالغة الشدة على يد وزارات القصر على السحر الحادث في عهد وزارة النقراشي الثانية ثم زادت قسوتها عندما تولى عبد الهادي الوزارة في نهاية ١٩٤٨ . ولقد أثرت حملة الاعتقالات على الحركة الشيوعية كلها بالاضعاف ، وتركت الحملة أثرا هاما في الفترة التالية في تفكير الشيوعيين له جانباء الايجابي والسلبى ، أولهما الاهتمام بالتنظيم والاجتهاد في بنائه لكي يكون قادرا على مواجهة بطش السلطة والوان الاضطهاد . وثانيهما نمو روح التطرف والمبالغة في السرية الى حد مفرط يشمل فاعلية الجماعة في النشاط بين الجماهير . وبعد أن كان المنطق السائد هو أن الكيان السرى للتنظيم يجب

Fo : 371/69193 : Memorandum of Egyptian Department, Aug. (١٠٩)

3, 1948

Fo : 371/62960 : Compbell to Fo : Jan. 10, 1947, No : 71 (١١٠)

أن يخدم النشاط العلنى ، انتكس هذا الأسلوب وانفست الكثير من التنظيمات الشيوعية فى السرية وحدها وفقدت الكثير من العناصر ايمانها بالعمل العلنى . وبطبيعة الحال فقد كان لنمو تلك الروح من الانعزال وفقدان الثقة اثره فى المسالفة من الحذر من النشاط البوليسى داخل صفوف الحركة (١١١) .

وعلى الرغم من مظاهر التفكك والضعف التى اعترت تنظيمات الحركة بوجه عام ، فانه يمكن القول بأن « حدتو » قد بدت أفضلها تماسكا وتنظيما ، الا أن نشاطها - شأن التنظيمات الأخرى - لم يخرج عن دائرة العمل السرى فى مواجهة خصومها من القصر والانجليز وفى هذا المجال أصدرت « حدتو » نشرة المقاومة تحت شعار « فى سبيل كفاح مسلح لطرده الاستعمار والقضاء على الملكية والرأسمالية المصرية الخائنة واقامة نظام الديمقراطية الشعبية » ، وكانت « المقاومة » توجه نداءاتها الى الشباب للمشاركة مع « حدتو » فى المعركة ضد النظام القائم وديكتاتورية السراى ؛ كما أصدرت نشرة عمالية أخرى باسم « كفاح شبرا الخيمة » كانت موجهة للعمال وأكدت على مضمون نشرة المقاومة أيضا (١١٢) .

على الجانب الآخر نجحت « حدتو » فى اجتذاب عناصر عديدة من داخل الجيش ، وكونت بالفعل « قسم الجيش » الذى أعطى اسما حركيا هو « قسم الأحذية » وتكون من عدد كبير من الضباط ممن انضموا الى « حدتو » ولو بشكل مؤقت مثل لطفى واكد ووجيه أباطة وخالد محيى الدين وآمال المرصفى وغيرهم . بيد أنه مما يؤخذ على « حدتو » أنها لم تكن تعول على

(١١١) رفعت السعيد : المصدر السابق ص ٤٤٨ وكذلك

طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٤٢٠ .

(١١٢) رفعت السعيد : المصدر السابق ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

انتشارها في الجيش ، أمل القيام بانقلاب عسكري ، كما أكد أحمد حمروش - وانما كانت تنشط في صفوف الجيش باعتباره مؤسسة بالغة الأهمية وبهدف خلق مناخ ديمقراطي واشتراكي ، داخل صفوفه (١١٣) . يضاف الى ذلك فقد كانت هناك مجموعة أخرى من الضباط قد انضمت الى « حدتو » دون أن تكون لها صلات بتنظيم الضباط الأحرار ، اذ حرصت « حدتو » على ألا تقدم كل هذه الكوادر الى تنظيم الضباط ، وخاصة وأن من بينهم من عمل في مواقع حساسة مثل الطيار عبد المجيد نعمان الذي كان ضابطا في السرب الملكي وتولى نقل المطبوعات والرسائل السرية في طائرة الملك الخاصة ، كما أنه أبلغ التنظيم عن قيام الملك بأعداد مطار سرى خاص به في الواحات استعدادا لهروبه (١١٤) .

ونكاد نلمس دلالات التناقض واضحة في مسيرة الحركة الشيوعية في « حدتو » فيما بين جنوحها الى العمل السرى وعزوفها عن تبني فكرة الثورة في وجه نظام القصر على نحو ما قرره أحمد حمروش أحد كوادر حدتو . بيد أن هذا التناقض يمكن تفسيره في اطار ادراك قيادة الحركة بضعفها وعدم قدرتها عملا على التصدي - من خلال العمل الثورى - لنظام حكم القصر ، ومن ثم فقد كان السعى لاعادة تنظيم صفوف الحركة والخروج بها من عزلتها من خلال الاتصال بالقوى السياسية الأخرى .

جرت بالفعل في يناير سنة ١٩٥٠ محاولة من جانب « حدتو » لدعوة القوى السياسية على الساحة لاقامة جبهة وطنية ، ووجهت الدعوة للوفد

(١١٣) محضر نقاش أجرته الباحثة الأمريكية سيلما بوتمان مع أحمد حمروش في ١٣/٤/١٩٨٠ ، نقل عن رفعت السعيد منظمات اليسار المصري (١٩٥٠ - ١٩٥٧) ص ٨٨ .
(١١٤) محضر نقاش أجراه رفعت السعيد مع عبد المجيد نعمان في ٨/١١/١٩٦٩ المصدر السابق : نفس الصفحة .

والاخوان والاشتراكيين « مصر الفتاة » والحزب الوطنى . وكانت القوتان السياسيتان المبعدتان هما السعديون والدستوريون ، ولقد تصور قادة الحركة الشيوعية أنه بالامكان استقطاب تلك القوى فى جبهة متحدة ، يدفعهم فى ذلك الظن بعداثها للقصر . الا أنه سرعان ما بدت نذر الفشل تحيط بالدعوة ، فعلى الرغم من اصرار « حدتو » فان الجبهة لم تشكل ، طبقا للتصور المطروح وقتذاك ، اذ كان الاشتراكيون والاخوان والحزب الوطنى كقوى سياسية منشغلة بالكفاح ضد الوفد وليس بالتعاون معه أو مع أى قسم فيه . ثم أن تلك الدعوة من جانب « حدتو » وان وجدت آذانا صاغية من أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى وفتحى رضوان من الحزب الوطنى ، الا أن الاخوان قد غلوا يدهم عن الالتقاء بها ، ثم أن الوفد ذاته كأحد أطراف الدعوة كان قد انغمس فى علاقة تحالف حقيقية مع القصر وهو الهدف الأساسى للتحالف . ومما زاد الفتق على الراتق أن الخلاف ما لبث أن نشب بين كوادى حدتو ذاتها بصدد تلك الدعوة بين مؤيد ومعارض (١١٥) .

ازاء هذا الفشل من جانب « حدتو » راحت تقلب ظهر المجن للحكومة النحاسية الأخيرة ، فخاضت « الملايين » لسان حال « حدتو » ، هجوما ضاريا على الحكومة ازاء قيامها بتقديم مشروع قانون الجمعيات للبرلمان ووصفت الحكم الوفدى بأنه « امتداد يصل بين حزب الشعب وهو حزب القصر الذى أقامه صدقى عام ١٩٣٠ وحزب الوفد » (١١٦) . وتارة أخرى تصف المعاهدة بأنها « وبالا على الشعب المصرى ووصمة عار فى جبين الثلاثة عشر الذين وقعوها » (١١٧) . وأوغلت « الملايين » فى الهجوم على الحكومة النحاسية

(١١٥) رفعت السعيد : المصدر السابق ص ٧٥ - ٨٠ .

(١١٦) صحيفة الملايين : ١٩٥١/٨/٦ .

(١١٧) صحيفة الملايين : ١٩٥١/٨/٨ .

عندما صرحت بأنها لا تعتزم إلغاء المعاهدة (١١٨) ، وكان من الواضح أن الحركة الشيوعية كانت بمنأى عن نوايا الحكومة النحاسية واتجاهاتها في هذا الصدد ، فسرعان ما قامت الحكومة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ في مناورة سياسية بارعة ، مما أصاب « حدتو » بالحرج إلا أنها لم تتوقف عن هجومها على الحكومة فاتهمتها بأنها قد خدعت الشعب الذي اعتقد أن حكومة الوفد ستقود بصدر رحب الكفاح الثورى للشعب المصرى ، ونعت عليها مواقفها السلبية من الاستعمار البريطانى (١١٩) .

ومن الغريب أنه ما أن ظهر ضعف موقف الحكومة الوفدية فى الحكم ، وظهرت أبعاد المؤامرة التى كان يدبرها القصر والانجليز للاطاحة بها ، حتى نلحظ انقلابا فى موقف « حدتو » من الحكومة النحاسية فيما بدأ من جنوح لتأييدها ، حتى أن « حدتو » ما لبثت أن أنهت تحالفها مع الحزب الاشتراكى عندما طلب إسقاط حكومة الوفد فى يناير سنة ١٩٥٢ ، واتخذت خطأ مبناه تأييد الوجود الوفدى فى الحكم ورفعت شعارا « لن نسمح بإقالتها ، ولن نتركها تستقيل » - إشارة الى حكومة الوفد (١٢٠) . إلا أن القصر كان أسبق الى الاستفادة من تلك التناقضات اذ انتهر فرصة حريق القاهرة فى يناير سنة ١٩٥٢ كيما يطيح بالوفد خارج الحكم ، ويوجه ضربة أخرى للحركة الشيوعية بتنظيماتها بدعوى تورطها فى الحادث .

والظاهرة الأساسية التى نخلص الى تسجيلها على النشاط الشيوعى أنه قد اتسم بحالة شديدة من الانقسام والتفتت ، وكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك بشكل واضح على موقف العناصر الشيوعية فى مواجهة القصر .

(١١٨) صحيفة الملائين : ١٩٥١/٩/٢ .

(١١٩) صحيفة الملائين : ١٩٥١/١٠/٢٨ .

(١٢٠) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٤٣٨ - ٤٣٩ .

ذلك أن الضعف الذى أصابها قد سوغ للقصر أن يوجه إليها ضربات عديدة متتالية ، قد أثرت ولا ريب على كيائها وحدث من حركتها على الساحة بشكل ملحوظ مما أدى إلى جنوحها إلى العمل السرى . ولقد فشلت الحركة الشيوعية بتنظيماتها فى توحيد صفوفها ، وبطبيعة الحال لم تكن دعوتها للقوى السياسية الأخرى لتوحيد جهودها فى جبهة وطنية ضد القصر والوجود الاحتلالى لتقابل بخطوات ايجابية من جانب تلك القوى ، فالفكرة كانت تصدر عملا عن رؤية غير موضوعية لواقع السياسة المصرية ، اذ أغفلت الحركة الشيوعية وهى بصدد دعوتها هذه ، طبيعة العلاقات البينية للقوى السياسية الأخرى سواء الأحزاب السياسية أو الجماعات الايديولوجية الأخرى ، ومن ثم فقد كان الفشل هو المحصلة الطبيعية لمحاولة جمع الأضداد ، مما أدى إلى عودة الحركة الشيوعية إلى عزلتها فى مواجهة خصومها .

وعلى الرغم من اختلاف تقديرات القصر والانجليز لحجم النشاط الشيوعى ومخاطره إلا أنه كان من المحقق أن القوى الشيوعية بحكم ايديولوجيتها كانت أكثر القوى تهديدا للكيان السياسى القائم وقتذاك ، وادراك القصر لتلك الحقيقة قد جعله يستهدفها بخصومة حادة امتدت أصولها منذ أن بدأت الحركة نشاطها ، وأسهمت فى اضعافها . فضلا عما كان من أمر انقسام تنظيماتها وتطاحنها فيما بينها وتلك عوامل كانت فى جملتها تحد عملا من فاعلية الحركة وأضعفت تأثيرها على الساحة .

وبصدد تقييم العلاقة بين القصر والجماعات الايديولوجية ، فينبغى القول بأنه لم تكن هناك أرض مشتركة تضم تلك الجماعات بحكم ما كان بينها من اختلافات ايديولوجية ، ومن جانب آخر تباينت فى مواقفها وعلاقاتها بالقصر . فاذا كانت القوى الشيوعية قد تمايزت عما سواها من

القوى الايديولوجية الأخرى - الإخوان المسلمون ومصر الفتاة - بموقفها العدائى الثابت نحو القصر ، فان علاقة مصر الفتاة والإخوان المسلمين به قد تذبذبت بين العداء والتحالف . ولقد استطاع القصر أن يستخدم كلاهما فى فترات التحالف معهما ، ليس فى توطيد دعائم حكمه فحسب ، بل وكادوات لصراعه السياسى .

ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن الجماعات الايديولوجية على اختلاف مشاربها كانت فى التحليل الأخير شبه منعزلة جماهيريا ، مما تفسره محاولاتها المتواترة للاقترب من القوى السياسية الأخرى التماسا لتأييدها ، مما جعل هذه الجماعات تنساق الى العمل السياسى وهى لا تملك عملا مقوماته فى وقت كان من الميسور على خصومها أن يتهموا نشاطها بأنه خارج عن الشرعية الدستورية ، وكان القصر دائما أسبق هؤلاء الخصوم لضربها .

الفصل الرابع

القصر بين الاتجاهات الإسلامية والعربية

- التيار الإسلامي وأثره على علاقة القصر بالأزهر
- القصر والفكرة العربية
- اتجاهات القصر العربية وأثرها على نشأة الجامعة العربية
- القصر وآخر محاولات الزعامة العربية « المشكلة الفلسطينية »

القصر بين الاتجاهات الإسلامية والعربية

برز الاتجاه الإسلامي لدى القصر واضحا منذ أوائل عهد فؤاد ، كرد فعل طبيعي لمواجهة الأفكار الليبرالية والتكتلات السياسية التي شهدتها البلاد في أعقاب ثورة ١٩١٩ وما تلا ذلك من إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وفي مواجهة القوى الوطنية واتجاهاتها لتأكيد حقوق الأمة في مواجهة العرش بشكل خاص ، فضلا عن مطالبتها باستقلال البلاد . في هذه الظروف كان من المقدر على القصر أن يسعى لتوطيد مكانته السياسية ، بيد أن تزايد حدة الصراع بين الحركة الوطنية والقصر ، كان يحد عملا من مساعيه في هذا الصدد .

على هذا النحو كان الاتجاه الإسلامي يمثل « حاجة ملكية » أملت بها دوافع سياسية وليست دينية تتصل بالقصر . ولقد تبلور الاتجاه الإسلامي عند القصر في عهد فؤاد بشكل واضح من خلال تبنيه لفكرة « الخلافة الإسلامية » اذ رأى فيها تأكيدا لسلطته الدينية والزمنية في مواجهة خصومه السياسيين في الداخل ، دون أن يغيب عن تقديراته السياسية ما يمكنه تحقيقه من وراء تبنى الفكرة من زعامة للعالم الإسلامي . وعلى الرغم من المضاعف التي اعترت سبيل القصر بصدد الفكرة وامكانية تطويعها لخدمة أهدافه ، الا أننا سوف نرى كيف قيض للاتجاه الإسلامي أن يمتد أثره ليؤدي دورا بارزا في سياسة القصر في عهد فاروق .

ومن المناسب أن نلقى الضوء - في ايجاز - على الظروف التي أدت الى تنامي التيار الإسلامي وكيف انتقلت تأثيراته الى القصر والدور الذي لعبه في سياسته . فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تبلور الاتجاه

الاسلامى من خلال الدعوة لفكرة الجامعة الاسلامية . ولقد قىض للفكرة أن تجد سبيلها للظهور من خلال دعوة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده على صفحات جريدة « العروة الوثقى » التى أصدرها أثناء نفيهما فى باريس اثر فشل الثورة العرابية ، فهاجمت الجريدة الاستعمار الذى كان يتهدد الأقطار الاسلامية ودعت الى تضامن المسلمين فى اطار « الجامعة الاسلامية » باعتبارها نوعا من التأكيد على الذات ضد أوروبا على أساس قومى ، مما نلمس معه أن الاسلام لدى مفكرى المسلمين وقتذاك كان مرادفا للقومية ، فى الوقت الذى كانت فيه بلدان مسيحية أجنبية تحكم الأقطار الاسلامية . ومن هنا نجد أن حق تقرير المصير قد اتخذ طابعا دينيا وأن حركة الجامعة الاسلامية كانت سبيلا آخر الى الاستقلال عن السيطرة الأجنبية .

وقد أوغل محمد عبده فى تبني فكرة « الجامعة الاسلامية » ، وشاركه الأفغانى فى حماسه لها وذهب الى أنه « لا جنسية للمسلمين الا فى دينهم » يصدد التأكيد على الجانب الدينى للدعوة . وبطبيعة الحال وجدت الدعوة تأييدا من السلطان التركى عبد الحميد الثانى ، خاصة أنه سعى بدوره لاحياء الخلافة الاسلامية فى شخصه وعمل على توحيد المسلمين ليستعين بهم على درء الخطر الأوروبى عن أملاك دولة الخلافة .

على هذا النحو ارتبطت فكرة الجامعة الاسلامية بشكل وثيق بدولة الخلافة « الدولة العثمانية » ، حتى أن محمد عبده اعتبر المحافظة عليها - أى على دولة الخلافة - ثالثا العقائد بعد الايمان بالله ورسوله . بهذا المفاد دارت فكرة الجامعة الاسلامية فى اطار تجديد واصلاح الخلافة العثمانية وليس ازالتها أو التخلي عنها باعتبارها القوة الاسلامية الروحية التى تقف فى وجه الزحف الأوروبى .

أما عن انتقال تأثيرات الدعوة لفكرة الجامعة الإسلامية الى مصر ، فيتضح من محاولات مصطفى كامل ربط الحركة الوطنية المصرية بحركة الجامعة الإسلامية ، اذ رأى فى الاسلام الجذوة التى يجب أن تحرك وتدعم القومية المصرية والتى بدأت تصطبغ بالايديولوجية الغربية ، وعزا اضمحلال عظمة المسلمين الى انقسامهم وابتعادهم عن الدين .

ومن ثم فقد دعا مصطفى كامل الى التقارب مع تركيا وانحاز الى حركة الجامعة الإسلامية ، وانتقد الاتجاهات العربية فى المشرق العربى التى كانت تدعو للانفصال عن تركيا كما سعى من جانب آخر الى كسب تأييد الحديو عباس حلمى للفكرة ونجح فى ذلك الى حد كبير رغم تباين المقاصد (١) .

والواقع أن فكرة الجامعة الإسلامية ، كانت تحمل فى مضمونها خلافاً جوهرياً مع « الفكرة العربية » التى روج لها مفكروا الشام بوجه خاص منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وذلك فى محاولة لتخليص البلاد العربية من السيطرة التركية ، وجاءت أيضاً كرد فعل مباشر لمقاومة النزعة الطورانية « تمجيد العنصر التركى » ، فشهدت البلاد العربية حركة نشاط واضحة تكونت من خلالها العديد من الجمعيات التى انتشرت فروعها فى البلاد وراحت تدعو للفكرة العربية وتروج لها (٢) .

(١) لمزيد من التفاصيل عن فكرة الجامعة الإسلامية : انظر ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ص ٢٥ وما بعدها ، جورج انطونيوس : يقظة العرب - تعريب على حيدر الرخاوى ، دمشق ١٩٤٦ ص ٦٧ وما بعدها ، زكريا سليمان : التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين - الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣ ص ٨٦ - ٨٩ ، انظر كذلك نصر الدين عبد الحميد نصر : مصر وحركة الجامعة الإسلامية (١٨٨٢ - ١٩١٤) ص ٩ وما بعدها .

(٢) وما يجدر ذكره أنه قد تشكلت ٤ جمعيات رئيسية منها اثنتان كانتا تعملان بشكل سرى هما جمعية المنتدى الادبى والجمعية القحطانية وقد تأسستا فى القسطنطينية عام ١٩٠٩ بالإضافة الى اثنتين علنيتين هما العربية الفتاة وتأسست عام ١٩١١ فى باريس وحزب اللامركزية =

والحقيقة أن فكرة العروبة لم تتخلص من أسرارها « العثمانى » ، إذ أنها كانت تستهدف تحويل دولة السلطنة الى مملكة ذات تاج مزدوج فتشكل الأجزاء العربية مملكة واحدة ذات برلمان خاص وإدارة محلية خاصة وتكون العربية لغتها ، وتكون هذه المملكة جزءا من مملكة تركية وعربية • ولقد حمل هذا التعارض الواضح بين فكرة الجامعة الإسلامية ، وفكرة العروبة ، دعاة الأخيرة الى الجنوح للعمل السرى خوفا من عسف السلطات التركية واضطهادها ، على نحو ظلت معه الغلبة للتيار الإسلامى ، دون الفكرة العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى •

بيد أنه ما أن تفككت ثورة سنة ١٩١٩ وهدأت جذوتها ، حتى قىض للتيار الإسلامى الظهور من جديد من خلال الدعوة للخلافة الإسلامية ، وكان من الطبيعى أن ينتهز القصر تلك السانحة ، مستغلا فى ذلك زوال الخلافة عن تركيا ، وذلك التأييد من جانب الأزهر وال الإخوان المسلمين بعد ذلك لمساعيه نحو الخلافة • ولسوف نرى كيف أن اصطدام « فكرة الخلافة » بالعديد من المصاعب فى الداخل والخارج ، قد حدا بالقصر الى التراجع عنها مؤقتا - فى عهد فؤاد - لكى يجدد الدعوة اليها فى مستهل عهد فاروق فى محاولة لاضفاء الطابع الدينى على حكمه •

والواقع أن بروز توجهات القصر العربية ، لا يمكن تفسيرها بتراجع التيار الإسلامى فيه ، على العكس ففى تقديرنا كان التيار الإسلامى بالضرورة مدخلا أساسيا وضروريا للقصر الى الفكرة العربية • ولسوف نرى كيف أسهمت القضية الفلسطينية فى ذلك التحول الحادث فى توجهات القصر ،

= الادارية العثمانى بالقاهرة وقد تأسس عام ١٩١٢ • بالإضافة الى ذلك فقد كانت هناك جميعات أخرى انتشرت فروعها بالبلاد العربية • أنظر جورج أنطونيوس : المصدر السابق ص ١١٦ وما بعدها •

اذ هيأت له فرصة الظهور على الساحة العربية ومهدت لدوره في الدعوة للجامعة العربية .

التيار الاسلامي واثره على علاقة القصر بالآزهر :

استهدفت توجهات القصر الاسلامية تأصيل دعائم حكمه وتوطيد مكانته السياسية على الساحة في مواجهة خصومه السياسيين ، فلا شك في أن التغييرات السياسية والتشريعية التي شهدتها البلاد عشية اعلان تصريح ٢٨ فبراير كانت تحمل في اطارها العام نذر تراجع دور القصر كمؤسسة سياسية ، رغم سعى فؤاد للحد من آثار تلك التغييرات على العرش . وفي اطار الصراعات السياسية بين الحركة الوطنية والقصر ، بدا من المتعذر عليه أن يحرز عليها نصرا حاسما خاصة في ظل غياب تأثيره الجماهيري . على هذا بدا الاتجاه الاسلامي يمثل المجال الحيوي لاهتمامات القصر بأمل أن يحقق من ورائه رصيد شعبي يدعم موقفه في مواجهة خصومه السياسيين في الداخل ، ويهيئ له مكانة متميزة بين الأقطار الاسلامية . وبعبارة أخرى فان توجهات القصر الاسلامية لم تكن انعكاسا لعقيدة ترسخت بين جنباة ، أو استجابة لنازع حقيقي للدفاع عن الاسلام ، بل ان حركته في هذا المضمار كانت بواعثها سياسية أكثر منها دينية .

ولقد تبلور المفهوم الاسلامي عند القصر منذ عهد فؤاد من خلال اتجاهين ، أولهما : بسط هيمنته على المعاهد الدينية بما فيها الأزهر والاستئثار بالسلطة المطلقة عليها ، ثانيهما : تبني فكرة الخلافة الاسلامية والتشجيع لأحقية عرش مصر فيها .

وفيما يتصل بالاتجاه الأول فلقد حرص فؤاد من خلال دستور ١٩٢٣ على أن يستبقى لنفسه أمر تنظيم المعاهد الدينية وكذا تعيين الرؤساء

الدينيين ، على أن تكون تلك التعيينات بمقتضى مرسوم ملكى بناء على ما تعرضه الوزارة (م ١٥٣) (٣) . ولقد أوغل القصر فى هذا الاتجاه كيما يستأثر بالأمر كله ، فاستصدت وزارة اسماعيل صدقى مرسوما بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ، نص على أن اختيار شيخ الأزهر وتعيينه وكذا اختيار شيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ الكليات وتعيينهم منوط بالملك وحده ، فسلب بذلك حق مجلس الوزراء فى اختيارهم (٤) .

ولقد كان الأزهريون يعتقدون بأن فى التصاقهم بالعرش صونا لحقوقهم ، وإبعادا لهم عن منحى الصراعات السياسية والنزاعات الحزبية ، إلا أن القصر قد استخدمهم كأداة ضغط فى مواجهة خصومه السياسيين ، بعد أن نجح فى تحويل الأزهريين لنصرتة على نحو بدا معه الأزهر جزءا من بنية النظام السياسى للقصر . وتتضح تلك الحقيقة فيما كان من تحريك القصر لمظاهرات الأزهر بغية إثارة المتاعب فى وجه وزارة الشعب - وزارة سعد زغلول - فى محاولة لإحراجها . وأخرى راح يحرض هيئة كبار العلماء لضرب وجود حزب الأحرار الدستوريين فى الحكم وطردهم من الوزارة عندما أثارت أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » (٥) .

(٣) دستور الدولة المصرية : صادر بالمرسوم الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ - القاهرة ١٩٢٣ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ص ١٣٧ .
(٥) وتعود الأزمة التى فجرها كتاب « الاسلام وأصول الحكم » الى أن المؤلف قد تناول مفهوم الخلافة شرعا واعتبر الخليفة مقيدا فى سلطاته بحدود الشرع لا يتخطاها وأنه اذا جار أو فجر انمزل من الخلافة . وذهب الى أن الزعم بأن الخلافة مقام دينى ونيابة عن صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ، أمر درج عليه السلاطين والملوك حتى يتخذوا من الدين دروعا تحمى عروشهم ، وانتهى الى أن أنظمة الاسلام دينية وليست سياسية ، وأن مبدأ فصل الدين عن الدولة يتطابق مع تعاليم القرآن والسنة . وكان من الواضح أن الكتاب لم يهاجم الخلافة أو الحكومة الدينية فحسب ، بل والنظام الملكى أيضا فى وقت انشغل فيه القصر بالدعوة للخلافة - وكان مؤلف الكتاب هو الشيخ على عبدالرازق من أسرة ضمت العديد من زعامات حزب =

وفيما يتصل بالاتجاه الثانى والحاصل أن تركيا قد قامت بإلغاء الخلافة فى عام ١٩٢٤ ، اثر قيام الزعيم التركى مصطفى كمال أتاتورك بخلع السلطان عبد الحميد . وكان من الطبيعى أن ينتهز القصر تلك الفرصة السانحة كيما يحاول نقل الخلافة الى القاهرة ، تراوده فى ذلك آمال زعامة العالم الاسلامى ، فرجاله من أمثال محمد سعيد باشا وحسن نشأت وكيل الديوان الملكى وقتذاك ، راحوا يروجون لفكرة مبايعة الملك فؤاد للخلافة - فى عهد وزارة الشعب سنة ١٩٢٤ - وشارك الأزهر أيضا بعلمائه فى تبني الدعوة والترويج لها .

أظهرت الوزارة الوفدية تحمسها لفكرة الخلافة فى بدايتها ، باعتبارها قضية تثير اهتمام الأقطار الاسلامية بما فيها مصر . الا أن الوزارة ما أن أدركت البواعث الحقيقية لتبنى القصر للفكرة ، وأنها ترجع أساسا لمحاولة تقوية كيانه السياسى ودعم شعبيته على حسابها ، حتى امتنعت عن تأييدها بل وحاربتها . على الجانب الآخر تراجع القصر مؤقتا عن الدعوة للخلافة باعتبار أن تشدده فى الدفاع عنها من شأنه أن يزيد من صلابة هجوم الوفد عليها ، مما قد يقضى على الفكرة فى مهدها .

ومن الناحية العملية ظل القصر متمسكا بالفكرة الى أن بدت الظروف أكثر ملاءمة فى عهد وزارة زيور الثانية عام ١٩٢٥ ، حيث عقد بالقاهرة مؤتمر الخلافة فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ ، بيد أن الشكوك ساورت بعض حكام الدول الاسلامية الأخرى فى نوايا مصر ، وظنوا أن إثارة المسألة ، إنما

= الأحرار الدستوريين ، فما كان من القصر الا أن أوعز الى هيئة كبار العلماء بطرد المؤلف من زمريتها ، وعهد فؤاد الى تصعيد الأزمة فى مواجهة حزب الأحرار الدستوريين الذى شارك فى الحكم مؤتلفا مع غيره من أحزاب الاقلية فى وزارة زيور الثانية سنة ١٩٢٥ ، الى أن تمكن من حسم الأزمة لصالحه بطردهم من الوزارة . انظر الشيخ على عبد الرازق : الاسلام وأصول الحكم ، القاهرة ١٩٢٥ ص ٥ وما بعدها .

كان بفرض ضم الخلافة الى عرش مصر ، ومما ضاعف من تلك الشكوك ما كان من ترحيب بريطانيا بالفكرة • ومن ثم فقد بدا واضحا أن مسألة الخلافة قد قوبلت بمصاعب عديدة فى الداخل والخارج ، على نحو غاضت معه أحلام القصر فيها ، الا أننا سنوف نرى كيف قيض للقصر احياء الفكرة فى عهد فاروق فى ظروف كانت أكثر ملائمة عن سابقتها •

ومهما يكن من أمر فقد أفضت سياسة القصر نحو الأزهر الى فرض هيئته على تلك المؤسسة الدينية ، ودفعت بها خارج اطارها الدينى الى المعتقد السياسى ، وامتدت آثار تلك السياسة الى عهد فاروق ، اذ خاض بالأزهر الصراع ضد الوفد - خصم السراى العنيد - والذي راح يحاربه بنفس سلاحه ، فعهد الى انشاء « اتحاد الأزهرين » ، الذى تشكل تحت راية الوفد ، وما لبث حزب الأحرار أن حذا حذوه فتألفت « لجنة الأحرار الدستوريين بالأزهر » ، فى الوقت الذى نجح فيه فاروق فى استمالة الشيخ المراغى - شيخ الجامع الأزهر - اليه منذ البداية ، والذي أولاه ولاء الأزهر التام (٦) •

أما مسألة التتويج الدينى فلم تكن سوى امتداد لتبنى القصر للاتجاه الاسلامى ومحاولة لحياء فكرة الخلافة والتمهيد لها فى عهد فاروق • وبطبيعة الحال فان الظروف السياسية السائدة وقتذاك كانت مواتية اذ وجدت الفكرة تأييدا بين صفوف الإخوان والأزهر (٧) •

وفىما يتعلق بالإخوان فقد برز حسن البنا - المرشد العام للجماعة - ليكشف عن تأييدهم صراحة للفكرة ، فيما كان من قوله « كان المسلمون فى

(٦) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦) ص ٢٨٠ •

(٧) وتجدر الإشارة الى أن الأمير محمد على ، وليس الأزهر كان هو صاحب فكرة التتويج

الدينى ، انظر محمد التابى : مصر ما قبل الثورة ص ٥٧ وما بعدها •

الحلاف يرجعون الى الخليفة . . فاين هو الآن ؟ لابد أن نعمل جميعا على ايجاده » (٨) . بهذا المقاد دعا الاخوان الى الفكرة من منظور ديني ، اذ لم يكونوا قد أعلنوا بعد عن بدء اشتغالهم بالسياسة ، وان كانت دعوتهم تحمل تلميحا بالخلافة لفاروق ، فضلا عن ذلك فان حركة الاخوان كانت تتحسب وقتذاك الصدام مع القوى السياسية الأخرى وفي مقدمتها الوفد ، ولما تكتمل للحركة أسباب القوة بعد .

اما الأزهر فقد رأى في فكرة التتويج الديني مجالا لا يثبت مظاهر التأييد والمساندة للقصر ، فتعهدوا علماءه وتشيعوا لها وعلى رأسهم الشيخ المراغى . وكان فريق المدافعين عن الفكرة يرى أن الملك لا يحلف اليمين أمام البرلمان ليتلقى بذلك سلطاته منه ، وانما بغرض احترام الدستور والقوانين والمحافظة على استقلال الوطن وسلامته . أما حق الجلوس على العرش فهو يتلقاها أولا بحكم الوراثة ، وأن القول بأن الملك يملك سلطته من البرلمان الذي يمنحه جلوسه على العرش يعد اليمين التي يحلفها أمامه ، لأصبح الأمر شبيها بالنظام الجمهوري أكثر منه بالنظام الملكي الوراثي .

ومن الناحية العملية اتخذ الحلاف حول أزمة الحفلة الدينية الشكل الايديولوجي بين من تشيعوا لها وعلى رأسهم الأزهر ، وبين من عارضوها ونعنى بهم الوفد ومؤيديه . الا أن الحكومة الوفدية قد حسمت الحلاف لصالحها باصرارها على ضرورة أداء الملك اليمين الدستورية أمام البرلمان . فقد كان النحاس يرى في اقامة الحفل الديني ، اقحاما للدين فيما ليس من شئونه وايجاد سلطة دينية بجانب السلطة المدنية . بيد أن البواعث الحقيقية لموقف النحاس وان تعددت فقد كان أبرزها محاصرة النفوذ الملكي

(٨) الاخوان المسلمون : ١٩٣٦/٦/٢٣ .

والحد من مقومات تعاظمه . هذا الموقف من جانب النحاس لم يكن ليقر به من الملك بطبيعة الحال ، وكان على الاجمال موقفا يفتقد الى الحكمة على حد تعبير السفير البريطاني(٩) .

ومهما كان من أمر النتائج ، فلقد أفضت الأزمة الى توثق العلاقة بين القصر والأزهر ، وما لبث فاروق أن كشف لرعاياه عن ورعه الدينى ، وبايعاز من الشيخ المراغى راح ينتظم فى زيارة المساجد لأداء صلوات الجمعة ، حيث كان يختلط بجماهير المصلين مستكملا بذلك مظاهر تدينه وورعه ، فأطلق عليه لقب « الملك الصالح »(١٠) . وينبغى الإشارة الى أن تأييد الأزهر - كمؤسسة دينية - للقصر قد تعدى حدوده الى الناحية السياسية ، فلقد أوغل الشيخ المراغى فى النشاط السياسى بشكل ظاهر ، على نحو جعله طرفا فى المحصومات السياسية ، وظهر ذلك من انحيازه المطلق للقصر فضلا عن توثيق صلاته بالأحرار الدستوريين ، الا أنه كان من الواضح أن صلات المراغى بالقصر كانت بمثابة القطب الثابت فى نشاطه السياسى(١١) .

بات ظاهرا أن كلا من القصر والأزهر قد حفظ للحكومة النحاسية موقفها المناوئ من مسألة التتويج الدينى ، واتفق رأى المراغى والقصر على ضرورة اقضاء الوزارة النحاسية واستبدالها بأخرى يرأسها أحمد ماهر ويكون النقراشى أحد وزرائها ، أما المسوغ لذلك التغير فيكون بطلب الملك

Fo : 407/221 : No : 12 : Lamsan to Eden, Aug. 9, 1937, (٩)

Tel. No : 90

(١٠) مارسيل كولومب : المصدر السابق ص ١٠٥ .

(١١) طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ص ٢٨٠

من النحاس حل تنظيمات القمصان الملونة ، بما فيها القمصان الزرقاء التابعة للوفد ، واذا رفض يقوم الملك بإقالته(١٢) .

بيد أنه كان من الواضح أن طرفي التحالف قد أغفلا الاعتبارات البريطانية والرغبة في الإبقاء على الحكم الوفدي ، خاصة وأن بريطانيا لم تكن حتى ذلك الوقت قد تخلت عن تأييدها . حساس في إطار سياستها الرامية الى تحقيق التوازن بين القصر والوفد ، دون اغفال تجنب بريطانيا التدخل بشكل مباشر في الصراع بين الطرفين . يتأيد ذلك بما كان من محاولات الجانب البريطاني لتهدة الأزمة واحتوائها ، فبادر السكرتير الشرقي بالسفارة البريطانية الى مناقشة الاقتراح مع علي ماهر والشيخ المراغي - كل على حده - محاولا أن يظهر خطورة تنفيذه والمصاعب المتوقعة من وراء ذلك . وكان السكرتير الشرقي يحاول بذلك اثناء القصر عن نواياه ، وفي الوقت الذي أظهر فيه علي ماهر تفهما ، كان الشيخ المراغي يرى بأنها فرصة ذهبية يتعين عدم اهمالها بحال في الوقت الحاضر(١٣) .

كرد فعل لنوايا القصر نحوها ، راحت الوزارة تعمل على تأكيد شرعية وجودها وتأييد الجماهير لها ، فلبجات الى أسلوبها التقليدي لاستعراض القوة في مواجهة القصر ، فخرجت جموع الوفديين في مظاهرات صاخبة تتحدى الملك وتهتف « الشعب مع النحاس » ، وجاء الرد الملكي سريعا اذ عمد المراغي في المقابل الى تحريك مظاهرات ضخمة من الأزهريين والاخوان تهتف « الله مع الملك » لتؤكد بذلك الصبغة الدينية لحكم القصر(١٤) . على هذا النحو كان القصر - في عهد فاروق - قادرا على استغلال التيار الاسلامي

Fo : 407/221 : No : 21 : Kelly to Eden, Aug. 28, 1937,

(١٢)

Tel. No : 480

Ibid

(١٣)

(١٤) رفعت السعيد : مصطفى النحاس ص ٧٦ .

بتأييد من الأزهر والاكهوان ، والتحرك بفاعلية تحت ستار الدعوة الاسلاميه ، فى مواجهة مبادئ الوفد الليبرالية ودفاعه عن الدستور ، مما يعد عملا من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب للقصر .

بيد أن اقالة حكومة الوفد ، لم تؤرخ نهاية للعداء بينه من جانب والقصر والقوى الاسلاميه المؤيدة له من جانب آخر . ففى خطبته بعيد الفطر ، راح الشيخ المراهى يهاجم بشدة البعثات التبشيرية ونشاطها ، وتحول بهجومه الى الاقباط فى شخص مكرم عبيد وأصدقائه منهم ، وامتد هجومه الى النحاس وزملائه من المسلمين ، ودعا المراهى الى توحيد كافة المذاهب السنية والزيدية والشيعة حتى لا تتبدد قوة الاسلام فى نزاعات مذهبية(١٥) . وعلى الأثر نظمت « الوفد المصرى » حملة على الشيخ المراهى واتهمته بأنه لا يفهم من أمر الدين شيئا ويسعى الى تفريق كلمة الأمة ، فانبورت جريدة الاخوان ترد على الحملة وتصف زعماء الوفد بأقذع الأوصاف(١٦) . على هذا النحو أدرك الوفد - خارج الحكم - فاعلية الأزهر بشكل خاص كأداة فى يد القصر ، ومن ثم كان سعى زعامته الى فصم عرى التحالف بين القصر والأزهر . وبالفعل فما أن عاد الوفد الى الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، حتى بذل السعى لتخفيف قبضة الملك على المعاهد الدينية ، أملا فى احتوائها أو تحويلها عن نصرة القصر على أقل تقدير ، واتخذت الحكومة النحاسية بالفعل العديد من الاجراءات لذلك ، فأنشأت

Fo : 407/222 : No : 17 : Lampson to Eden, Feb. 1938, (١٥)
Tel. No : 172

(١٦) وقد بلغ من حدة هجوم الاخوان على الوفد أن تصدر صحيفتهم مقال بقلم ضالع عشاوى بعنوان « الاسلام بين أنصاره وخصومه » تتضمن بيتا من الشعر جاء فيه :
قوما اذا منعت النعال وجوههم

شككت النعال لاي ذنب تصنع

انظر زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمين ص ٢٢٢ .

فى مجلس الوزراء ادارة للشئون الدينية وعين الشيخ محمد البنا مديرا لها وكان معروفا بميوله الوفدية واصبح همزة الوصل بين النحاس وقيادات الأزهر . كما قامت بتوثيق صلات الاتحاد الأزهرى بالسكرتارية العامة للوفد ، ومن هذه الاجراءات أخيرا قيامها باعداد مشروع لتحسين احوال العلماء والمدرسين والخريجين من المعاهد الدينية ، الا أنها علقت تنفيذه على اقضاء المراغى عن مشيخة الأزهر (١٧) .

ولم تدخر الحكومة النحاسية وسعا فى محاولاتها للقضاء على مظاهر تأييد الأزهر للملك ، ففي مناسبة عيد ميلاد فاروق تحركت جموع من الطلبة الأزهريين الى قصر عابدين يوم ١٣ فبراير لتهنئته ، وكانت الحكومة قد وافقت فى البداية على أن يذهب وفد منهم الى عابدين ، دون السماح بتجمع حشودهم . الا أنه ما أن وصل طلاب الأزهر الى عابدين ، حتى طلب البوليس منهم التفرق ، وقام باطلاق التيران عليهم فاعتصم الطلبة بالأزهر (١٨) .

بدت الفرصة سانحة للحكومة لكى تقتص من قيادات الأزهر الموالية للملك ، وكانت المناسبة ما جرى من اعتصام طلبة الأزهر ، وتأيد بعض المشايخ للطلبة ، فأصدر النحاس فى ١٦ فبراير أمرا بالقبض على خمسة من مشايخ الأزهر منهم أحمد حسن الباقورى عميد معهد شبين الكوم وعبد اللطيف دراز عميد معهد الزقازيق وسكرتير شيخ الأزهر والشيخ عبد العزيز نوار من معهد القاهرة ، وكانت التهم الموجهة اليهم هى عجزهم

عن المحافظة على النظام فى معاهدتهم ، مما أثار نقمة الملك وسخطه (١٩) .
وفى مواجهة سياسة الوزارة المتشددة ، بدأ القصر يتراجع ويعمد الى المهادنة
فمن جهة راح أحمد حسنين يتوسط لدى النحاس لاطلاق سراح المشايخ
المعتقلين (٢٠) .

ومن جهة أخرى راح أحمد حسنين يبدى اعتراضه للنحاس على
محاولاته لاقحام الأزهر فى السياسة اشارة الى تشكيل الاتحاد الأزهرى
تحت اشراف الوفد ، ولم يكن الشيخ المراغى بدوره أقل اعتراضا على انشاء
تنظيم وفدى بين طلاب الأزهر (٢١) . وامتدت تلك المهادنة من جانب القصر
الى مسألة تعيينات الأزهر ، فرغم أن السفير البريطانى كان يتوقع صداما
حادا بين القصر والحكومة ، باعتبار أن هذه المسألة سوف تكون بمثابة اختبار
قوة لكلا الطرفين ، وبات التساؤل المطروح هو ما اذا كان الملك سوف
ينفرد بالتعيينات الجديدة للمجلس الأعلى للأزهر ، أم أنها سوف تتم بواسطة
الملك بناء على طلب الحكومة ؟ (٢٢) . وعلى الرغم من حرص القصر دائما على
الانفراد بهذه التعيينات دون الرجوع للوزارة مهما كان لونها السياسى ،
الا أنه أحنى رأسه للعاصفة بتعيين من رشحهم النحاس لعضوية المجلس
الأعلى للأزهر وصدر المرسوم الملكى بأسمائهم (٢٣) .

والحقيقة أن هذه السياسة من جانب القصر قد أغرت الحكومة الوفدية

Ibid (١٩)

Ibid (٢٠)

Fo : 371/35532 : No : 18 : Weekly Political and Economic
Report, April 10, 1943 (٢١)

Fo : 371/35529 : No : 5 : Weekly Political and Economic
Report, Feb. 3, 1943 (٢٢)

Ibid : No : 8 : Weekly Political and Economic Report,
Feb. 3, 1943 (٢٣)

على التمداد في محاولاتها لبسط نفوذها على الأزهر فضلا عن احتواء النفوذ الملكي به ، فيعمد النحاس الى زيارة الأزهر وتستقبله مجموعة من المدرسين ، وذلك بدوره حرك مشاعر الولاء للوفد بين أوساط العلماء والطلبة ، وأشارت تقارير البوليس الى أن بعضا منهم قد أظهر اعتراضه على تلميحات زملائهم المواليين للقصر (٢٤) .

عند هذا الحد ينبغي الإشارة الى الاعتبارات الموضوعية التي انبنت عليها سياسة القصر في مواجهة محاولات الحكومة الوفدية التي بذلتها للاستيلاء على الأزهر . فمن هذه الاعتبارات أولا : ادراك القصر بأن مساعي الوفد للتدخل في الأزهر وبسط نفوذه عليه ، إنما هي في الواقع رهن ببقائه في الحكم ، وأن نفوذ القصر على تلك المؤسسة الدينية سوف يعود حتما حالما يخرج الوفد من الوزارة . ومنها ثانيا : أن أية محاولة من جانب القصر للقضاء على نفوذ الوفد في الأزهر في هذا الوقت سيؤثر سلبا عليها . الفشل طالما استمر التأييد البريطاني للحكومة الوفدية قائما . ومن هذه الاعتبارات أخيرا أن أحداث ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ وآثارها ، كانت من الناحية العملية من عوامل التثبيط للقصر ، لا يمكن التقليل من شأنها . وعلى الاجمال فلم يكن القصر بحاجة الى مزيد من الصدام مع الحكومة الوفدية تحسبا لمخاطر غير محسوبة النتائج .

وعلى الرغم من ذلك فيمكن القول بأن القصر قد استمر في محاولاته لتدعيم علاقته بالأزهر دون أن يؤدي ذلك الى الصدام مع الوفد الذي لم يكن بدوره أقل حرصا على ترسيخ وجوده بالأزهر . وبدأ بالفعل التسابق بين

الطرفين في هذا المجال ، فيحضر الملك وبصحبته الشيخ المراغى احتفالات الأزهر بمناسبة بدء العام الهجرى الجديد ، فى الوقت الذى بعث فيه النحاس برسالة اذاعية من قصر الزعفران الى العالم الاسلامى بهذه المناسبة (٢٥) .
ومن ناحية أخرى راح المراغى - بإيعاز من الملك - يلقي دروسا فى التفسير بالمساجد حافلة بالهجوم المستتر على الوفد . وفى المقابل عمد الوفد لتحريك أنصاره داخل الأزهر ضد المراغى فتجددت الاضرابات ضده فى يناير ١٩٤٣ . وراحت الحكومة تتخذ الخطوات العملية لابعاد المراغى عن مشيخة الأزهر ، باعتباره رأس الولاء للقصر فى الأزهر ، وتقدم بالفعل عدد من شيوخ الأزهر باقتراح للملك بتعيين شيخ جديد للجامع الأزهر (٢٦) .
وكان من الواضح أن هذا الاقتراح تم الترتيب له واعداه بمعرفة الحكومة (٢٧) .

على الجانب الآخر راح الشيخ المراغى يوضح أبعاد هذا الاقتراح للمستشار الشرقى بالسفارة البريطانية ، من أن الخلاف لم يكن معه - أى مع المراغى - ولكنه بين الملك والنحاس ، الذى وجه دفة الخلاف مع القصر بطلب تعيين شيخ جديد للأزهر (٢٨) . وكان أن رفض الملك الموافقة على اقضاء المراغى ، بينما أصر النحاس على موقفه بدعوى أن التعيينات فى مثل هذه المناصب أو الاقالة منها ، انما هى شأن من شئون الحكومة ، وذلك لكى يظهر بمظهر المدافع عن الدستور (٢٩) .

Fo : 371/35529 : No : 5 : Weekly Political and Economic (٢٥)
Report Feb. 3, 1943

(٢٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٢٨٠ .
Fo : 371/41318 : 83 : Weekly Political and Economic (٢٧)
Report, July 7, 1944

Ibid (٢٨)

Vatikiotis, P. J : The Modern History of Egypt : P : 353 (٢٩)

يفهم من هذا أن الحكومة الوفدية قد أوغلت في الأزهر على نحو تهددت معه عملا ركائز نفوذ القصر فيه ، خاصة وأن القضية هنا تتصل بشكل أساسي بالمرافى شيخ الأزهر ورجل القصر . على ذلك يمكن القول بأن القصر بدأ يتخلى عن سياسة المهادنة مع الحكومة في هذا الصدد ، وراح يتحرك من جديد فى اتجاهين ، أولهما : محاولة جذب الجانب البريطانى الى دائرة الأزمة من خلال التقارب معه ، والثانى : استعادة التوازن المفقود فى وجه محاولات الحكومة الوفدية لتدعيم نفوذها بالأزهر .

وفيما يتصل بالاتجاه الأول فتشير الوثائق البريطانية الى ظهور دلالات عدة على رغبة حارة للشيخ المرافى فى تحسين علاقاته مع السفارة البريطانية(٣٠) . وراح يظهر اذعانه لفكرة استمرار الوفد فى الحكم ، طالما أنه لن تكون هناك فى الوقت الحالى حكومة أخرى أقل سوءا من الحكومة الوفدية(٣١) . وذلك فى محاولة منه لتهدئة خواطر السفارة البريطانية عن عدائه والقصر للحكومة . بيد أنه لم يقيض النجاح لهذا الاتجاه ، وذلك بسبب اعراض الجانب البريطانى عن التدخل فى شئون الأزهر باعتباره مؤسسة دينية(٣٢) .

أما عن الاتجاه الثانى ، فينبغى الإشارة الى أن تحرك القصر فيه كان أكثر فاعلية عن سابقه . من ذلك فقد تمخضت محاولات الوزارة الرامية لاضعاف مركز الشيخ المرافى ، عن تقديم الشيخ استقالته احتجاجا على أعمال

Fo : 371/35336 : No : 32 : Weekly Political and Economic Report, July 15, 1943 (٣٠)

Ibid

(٣١)

Fo : 371/41318 : No. : 83 : Weekly Political and Economic Report July, 1944 (٣٢)

الحكومة ضده ونتيجة لرفض القصر للاستقالة ، فقد تم التوصل الى اتفاق منع الشيخ بمقتضاه اجازة مرضية مفتوحة (٣٣) . وعلى الرغم من ذلك فقد أصر الملك على حضور الشيخ المراغى لصلوات الجمعة التي كان يؤديها الملك في المساجد ، مما أعطى الانطباع بأن المراغى لا يزال شيخا للأزهر ، الأمر الذي كانت تعارضه الحكومة ، خاصة وأنها اذا ما أقرت القصر على مسلكه ، فإن ذلك يعنى صراحة اعترافها بأن المراغى لا يزال شيخا للأزهر (٣٤) .

على كل حال كانت الوزارة قد قررت حسم المسألة ، وبناء على توصيات النحاس سأل أمين عثمان السفير البريطانى النصيحة ، والذي قرر بدوره أنه لا يمكنه التدخل فى مثل هذا النزاع الدينى بين القصر والحكومة ، وأنه يتعين على رئيس الوزراء ابعاد الأزهر عن الخلاف بين الطرفين بأى شكل (٣٥) . على هذا النحو بدت السفارة البريطانية عازفة عن التدخل بين الطرفين فى النزاع حول الأزهر وعمدت الى إتخاذ موقف محايد ازاء الأزمة ، وهذا بدوره كان باعثا للحكومة لكى تتراجع عن موقفها بعد أن أدركت مخاطر الصدام مع القصر ، دون تأييد بريطانيا لها .

الا أنه باقالة الوزارة النحاسية فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، بدت الفرصة سانحة للقصر لتقويض النفوذ الوفدى بالأزهر . اذ قامت وزارة أحمد ماهر ، التى خلفت الوزارة النحاسية فى الحكم ، بإعادة الشيخ المراغى لمباشرة أعماله وساد اعتقاد بين أوساط الطلبة ، بأن تأمين بقائه فى منصبه سوف يكون حافزا للطلبة اللاوفديين لكى يقوموا بالدعاية ضد الوفد فى قراهم

(٣٣) . يولان كبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٥٤ .

Fo : 371/41318 : No : 90 : Weekly Political and Economic (٣٤)

Report, Aug. 26, 1944

Ibid

(٣٥)

وبلادهم ، وذلك فى الانتخابات التى قررت الوزارة اجراءها (٣٦) . على هذا النحو بدأ القصر فى استعادة نفوذه على الأزهر والمعاهد الدينية مرة أخرى . وظهر ذلك فى تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخا للأزهر خلفا للمراغى بعد وفاته ، وكانت عائلته من زعامات حزب الأحرار الذين ارتبطوا بالقصر بروابط الولاء وقتذاك (٣٧) .

ويلاحظ أنه ب وفاة المراغى كادت الساحة أن تخلو من أى صراع دار حول الأزهر وكان القصر طرفا فيه ، وذلك مرجعه الى أن الوزارات التى تولت الحكم بعد ذلك وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كانت وزارات ذات صبغة ملكية خالصة ، استمدت من القصر سلطاتها فى الحكم ومقومات استمرارها فيه ، ومن ثم لم تكن لتخرج عايه أو تنازعه نفوذه على تلك المؤسسة الدينية . ثم أن القصر كان قد أحكم رقابته على الأزهر من خلال البوليس السياسى ، الذى كان يرفع تقاريره للملك بشكل دورى (٣٨) . يضاف الى ذلك فان مشيخة الأزهر ذاتها لم تشهد رجالا أمثال المراغى والظواهرى من حيث ايقالهم فى النشاط السياسى لصالح الملك (٣٩) ، انما تولوها نمط من الشيوخ انحصر اهتمامهم فى شئون الأزهر دون العمل السياسى (٤٠) .

Fo : 371/45930 : No : 107 : Weekly Political and Economic Report, Dec. 11, 1944 (٣٦)

(٣٧) السكتلة : ١٩٤٦/١/١ .

(٣٨) جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ - ١٩٥٢ ص ١٠٣ .

(٣٩) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٢٨١ .

(٤٠) عندما تولى الشيخ مصطفى عبد الرازق خلفه الشيخ محمد مامون الشناوى فى يناير ١٩٤٨ ، حيث كان الأزهر يروج بفتنة طائفية بين أبناء مصر السفلى وأبناء مصر العليا ، لا أنه استطاع القضاء عليها . وفى ٧ أكتوبر ١٩٥٠ تم تعيين الشيخ عبد المجيد سليم شيخا للأزهر .

انظر عبد المتعال الصميدى : تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، مطبعة الاعتماد - القاهرة ١٩٥٠ ص ١٣٥ - ١٣٩ .

وحتى عند عودة الوفد الأخيرة للحكم فى عام ١٩٥٠ ، بدا أكثر
لينا وميلا لممالة القصر ، وكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على علاقة الطرفين
بالأزهر ، وبدا ذلك واضحا عندما وافق الملك فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ على تعيين
الشيخ عبد المجيد سليم شيخا للأزهر ، وكانت الوزارة قد أعدت مشروعا
لتحسين أحوال الأزهريين ومساواتهم برجال التعليم فى الجامعات والوزارات
الأخرى ، الا أن المشروع تعثر مما أهاج الرجل ، ونشرت الصحف حديثا له
فى ٢٩ أغسطس ١٩٥١ ، أشار فيه الى أن الحكومة تضمن بالمال على رجال
الأزهر ومشروعاته ، والمخ بهجومه الى مبادئ الملك واسرافه بقوله « تقتير
هنا واسراف هناك » مما عده الملك هجوما عليه ، فأمر بعزله وكانت الوزارة
قد أوعزت اليه بالاستقالة ، فاستقال بالفعل فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ (٤١) .
يفهم من هذا أن علاقة الحكومة النحاسية الأخيرة بالأزهر لم تكن سوى جانب
من سياستها نحو القصر وقتذاك ، وهى سياسة كان مبنياها التفاهم والممالة ،
دون أن يعنى ذلك تراجعا لأهمية الأزهر كمؤسسة دينية .

ولا شك فى أن نجاح القصر فى فرض هيمنته على الأزهر ، جاء فى
وقت كان الاتجاه الإسلامى يحتل مكانته فى سياسة القصر بصدد محاولة
تقوية مكانته السياسية . ولقد أسهم الأزهر بشكل حيوى فى صياغة
سياسة القصر الإسلامية بالترويج لها مما بدا واضحا عندما أثرت مسألة
الخلافة ، اذ تمكن القصر من أن يستخدم الأزهر بمهارة محسوبة فى صراعاته
السياسية وبخاصة فى مواجهة القوى الوطنية باتجاهاتها الليبرالية وفى

(٤١) وكان الملك فى هذا الوقت يعطاف بالحارج فأرسل إشارة لاسلكية من اليخت الملكى
الى الديوان يأمر فيها بعزل شيخ الأزهر ، وعينت الوزارة الشيخ ابراهيم حمروش بدلا منه ،
والذى أصدر فتوى باباحة دم الانجليز فى منطقة القناة ، فأبعد بدوره عن المشيخة ، ليعود
اليها الشيخ عبد المجيد سليم مرة أخرى فى عهد وزارة على ماهر الثالثة فى ١٠ فبراير
سنة ١٩٥٢ . انظر محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ١٧٥ ، كذلك حسن يوسف ، مذكرات
ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .

مقدمتها الوفد . حقيقة أنه منذ أوائل عهد فاروق شهدت الساحة تصاعدا للتيار الاسلامى من جديد وبشكل قوى من خلال دعوة التنوير الدينى للملك فاروق ، فى محاولة لجذب مزيد من التأييد الشعبى للقصر باضفاء الطابع الدينى على حكمه .

ورغم المصاعب التى واجهتها تلك الدعوة من جانب الحكم الوفدى بعد أن أدرك نوايا القصر من ورائها ، الا أن ذلك لم يكن ليقلل من حجم الدور الذى لعبه الأزهر بصدد التأكيد على الطابع الاسلامى لحكم القصر وقتذاك ، وهذا بدوره قد أغرى الوفد على منازعة القصر نفوذه على تلك المؤسسة الدينية ، حقيقة أن نجاح الوفد فى هذا الصدد كان رهنا بالفترات المحدودة التى تولى فيها الحكم ، وهذا قد هيا الاستمرار لهيمنة القصر على الأزهر ، ولا ينبغى فى المقابل اغفال ذلك الدور الذى لعبه الاخوان المسلمون - الى جانب الأزهر - فى مساندة التوجهات الاسلامية للقصر والتى مهدت بالضرورة لظهوره على الساحة العربية .

القصر والفكرة العربية :

منذ منتصف الثلاثينات بدأت الفكرة العربية تجد سبيلها الى القصر الذى كان يموج وقتذاك بالتيار الاسلامى على نحو ما مر بنا . والواقع أن تأخر ظهور الفكرة العربية فى مصر بشكل عام كانت له أسبابه الموضوعية وبواعثه : فمن ناحية كان هناك اعتقاد سائد مؤداه أن الفكرة العربية تتناقض بروح الاسلام وعلى ذلك فقد كانت الوحدة الاسلامية وليست العربية هى الهدف ، ومما ساعد على تقوية هذا الاعتقاد أن الفكرة العربية التى نشأت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بما كانت تعنيه من توحيد البلاد العربية ، قد وجدت اهتماما واسعا بين مفكرى بلاد الشام وبين مسيحي لبنان بوجه خاص نظرا للمظروف التى كان يمر بها وباقى بلاد

الشام من حيث وقوعها تحت ضغط الاستعمار الأوروبي الذي مارس صنوفا
من القهر والاستعباد عليها .

ومن ناحية أخرى فإن حصول مصر على الاستقلال الذاتى بمقتضى
معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ قد أضفى عليها طابعا متميزا الى حد ما عن الأقطار
العربية الأخرى الخاضعة للحكم العثماني ، وإن ظلت مصر على تعاطفها معه .
ولقد كان ارتباط مصر بالحكم العثماني يمثل لها مظهرا للخلافة الإسلامية ،
ولا ريب في أن الارتباط بحركة الجامعة الإسلامية والحكم العثماني وإن كان
يشكل لمصر وسيلة للنضال ضد الاحتلال البريطاني ، إلا أنه كان من جانب
آخر يباعد بينها وبين الفكرة العربية . حقيقة أننا نكاد نرصد اهتمامات
مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى بأحداث سورية وفلسطين وبرقة ، إلا أنها
لم تكن لتنبئ عن توجه عربي ، بقدر ما أملتها بواعث إسلامية . ثم إن
انصراف القوى السياسية في مصر الى قضية الجلاء بشكل أساسي قد ساعد
أيضا على تزايد عزلتها عن التأثيرات العربية .

وتبدو المفارقة كبيرة في أن التيار العربي قد قيس له أن يظهر في مصر
بشكل أكثر وضوحا من خلال التيار الإسلامي ذاته . فلقد تكونت جمعية
« الرابطة الشرقية » في مارس ١٩٢٢ وكان يرأسها شيخ مشايخ الطرق
الصوفية ، وكان الشيخ رشيد رضا - وهو من أبرز دعاة الاتجاه الإسلامي -
نائبا لها . وكان من أغراض الجمعية التي تحددت في صلب قانونها توثيق
روابط التعارف والتضامن بين أمم الشرق على اختلاف أجناسها وتحقيق
الرقى لها . ولقد ضمت الرابطة العديد من رجال الدين والأدب والقانون
والصحافة وبعض الموظفين والتجار .

والملاحظ أن مجلس إدارة الجمعية هو أول مجلس يتكون من عناصر
وأجناس مختلفة حيث ضم المصريين الى جانب الأتراك والفرس والسوريين ،

مسلمين ومسيحيين ورغم وجود عناصر اسلامية قوية - على نحو ما مر بنا - كافية لصبغ الجمعية بالصبغة الاسلامية ، فقد كانت هناك عناصر علمانية تكفى لاضفاء الصبغة العلمانية عليها مثل اميل زيدان ومحجوب ثابت واحمد شفيق باشا . الى جانب ذلك كانت هناك عناصر عربية تكفى لاضفاء الصبغة العربية عليها مثل اميل زيدان واحمد زكى .

ولقد لقيت الفكرة الشرقية ارتياحا بين قطاعات كبيرة من المثقفين الذين رأوا فيها حلا توفيقيا بين الفكرتين العربية والاسلامية ، فى وقت كانت فيه الفكرة العربية قد بدأت تنتشر فى مصر من خلال الجمعيات والنوادي ، فتكونت جمعية الوحدة العربية عام ١٩٣٨ وكذا رابطة العروبة ، بينما تأسس الاتحاد العربى سنة ١٩٤٢ وضم كبار الشخصيات السياسية أمثال على ماهر ومحمد على علوبة وتوفيق دوس وغيرهم وكان من الواضح أنه قد جرى انشاؤه بمبادرة ملكية بالنظر الى الدور البارز الذى لعبه لخدمة القصر .

واذا كانت « مصر الرسمية » قد ظلت حتى عام ١٩٣٦ بعيدة عن مجال الحركة العربية بشكل فعال ، فينبغى الاشارة الى أن التوجه الاسلامى للقصر الذى ظهر واضحا فى تلك الفترة كان عاملا حيويا لجذبه - أى القصر - الى دائرة العروبة ، ولقد ظهر ذلك من خلال تبنيه للدعوة الى عقد المؤتمر البرلمانى العربى والاسلامى لنصرة قضية فلسطين بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وكذا ايفاد على ماهر - رئيس الديوان الملكى - الى لندن سنة ١٩٣٩ لحضور مؤتمر الدائرة المستديرة الذى اشتركت فيه مصر والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن . والواقع أن على ماهر لم يكن بمنأى عن توجيه سياسة القصر وجهة عربية ، يتأيد ذلك بأن وزارته الثانية قد ضمت بين صفوفها ثلاثة من المدافعين عن العروبة

والاسلام وهم عبد الرحمن عزام وصالح حرب ومحمد على علوبة (٤٢) .

ومن الناحية العملية بدت الفكرة العربية تشكل مجالا حيويا للتنافس بين القصر والوفد ، وظهر ذلك واضحا فيما كان من تصريح النحاس في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ بأن مصر ترتبط بصلات وثيقة بالشعوب العربية ، ولقد تأكد « الاتجاه العربي » لدى الوفد فيما أشار اليه النحاس بخطاب العرش أمام مجلس البرلمان في ٣٠ مارس من نفس العام ، حين أعلن أنه قد آن لمصر أن توجه قسما أكبر ونصيب أوفى من العناية بتوطيد صلاتها مع الدول العربية . وبالفعل شهد عام ١٩٤٣ تحولات حاسمة في موقف الوفد تمثلت في المطالبة بتكوين اتحاد عربي .

واذا كنا بصدد رصد هذه التحولات من قبل الوفد ، فيمكن القول بأنها قد بدأت بزيارة الوفد الصحفي الفلسطيني للقاهرة في يناير عام ١٩٤٣ بناء على دعوة محمود أبو الفتح نقيب الصحفيين وكان وفديا . يضاف الى ذلك ما كان من قيام النحاس بزيارة فلسطين في ٩ يونية ١٩٤٣ ، وهذه بدورها قد أظهرت اهتمامات الدوائر العربية هناك بدعوة الوفد العربية .

ولا ريب في أن تحركات الوفد العربية على هذا النحو كانت وثيقة الصلة بمشروع الانجليز وخطتهم لاقامة الجامعة العربية ، دون أن تكون بحال تحركات ذاتية للوفد ويتأيد هذا القول بأنه ما أن ترك الوفد السلطة حتى

(٤٢) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الفكرة العربية وتطورها أنظر عاصم الدسوقي : مصر والحرب العالمية الثانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة. ١٩٧٦ ص ٢٧٠ ، محمد جمال الدين المسدي وآخرين : مصر والحرب العالمية الثانية ص ٢٨٠ وما بعدها ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة المجلة التاريخية « الموسم الثقافي » ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ص ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) ج ٢ ص ٣٢٥ وما بعدها ، أنظر كذلك هيوج ماكليف : الملف السري للملك فاروق ص ٦٥ .

انحسر اهتمامه عن القضايا العربية وانصرف الى مشاكله وصراعاته في الداخل .

على الجانب الآخر استمر القصر على اهتماماته بتبني الاتجاه العربي وتدعيم مكانته على الساحة العربية ، ومن الدلائل على ذلك أنه في أواخر عام ١٩٤٦ أرسل الملك فاروق احتجاجه للسلطات الفرنسية في لبنان على اعتقال الشيخ بشارة الخوري وبعد الإفراج عنه أرسل اليه كبير الياوران للتهنئة مع أربعة من رؤساء تحرير الصحف في مصر ، وامتد نشاط البعثة فاستقبلت وفدا من المراكشيين هناك كانوا قد وفدوا الى لبنان للمطالبة بإلغاء الحماية الفرنسية والأسبانية(٤٣) .

ومن هذه الدلائل أيضا أنه ما أن وقع انقلاب حسنى الزعيم في سوريا في ٣ أبريل سنة ١٩٤٩ ، حتى حضر قائد الانقلاب الى مصر وقابل الملك فاروق في ٢١ ابريل بانشخاص وانتهى الاجتماع الى الموافقة بالمناداة بفاروق ملكا على سوريا وأن يكون حسنى الزعيم نائبه في دمشق ، على أن يعين عبد العزيز بدر - محافظ القناة وقتذاك - ليكون وزيرا مفوضا لمصر في دمشق . وعندما انتخب حسنى الزعيم رئيسا لسوريا بالتزكية في ٩ يونية سنة ١٩٤٩ أرسل الملك فاروق بعثة للتهنئة برئاسة ياوره الفريق عمر فتحى فالقى كلمة في الاحتفال أشار فيها الى أن الملك فاروق عندما يتحدث عن سوريا فهو لا يريد ضمها أو فتحا بل يريد اتحادا معها(٤٤) . وإذا كانت تلك

(٤٣) حسن يوسف : المصدر السابق من ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤٤) وقد لعب كل من نذير فنصه سكرتير حسنى الزعيم وكريم ثابت المستشار الصحفى للملك الدور الأساسى فى التقارب مع سوريا ، إلا أن فشل الفكرة كان راجعا الى تعارضها مع النظام الأساسى للجامعة العربية الذى نص على استقلال كل دولة من دولها . بالإضافة الى =

الدلائل تعكس جانبا من اهتمامات القصر العربية ، فأننا سوف نرى كيف سعى الى تأكيد مكانته العربية من خلال الجامعة العربية والقضية الفلسطينية .

- اتجاهات القصر العربية والرها على نشأة الجامعة العربية :

كان قيام الجامعة العربية نتاجا طبيعيا لاختمار الفكرة العربية وبلوغ التيار العربي ذراه ليس في مصر فحسب بل وفي الأقطار العربية الأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فإن المقدمات التي سبقت اعلان قيام الجامعة العربية والتمهيد لها قد جعلتها تبدو وكأنها « نبت بريطاني » ، فقد صرح وزير خارجية بريطانيا في ٩ مايو ١٩٤١ بأن انجلترا تنظر بعين العطف الى دعوة بين العرب لتقوية وحدتهم الثقافية والاقتصادية والسياسية ، على أن يكون هذا التمهيد تابعا من العرب أنفسهم وراح يؤكد على هذا المضمون في تصريح آخر مماثل في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ مما كان يعنى أن بريطانيا تدعو الدول العربية الى الانتظام في منظمة اقليمية واحدة « جامعة الدول العربية » وواقع الحال أن تلك الدعوة من جانب انجلترا لم تكن سوى محاولة منها لامتصاص موجة الغضب العربي والعداء لها خلال أزمة الحرب العالمية الثانية وتسليما من جانبها بقوة الفكرة ، داعيها في ذلك أمل السيطرة على تلك المنظمة حفاظا على مصالحها في المنطقة اذا ما اضطرتها الظروف الى التخلي عن مصر وبقية مناطق النفوذ ، وهذا بدوره كان احتمالا قائما خلال الحرب العالمية الثانية (٤٥) .

= أن الدستور المصري لايجوز للملك تول امور دولة أخرى الا بتوافق البرلمان ، وأخيرا فإن انقلاب الكولونيل سامي الخناوي في سوريا في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ قد قضى على الفكرة تماما . انظر المصدر السابق : ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، كذلك حسنين كروم : غروب مصر قبيل عبد الناصر ، ج ٢ : ص ٨١ وما بعدها .

(٤٥) انظر عاصم الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

والتصريح البريطانى بهذا المقاد لم يكن عملا سوى مزايدة سياسية اقتضتها ظروف الحرب ، اذ أعلنت الحكومة الألمانية أنه فى حالة كسبها للحرب فإنها تضمن سلامة الدول العربية وتؤيد استقلالها وتعمل على ايجاد اتحاد فيما بينها . وعن توقيت التصريح الألمانى فينبغى الإشارة الى أنه قد صدر فى وقت كانت فيه القوات الألمانية تحاول احتلال جزيرة كريت تصهيدا لاحتلال سوريا والعراق اذا ما نجحت ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق ، الأمر الذى دعا بريطانيا الى اصدار تصريحات لكى تهدىء من روع الدول العربية (٤٦) .

ولا شك فى أن صدور التصريح البريطانى على هذا النحو ، كان خليقا بأن يورث الفكرة ربية العرب وشكوكهم نحو المقاصد الحقيقية لبريطانيا من وراء تلك الدعوة بيد أن هذا الاتجاه كان يلقي من يعارضه من أنصار الفكرة العربية ذاتها ، فلقد رأى عبد الرحمن عزام - أول أمين للجامعة العربية - أن الجامعة العربية لم يكن بوسعها أن تقوم ما لم يعمل العرب أنفسهم على انشائها (٤٧) .

(٤٦) وحيد الدالى : اسرار الجامعة العربية ، مكتبة روزاليوسف - القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

(٤٧) جميل عارف : صفحات من المذكرات السرية لعبد الرحمن عزام ، ج ١ : المكتب المصرى الحديث - القاهرة د . ت : ص ٣٦١ .

ويؤيد بعض المؤرخين هذا الاتجاه ، فيشير مارسيل كولومب الى أن ما تردد عن أن الجامعة العربية تدين بوجودها لوزارة الخارجية البريطانية هو فى واقع الأمر حكم مبتسر لا يمكن الأخذ به أو الاسهام فيه ، فما وعدت به بريطانيا من دعمها الكامل لأية خطوة يمكن أن تحوز موافقة عربية عامة ، لم يكن سوى تمش مع مقتضيات الحال ، بعد أن خمدت الثورة العراقية بالكاد . فى ذلك الوقت كان الفيلق الأفريقى يهدد مصر ، فضلا عن تزايد دعاية المانيا مما حدا ببريطانيا الى اصدار التصريح . انظر مارسيل كولومب : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

عند هذا الحد يتعين الإشارة الى أن مفهوم « الوحدة العربية » كان قائما بالفعل في مصر كدعوة روجت لها الجماعات الأيديولوجية بشكل خاص . فالحزب الوطني الاسلامي « مصر الفتاة » قد جعل من تحقيق الوحدة العربية ثانيا أهدافه التي تضمنها برنامجها الذي أعلنه في مارس ١٩٤٠ والاعوان المسلمون بدورهم قد شجعوا تلك الدعوة على أساس وحدة العقيدة الاسلامية باعتبار أن العرب هم أمة الاسلام الأولى وشعبه المتميز . وبعبارة أخرى فإن تقدير الاعوان لدعوة الوحدة العربية جاء باعتبار أنها أداة رئيسية لتحقيق الوحدة الاسلامية يسبقها تحرير كل الأقطار الاسلامية (٤٨) .

هذا بدوره كان كافيا للتدليل على أن الفكرة كانت لها جذورها في مصر ولا يعد من ذلك أن أيا من الاعوان المسلمين أو مصر الفتاة لم يطرح برنامجا أو تصورا للشكل الذي تنتظم فيه البلاد العربية لتحقيق تلك الوحدة .

ومهما يكن من أمر فلقد وجد القصر في الدعوة للجامعة العربية فكا لاساره ومحاولة للخروج من الجمود الذي فرض عليه بعودة الوفد الى الحكم في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وكانت الساحة العربية هي المكان الذي اختاره القصر في مواجهة الحكومة الوفدية وبرلمانها . وينبى الإشارة الى أن عدة عوامل قد تجمعت في الأفق كانت تشجع القصر على التحرك بخطى واسعة نحو الاتجاه العربى وقتذاك ، فمنها أولا : أن فكرة توحيد الأقطار العربية كانت محورا لتأييد ودعوة القوى الأيديولوجية ممثلة في مصر الفتاة والاعوان المسلمين ، دون اغفال لطبيعة علاقة تلك القوى بالقصر ، فقد كان من المحقق أن تأييدها لتحركاته العربية سوف يسهم في انجاحها .

ومنها ثانيا : أن توجهات القصر العربية لم تكن لتلقى معارضة الجانب البريطاني أو تثير شكوكه ، على العكس فقد كانت موضع تأييده ، خاصة وأن بريطانيا قد سبق لها أن أعلنت عن تعاطفها مع فكرة الجامعة العربية ، ولم تكن حركة القصر لتخرج بحال عن الاطار العام لتلك الفكرة .

ومن هذه العوامل ثالثا : أن القصر كان يأمل أن يجد في ذلك المجال متنسعا كيما ينتحل لنفسه سوابق دستورية يؤكد بها سلطاته في توجيه السياسة الخارجية ، وذلك في مواجهة عناد الحكومة الوفدية في الداخل بشكل أساسي ، ومنها أخيرا أن الوفد - وهذا أساسي - كان قد شرع بالفعل في التحرك على الصعيد العربي - على نحو ما مر بنا - ومع تسليمنا بأن حركته هذه كانت استجابة لدعوة بريطانيا ، إلا أن ذلك لم يكن ليحد من خطورتها وما يتوقع من ورائها من تدعيم لشعبيته داخليا وخارجيا على حساب القصر .

بدأ القصر تحركاته بالفعل فعهد الملك الى علي ماهر ومحمد علي علوبة وفؤاد أباطة وخليل ثابت بتكوين الاتحاد العربي في أوائل مارس سنة ١٩٤٣ (٤٩) . وأوفد فؤاد أباطة الى بعض الدول العربية لاستطلاع رأيها في انشاء اتحاد أو تجمع عربي . ومن جهة أخرى نشر الاتحاد العربي أول بيان له في جريدة المقطم ، وكان ذلك كفيلا بإثارة الشبهات حوله ، لأن

(٤٩) ومن الغريب أن محمد علي علوبة كان يرى بأن فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية ، هي فكرة خاطئة وغير قابلة للتنفيذ ، وأن ضررها يفوق نفعها ودلل على رأيه باختلاف الثقافة وتباعد المسافات ، إلا أنه ناقض نفسه مرة أخرى وذهب الى القول باتفاق تلك البلاد في عقائدها ولغاتها وأن تلك الروابط تجعل هذه الاقطار وثيقة الارتباط . انظر : محمد علي علوبة : مبادئ في السياسة المصرية ص ٣١٤ - ٣١٥ .

الجريدة وصاحبها قد عرف عنهما التعاون مع الاحتلال البريطاني منذ زمن بعيد ، مما قضى على فكرة الاتحاد في مهدها .

ومن جهة أخرى انتهزت الحكومة النحاسية الفرصة لكي تنتزع زمام المبادرة من القصر والانتقال بفكرة تكوين الجامعة العربية الى المستوى الرسمي ، ساعدها على ذلك أنه في أواخر مارس ١٩٤٣ ، وصل الى مصر جميل المدفعي - أحد رؤساء وزراء العراق السابقين للاعداد لزيارة ملك العراق ، وكان النحاس يرى بأن تبدأ المحادثات بشكل رسمي بين الحكومات وصرح بهذا المعنى في البرلمان في ٣٠ مارس اظهارا لنواياه للاحتفاظ بقيادة الحركة لنفسه (٥٠) .

راحت الحكومة النحاسية تسعى حثيثا لادخال فكرة الجامعة العربية الى حيز التنفيذ وتوالت اتصالاتها مع الدول العربية المستقلة ، حقيقة أن بعض الدول الأخرى مثل مراكش وبالقى دول المغرب لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد ، ولم يكن مقدرا لها بالتالي أن تنضم الى الجامعة حال حصولها على استقلالها . ومما عزز من موقف الوفد عربيا ما كان من اعترافه ببلبنان كدولة مستقلة في أكتوبر ١٩٤٣ (٥١) . على كل حال فلقد تمخضت مساعي الحكومة الوفدية عن اجتماع وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن في الاسكندرية في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ بهيئة لجنة تحضيرية وتوالت اجتماعاتها لعقد ميثاق الجامعة العربية ، وانتهت الى وضع بروتوكول الاسكندرية وتم التوقيع عليه في ٧ أكتوبر بالاسكندرية (٥٢) ، وفي اليوم

(٥٠) صلاح العقاد : الفكرة العربية في مصر ، مجلة الجمعية التاريخية المصرية (١٩٧٢ - ١٩٧٣) ص ١٦٥ ، انظر كذلك حسن يوسف ، مذكرات ص ١٩٥ - ١٩٦ .
(٥١) حسنين كروم : عروبة مصر قبل عبد الناصر ، ج ٢ ، ص ٢٦ - ٢٨ .
(٥٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ، ص ١٤٢ .

التالى اقال الملك الحكومة الوفدية . ولا شك أنه كان من بواعث تلك الاقالة أن القصر قد حفظ للحكومة تلك اليد السيئة بمحاولات إبعاده عن تولى أمر الدعوة للجامعة العربية أو المشاركة فيه على أقل تقدير . وقد ظهرت نوايا القصر واضحة ، عندما أبدى الملك عبد العزيز رغبته فى تأجيل النظر فى عقد اللجنة التحضيرية الى أن يتم الاتفاق على مشروع الوحدة والتفاهم مع الحكومة البريطانية حول مشكلة الفلسطينيين ، فوافق الملك فاروق على ذلك ، ويرجع السبب فى هذا الى أنه كان يفكر وقتها « ابريل ١٩٤٤ » ، فى عزل النحاس ، وكان يأمل أن يتم انشاء الجامعة العربية على يد وزارة يرضى عنها (٥٣) .

بدأت السبل مهياة أمام القصر لكى يستأنف سعيه فى هذا الصدد . من ذلك أن السعودية رغم استقلالها لم تكن قد انضمت الى الجامعة ، فأرسل الملك فاروق وأحمد ماهر رئيس الوزراء والنقراشى وزير الخارجية بثلاث رسائل للملك عبد العزيز آل سعود حملها اليه عبد الرحمن عزام ، يستحثونه للتوقيع على ميثاق الجامعة (٥٤) . وكان عبد الرحمن عزام قد ندب أميرا للحج من قبل الحكومة المصرية فى هذا العام فاستغل الفرصة لاقتناع الملك عبد العزيز بالتوقيع على البروتوكول ، ونجحت جهود عزام بالفعل عندما قام يوسف ياسين بالتوقيع على البروتوكول بناء على تعليمات الملك عبد العزيز (٥٥) .

ومن جهة أخرى سافر الملك فاروق الى السعودية فى ٢٢ يناير ١٩٤٥ ، وكانت تلك الرحلة أول ظهور علنى لفاروق على الساحة العربية ، وكانت

(٥٣) حسن يوسف : مذكرات ، ص ١٩٧ .
(٥٤) حسنين كروم : المصدر السابق ، ص ٥٢ .
(٥٥) الأهرام : ١٩٤٥/١/٨ .

بفرض التفاوض مع الملك عبد العزيز في العديد من المسائل العربية ، ولأضفاء الأهمية على الرحلة وافق مجلس النواب في ٣٠ يناير على فتح اعتماد قدره ثلاثون ألف جنيه من المصروفات غير المنظورة لإنشاء مستشفى في الأراضى الحجازية (٥٦) .

على كل حال فقد قررت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى تأليف لجنة فرعية لاعداد مشروع النظام الأساسى لمجلس الجامعة العربية ولبحث المسائل السياسية. وقد تكونت هذه اللجنة في عهد وزارة أحمد ماهر وكان الرئيس هو النقراشى وزير الخارجية وعبد الرحمن عزام الوزير المفوض للشئون العربية بالخارجية أحد أعضائها وقد عقدت اللجنة ستة عشر جلسة على امتداد الفترة من ١٤ فبراير حتى ١٣ مارس وتناوب النقراشى وعزام على رئاستها ، وتناولت في اجتماعاتها شروط عضوية الدول في مجلس الجامعة وأسلوب حل النزاعات بين الأعضاء ، وكذا أسلوب تمثيل فلسطين (٥٧) .

يضاف الى ذلك فقد أقرت اللجنة ميثاق الجامعة العربية في صورته الجديدة ، وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ قام جميع المندوبين بالتوقيع عليه وصدر قرار بتعيين عبد الرحمن عزام أمينا للجامعة لمدة سنتين وصدق البرلمان على هذا التعيين في ٧ ابريل سنة ١٩٤٥ (٥٨) .

(٥٦) المصدر السابق : ١٩٤٥/١/٣١ .

(٥٧) وحيد الدالى : المصدر السابق ، ص ٤٥٣ وما بعدها .

(٥٨) الأهرام : ١٩٤٥/٣/٢٢ ، وتجدر الإشارة الى أن فكرة الجامعة العربية قد لقيت قبولا وترحيبا من جانب الولايات المتحدة ، وأوفد الرئيس الأمريكى روزفلت مبعوثه هارولد هوبكنز لمقابلة الملك فاروق في الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٤٤ لينقل اليه وجهة نظر الرئيس الأمريكى . كذلك أظهرت فرنسا تعاطفها مع الفكرة في الوقت الذى كانت فيه دعاية الاتحاد السوفيتى مشبعة بالنقد وعابث على الجامعة أنها من صنع بريطانيا وأنها تمثل في جوهرها مصالح الرجعية . انظر حسن يوسف : المصدر السابق ، ص ١٩٨ ، الأهرام ١٩٤٥/٣/٢ .

Kirk, G, : Ashort History of Middle East : P : 266 انظر كذلك :

ولقد جاء ميثاق الجامعة العربية متسقا في غالبية مع مساعي القصر نحو الزعامة العربية ، وذلك من خلال ما أضفته نصوصه على مصر من مكانة خاصة ، فنصت المادة العاشرة منه على أن تكون القاهرة هي المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، فضلا عما قررت المادة الخامسة عشرة منه على أن ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام ، مما كان يعنى تأكيدا على مكانة القاهرة كعاصمة للعالم العربي (٥٩) . ومن جانب آخر راح القصر يعمل على توثيق صلاته بالدول العربية ، فقدم الملك عبد العزيز الى القاهرة في يناير سنة ١٩٤٦ بدعوة من الملك فاروق للتشاور في أمور الجامعة ، وفي أثناء الزيارة قابل الملك عبد العزيز أعضاء اللجنة التنفيذية العربية الأرثوذكسية في فلسطين وامارة شرق الأردن الذين حضروا الى مصر . وفي نفس الوقت أرسل رئيس وزراء سوريا برقية للملكين وصف فيها لقاهما بأنه خطوة نحو الوحدة العربية (٦٠) .

وبالفعل صدر بيان عن الملكين ، أشار الى أهمية الجامعة العربية والتركيز على ضرورة بقاء فلسطين عربية ، وممارسة الفلسطينيين لحقوقهم ، ولا شك في أن ذلك كان يعكس نجاحا عربيا لفاروق بشكل خاص كآثر لسياسته على نحو وصف معه السفير البريطاني هذه الزيارة بأنها نصر للملك فاروق (٦١) .

(٥٩) راشد البراوي : مجموعة الوثائق السياسية : المركز الدولي لمصر وقناة السويس

ج ١ : ص ١٩٧ - ١٩٨ .

Fo : 371/45930 : Weekly Political and Economic
Report, Feb. 2, 1946

(٦٠)

Fo : 371/53286 : Killearn to Fo, Feb. 6, 1946 No : 944

(٦١)

وبترتيب من عبد الرحمن عزام وكريم ثابت ، سافر فاروق بعد ذلك بشهرين الى السعودية حيث قابل الملك عبد العزيز في « رضوى » ، وعرض الأخير اقامة اتحاد بين مصر والسعودية برئاسة ملك مصر . الا أن عزام ورغم صلاته بفاروق - عارض الأمر بدعوى أن الفارق الحضارى بين البلدين كبير ، مما قد يؤدي الى فشل التجربة ، بالإضافة الى مخاوفه من أن يفسر هذا الاتحاد من جانب الهاشميين « الأردن والعراق » بأنه تكتل من مصر والسعودية ضدهم ، مما قد يؤدي الى تصدع كيان الجامعة ويؤثر على فاعليتها(٦٢) .

ومن الناحية العملية انفرد القصر دون الحكومة الصديقة بالتحرك فى المجال العربى ، وظهر ذلك واضحا من خلال متابعة الاجتماعات والاتصالات التى كانت تجرى على المستوى الرسمى فى اطار الجامعة العربية . ويعترف كريم ثابت فى مذكراته بأن الملك قد أبلغه بشكل شخصى عن اعتزامه دعوة الملوك والرؤساء العرب الى الاجتماع فى انشاص ، أسوة بما حدث عند زيارة الملك عبد العزيز آل سعود فى السنة الماضية ، وذلك بصدد التدليل على استئثار القصر بالتحركات العربية دون الحكومة(٦٣) . وبالفعل شرع القصر فى الاعداد للمؤتمر وعقد فى انشاص خلال شهر مايو سنة ١٩٤٦ ، حضره حكام البلاد العربية الأعضاء فى الجامعة . ويهنا فى هذا المجال أن نشير الى نتائج هذا المؤتمر فيما يتعلق بموقف القصر من قضيتين كانتا غاية فى الأهمية بالنسبة للقصر احدهما داخلية وتتصل بالمفاوضات المصرية البريطانية والآخرى خارجية ونعنى بها القضية الفلسطينية .

(٦٢) وحيد الدالى : المصدر السابق : ص ٧٣ - ٧٤ .

(٦٣) كريم ثابت ، مذكرات جريدة الجمهورية: ١٦/٦/١٩٥٥ .

وفيما يتصل بالموقف العربى من قضية المفاوضات المصرية - البريطانية فقد كانت مصر وقتذاك بصدد التمهيد لجولة جديدة من المفاوضات مع بريطانيا عرفت بمفاوضات « صدقى - بيغن » ولا شك فى أن الدوائر البريطانية كانت تضع فى تقديراتها أن الحكام العرب سوف يمارسون نفوذهم بشكل معتدل لانجاح تلك المفاوضات (٦٤) .

وبالفعل بدأ اهتمام الجامعة العربية واضحا بالمسألة حتى أن الأمير ابن سعود وعبد الرحمن عزام كانا يلحان على الملوك العرب لاصدار بيان تفصيلي يتضمن أفضل السبل التى يجب أن تتبعها الحكومة المصرية بصدد تلك المفاوضات (٦٥) .

وبطبيعة الحال كان فاروق مؤيدا لهذا الاتجاه لكى يظهر نفسه بمثابة قائد العالم العربى على حد تعبير السفير البريطانى (٦٦) . وأهم ما فى الأمر أن تلك الخطوة كانت تعنى أن القضية المصرية قد بدأت تستحوذ على اهتمام عربى من شأنه أن يخرج بها عن إطارها الاقليمى الى إطارها العربى ، وهذا بدوره كان يشكل نجاحا محسوبا للقصر على حساب القوى الوطنية فى الداخل ، خاصة وأن الأخيرة كانت تجد فى القضية الوطنية عضدا يكفل لها دائما القوة فى مواجهة أوتوقراطية حكم القصر .

أما القضية الفلسطينية فكانت مثارا للخلاف بين مصر والدول العربية الأخرى . ففي الوقت الذى أراد فيه ملوك ورؤساء تلك الدول اعلان الجهاد المقدس ضد الحركة الصهيونية لانقاذ فلسطين ، لم يكن بمقدور مصر أن

Fo : 371/53300 : Campbell to Fo : Jun. 1, 1946 No : 1005

(٦٤)

Ibid : Same to same, Jun. 1, 1946, No : 1002

(٦٥)

Ibid

(٦٦)

تثير جانب الانجليز بهذا الاعلان حتى لا تتعقد المفاوضات معهم ، وتم تأجيل الاعلان حتى تنتهى المفاوضات المصرية - البريطانية . ومما زاد تحرج الموقف ما كان من وصول مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى الى مصر فجأة طالبا من فاروق الاذن بالبقاء فيها ، رغم ما كان معروفا عنه من تحالفه مع قوى المحور أثناء الحرب العالمية الثانية .

تمخضت اجتماعات الملوك والرؤساء العرب فى انشاص يومى ٢٨ و٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ عن بيان ختامى جاء فيه « أنهم قد تداولوا قضية فلسطين من شتى نواحيها فأروا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم ، بل هى قضية العرب جميعا وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، كما تناولوا مسألة برقة وطرابلس واتفقوا على ضرورة استقلال هذه البلاد . وأيدوا مطالب مصر فى استكمال سيادتها وجلاء القوات البريطانية عنها » .

وعلى الرغم من أن البيان جاء خلوا من أى خطوات تنفيذية أو اجراءات محددة جرى الاتفاق عليها بشأن فلسطين ، الا أنه كان خطوة لا بأس بها أظهرت اهتمام دول الجامعة وتوحيدها بشأن القضية الفلسطينية . وينبغى الاشارة الى أن موقف مصر فى ذلك الوقت كان أحد العوامل الرئيسية التى حالت دون اتخاذ الجامعة العربية لقرار حاسم ازاء تلك القضية ، اذ كانت مصر بصدد الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا لتسوية العلاقات معها - على نحو ما مر بنا - وكان من اثر ذلك أن الخلاف قد ضرب أطنابه بين المجتمعين فيما بين مؤيد ومعارض لاتخاذ موقف حاسم من بريطانيا والحركة الصهيونية ، حتى أن الملك عبد الله قد أراد فى اللحظة الأخيرة أن يؤجل الموافقة على البيان الختامى للمؤتمر وانسحب الى جناحه الخاص ، فلهق به الملك فاروق وانتزع منه التوقيع على البيان ، على حد تعبير وكيل الديوان

الملكى (٦٧) .

وعلى الرغم من تلك الخلافات التى دارت فى أروقة الجامعة العربية ،
الا أنه ينبغى أن نشير الى جانب من الاهتمامات العربية بالقضية المصرية ،
كأثر لجهود القصر ، وردود الفعل البريطانية ازاها . فمن ناحية أبلغ
نورى السعيد رئيس وزراء العراق وقتذاك المعروف بصلاته الوثيقة بالانجليز
- السفير البريطانى فى بغداد بأنه يصدد مساعى الجامعة العربية لمساندة
مصر والسودان ، توجه الشيخ يوسف ياسين - الممثل الشخصى لابن سعود
وعبد الرحمن عزام الى الرياض لمقابلة بن سعود لحثه على اصدار بيان يؤيد فيه
مطالب مصر فى السودان . وطلب نورى السعيد من السفير البريطانى هناك
التحرك لمناقشة الأمر مع ابن سعود لاقناعه بعدم الاقدام على تلك
الخطوة (٦٨) . وكان من الواضح أن فاروق لم يكن بمنأى عن تلك المساعى
بالنظر الى صلاته الوطيدة بعزام والشيخ يوسف ياسين .

بادرت بريطانيا الى احباط مساعى عزام ويوسف ياسين ، فأرسل
السفير البريطانى فى بغداد رسالة سرية وشخصية لابن سعود فى أول
فبراير سنة ١٩٤٧ حذره فيها من محاولات عزام لانتزاع تصريح منه لتأييد
ادعاءات مصر فى السودان ، واقترح عليه ألا يكون البادى بمثل تلك الخطوة
بين القادة العرب ، وطالبه ألا يستخدم نفوذه الكبير ضد الحكومة البريطانية
فى هذا الأمر ملوحاً له بأن مساهمة الشيخ يوسف ياسين فى تلك التحركات
انما ترجع الى صلاته الوثيقة بقصر عابدين وأن فاروق يعتبره أحد
رجال (٦٩) . والحقيقة أن بريطانيا كانت تخشى المخاطر الحقيقية المتوقعة من

(٦٧) حسن يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
Fo : 371/62962 : From bagded to Fo : Jan. 31, 1947, No : 95 (٦٨)
Fo : 371/62962 : Same to same Feb. 2, 1947, No : 47 (٦٩)

وراء تلك التحركات من احتمال قيام تكتل عربى داخل الجامعة تكون القضية المصرية أولى أهدافه ، على نحو سوف تتهدد معه المصالح البريطانية فى المنطقة العربية . ثم أن انتقال القضية المصرية الى المستوى العربى سوف يزيد من المصاعب أمام بريطانيا ويقوى موقف مصر سواء فيما اتصل باستقلالها أو بمسألة السودان .

كان من الواضح أن الضغط البريطانى قد ترك أثره على تحديد موقف ابن سعود ، والذي أرسل الى رئيس الوزراء البريطانى موضحا له أنه يدرك تماما المصاعب التى تواجه بريطانيا بصدد مصر وفلسطين . فرد عليه بقوله بأن المصاعب الحقيقية سوف تكون من نصيب أولئك الذين يصطادون فى « الماء العكر » اشارة الى مساعى فاروق وعزام والشيخ يوسف ياسين (٧٠) . ترتب على ذلك أن أرسل ابن سعود برسالة شخصية مع الشيخ يوسف ياسين الى الملك فاروق نصحه فيها بأن يفكر مرتين قبل أن يقدم على أى اجراء يسىء لعلاقته مع الحكومة البريطانية ، باعتبار أن الصلات الطيبة بين انجلترا ومصر هى مثار اهتمام العرب تماما كما هى بالنسبة لمصر (٧١) .

ورغم فشل القصر فى مساعيه لدى ابن سعود ، فى مواجهة نجاح بريطانيا فى احتواء تلك المساعى ، الا أن السفير البريطانى فى مصر ظل على مخاوفه من نشاط عزام وجهوده المتوقعة لنصرة القضية المصرية فى مواجهة الجانب البريطانى ، وما يمكن أن يترتب على ذلك فى الأمم المتحدة ، وينصح حكومته بسرعة التحرك وعدم الانتظار حتى ينسق عزام ومصر مع

الدول العربية سبل التحرك ضد بريطانيا (٧٢) . وعلى الجانب الآخر كان موقف سوريا ولبنان أكثر وضوحا ازاء نوايا مصر لعرض قضيتها على الأمم المتحدة . وبصدد التنسيق معها أرسل فاروق أحد أمناء القصر الملكي على متن طائرة خاصة لتسليم رسائل شخصية الى كل من رئيسى سوريا ولبنان (٧٣) . ولسوف نرى كيف آثرت مساعى القصر العربية فى الحصول على تأييد غالبية الأقطار العربية للقضية المصرية عندما جرى عرضها فى الأمم المتحدة فى عهد وزارة النكراشى الثانية .

وينبغى أن نسجل للجامعة العربية بعضا من مواقفها ازاء قضايا الدول الاسلامية والعربية . فقد كان تأييدها لنضال أندونيسيا للحصول على استقلالها من هولندا واعتراف مجلس الجامعة بالحكم الوطنى هناك مما أدى الى اعتراف الكثير من دول العالم بهذا النظام ، رغم الضغوط التى مارسها بعض الدول الكبرى خدمة للمصالح الاستعمارية الهولندية . يضاف الى ذلك ما كان من موقف الجامعة من فرنسا ازاء محاولتها استرداد نفوذها فى سوريا ولبنان بموجب صك الانتداب ، اذ تمسكت الأخيرتان بما لهما من حق فى الاستقلال قد كسبناه فى سنة ١٩٤١ ، واعترفت به مصر والدول العربية الأخرى ، فكان أن وقفت الجامعة العربية الى جانبهما وأيدتهما بكل قوة واعترفت بحقهما فى السيادة والاستقلال كاملين (٧٤) . وصفوة القول فان قيام الجامعة العربية كان فى جانب منه نتاجا لتبنى القصر للفكرة العربية وتأييده لها ، ودلالة على تبوؤ الاهتمامات العربية مكانتها فى سياسة القصر . حقيقة أن مصر قد حققت صدارة عربية من خلال الجامعة العربية ،

Fo : 371/62963 : Campbell to Fo : Feb. 1, 1947, No : 203 (٧٢)

Fo : 371/62963 : Same to same, Feb. 7, 1947, No : 347 (٧٣)

(٧٤) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٣ : ص ٢١ - ٢٢ .

الا أن تلك الصدارة كانت محسوبة لصالح القصر بشكل أساسى . وتتفق تلك النتيجة مع ما بدا من حرص القصر على الانفراد بتوجيه سياسة مصر العربية دون منازع من القوى السياسية الأخرى فى الداخل . ورغم أن الوجود الوفدى فى الحكم كان يحد عملا من فاعلية القصر على الساحة العربية ، كآثر لمحاولات الوفد تقليص أظافره ، إلا أنه ما أن نجح القصر فى إنهاء الوجود الوفدى فى الحكم فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، حتى بدأ يستعيد نشاطه على الساحة العربية ، وراح يترسم الخطى من جديد نحو زعامة عربية، وكانت الجامعة العربية هى مدخله الحيوى لتلك الزعامة .

وفىما يتصل بالمسألة المصرية فقد سعى القصر الى جذبها الى دائرة الاهتمامات العربية ، ونجح فى ذلك الى حد كبير ونكاد نلمس تحركات عربية فى اطار المسألة المصرية كآثر لنشاط القصر فى هذا السبيل ، إلا أن تحديه واضحا قد واجه القصر فى مسعاه تمثل فى تلك الصلات التى كانت تربط بريطانيا وبعض الدول الأعضاء بالجامعة العربية ونشاط الدبلوماسية البريطانية فى احتواء مساعى القصر . ثم أن حركة القصر ذاتها فى هذا الصدد لم تكن لتنبئ عن تعاطفه مع القوى الوطنية فى الداخل أو تعاضيد لسعيها نحو حل القضية بشكل يحقق مصلحة البلاد ، بقدر ما كانت البواعث الحقيقية للقصر فى تقديرنا - ترجع الى نواياه فى أن يسلب تلك القوى - وفى مقدمتها الوفد بشكل أساسى - أهم مقومات حركتها وهى المطالبة باستقلال البلاد ، يراوده فى ذلك الأمل فى أن تتنازل بريطانيا لمصر العربية وشقيقاتها - بصدد القضية الوطنية - ما كانت تضن به على القوى الوطنية المصرية .

والواقع أن حركة القصر فى اطار الجامعة العربية وأن حققت له مكانة عربية متميزة إلا أنها لم تكن تعنى حسما لقضية زعامته العربية ، فى وقت

بدأت فيه القضية الفلسطينية تفرض نفسها بصورة أكثر حدة على الساحة العربية ، وهي وإن كانت أول اختبار قوة حقيقى للجامعة العربية ، فإنها كانت من جانب آخر تعنى حسما لمحاولات القصر لتأكيد زعامته العربية .

القصر وآخر محاولات الزعامة العربية « المشكلة الفلسطينية » ،

احتلت القضية الفلسطينية مكانة بارزة فى سياسة القصر ، وذلك فى إطار توجهاته الاسلامية أو العربية على السواء . ولقد اتخذ ذلك مفهوما عمليا منذ أوائل حكم فاروق ، عندما تبنى القصر أمر الدعوة لعقد المؤتمر الاسلامى العربى لنصرة فلسطين فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، اذ اشترك فيه عدد كبير من سياسة البلاد الاسلامية والعربية للنظر فى أحوال هذا القطر العربى ، وأبدى رئيس الوزراء محمد محمود فى كلمته أمام المؤتمر رغبة مصر فى أن توافق الحكومة البريطانية لايجاد حل عادل ينصف أبناء هذه البلاد ويرضاهم . ومن جهة أخرى أرسل محمد محمود كتابا الى رئيس وزراء بريطانيا أشاد فيه بموقفه من « أزمة ميونخ » وأهاب به أن يبذل لحل مسألة فلسطين جهدا جريئا على نحو ما بذله فى أزمة ميونخ ، فرد عليه رئيس الوزراء البريطانى ذاكرا أنه كان جهدا « مسرحيا » لا يجدى مثله فى حل مشكلة فلسطين (٧٥) .

ولا شك فى أن الرد البريطانى كان خليقا بأن يلفت الأنظار الى موقف بريطانيا من المشكلة الفلسطينية ونواياها فى تلك الفترة الباكورة . بيد أن

(٧٥) وكان نيفل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا قد استطاع أن يلتقى بهتلر فى ميونخ ، وأبرم معه اتفاقية بهدف ترضية ألمانيا بضم بلاد السودان إليها . وكان الظن أن هذا الاتفاق من شأنه تجنب العالم كارثة حرب عالمية ثانية ، إلا أنه تبين فيما بعد أن هذه الاتفاقية لم تكن تحقق أطماع ألمانيا التوسعية ، مما أفضى فى النهاية الى اندلاع الحرب العالمية الثانية . انظر : محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٨ .

هذا التشبيط من جانب بريطانيا لم يكن ليوقف مساعي القصر الرسمية وجهوده في هذا الصدد . ففي أوائل عام ١٩٣٩ أوفد الملك فاروق على ماهر رئيس الديوان الملكي الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة للنظر في المشكلة الفلسطينية على ضوء التقارير التي وضعتها اللجان البريطانية والتي جاء في آخرها أن الهجرة اليهودية بلغت الحد الذي لا تستطيع فلسطين بعده أن تستوعب مهاجرين آخرين . وكان المأمول أن يتم التوصل الى اتفاق مع انجلترا على هذه المشكلة ، الا أن المؤتمر انعقد ثم انفض دون أن يصل الى نتيجة ايجابية . وبغض النظر عما تمخضت عنه مساعي القصر في هذا الصدد ، فإنها قد تركت انطبعا لدى دوائر السفارة البريطانية ، بأن تلك المساعي هي جزء من سياسة القصر الاسلامية (٧٦) .

ومما ساعد على تعاضيد موقف القصر ، ما أظهرته الجماعات الايديولوجية كمصر الفتاة والاخوان المسلمين - هي وثيقة الصلات بالقصر - من اهتمام بالمسألة الفلسطينية ، وما بدا من سخطها الواضح على تزايد الخطر الصهيوني وموقف بريطانيا المتخاذل ، مما دفع بالسفير البريطاني لأن يكتب لحكومته موضحا أن سياستها سوف تلقى مزيدا من الصعاب في مصر ما لم تحل المسألة الفلسطينية ، وراح يدلل على حيوية القضية بأن رئيس الوزراء محمد محمود لم يدع فرصة في محادثاته معه دون أن يشير تلك القضية (٧٧) . يضاف الى ذلك فان الصحف على اختلاف نزعاتها قد لعبت دورا بارزا في الدعوة للقضية وشرح أبعادها ، مما ساعد على قيام رأى عام مصرى متعاطف مع القضية الفلسطينية . وهذا بدوره

Fo : 4071222 : No : 48 : Lampson to Halifax, Nov. 7, 1938 (٧٦)

Tel. No : 1197

Ibid

(٧٧)

قد دفع لامبسون الى أن يكرر على مسامع حكومته أن القضية الفلسطينية سوف تجعل من مصر محورا أساسيا للعداء لانجلترا ، حتى تحل القضية على نحو يرضى العرب مشيرا بذلك الى دور مصر الرائد في تبني القضية وامتداد تأثيره الى البلاد العربية الأخرى (٧٨) .

بيد أن انحسار الحركة السياسية للقصر اثر أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قد ترك أثره على اهتمامه بالقضية الفلسطينية ، حتى أن تلك الاتصالات التي جرت بين فاروق ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني قد جاءت في اطار توجهات القصر المحورية وقتذاك ، دون أن تكون محسوبة لصالح القضية الفلسطينية . ومن الناحية العملية انتقل لواء القضية الى الوفد ، اذ راح النحاس بدوره يسعى الى منافسة القصر بصدد آماله في الزعامة العربية . وذلك من خلال إبراز اهتماماته بالقضية الفلسطينية فزار القدس في ١٢ يونية سنة ١٩٤٣ بشكل غير رسمي - على نحو ما مر بنا حيث قوبل هناك بحماس بالغ وبينما كانت الجماهير الفلسطينية تهتف بحياة النحاس « زعيم العروبة » هتفت بدرجة أقل بحياة الملك فاروق ، وانبرت صحف فلسطين ترحب بالنحاس باعتباره زعيم مصر الأعلى (٧٩) .

عاد القصر الى ممارسة الدور العربي من خلال الجامعة العربية من جديد ، بعد أن نجح فاروق في إنهاء الوجود الوفدي في الحكم في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، واستطاع أن يوطد مكانته على الساحة العربية بشكل ملحوظ في وقت كانت فيه القضية الفلسطينية قد بدأت تشغل اهتمامات الدول الأعضاء بالجامعة ، كآثر لتطور الأحداث في فلسطين وتزايد هجرة اليهود .

وعلى نحو ما مر بنا ظهر التناقض واضحاً بين امكان تبني مصر لموقف محدد ، أسوة بغالبية الدول العربية ، وذلك في مواجهة الحركة الصهيونية وما سوف يترتب على ذلك من احتمالات الصدام مع بريطانيا ، في وقت كانت فيه مصر بصدد الدخول في مفاوضات مع الجانب البريطاني لتعديل المعاهدة ومحاولة الوصول الى اتفاق بشأن السودان .

الا أنه ينبغي الإشارة الى بروز عاملين قد ساعدا بشكل مباشر على حسم موقف القصر من القضية الفلسطينية : أولهما ما كان من قرار حكومة النقراشي الثانية بعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة ، وهذا كان يعنى اشتراك أطراف أخرى في النزاع بين بريطانيا ومصر وخروج المسألة المصرية عن اطار المفاوضات الثنائية وتراجع احتمالات المواجهة المباشرة بين القصر - بشكل خاص - والجانب البريطاني .

أما العامل الثاني : فيتمثل فيما أعلنته بريطانيا عن نواياها لسحب قواتها من فلسطين يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وهذا الاعلان وان أسهم في تدهور الأوضاع الداخلية في فلسطين وكان دالة على تنصل بريطانيا من دورها في الأزمة ، الا أنه على الجانب الآخر كان يهيئ للقصر فرصة طيبة للتدخل في الأزمة كيما يكون أحد أطرافها الأصيل في غيبة احتمالات المواجهة مع بريطانيا ، على نحو تتأكد معه الزعامة العربية له دون منافس .

عند هذا الجدد يتعين علينا أن نعرض للخلفية السياسية لقرار القصر بدخول الجيش المصري عمليات حرب فلسطين . فمن الثابت أن أحداث فلسطين قد حفزت جماعة الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي الاسلامي « مصر الفتاة » على تنظيم الصفوف في كتائب للاشتراك في القتال هناك تحت اشراف الجامعة العربية ، وذلك قبل اعلان مصر رسمياً قرارها

بالاشتراك فى القتال فى فلسطين(٨٠) . وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يشير الى أن ثمة تنسيق قد جرى بين القصر من جانب والاخوان ومصر الفتاة من جانب آخر ، إلا أنه لا يمكن القول بأن القصر كان منبت الصلة بنشاط الفريقين فى هذا الصدد بالنظر الى الصلات الوطيدة التى كانت تربطه بهما ، بل ومن المرجح أنهما كانا يحظيان بتأييد القصر ودعمه فى هذا الصدد .

ومن جانب آخر كان هناك تيار تزعمه اسماعيل صدقى ، وكان معارضا لفكرة دخول الجيش المصرى الى فلسطين ، واستند فى ذلك الى عدم كفاية الاحتياطات اللازمة لتأمين دخول البلاد للحرب . وكان دعاة هذا الاتجاه يرون بوقوف الدول الكبرى خلف السياسة اليهودية ، ثم ان اشتغال المصريين بالأمور العربية والقضية الفلسطينية سوف يصرفهم عن القضايا المصرية المعلقة التى سوف تزداد تعقيدا مع الوقت(٨١) . ولقد امتد هذا الاتجاه فى معارضته حتى الى فكرة الوحدة العربية والجامعة العربية ، بل ولاى محاولة لربط مصر بأمته العربية . ولقد بدأ هذا الاتجاه من صدقى واضحا منذ عهد وزارته الثالثة عندما أسند وزارة الخارجية الى أحمد لطفى السيد ، والذي كان بدوره من دعاة « مصر للمصريين » وكان كارها للوحدة العربية والعروبة(٨٢) . ومن الغريب أيضا أن النقراشى رئيس الوزراء ،

(٨٠) وتجدر الإشارة الى أن اشتراك القوات التى تشكلت من الإخوان ومصر الفتاة كان بشكل غير رسمى وذلك راجع الى ما اتجه اليه تفكير الحكومات العربية لتشكيل قوات عرقية من اهل فلسطين ومن المتطوعين من الدول العربية ، على أن تمدهم بالسلاح وتسمح لضباط من جيوشها أن يستقيلوا من هذه الجيوش وأن يتولوا قيادة هؤلاء المتطوعين . وبدء فى تنفيذ هذه السياسة بالفعل قبل ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . وكان قرار الدول العربية فى هذا الصدد بهدف ألا يكون تدخلها بجيوشها بمثابة خروج على قرار هيئة الأمم المتحدة بما لا يتفق وعضوية هذه الدول فيها . انظر الإخوان المسلمون ١٩٤٨/٤/٣ كذلك

(٨١) سنينة قراة : نمر السياسة المصرية ص ٥٩١ وما بعدها .

(٨٢) حسنين كروم : المصدر السابق ص ٩٣ .

كان حتى ذلك الوقت من أشد المتحمسين لعدم اشتراك الدول العربية بجيوشها في القتال . وكان يرى أن مصر لا يجوز لها أن تدفع بجيشها الى فلسطين فتكون القوات البريطانية المرابطة على القناة حائلا بينه وبين أرض الوطن . الا أنه تخلى عن موقفه فجاء وأسر الى هيكمل - رئيس مجلس الشيوخ - بطلب الحكومة لعقد جلسة سرية لكي تعرض قرارها بدخول القوات المصرية الى فلسطين لقتال اليهود (٨٣) .

وتراجع النقراشي عن موقفه من مسألة دخول الجيش المصرى الى فلسطين ، لم يكن نتيجة لتغير قناعته بالأمر ، بقدر ما كان راجعا الى قرار الملك فى هذا الشأن والذي أثرت فيه بشكل مباشر عوامل داخلية وخارجية عديدة منها أن الملك قد وجد فى مسألة فلسطين ما يمكنه من استرداد بعض سمعته التى كانت قد انهارت الى حد كبير ومن ثم فقد أراد أن يدعم بدخول الحرب هيئته بعد أن نال منه السخط الداخلى . ومنها أيضا ما كان من تدهور الموقف الداخلى ، اذ أضرب رجال البوليس عن العمل فى ١٥ ابريل سنة ١٩٤٨ بسبب عدم اهتمام الحكومة بتحسين أحوالهم المعيشية ونتج عن ذلك وقوع العديد من الحوادث فى القاهرة والاسكندرية مما اضطر الحكومة للاستعانة بقوات الجيش لاستعادة النظام (٨٤) . ومنها أخيرا حرص فاروق على أن يبنى لنفسه زعامة عربية كانت تنازعه فيها العائلة الهاشمية فى العراق وشرق الأردن ، وقيل وقتها أن فاروق كان يتسابق مع الملك عبد الله فى أيهما يصلى الجمعة أولا فى المسجد الأقصى (٨٥) .

على كل حال راحت الأحداث تتوالى سراعا ، فبادر الملك فى اليوم

(٨٣) محمد حسنة هيكل : المصدر السابق ص ٤١ - ٤٢ .

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٢٥١ .

(٨٥) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٢٦٧ .

السابق لعرض الأمر على البرلمان ، بالادلاء بحديث الى « اليونانيتدبرس » تجاوز فيه اختصاصاته وقال انه سوف يمد العرب بكل مساعدة عسكرية ومالية واقتصادية ، وأنه لن يقبل قيام دولة صهيونية على حدود مصر ، ولذا فلا بد من استعمال القوة (٨٦) . على هذا النحو بدأ القصر يروج الدعاية لنفسه ، ولكى يظهر بمظهر من يستأثر بالأمر كله دون الحكومة . وراح هيكل يدل على ذلك فى مذكراته بأن محمد حيدر وزير الدفاع وياور الملك الخاص قد تلقى أمرا من الملك مباشرة بأن تقوم فرق الجيش المصرى باجتياز الحدود الى أرض فلسطين دون أن يعلم رئيس الوزراء ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء (٨٧) . والحقيقة أن تلك المقولة لا تخلو من أوجه للنقد فمن الثابت أن الجيش المصرى لم يشترك فى الحرب الا فى يوم ١٥ مايو أى بعد دعوة البرلمان المصرى يوم ١٢ مايو لاصدار موافقته على دخول الجيش المصرى الى فلسطين ومن الثابت أيضا أن البرلمان قد وافق يوم ١٠ مايو على اضافة أربعة ملايين من الجنيهات الى مشروع ميزانية وزارة الدفاع لمواجهة المصروفات الاضافية اللازمة لقوات الجيش المصرى المرابطة على الحدود بين مصر وفلسطين (٨٨) . وبعبارة أخرى يمكن القول بأن قرار فاروق باشتراك الجيش المصرى فى عمليات فلسطين لم يدخل الى حيز التنفيذ الا بعد موافقة البرلمان عليه وكذا استصدار التشريعات الخاصة بتدبير الاعتمادات المالية اللازمة لمقابلة نفقات اعداد الجيش وتجهيزه للاشتراك فى الحرب (٨٩) .

(٨٦) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يولية ج ١ ص ١٢٥ .

(٨٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٣٣١ .

(٨٨) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الثالث والعشرين - الجلسة السابعة :

١٠/٥/١٩٤٨ ص ٩١١ .

(٨٩) وتجدر الاشارة الى أن مجلس الشيوخ قد قام فى ١١ مايو بتشكيل لجنة خاصة =

أما عن حالة الجيش المصرى فقد كانت بالغة السوء ، ولم تكن تمكنه من الاشتراك بشكل فعال فى الحرب سواء من ناحية التدريب أو التسليح .
ومما زاد الأمر سوءاً أن قيادات الجيش لم تكن على دراية بطبيعة مسرح العمليات فى فلسطين ، ولم يكن لديها أصلاً أية معلومات عن تنظيم وتسليح القوات اليهودية هناك ، وهى أمور جوهرية بصدد تحديد خططها المستقبلية فى القتال . ومن ناحية أخرى فقد كان هناك اعتقاد سائد بين صفوف الجيش المصرى بأن هذه الحرب سياسية بالدرجة الأولى ، وكان لذلك ما يبرره عملاً فيشير جمال عبد الناصر فى مذكراته عن حرب فلسطين بأنه « لم يكن معقولاً أن تكون هذه حرب ، فلا قوات تحتشد ولا استعدادات فى الأسلحة والذخائر ولا خطط ولا استكشافات ولا معلومات ومع ذلك فنحن فى ميدان قتال - وهى إذن حرب سياسية » (٩٠) . وراح يكشف فى جانب آخر من مذكراته عن عجز القيادة العسكرية فى فلسطين وافلاسها مما انعكس أثره واضحاً فيما بدأ من تدهور أحوال القتال هناك وانقطاع طرق الإمداد ووسائل الاتصال (٩١) .

ومما يؤكد غلبة الاعتبارات السياسية على ما سبقناها من اعتبارات حربية ، دون النظر لما يترتب على ذلك من خسائر ، أن الفريق حيدر قد أصدر تعليماته للواء الماوى قائد القوات المصرية فى فلسطين للاستيلاء على بير سبع ، وذلك بالنظر الى ما سوف يترتب على ذلك من آثار سياسية مطلوبة ، رغم اعتراض اللواء الماوى لكبر حجم الخسائر المتوقعة من وراء

= للنظر فى مسألة فلسطين انتهت الى تقرير دخول مصر مع الجيوش العربية لايقاف المذابح هناك . المصدر السابق : الجلسة الثامنة : ١١/٥/١٩٤٨ ص ٩١٣ .

(٩٠) مذكرات جمال عبد الناصر : آخر ساعة - العدد ١٠٦٣ يوم ١٩٥٥/٣/٩ .

(٩١) المصدر السابق : العدد ١٠٦٥ يوم ١٩٥٥/٣/٢٣ .

ذلك ، اذ لم تكن الاستعدادات اللازمة قد أجريت بعد . بالإضافة الى ما كان من نسف بارجة مصرية بفعل طوربيد اسرائيلي ، حيث كانت قد اتخذت أوضاع الهجوم في مواجهة ساحل فلسطين . وعندما طلبت الاذن بالهجوم طلبت منها القيادة البحرية الانتظار لحين تلقى الأوامر من القاهرة ، وفي خلال دقائق الانتظار أطلق عليها طوربيد اسرائيلي صاروخا فدمرها ، واضطرت بارجة مصرية أخرى كانت مرافقة للأولى الى الانسحاب كي لا تواجه بنفس المصير (٩٢) .

ورغم أن القصر كان يأمل الكثير من وراء اشراك الجيش المصرى فى حرب فلسطين الا أن النتائج جاءت مخيبة تماما لآماله ذلك أن الهزيمة التى لحقت بالجيش المصرى فى جبهة القتال هناك كانت نتاجا طبيعيا لضعف كفاءته وقدراته على القتال . ولقد كان من الواضح أن القصر كانت تحركه دوافع سياسية خاصة كانت منبته الصلة تماما بالاعتبارات الحربية ، فراح دون وعى يدفع الجيش الى مخاطرة لما تحسب نتائجها قبلا ، ولا يمكن القول بأن نتائج حملة الجيش المصرى فى فلسطين قد وقفت عند حدود هزيمته ، فمن الناحية العملية قد ترتب عليها نتيجتان غاية فى الأهمية يتعين الإشارة اليهما . فمن جهة ثارت كوامن السخط والغضب فى صفوف الجيش ، مما ساعد على تكوين رأى عام قوى بداخله مبناء القول بفساد حكم القصر ومؤسساته ، ومن جهة أخرى أرخت تلك الهزيمة نهاية لآمال القصر فى تحقيق زعامة عربية ، وبات من المقدر عليه أن يواجه تحديات جديدة فاقت مخاطرها ما سواها ، تمثلت فى خروج الجيش عن طاعة العرش

(٩٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ ، عبد الرحمن

الرافعى المصدر السابق ص ٢٥٢ وما بعدها .

وولائه ، لأول مرة منذ عهد فؤاد ، ليكون الأداة الرئيسية التى تهدد سلامته .

وخلاصة القول فان تبنى القصر للاتجاهات الاسلامية أو العربية ، كان بغرض خدمة أهدافه السياسية وتوطيد دعائم حكمه بشكل أساسى ، دون أن يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقية فى الدفاع عن الاسلام أو تجاوبا صادقا مع الفكرة العربية . ذلك أن بروز الاتجاه الاسلامى واضحا فى أوائل عهد فاروق ، كان يستهدف من ورائه اصفاء الصبغة الدينية على حكمه ، دون أن يكون ذلك بغرض تحقيق فكرة الخلافة بمفهومها الاسلامى الواسع على نحو ما كان يسعى اليه أبوه فؤاد . ولا يحد من هذا القول تلك المظاهر والألقاب الدينية التى خلعتها على فاروق رجال الأزهر ومن تشيع للفكرة من القوى الايديولوجية الأخرى . وتتضح تلك الحقيقة تماما من خلال متابعة الجانب الاسلامى فى سياسة القصر . فلا نكاد نلمس لفكرة الخلافة - فى عهد فاروق - وجوداً حقيقياً أو فعلياً فى تقديرات القصر السياسية . وبعبارة أخرى فان تبنى القصر للاتجاهات الاسلامية ، كان موجها بالضرورة لتدعيم مكانته فى الداخل وفى مواجهة علمانية الوفد بشكل أساسى .

ومن الخطأ الاعتقاد بأن تصاعد التيار العربى فى القصر كان نتاجاً لانحسار التيار الاسلامى فيه ، اذ أن الأخير كان بالنسبة للقصر مدخلاً طبيعياً وضروريا الى الساحة العربية ، دون اغفال الظروف السياسية الداخلية والخارجية التى أسهمت فى تنامى توجهات القصر العربية بشكل واضح ، ويتأيد ذلك بأن القوى الداخلية التى ساندت سياسة القصر الاسلامية كالاخوان المسلمين ومصر الفتاة والأزهر ، هى أيضاً التى أيدت وباركت سياسته العربية .

والحقيقة أن القصر كان يأمل في أن يحقق من وراء توجهاته العربية تلك المكانة السياسية التي فشل في أن يحققها من خلال توجهاته الإسلامية . وبالفعل كانت النتائج الملموسة بل ومشجعة ، فلقد قيض للقصر أن يلعب الدور البارز في الدعوة لإنشاء الجامعة العربية ، فضلا عن الصلات التي أقامها مع القادة والحكام العرب ، هذا بدوره قد أغرى فاروق على السعي حثيثا تراوده في ذلك آمال الزعامة العربية ، بيد أن حرب فلسطين ونتائجها لم تقض على آماله في تلك الزعامة فحسب ، بل وكشفت عن ضعف الكيان السياسي القائم في البلاد وتصدعه وكانت على الأجمال ارماسا بانهياره .

الفصل الخامس

الصدام بين القصر والإنجليز

- تطوّر العلاقة بين القصر والسفارة البريطانية بعد إبرام المعاهدة
- محاولات القصر موازنة النفوذ البريطاني بالقوى الأجنبية
- موقف القصر من مسألة دخول مصر الحرب العالمية الثانية
- حادث « ٤ فبراير ١٩٤٢ » بين القصر والسفارة البريطانية
- القصر والغاء معاهدة ١٩٣٦

الفصل الخامس

الصدام بين القصر والانجليز

غلبت طبيعة القصر الأوتوقراطية ، منذ عهد فؤاد على علاقته بالجانب البريطاني . فنشأة العداء بين الطرفين لم تكن نتاجا لتفاعل القصر والحركة الوطنية ، أو لرغبة حقيقية في الدفاع عن حقوق البلاد ومصالحها ، بقدر ما كان هذا العداء راجعا لهيمنة الوجود الاحتلالي واستئثاره بالنفوذ الحقيقي في البلاد دون القصر ، في وقت كان الأخير يسعى فيه لاقامة حكم ملكي عماده الاستبداد والانفراد بمقاليد السلطة في البلاد .

وبطبيعة الحال لم يكن القصر وقتذاك يملك مقومات التحرك السياسي ضد الوجود الاحتلالي ، خاصة بعد أن أسهمت السياسة البريطانية ذاتها في تثبيت النظام الملكي أملا في استخدامه كعامل معادل للقوى الوطنية في البلاد .

ومن الناحية العملية ظل الوجود الاحتلالي طرفا أصيلا ينازع القصر السلطة في البلاد ولا يحد من هذا القول ما كان من وفاق ظاهري بين الطرفين ، ذلك أنه ما أن تفاقم نفوذ القصر في نهاية العهد الصديقي « ١٩٣٠ - ١٩٣٣ » ، حتى بات أمر عزل فؤاد عن العرش مطروحا من جانب دار المندوب السامي ودوائر لندن على السواء . بيد أنه ينبغي أن نقرر أن ذلك لم يكن يحمل معنى العداء للنظام الملكي في مصر أو تراجعاً عن تأييده ، بقدر ما كان يمكن تفسيره على ضوء مقتضيات السياسة البريطانية من أن يكون الجالس على العرش أكثر تفهما وتجاوبا مع اتجاهاتها .

والحقيقة أنه لا يمكن القول بشئائىة العلاقة بين القصر والجانب
البريطانى ، اذ أن القوى الوطنىة - ممثلة فى الوفد بشكل أساسى - كانت
تمثل تحديا مفروضا على تلك العلاقة ، بل أنه لا يمكن انكار أن القوى الوطنىة
قد أسهمت بنصيب وافر فى صياغة شكل العلاقة بين الطرفين وتحديد
أبعادها . والملاحظ أنه فى اطار الانقلابات الدستورية الثلاث التى جرت فى
عهد الملك فؤاد ، وما صاحب ذلك من تزايد لنفوذ القصر بل وانفراده بالحكم ،
أنها - أى هذه الانقلابات الدستورية - قد جاءت بموافقة الجانب البريطانى
ونتيجة لصدامه مع القوى الوطنىة أثناء توليها مقاليد السلطة بشكل أساسى ،
وكان القصر هو أداة الانقلاب . وبعبارة أخرى فقد ظل القصر وسيلة
السياسة البريطانىة لتقليم أظافر الحركة الوطنىة على امتداد عهد فؤاد .
وينبغى الإشارة الى أن ثمة تغيرات قد طرأت على أوضاع الطرفين بعد إبرام
المعاهدة ، قد أثرت وبشكل جوهري على العلاقة بينهما . ذلك أن القصر قد
افتقد - فى عهد فؤاد - لآى قدر من التأييد الشعبى يكفل له مواجهة الجانب
البريطانى أو الصدام معه ، ومن ثم فقد كان من الطبيعى أن يتجنب مخاطر
المواجهة مع دار المندوب السامى . ويختلف الأمر تماما فى مرحلة ما بعد
المعاهدة ، اذ استطاع القصر أن يستفيد من كافة المتغيرات السياسية الحادثة
فى تلك الفترة ، من ذلك فقد ظهرت الجماعات الأيديولوجية على الساحة مثل
- الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة - ونجاح القصر فى جذب تلك
التجمعات الى صفوفه ، ثم ما توافر له من تأييد شعبى ظاهر كآثر لمحاولات
رجالہ اصفاء الصبغة الدينية على العرش فى مواجهة علمانية القوى الوطنىة ،
يضاف الى ذلك ما أمكن رصدہ من تراجع للمد الوطنى فى مواجهة الوجود
البريطانى كآثر لإبرام المعاهدة ، كل تلك العوامل قد أدت الى تقوية مكانة
القصر السياسية فى مواجهة الجانب البريطانى ، مما كان ينبىء عن أن
القصر بصدد تخطى دائرة العداء للوجود البريطانى الى الصدام معه .

ويتمثل التغيير الحادث فى جوهر العلاقة بين الانجليز والقصر ، فى بروز الطرف الآخر كمصدر أساسى لتهديد الوجود البريطانى وسلامته فى البلاد . فلم تعد محاور الخلاف بين الطرفين محصورة فى تحديد اللون السياسى للوزارة التى تلى الحكم ، أو حدود تداخل القصر فى أعمالها ، بل فيما ظهر من توجهات القصر وصلاته بالمحور وتأييده للقوى المعادية لبريطانيا . حقيقة أن تلك السياسة من جانب القصر كانت انعكاسا لعدائه للانجليز ورغبة منه فى موازنة نفوذهم فى البلاد من خلال النفوذ المحورى ، بأمل التخلص من الوصاية البريطانية على العرش . على الجانب الآخر لم يكن السفير البريطانى على استعداد لمسايرة القصر أو مدهنته لما قد يترتب على ذلك من اضعاف للوجود الاحتلالى فى البلاد فضلا عن احتمالات التأثير على مصالح بريطانيا الحيوية فيها .

على ضوء سياسة القصر هذه لم يكن بوسع بريطانيا سوى أن تستعرض قدراتها فى مواجهة القصر ليس من خلال اتباع سياسة متشددة ضده فحسب ، بل أنها لم تتورع عن توجيه لكمة قوية للنفوذ الملكى وهيئته على النحو الحادث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . ولسوف ترى أثر ذلك على تحول العلاقة بين الانجليز والقصر ، وكيف أن الأخير عمل على تحسين علاقته بالجانب البريطانى أملا فى تأييده ومؤازرته مما كان ينبىء عن تغير جوهرى آخر فى العلاقة بين الطرفين .

تطور العلاقة بين القصر والسفارة البريطانية بعد إبرام المعاهدة :

كانت معاهدة ١٩٣٦ تمثل نهاية مرحلة من سلسلة المفاوضات المصرية البريطانية التى جرت على امتداد سبعة عشر عاما ، وكان من الواضح أن تطورات الموقف الدولى ، فضلا عن التغيرات الحادثة على الساحة المصرية قد تركت أثرها على تلك الصياغة التى تحددت بها العلاقة بين الطرفين . ذلك أن

بروز الخطر الايطالى كان يحمل معنى التهديد المباشر للمصالح المصرية والبريطانية على السواء . ففيما يتعلق بمصر كان البديل الوحيد للاحتلال البريطانى هو احتلال ايطالى . أما بريطانيا فلم تكن على استعداد للتغلب عن مصر لكى تتركها غنيمة باردة لايطاليا ، وتتأكد حقيقة نوايا بريطانيا فيما أشار اليه لوردن كيللرن - سير مايلز لامبسون - فى مذكراته من أنه كان هناك اعتقاد سائد لدى دوائر لندن بأن ضم مصر لبريطانيا كان هو الحل الأمثل لحسم مسألة العلاقات المصرية - البريطانية ، حتى وبافتراض أنه قد تم إبرام مثل تلك المعاهدة فإن ذلك لا يغنى عن الحل الآخر وهو ضم مصر لبريطانيا . وبعبارة أخرى فقد أمل الموقف الدولى على بريطانيا أن تلجأ للوسائل الدبلوماسية بصدد قضية علاقتها بمصر .

والقول باشتراك غالبية الأحزاب المصرية فى إبرام المعاهدة والتوقيع عليها لا ينفى بحال أن الوفد - برصيده الشعبى - كان له القدر المعلى عمليا فى هذا الصدد . ولا ريب فى أنه قد أراد استغلال التطورات التى حدثت فى الموقف الداخلى وخاصة غياب فؤاد عن الساحة لكى يحقق هدوءا نسبيا فى صراعه ضد الانجليز وليحشد أسلحته فى صراعه ضد القصر لكى يحاصر وجوده فى قاعدة معزولة عن التأثير فى شئون البلاد وتحريك سياستها . ودون اغراق فى التفاصيل فإن المعاهدة قد اعترفت ببقاء القوات البريطانية فى مناطق الأراضى المصرية ، وسوغت لها حقا قانونيا فى التدخل بالقوة المسلحة للمحافظة على المصالح البريطانية . وإذا قيل أن بقاء هذه القوات فى مصر لا يمثل احتلالا فهو تناقض يصعب فهمه لا تبريره ، من ذلك أيضا أنها قد أوجدت نوعا من المحالفة الدائمة والدفاع المشترك عن مصر فضلا عن أنها أبقت على الوضع الشاذ للسودان ، الذى خلقتة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

ولا ريب في أن انجلترا قد حققت مطالبها الاستراتيجية في مصر من وراء المعاهدة فقيود الاستقلال في تصريح ٢٨ فبراير أوجت بمعاملة ١٩٣٦ وكان التصريح ذاته تصفية للحماية البريطانية التي أعلنتها بريطانيا سنة ١٩١٤ ، وكانت الحماية بدورها تصفية للاحتلال العسكري الذي بدأ في سنة ١٨٨٢ ، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن المعاهدة لم تغير في التحليل الأخير من موقف الوجود الاحتلالي في « مصر المستقلة » (١) .

وفيما يتصل بالعلاقة الثنائية بين القصر والانجليز بعد المعاهدة فكان من الواضح أن المعاهدة لم تغير من توجهات القصر الاستبدادية وجنوحه نحو الحكم المطلق كما أنها لم تحد تماما من طبيعة « القهر السياسى » لممارسات الوجود الاحتلالي على الساحة ، في وقت رأت فيه غالبية الأحزاب السياسية

(١) وما يجدر ذكره أن بريطانيا قد وقعت في تلك الحقبة سلسلة من المعاهدات في المنطقة العربية فمقت مع العراق معاهدة عام ١٩٣٠ ، وأخرى مع الأردن في عام ١٩٣٤ . وأخيرا المعاهدة مع مصر عام ١٩٣٦ ، مما كان يوضح حرص بريطانيا على استقرار علاقتها مع مصر وغيرها من الاقطار الحيوية بالنسبة لها ، ولم يكن لكل تلك المعاهدات من أثر سوى أن سلطة انجلترا قد كانت مباشرة تمارس من خلال دولة مستقلة ذات سيادة . لمزيد من التفاصيل عن معاهدة ١٩٣٦ انظر مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى - القاهرة - المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٧ ، عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ص ١٨ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ - ١٩٥٦) ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ١٩٦٨ ص ١٦ ، نفس المؤلف : مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨) ، معهد الدراسات والبحوث العربية ص ٦٤ ، فؤاد كرم : الأجانب في مصر : « الجنسية المصرية والطوائف الدينية » ، مكتبة عبد الله وهبه ، القاهرة د٥ ص ١٦ ، طارق البشرى : المسلمون والاقباط في إطار الجماعة الوطنية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ص ٥٥٣ - ٥٥٦ ، راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ص ١١٩ ، بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ، بيان النقراشى أمام مجلس الأمن في « ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧ » ص ٤٩ وأنظر كذلك The Killearn Diaries : P : P : 7172, Marlowe J : Anglo Egyptian Relation (1800-1953) : P : P : 300-301, Kirk, G, A Short History of Middle East P : 173

أنها معاهدة « الشرف والاستقلال » ، والواقع أن استقرار تلك المفاهيم في فكر القصر والسفارة البريطانية ، كان ينبىء عن عود الى الصراع التقليدى بين الطرفين بل وحتميته .

أما عن الظروف والاعتبارات الموضوعية التى أثرت على القصر وتوجهاته السياسية عشية إبرام المعاهدة وتولى فاروق سلطاته الدستورية ، فينبغى الإشارة الى أنه كان على الانجليز بمقتضى المعاهدة أن يمتنعوا عن التدخل فى شئون مصر الداخلية مما كان يعنى أن حرية الحركة قد غدت مكفولة للقصر أكثر من قبل ، ومن ثم كان على الجانب البريطانى وليس القصر أن يهيىء نفسه لتقبل المستوى الجديد من العلاقات مع الطرف الآخر . ثم أن الوفد خصم القصر العنيد فقد فقد الكثير من مقومات فاعليته ونشاطه السياسى بعد أن حلت قضية الاستقلال ، فضلا عما تعرض له من انشقاقات متتالية ، قد أثرت ولا ريب على بنيته السياسية كحزب جماهيرى . وفوق كل ذلك فإن القصر نفسه قد راح يتحرك مستندا الى رصيد شعبى ضخم لم يتوافر له قبلا منذ بداية الاحتلال وذلك بفضل رجاله المخلصين أمثال على ماهر والشيخ المراغى .

وواقع الحال أن التناقض قد بدا واضحا فى السياسة البريطانية ، من ذلك فقد قضت تعليمات حكومة لندن بأن يكون التدخل فى السياسة المصرية قاصرا على حالات تجاهل المعاهدة أو نقض نصوصها وعدم الاستجابة لمطالب بريطانيا الدفاعية وتدهور أوضاع الأمن الداخلى بما يهدد أرواح وممتلكات الأجانب(٢) . الا أن الممارسة العملية فى اطار تلك السياسة قد

أثبتت أنه لم يكن بمقدور السفير البريطاني اسداء « النصائح الودية » دون أن تقترون « بأنذار » أو « بتدخل عسكري » على نحو ما ظهر واضحا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ومن صور التناقض أيضا أنه كان على السفير البريطاني ، أن يصدر تعليماته للمسئولين بشكل غير رسمي - قدر الامكان - على أن يجعلهم يشعرون أنه يتحدث بتفويض من حكومته لكي توضع تلك التعليمات موضع الاعتبار من المسئولين المصريين ، وتجنب التدخل بشكل رسمي (٣) .

على الجانب الآخر لم يتغافل السفير البريطاني عن الملك في محاولة لاحتوائه فينصحه بضرورة الإبقاء على صلات الود مع النحاس رئيس الوزراء . ويحذره من مغبة استخدامه - أي الملك - كمخلب قط لأي فريق (٤) . ومحاولة كبح جماح الملك على هذا النحو ، لم تكن تتم بطبيعة الحال لحساب الوفد ، وإنما جرت في إطار الرغبة في احداث التوازن لكي لا تتفوق قوة على أخرى . يضاف الى ذلك فقد أراد الجانب البريطاني أن يختزن القصر لنفسه كمعامل معادل للوفد ذاته ، خاصة بعد ما أبدته الحكومة النحاسية الثالثة من مظاهر عدم الاكتراث ازاء المطالب البريطانية - على نحو ما مر بنا - فلقد وضع لامبسون يده على خمائر الصراع المرتقب بين القصر والوزارة من أن « الصدام بين الطرفين قد غدا وشيك الوقوع حالما يتولى الملك سلطاته الدستورية في نهاية يولية القادم . فالملك يعتزم تعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكي رغم معارضة الوفد . . وعلى ماهر واثق من أن

Fo : 407/221 : No : 1 : Same to same, July 1, 1937,

(٣)

Tel. No : 765

Ibid : No : 9 : Lampson to Eden, July 28, 1937,

(٤)

Tel. No : 98

الحريف القادم سوف يكون ملائما لاقالة حكومة الوفد واجراء انتخابات
فى ظل حكومة محايدة» (٥) .

وبصدد تحديد أسلوب التعامل مع الوزارة أوضح لامبسون
لأحمد حسنين أن المخاطر الحقيقية التى تواجهها انما تكمن فى الوزارة ذاتها ،
وأن الاهتمام الحقيقى يكون بتركها فى الحكم حتى يثبت عجزها وفشلها ،
وأنه يتعين على الملك أن يكون حريصا لئلا يتخذ منه مغلبا لى حزب من
الأحزاب فالوقت فى صالحه اذا لعب دوره بعناية وبشكل دستورى (٦) .

على كل حال ما لبث أن تفجر الصدام بين القصر والوزارة النحاسية
الرابعة من خلال العديد من القضايا التى فرضت نفسها على العلاقة بين
الطرفين - كما مر بنا - وبدأت توجهات القصر الأوتوقراطية واضحة للجانب
البريطانى ، على نحو فاق توقعاته . وبدأ القصر يسير حثيثا نحو اقالة
الوزارة مما كان يعنى أنه سوف يغدو له القدح الملقى فى الحكم وكان ذلك
بدوره خروجاً عن الدور الذى أراده له الجانب البريطانى فى اطار سياسة
التوازن .

وعلى الرغم من التحذيرات التى ساقها السفير البريطانى لرئيس
الديوان الملكى على ماهر من أنه سوف يغدو من المؤسف أن يسود دوائر
لندن اعتقاد بأن فاروق يعانى من نفس نقائص أبيه ، وأن الحكومة البريطانية
تقف ضد اقالة رئيس الوزراء الذى يتمتع بالأغلبية البرلمانية ، مما قد يؤدى
فى النهاية الى القضاء على الملك وأسرته وطلب منه أن ينقل فعوى حديثه

Fo : 407/221 : No : 11 : Lampson to Eden, Feb. 16, 1937, (٥)

Tel. No : 209

Fo : 407/221 : No : 8 : Lampson to Eden, July 27, 1937 (٦)

Tel. No : 902

للملك (٧) . ورغم أن لامبسون راح يعيد على مسامع الملك - في نفس اليوم - تحذيراته من الاقالة وينصحه أن يترك الأحداث تجري في سيرها الطبيعي على النحو الدستوري (٨) . الا أن لامبسون نفسه كان في ريبة من نوايا الملك عبر عنها في مذكراته بقوله « أنه ليس من الواضح في ذهني تماما تلك النتائج التي يمكن أن تترتب على حديثي مع الملك (٩) » .

ولقد كان السفير البريطاني محقا في مخاوفه ، فرغم تحذيراته راح الملك يسير في طريق الاقالة لا يلوى على شيء وبادر بالفعل الى اقالة الوزارة النحاسية في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، ليسجل بذلك أول انتصار سياسي له على الزعامة الوفدية والسفارة البريطانية في اطار معاهدة ١٩٣٦ . وفي تقديري فان الاقالة على هذا النحو جاءت في المقام الاول بمثابة اختبار حقيقي للعلاقة بين القصر من جانب والانجليز - وليس الوفد - من جانب آخر ، كما أنها كانت تعني فشلا محسوبا للسياسة التي كان لامبسون قد اعتزم تنفيذها بتأييد من حكومته ، في مواجهة القصر بشكل أساسي .

عند هذا الحد يتعين أن نعرض بالتحليل للدوافع التي حددت حركة القصر في مواجهة السياسة البريطانية خلال الأزمة . فمن هذه الدوافع اولا : أن القصر في تعامله مع الأزمة كان مستندا لرصيد شعبي كبير ، ثم أن توجهه الديني قد ساعده على أن يستقطب لصفوفه الجماعات الأيديولوجية التي ظهرت على الساحة مثل الاخوان المسلمين ومصر الفتاة فضلا عن أن أحزاب الأقلية التي ساءتها مسيرة الوفد في الحكم ، قد

The Killearn Dairies : P : 89

(٧)

Fo : 407/221 : No : 82 : Lampson to Eden, Dec. 20, 1937,

(٨)

Tel. No : 725

The Killearn Diaries, P : 90

(٩)

أظهرت بعدائها للحزب الشعبى انحيازها الى صفوف القصر . ومن هذه الدوافع أيضا أن القصر يحس سياسى ماهر قد أدرك نقطة انقلاب العلاقات وتدهورها بين الحكومة النحاسية والسفارة البريطانية ، فانتهاز تلك السانحة لكى يعضد من مكانته السياسية ويؤكد حقه الدستورى فى اقالة الوزارات وتعيينها . ومنها أخيرا ما كان من تقديره من أن الجانب البريطانى لن يرغب بالتدخل المباشر لنصرة قضية الوفد فى الحكم أو يتورط فى شأن هو من شأنون مصر الداخلية على نحو يجعله موضع اتهام القوى الأخرى بتنقضه للمعاهدة .

ورغم ذلك فقد بدا موقف السفير البريطانى خرجا بعد الأزمة ، فاتهمه فريق من الأحزاب السياسية بمحاولة التدخل فى شأنون مصر الداخلية ، دون أن يكون هناك أساس بالمعاهدات ، واتهمه فريق آخر - الوفد - بالعداء والتخاذل المحسوب عن التدخل لصالحهم . وكان من الطبيعى أن يكون ذلك باعثا لحكومة لندن كيفة تعيد تقديراتها قبل القصر وسياسته ، فأرسلت تعليماتها للامبسون تفوضه التصرف حسبما يترأى له فى الموقف العاجلة ، دون انتظار لتعليمات من حكومته ، خاصة وأنها قد تصل بعد الوقت المناسب ، فى حالة تغير المواقف السياسية بشكل سريع (١٠) . ومن جهة أخرى حددت التعليمات قواعد التدخل بشكل عام لتكون بغرض حماية اهتمامات بريطانيا . . وأكدت على ضرورة اختيار الوقت المناسب لتقديم النصائح بما يضمن عدم تجاهلها (١١) .

وفى إطار تلك السياسة بدا الجانب البريطانى حريصا على تحسين

Fo : 407/222 : No : 47 : Halifax to Lampson, May 5, 1938, (١٠)

Tel. No : 553

Ibid

(١١)

علاقته بالقصر وتجنب الصدام معه فى اطار عدم المساس بالمصالح الحقيقية لبريطانيا . فعندما طلبت الخارجية المصرية استطلاع رأى الحكومة البريطانية فيما اذا كانت توافق على تعيين حسن نشأت سفيرا لمصر فى لندن ليخلف حافظ عفيفى ، أرسل لامبسون الى حكومته يطلب منها الموافقة على اقتراح الخارجية المصرية (١٢) . ويصل رد الخارجية البريطانية بأنها سوف تطرح تلك المسألة أمام ملك بريطانيا مقترنة بالتركية (١٣) .

وبصدد تلك السياسة أيضا وقع حادثان أثناء وزارة محمد محمود الرابعة كان لهما دلالتهما ، أولهما : أن القصر قد طلب من محمد محمود إلغاء حرس السفير البريطانى من راكبى الموتوسيكلات ، وهو مظهر من المظاهر التى كان يحاط بها السفير البريطانى قبل معاهدة ١٩٣٦ عندما كان مندوبا ساميا ، وتركت حكومته هذا المظهر للسفير بصفة استثنائية تقديرا لدوره فى المعاهدة . وكان الملك يرى أن هذا المظهر هو حق له كملك للبلاد لا يجب أن يشاركه فيه أحد ، ونجحت مساعى القصر لدى حكومة محمد محمود فى اقناع السفير البريطانى بالتنازل عن ذلك المظهر .

أما الحادث الثانى فكان عند زيارة السفير البريطانى لأسوان حيث استقبله مديرها استقبالا رسميا جريا على المتبع من قبل للمندوب السامى مما أثار حفيظة القصر ، فكتب البندارى الى وزير الداخلية وقتذاك - محمود فهمى النقراشى - يطلب اليه انذار هذا المدير وإخطار المديرين الآخرين عن سبب هذا الانذار والتهديد بإيقاع العقاب على المسئول فى حالة تكرار

Fo : 407/222 : No : 27 : Lampson to Halifax, Mar. 23, 1938, (١٢)
Tel. No : 173

Fo : 407/222 : No : 31 : Halifax to Lampson, Mar. 29, 1938, (١٣)
Tel. No : 164

الحادث (١٤) •

وبرغم من أن الحادثين قد تما بايعاز من البندارى - الذى تولى رئاسة الديوان الملكى أثناء غياب على ماهر والمعروف بميوله الفاشية وعدائه للانجليز • الا أنه يمكن القول بأن رد الفعل البريطانى جاء فى اطار السياسة البريطانية بتجنب تصعيد الأزمات مع القصر واحتواء الخلافات معه •

عند هذا الحد ينبغى الإشارة الى مساعى القصر لتحسين علاقاته بالجانب البريطانى فى تلك الفترة والتي جرت على يد على ماهر والذى كان تعيينه سببا فى حدوث أزمة بين القصر والحكومة النحاسية الرابعة ، الا أنه لقي قبولا من الجانب البريطانى • فلقد اكتسب على ماهر ثقة لامبسون أثناء توليه وزارته الأولى نتيجة سلسلة الاصلاحات الداخلية التى قام بها (١٥) • وحتى تولى فاروق سلطاته الدستورية كان هناك اعتقاد سائد لدى السفارة البريطانية بأن هناك عاملا هاما سوف يؤثر على فاعلية القصر واستعادة نفوذه وتأثيره السياسى وهذا العامل يتوقف على اتجاه الملك فاروق بما سوف يتلقاه من نصائح مباشرة أو غير مباشرة من على ماهر (١٦) •

والحقيقة أن على ماهر أثناء عمله بالقصر قد تنازعه ولاء موروث للقصر ، والرغبة فى بناء مجد شخصى له • واذا كان قد ظهر بمظهر المدافع عن حقوق الملك فى وجه الوزارات المتعاقبة ، فلسوف نراه يخوض صراعا حادا ضد

(١٤) أنظر عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ج ١ (١٩٣٧ - ١٩٤٨) بيروت ١٩٧٢ ص ٢٤٨ - ٢٥٠ •

(١٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥١ ص ٥٢ •

Fo : 407/221 : No : 21 : Lampson to Eden, July 28, 1937, (١٦)

البندارى داخل القصر ، لكى يحقق غايته فى الاستئثار بالنفوذ المطلق على الملك . فلقد عمل على ماهر بنشاط سياسى فائق أثناء رئاسته للديوان الملكى ، وكان همزة الوصل بين القصر والسفير البريطانى . واثرا اقالة الوزارة النحاسية الرابعة راح يوضح للامبسون أن الملك يعتمد تماما على انجلترا وأنه يجب أن يستمر فى ذلك ، وأنه بصدد أن يقترح على الملك زيارة انجلترا فى الصيف أو الخريف القادم (١٧) . وانتهاز على ماهر فرصة زيارته للندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة لبحث القضية الفلسطينية ، ولكسب المزيد من ثقة الحكومة البريطانية راح على ماهر يوضح للمسئولين هناك أنه يتفق تماما مع وجهة نظرهم بأهمية المعاهدة لكل من مصر وبريطانيا وأنه من الأهمية بمكان تنفيذها نصا وروحا . كما أوضح لهم أن الملك فاروق يعنى تماما أن أمن مصر مرتبط بأمن الامبراطورية البريطانية (١٨) .

ومن ثم فاذا كانت مناورات على ماهر هذه قد استهدفت فى جانب منها تحسين العلاقة بين القصر والانجليز ، فانها على الجانب الآخر كانت تعبيرا عن اتجاهات على ماهر لكسب مزيد من ثقة الجانب البريطانى بغرض تقوية مكانته فى القصر فى صراعه ضد البندارى ، ولو أدى ذلك الى جذب الجانب البريطانى الى دائرة الصراع الداخلى بالقصر . الا أن انتقال على ماهر من رئاسة الديوان الملكى الى رئاسة الوزارة فى ٨ أغسطس ١٩٣٩ ، كان ايذانا بانقلاب العلاقة بين القصر والانجليز ودون اغراق فى التفاصيل ، فقد أسهم على ماهر بنصيب وافر فى هذا الانقلاب من خلال تبنيه لفكرة تجنب مصر ويلات الحرب والدعوة الى حيادها ازاء الصراع الدولى القائم ، مما دعا السفير

Fo : 407/222 : No. 9 : Lampson to Halifax, July, 22, 1938. (١٧)

Tel. No. 134

Fo : 407/223 : No : 9 : Halifax to Lampson, Mar, 10, 1939, (١٨)

Tel. No. 243

البريطاني الى توجيه تبليغ الى الملك لاقالة على ماهر فيما يمكن تسميته
« بحادث ٤ فبراير الصغير » وبالفعل قدم على ماهر استقالة وزارته في
٢٣ يونية ١٩٤٠ (١٩) .

ومما يجدر ذكره أن شائعات قوية قد سرت اثر استقالة على ماهر عن
نية الملك فاروق في مغادرة البلاد . ويشير لامبسون « لورد كيللرن » في
مذكراته يوم ٢٥ يونية ١٩٤٠ الى اعتراض الجنرال ويفل « قائد القوات
البريطانية في الشرق الأوسط » على استبقاء فاروق بمصر ، وأنه يتعين
السماح له بمغادرة البلاد ، خلافا لما كان يراه لامبسون ، والذي أخبر ويفل
أن تعليمات الخارجية البريطانية تقضى باستبقاء فاروق بمصر وعدم السماح
له بمغادرتها الى ايطاليا حيث يكون بمقدوره المطالبة بعرش مصر ، الا أن
ويفل أصر على موقفه (٢٠) . يفهم من هذا أن خلافا قد جرى بين السلطات
العسكرية في مصر والسفارة البريطانية حول موقف الملك فاروق انتهى
بترجيح رأي الطرف الأخير .

وفيما يتصل بحقيقة نوايا فاروق ، فقد كان من الواضح أنه لم يكن
ليفكر بالفعل في مغادرة البلاد ، حتى لا تنتهز بريطانيا تلك الفرصة فتقدم
على خلعه مثلما فعلت في السابق مع الحديو عباس حلمي . ولقد أوضح
فاروق فيما بعد للسير ريتشارد هاو وكيل الخارجية البريطانية ، أنه كان
قد قرر البقاء في مصر لكي يقاتل مع شعبه (٢١) .

The Killearn Diaries, P : 123

(١٩)

Fo : 407/224 : No : 22 : Halifax to Lampson, June 22, 1944

(٢٠)

Tel, No : 493

(٢١) عاصم الدسوقي : مصر والحرب العالمية الثانية ص ٩٢ وانظر كذلك :

Fo : 371/62972 : R : Howe to Bevin, May 10, 1947

على كل حال فإن خروج على ماهر من رئاسة الديوان ورئاسة الوزارة ،
لم يؤرخ نهاية لنفوذه في القصر ، فرغم أن أحمد حسنين قام - بموافقة الملك -
بتطهير القصر من على ماهر وصنائه ، إلا أن الأخير استطاع أن يملأ المناصب
الإدارية العليا بأعوانه فوزارة الخارجية شغل مناصبها الرئيسية لفيف من
أعوانه الذين كانوا يرسلون إليه كافة البرقيات التي ترسل للقصر ، وكذا
مدير الأمن العام ووكيل وزارة التجارة وغيرهم (٢٢) . بل أن أحمد حسنين
راح يسأل لامبسون عن امكان تعيين على ماهر رئيسا للوزارة من جديد
خلفا لحسن صبرى بعد وفاته ، الأمر الذي رفضه السفير البريطاني بشكل
حاسم (٢٣) . كل تلك الدلائل تشير الى أن القصر لم يكن جادا في مسألة
التخلص من على ماهر ونفوذه ، وأن ما جرى كان بفرض استرضاء السفارة
البريطانية فحسب .

ولا شك ان انسياق القصر وراء نفوذ على ماهر قد قاده الى مخاطر غير
محسوبة النتائج في مواجهة الجانب البريطاني . فلقد كان موقف القصر من
أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى - كما سيرد ذكره - نابعا من تقدير
على ماهر ورجاله في القصر لانتصار المحور في برقة بعد نزول قوات هتلر
هناك ، وفي ظل الظروف العسكرية غير المرجحة لكفة الحلفاء في الصحراء
الغربية ، حتى اذا استطاع روميل أن يخترق وادي النيل فإن الملك يمكنه
الاحتفاظ بكل ماهر لكي يتولى وزارة تستطيع أن تلتقى مع المحور وهي
الفكرة التي كان على ماهر يتحرك في إطارها في يونية ١٩٤٠ وقت الأزمة

Fo : 407/224 : 150 : Lampson to Halifax, Nov. 13, 1940

(٢٢)

Tel. No : 1508

Llid : No : 155 : Same to same, Nov. 14, 1940,

(٢٣)

Tel. No : 1526

التي أدت الى استقالته (٢٤) ولسوف نرى كيف مهدت تلك السياسة أيضا من جانب على ماهر والقصر الى أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

على كل حال فإن نهاية الحرب العالمية الثانية قد أرخت بداية لتغير جذرى فى العلاقة بين القصر والانجليز وذلك كان راجعا فى تقديرى الى عاملين **اولهما** : أن القصر قد استوعب تماما الدرس الذى تلقاه من الانجليز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، **ثانيهما** : أن استعادة القصر لمقالييد السلطة وحكم البلاد من خلال وزارات موالية بعد انهاء الوجود الوفدى فى الحكم فى نهاية عام ١٩٤٤ ، كان باعثا آخر له للتقارب مع الانجليز . ولقد انصرف فكر القصر ليس الى مجرد تحسين علاقته بالانجليز فحسب بل والانتقال بها الى « مرحلة التحالف » باعتبار أن تحالفا مع بريطانيا يكون للقصر فيه اليد الطولى من شأنه أن يهيىء له ثباتا واستقرارا ، بل ومزيذا من القوة فى مواجهة خصومه السياسيين وفى مقدمتهم الوفد ذاته .

أما عن التحالف فقد كان مبنيا ابرام اتفاقية للدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا . وينبغى الإشارة الى أن القصر لم يأت بجديد فى هذا المضمار ، ذلك أن الظروف الدولية التى سادت العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من الانقسام الى كتلتين قد حدا بالولايات المتحدة فى ذاك الوقت الى تبني الدعوة - من خلال تركيا واليونان - لمشروع تكوين حاف يضم دول حوض البحر الأبيض المتوسط تنضم اليه ايران اضافة للدول العربية ، ونشط فى هذه الدعوة وزير خارجية اليونان المستر «تسالداريس» كذلك ظهرت دعوة أخرى فى أوروبا الغربية لعمل ميثاق دول لمكافحة الشيوعية ووقف انتشارها فى العالم ، ونشر أن الدعوة ستوجه الى مصر

(٢٤) محمد أحمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى ص ٩٠ - ١٠٠ .

للاضمام اليه(٢٥) . وكان من الواضح أن الولايات المتحدة - فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - قد اتجهت تحت ستار تلك الدعوة الى تحقيق غرضين هامين أولهما : منازعة النفوذ البريطانى والفرنسى فى المنطقة ، ثانيهما : محاصرة الخطر الشيوعى باعتباره كان أداة التهديد الرئيسية للسياسة الأمريكية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وعلى ضوء ما تقدم يبقى السؤال المطروح وهو هل كان للولايات المتحدة دور فى الايعاز لفاروق بفكرة اتفاقية الدفاع المشترك ؟ . والواقع أن الباحث لم يعثر فى أى من المصادر بما فيها الوثائق البريطانية على امتداد الفترة من عام ١٩٤٥ - ١٩٤٨ الى ما يشير الى هذا الدور تصريحاً أو تلميحاً . الا أنه ينبغى الإشارة الى أن كيرميت روزفلت - رجل المخابرات المركزية - ومندوب وزارة الخارجية الأمريكية ، قد عمل فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية وتوطدت صلاته بفاروق ووقف الى جانبه فى أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، كما قام بترتيب مقابلة فاروق مع الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت خلال زيارته لمصر عام ١٩٤٥(٢٦) . على هذا فلا يكون من المستبعد أن تكون قد جرت بالفعل مناقشة الفكرة أثناء الاتصالات التى تمت بين فاروق والجانب الأمريكى ، الا أنه ينبغى الإشارة الى أن فاروق لم يكن بقادر على التجاوب مع الفكرة بشكل مطلق باعتبار أن المعاهدة المصرية - البريطانية المبرمة عام ١٩٣٦ سوف تقف حائلاً دون إبرام مثل تلك الاتفاقية مع الولايات المتحدة ما لم توافق بريطانيا . ثم أن الجانب الأمريكى لم يكن حتى ذلك الوقت يمثل ثقلاً رئيسياً على الساحة المصرية على نحو ما توافر لبريطانيا ،

(٢٥) حسنين كرام : عروبة مصر قبل عبد الناصر : ج ٢ ص ٢٨ .

(٢٦) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يولية : ج ٢ ص ١٢ .

ومن ثم اتجهت نوايا فاروق الى بريطانيا وليس للولايات المتحدة لتكن طرفا
فى تلك الاتفاقية..

حتى هذا الاتجاه الأخير كان يتعارض أيضا مع مكانة مصر ووضعها فى
الجامعة العربية خاصة وأنها قد وقعت مع باقى الأعضاء مشروعا للدفاع
المشترك ، والذي كان يعتبر بمثابة حلف عسكرى عربى ، ومن ثم فلم يكن
هناك مبرر للارتباط بحلف آخر مع انجلترا(٢٧) يضاف الى ذلك فإن اتجاه
القصر نحو ابرام الاتفاقية مع بريطانيا كان يتناقض مع سياسة مصر
المعلنة ، اذ أعلنت وزارة النقراشى الثانية أن القواعد المرسومة لسياسة مصر
الخارجية فى هذه الآونة تقضى بأن تقف البلاد فى المضمار الدولى موقف الحياد
الدقيق(٢٨) . وجاء موقف الوفد متسقا مع موقف الحكومة فى هذا
الصدد ، اذ أعلن النحاس فى عيد الجهاد الوطنى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨
أن الحطة السليمة التى تملئها ظروفنا الخاصة وتقتضيها مصلحتنا .. هى أن
تكون اذا ما حاقت الكارثة وشبت نار الحرب العالمية الثالثة - مطلقى الأيدى -
فى تكييف سياستنا وتوجيه خطانا وفقا للظروف القائمة وتطوراتها وعلى
هدى حقوقنا الوطنية ومصالحنا القومية دون غيرها . ولا ريب فى أن النحاس
كان فى ذلك يعكس رأى الأغلبية فى البلاد(٢٩) . ولقد تأكدت تلك السياسة
بالفعل عندما تولى النحاس الحكم فى عام ١٩٥٠ اذ استمر فى سياسته
برفض فكرة الأحلاف العسكرية . هذا الاتجاه من الوفد جاء متسقا مع
سلامة التقدير خاصة وأن سياسة الحكومة الوفدية الأخيرة اتجهت الى
التحلل من التزاماتها نحو بريطانيا فى محاولة للتخلص من التبعية لها

(٢٧) حسنين كروم : المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٢٨) المصرى : مقال بعنوان « تصريح لمسئول مصرى كبير » فى ١٩٤٨/٣/٢ .

(٢٩) حسنين كروم : المصدر السابق من ٤٥ .

مما تمخض عنه الغاء معاهدة ١٩٣٦ وكان من الطبيعي والأمر هكذا أن تعارض
الفكرة . أما الملك فراح يطرح على السفير البريطاني فكرة اتفاقية الدفاع
المشترك مع بريطانيا ، من خلال تبنيها لفكرة اقامة نظام دفاعي مشترك
عن الشرق الأوسط بالاتفاق مع جامعة الدول العربية . على أن تمهد بريطانيا
لذلك بمفاوضات ثنائية بينها وبين كل دولة عضو بالجامعة العربية (٣٠) .
وبصدد اغراء بريطانيا على قبول الفكرة ، راح الملك يدل على امكان نجاح
الفكرة بقيام روسيا بمقد اتفاقيات دفاع مع سبع دول خلال عشرة
أسابيع ، ولم تكن هذه الدول قد اصطبغت بالصبغة البلشفية تماما مثل
تشيكوسلوفاكيا (٣١) .

أما عن الجانب البريطاني فقد كان مدركا للبواعث الحقيقية للقصر من
وراء طرح الفكرة ، وأنه ليست هناك ثمة جدوى لمثل هذه الاتفاقية بالنسبة
لبريطانيا . كآثر لذلك وصلت التعليمات للسفير البريطاني بأن يوضح
للملك أن بريطانيا ترتبط بالفعل بالعديد من المعاهدات مع مصر والعراق
وشرق الأردن ، وأنها تلبى مطالب بريطانيا بالفعل (٣٢) . وعلى الرغم من
ذلك راح الملك يلح على السفير البريطاني بضرورة اتخاذ الترتيبات
والاجراءات العسكرية للدفاع المشترك مع بريطانيا ، الأمر الذي فهمته دوائر
لندن ، طبقا لتعليق مدير الادارة الافريقية بالخارجية البريطانية على مذكرة

Fo : 371/69244 : Campbell to F.O. Feb. 11, 1948,

(٣٠)

Tel. No : 182

Fo : 371/69244 : Campbell to F.O. Feb. 12, 1948,

(٣١)

Tel. No : 24 saving

Fo : 371/69244 : FO to Campbell, Feb. 14, 1948,

(٣٢)

Tel. No : 255

كامبل ، بأنها رغبة مصر في أن تكون قوة عسكرية مؤثرة (٣٣) .
الا أن ذلك لم يكن يغير من موقف الجانب البريطاني ، والذي أظهر
تمسكا واضحا بمعاهدة ١٩٣٦ . وكان أن أبلغ كامبل عبد الفتاح عمرو بأن
الملك في مقدوره ، بعد موافقة زعماء البلاد اجراء أى ترتيبات عسكرية يتم
الاتفاق عليها ، باعتبارها ترتيبات ادارية تجرى فى اطار معاهدة ١٩٣٦ .
وأنه يتعين على الملك ألا يعلن عن هذه الأفكار فى الوقت الحالى خوفا من اثاره
مسألة اعادة النظر فى المعاهدة (٣٤) ، ومن ثم كان على القصر أن يتخلى عن
الفكرة مؤقتاً . والحقيقة أن الرفض البريطانى لفكرة الدفاع المشترك قد
حكمته اعتبارات موضوعية عدة ، ذلك أن فشل مفاوضات صدقى - بيغن
التي بدأت فى منتصف ابريل سنة ١٩٤٦ ، ثم تلا ذلك من فشل مصر
فى عرض قضيتها أمام مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٤٧ ، قد أوضح بجلاء
رغبة بريطانيا فى الابقاء على معاهدة ١٩٣٦ دون المساس بها باعتبارها تحقق
لها مطالبها الدفاعية فى مصر وتضمن انفرادها عملا بالسيادة على السودان ،
ومن ثم كان اصرارها على أن أية ترتيبات تتصل بالدفاع عن مصر يجب أن
تجرى فى اطار المعاهدة أساسا وليس خارجها .

بيد أن ذلك لم يؤرخ نهاية لمحاولات القصر فى هذا الصدد ، أذ ما لبثت
أن تجددت مساعيه وكانت المناسبة هنا ما ظهر من احتمالات قوية لعودة
الوفد الى الحكم ، على نحو كان يتعين معه على القصر التحرك صوب بريطانيا
لاحداث التوازن مع مساعى الوفد للتقارب معها . ذلك أن تشكيل وزارة
حسين سرى الثالثة فى ٢٥ يولية ١٩٤٩ والتي شارك فيها الوفد مؤتلفا مع
الأحزاب الأخرى لم تكن فى واقع الحال سوى خطوة نحو عودة الوفد الى
الحكم .

Fo : 371/69195 : Campbell to FO Nov. 27, 1948.

(٣٣)

Fo : 371/69195 : Campbell to F.O/Nov. 29, 1948.

(٣٤)

راح القصر من جديد يتخذ الخطوات العملية لاهياء فكرة اتفاقية الدفاع المشترك فبعث الملك برسالة سرية لوزير خارجية بريطانيا ، حملها عبد الفتاح عمرو وتضمنت الآتى :

أ - أن مصر يجب أن تقف الى جانب بريطانيا فى أى حرب ضد روسيا .

ب - أن توقعاتنا من تهديدات هذه الحرب والاجراءات الضرورية التى يتعين اتخاذها لمقابلة هذه التهديدات ، هى أمور حقيقية يتعين الترتيب لها .

ج - أن الجانب الحيوى والهام من هذه الاجراءات يتمثل فى ضرورة استمرار بقاء القوات البريطانية فى مصر (٣٦) .

وأشارت مذكرة الخارجية البريطانية الى أن الملك يرى أن اتفاقية الدفاع على هذا النحو هى ضرورية لمصر ، وهو يرغب فى أن يكون الاتفاق شخصى وسرى بينه وبين بعض كبار المسئولين من جانبنا مثل ملك انجلترا (٣٧) . وراح الملك فاروق يوطد السعى فى هذا المجال أثناء مقابلاته للجنرال ويليام سليم - رئيس أركان الجيش البريطانى - عند زيارته لمصر وأوضح له أهمية مثل هذه الاتفاقية وأنه سوف يبذل أقصى ما فى وسعه لتحقيق المطالب البريطانية (٣٨) . الا أن قيام الوزارة النحاسية الأخيرة بإلغاء المعاهدة كان بمثابة تقويض لجهود القصر تماما فى هذا المجال .

وعن تقييم العلاقة بين القصر والسفارة البريطانية اثر إبرام معاهدة

Fo : 371/73505 : Memorandum Of Secretary of States,
Oct. 18, 1949

(٣٦)

Ibid

(٣٧)

Fo : 371/73050 : War Office to F.O. Nov. 4, 1949

(٣٨)

١٩٣٦ ، فيمكن القول بأن الساحة قد شهدت تزايدا لنفوذ القصر وجنوحه نحو الانفراد بالحكم . ولقد تبلور هذا الاتجاه بإقالة الوزارة النحاسية الرابعة ، اذ راح القصر يحكم البلاد من خلال وزارات أقلية عرفت غالبيتها بالتبعية له . أما السياسة البريطانية فقد عولت فى إطار المعاهدة على تجنب التدخل فى شئون البلاد ، ألا بالقدر الذى يمس الوجود البريطانى أو يهدد مصالحه .

ولقد سارت هذه السياسة فى مدى « النصائح الودية » ، فلا نكاد نرصد خروجاً عليها سوى تدخل بريطانى لاستقاط وزارة على ماهر الثانية فى يونية ١٩٤٠ ، وآخر لفرض وزارة وفدية فيما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذى كان بمثابة نقطة انقلاب فى العلاقة بين الطرفين ، أدرك القصر بعدها أنه يتعين عليه أن ينأى بنفسه عن الصدام بالوجود الاحتلالى بشكل أو بآخر ، ومن ثم كان حرصه على تحسين العلاقة معه بل وحاول الوصول بها الى مستوى التحالف ، فاتجهت نوايا القصر فى هذا الصدد الى تبنى فكرة اتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا ولقد كان الجانب البريطانى مدركاً بدوره للبواعث الحقيقية لحركة القصر ، فضلا عن أن إثارة الفكرة كان من شأنه تجديد دعاوى القوى الوطنية ومطالبها بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ والتي كانت تعتبرها بريطانيا ركيزة سياستها فى البلاد والتي تحقق لها الهيمنة الفعلية . ومن ثم كان احجام بريطانيا بل ومعارضتها لاتجاهات القصر الذى كانت الآمال لا تزال تراوده فى امكان اقناع دوائر لندن بالفكرة ، الا أن قيام الوفد بإلغاء المعاهدة قد قضى تماما على مساعى القصر بصدد فكرة اتفاقية الدفاع المشترك .

محاولات القصر موازنة النفوذ البريطانى بالقوى الأجنبية :

من متابعة أطوار العلاقة بين القصر والانجليز منذ احتلالهم للبلاد ،

يتبين بوضوح أن القصر قد خضع للوصاية البريطانية بشكل شبه مطلق .
وإذا كان القصر - كمؤسسة للحكم - قد اضطر الى خوض الصراع ضد
القوى الوطنية بهدف الاستئثار بمقالييد السلطة في البلاد ، إلا أن صدامه
مع الوجود الاحتلالي إنما كان بهدف فك أساره من الوصاية البريطانية .
والملاحظ أن القصر - على امتداد عهد فؤاد - قد اعتمد في حركته على العناصر
والقوى الداخلية التي كانت تدور في فلكه كالأزهر وأحزاب الأقلية أو تلك
الأحزاب التي اصطنعها القصر لنفسه كحزبي الاتحاد والشعب .

وإذا كانت معاهدة ١٩٣٦ قد انتقلت بالعلاقة بين مصر وبريطانيا الى
مستوى « نظري » من التحالف فإن ذلك لم يكن يعطى دلالات حقيقية عن
طبيعة العلاقة بين القصر والجانب البريطاني . فقد اتبع القصر في عهد فاروق
سياسة جديدة مبنها محاولة الاستعانة بقوى أجنبية بهدف احداث التوازن
مع النفوذ البريطاني أملا في الخروج من دائرة وصايته ، وهذا ما يفسر
توجهات القصر المحورية وصلاته التي أنشأها مع دول المحور .

وينبغي الإشارة الى أنه إذا كان «الوجود الايطالي» موروثا بالقصر منذ عهد
اسماعيل وعلى امتداد عهد فؤاد - بحكم نشأته وصلاته - فإن « النفوذ
الايطالي » له قد تزايد في عهد فاروق وكان يمثل ركيزة سياسية هامة في
مواجهة النفوذ البريطاني . على هذا النحو كان من الطبيعي أن تجد الدعاية
المحورية أصداء واسعة لها داخل القصر .

عند هذا الحد يتعين علينا أن نعرض لركائز النشاط المحوري في مصر
ومقوماته . فالجالية الايطالية بمصر قد وصل عددها في عام ١٩٣٧ الى نحو
خمسين ألف ايطالي ، وكانوا يشكلون نسبة قدرها ٢٦٪ من اجمالي الأجانب
في مصر والبالغ عددهم ١٨٦٥.٠٠٠ ، بل أن عددهم كان يفوق الجالية

البريطانية التي كانت نسبتها ١٠٪ الى مجموع الأجانب في مصر (٣٩) .

وعن الوجود الايطالى داخل القصر ، فعندما تولى فؤاد الحكم كان معه عدد من الايطاليين مثل أنطون بولى الذى كان كهربائيا ثم انضم للحاشية ، وجارو الحلاق وكافوتشى (Cavutcci) ، مدرب الكلاب وميلانيزى (Milanizzi) رئيس فرقة الموسيقى وفيروتشى (Verucce) كبير مهندسى القصور وأنجلوسان ماركو المؤرخ . يضاف الى ذلك فان الجالية الايطالية قد شاركت فى الحركة الوطنية منذ عام ١٩١٩ ، حيث قام بالدى (Baladi) بوضع أو كتاب عن الثورة المصرية والوفد المصرى عام ١٩٢٠ ، فضلا عن مصرع الموسيقى اريطالى مارانجونى (Marienguni) فى أحداث الثورة . تم ما كان من النشاط الثورى لبعض أفراد الجالية مثل رايموند مالتس المدرس بالمعهد الايطالى ، حيث كان يخطب بالأزهر . وكانت هناك أيضا الجمعية المصرية الايطالية وعلى رأسها جيوفانى كولا سنتى ، والتي أيدت الحركة الوطنية . الى جانب ذلك كانت هناك العديد من الصحف الايطالية فى مصر مثل « جورنالى دى أورينتى » و « روما » ومجلة « ميديتاريانو » . وكان هناك أيضا نادى خريجي المدارس والجامعات الايطالية ويضم مصريين وأجانب .

أما المفوضية الايطالية فكان يرأسها موزو ماتسولينى (Mazzolini) الوزير الايطالى المفوض والمبعوث فوق العادة ، كان يشغل منصب سكرتير عام مساعد الحزب الفاشى فى ايطاليا . أما رجال المفوضية مثل السكرتير الأول دى مونتولتو والسكرتير الثانى مارشوسى فرانس ، فلم يكونا على كفاءة وكانا يتصرفان كمرشحين لمنصب المندوب السامى الايطالى فى مصر . الى جانب ذلك كان هناك الملحق التجارى بيفونى (Buffoni) الذى كانت له

صلات بالمجتمع الثقافى . أما رئيس مركز الاستعلامات ايكو دادون (Dadone) فقد استغل منصبه لتنظيم طابور خامس .

وكانت المفوضية الايطالية بمثابة العمود الفقرى لمجموعة الدبلوماسية الفاشيستية وكان فى ركبها الوزير المفوض الألمانى « فاشند فورد » وكذلك الوزير البلغارى المفوض مينتف واليابانى يوكو يونيو (٤٠) . يضاف الى ذلك فمئذ عام ١٩٣٥ وطد راديو « بارى » جهود اذاعته على تحريض العالم العربى ضد بريطانيا مستغلا المسألة الفلسطينية (٤١) .

وفيما يتصل بموقف الجالية الايطالية من الفاشية ، فقد كان يتجاذبها فريقان ، المفوضية الايطالية بنشاطها وتنظيماتها ممثلة للفاشية ، والعناصر المعادية للفاشية وهذه كانت بدورها تضم تنظيمان هما : لجنة الايطاليين الأحرار فى مصر والحزب المعادى للفاشية ، وقد اندمج هذان التنظيمان فى مارس ١٩٤١ تحت اسم الحزب الايطالى الحر المعادى للفاشية . وكانت تلك الجماعات تتلقى التأييد والمساعدة من اليهود والماسون والسلطات البريطانية والمصرية ، وكانت جريدتها « كورييردى ايتاليا » يكتب بها شبان يهود تلقوا تعليمهم فى ايطاليا ، وكان يساندتهم ماديا أغنياء اليهود ومكتب الاستعلامات البريطانى (٤٢) .

وعن النشاط الألمانى فى مصر ، فلقد مارست المفوضية الألمانية منذ أواخر عام ١٩٣٩ ، نشاطا مكثفا ، اذ أنشأت مكتبا للصحافة بها ، وجاء جوبلز وزير الدعاية الألمانى لزيارة مصر كما جاءت اليها وفود ألمانية

(٤٠) محمد أحمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى : مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٨٢ ص ٦٣ وما بعدها .

(٤١) Kirk, George, Ashort History Of Middle East, P. 195

(٤٢) محمد جمال المسدى وآخرين : مصر والحرب العالمية الثانية ص ٧٥ - ٧٦ .

عديدة لدراسة مشروعات اقتصادية يمكن اقامتها بمصر تعزيزا للعلاقات مع ألمانيا . وكان مكتب الصحافة الألماني يبت دعايته عما حققته ألمانيا من نجاح اقتصادي . ونظرا لأن إيطاليا كانت مقيدة بمعاهدة روما التي عقدها مع إنجلترا في إبريل ١٩٣٨ ، فقد التزمت بموجبها ألا تمارس الدعاية في مصر وفلسطين ، ومن ثم راحت تنشر دعايتها من خلال المكتب الألماني بالقاهرة (٤٣) .

على الجانب الآخر كان التزام بريطانيا بمعاهدة روما ، قد جعلها عاجزة عن مواجهة الدعاية الإيطالية . وكان تمسك إنجلترا بالمعاهدة بهدف عدم إتاحة الفرصة لإيطاليا لكي تتحلل من التزاماتها بمقتضاها (٤٤) . وأكثر من ذلك فإن لامبسون نصح محمد محمود غداة توليه الوزارة بتحسين العلاقة مع إيطاليا مع الوضع في الاعتبار الاستعداد لمواجهة أي أخطار (٤٥) . ولقد شهدت الدعاية المحورية نشاطا ملحوظا في مصر قبيل الحرب . ففي بنى غازى تسلم موسولينى « سيف الاسلام » وأعلن أن إيطاليا ستحمى السلام في العالم (٤٦) ، ويصف مصر وإيطاليا بأنهما الشعبان المرتبطان ببحر واحد ، كما زار المرشال بالبو الحاكم العام لليبيا مصر في ٩ مايو ١٩٣٩ وقابل الملك فاروق . ومن جهة أخرى احتفل هتلمر احتفالا طيبا بالدكتور « كوتا » رئيس الغرفة التجارية المصرية أثناء زيارته لبرلين (٤٧) .

على هذا النحو كان النشاط المحورى في مصر باعثا للامبسون لكي

(٤٣) حسن يوسف : مذكرات ص ٢٨ - ٣٩ .

(٤٤) محمد جمال المسدى : المصدر السابق ص ٧٩ .

(٤٥) Fo : 407/222 ; No : 2 : Lampson to Eden, Jan. 1, 1938

Tel. No : 1

(٤٦) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ص ١٢١ .

(٤٧) عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ص ٢٩ .

يستحث حكومته لاتخاذ اجراء حاسم لملاحقته ، وتحدث مع رئيس الوزراء - على ماهر - فى امكان اتخاذ الصحف الوطنية كوسيلة لمقاومة هذه الدعاية المزدوجة (٤٨) . ومن ناحية أخرى راجح لامبسون يأخذ بزمam المبادرة بالفعل ، ففي الذكرى الرابعة لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ساق تحذيره للعرب من الاستعمار الرومانى الجديد فى افريقيا ، وأكد على ثبات التحالف المصرى - البريطانى وذلك كرد فعل لما أعلنته جريدة « التلجرافو » لسان حال كونت شيانو وزير خارجية ايطاليا من قولها بأن ايطاليا تواجه موقفا شائكا بالنسبة لمصر . وغنى عن البيان ما كانت تحمله تلك الدعاوى من نكاية بالوجود الاحتلالى فى مصر (٤٩) .

أما القصر فقد كان واضحا للجانب البريطانى حتى قبل تولي فاروق مقاليد الحكم ، أن ارتباطاته بألمانيا وايطاليا أكثر قوة من ارتباط الوفد بهما ، وأنهما تباشران نفوذا أقوى على نظام القصر (٥٠) . وبعد تولي الملك فاروق سلطاته الدستورية تركزت مخاوف السفير البريطانى على احتمالات تأثير العناصر الايطالية والألمانية على الملك من خلال عملائها ، وبالتالي على حياد مصر فى حالة قيام الحرب (٥١) .

عند هذا الحد يتعين الإشارة الى تطور النفوذ المحورى داخل القصر وأثره على توجهاته . من ذلك أن محمد محمود عند إعادة تشكيله لوزارته فى ٢٣ ابريل ١٩٣٨ . قام باستبعاد محمد كامل البندارى - وزير الصحة فى

Fo : 407/223 (1) No : II : Lampson to Eden, April 1939, (٤٨)
Tel. No : 290

(٤٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ - ١٩٥٦)

ص ٣٧ - ٣٨ .

Fo : 407/221 : Lampson to Eden, Feb. 16, 1937, No : 209 (٥٠)

Fo : 407/223 : Lampson to Halifax, Jan. 8, 1939, No : 41 (٥١)

الوزارة السابقة — من قائمة الوزارة الجديدة ، بدعوى أنه رجل الديوان فى الوزارة (٥٢) . وخروج البندارى — الصديق الحميم لمصر الفتاة — على هذا النحو من الوزارة وانضمامه للقصر كان يعنى من ناحية أخرى تحول الجماعة نهائيا عن الوزارة توجهها بالكلية نحو القصر الذى أصبح يضم أقوى أنصارها (٥٣) .

والحقيقة أن قيام على ماهر بتعيين البندارى وكيلا للديوان الملكى ، إنما كان يقصد توجيه لومة لوزارة محمد محمود ، فضلا عن ذلك فالبندارى كان على علاقة وثيقة بالعناصر الايطالية بالقصر وعلى رأسها فيروتشى (٥٤) . ولا شك أن التحاق البندارى بخدمة القصر كان من شأنه تقوية التيار المحورى داخله . فما لبث البندارى أن انقلب على حليف الأمس ، ونعنى به على ماهر اذ هيا سفره الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة ، الفرصة للبندارى كيما يدعم نفوذه بالقصر ، ولقد رأينا تلك المناورات التى جرت من جانب القصر — بإيعاز من البندارى — فى مواجهة السفير البريطانى ذاته . يضاف الى ذلك فان الدعاية المحورية قد وجدت مجالا حيويا فى الطبقة الارستقراطية المحيطة بالقصر (٥٥) .

يفهم من ذلك أن التيار المحورى داخل القصر قد تهيأت له أسباب القوة . وكان إبعاد على ماهر الذى توطدت صلاته بالانجليز الى حد كبير أثناء وجوده فى لندن ، ضرورة يقتضيها انفراد البندارى بالنفوذ على الملك ، وبدأت أولى الخطوات فى هذا السبيل من خلال رسالة بالراديو فى ٢٢ فبراير ١٩٣٩ ،

(٥٢) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤١٦ .

(٥٣) على حامد شلبي : مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ص ٣٣١ — ٣٣٢ .

(٥٤) المصور : ١٩٣٩/٤/٧ (مقال لفكرى أباطة عن البندارى ص ١١)

(٥٥) Fo : 407/223 : Lampson to Halifax Jan. 1939, Tel. No : 41

وجهها الملك للعالم الاسلامي بمناسبة العام الهجرى الجديد اشارة فيها الى استقلاله بشئون الحكم وأكد على ثقته بالله وبنفسه فى تصريف الأمور .

كان واضحا من مضمون الرسالة مغزاها الحقيقى وهو اعلان نهاية نفوذ على ماهر بالقصر ولم يكن البندارى بحال بمنأى عن ذلك (٥٦) . وفى اليوم التالى لهذه الخطبة تلقى شيانو وزير خارجية ايطاليا رسالة من « أتوليكو » القائم بأعمال السفير الايطالى فى برلين أخبره فيها أن السفير المصرى هناك - مراد سيد أحمد - قد تحدث اليه على لسان الملك فاروق عن كراهيته للانجليز وسأل عما اذا أعلنت مصر حيادها وحاولت بريطانيا التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر فهل يكون المحور مستعدا لتأييد موقف الملك فاروق ؟ (٥٧)

كأثر لاتفاق شيانو مع الدوتشى ، راح يفرض « أتوليكو » فى أن يستمر فى محادثاته مع السفير المصرى ليوضح له أن أى جهد يبذل لاضعاف العلاقة بين لندن ومصر سوف يقابل بالرضا فى دوائر المحور (٥٨) . ومن جهة أخرى واصل البندارى سعيه فى تقويض نفوذ على ماهر ونجح بالفعل فى استقطاب بعض العناصر المعادية له ومن ضمنها بعض أعضاء الأسرة المالكة الذين ساءهم نفوذ على ماهر على الملك فاروق ومحاولاته لإبعاده عن الانجليز مما يحتمل معه القضاء على فاروق نفسه اذا قامت الحرب (٥٩) .

على كل حال فى اثر عودة على ماهر من لندن بدأ الصدام المحتوم مع

(٥٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) ج ١

ص ٢٥٤ وما بعدها .

Ciano, Count Galeazzo, Ciano's Diaries (1939-1943) P : 32 (٥٧)

Ibid

Fo : 407/223 (I) No : 25 : Lampson to Halifax, May 8, 1939 (٥٨)

Tel. No : 128 Saving (٥٩).

الملك - ومن ورائه البندارى - فعندما سأل على ماهر عن المغزى الذى أورده فى كلمته التى ألقاها بمناسبة العام الهجرى الجديد ، أجابه بغلظة أنه يعنى على ماهر نفسه ، لأن المقربين من على ماهر يرددون أنه يفعل كل شئ وأن الملك لا يفعل شيئاً وأبلغ على ماهر أنه من المناسب أن يقوم بتشكيل الوزارة بمساعدة الدكتور أحمد ماهر بعد استقالة محمد محمود لسوء حالته الصحية الأمر الذى فهمه على ماهر بأنه محاولة للتخلص منه (٦٠) .

وفى محاولة لتثبيت مركزه داخل القصر قدم على ماهر استقالته وهو واثق من أن الملك لا زال بحاجة اليه وأنه سيرفضها ويؤازره ضد البندارى . ودون اغراق فى التفاصيل أسفرت مناورات على ماهر عن اقضاء البندارى عن القصر فى ٥ مايو ١٩٣٩ (٦١) ، حيث تم تعيينه وزيرا مفوضا فى بروكسل (٦٢) . وتم ترشيح عبد الوهاب طلعت بدلا منه لمنصب وكيل الديوان ، . بيد أن اقضاء البندارى لم يكن من الناحية العملية ليؤرخ نهاية للنفوذ الفاشى داخل القصر ، يتأيد ذلك بما كان من مساعى القصر لاقامة صلات مباشرة بالمحور . وبعبارة أخرى فان الصراع الداخلى بالقصر وان انسحبت آثاره على النفوذ الفاشى به ، الا أنه لم يكن يعنى بحال تحولا للقصر عن توجهاته المحورية . أما على ماهر فاذا كان قد تحول مؤقتا الى تحسين علاقاته بالجانب البريطانى فذلك انما حدث بغرض تعضيد مكانته بالقصر ، واستخدام تلك العلاقة كأداة ضغط على الملك ، لكى ينقذ - أى على ماهر - نفوذه المتداعى داخل القصر . وفيما يتعلق بموقف السفير البريطانى وقتئذ ، فرغم اقتناعه

(٦٠) Fo : 407/223 (1) No : 17 : Lampson to Halifax, April 4, 1939

Tel. No : 83 Saving.

(٦١) Fo : 407/223 (1) : No : 28 : Same to Same, May 12, 1939,

Tel. No : 560

(٦٢) الصور : ١٩٣٩/٤/٢٨ .

بأن سياسة القصر التي اتسمت بالديكتاتورية والاستقلال بالقرار ، تمضى دون الاصغاء للنصائح البريطانية . الا أنه كان يرى بأن الحكمة تقتضى عدم فرض وجهات النظر البريطانية على الملك (٦٣) . عند هذا الحد يتعين أن نوضح مساعى القصر لاقامة صلات مباشرة مع المحور ، من ذلك فقد ارتبط الملك بالعديد من السياسة المصريين ومنهم صدقى باشا الذى لعب دورا حيويا بصدد نشر أفكار الدعاية الألمانية والايطالية عن ضعف انجلترا وفكرة حياد مصر فى حالة قيام الحرب . وكان هناك أيضا عملاء المحور الذين عملوا على تشويه سمعة بريطانيا لدى الملك وبدأت مخاوف لامبسون من أن الملك قد يتصرف دون وعى ضد مصالح بريطانيا ونفوذها ، خاصة وأن الحاشية التي تحيط بالعرش كانت « خليطا غريبا » على حد قوله لامبسون ، وهم فى جملتهم من مصادر المعلومات للمحور ، فضلا عما يقدمونه من مقترحات للملك . والواقع أن تزايد النفوذ المحورى داخل القصر كان أمرا يصعب على الجانب البريطانى مواجهته فى ظل تشكك المصريين وريبتهم فى قوة بريطانيا ، وكان لامبسون يرى أن السبيل الوحيد للتغلب على ذلك يكون بتعزيد قوة بريطانيا فى شرق البحر المتوسط على نحو يمكنها معه التدخل بفاعلية فى هذا المجال (٦٤) .

Fo : 407/223 (1) : No : 5 : Lampson to Halifax, Sep. 3, 1939, (٦٣)
Tel. No : 110 Conf.

ويشير لامبسون فى مذكراته الى أنه ازاء مخاوفه من النشاط المحورى والحاشية الايطالية بالقصر فقد طلب من محمد محمود رئيس الوزراء أن يفتح الملك فى ابعاد فيروتشى عن القصر ، ورغم ما ساقه محمد محمود من تحذيرات للملك من أنه قد تاتي اللحظة التي يقع فيها - أى الملك - تحت ضغط لاقصاء فيروتشى ، الا أن رئيس الوزراء تولد لديه انطباع بأن الولد - اشارة الى الملك فاروق - لم يكن سهلا وبدا واضحا عدم جدوى تلك النصائح - انظر :
The Killearn Diaries, P : 102

(٦٤) وينبنى الاشارة الى انقسام افراد البيت المال الى فريقين ، فريق الأمير محمد على الذى كان ينتظر فرصة الولاية على العرش، وكان ولاؤه للانجليز هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق =

وبصدد تلك الشكوك التي ساورت الجانب البريطانى أيضا عن صلات
القصر بقوى المحور ، يشير لامبسون الى أن معلومات سرية قد وصاته من
قائد الأسطول البريطانى ، تفيد بوصول غواصة معادية مساء ٢٥ أغسطس
١٩٤٢ الى شاطئ القصر بالمنتزه ، ومن المحتمل أن يكون الملك فاروق قد
هرب . ألا أنه من خلال تحقيق محلي « تحقق لامبسون من عدم صحة تلك
المعلومات لوجود الملك بالقاهرة في هذه الليلة (٦٥) » ومن جهة أخرى وصلت
للامبسون معلومات تفيد انبعاث اشارات ضوئية من القصر فى ساعة متأخرة
من الليل ، ولدى مفاتحته لأحمد حسنين فى ذلك أكد له أنه لا صحة إطلاقا
لتلك الشكوك ، وأن تلك الاضائة ترجع الى حفل أقامه الملك والملكة لساعة
متأخرة من الليل . وامعانا فى تضليل الجانب البريطانى أبلغ أحمد حسنين
لامبسون فى اليوم التالى بأستياء الملك من تلك الشكوك (٦٦) . رغم تلك
التأكيدات فقد استمر لامبسون على اعتقاده بوجود صلات بين القصر والمحور ،
وأنها كانت تتم فى ذلك الوقت عن طريق شوقى الهان وزير تركيا المفوض
فى مصر والآنسة بدروزو الملحقه بالمفوضية الأسبانية ومسيو بوتزى وزير
حكومة فيشى المفوض فى مصر (٦٧) .

على كل حال فقد كشفت الوثائق البريطانية بشكل مؤكد - ولأول
مرة - عن حقائق وتفصيلات العلاقة بين الملك وقوى المحور ، فلقد أرسل

= ذلك ، والفريق العثمانى وهم الذين ورثوا من الحرب العالمية الأولى حب الألمان ومنهم من خدم
فى جيوش ألمانيا ، ومؤلاء طلب الانجليز اعتقالهم لميولهم المحورية وهم الأمير عمر الفاروق
وعباس حليم ومحمد طاهر باشا . وقد تم اعتقالهم بالفعل فى عهد وزارة النحاس الخامسة :
انظر محمد صبيح : من الملمين الى سجن الأجانب « صفحات من الحرب العالمية الثانية » ص ٤٤
وما بعدها .

Fo : 371/31574 : No : 2098 : Lampson to Fo, Aug. 27, 1942 (٦٥)

Ibid (٦٦)

(٦٧) محمد التابى : المصدر السابق ص ٢٢٨ .

اللورد «انفر شابل» سفير بريطانيا في واشنطن ، الى القسم المصرى بالخارجية البريطانية مقالا للصحفى « دروبيرسون » منشورا بجريدة « واشنطن بوست » ، فى ٨ مايو ١٩٤٨ ، تضمن مراسلات متبادلة بين الملك فاروق والنازى أثناء الحرب ومن بينها رسالة بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٤٣ من الملك فاروق الى السفير الالمانى « ايتيل » اوضح فيها أنه لا زال يأمل فى انتصار المحور . وفى نفس اليوم أرسل « ايتيل » الى وزير خارجية الرايخ ابلغه فيها أن أحد العملاء السريين قام بنقل رسالة الرايخ للملك فاروق خلال اقامته بالقاهرة ، قام باجراء مقابلتين مع الملك الذى أخبره بامتثانه لاجراءات التأمين الخاصة بشخصه التى اتخذها الرايخ ، وأخبره الملك أيضا ، بأن الشائعات التى راجت بصدد التقارب بينه وبين الديموقراطيات ، ليس لها أساس وأن الأمر لا يعدو سوى أن يكون « تحايلا سياسيا » تحتته الظروف الحالية وطلب ابلاغ تحياته لمفتى القدس وكل الذين يعملون معه من جل نصره المحور(٦٨) . ومن جهة أخرى فقد قامت السلطات البريطانية - بعد استسلام المحور - بضبط مجموعة من الوثائق السرية بأرشيف الخارجية الألمانية احتوت على المراسلات المتبادلة بين فاروق وهتلر ، وكذا الاتصالات الغير مباشرة بينهما ، وأشارت الى دور الوساطة الذى لعبه مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى ، فى المفاوضات التى جرت بين الطرفين فى عام ١٩٤١ . وهذا يفسر أسباب هروب المفتى من معتقله بفرنسا ليجد له فى مصر ملجأ بأحد قصور الملك فاروق فى يونية ١٩٤٦ ، وقد قدمت الحكومة البريطانية مذكرة ضمت كافة هذه الوثائق وترجمتها الى الأمم المتحدة فى يونية

١٩٤٨ (٦٩) •

وبصدد تلك المراسلات المتبادلة بين القصر وقوى المحور وصلت في ٣٠ ابريل ١٩٤٨ للسفير المصرى فى طهران يوسف ذو الفقار - صهر الملك - رسالة من القوهجور للملك فاروق ردا على رسالته المؤرخة فى ١٥ ابريل ١٩٤١ أشار فيها الى ثقته فى صعوبة موقف الملك وبلاده ، وطلب تحديد اسم المندوب المصرى المفوض من قبل الملك للتوجه الى أنقرة أو بوخارست لمناقشة اجراءات التعاون بينهما (٧٠) •

ومن جهة أخرى تشير الوثائق الى مفاوضات النازى مع الملك فاروق لتحريره الى منطقة خاضعة للنفوذ النازى • ولقد أرسل السفير الألمانى ايتيل (Ettile) خطابا الى السفير المصرى فى طهران أوضح فيه أن الدافع وراء الاقتراح الخاص بسفر فاروق الى ألمانيا جوا كان نتيجة لما تردد عن قيام الانجائز بالتخطيط للتآمر على حياته ، وأن هتلر يعتقد أنهم لن يتراجعوا عن تنفيذ ذلك • أما إشارة بدء الرحلة الجوية للملك الى ألمانيا فقد كانت بناء على شفرة معينة تذاع عبر قناة اذاعة ألمانية ، وأن الملك سوف يقابل بكل احترام وسوف يمنح كافة الامكانيات لاستئناف نشاطه السياسى هناك (٧١) • ومن جهة أخرى أشارت الوثائق الألمانية فى ٢٨ يولية ١٩٤٢

The Record of Collaboration of King Farouk Of Egypt. (٦٩)
with The Nazis and their Ally, The Mufty.

Memarandum Submmited to the United Nations, June 1948

(٧٠) أرسلت تلك الرسالة من روبرتروب الى ايتيل فى ٣٠ ابريل ١٩٤١ لتسليمها للسفير المصرى هناك •

Fo : 371 : Nazis Negotiation with King Farouk to fleet to (٧١)
German Sphare, June 1, 1942

ومما يجدر ذكره أن إشارة بدء الرحلة للملك - طبقا للوثيقة - كانت اذاعة سورة من القرآن الكريم مرتين يوميا على موجة الاذاعة عند بدء ارسالها ، ولضمان استقبال الملك لها تقرر اذاعتها لمدة ثلاثة أيام متتالية •

الى أن السلطات العليا فى مصر قد أصدرت أوامرها الى طائرتين حربيتين بالتوجه الى مقر قيادة روميل بعد تزويدهما بالخرائط والخطط المستقبلية البريطانية نحو الألمان ، وقد تم ذلك نتيجة لعامين من المفاوضات بين الملك والنازى وكان الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين هو الوسيط فى تلك الاتصالات وأرسلت الخارجية الألمانية الى رئيس أركان الفيلق الإفريقى - الذى يقوده روميل تستطلع أخبار هاتين الطائرتين (٧٢) . يضاف الى ذلك فإن تحالف الملك فاروق والحاج أمين الحسينى أثناء سنوات الحرب قد أثمر عن رعاية كاملة من الملك لجهود المفتى لكى يرأس الحكومة العربية ، اذ عارض فاروق جهود بريطانيا لتنصيب الملك عبد الله على امارة شرق الأردن وعرب فلسطين تحت اشراف بريطانيا (٧٣) . وهذا بدوره كان مكافأة للمفتى على جهوده فى الوساطة بين فاروق والمحور .

ولقد برزت توجهات فاروق المحورية من جانب آخر فيما ظهر من تعاطفه مع الثورة العراقية التى قام بها رشيد على الكيلانى ضد الانجليز ، وأرسل برقية تهنئة للوصى على العرش فى وقت بدت فيه تلك الثورة أنها قد قامت فى اطار استراتيجية ألمانية ، عندما استهدف هتلر تقسيم الامبراطورية البريطانية الى شطرين وأن يحرم الحلفاء من مصادر الوقود والبترول فى العراق وايران ، فضلا عن عزل الحلفاء فى الشرق الأوسط (٧٤) .

ورغم ذلك فيمكن القول بأن توجهات القصر المحورية لم تكن تلبية لنزعات فاشية أو انعكاسا لموقف أيديولوجى من الصراع القائم وقتذاك ،

Egyptian Planes with Military Data to Rommel, July 28, 1942. (٧٢)

The Collaboration of Egypt's King with Nazis and the Mufti (Memorandum Submitted to United Nations, June 1948) (٧٣)

Ibid (٧٤)

بقدر ما كانت تصدر عن رغبة في الاستفادة من تناقضات الصراع الدولي لصالح قضيته في الحكم . ولئن كان اندحار قوى المحور ، قد أرخ نهاية لتلك الصلات إلا أن آثارها لم تنحصر في القصر فحسب ، بل تخطته إلى دائرة السياسة المصرية بشكل عام ولستوف نرى أن ظهور فكرة حياد مصر وتجنيبها ويلات الحرب لم تكن إلا نتاجا طبيعيا لسياسة القصر هذه .

موقف القصر من مسألة دخول مصر الحرب العالمية الثانية :

لم يكن تبني القصر لفكرة تجنيب مصر ويلات الحرب والترويج لها سوى امتداد طبيعي لسياسته في مواجهة النفوذ البريطاني في البلاد . فعندما أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا في سبتمبر ١٩٣٩ ، كان على مصر أن تحدد موقفها كدولة حليفة لإنجلترا مما فجر فكرة حيادها على الساحة (٧٥) . حقيقة أن الجانب البريطاني كانت تساوره الشكوك والمخاوف

(٧٥) تشير الوثائق البريطانية إلى أن البارون « فينخنديروف » سفير ألمانيا في مصر هو أول من دعا لفكرة حياد مصر بين المصريين ، والتي تبناها الإيطاليون أيضا إلا أن المساعدة الانجليزية - الإيطالية ، قد جعلتهم يروجون للفكرة على استحياء . في الوقت نفسه ظهر اتجاه في الصحافة المصرية يطالب بتعديل المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ . انظر :

Fo : 407/222 : No : 55 : Lampson to Halifax

Dec. 13, 1938, Tel. No : 1318

ويرى فريق آخر أن على ماهر هو الذي رفع شعار تجنيب مصر ويلات الحرب ، ويرجع هذا إلى أنه لم يكن بمقدور وزارته أو أي وزارة أخرى أن تتحدى إنجلترا بشكل سافر ، ومن ثم فإن تبني على ماهر لتلك السياسة سوف يمكنه من الاحتفاظ بمقاييد الموقف في يده ، فلا هو أيد بريطانيا لكي يستعدي المحور ، ولا هو جاهر بتأييده للمحور فتتقلب عليه بريطانيا . انظر : عاصم الدسوقي : مصر والحرب العالمية الثانية ص ١٦٦ - ١٦٧ ، حسن يوسف : مذكرات ص ١٠٤ .

ويرى فريق ثالث أنه كان لعبد الرحمن عزام - وزير الأوقاف في وزارة على ماهر الثانية - رأى معارض لما كانت تتجه إليه نية حكومة على ماهر آنذاك من إعلان الحرب على ألمانيا بمجرد اشتراك إنجلترا فيها . وراح عزام يقنع على ماهر بعدم دخول مصر الحرب بدعوى أنها حرب « لا ناقة لنا فيها ولا جمل » فضلا عن مخاطر القبض على الرعايا الألمان في مصر واحتمال قيام ألمانيا بمعاملة الرعايا المصريين بالمثل . ورغم أن الوزارة كلها - عدا عبد الرحمن عزام - =

من موقف الملك بشكل خاص في الفترة السابقة لاعلان الحرب . هذه المخاوف قد تركزت في احتمالات قيام المصريين والأجانب الذين يعملون في القصر لاستخدام نفوذهم على الملك للتأثير عليه بأن يظهروا له خطورة تعهدات مصر بمقتضى المعاهدة بل واقناعه بفكرة حيادها (٧٦) .

على كل حال فقد بدأ الملك وعلى ماهر يشكلان نقطة التقاء لضغط الدعاية المحورية والسياسة البريطانية . فمن جهة راح الوزير الايطالى المفوض يؤكد لعللى ماهر أن سياسة ايطاليا الودية نحو مصر سوف تستمر ولن تتغير (٧٧) . يضاف الى ذلك فان محطات الاذاعة الألمانية قد أعلنت تقديرها لموقف مصر الخاص ، ولم تعتبر ما تقدمه لانجلترا من معاونة في حدود المعاهدة عملا عدائيا ، لأن مصر لا تملك الامتناع عن ذلك في ظل الوجود الاحتلالى (٧٨) . وغنى عن البيان ما كان ينطوى عليه ذلك من تأييد من المحور لفكرة حياد مصر وتشجيعها .

من جهة أخرى أثار لامبسون مع الملك فاروق مسألة تزايد تدخل الايطاليين ونفوذهم فيما أثر حول مسألة حياد مصر وطلب منه اخماد تلك الدعاوى ، فأجابه الملك بأنه لا يمكنه أن يصدر « مرسوما ملكيا ، فى هذا الشأن وان كان سوف يهتم بالمسألة (٧٩) . وهذا بدوره كان يكشف عن

= قد وافقت على اعلان الحرب الا أن اقتناع على ماهر بوجهة نظر عزام وتشجيعه للفكرة ، كان من أثره أن تراجعت الوزارة عن قرارها . انظر : جميل عارف صفحات من المذكرات السرية لعبد الرحمن عزام من ٢٥٢ وما بعدها .

Fo : 407/223 : No : 4 : Lampson to Halifax, Jan. 16, 1939, (٧٦)

Tel. No : 44

Fo : 407/224 : No : 30 : Same to Same, May 3, 1940, (٧٧)

Tel. No : 454

(٧٨) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر من ١٢١ - ١٢٢ .

Fo : 407/224 : No : 43 : Lampson to Halifax, Jun 2, 1940, (٧٩)

Tel. No : 429

مراوغة القصر من محاولات الضغط البريطاني . أما على ماهر فقد عمد الى سلسلة من المناورات في محاولة لاقتناع الجانب البريطاني بأن المعاهدة لا تلزم مصر باعلان الحرب الا اذا هوجمت حدودها وأنه سيكتفى باعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات مع المانيا(٨٠) .

بطبيعة الحال لم يكن هذا الموقف لعل ماهر ومن ورائه القصر باعثا على رضا الخارجية البريطانية والتي رأت بعدم كفاية تلك الاجراءات لسلامة البلاد أو لتأمين القوات البريطانية ، ومن ثم كان اصرارها على أن تعلن مصر الحرب(٨١) . وينبغي الاشارة الى أن التخلص من على ماهر لم يكن واردا - حتى ذلك الوقت - في تقديرات السياسة البريطانية ، بل ان السفير البريطاني أظهر تخوفه من احتمال التخلص من على ماهر ، الأمر الذي سوف يقود الى صراع حاد ومباشر مع الملك فاروق ، وأنه يتعين ترك الحبل لعل ماهر حتى يقضى على نفسه(٨٢) .

ازاء تشدد الجانب البريطاني ، راح على ماهر يتحرك في اتجاهين اولهما : احراج الجانب البريطاني واظهار مصر - اذا أعلنت الحرب - بمظهر اذعان الكاره ، وطلب من السفير البريطاني أن ترسل الحكومة البريطانية خطابا اليه - أى لعل ماهر - تطلب فيه اعلان الحرب ، وأنه سوف يعرض هذا الخطاب على الوزارة لاعلان الحرب ، ووعده لامبسون بأنه سوف يرسل لحكومته في هذا الشأن بشكل عاجل(٨٣) ، وذلك دون أن يتخلى عن اغرائه

Fo : 407/223 (II) : No : 12 : Same to Same, Sept. 7, 1939, (٨٠)

Tel. No : 553

Fo : 407/223 (II) : No : 13 : Halifax to Lampson, Sept. 8, 1939, (٨١)

Tel. No : 618

Fo : 407/223 : No : II : Lampson to Halifax, Oct. 1939, (٨٢)

Tel. No : 298 Saving

Fo : 407/223 (II) : No : 15 : Same to Same Sept. 8, 1939, (٨٣)

Tel. No : 543

للامبسون بجدوى حياد مصر لانجلترا واتخاذ مزيد من الاجراءات التي
نطلبها (٨٤) .

أما الاتجاه الثاني فقد استهدف الضغط على الحكومة البريطانية من خلال
حسن نشأت -السفير المصرى فى لندن، ورجل القصر- ليوضح لها التزام مصر
بنصوص المعاهدة وقيامها باعلان الأحكام العرفية ، اشارة الى مساعى
لامبسون فى هذا الصدد ، وأوضح عدم جدوى اعلان مصر الحرب ، فضلا
عن ضرورة الحصول على موافقة البرلمان قبل اعلان الحرب الهجومية ، طبقا
لنص المادة ٤٦ من دستور مصر ، ولم يغفل نشأت الاشارة الى مساعى
لامبسون وضغوطه على الحكومة المصرية لاعلان الحرب (٨٥) . ومن ثم بدا
واضحا أن ثمة تنسيقا قام بين على ماهر والقصر حول تبني فكرة حياد
مصر ، ولم تكن الحاشية الايطالية بالقصر بمنأى عن ذلك (٨٦) .

أثمرت جهود على ماهر والقصر فى هذا الصدد ، بأن أرسلت حكومة
لندن تعليماتها للامبسون ألا يمارس مزيدا من الضغوط على الحكومة المصرية

Fo : 407/223 (II) : No : 18 : Same to Same Sept. 10, 1939, (٨٤)
Tel. No : 545

وكان على ماهر قد اتخذ بالفعل العديد من الاجراءات ، فبادر الى اعلان الأحكام العرفية
وانشاء مصلحة للرقابة العامة ومراقبة النشر ، وفى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ قطعت مصر علاقاتها
الدبلوماسية مع ألمانيا وتم القبض على الرعايا الألمان . وبصدد احداث التوازن أصدر مجلس
الوزراء بيانا قرر فيه حياد مصر فى الحرب بين انجلترا وألمانيا . ونقل هذا القرار للملك
عبد الوهاب طلعت رئيس الديوان بالنيابة وجاء الرد على الفور بأن الملك مع الوزارة فى قرارها .
ومن جهة أخرى قام مراد سيد أحمد سفير مصر فى ألمانيا بإبلاغ روينتروب قرار حكومته ،
ووافق على تسهيل عودة المصريين من ألمانيا . انظر حسن يوسف : مذكرات ص ١٠٤ - ١٠٥
كذلك محمد صبيح : المصدر السابق ص ٢٦ وما بعدها .

Fo : 407/223 (II) : No : 20 : Lampson to Halifax, Sept. (٨٥)
12, 1939, Tel. No : 1033

(٨٦) الجمهورية : ١٩٥٦/١/١٤ .

لحملها على اعلان الحرب (٨٧) . بيد أن هذا النجاح الذى أحرزه القصر وعلى ماهر على السفير البريطانى ، لم يكن فى واقع الحال سوى نصر مؤقت ، اذ ما لبثت أن تغيرت الظروف السياسية باعلان ايطاليا دخولها الحرب ضد الحلفاء فى ١٠ يونية ١٩٤٠ (٨٨) . وكان ذلك يعنى ببساطة عودة مسألة حياد مصر على الساحة مرة أخرى . ولعل ادراك لامبسون باتفاق وجهات نظر على ماهر والقصر قد جعله يعتمد الى توسيع المواجهة معهما لتشملها فى آن واحد .

وبالفعل وصلت تعليمات حكومة لندن للامبسون لابلغها لرئيس الوزراء ، مؤداهما أن مصر لا يمكنها البقاء على الحياد ، اذا ما نشبت الحرب بين بريطانيا وايطاليا ، وراحت تفوضه فى اتخاذ الأسلوب المناسب لتوضيح وجهة نظرها (٨٩) . وكان لامبسون من جانبه مدركا للمصاعب التى سوف تعتور إعادة مطالبة مصر باعلان الحرب ، الا أنه كان يتحرك فى هذه المرة بتفويض كامل من حكومته ، وكان على استعداد لاقصاء الملك ما لم يدعن لمطالب انجلترا ، وتنصيب الأمير محمد على بدلا منه . ولقد أسفر الضغط البريطانى المتواصل عن قيام مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا وطلب وزير الخارجية المصرى من الوزير الايطالى المفوض ورجاله مغادرة

Fo : 407/223 : No : 21 : Halifax to Lampson, Sept. (٨٧)
15, 1939, Tel. No : 669

(٨٨) ويشير شيانو فى مذكراته الى أن موسولينى أرسل الى هتلر يبلغه اعتزام ايطاليا اعلان دخولها الحرب فى الخامس من يونية ، ما لم يرى هتلر أن هناك ضرورة لارجاء الموعد لبضعة أيام . وتم الاتفاق بالفعل على أن يكون اعلان ايطاليا الحرب فى ١٠ يونية . أنظر : Ciane's Diaries : P : 32

Fo : 407/224 : No : 38 : Halifax to Lampson, June 10, 1940, (٨٩)
Tel. No : 435

• البلاد (٩٠)

الا أن تلك الاجراءات لم تكن تمثل بديلا مقبولا للجانب البريطانى ،
عن اعلان مصر الحرب على المحور ، وبدت مراوغات على ماهر ظاهرة مرة
أخرى عندما علق موافقه مصر على اعلان الحرب على شروط ثلاثة هى ضرب
مواقع الجنود المصرية وضرب المدن المصرية والتوغل فى البلاد مبتدئة من غير
استفزاز ، وهى شروط رأى الجانب البريطانى تعذر التعويل عليها لكى
تعلن مصر الحرب (٩١) •

بدا فصرم عرى التحالف القائم بين الملك وعلى ماهر ، ضرورة اقتضتها
السياسة البريطانية وهذا بدوره ما جعل لامبسون يقابل الملك بعد ظهر
١٧ يونية ١٩٤٠ ، لكى يوضح له أنه لا يمكن للانجليز أو الملك نفسه أن
يتعاملوا مع شخص غير جدير بثقتهم أو بثقة الشعب المصرى ، وأن على ماهر
يجب أن يذهب فورا ، وأنه - أى لامبسون - لا يوافق على عودته للقصر
حيث يكون بمقدوره اعاقة أى حكومة على نحو يستحيل عليها القيام
بمهامها ، وطاب من الملك أن يجتمع مع رؤساء الأحزاب للتشاور فى شكل
الحكومة الجديدة دون اغفال التلويح للملك باحتمالات استخدام القوة (٩٢) •

على الجانب الآخر حرص القصر على تصعيد الأزمة مع السفير البريطانى
أملا فى التخلص من ضغوطه ، فأرسل فاروق فى ١٨ يونية رسالة للملك
انجلترا نعى فيها على السفير البريطانى عسفه وتشدده ، وأخبر حسنين
لامبسون أن التعديل الوزارى سوف يتقرر على ضوء رد ملك انجلترا ، وراح

Fo : 407/224 : No : 45 : Lampson to Halifax, Jun. 12, 1940, (٩٠)
Tel. No : 501

(٩١) محمد صبيح : المصدر السابق ص ٢٦ وما بعدها •
The Killearn Diaries : P. P : 120 : — 121 (٩٢)

حسنيين يسعى في الوقت نفسه لدى لامبسون لاعادة على ماهر الى القصر ،
الا أنه استمر على رفضه (٩٣) . ثم جاء رد ملك انجلترا مخيبا لآمال فاروق ،
حيث أوضح له أنه كملك دستوري لا دخل له في هذه الأمور وأنه قد راجع
حكومته الا أنها أصرت على موقفها (٩٤) .

للامبسون الى اتخاذ الخطوات العملية في مواجهة مناورات القصر
وعلى ماهر ، فأرسل تحذيرا للملك من خلال أحمد حسنين بأن الحكومة
البريطانية تلح على تغيير الوزارة الحالية ، وعبر عن الموقف باختصار بأن
الأمور تجري بسرعة في اتجاه خاطيء ، اشارة الى موقف القصر ومناورات
على ماهر (٩٥) . وزاد موقف لامبسون تشددا عندما تلقى في ٢٢ يونية
موافقة حكومته على التهديد باعلان الأحكام العرفية البريطانية في مصر ، اذا
لم يستجب الملك للمطالب البريطانية وخولته أن يقبل تنازل الملك عن
العرش اذا رغب في ذلك ، وألا يترك مطلقا حتى لا يلجأ الى ايطاليا مطالبا
بالعرش .

على كل حال فقد بدا واضحا أن الجانب البريطاني بدأ يتراجع عن
مطلبه بارغام مصر على اعلان الحرب ، الا أنه استمر على اصراره بضرورة
التخلص من وزارة على ماهر باعتبارها « نبت ضار » ، واستمرارها في الحكم
لن يزيد النفوذ البريطاني في مصر الا ضعفا . يتأيد ذلك الاتجاه من الجانب
البريطاني بأن اشترط لامبسون على الملك فيمن يرشحه خلفا لعلي ماهر ،
أن يلتزم بالمعاهدة نصا وروحا وحائزا لتأييد الشعب ، وأنه لا يشترط

(٩٣) حسن يوسف : مذكرات ص ١١٢ .

(٩٤) محمد صبيح : المصدر السابق : نفس المكان .

Fo : 407/224 : Lampson to Halifax, Jun. 17, 1940,

(٩٥)

فى من يتولى الحكم أن يعلن الحرب (٩٦) . ولقطع سبل المناورة على القصر وعلى ماهر ، أرسل لامبسون تبليغا بريطانيا للملك فى ٢٢ يونية ، كان بمثابة انذار له بأن لا سبيل الى تعاون الحكومة البريطانية مع وزارة على ماهر ، وانتهت الأزمة باستقالة الوزارة فى ٢٣ يونية ولتخلفها وزارة حسن صبرى الأولى (٩٧) .

ونجاح الضغط البريطانى لاسقاط على ماهر ، لم يكن سوى مقدمة لتقليم أظافر القصر ، فأتبع لامبسون ذلك بطلب ابعاد أشخاص بذواتهم من القصر وفى مقدمتهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان بدعوى أنه متشبع بسياسة على ماهر وصنيعته ، والمهندس فيروتشى والكهربائى بولى ، وقد رأى الملك فى ذلك الطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه ، وتدخل حسن صبرى للتغلب على الأزمة فاستبعد أحدهم - وهو بولى - وبقي الآخرون ، وذلك فى محاولة لتبديد ما وقر فى ذهن السفير البريطانى من أن « جلالتة محورى الهوى » (٩٨) .

وينبغى الإشارة الى أن سير العمليات الحربية فى الصحراء الغربية ، كان عاملا مشجعا للقصر لكى يتمسك بموقفه من مسألة اشتراك مصر فى الحرب . فيفصح الملك للامبسون عن تخرج موقف مصر من تقدم الايطاليين ، وعندما أظهر الأخير شكوكه من امكان تحريك القوات المصرية فى الوقت المناسب ، كما وعده رئيس الوزراء حسن صبرى ، أخبره الملك بأن القوات

Fo : 407/224 : Lampson to Halifax, Jun, 17, 1940

(٩٦)

Tel. No : 535

(٩٧) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٨٣ - ٨٤ ، أنظر كذلك :

Mansfield, P : The British in Egypt : P : 272

(٩٨) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

المصرية لن يكن بمقدورها المقاومة لو صدرت الأوامر اليها بذلك (٩٩) .
على هذا النحو يمكن القول بأن تراجع السياسة البريطانية عن المطالبة
بإعلان مصر للحرب ، وتحولها الى المطالبة بأن تتولى الحكم وزارة تقوم بتنفيذ
المعاهدة نصا وروحا . هذا بدوره قد شكل اطارا أساسيا للسياسة البريطانية
حتى نهاية الحرب . يتأيد ذلك بما تبدى من حرص السفير البريطانى على
رصد كافة التغيرات الوزارية التى تلت استقالة الوزارة الماهرية الثانية . بل
أن التدخل البريطانى الحادث فى ٤ فبراير كان فى جانب أساسى منه تعبيرا
عن هذا الاتجاه .

ورغم أن مصر فى ذلك الوقت لم تكن قد أعلنت الحرب ، إلا أن دول
المحور فى خلال الحرب قد اعتقلت عددا من الرعايا المصريين ، بعضهم كأسرى
حرب والبعض الآخر كمعتقلين مدنيين ولقد أعيد بعض هؤلاء الأسرى أثناء
الحرب بطريق التبادل الذى جرى على أساس عددى بين الرعايا المصريين فى
ألمانيا والرعايا الألمان فى مصر ، والبعض الآخر عقب انتهاء الحرب ، ومن هذا
الفريق من أسر فى الصحراء الغربية . أما المصريون المقيمون فى اليابان
والذين تم اعتقالهم هناك فقد أفرجت عنهم اليابان بعد الحرب ، واتخذت
المفوضية المصرية فى واشنطن التدابير مع السلطات الأمريكية لترحيلهم الى
مصر (١٠٠) . يضاف الى ذلك فقد بلغ عدد القتلى المصريين بفعل دول المحور
أثناء الحرب ١٢٧٨ من المدنيين و ٢٠١ من العسكريين (١٠١) .

Fo : 407/224 : 131 : Lampson to Halifax, Oct. 7, 1949, (٩٩)
Tel. No : 1249

(١٠٠) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثانى العاشر ، الجلسة الثانية والعشرون
فى ١٩٤٦/٣/٢٥ ص ١٣٣٦ .
(١٠١) المصدر السابق : الجلسة الثالثة والعشرين فى ١٩٤٦/٥/٢٨ ص ٢٥٥٩ .

أما عن ظروف اعلان مصر للحرب ، فقد حدث فى منتصف فبراير سنة ١٩٤٥ ، أن اجتمع الملك فاروق مع روزفلت وتشرشل حيث عرضت قرارات مؤتمر القرم الذى عقد فى « يالتا » فى نفس العام ومن بينها القرار القاضى بالآلا يشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تحدد لانعقاده ٢٥ ابريل ، سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ واقتنع فاروق بمصلحة مصر فى ذلك . وفى مساء ٢٦ فبراير وافق البرلمان فى جلسة سرية على قرار الحكومة باعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، وقد جاء الاعلان فى وقت كانت فيه الحرب عملا وشيكة الانتهاء ، بعد أن استسلمت ألمانيا فى ٧ مايو دون قيد أو شرط واستسلمت اليابان فى أغسطس من نفس العام ، وترتب على ذلك أن شاركت مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو فى ٢٦ يونيه ١٩٤٥ ووقعت على ميثاق الأمم المتحدة (١٠٢) .

على هذا فقد كان قرار الاعلان « مصريا » واستهدفت مصر من ورائه تهيئة الظروف المناسبة لعرض قضيتها أمام المنظمة الدولية ، ونجاح هذه السياسة كان ولا ريب عملا من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب للقصر فى مواجهة السياسة البريطانية .

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بين القصر والسفارة البريطانية :

ينفرد حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بمكانة خاصة فى تاريخ مصر السياسى من حيث الأسباب التى أدت الى الأزمة ، فضلا عن النتائج التى

(١٠٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ص ١٥١ وما بعدها م
ومما يجدر ذكره أن ثمة ممارسة قامت فى مجلس النواب لاعلان مصر الحرب ، تزعمها النائب فكرى أباطة الذى قرر أن الحسائر لا بد وأن تلحق بالجيش المصرى لضعف إمكانياته وسلاحه ، رغم تأكيد النقراشى بأن الجيش لديه سلاح وذخيرة تكفيه لمدة عام . انظر مذكرات فكرى أباطة ، المصور ١٩٧٨/٤/٢١ .

ترتبت عليها فهو وأن كان تعبيراً عن التناقض الحاد الحادث بين اتجاهات القصر والسياسة البريطانية ، فقد كان أيضاً نقطة انقلاب حقيقية في العلاقة بين الطرفين .

فمن الثابت أن فاروق منذ توليه الحكم قد سعى إلى اتباع نهج أبيه بصدد محاولاته لإثبات تأثير القصر والتأكيد على مكانته السياسية كمؤسسة للحكم ، وإذا كان نجاح القصر في بداية عهد الملك فاروق في إقالة الوزارة النحاسية الرابعة ، رغم تحذيرات السفير البريطاني ، بمثابة اختبار حقيقي لقوة القصر السياسية فإن انفراده بالحكم زهاء السنوات الأربعة التالية من خلال وزارات عرفت في جملتها بالتبعية للقصر ، جاء بمثابة تأكيد لقوة القصر السياسية .

فعلى امتداد هذا المسطح الزمني لا نكاد نثبني أثراً لردود فعل حادة من الجانب البريطاني في مواجهة سياسة القصر سوى ما اتصل منها بالتبليغ البريطاني للملك في يونيو ١٩٤٠ لاسقاط وزارة على ماهر الثانية . نخلص من هذا إلى أن سياسة القصر في مجملها لم تكن تحمل معنى التهديد المباشر للوجود البريطاني ومصالحه في البلاد حتى ذلك الوقت .

بيد أنه يمكن القول بعجز الدبلوماسية البريطانية عن المحافظة على التوازن بين قوى التأثير السياسي الأخرى في البلاد ، ونعني بها القصر وأحزاب الأقلية في جانب ، وحزب الوفد في جانب آخر . وبعبارة أخرى فإن تزايد نفوذ القصر في الحكم في تلك الفترة ، قابله تراجع محسوب للنفوذ البريطاني وتأثيره على مجريات السياسة المصرية . ولقد تصور القصر أن بمقدوره الانفراد تماماً بمقاليد السلطة في البلاد ، بل وتوجيه البلاد وجهة مضادة تتعارض بالضرورة مع أوضاع الوجود البريطاني في مصر والتي كانت قد تخرجت بشكل واضح ازاء تهديدات الغزو المحوري . على نحو كان

يتهدد الوجود البريطانى ذاته فى مصر بشكل مباشر • فالواقع أن توجهات القصر المحورية لم تكن باعثا لريبة الجانب البريطانى وشكوكه فحسب ، بل وقادته الى صدام مع وزارة حسين سرى - المؤيدة من الانجليز - تحركه فى ذلك الرغبة فى التخلص منها واتخذ ذلك مفهوما عمليا من خلال حادثين أولهما حادث محطة الارسال ، عندما اكتشف الانجليز وجود محطة ارسال بقصر عابدين ، فطلبوا من رئيس الوزراء انتزاعها ، مهددين بمهاجمة القصر وانتزاعها منه قسرا ، وتولى سرى باشا بنفسه الأمر مضطرا ، وذلك بدوره قد أثار حفيظة الملك على رئيس الوزراء ، واتجهت نيته لاقالته ، وكان الانجليز يعتقدون أن الملك يستخدم المحطة فى اتصالاته مع المحور (١٠٣) •

أما الحادث الثانى ، فكان وقف العلاقات السياسية مع حكومة فيشى - الموالية للمحور - واتخذ مجلس الوزراء قرارا بذلك فى ٢٥ يناير ١٩٤٢ • وقابل صليب سامى وزير حكومة فيشى فى مصر مسيو بوتزى وأبلغه بالقرار وطلب منه مغادرة البلاد وأعضاء المفوضية وقنصلياتها ، وبررت الحكومة المصرية قرارها بأنه بناء على طلب الحكومة البريطانية فى مصر ، رغم أن حكومة فيشى لم تكن فى حالة حرب مع بريطانيا ، الا أنها تعاونت بشكل مباشر وغير مباشر مع حكومات المحور ، فضلا عن قيام بعض موظفى المفوضية بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية فى مصر •

وكان السفير البريطانى يؤيد الجنرال كاتزو مندوب حكومة فرنسا الحرة فى القاهرة التى كان يرأسها الجنرال ديغول ، بينما كان بوتزى محل مساندة القصر وتأييده ، وكانت الحكومة المصرية قد اتخذت قرارها أثناء غيبة الملك فى رحلة بالبحر الأحمر ، وعند عودته طلب استقالة وزير الخارجية

صليب سامى الذى حاول بدوره اقناع الملك بأنه قد تحمل مسئولية قرار الحكومة تفاديا لتعريض البلاد مخاطر الرفض ، الا أن ذلك لم يثن الملك عن لوم سرى ، الذى هدد بدوره بالاستقالة تضامنا مع وزير الخارجية . وازاء تدخل السفير البريطانى تم الاتفاق على ابقاء وزير الخارجية فى منصبه مقابل ارجاء مطالب السفير باخراج عبد الوهاب طلعت وبعض الايطاليين من القصر .

الا أن ذلك كان يعنى تأجيل الصدام دون القضاء على أسبابه (١٠٤) .

بيد أن الأزمة ما لبثت أن تفجرت من جديد نتيجة لاصرار الملك - بإيعاز من على ماهر - على اقالة وزير الخارجية . وبدا للسفير البريطانى أن الموقف الخطير الناجم عن أزمة فيشى قد فاق ما كان متوقعا (١٠٥) فراح يسوق تحذيراته للملك من خلال أحمد حسنين من مغبة « اللعب بالنار » (١٠٦) .

وبدا واضحا أن تحذيرات السفير البريطانى لم تجد نفعا لدى القصر الذى راح يعمل على تصعيد الأزمة بغية اخراج الوزارة ، واتخذ ذلك مفهوما عمليا باثارة طلبة الجامعة والأزهر وجماعة مصر الفتاة ، وهذا بدوره كان باعثا لاعتقاد سرى بأنه فقد ثقة الملك ، وأنه لن يمكنه البقاء فى الحكم طويلا وأوضح للامبسون تصميمه على الاستقالة بسبب مؤامرات مجموعة على ماهر التى يرفض الملك كبح جماحها (١٠٧) .

(١٠٤) أنظر صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية ص ٣٥ ، مذكرات صليب سامى ص ٢٦٦ - ٢٧٤ ، محمد أحمد أنيس : ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى ص ٩ وما بعدها ، الامرام : الملف السرى الكامل لمحدث ٤ فبراير ١٩٧٣/٥/٤ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ج ٢ ص ١٩٢ - ١٩٣ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ج ١ ص ١٨ ، جريدة البلاغ ١/٦ ، ١٩٤٢/١/٨ . أنظر كذلك :

Malowe, J : Anglo Egyptian Relations : P : 318, Mansfield

P. : The British in Egypt : P : 272

Fo : 371/31566 : No : 248 : Lampson to Fo : Jan. 21, 1942 (١٠٥)

Ibid (١٠٦)

Fo : 371/31566 : No : 442 : Lampson to F.O. Feb. 1, 1942 (١٠٧)

على الجانب الآخر ألقت الخارجية البريطانية اللوم على سرى لعدم إبلاغه الملك مسبقا بقرار قطع العلاقات ، إلا أنها طلبت من لامبسون عدم الإفصاح عن وجهة النظر هذه للملك أو رئيس الوزراء (١٠٨) . كما راحت تظهر عدم اقتناعها بالمبررات التي ساقها سرى لاستقالته . رغم أن دوائر لندن كانت تدرك أن موقفه يرجع أساسا الى ما كان يتعرض له من « وخزات مستمرة » ، بطريقة أصبح فيها من المتعذر على الحكومة البريطانية أو سفيرها حمايته منها (١٠٩) . ورغم ذلك فقد كان واضحا أن الجانب البريطاني يحدوه الأمل في جدوى الوسائل الدبلوماسية .

وفي محاولة لخروج من الأزمة أرسل وزير الخارجية البريطانية وجهة نظره وهي تتمثل في بديلين ، أولهما : إقامة اتصال مباشر مع النحاس قبل اعلان استقالة رئيس الوزراء اذا أمكن ، على أن يوضح للنحاس تمسك بريطانيا بالمعاهدة وأن مسألة حياد مصرفى الحرب أمر يستحيل قبوله . أما البديل الثانى ويأتى فى حالة رفض النحاس التعاون - فيكون باقناع الملك بالتصالح مع رئيس الوزراء الحالى حسين سرى - وإبقائه فى الحكم (١١٠) .

إلا أن السفير البريطانى وفى ضوء تطور الأحداث بشكل مفاجئ ، عجز

Fo : 371/31566 : No : 451 : F.O. to Lampson, Jan. 25, 1942. (١٠٨)

Fo : 371/31566 : No : 446 : F.O. to Lampson, Feb. 2, 1942 (١٠٩)

ويشير ناتنج الى أن الملك حاول تثبيت حسين سرى فى الوزارة دون التشاور مع السلطات البريطانية خلافا لرغبة السفير البريطانى الذى أراد أن يعيد النحاس للحكم وذلك من قبيل اظهار القوة . ونحن نرى خطأ هذا الرأى فالملك بعد أزمة فيشى راح يقلب ظهر المجن لوزارة سرى لدفعها للاستقالة ، لكي تخلفها وزارة قوية تدين بالولاء له دون الجانب البريطانى .
أنظر :

Nutting A, The Arabs : P : 379

Fo : 371/31566 : No : 447 : FO to Lampson, Feb. 2, 1942 (١١٠)

عن التحرك فى هدى توجيهات حكومته • فنتيجة اصرار سرى على تقديم استقالته بعد ظهر ٢ فبراير ١٩٤٢ ، راح لامبسون يحاول السيطرة على الموقف ، فيطلب من أحمد حسنين ترتيب مقابلة له مع الملك فى الواحدة بعد ظهر يوم ٢ فبراير - أى بعد استقالة سرى مباشرة - لشرح وجهة نظر بريطانيا • على الجانب الآخر حرص القصر على الانفراد بقرار تشكيل الوزارة الجديدة بمنأى عن أى صورة من صور التدخل البريطانى فيبدي أحمد حسنين اعتراضه على مطلب السفير البريطانى بمقابلة الملك ، بدعوى أنها سوف تترك انطبعا بتدخله فى شئون مصر ، وان هناك محاولات كبرى لتشكيل وزارة قومية • الا أن خوف الجانب البريطانى كان كبيرا من أن يواجه بوزارة يرأسها على ماهر (١١١) ، وهذا ما يفسره اصرار السفير البريطانى على استطلاع نوايا الملك واتجاهاته بصدد الوزارة المقبلة •

وقبيل مقابلة الملك اجتمع لامبسون مع وزير الدولة البريطانى المقيم فى القاهرة وقائد القوات البريطانية حيث تم الاتفاق على التقدم بمطالب محددة للملك تتلخص فى اسناد الحكم لوزارة قوية تحظى بتأييد شعبى وتنفذ المعاهدة نصا وروحا ، وضرورة استدعاء النحاس زعيم حزب الأغلبية لمشاورته فى تشكيل الحكومة الجديدة على أن يتم ذلك ظهر اليوم التالى - ٣ فبراير - مع تحميل الملك مسئولية أى اضطرابات تحدث • يفهم من هذا أن الجانب البريطانى حتى ذلك الوقت لم يكن قد ذهب الى فرض وزارة وفدية بعينها يرأسها النحاس ، واستهدف أساسا تشكيل وزارة تحظى بتأييد شعبى واسع يؤمن مسيرتها فى الحكم كما أنه لم يكن يظهر اعتراضا على فكرة الوزارة القومية التى تبنها القصر •

على كل حال قابل لامبسون الملك ، والذي بدأ موقفه غامضا من مسألة استدعاء النحاس مما حدا بلامبسون الى أن يكرر على مسامعه طلبه باستدعاء النحاس ، خاصة وأن استدعاءه بشكل فوري يجعله يسيطر على كل حاليا تتجه لتشكيل حكومة مؤقتة تمهيدا لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة النحاس ، خاصة وأن استدعاءه بشكل فوري يجعله يسيطر على كل شىء (١١٢) .

والواقع أن خطة القصر التي أشار اليها حسنين ، كان هدفها الاساسى كسب مزيد من الوقت لاعداد البديل المناسب لوزارة حسين سري ، وذلك من شأنه بطبيعة الحال أن يباعد بين الوفد والحكم ، والذي كان يرفض دائما فكرة الاشتراك فى الحكم مؤتلفا مع غيره من الأحزاب القومية منذ فشل تجربة الائتلاف فى مارس ١٩٢٨ ، بيد أن هذه الفكرة وأن بدت جذابة - على حد تعبير لامبسون - الا أنه رأى استبعادها ما لم يستدع النحاس أولا ويوافق عليها (١١٣) .

على هذا النحو كان موقف القصر باعنا لشكوك الجانب البريطانى وريبته ، ومن ثم بدأ يجنح الى سياسة أكثر تشلوا فى مواجهته . وعلى اثر مقابلة الملك ، راح لامبسون يجتمع مرة ثانية مساء ٢ فبراير مع وزير الدولة البريطانى وقائد القوات البريطانية ، وتم بحث الاجراءات اللازمة لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكى ، اذا ما دعت الحاجة الى ذلك وتم اعداد ترتيبات المواجهة على النحو التالى :

(١) أبلغ الملك أنه لا يمكن أن نعتبر موقفه موقف الحليف وسوف

• نطلب منه التنازل عن العرش •

(ب) اذا وافق - أى الملك - سندعو الامير محمد على لتولى العرش •

(ج) اذا رفض الملك التنازل عن العرش سأبلغه خلعه وأتصل بالامير

محمد على •

(د) اذا رفض الامير محمد على - وهذا ما لا نتوقعه - فاننا سوف

نحكم مصر حكما عسكريا بمقتضى الأحكام العرفية الى أن تستقر الأمور بقبول أحد الأمراء تولى العرش أو اعداد نظام آخر (١١٤) •

ذهب لامبسون الى ضرورة ابعاد فاروق عن مصر - فى حالة خلعه -

الى منطقة خاضعة لنفوذ بريطانيا مثل كينيا أو موريشيوس أو سيشيل (١١٥) •

وهذا بدوره كان يعكس مخاوف الجانب البريطانى من هروب فاروق الى

ايطاليا لكى يطالب بعرش مصر من هناك • على هذا النحو بدا واضحا أن

حكومة لندن قد تراجعت عن موقفها السابق من مهادنة الملك ، وبات من

المفضل اجراء اختبار للقوة له بشأن القضية المطروحة (١١٦) •

وبالفعل أرسل وزير خارجية بريطانيا الى لامبسون يؤيده فيما ذهب

اليه من مقترحات ، الا أنه كان يرى أنه فى حالة اقضاء الملك ، فإنه من

الأفضل تعيين مجلس للصاية بدلا من تعيين الامير محمد على ، على نحو

Fo : 371/31566 : No : 449 : Lampson to FO, Feb. 2, 1942 (١١٤)

Fo : 371/31566 : No : 451 : Lampson to FO, Feb. 2, 1942 (١١٥)

ومما يجدر ذكره أن خطة وضعها السفير البريطانى وسير ليتلتون وزير الدولة البريطانى وكبار القادة البريطانيين فى مصر ، تضمنت نقل الملك فاروق فى حالة رفضه لمطالبهم ، الى طراد بريطانى يرسو فى السويس ويقوم بنقله الى عرض البحر الأحمر ريثما يقرر ساسة بريطانيا مصيره ، وقرروا اخراج السيارة التى ستقل فاروق من الباب الخلفى للقصر لتتجه الى السويس •

أنظر هيوچ ماكليف : الملف السرى للملك فاروق ص ٨٨ - ٨٩ •

Fo : 371/31566 : No : 602 : Fo. to Lampson, Feb. 3, 1942 (١١٦)

ما كان مقررًا اتخاذه في عام ١٩٣٥ في عهد الملك فؤاد ، ويطلب من لامبسون استشارة النحاس قبل الاقدام على اقضاء الملك (١١٧) .

أما عن موقف القيادة الوفدية ، فلقد كشفت الوثائق البريطانية عن فحوى الاتصالات السرية التي جرت بين النحاس والسفير البريطاني من خلال أمين عثمان منذ صبيحة يوم ٣ فبراير . وسوف نرى كيف أثمرت تلك الاتصالات عن توجيه قوة الضغط البريطاني على القصر لصالح الزعامة الوفدية وفكرة الوزارة الوفدية الخالصة .

ولقد كان لامبسون يتجنب عن عمد مقابلة أمين عثمان خلال الشهور الثلاثة السابقة على الأزمة تحسبا للشائعات وما يمكن أن يثار عن قيامه بتدبير الدسائس مع السفارة البريطانية ، الا أنه ازاء تطور الأزمة وتغير الموقف طلب لامبسون مقابلة أمين عثمان في صباح ٣ فبراير حيث أوضح له نوايا الجانب البريطاني . وبعث للنحاس - من خلال أمين عثمان - يطلب منه أن يرفض الاقتراح الخاص بتشكيل حكومة انتقالية ، فهي على حد قول لامبسون ، بمثابة فتح من القصر للاقتناص ، فضلا عن أنها تهى الفرصة لمكائده ، كما أوصى النحاس بأن يبذل ما في وسعه لتشكيل حكومة ائتلافية (١١٨) .

وفي نفس اليوم قابل أمين عثمان لامبسون - للمرة الثانية - لينقل له وجهة نظر النحاس من أنه عند اجتماعه بالملك سوف يرفض بشكل قاطع تشكيل حكومة ائتلافية ، وسوغ النحاس موقفه هذا بأن أي حكومة ائتلافية

Fo : 371/31566 : No : 618 : FO, to Lampson, Feb. 4, 1942 (١١٧)

Fo : 371/31566 : No : 461 : Lampson to FO, Feb. 3, 1942 (١١٨)

The Killearn Diaries : P : 201

سوف تضم وزراء من رجال الملك ، وأنه بذلك لن يكون قادرا على تحقيق
الفائدة لنا (١١٩) . على كل حال فلقد أظهر لامبسون اقتناعه بوجهة نظر
النحاس ، في رفض فكرة الوزارة الائتلافية وضرورة تشكيل وزارة وفدية
خالصة ، وطلب من النحاس أن يتمسك بموقفه هذا لدى مقابلته
للملك (١٢٠) .

وبصد تلك الاتصالات أيضا أبلغ أمين عثمان لامبسون بعد ظهر ٤
فبراير بأن النحاس يعتزم أن يردد بأنه لا علم له بالتدخل البريطاني وأن
الشخص الذي يستطيع أن يعين رئيس الوزراء هو الملك ، وأن البلاد قد
وصلت الى مرحلة خطيرة بسبب عدم حكمها عن طريق حزب ديموقراطي .
وسيقول النحاس أنه يعتبر نفسه ممثلا لهذا الحزب الديموقراطي وأنه مستعد
لتشكيل حكومة وفدية إنقاذاً للموقف اذا كلفه الملك بذلك (١٢١) . كان هذا
هو الإطار الذي تحرك فيه النحاس عشية ٢ فبراير ، ومن ثم فيمكن القول
بأن تنسيقا تاما قد جرى يومي ٣ و ٤ فبراير بين السفارة البريطانية
والنحاس من خلال أمين عثمان ، على التحرك في مواجهة القصر .

على ذلك فإن موقف الأطراف الثلاثة الرئيسية في الازمة حتى ذلك الوقت
قد أظهرت دلالات هامة ينبغي الإشارة إليها . منها أولا : أن خطة القصر
لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة النحاس لم تكن في واقع الحال سوى خدعة
استهدف القصر من ورائها كسب مزيد من الوقت لصالحه . ومنها ثانيا : أنه
كان هناك اتفاق - رغم اختلاف الغايات - بين القصر والجانب البريطاني على
فكرة الوزارة الائتلافية وتحول الأخير عنها كان راجعا الى قناعته بوجهة نظر

Fo : 371/31566 : No : 462 : Lampson to FO, Feb. 3, 1942

(١١٩)

Ibid

(١٢٠)

Fo : 371/31566 : No : 482 : Same to Same, Feb. 3, 1942

(١٢١)

«الزعامة الوفدية برفضها • ومنها أخيرا أن النحاس وليس السفير البريطاني ، كان صاحب فكرة الوزارة الوفدية الخالصة ، خاصة وأن النحاس سوف يكون قادرا على « تسليم البضاعة لنا » على حد قول السفير البريطاني (١٢٢) •

ولحسم الخلاف مع الملك أرسل السفير البريطاني اليه انذارا صبيحة ٤ فبراير عن طريق أحمد حسنين ، يطلب منه تكليف النحاس بتشكيل الوزارة قبل السادسة مساء نفس اليوم ويحمله ما قد يترتب على الرفض من نتائج • ودون اغراق في التفاصيل أسفرت الاجتماعات التي عقدها الملك مع الزعماء السياسيين بقصر عابدين - بما فيهم النحاس - عن رفضهم للانذار والاحتجاج عليه ، باعتباره اعتداء على استقلال البلاد وينطوى على المناس بالمعاهدة ، وسلموا نص الاحتجاج الى حسنين الذي سلمه بدوره الى السفير البريطاني (١٢٣) • وجاء الرد البريطاني سريعا بحصار قصر عابدين في الساعة التاسعة الا عشر دقائق من مساء ٤ فبراير بواسطة القوات

The Killearn Diaries, P. 204, Flower, R., the story of Modern Egypt, P : 157

(١٢٢)

(١٢٣) لمزيد من التفاصيل عن اجتماعات الملك مع زعماء البلاد بقصر عابدين يومى ٣ و ٤ فبراير ونتائجها انظر :

عبد الرحمن الراعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٨ ، عاصم الدسوقي : مصر والحرب العالمية الثانية ص ٧٣ - ٧٤ ، يونان ليب : تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٣٦ - ٤٤٤ ، صالح عيسى السودانى : الاسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية ص ٣٤٢ ، محمد محمود خليل : مذكرات عن حادث ٤ فبراير منشورة بجريدة الدستور يوم ١٥/١١/١٩٤٥ ، محمد فيصل عبد المنعم : الى الامام يا روميل ص ١٦٧ - ١٦٨ ، أخبار اليوم ١٧/١١/١٩٤٥ ، محمد أحمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى ص ١٤ وما بعدها ، محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (١٩٢٣ - ١٩٥٢) ص ١٢٦ - ١٣٠ ، محمد حسين هيكل : مذكرات السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٤٦ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) ج ٢ ص ١٩٢ - ٢١٨ •

ويذكر جلال الحامصى أن السفير البريطانى أصابته الدهشة عندما رأى توقيع النحاس على نص الاحتجاج ، انظر : معركة نزاهة الحكم ص ١٥ وانظر كذلك :

The Killearn Diaries : P.P. 199 - 217

البريطانية (١٢٤) • وتوجه السفير البريطاني ومعه الجنرال ستون مباشرة الى مكتب الملك • وكان لامبسون يحمل معه وثيقتين الاولى الاعلان الذى سوف يتلوه على الملك اذا استمر على عناده ، والثانية عبارة عن خطاب العزل الذى سوف يضعه أمام فاروق ليوقعه (١٢٥) •

(١٢٤) وكان أحمد حسنين قد كلف عددا من موظفى القصر وضباطه الذين شاهدوا الحادث بكتابة محضر له • وقد عثر الباحث بالفعل ضمن أوراق أحمد حسنين على أصل المحضر الذى ضم أقوال وملاحظات أفراد الحاشية العسكرية ، ورفع الأميرالاي عمر فتحى قائد الحرس الملكى الى الملك يوم ١٠ فبراير ١٩٤٢ ويقع فى ٢٨ ورقة متضمنا وصف الحادث وحصار القصر ، تطبيقا لرواية شهود العيان قامت دبابتان بريطانيتان باقتحام الباب الرئيسى للقصر والدخول الى فناءه وتبعهما بعد ذلك نحو ثمانين جنديا كامل التسليح وقاموا بفرض الحصار على القصر ، فى الوقت نفسه قامت الدبابات والمشاة البريطانيون بحصار القصر من الخارج واغلاق الطرق المؤدية اليه كما قامت بمنع الدخول أو الخروج للقصر • وعندما حضر السفير البريطانى وجنرال ستون ودخلا لمقابلة الملك فى مكتبه ، كان هناك ستة من الضباط الانجليز منهم ميجور بيرتون (ياور الجنرال ستون) والملحق الجوى بالسفارة البريطانية •

ويشير أحد شهود الحادث - القائمقام محمد مصطفى الشعراوى ياور الملك - أنه قد سمع ضحكا صادرا من مكتب الملك فقال له أحد الضباط الانجليز الواقفين « أنها علامة حسنة » • ويصف شاهد آخر هو - اليوزباشى بحرى عز الدين عاطف ياور الملك - السفير البريطانى حال خروجه من مقابلة الملك ، بأنه كان عابسا ولم يتفوه بكلمة لأحد خلافا لعادته وتبعه الجنرال ستون • وما يجدر ذكره أن الملك منح لضباط الحاشية أنواط الجدارة الذهبية كما منح أوسمة لرجال الحاشية المدنية •

(أنظر الوثائق الملحقه بالبحث) •

(١٢٥) أما الوثيقة الأولى فقد تضمنت الآتى : لقد بدا جليا منذ فترة بعيدة أن جلالتك قد تأثرت بمستشارين لم يكونوا مخلصين للمعاهدة بل وعملوا بالفعل على هدمها ، وقدموا العون للأعداء ، فعلاقات جلالتك كانت تشكل انتهاكا للبند الخامس من المعاهدة ، والذى يتعين بمقتضاه ألا يدخل أى طرف من الطرفين المتعاقدين فى علاقة مع دولة أجنبية بما يتعارض مع التحالف • بالإضافة الى ذلك فقد قمت متعمدين بتفجير أزمة مبرر حول قرار اتخذته الحكومة السابقة - اشارة الى قرار قطع العلاقات مع فيشى - والذى جاء بناء على طلب الحليفة طبقا للبند الخامس من المعاهدة • وفى النهاية ازاء الفشل فى تشكيل وزارة ائتلافية ، ترفض جلالتك أن تعهد للوفد بتشكيل الوزارة ، رغم ما يحظى به من تأييد البلاد ، وهو فى موقف يمكنه من أن يحافظ على استمرار روح العمل بالمعاهدة بروح الصداقة الامر الذى كان متوقما •

هذا التهور وعدم الشعور بالمسئولية من جانب العرش من شأنه أن يعرض أمن مصر والقوات الحليفة للخطر ومن ثم لا يتعين بقاءك على العرش أكثر من ذلك •

أما الوثيقة الثانية : وثيقة التنازل عن العرش فقد نصت على الآتى : نحن فاروق الاول ملك مصر •• حرصا منا على مصالح بلادنا ، فاننا نتخلى وتتنازل بالنسبة لنا ولورثتنا عن =

وينبغي الإشارة الى أن المشاورات التي جرت بين ليتلتون ولامبسون بعد ظهر ٤ فبراير ، قد أظهرت تصميم الأخير على ضرورة « ذهاب الصبى » إشارة الى وجوب عزل الملك فاروق ، حتى اذا استجاب للشروط . الا أن تراجع لامبسون عن تصميمه - كما يشير فى مذكراته - كان تحسبا لردود الفعل فى مصر ولايجاد حالة من التوازن (١٢٦) .

على كل حال فقد جاء اذعان الملك لمطالب السفير البريطانى وتكليف النحاس بتشكيل وزارة وفدية خالصة ، ليؤرخ نهاية الأزمة . عند هذا الحد يتعين أن نتناول بالتحليل مواقف القوى السياسية من الأزمة . فالقصر قد استهدف منذ البداية السيطرة على أزمة المواقف وهو بصدد اقضاء وزارة سرى عن الحكم ، وايجاد البديل المناسب وهو وزارة قصر تتجه بولاؤها له ، وبطبيعة الحال لم تكن حكومة وفدية خالصة تمثل هذا البديل . بل ان احتمالات اشتراك الوفد فى الحكم كان من شأنها أن تثير مخاوف القصر . وفى مواجهة الضغط البريطانى تراجع القصر الى فكرة الوزارة الائتلافية أملا فى احداث التوازن فى الحكم من خلال اشراك العناصر الموالية له مع الوفد حتى يحول دون انفرادة بالحكم . بيد أن تزايد الضغط

= عرش مملكة مصر وعن جميع حقوق السيادة والامتيازات والسلطات على مصر ورعاياها .
ونعفى بالتالى هؤلاء الرعايا من ولائهم لنا .

Fo : 371/31567 : Lampson to Fo, Feb. 5, 1942

the Killearn Diaries, P.P. : 11 - 212

ومما يجدر ذكره أن وثيقة التنازل عن العرش قد أعدها « والتر مونكتون » والذي وصل الى مصر فى نهاية عام ١٩٤١ والتحق بالعمل بالسفارة البريطانية مديرا للدعاية بمنطقة الشرق الأوسط . ويشير منسفيلد الى أن فاروق بدا عاجزا ومترددا عن اتخاذ قرار وكانت ملاحظته الأولى أن الوثيقة قد كتبت على ورقة غير لائقة ، وأنه التقط قلمه لكى يوقعها ، وفى اللحظة الأخيرة سأل لامبسون أن يمنحه فرصة أخرى ، ولم يكن للامبسون مطلب سوى أن يتولى النحاس وزارة وفدية مقابل أن يحتفظ فاروق بعرشه .

Mansfield, P : the British in Egypt : P. P 276-277

انظر :

The Killearn Diaries : P : 215 .

(١٢٦)

البريطاني قد أحبط بشكل نهائي مساعي القصر في هذا الصدد . والواقع أنه لم يكن غائبا عن تقديرات القصر السياسية ، أن موقفه المتعنت ازاء المطالب البريطانية سوف يخدم علاقته المستقبلية مع المحور بمعنى أنه قد حرص على أن يظهر للمحور أن تنازله لمطلب بريطانيا ، كان نتيجة استخدام القوة ، وليس نتيجة استسلام كامل من جانبه . يضاف لذلك فالقصر بموقفه هذا قد نجح ولا ريب في أن ينتزع من الوفد الكثير من شعبيته (١٢٧) .

وعن رجال القصر ، فلقد كان واضحا الدور الذي لعبه على ماهر بمساعدة عبد الوهاب طلعت والشيخ المراغي في تحريك مظاهرات طلاب الأزهر والجامعة والأخوان (١٢٨) ، والتي سارت بلبيل تهتف « الى الامام ياروميل ، حذاء فاروق فوق رأسك يا جورج » وذلك بغية احراج حكومة سرى وازاحتها وتهيئة الظروف لكي يتولى على ماهر الحكم (١٢٩) .

ومن جهة أخرى أكد أحمد حسنين للامبسون على ما كان من دور على ماهر في أزمة فيشى ، وقيامه وأعدائه بتصوير الأمر للملك على أساس أن حقوقه كانت موضع تجاهل الوزارة ، ويشير لامبسون الى أنه قد حصل على المذكرة التي أرسلها على ماهر ومحمد محمود خليل بغرض إثارة حساسية

(١٢٧) عاصم الدسوقي : مصر والحرب العالمية الثانية ص ١٠٢ - ١٠٤ .

(١٢٨) دعا حسين سرى أعضاء وزارته للاجتماع وقال لهم : « أن هذه المظاهرات اشترك في تدبيرها على ماهر والمراغي والبنداري ، وأنه تحت يدي تقارير تثبت أن اجتماعات عقدت في عوامة الشيخ المراغي ، وأن الأوامر صدرت بقيام المظاهرات من هذه العوامة » . انظر جلال الحماصي : معركة نزاهة الحكم ص ٩ - ١٠ .

(١٢٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ج ٢ ص ١٨٩ ، ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٨٠ . ومن الطريف أن شائعات قد سرت في ذلك الوقت مؤداها أنه تم بالفعل حجز « جناح » باسم روميل في فندق شبرد لاقامته عند دخوله مصر . انظر :

الملك فى هذا الصدد والملح حسنين للامبسون بأن على ماهر كان يرى بأن
الأزمة بمثابة فرصة من الطراز الأول لأحداث شقاق بين الملك ورئيس الوزراء
وبأمل وقوع تغيير فى الحكومة لصالحه ، ولقد دفع على ماهر الملك فى هذا
الاتجاه (١٣٠) . وتكمن أهمية تلك الوثيقة ليست فيما أظهرته من تورط على
ماهر فى الأحداث التى أفضت الى أزمة ٤ فبراير فحسب ، بل فيما كشفت
عنه من جوانب الصراع الخفى الذى دار بين رجال القصر وأعنى بهم أحمد
حسين من جانب وعلى ماهر وصنائه من جانب آخر .

والواقع أن خروج على ماهر من رئاسة الديوان الى الوزارة لم يؤرخ
نهاية لنفوذه فى القصر ، وصراعه مع البندارى لكى ينفرد بالنفوذ فيه ليس
ببعيد . ذلك أن على ماهر المستقل لم يكن له من ظهور سياسى سوى القصر ،
وبعد خروجه من القصر استمر نفوذه فيه من خلال عبد الوهاب طلعت وكيل
الديوان والشيخ المراغى . وبصدد تحقيق أطماعه السياسية لم يأل على ماهر
جهدا فى إثارة كوامن القصر وشهوته للسلطة ، مما قاد الأخير الى صدام حاد
مع الانجليز غير محسوب النتائج على النحو الحادث فى أزمة ٤ فبراير .

على الجانب الآخر كان أحمد حسنين حريصا على اصلاح العلاقة بين
الانجليز والملك - كما مر بنا أثناء الأزمة ، بيد أن تلك المساعى من جانبه فضلا
عن اقترابه المباشر من طرفى الصراع الرئيسيين قد جعله موضع اتهام على ماهر
بأنه كان على علم مسبق بأمر حصار القصر بالدبابات ، وأنه أى على ماهر -
قد علم بذلك من مصدر موثوق به ومن أقرب المقربين للملك (١٣١) واتهمه

فريق آخر بأنه كان على علم برغبة الانجليز منذ بداية الحرب في أن تتولى الحكم
وزارة وفدية إلا أنه كان على رأى مستشارى الملك ، يصر دائما على اقضاء الوفد
بوسائل مصطنعة غير آبه بتعقيد الموقف الداخلى (١٣٢) .

والحقيقة أن السفير البريطانى عقب تسلمه احتجاج زعماء المعارضة من
أحمد حسنين قد أخبره بأنه قد يذهب للقصر الساعة التاسعة مساء ٤ فبراير
لكى يقابل الملك مالم يبلغه بعكس ذلك ، وهذا ما أعلنه أحمد حسنين على
الزعماء السياسيين عند عودته الى قصر عابدين ، ومن ثم فان قدوم السفير
البريطانى للقصر لم يكن سرا استأثر به حسنين لنفسه دون الآخرين ،
ولا ينهض ذلك بدوره دليلا على علم حسنين بنوايا الانجليز بحصار القصر .
بل أن الوثائق البريطانية بصدد الاشارة الى مقابلة الملك مع لامبسون مساء
٤ فبراير أظهرت أن حسنين والملك قد أخذوا على غرة (١٣٣) . ثم أن أى من
الوثائق البريطانية أو مذكرات لورد كيلرن لم تشر تصريحاً أو تلميحاً الى أن
أحمد حسنين كان على علم بنوايا الجانب البريطانى بحصار قصر عابدين .
يضاف الى ذلك فان جلسات مجلس الحرب بالقاهرة ، والتي ضمت السفير
البريطانى ووزير الدولة المقيم وقائد القوات البريطانية ، جرت اجتماعاتها
فى جو من التكتم وأحيطت قراراتها بالسرية . ومن ثم لم يكن لامبسون
ليختص أحمد حسنين - رجل القصر - بالافصاح له عن فحوى هذه القرارات
أو نواياه قبل القصر .

(١٣٢) فاطمة اليوسف : ذكريات ص ٢٣٤ .

Fo : 371/31566 No : 491 : Lampson to Fo Feb. 5, 1942 (١٣٣)

يرى البعض أنه كان لحسين فضل كبير فى انقاذ العرش وليس بتعريضه للاخطار ، عندما
بذل النصح لفاروق بتكليف النحاس بتشكيل الوزارة بدلا من التضحية بالعرش . انظر :
ميوج ماكليف المصدر السابق ص ٩٤ : ٩٥ .

عند هذا الحد يمكن أن نسجل تراجع سياسة القصر فى مواجهة الجانب البريطانى اثر الحادث ، بل ومما لآته ومحاولات التقارب معه ، والدلائل على ذلك كثيرة فمنها قيام القصر بأبعاد أكثر العناصر ولاء للمحور وحالة عبد الوهاب طلعت الى التقاعد فى ٦ ديسمبر ١٩٤٢ - وهو المعروف بعدائه للانجليز - مما جاء بأثر طيب واعطى انطباعا عن موقف القصر الودى نحو بريطانيا (١٣٤) . ومنها أن الملك بتأثير من حسنين منح مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لكل من القوات البريطانية والأمريكية للترفيه عنها بمناسبة أعياد الميلاد (١٣٥) . ومنها أيضا مبادرة الملك بزيارة ونستون تشرشل - رئيس وزراء بريطانيا - فى السفارة البريطانية وذلك عند حضوره لمصر واستقبله بقصر عابدين مرة أخرى (١٣٦) كما استقبل أرشيبالد سانكلير ممثل ملك بريطانيا وجنرال برنارد مونتجمرى ، حيث أظهر الملك شعورا وديا ملحوظا (١٣٧) .

بيد أن ذلك لم يثن القصر عن السعى للمقاصص من خصومه فى الأزمة . فـ رغم محاولات السفير البريطانى محو آثار الحادث من ذاكرة فاروق ورجاله ، فيطلب من أحمد حسنين أن تبقى أحداث تلك الليلة - إشارة الى مساء ٤ فبراير - حبيسة الجدران الأربعة (١٣٨) . إلا أن القصر وإن تناسى الحادث ذاته إلا أنه ما فتئ يتربص الدوائر «بإبطاله» . ففىما يتعلق بالنحاس ، فلقد آل حسنين

Fo : 371/35528 : No : 1 : Weekly Political and Economic Report, Dec. 10, 1942 (١٣٤)

Ibid (١٣٥)

Fo : 371/35529 : No : 9 : Weekly Political and Economic Report, Feb. 5, 1943, Marlowe, J : Four Aspects of Egypt, P : 268. (١٣٦)

Fo : 371/35536 : No : 179 : Weekly Political and Economic Report, July 2, 1943. (١٣٧)

Fo : 371/31567 : No : 550 Lampson to Fo, Feb. 10, 1942 (١٣٨)

على نفسه أن يعمل على اخراجه من الحكم ، ولقد رأينا كيف سعى فى هذا الاتجاه فى ابريل ١٩٤٣ ، ثم فى ابريل ١٩٤٤ حيث نجح أخيرا فى مسعاه فى أكتوبر من نفس العام .

أما لامبسون « لورد كيلرن » فيروى فى مذكراته عن يوم ٤ فبراير ١٩٤٦ ، أنه فوجئ فى الصباح بوصول برقية شخصية من وزير خارجيته ، أخبره فيها أن الحكومة قررت تعيينه مندوبا فوق العادة فى جنوب شرق آسيا لتنسيق المسائل الاقتصادية هناك وتقديم النصيح للحكام فى نواحي السياسة الخارجية . ويرى لامبسون أن ذلك العرض وإن بدا كنوع من التكريم ، إلا أن يد القصر لم تكن ببعيدة عن السعى لدى دوائر لندن لنقله ، وأن عبد الفتاح عمرو السفير المصرى فى لندن قد قام بهذا الدور لإبعاده عن مصر قبل أن تبدأ المفاوضات مع الحكومة البريطانية الأمر الذى علق عليه لامبسون بقوله بأنه « تدمير لهيبتنا فى مصر وأنه بمثابة نصر كامل للقصر على السفارة (١٣٩) » . وبطبيعة الحال فإن مساعى القصر فى هذا الصدد لم تكن لتلقى معارضة من قبل دوائر لندن فى ظل سياسة التقارب بين الطرفين وقتذاك .

وفيما يتصل بموقف زعماء البلاد من رؤساء أحزاب الأقلية أو المستقلين فلا شك فى أن اصرارهم على فكرة الوزارة القومية ، إنما كان يصدر عن خشيتهم من تولى وزارة وفدية الحكم تحل برلمانهم الذى عاشوا فيه منذ عام ١٩٣٨ ، واتفاقهم مع القصر على الفكرة كان يصدر عن اعتقادهم بإمكان تكوين جبهة ضغط على الجانب البريطانى ، كيما يذعن للفكرة ويعمل تأثيره على الزعامة الوفدية لقبولها . بهذا المفاد كان اجماعهم على رفض

الانذار بعد ظهر ٤ فبراير وارسال احتجاجهم للسفير البريطاني ، بيد أن تلك الخطة قد أصابها الفشل في مواجهة اتفاق مسبق بين الجانب البريطاني والزعامة الوفدية ، مبناه التمسك بفكرة تشكيل وزارة وفدية خالصة .

هذا الموقف من جانب الزعماء السياسيين - في تقدير الباحث - قد أسهم الى حد كبير في تصعيد الأزمة . فالملاحظ أن اجتماعات قصر عابدين يومي ٣ و ٤ فبراير قد أظهرت بجلاء تنامي التيار العدائي قبل القيادة الوفدية ، وهذا بدوره قد زاد من مخاوفها من مخاطر الحكم مؤتلفة مع خصومها ودفعها الى الاصرار على الانفراد بالحكم مستندة في ذلك الى تأييد بريطاني مطلق .

على الجانب الآخر فإن موقف الوفد أيضا من الأزمة ، قد شابه الكثير من التناقض . حقيقة أن الوفد كان مطلوباً للحكم من جانب بريطانيا بعد سقوط وزارة علي ماهر الثانية في يونية ١٩٤٠ عندما صرح هاليفكس وزير خارجيتها في مجلس اللوردات في ١١ يولية من نفس العام من أنه كان يسر حكومته لو كان في الامكان اشتراك الوفد في الحكومة الجديدة . ولا بد أن هذا التصريح كان يعنى أن الانجليز قد طلبوا من الملك فعلاً اشتراك الوفد في الحكم ولم يكن لدى الملك ما يمنع ذلك ، ولكنه كان يرفض انفراد الوفد بالحكم (١٤٠) . ولقد اتخذ ذلك مفهوماً عملياً لدى القصر - أثناء وزارة سرى - فيشير هيكل الى اتفاهه وأحمد حسنين على صلاحية فكرة الوزارة القومية كبديل لوزارة سرى حال تنحيها عن الحكم . وأنه - أي هيكل - قد فهم من خلال بعض مقابلاته اللاحقة لرئيس الديوان أن النحاس باشا قد فوّح في الفكرة وقبلها بل ورحب بها (١٤١) .

(١٤٠) محمد أحمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ص ٢٧ .

(١٤١) محمد حسين هيكل : مذكرات السياسة المصرية : ج ٢ ص ٢٢٣ .

أما عن قبول النحاس للفكرة فقد جاء نزولا على رغبة والحاح من بعض زعماء لوفد وعلى رأسهم مكرم عبيد ، فى الوقت الذى رفضتها فيه الأحزاب الأخرى تمسكا منها بمجلس النواب القائم ، مما كان باعثا للنحاس على التخلي عن فكرة الوزارة القومية (١٤٢) . بهذا المفاد كان واضحا أن قبول الوفد لفكرة الوزارة القومية - أثناء وزارة سرى - لم تكن سوى مناورة استهدف منها الوصول للحكم ، فى اطار محاولاته للتقارب مع القصر التى جرت فى ذلك الوقت . الا أنها لم تكن سوى خطوة مرحلية غايتها الانفراد بالحكم فى ظروف أكثر مناسبة . يتأيد ذلك بأنه ما أن أظهر الجانب البريطانى مساندته للزعامة الوفدية ، حتى تحولت تماما الى تبنى فكرة الوزارة الوفدية الخالصة على النحو الحادث فى أزمة ٤ فبراير .

ولقد بدا جليا حرص الحكومة الوفدية التى تولت الحكم عقب الأزمة ، على فرض الحظر على نشر أنبائها ، فأصدر مكرم عبيد فى اليوم التالى للحادث تعليمات للرقيب بمنع النشر فى الصحف لآى أخبار تتصل بالحادث او بأمين عثمان (١٤٣) . ومن جهة أخرى تقدم محمود غالب عضو مجلس الشيوخ باستجواب الى رئيس الوزراء عن ظروف تولي وزارته الحكم ، الا أن النحاس دفع بعدم جواز مناقشة هذا الاستجواب استنادا الى المادة ٣٤ من لائحة المجلس والمادة ٤٩ من الدستور (١٤٤) . وراح النحاس من جهة أخرى ينفى عن نفسه شبهة التورط فى الحادث معللا ذلك بوجوده برحلة فى الصعيد وقت الأزمة ، وأنه عند مقابلته للملك لم يخبره بشئ عن

(١٤٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية : ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(١٤٣) حسن يوسف : مذكرات ص ١٢٣ .

(١٤٤) المصرى : ١٩٤٢/١١/٣٠ .

الانجليز(١٤٥) ، بل راح فى خطبته بمناسبة عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ يتهم خصومه بمسئوليتهم عن الحادث بتزييفهم ارادة الأمة ، وأنه قد رد ما ضيعوه وأدى واجبه نحو الوطن والعرش(١٤٦) .

كان خطاب النحاس هذا ايدانا بفتح المجال للمعارضة للهجوم على الوفد . فعلى سبيل المثال ذهب مكرم عبيد - الذى كان قد انفصل عن الوفد - الى أن النحاس كان على علم بنوايا الانجليز فى تقديم الانذار ومحاصرة قصر الملك بل ومشتركا معهم . ومن جهة أخرى بادر محمود حسن كبير المستشارين الملكيين الى نشر محاضر الجلستين اللتين عقدتا فى قصر عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وكان حاضرا للاجتماع بوصفه نائبا لرئيس لجنة قضايا الحكومة(١٤٧) . ورغم أنه لا سبيل الى انكار تورط الوفد فى الأزمة على النحو السابق الاشارة اليه ، الا أنه ينبغى الاشارة الى أن هناك عوامل موضوعية عديدة قد أثرت على حركته خلال الأزمة منها أولا : العداء التاريخى والموضوعى بين القصر والوفد ثم أن تحمس القصر المتزايد للمحور ، كان يحدث أثرا آليا مضادا داخل دوائر الوفد . ومنها ثانيا : ما كان من مخاوف الوفد من احتمالات انتصار المحور فى الحرب عندئذ لن يكون بمقدوره منافسة القصر فى اكتساب رضا المحور بحال ، نظرا لموقف القصر المعروف . ومن هذه العوامل أخيرا أن الوفد كان يجند صعوبة أقل من خصومه فى أن يتضامن مع أهداف الحلفاء فى الحرب ذلك

(١٤٥) الأهرام : ١٩٤٥/١١/٢٣ .

(١٤٦) أخبار اليوم : ١٩٤٥/١١/٢٤ « مقال لكامل الشناوى بعنوان : شهدت بنفسى ٤ فبراير » ومن الغريب أن لجنة الوفد ببور سعيد راحت توزع منشورات جاء فيها « أن حدث ٤ فبراير ليس الا مجدا للوطن .

(١٤٧) حسن يوسف : مذكرات ص ١٢٢ .

أن معارك الوفد كانت تتمثل أساسا في الدفاع عن الدستور والحكم النيابي وكان يقف دائما من الناحية النظرية على الأقل مدافعا عن الديمقراطية وحقوق الشعب . ومن ثم فإن بقاء المبادئ الدستورية التي وقف مدافعا عنها لا يمكن أن تتحقق الا بهزيمة المحور (١٤٨) .

أما الجانب البريطاني فلا ريب أن موقفه لم يكن منبث الصلة بتدهور أوضاع الحلفاء في قتالهم ضد المحور ، ذلك أن قيام ألمانيا بغزو الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٤١ واحتمالات هزيمة السوفييت ، ثم ما كان من التهديد الألماني لحدود مصر الغربية ، كل ذلك قد ترك آثارا على السياسة البريطانية في مصر لا يمكن التهورين من شأنها . على الجانب الآخر لم يكن غائبا عن السفارة البريطانية تجربتها المريعة مع وزارة على ماهر الثانية ، فضلا عن المضاعف التي ما فتىء القصر يثيرها في وجهه وزارة سرى ازاء استجابتها للمطالب البريطانية ، كل ذلك دفع الجانب البريطاني كيما يلقي بثقله الى جانب الوفد يل واسترضائه ومن ثم كان تحوله نهائيا لنصرة قضية الوفد في الحكم كيما يضمن أن تقوم على حكم مصر وزارة تقف في ثبات الى جانب قضية الحلفاء . وبعبارة أخرى فإن وجود الوفد في الحكم من وجهة النظر البريطانية كان يعبر عن صيغة للتوازن بين المطالب البريطانية واتجاهات القصر .

ولا ريب في أن انحياز الوفد وأحزاب الأقلية الى طرفي الصراع لم يكن سوى استكمال لشكله ، دون أن يكون له ثمة تأثير عملي أو فعال على مضمونه . فالحادث كان أساسا تعبيرا عن التناقضات القائمة وقتذاك بين اتجاهات القصر والسياسة البريطانية ، وهو وإن كان في جانب منه ضرورة أملت السياسة البريطانية في مواجهة القصر بهدف تقليص أظافره واستعادة

التوازن المفقود على الساحة ، فهو فى الجانب الآخر قد كشف بجلاء عن افلاس الدبلوماسية البريطانية فى مواجهة سياسة القصر ومؤامراته .

وخلاصة القول فالقصر بصدد عناده وتوجهاته الأوتوقراطية قد اصطدم بالوجود الاحتلالى دون أن يحسب مقدما نتائج ذلك الصدام ، أما سياسة البلاد على اختلاف نزعاتهم ومشاربهم فقد كشفوا عن تكالبهم على الحكم وهم بصدد الاحتجاج على الانذار ، فهم لم يكونوا ليحتجوا على تشكيل وزارة قومية ، الا أنهم عارضوا فكرة انفراد الوفد بالحكم مع أن الأساس فى الحالتين قائم على الانذار البريطانى . أما الوفد - خلال الأزمة - فلم يكن سوى أداة قهر سياسى استخدمها الوجود البريطانى لكبح جماح القصر ، ولم يقف تاريخ الوفد الوطنى حائلا دون رغبته فى الحكم ، ولو كان التواطؤ مع الانجليز سبيله الى ذلك . وفيما يتعلق بالوجود البريطانى فقد اثبت بتدخله أن معاهدة ١٩٣٦ لم تمنح البلاد استقلالها الحقيقى ولا جعلتها نستقل بسلطة القرار السياسى . بهذا المفاد كان حادث ٤ فبراير اداة بالغة للكيان السياسى القائم بكل قواه ومؤسساته ، بل وكان بداية النهاية لهذا الكيان .

القصر والغاء معاهدة ١٩٣٦ :

شكلت معاهدة ١٩٣٦ اطارا عاما للسياسة البريطانية فى مصر منذ ابرامها وحتى الغائها فى أكتوبر ١٩٥١ . ولعل رصد مقدمات ونتائج الصراعات التى جرت فى اطارها على امتداد هذا المسطح الزمنى يبين أن الوجود البريطانى رغم انسحابه الظاهرى من الساحة الا أنه لم يتخل عن أساليبه التقليدية ليفرض ارادته على مجرى الأحداث فى مجال التطبيق العملى أضفت المعاهدة الشرعية على الوجود الاحتلالى فى البلاد وأطلقت يده فى السودان ، وحصلت مصر بمقتضاها على استقلال مبنء تحالف

لا يتضمن أى ترتيبات لتحديد مدته . بهذا المفاد تتحدد قيمة المعاهدة وأهميتها ليس بما حققته للبلاد من استقلال بل فيما أفضت اليه من تكريس للاحتلال البريطانى فى البلاد . واذا كانت الدعاية التى صاحبته قد صورتها بأنها ضرورة قومية اقتضتها مصلحة البلاد فان الالغاء لم يكن سوى ضرورة « حزبية » فى محاولة لانقاذ نفوذ الوفد المتداعى واستعادة رصيده الجماهيرى فى مواجهة خصومه السياسيين . والواقع أن فكرة الغاء المعاهدة لم تكن وليدة لأفكار وتجارب الوفد بل نبتت منذ عهد وزارة صدقي الثالثة (١٤٩) . حقيقة أن النحاس قد أرسل خطابا مفتوحا فى ٢٣ يولية ١٩٤٥ أثناء وزارة النقراشى الى اللورد كيلرن طالب فيه باعادة النظر فى المعاهدة (١٥٠) ، الا أن النحاس لم يتعد ذلك الى المطالبة بالغاء المعاهدة مما كان واضحا معه أن مناورة الوفد هذه قد استهدفت تأكيد مكانته فى المعارضة بشكل أساسى .

ولقد تبنى صدقي أثناء وزارته الثالثة فكرة التفاوض من أجل تعديل المعاهدة وقوبل بمصاعب عدة وهو بصدد تشكيل وفد المفاوضات فكان عليه أن يضم كافة الأحزاب السياسية اليه ، وكان جمع الأضداد يكاد يكون مستحيلا وظهر الانقسام واضحا منذ البداية بين هيئة المفاوضات (١٥١) .

(١٤٩) ويشير هيكل فى مذكراته الى أنه عندما كان رئيسا لوفد مصر فى الأمم المتحدة لعرض القضية هناك علم أن السفير المصرى فى موسكو أشار على حكومته بضرورة انتهاء معاهدة ١٩٣٦ بالغاء القانون الذى صدر باعتمادها حتى يكون النزاع قائما على احترام المعاهدة أو عدم احترامها وحتى لا يقال أن بقاء هذا القانون يجعل مصر مرتبطة بالمعاهدة وقد دارت الفكرة عند غير واحد من البساسة المصريين . انظر محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٣ ص ٧٩ .

Fo : 371/45923 : Fo to Killearn, Aug. 12, 1945,

(١٥٠)

Tel. No : 877

Fo : 371/53306 : Campbell to Fo, July 17, 1946,

(١٥١)

Tel. No : 251

ولقد اعتقد صدقي أن تأييد الملك له من شأنه أن يعضد موقفه في المفاوضات
إلا أن الرؤية البريطانية لصدقي كانت جد مختلفة ، إذا كان من المفهوم أن
هذه الحكومة - أى حكومة صدقي - سوف تذهب آجلا أو عاجلا (١٥٢) .
وظهر صدقي من وجهة نظر بريطانيا بأنه يتوق لأن يصبح زغلولاً
آخر (١٥٣) . وأعلن صدقي تعاطفه مع مبدأ التحالف مع بريطانيا على أساس
جلاء قواتها عن مصر فى وقت السلم ، وأظهر عدم رغبته فى الإبقاء على مسألة
السودان معلقة خارج إطار المعاهدة . ودون اغراق فى التفاصيل تمخضت
محادثاته مع بيفن عن موافقة بريطانيا على الجلاء عن مصر فى نهاية عام
١٩٤٩ ، وأن يبرم بروتوكول خاص للسودان ، وتترك له حرية تقرير
مصيره . إلا أنه ازاء ما تردد من شائعات حول موافقة بريطانيا على ضم
السودان لمصر مما دعا المستر « اتلى » الى التصريح بأنه لا تغيير فى الوضع
القائم فى السودان (١٥٤) . وذلك بدوره قد أرخ نهاية للمفاوضات ، مما
دعا صدقي الى تقديم استقالة وزارته فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٦ (١٥٥) . وعندما
تولت وزارة النقراشى الثانية الحكم خلفا للوزارة الصدقية انتقلت بالقضية
المصرية الى مجلس الأمن لمناقشتها فى أغسطس ١٩٤٧ م ، إلا أنه أرجأ اتخاذ
قرار حاسم فيها على نحو باتت معه القضية معلقة دون حل كآثر لتدخل

Fo : 371/53311 : Same to same, Spet. 11, 1946, (١٥٢)
Tel. No : 120

Fo : 371/53305 : Same to Same, Jun. 1, 1946, (١٥٣)
Tel. No : 1003

Marlowe, J, Anglo-Egyptian Relations, P. P : 341-342 (١٥٤)

(١٥٥) لمزيد من التفاصيل حول مفاوضات صدقي - بيفن ونتائجها . انظر : عبد الرحمن
الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١٩٥ وما بعدها ، راشد البراوى ، مجموعة الوثائق
السرية (المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس) ج ١ ص ١١٧ ، بنية قراءة : نمر
السياسة المصرية ص ٤٥١ - ٤٥٦ ، انظر كذلك :

Kirk, G, The Middle East : P. P : 124-128

بريطانيا واستعمالها لنفوذها فى المجلس .

الا أنه بعودة الوفد الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، بدا أن زعامته قد استوعبت دروس الماضى وتجاربہ ، ومن ثم كان عليها أن تحارب خصومها من الأحزاب الأخرى بنفس سلاحهم ، ألا وهو اصلاح العلاقة مع القصر ، وتجنب تحدى الملك والصدام معه . هذه السياسة من جانب الوفد قد أفقدته ولا ريب رصيدها من جماهيريته وقدرها من شعبيته ، وبصدد محاولاته استعادة هذا الرصيد المفقود ، عمد النحاس فى خطاب العرش يوم ١٦ يناير ١٩٥٠ ، الى اثاره قضية الجلاء .

وبدأت بالفعل المباحثات الأولية التى أجراها النحاس مع بيفن فى يناير ١٩٥٠ ، ومن بعده المارشمال سليم رئيس الأركان البريطانى فى مايو من نفس العام . هذه المباحثات قد أوضحت بجلاء عدم استعداد بريطانيا لقبول مطالب مصر القومية (١٥٦) . وعلى الرغم مما ساقه النحاس من تحذيرات للسفير البريطانى من أن حكومته « سوف تقدم على ما يجب فعله » وذلك اشارة الى احتمال الغاء المعاهدة ، بيد أن ذلك لم يجد نفعا فى اثناء الحكومة البريطانية عن موقفها (١٥٧) .

والحقيقة أن موقف الحكومة الوفدية بدا غاية فى التخرج والضعف ، فمن جهة بدا فسادها واضحا وطغت خلافاتها على السطح فاستقال وزير الشؤون الاجتماعية وأقيل وزير المالية ، ومن جهة أخرى راحت المعارضة تشدد هجومها على الحكومة ، وأصدرت بيانا اتهمتها فيه بالسير بخطى

(١٥٦) محمد صفوت مصطفى : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ص ١٦٣ ، عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

Fo : 371/80383 : Stevenson to Fo, Oct. 19, 1950,

(١٥٧)

حديثة نحو الديكتاتورية (١٥٨) . فضلا عن ذلك فان الملك ما فتى يصرح فى مجالسه الخاصة بعزمه على اقالة الوزارة (١٥٩) .

على كل حال فقد اظهرت الحكومة الوفدية ترددها فى مسألة الغاء المعاهدة وظهر ذلك من خلال موقفها المتناقض ، فيما افضى به فؤاد سراج الدين للقائم بأعمال السفير البريطانى عن اعتزام النحاس الغاء المعاهدة ، الا أنهم - اى الوفديين - كارهين للانزلاق فى مثل هذا المنحدر ، لما سوف يترتب على تلك الخطوة من وصول علاقاتهم بالانجليز الى طريق مسدود (١٦٠) وبعبارة أخرى كان الوفد يلمح للجانب البريطانى أنه وان أقدم على تلك الخطوة فحسبه أنه فى موقف « اذعان الكاره » .

فى ظل تلك الظروف الحرجة لم تكن هناك بارقة أمل فى نجاح مفاوضات صلاح الدين - ستيفنسون ، والتي انتهت بالفشل ، وراح وزير الخارجية المصرية يكشف أمام البرلمان فى ٦ أغسطس ١٩٥١ عن تعنت الانجليز فى الجلاء عن مصر ، ورغبتهم فى الانفراد بحكم السودان لأطول فترة ممكنة (١٦١) . وبذا تبددت آمال الحكومة الوفدية التى علقته على المفاوضات، ولم يكن أمامها سوى بديل واحد هو الغاء المعاهدة بأمل انقاذ نفوذها المتداعى فى الحكم وكسب تأييد البلاد على نحو يمكنها من اطالة أمدها فى الحكم . وهنا يطرح سؤال نفسه وهو هل كان القصر على علم مسبق بنوايا الحكومة النحاسية لالغاء المعاهدة أم أنه فوجئ بالالغاء ؟

Mansfield, P : Op cit : P : 295

(١٥٨)

(١٥٩) كمال الدين رفعت : مذكرات ، اعداد مصطفى طيبة ص ٦٩ ، انظر ايضا :

ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ١٩٥ .

Fo : 371/90130 : Andrews to Fo, April, 4, 1951,

(١٦٠)

Tel. No : 255

(١٦١) حسن يوسف : مذكرات ص ٢٢٦ .

وطبقا لما أورده صلاح الشاهد في مذكراته أن عبد اللطيف طلعت كبير الامناء بالقصر الملكي قد تلقى أمرا من الملك أثناء وجوده بالخارج ، للاتصال برئيس الوزراء لعدم اتخاذ اجراءات الغاء المعاهدة قبل عودته من الخارج ، تنسيقا للاتجاهات بينه وبين الانجليز وللحد من اتجاهات الوفد نحو الغاء المعاهدة (١٦٣) . وهذا بدوره يؤكد علم الملك بنوايا الوفد نحو الالغاء . الا أن صلاح الشاهد راح يناقض نفسه في موضع آخر من مذكراته فيشير الى أن بثمة محاولات من قبل دوائر القصر على يد الياس أندراوس لحولة معرفة نية الوزارة عن اعتزامها الغاء المعاهدة وكان فؤاد سراج الدين قد أخبره بأنه لا اتجاه اطلاقا للالغاء ، وأن أندراوس بادر بإبلاغ السفير البريطاني الذي أبلغ بدوره حكومته فورا ، الا أنه لم تمر سوى ثلاثة أيام حتى قامت الحكومة بالغاء المعاهدة كيما تفوت على القصر والسفارة إقامة أى عقبات أو عراقيل تحول دون الالغاء (١٦٣) . وعلى هذا النحو يتضح تناقض روايتي صلاح الشاهد وعجزه عن تقديم اجابة محددة للتساؤل المطروح .

وعندى أن الملك فاروق كان على علم مسبق بنوايا الحكومة في هذا الصدد ، لاعتبارات موضوعية ينبغي الإشارة اليها ، منها أولا : أن الوفد لم يكن ليبلغ القصر بهذا الالغاء ، في وقت كانت سياسته نحو القصر مبنيا على التقارب منه بل وممالاته . ومنها ثانيا : أن الحكومة قد استمدت هنا ضمانات وجودها في الحكم من رضا القصر أساسا وليس اعتمادا على رصيدها الجماهيرى كما كان ديدنها في السابق . ولم يكن غائبا عنها أن

(١٦٢) صلاح الشاهد : ذكرياتى بين عهدين ص ١٦٥ - ١٦٦ ويتفق مع ما أورده صلاح الشاهد في روايته الاولى عبد الفتاح حسن - وزير الشئون الاجتماعية في وزارة الوفد الاخيرة - في مذكراته « ذكريات سياسية » ص ٥٥ وما بعدها .
(١٦٣) صلاح الشاهد : نفس المصدر ص ٨٥ .

الغاء المعاهدة دون مشاورة الملك قد يؤرخ نهاية لبقائها فى الحكم ومنها أخيرا أن الغاء المعاهدة كان سيفضى بالوزارة الى صدام محتوم مع الجانب البريطانى، كان يتعين على الوفد أن يخوضه وهو آمن من مناورات القصر على أقل تقدير، وكان السبيل الى ذلك اشراك القصر فى مسئولية الالغاء من جهة ولقطع الطريق عليه لكى لا يستثمر تلك الخطوة لتحسين علاقاته مع الانجليز على حساب الوفد .

أما عن موقف القصر فيمكن القول بأن ثمة اتفاقا ضمنيا قام بينه من جانب والانجليز من جانب آخر لمقاومة اتجاه الوفد لالغاء المعاهدة والدلائل على ذلك كثيرة منها ما كان من حرص الملك على أن يظهر اتفاقه مع وجهة نظر بريطانيا ، وأن قطع العلاقات مع بريطانيا والغاء المعاهدة سوف يكون أمرا مخزيا (١٦٤) . ومنها أيضا ما كان من ابتعاد الملك عن البلاد فى تلك الفترة لكى ينأى بنفسه أمام الجانب البريطانى عن شبهة المشاركة فى القرار (١٦٥) ، ومنها أخيرا ما كان من قيامه بالضغط بشكل غير مباشر على الجانب المصرى فى المفاوضات التى جرت وكانت السودان عقبتها الرئيسية (١٦٦) .

أما الجانب البريطانى فلم يكن منبت الصلة بنوايا الحكومة الوفدية فتشير الوثائق البريطانية الى مقابلة جرت بين السفير الأمريكى فى مصر ووزير الخارجية المصرى والذي قرر أنه ما لم يتلق ردا مرضيا من بريطانيا

Fo : 371/90131 : Stevenson to Fo, April 8, 1951,
Tel. No : 266

(١٦٤)

Fo : 371/90133 : Same to Same, Jun. 20, 1951,
Tel. No : 72

(١٦٥)

Fo : 371/90135 : Same to Same, Aug. 2, 1951,
Tel. No : 235

(١٦٦)

فانه يعتزم نصح حكومته بقطع العلاقات معها والغاء المعاهدة ، واذا لم يلق
اقتراحه هذا قبولا لدى الوزارة ورئيسها فانه سوف يستقيل (١٦٨) .

على كل حال فقد اجتمع البرلمان بمجلسيه مساء ٨ أكتوبر وألقى رئيس
الوزراء بيانا أعلن فيه قطع المفاوضات بعد أن تبين عدم جدواها ، والغاء
معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولية ١٨٩٩ بشأن
السودان ، وقدم للبرلمان مراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة لهذا الالغاء
بالإضافة الى مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور يجعل لقب الملك « ملك
مصر والسودان » بعد أن كان « ملك مصر » كما شرعت الحكومة فى الغاء
جميع الاعفاءات المالية الممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية (١٦٩) وفى
١٥ أكتوبر وافق البرلمان على القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بالغاء المعاهدة
وأحكام اتفاقيتي السودان . وفى اليوم التالى صدر القانون رقم ١٧٦
بتعديل لقب الملك ليكون « ملك مصر والسودان » وأبلغت الخارجية المصرية
ممثلى الدول الأجنبية بذلك (١٧٠) .

أما عن ردود الفعل البريطانية لالغاء المعاهدة ، فقد اتخذت مفهوما
عمليا عندما أصدرت السفارة البريطانية فى القاهرة مساء ٨ أكتوبر بيانا
أعلنت فيه أن الغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها عمل غير قانونى

Fo : 371/90123 : Same to Same, May 3, 1951,

(١٦٨)

Tel. No : 337

(١٦٩) عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ص ١٧ - ١٨ ، ص ٤١ .

(١٧٠) القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤) ص ٦٩ . وما يجدر ذكره أن النحاس قد
أورد فى بيانه سوابق بعض الدول بالغاء المعاهدات من جانب واحد . وقرر أن المعاهدة قد
أبرمت فى ظل الاحتلال البريطانى ، ولم تكن الادارة المصرية مطلقة الاختيار واستشهد على ذلك
بما قاله مستر بيفن فى مجلس الأمن عند طرح النزاع الروسى - الايرانى بقوله « أن حكومته
ليؤسفها أى اتفاق يبدو وكأنه أنتزع من الحكومة الايرانية قسر على حين أنتزع الاتحاد السوفيتى
جزءا من ايران » . انظر : راشد البراوى : المصدر السابق ص ٢٠٨ .

يخالف أحكام المعاهدة ، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضاها (١٧١) . وينبغي الإشارة الى أن إلغاء المعاهدة لم يترتب عليه قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، كل ما هناك أن مصر سحبت عبد الفتاح عمرو سفيرها في لندن كنوع من الاحتجاج وليس على سبيل قطع العلاقات ، وقد عينه الملك مستشارا خاصا له (١٧٢) .

وفي محاولة من بريطانيا لاحتواء الأزمة ، تقدمت بالاشتراك مع فرنسا وأمريكا وتركيا بمشروع ينص على انشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، على أن تشترك مصر في هذه القيادة المتحالفة على قدم المساواة ، عندئذ توافق انجلترا على سحب قواتها التي لا تخصص للقيادة المتحالفة ، على أن تقدم مصر في أراضيها التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية ، وتكون مصر مقرا لتلك القيادة . والواقع أنه لم يكن حتى ذلك الوقت ثمة دافع للسياسة المصرية للاستجابة لهذا المشروع بالشكل الذي سبق أن أغراهم بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ومن ثم رفضت مصر المشروع ، وأعلنت أنه لم يعد هناك ثمة مسوغ قانوني لوضع القوات البريطانية في منطقة قناة السويس (١٧٣) .

ولا ريب في أن موقف القصر من إلغاء المعاهدة كانت تحكمه عدة عوامل متناقضة يتعين الإشارة إليها ، فمنها أولا : أنه لم يكن بمقدوره أن يظهر اعتراضه على إلغاء المعاهدة لثلا يستهدف لعداء الجماهير ونقمتها ، خاصة وأن المعاهدة في مجال التطبيق العملي لم تحقق استقلال البلاد الفعلي . ومنها أيضا إدراكه أن الإلغاء سوف يهيئ له ظروفًا أفضل للتخلص

(١٧١) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ص ١٨ .

(١٧٢) صلاح الشاهد : المصدر السابق ص ٢٩ .

(١٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨) ص ٩٩

من حكومة الوفد بعد أن تدهورت سمعتها بدرجة كافية فضلا عن فساد علاقتها بالجانب البريطانى ومنها أخيرا أن أية هزيمة تلحق بالوجود البريطانى سوف ينسحب أثرها بالضرورة على القصر باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للكيان السياسى القائم وقتذاك ، ومن ثم فإن انهيار أحدهما كان حتما سيودى بالآخر . إلا أنه يمكن القول بأن النتائج التى ترتبت على إلغاء المعاهدة ، كانت فى التحليل الأخير تخدم موقف القصر بشكل أساسى .

وخلاصة القول فإن الجانب البريطانى ، فى إطار معاهدة ١٩٣٦ ، قد سعى الى محاولة احتواء القصر والابقاء عليه تحت هيمنته والوقوف فى وجه محاولات الوفد للاستيلاء عليه وإضعافه لما سوف يترتب على ذلك من تعارض مع قواعد السياسة البريطانية ومقتضياتها فى استمرار حالة التوازن بين القصر والوفد . بيد أنه من الناحية العملية كان من المتعذر على الجانب البريطانى - فى إطار المعاهدة أن يضع سياسته هذه موضع التنفيذ من خلال الوسائل الدبلوماسية أو المحافظة على مصالحه فى غيبة النصائح الملزمة . وكان من الواضح أيضا أن السياسة البريطانية قد خاب تقديرها للمتغيرات التى طرأت على طرفى الصراع - ونعنى بهما القصر والوفد - فى الوقت الذى نجح القصر فى أن يضم أحزاب الأقاية والجماعات الأيديولوجية الى الحلف الملكى والذى غدا مؤيدا من قطاع جماهيرى كبير ، كان الوفد - كحزب شعبى - قد بدأ يتراجع ثقله السياسى كأثر لحل القضية المصرية بأبرام المعاهدة فضلا عن تلك الانسلاخات التى تعرض لها وأثرت على بنيته السياسية . وبعبارة أخرى فإن واقع السياسة المصرية كان مختلفا تماما عن تقديرات السياسة البريطانية ومن ثم فيمكن القول بفشلها فى مواجهة القصر باتجاهاته السياسية منذ تولى فاروق الحكم ، والذى سار فى طريقه لا يلوى على شئ فى سبيل الانفراد بالسلطة تماما . وكان من

الطبيعى والأمر هكذا أن يقع الصدام بين القصر والانجليز ، وخطورة الأمر هنا لم يكن فى اختلال ميزان القوى لصالح القصر ، بل فى أن جوهر الصدام كان متصلا بتوجهات القصر المحورية وصلاته بتلك القوى ، فضلا عن تشييعه لفكرة تجنب مصر دخول الحرب العالمية الثانية ، مما كان يشكل تهديدا خطيرا ومباشرا على الوجود البريطانى فى مصر وسلامته ، ومن ثم كان التدخل البريطانى فى مواجهة القصر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولا ريب فى أن هذا التدخل وإن كان يمثل فى جانب منه انعكاسا لفشل السياسة البريطانية بصدد التعامل مع القوى السياسية الأخرى فى البلاد إلا أنه على الجانب الآخر أظهر أيضا ضعف تلك القوى وتخاذلها أمام اغراءات السلطة . فقد كان حريا بها أن تتناسى خلافاتها ازاء الانذار البريطانى وأن تمتنع عن تولى مقاليد الحكم فى ظل الانذار ، إلا أننا رأينا كيف استغلت الأحزاب السياسية تلك الفرصة التى سوغها الانذار ، فدارت مناوراتها بهدف مشاركة الوفد فى الحكم غير عابثة بما أصاب البلاد من امتحان حقيقى لحقوقها وسيادتها ، وصار شكل الوزارة التى سوف تلى الحكم هو محور الخلاف الرئيسى ، دون أن يكون الهدف تصويب الأوضاع السياسية المتردية فى مواجهة الانذار البريطانى .

أما القصر فقد اتبع سياسة قصيرة النظر خاطئة بكل مسلماتها ، فبدأ عاجزا عن استيعاب التغيرات السياسية والاجتماعية التى سادت البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فعاد الى سيرته الأولى فحكم البلاد حكما أوتوقراطيا فى ظل حياد بريطانى مبنء عدم التدخل فى شئون البلاد . ومع التسليم بأن الغاء معاهدة ١٩٣٦ كان بكل المعايير مناوره وفدية ، إلا أنه ينبغى الإشارة الى أن هذا الالغاء قد اقترن باذكاء الشهور الوطنى مما ظهر فى تصاعد حركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة ، وهى ظروف جد مناسبة

كان بمقدور القصر الاستفادة منها في استعادة رصيده الشعبى وتوطيد دعائم حكمه على أسس ديموقراطية ، الا أنه راح - ودون وعى سياسى - يحاول تعضيد مسنده فى الحكم من خلال التحالف مع الجانب البريطانى والسعى لإبرام اتفاقية الدفاع المشترك معه وبقينا فأنه لو قىض للقصر أن ينجح فى تلك الخطوة ، لكان من شأنها أن تعيده والبلاد من جديد الى دائرة الوصاية البريطانية ، مما ينهض دليلا آخر على شطط القصر وسوء تقديراته السياسية .

الفصل السادس

إنهيار النظام السياسي ونهاية حكم القصر

- الفوضى السياسية وفساد اداة الحكم (حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) •
- تطور علاقة القصر بالجيش •
- دور القصر في صفقة الأسلحة الفاسدة •
- فساد العلاقة بين القصر والجيش وتزايد نشاط الضباط الأحرار •
- مقدمات الثورة ونهاية حكم القصر •

الفصل السادس

انهيار النظام السياسى ونهاية حكم القصر

تدهورت الأوضاع الداخلية فى البلاد بشكل واضح بنهاية حرب فلسطين وهزيمة الجيش المصرى هناك ، ومما زاد الأمر سوءا أن البلاد ظلت تحت وطأة الأحكام العرفية التى أعانت فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ عند بدء اشتراك الجيش المصرى فى الحرب . وظهر واضحا أن عودة الوفد الأخيرة للحكم لم تكن تعنى بحال انتصارا للديموقراطية فى مواجهة أوتوقراطية القصر أو كبح جماحه على العكس فمن الناحية العملية أسهمت سياسة الحكومة النحاسية الى حد كبير فى توطيد دعائم حكم القصر لقاء استمرارها فى السلطة .

وتبدو المفارقة كبيرة بين سياسة الوفد - فى الحكم - عند تولى فاروق سلطاته الدستورية ، وسياسته أثناء وزارته الأخيرة ، فى الحالة الأولى سمى الى محاولة الاستيلاء على القصر ، وفى الثانية صرف جهده فى محاولاته للتقارب معه . وبطبيعة الحال كان هذا التقارب محسوبا على مصلحة البلاد الحقيقية . ولم يكن غائبا عن تقدير الوفد أن تقاربه مع القصر سوف يمكنه أيضا من اضعاف شوكة خصومه من أحزاب الأقلية التى كانت تدور فى فلك القصر . الا أنه سرعان ما خابت تقديراته ، اذ أن القصر وان سمح بعودة الوفد الا أنه لم ينس ما بينهما من خصومة . ثم ان أحزاب الأقلية لم يكن ارتباطها بالقصر تعبيرا عن ولاء حقيقى له بل بآى درجة ، بقدر ما كان باعثة الرغبة فى الوصول الى السلطة من خلاله ، ومن ثم فهى لم تدخر جهدا

فى الهجوم على الوفد وتقاربه مع القصر بغية افساد العلاقة بينهما ، بل أن هجومها قد امتد الى القصر ذاته أحيانا .

على الجانب الآخر غلب التفاهم على علاقة القصر بالجانب البريطانى رغم تراجع دوره المؤثر فى السياسة المصرية ، ولقد رأينا كيف أصاب الحرج تلك العلاقة كأثر لالغاء الحكومة النحاسية الأخيرة لمعاهدة التحالف مع بريطانيا ، فى وقت كان القصر يسعى فيه لاغراء بريطانيا على إبرام اتفاقية للدفاع المشترك مع مصر مما كان يعكس جانبا آخر من التناقضات القائمة وقتذاك على الساحة . يضاف الى ذلك فان الجماعات الأيديولوجية على اختلاف نزعاتها قد تراجع تأثيرها بشكل ملموس كأثر لاجراءات القمع والاضطهاد التى نالت منها فى ظل الأحكام العرفية مما ألجأ فريقا منها الى العمل السرى لتصفية الخصوم وكان ذلك بدوره فاتحة لعهد جديد من الاغتيالات السياسية والقوضى . فى تلك الظروف السيئة التى كانت تمر بها البلاد غدا القصر - رغم ضعفه وفساده - هو القوة الأكثر تأثيرا على الساحة المصرية .

وكان من المقدر أن الجيش هو أكثر مؤسسات النظام ولاء للقصر وتبعية له ، ومن ثم فان كافة القوى السياسية - بما فيها القصر - بدا شاغلها الرئيسى متمثلا فى تلك الصراعات على السلطة ، دون أن تتحسب للجيش كمؤسسة عسكرية ، والمخاطر المتوقعة من وراء احتمالات تحركه . ولا مراء أن ثمة تغيرات حيوية قد طرأت على الجيش - بعد معاهدة ١٩٣٦ - كان أهمها ما اتصل بالبعدين الاجتماعى والفكرى بداخله اذ أفضت تلك التغيرات الى اقترابه من واقع السياسة المصرية ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وبدأ الشعور الوطنى يتزايد داخل الجيش فى اطار الولاء التقليدى للقصر والعداء للانجليز ، مما ظهرت انعكاساته واضحة على النحو الحادث فى ٤ فبراير

سنة ١٩٤٢ • ألا ان الجيش ما لبث أن بدأ يخرج عن ولائه للقصر بل ويتحول للمعدي له ، ذلك التحول يمكن تفسيره في ضوء مقدمات حرب فلسطين ونتائجها • ثم أن ما ظهر بعد ذلك من مخازي القصر وعبثه بمقاليد السلطة في البلاد كان باعثا آخر على تأصيل ذلك التيار العدائي داخل الجيش • وفي ظل تلك الظروف نشأ تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش وكان تعبيراً عن اختصار الفكر السياسي الثوري الواعي داخل تلك المؤسسة ، وكان واضحاً منذ البداية أن العداء للقصر هو الإطار الرئيسى الذى تحرك فيه تنظيم الضباط الأحرار دون أن يمتد ذلك العداء الى القوى السياسية الأخرى باستثناء الوجود البريطانى • وسوف نرى كيف سعى تنظيم الضباط الأحرار بطابعه السرى الى محاولة اقامة جسر التفاهم مع القوى السياسية الأخرى على اختلاف نزعاتها وفي وقت اشتد فيه صراعه ضد القصر باعتباره رأس الفساد • بيد أنه تمخض عن كل ذلك حقيقة هامة تمثلت فى قناعة تنظيم الضباط الأحرار بعجز أى من القوى السياسية القائمة عن التصدى لاصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية المتردية وبات من المتعين على تنظيم الضباط الأحرار أن يقتعد لنفسه صدارة الجيش فى حركته ضد النظام القائم وعلى رأسه القصر طلباً للتغيير والاصلاح المنشود للبلاد •

الفوضى السياسية وفساد أداة الحكم (حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢) :

لم يحظ حادث فى تاريخ مصر الحديث بقدر من الغموض والابهام بقدر ما حظى به حادث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وقبل محاولة سبر أغواره وصولاً للدوافع الحقيقية والقوى المحركة للأحداث يتعين أن نلقى الضوء على الأوضاع السياسية فى البلاد قبيل وقوعه • فالقصر كان قد وصل الى منحدر خطير من التفكك خاصة بعد أن تكشف للبلاد مفاصد الملك

ومبازله ، فضلا عن تدهور شعبيته اثر مأساة حرب فلسطين وتورطه فى قضية الأسلحة الفاسدة ، وغدا حكمه عملا فى أيدي عناصر غير مسئولة من الحاشية مما أدى الى تزايد السخط الشعبى عليه . ثم أن الصدام مع تنظيم الضباط الأحرار قد ساعد على تكوين رأى علم مناوئ للقصر بين صفوف الجيش وخطورة الأمر هنا لم تكن فيما ظهر واضحا من دلائل على بدء خروج الجيش عن طاعته للعرش والولاء له ، وإنما كانت فى تحوله الى رافد أصيل من روافد مجرى النضال الوطنى ليصبح أداة خطر وتهديد للعرش ذاته بعد أن كان ركنا أساسيا فى بنية نظامه .

أما حكومة الوفد فقد كان من الواضح انها تسير فى حلقة مفرغة دون أن تكون لها ثمة أهداف استراتيجية محددة تتوجه اليها ، فهى قامت بإلغاء المعاهدة « من أجل مصر » على حد تعبير رئيسها وراحت تدعم حركة النضال فى منطقة القناة فى مواجهة الوجود الاحتلالى بهدف تعضيد مسندها فى الحكم ودعم شعبيتها . ومن جانب آخر عمدت الى ممالة القصر وتبنى رغباته على نحو أثر بالسلب حتما على شعبيتها وصبح حكمها بالتناقض فى وقت كان القصر نفسه يوطد علاقته بالانجليز . أما الأحزاب السياسية الأخرى فقد راحت تتبارى فى كشف مساوئ الحكم الوفدى يراودها فى ذلك أمل الوصول للسلطة .

يضاف الى ذلك فلقد نشطت حركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة ضد الانجليز بشكل ملحوظ حيث شاركت فيها فصائل الإخوان وعناصر من مصر الفتاة - كما مر بنا - بتأييد الحكومة والضباط الأحرار الذين أمدوا الحركة بالأسلحة والذخائر . ولقد كانت الحركة من بواعث اضطراب الجانب البريطانى وقلقه ، فضلا عن أن المقاطعة التى دعت اليها حكومة الوفد قد أسفرت عن ترك العمال المصريين وعددهم ٨١٠٧٣ لوظائفهم بالمعسكرات

البريطانية مما أصابها بالشلل (١) . وبدأ الجانب البريطاني يسعى الى حسم الموقف ، فمن خلال وساطة نوري السعيد ونجيب الراوى ، أوحى الانجليز للحكومة الوفدية برغبتهم فى الجلاء بغية تهدئة الموقف ، وانطلقت الخديعة بالفعل على الحكومة ، اذ فاجأها الانجليز بمذبحة الاسماعيلية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ وفق خطة مرسومة استهدفت القضاء على حركة الفدائيين واخماد فاعلية البوليس المصرى (٢) .

فى وسط تلك الظروف السياسية المضطربة احترقت القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . ومن تتبع تفاصيل الحادث يتبين واضحا أنه قد تم الاعداد له وتنفيذه وفق خطة محكمة (٣) . وبدأ السؤال المطروح هو من الذى أحرق القاهرة . وهل كان للقصر ثمة دور فى الحادث ؟

كان الحزب الاشتراكى « مصر الفتاة » أول القوى التى جرى اتهامها بتدبير الحادث وتنفيذه ، وراح دعاة هذا الاتجاه يدللون على ذلك بدلائل عدة منها أن جريدة الحزب قد دأبت منذ ١٨ أكتوبر ١٩٥١ على نشر بيانات بأسماء بعض الشركات والتجار الذين يتعاملون مع الانجليز ودعت الى تحذيرهم . ويلاحظ أن الحريق قد شمل تلك الأماكن التى أوردت الجريدة بيانها . ومن تلك الدلائل ايضا أن زعيم الحزب ، أحمد حسين خاض حملة ضارية

(١) انظر محمد أحمد أنيس : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ - مكتبة مديولى - القاهرة ١٩٨٢ الفصل الأول (أيام قبل الحريق) .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠ .

(٣) لمزيد من التفاصيل عن وقائع حريق القاهرة وآثاره المادية انظر محمد أحمد أنيس المصدر السابق ص ٢٩ وما بعدها . طارق البشرى : تطور الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٥٣٠ - ٥٣٨ ، جمال الشرقاوى : سؤال للتاريخ من الذى أحرق القاهرة فى ١٩٥٢ ص ٦٨ وما بعدها ، مرافعة أحمد حسين فى قضية التحريض رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ ص ٨ وما بعدها . انظر كذلك أحمد مرتضى الراغى : مذكرات : مجلة أكتوبر العدد ٤٨٢ - الأحد ١٩٨٦/١/٢٦ .

على الوفد والقصر والمصالح الأجنبية ، محذرا من أن الثورة قادمة اذا ما استمرت الحالة على ما هي عليه . ثم ما كان من أمر تحركات رئيس الحزب وعدد من زعمائه بشكل مريب فى شوارع القاهرة أثناء الحريق حيث هتفت لهم الجماهير(٤) . يضاف الى ذلك ما أشار اليه تقرير لجنة التحقيق البريطانية فى الحادث من أن ثمة مفاوضات محددة قد جرت بين عبد الفتاح حسن الوزير الوفدى بتفويض من فؤاد سراج الدين - مع أحمد حسين فى اليوم السابق للحريق وأن « عربات جيب » تابعة لأحمد حسين قد توالى ظهورها يوم الحادث فى أماكن الحريق ، وأن تلك العربات قد احتلت مواقع الهجوم وشاركت فى اشعال الحريق(٥) .

كل تلك الاعتبارات كان من شأنها أن تدفع بمصر الفتاة وزعيمها الى دائرة الاتهام بالتورط فى الحادث ، مما قيض للقصر فرصة ذهبية لاصاق التهمة بالحزب توطئة للقضاء عليه . وينهض دليلا على نوايا القصر هذه ، مما أشار اليه مرتضى المراغى - وزير الداخلية فى وزارة على ماهر الثالثة -

(٤) محمد أحمد أنيس : المصدر السابق ص ٤٠ ، جمال الشرقاوى : حريق القاهرة ، قرار اتهام جديد ص ١٤١ وما بعدها ، انظر كذلك حسن يوسف : مذكرات ص ٣١٧ ، Jankawshi, Ibid : P : 104

(٥) ومما يجدر ذكره أن السفير البريطانى قد شكل لجنة للتحقيق فى الحادث من سبعة من أعضاء السفارة البريطانية ، وضعت تقريرا مفصلا عن الحادث وأطرافه ويقع التقرير الذى أعدته اللجنة فى ٥٥ صفحة من حجم الفولسكاب ، اعتمدت فيه على شهود العيان ، وقد استعان الباحث بهذا التقرير فى البحث . انظر :

Fo : 371/96873 : Stevenson to Eden, Feb. 29, 1952

Tel. No : 48 Report on the Egyptian roiting of 26th, January P : 33

ويرى الباحث بخطأ تقدير اللجنة فيما ذهبت اليه من تحريض الوفد لمصر الفتاة على الحادث ، الا أنه يمكن القول بأن تلك المفاوضات التى جرت بين الطرفين كانت بصدد الدعم الذى كانت مصر الفتاة تتلناه من الوفد لاشتراكها فى النضال المسلح بمنطقة القناة ، خاصة وأن نتائج الحريق كان من شأنها أن تجعل الوفد وحكومته الأكثر غرما لا غنما دون سائر القوى الأخرى .

من أن اللواء محمد إبراهيم امام رئيس جهاز المباحث قدم اليه تقريراً اتهم فيه الحزب الاشتراكي ورئيسه باحراق القاهرة ، وأيد التقرير برسمين ذكر أنه تم العثور عليهما في مقر الحزب ويخصان مناطق الحريق . إلا أن تحقيقات النائب العام قد كشفت زيفهما (٦) . وعلى الرغم من ذلك فقد تم القبض على أحمد حسين ونائبه رغم عدم وجود أدلة جادة لادانتهما (٧) .

ورغم أن دعاوى الحزب الاشتراكي ومواقفه السياسية المعلنة ، قد جعلت الاتهام معلقاً فوق رأسه ، إلا أن دوره في الحقيقة كان يقف عند حد المشاركة في الحادث - بغير وعى سياسي - دون أن يمتد إلى تدبيره . ومما يؤيد ذلك أن تنظيم الحزب وعدد من كوادره وأعضائه ، لم تكن لتمكنه من القيام بتدبير الحادث وتنفيذه ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن عناصره - وقت الحادث - كانت تشترك في الكفاح المسلح بالقنـاة . وكل ما هنالك أن الحزب - كما كان دائماً - جماعة للصخب السياسي استغلت ظروف الفوضى التي أحدثها الحريق فشاركت فيه بشكل سافر .

كذلك لا يمكن اتهام الضباط الأحرار ، ذلك أن ماضيهم الثوري وخطهم الوطني الواعي كان يباعد بينهم وبين امكانية التدبير للحادث ، بل ولقد ظهر بينهم اتجاه للقيام باغتيال الملك والتخلص منه كرد على حريق القاهرة ، اذ اعتبروها مؤامرة حاكها القصر خيوطها ونفذتها عناصر موالية له (٨) . أكثر من ذلك فقد كانت نتائج الحادث معروفة مقدماً واحتمالات ضررها على تنظيمهم كانت تفوق حتماً نفعها . ولقد صدرت بالفعل الأوامر

(٦) أحمد مرتضى المراغى : نفس المرجع السابق .
(٧) Fo : 371/196875 : No : 153 : Stevenson to Eden April 15, 1952

(٨) جمال الشرقاوى : حريق القاهرة - قرار اتهام جديد من ٣٥٢ - ٣٥٤ .

لجميع الضباط الأحرار بالقاهرة أثناء الحريق ، بمقاومة أعمال التخريب باعتبار أن القصر والاستعمار وأعوانهما سوف يتمكنون من ضرب الحركة الوطنية (٩) .

وفيما يتصل بالاخوان المسلمين فلقد انتهزت عناصر منهم خاصة من أعضاء الجهاز الخاص فرصة أحداث الشغب أثناء الحريق فشاركوا فيه ، بل أن القاهرة والاسكندرية قد عرفت قبيل الحريق حوادث متناثرة من الشغب والهجوم على بعض المحال العامة ودور اللهو - وعلى الرغم من أنه ليس هناك ثمة دليل محدد لادانة الاخوان بتدبير الحادث الا أنه يمكن القول بأن مسألة الفساد الخلقي كانت باعثا لاستفزاز النوازع الأخلاقية والدينية لدى هذه العناصر ، وأنها قد وجدت في حريق القاهرة مجالا لضرب مظاهر هذا الفساد باعتباره جانبا من عقيدة الجهاد لديهم (١٠) بيد أنه ينبغي الإشارة الى سعي الهضيبي - المرشد العام للاخوان - الى محاولة استعادة السيطرة على تلك العناصر (١١) . والواقع أن قيادة الاخوان قد ارتبطت وقتذاك بعلاقات طيبة مع حكومة الوفد ، ولا ريب في أن النتائج المتوقعة من وراء الحادث لم تكن لتتفق واتجاهات الاخوان لتكريس الوجود الوجدى فى الحكم .

أما عن العناصر الشيوعية ، فقد ظهر واضحا أن كلا من دوائر القصر والجانب البريطانى قد سعى لالصاق تهمة الاشتراك فى أحداث الحريق بها . فمن ذلك أشار حسن يوسف - وكيل الديوان الملكى وقتذاك - فى مذكراته الى أن وزير بولونيا المفوض بالقاهرة كان على صلات بهذه العناصر، وقام بايواء أحد المتهمين فى أحداث الحريق مما دعا الخارجية المصرية الى طلب

(٩) أنور السادات : قصة الثورة كاملة ص ٧٧ .

(١٠) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٥٣٠ .

(١١) Fo : 371/196872 : Chencery to Fo, Feb. 18, 1952, No : 1012

سحب الوزير البولوني المفوض ، فغادر مصر بالفعل فى ١٢ ابريل ١٩٥٢ ، ولم يكن قد أمضى بها سوى سبعة شهور (١٢) . يضاف الى ذلك فلقد أبلغ فاروق السفير البريطانى بأنه توافرت لدى الحكومة المصرية دلائل قوية على نشاط المفوضية السوفيتية فى أحداث الحريق وصلاتها بالعديد من العناصر الشيوعية التى اشتركت فى الحريق (١٣) .

أما الوثائق البريطانية فقد أشارت الى أن رجال المفوضية اليوغوسلافية فى مصر قد أشرفوا على تدريب العديد من العناصر الشيوعية ، وقد جرى القبض على ٢٠٠ منهم فى أحداث الحريق (١٤) . يضاف الى ذلك ما تبين للجنة التحقيق البريطانية أن تلك العناصر قد لعبت دورا أساسيا أثناء الحادث (١٥) .

وواقع الحال أن ما ذهبت اليه دوائر القصر أو الوثائق البريطانية فى هذا الصدد لا يخلو من أوجه النقد . فعلى الرغم من تسليمنا بأن البيان الذى أصدرته الحركة الوطنية للتحرير الوطنى « حدتو » فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ والذى أدانت فيه حادث الحريق وألقت تبعاته على المستعمرين لا يقوم بدوره دليلا على تبرئة ساحتها من تهمة التورط فى الحادث . ولا يتأتى الوصول للحقيقة الا من استعراض الظروف والشواغل الحقيقية لحدتو ، والتى جاءت متزامنة مع الحادث . فمن الثابت أن الحركة الشيوعية فى مصر قد تعرضت لضربات

(١٢) حسن يوسف : مذكرات من ٢٢٥ .

Fo : 371/96873 : Stevenson to Fo, Feb. 13, 1952, (١٣)

Tel. No : 259

Ibid : Chancery to Fo, Feb. 18, 1952, (١٤)

Tel. No : 1012

Fo : 371/196873 : Stevenson to Eden Feb. 15, 1952, (١٥)

Tel. No : 48; report on the Egyptian rioting,

Feb. 26, Jan. 34

فى تلك الحقبة على يد الحكومات المتعاقبة من عهد وزارة صدقى سنة ١٩٤٦،
قد أثرت ولا ريب عليها ، فضلا عما كانت تعانيه الحركة ذاتها من انقسامات
داخلية حادة . وعلى الرغم من ذلك فلقد نجحت «حدثو» فى الاعداد والتحضير
لعقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام للعمال وتحدد يوم ٢٧ يناير لسنة ١٩٥٢
لانعقاده وكانت تعلق على نجاحه آمالا كبارا ، ولم تدخر وسعا لتهيئة أسباب
النجاح للمؤتمر ، فتقرر تحديد ثلاثة أماكن بديلة لاجتماعه ، فتحدد مكان
لاجتماع ممثلى نقابات الوجه البحرى وآخر للممثلى الوجه القبلى وثالث
بالقاهرة . واذا لم يتم تدخل رجال الأمن لفض المؤتمر تجمع المندوبون جميعا
فى مكان واحد ، والا فان كل قسم سيعاود مواصلة الاجتماع على حدة .
وحدث أن طلبت مصلحة العمل بناء على طلب الحكومة تأجيل المؤتمر ليوم
واحد الأمر الذى رفضته حدثو(١٦) .

وكان المأمول من وراء نجاح هذا المؤتمر تأسيس الاتحاد العام للعمال
لكى يكون ركيزة لحدثو فى الانفتاح على الحركة النقابية عربيا وعالميا . على
هذا النحو بدا واضحا أن التدبير للحريق أو الاشتراك فيه لم يكن يتفق
بأى شكل مع اتجاهات الحركة الشيوعية وقتذاك . فالتورط فى الحادث
لم يكن يعنى سوى تعريض الحركة لمزيد من المخاطر ، فضلا عن أنه سوف
ينحرف بها عن اتجاهها الأصيل نحو إعادة توحيد صفوفها . يضاف الى ذلك
فان تزامن توقيت حادث حريق القاهرة وانعقاد المؤتمر التأسيسى للاتحاد
العام للعمال - على نحو ما مر بنا - كانت كلها دلائل تنفى عن الحركة
الشيوعية فى مصر تهمة الاشتراك فى الحادث خلافا لما ذهب الىه دوائر
القصر والسفارة البريطانية على السواء .

(١٦) رفعت السعيد : منظمات اليسار المصرى (١٩٥٠ - ١٩٥٧) ص ٥٩ - ٧٠ .

كذلك لا يمكن اتهام الوفد بالمشاركة فى الحريق أو الاعداد له ،
فالنتائج المتوقعة من وراء ذلك لم تكن تتفق واتجاهاته فى تكريس وجوده
فى الحكم . ولقد نشر فؤاد سراج الدين مطولا عن الحادث بجريدة المصرى
عرض فيه لتفصيلاته ، ليس بغرض تبرئة ساحة الوفد فحسب ، بل وألح
فى ثناياه الى تواطؤ القصر مع قيادة الجيش بصدد القضاء على عوامل الفتنة
بغرض احراج الوفد واستقاط حكمه (١٧) .

وعلى الرغم من أن بعض المصادر قد ذهبت الى حد اتهام الوفد ذاته
بالتخاذل فى مواجهة الموقف والبقاء تبعاته عليه (١٨) . الا أن ذلك الاتجاه
لا يخلو بدوره من موضع للنقد ، ففريق من دعائه كانوا - ولا ريب - تحركهم
نوازع حزبية عمادها العداء للوفد ، ومما يؤيد فساد التدليل فى هذا الاتجاه
أيضا أن النتائج المترتبة على الحادث كان من شأنها أن تلحق بالغ الضرر
بالحكم الوفدى ، وهو ما لم يكن غائبا بحال عن تقدير الزعامة الوفدية .
ومن ثم فيمكن القول بتبرئة ساحة الوفد من التورط فى الحادث أو المساهمة
فيه ، على العكس فان طبائع الأمور كانت تقتضى من الحكومة الوفدية
التصدى لعناصر الاضطراب والفتنة وهذا ما حدث بالفعل .

وفيما يتعلق بالقصر ، فعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يثبت وجود
اتفاق بينه وبين الجانب البريطانى ، الا أنه - أى القصر - لم يكن منبت
الصلة بالحادث والدلائل على ذلك كثيرة ، ذلك أن المأدبة الملكية التى أقيمت

(١٧) جريدة المصرى : ١٩٥٢/٢/١٠ (نص بيان فؤاد سراج الدين فن حادث حريق
القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) .

(١٨) حزب الأحرار الدستوريين : الحكم الوفدى فى عامين (يناير سنة ١٩٥٠ - يناير
سنة ١٩٥٢) ص ١٣٠ - ١٤١ .

انظر كذلك عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ص ١١٩ وما بعدها
Flower, the story of Modern Egypt : 176
انظر كذلك :

ظهر يوم الحادث قد جرى تحديد موعدها قبل ٢٤ ساعة أو أقل من ارسال الدعوة اليها ، وعلى غير المألوف تم ابلاغ الضباط بها تليفونيا . ولقد شملت الدعوة كبار وصغار ضباط حامية القاهرة رغم أن العادة قد جرت في القصر الملكي على أن تكون الدعوة قاصرة على كبار الضباط . ثم أن عدم توجيه الدعوة الى مصطفى نصرت وزير الحربية وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية وهما الوزيران المسئولان عن المحتفى بهم ، كان كافيا للفت نظر الضباط الى عدم رضا الملك عن الحكومة القائمة ، بل وايحاء بعدم التعاون معها (١٩) .

كما وأنه ليس من قبيل المصادفة أيضا أن يقيم القصر تلك المأدبة الملكية في نفس توقيت الحادث ليجتمع فيها هذا الحشد من الضباط وذلك على الرغم من أن مذبحة الاسماعيلية كانت قد حدثت في اليوم السابق - أى في ٢٥ يناير - ثم أن الاضطرابات والمظاهرات التي اندلعت صاحبة في القاهرة صبيحة يوم الحريق كانت تحمل نذر القوضى والاضطراب .

ولقد أظهر تقرير لجنة التحقيق البريطانية أنه أثناء قيام عناصر الشغب باحراق المنشآت ، كان رجال البوليس يقفون « ضاحكين » دون أن يحركوا ساكنا ، فضلا عما توافر للجنة من أدلة كاملة عن تراخي البوليس بشكل تام وعجزه عن أن يكون أداة لحفظ النظام (٢٠) . ومن تلك الدلائل أيضا تعمد القصر وقيادة الجيش اسباغ الحماية على بعض عناصر الشغب ، فعندما قام الضابط محمد عبدالحالق ومعه عدد من جنود السوارى بالاشتراك

(١٩) أحمد المراغى : مذكرات مجلة أكتوبر - العدد ٤٨٤ يوم ١٩٨٦/٢/٢ .
Fo : 371/196873 : Stevenson to Eden, Feb. 29, 1952, (٢٠)
Tel. No : 48. Report on the Egyptian Rioting
of 26th, Jan. 1952 P. P : 9-14

علنا فى المظاهرات التى قامت صباح السبت يوم ٢٦ يناير ، ولذا فقد تقرر
محاكمة هذا الضابط فتدخل الفريق حيدر وطلب تسليم العسكريين
لمحاكمتهم بمعرفة سلطات الجيش . وبديهى أن هذا الضابط وجنوده لم
يكونوا ليجرؤوا على التظاهر دون أن يكون لديهم ضوء أخضر يسمح
بذلك ، اشارة الى موافقة القصر (٢١) . ومن هذه الدلائل أيضا ما كان من قيام
حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى بالاتصال بمرتضى المراغى - وزير
الداخلية فى وزارة على ماهر الثالثة - لينقل اليه رغبة الملك فى اغلاق ملف
حريق القاهرة ليسدل الستار على تلك المأساة (٢٢) .

ومن هذه الدلائل أخيرا ما كان من قيام الملك بتعيين حافظ عفيفى
رئيسا للديوان وعبد الفتاح عمرو مستشارا للملك ، وكلاهما وثيق
الصلة بالجانب البريطانى . ولقد قصد من وراء هذا التعيين اقامة صلات
ودية معه ، اذ تمت تلك التعيينات بناء على نصيحة دوائر لندن ، وأفضت
الى صدام بين القصر والوفد ، وظهر من ورائها أن احتمال اقالة حكومته قد
غدا أمرا وشيك الوقوع . على ذلك يتضح جليا أن دور القصر فى الحادث
قد تحدد من خلال سلسلة من الاجراءات مهدت فى جانب منها تهيئة المناخ
للحادث واستهدفت فى جانب آخر توطيد الصلات بالجانب البريطانى من
خلال تعيين عناصر بالقصر تحظى بثقته .

وقبل أن نعرض لابعاد الدور البريطانى فى الحادث ، فينبغى
الاشارة الى اعتبارات موضوعية هامة يتعين وضعها فى الحسبان . فمن هذه

(٢١) وما يجدر ذكره أن السلطان (ملك) زوجة السلطان حسين كامل ، وكانت موضع
ثقة فاروق واحترامه ، قد اتصلت به لكى تبلغه بانزعاجها من تطورات الموقف فرد عليها بأنه
يوافقها على ذلك ولكن لا بد من اىصال البلد الى أخطر منزلق حتى يمكن اصلاحه بعد ذلك .
انظر مذكرات المراغى : مجلة أكتوبر - العدد ٤٨٦ يوم ١٦/٢/١٩٨٦ .
(٢٢) المرجع السابق : نفس المكان .

الاعتبارات أولا : تخرج الوجود البريطاني في مصر اذ أن الغاء الحكومة الوفدية للمعاهدة قد وصمه بأنه خارج الشرعية . ثم أن تزايد نشاط الكفاح المسلح في القناة ومقاطعة العمال المصريين للعمل لدى القوات البريطانية - بتأييد من الحكومة الوفدية - قد زاد من تخرج أوضاعه . وبعبارة أخرى فقد غدا الوجود الوفدى في الحكم عقبة كؤود أمام السياسة البريطانية ، لم يكن من الميسور ازالتها بالوسائل التقليدية . يتأيد ذلك بأنه ما أن أتاح الحادث للقصر فرصة تغيير حكومة الوفد ، حتى بدا الجانب البريطاني حريصا على معرفة البديل . فعندما أبلغ حافظ عفيفي السفير البريطاني بشكل سري للغاية برغبة الملك في تغيير الحكومة ، حتى راح السفير يلح في طلب مقابلة الملك لمعرفة نواياه الا أن رئيس الديوان أبلغه بأن من المفضل أن تتم مثل تلك المقابلة بعد التغيير^(٢٣) . مما يعطى الانطباع بأن الجانب البريطاني لم يكن أقل من القصر طلبا للتغيير .

ومن هذه الاعتبارات ثانيا : أن دوائر السفارة البريطانية كانت على علم تام بتفاصيل ما كان يدور بداخل القصر مهما بلغت سرية عن طريق رجالها فيه مثل حافظ عفيفي وعبد الفتاح عمرو ومن اليهما من خلصاتها ، ومن ثم فإن توقيت الوليمة الملكية والمدعوين اليها أمور لم تكن لتخفى عن رجال السفارة البريطانية . ومن هذه الاعتبارات ثالثا : أن السفير البريطاني قد طلب من رئيس الوزراء قبيل الحادث منح الرعايا البريطانية الذين يرغبون في مغادرة البلاد تسهيلات مالية ، كما قام الجنرال أرسكين بتحذير أصدقائه من أن ثمة مخاطر وشيكة الوقوع بمصر^(٢٤) .

Fo : 371/96870 : Stevenson to Fo, Jan. 27, 1952,

(٢٣)

Tel. No : 183

(٢٤) أرشيف الأهرام : ملف بعنوان : « حوادث حريق القاهرة » مقال للدكتور محمد

أحمد أنيس : حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . جريدة الجمهورية ٢٦/١/١٩٧٠ .

ومن هذه الاعتبارات أخيرا أن جهاز المخابرات البريطانية - كما جرت العادة كان يعمل بشكل مستقل تماما عن السفارة البريطانية في مصر ومما يؤيد ذلك أن كافة الوثائق البريطانية في هذه الفترة - موضوع الدراسة - بل وفي الفترات السابقة قد جاءت خلوا من أية تقارير للمخابرات البريطانية في مصر ، ولم تتناول هذه الوثائق نشاطها من قريب أو بعيد ، رغم أن أعضاء السفارة البريطانية كانوا بمثابة مصدر أساسي يمد جهاز المخابرات البريطانية في مصر بالمعلومات ، والذي كان نشاطه أو عملياته ذات سرية مطلقة ، وبطبيعة الحال كانت بمثابة علم دوائر السفارة البريطانية . ثم أن لجنة التحقيق البريطانية للحادث قد انصرفت في تقريرها الى محاولة معرفة العناصر التي شاركت في الحادث وتحليل دوافعها الذاتية ، بدون أن يمتد بحثها الى كشف العناصر التي خططت له ووسائلها في ذلك . وهذا بدوره وإن لم يكن دليل اداة للمخابرات البريطانية ، فهو لا يبرئ بحال ساحتها من التخطيط والتدبير للحادث .

أما عن الدور الذي لعبته المخابرات البريطانية في الحادث ، فلقد تبين أنها قد أقامت معسكرا خاصا في منطقة القناة في (كسفرية) ، جمعت فيه عددا من المغامرين المحترفين كان يجري تدريبهم فيه وكونوا منهم مجموعات مدربة على أعمال النسف والتخريب ، كما كانوا يلقنون مناهج سياسية خاصة في لغات ولهجات البلاد التي كانت تدخل في دائرة عملهم (٢٥) .

كما كانت هناك جمعية « اخوان الحرية » وكانت ترأسها انجليزية تدعى « فريا ستارك » كانت تعمل بتوجيه من المخابرات البريطانية لتنفيذ

مخططاتها • وكانت هذه الجمعية وراء حريق كنيسة السويس يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ • ورغم صدور قرار من مجلس الوزراء فى ١١ يناير بحلها إلا أن نشاطها السرى قد استمر وكانت وراء حريق القاهرة أيضا (٢٦) •

ثم أن الحادث ذاته قد تم وفق خطة محكمة من حيث اختيار التوقيت والمكان وطرق التنفيذ ، على نحو يؤكد دور المخابرات البريطانية فيه ، فلقد شمل التدمير نحو ٦١٠ منشأة جرى احراقها فى غضون ساعات ثلاث وسارت الخطة على اشعال الحرائق فى أماكن عدة وفى توقيت واحد على نحو يجعل من المتعذر معه السيطرة على تلك الحرائق ومكافحتها (٢٧) • ثم أن مواد الاشعال المستخدمة فى الحادث وهى « البودرة الحارقة » لم يكن من الميسور الحصول عليها بالنسبة للعامة ، فاستخدامها كان قاصرا على النواحي الحربية • يضاف الى ذلك ما كان من قيام المخابرات البريطانية - بعد ذلك - بتدبير حريق طهران عام ١٩٥٣ لاسقاط حكم مصدق (٢٨) • كل تلك العوامل لا تدع مجالا للشك فى الدور الذى لعبته المخابرات البريطانية فى الحادث ومسئوليتها عنه •

أما عن أطراف الحادث فيمكن القول بأن الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والاخوان المسلمين والقصر والسفارة البريطانية ، كل تلك العناصر قد حركتها دوافعها الذاتية المتباينة ، وجرى استغلالها بصورة متفاوتة من

(٢٦) عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ص ٩٧ • أنظر كذلك جمال الشرقاوى : حريق القاهرة ص ٤٢٧ وما بعدها •

(٢٧) وما يجدر ذكره أن الحرائق قد شملت ٣٠٠ محل ، ١٠٧ مكتب أعمال ، ١٣ فندقا ، ٤٠ دار سينما ، ١٦ ناديا ، ٣٣ مطعما وصالة رقص ، ٨ محلات لبيع السيارات ، ٩٢ بار وبنك واحد • أنظر مذكرات مرضى المراهى : مجلة أكتوبر - العدد ٤٨٣ - الأحد ١٩٨٦/١/٢٦ • أنظر كذلك محمد أحمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ ص ٥٣ - ٥٤ •

(٢٨) أرشيف الأهرام : ملف بعنوان « حوادث حريق القاهرة » مقال للدكتور محمد أحمد أنيس : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ جريدة الجمهورية ١٩٧٠/١/٢٦ •

جانب المخابرات البريطانية للاشتراك فى التمهيد للحادث وتنفيذه .

والواقع أن النتائج السياسية للحادث قد فاقت كثيرا نتائجها المادية ،
فلقد كان بمثابة انتصار للقصر على خصومه ، فهو من جهة تخلص من الحكم
الوفدى بأقصاء الوزارة النحاسية ، كما تخلص من أحمد حسين وحزبه
الاشتراكى من خلال محاولة الصاق مسئولية الحادث بهما ، وغدا للملك
وحاشيته القدح المعلن عمليا فى حكم البلاد . أما الجانب البريطانى فقد
كان الحادث فرصة سانحة له فى اخماد حركة الكفاح المسلح فى منطقة
القناة ومن وراءها - أى الحكومة الوفدية - وكان الحادث على الاجمال تكريسا
للوجود الاحتلالى فى البلاد .

ولا ريب أن حادث حريق القاهرة كان فى التحليل الأخير مثل حادث
٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، بمثابة ادانة أخرى للكيان السياسى القائم بكل
قواه ومؤسساته ودليل عجزه عن حكم البلاد وقصوره فى تحقيق غايتها من
مطالب الإصلاح السياسى والاجتماعى بل وانعكاسا لحالة الفوضى التى تردت
فيها البلاد . ولسوف نرى أن مرحلة ما بعد الحريق كانت تؤرخ عملا بداية
لاحتضار هذا الكيان وتداعى أرجائه .

تطور علاقة القصر بالجيش :-

بعد أن وطد فؤاد دعائم حكم القصر مستغلا فى ذلك الظروف التى
واكبت اصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ راح يسعى حثيثا لاحكام
قبضته على الجيش باعتباره الاداة الأساسية لتأمين العرش وسلامته ، رغم
انه لم يكن قد طرأ على اوضاع الجيش المصرى ثمة تغييرات ، كان من شأنها
اغراء القصر على السعى فى هذا المضمار . فلقد استمرت بريطانيا فى
سياستها الرامية الى الابقاء على الجيش المصرى ضعيفا عديم التأثير ، وتأيد

هذا الاتجاه من الجانب البريطانى فيما تضمنته التحفظات الأربعة الواردة فى التصريح من تولى بريطانيا مسئولية الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة مما كان يعنى تقليص الدور الطبيعى للجيش المصرى .

وبطبيعة الحال فإن أية محاولة من جانب القصر لتبنى فكرة تقوية الجيش المصرى وتحديث أسلحته ، كانت تحمل معنى التعارض مع اتجاهات السياسة البريطانية ، فى وقت لم يكن فيه بمقدور القصر تعكير صفو علاقته بالجانب البريطانى ، ومن ثم سعى فؤاد للاحتفاظ بمظاهر الهيمنة على الجيش ، دون أن يكون فى ذلك مساس بجوهر السياسة البريطانية نحو الجيش .

كان دستور ١٩٢٣ هو المجال الحيوى لسياسة القصر نحو الجيش ، ومن خلال عمليات التعديل التى جرت على مشروع الدستور من عناصر معروفة بولائها للقصر ، صدر الدستور على نحو اتفق تماما واتجاهات القصر ، اذ اختص الملك بإنشاء ومنح الرتب العسكرية (م ٤١) ، وباعتباره القائد الأعلى للجيش فقد احتفظ لنفسه بحق تعيين الضباط و عزلهم (م ٤٦) . وبذا فقد أصبح للملك الحق المطلق فى عزل الضباط وتعيينهم ، دون أن يخضع هذا الحق لقانون يحدد أوضاعه ، مما كان يعنى استلابا لحق البرلمان الشرعى فى هذا الصدد (٢٩) .

يضاف الى ذلك فان طبيعة التكوين الطبقي للجيش قد أسهمت فى

(٢٩) الحكومة المصرية : دستور الدولة المصرية الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ، انظر كذلك عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) ص ١٤٦ - ١٥٣ .

توثيق صلاته بالقصر ، فقد كان الالتحاق بسلك الضباط حتى ذلك الوقت قاصرا على أبناء الطبقة الارستقراطية المحيطة بالقصر أو أبناء ضباط معروفين ، بل أن بعضا من أعضاء الأسرة المالكة قد التحقوا بالخدمة بالجيش كضباط مثل الأمير سليمان داوود الذى كان ضابطا برتبة البكباشى بسلاح الفرسان . وبعبارة أخرى فإن الضباط بأصولهم الاجتماعية كانوا فى موقع بعيد عن رجل الثورة (٣٠) ولقد اتخذ الولاء للقصر مفهوما عمليا - فى عهد فؤاد - عندما طلبت السلطات البريطانية اجلاء القوات المصرية عن السودان اثر حادث مصرع السردار . الا أن القوات المصرية هناك رفضت تنفيذ تعليمات نائب الحاكم العام فى السودان بالانسحاب ، واشتبكت فى قتال مع القوات البريطانية ، حتى ارسل الملك فؤاد ياوره البكباشى أمين هيمى على متن طائرة خاصة حاملا أوامره للقوات المصرية بالانسحاب والعودة الى مصر فأذعنت لذلك (٣١) .

ولا ريب فى أن ولاء الجيش للقصر على هذا النحو ، قد باعد بينه وبين القوى الوطنية ، بل ووضعه فى صف العداء لها . ثم أن ضعف الجيش المصرى - كآثر لسياسة الاحتلال البريطانى - لم يكن ليغرى تلك القوى على محاولة جذبه الى صفوفها أملا فى أن تستخدمه فى صراعها ضد القصر. أو الوجود الاحتلالى على السواء . ورغم ذلك فلا يمكن اغفال الدور الذى لعبته القوى الوطنية فى تبنى قضية اصلاح الجيش المصرى ، على نحو أدى الى اصطدامها من مواقعها بالسلطة مع الجانب البريطانى فيما عرف بأزمة الجيش فى عهد وزارة ثروت الثانية (٣٢) .

(٣٠) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١ ص ٧٤ .

(٣١) عبد الرحمن الراعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٢٠٤ .

(٣٢) المصدر السابق ص ٢٧١ وما بعدها .

ومما يدل على اهتمام القوى الوطنية أيضا بمسألة الجيش ، أنهما احتلت موقعا متميزا في كافة المفاوضات التي دارت مع الجانب البريطانى بدءا من مفاوضات سعد - ملنر فى يونية سنة ١٩٢٠ (٣٣) . الا أن تلك الجهود لم تؤد الى النتائج المرجوة منها ، يضاف الى ذلك فان القوى الوطنية قد جرفها تيار الصراع السياسى ضد القصر والانجليز ، وانصرفت بشكل مؤقت عن الاهتمام بمسألة الجيش المصرى .

الا أنه بإبرام معاهدة ١٩٣٦ دخلت القوى الوطنية كطرف ثالث الى جانب القصر والوجود البريطانى . أما عن البواعث التي حدثت بالقوى الوطنية الى تغيير موقفها السابق فيمكن تفسيرها فى ضوء المتغيرات السياسية التي شهدتها البلاد فى مرحلة ما بعد المعاهدة . ف فيما يتصل بالجانب البريطانى قد بدأ ظاهريا أنه وبمقتضى المعاهدة قد تخففت قبضته على الجيش . فلقد حددت المعاهدة مدة عشرين عاما لبقاء القوات البريطانية فى مصر واقرن ذلك بقدرة الجيش المصرى على حماية القناة فى الوقت نفسه عمد الجانب البريطانى الى تنفيذ سياسته فى الجيش من خلال البعثة العسكرية التي زاد عددها بعد المعاهدة الى ٩٣ عضوا برئاسة اللواء كرونويل وكان يساعده العقيد هكسلى والنقيب بيرتون (٣٤) . كان هذا مما دعا بعض الصحف المصرية لوصف البعثة بأنها « جيش داخل الجيش » وأنه برحيل سبنكس الذي انتهت مدة خدمته وحلت البعثة محله ، قد خلف وراءه مائة سبنكس صغير (٣٥) .

(٣٣) محمد العظيم رمضان : الجيش فى السياسة (١٩٨٢ - ١٩٣٦) ص ١٤٠ وما بعدها .

Fo : 407/221 : No : 43 : Lampson to Eden, Jan. 26, 1937, (٣٤)

Tel. No : 115

Fo : 407/222 : Enc. in No : 72 April 21, 1938

(٣٥)

ولقد كشفت مناقشات مجلس النواب عن تلك الآثار السيئة التي خلفها وجود البعثة البريطانية في الجيش ، اذ طالب بعض النواب بالغائها والتخلص منها ، باعتبارها كانت عاملا أساسيا في تخلف الجيش وتقهره . فالمعاهدة رسمت لهذه البعثة أن تتقدم بالجيش في مدى عشرين عاما ، ولم تحقق برنامج السنوات الخمس الذي تقدمت به البعثة أية نتائج ملموسة ، وبعد فشل هذا البرنامج أعدت البعثة مذكرة بمشروع السنوات السبع على غرار المشروع السابق وكان مآله الى زوايا الاهمال .

أعدت البعثة مذكرة أخيرة ذهبت فيها الى أنه لا داعي لوجود جيش مصرى كبير أصلا ، فايطاليا محطمة وفرنسا وروسيا لا خطر منهما وأنه يتعين توجيه نفقات الجيش الى مجال التعليم . فضلا عن ذلك فان البعثة قد أضاعت على مصر فرصا نادرة اذ كان بإمكانها استيراد كميات كبيرة من الأسلحة بأثمان رخيصة وأن تردّها فى أى وقت ، لأن قانون الاعارة والتأجير كان ساريا واستفادت منه كل الأمم (٣٦) .

ومهما كان من أمر محاولات الجانب البريطانى لاضعاف الجيش المصرى ، فان الوزارة النحاسية الثالثة سمعت من جانبها الى بناء ركيزة فى الجيش فى محاولة لبث نفوذها داخل صفوفه ، يحركها فى ذلك اعتباران ، اولهما غياب فؤاد عن الساحة على نحو بدا معه القصر مهيب الجناح مما كان يعنى أنه أصبح بمقدورها منازعته سلطانه على الجيش . وثانيهما أن ما تنازل عنه الجانب البريطانى من نفوذه داخل الجيش - بمقتضى المعاهدة - يجب أن يكون لحساب الوفد باعتباره رمز الحركة الوطنية ، وليس لحساب القصر .

وكان من الواضح أن الفكرة قد تأصلت جذورها لدى الحكومة النحاسية فعملت بالفعل الى ادخال سلسلة من الاصلاحات داخل الجيش منها . أولا تعيين اللواء محمود شكرى رئيسا لاركان الجيش ، فقام بإنشاء مدرسة للضباط العظام ومدرسة أركان حرب وسلاح الصيانة الملكى وآلى مدفعية ساحلية جديد ، وكان من الطبيعى أن يستحوذ الرجل على اعجاب غالبية الضباط ، مما أثار القيادة البريطانية فسعت لدى القصر والذى رأى فى استمراره فى منصبه تكريسا للنفوذ الوفدى بالجيش ، فأقاله الملك فى نهاية أغسطس ١٩٣٩ (٣٧) .

ومن هذه الاصلاحات أيضا أن تقدمت الوزارة بمشروع قانون لإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان حرب بالجيش . وقد نصت المادة الثانية منه على أن يؤلف المجلس من رئيس الوزراء - رئيسا - ووزير الحربية والبحرية نائبا له بالإضافة الى وزراء الأشغال والمالية والمواصلات والوكيل الدائم لوزارة الحربية ورئيس هيئة أركان حرب الجيش .

وحددت المادة الثالثة اختصاص المجلس بتنظيم شئون الدفاع عن البلاد ووضع سياستها ، كما نصت المادة الرابعة على أن تؤلف هيئة أركان حرب الجيش من رئيس الأركان وأركان حرب ادارة الجيش وأركان حرب ادارة تموين الجيش وكاتم أسرار حربية وأركان حرب العمليات الحربية ، على أن يكون تعيين رئيس الهيئة بمرسوم ملكى ويكون تعيين أعضائها بقرار من وزير الحربية والبحرية ، وتمت الموافقة على مشروع القانون (٣٨) . ومن هذه

(٣٧) وما يجدر ذكره أن منصب رئيس الأركان يماثل منصب المفتش العام للجيش الذى كان يشغله الجنرال سينكس ، كما أنه حتى تعيين محمود شكرى فى المنصب لم تكن هيئة أركان حرب الجيش قد أنشئت بعد ، اذ أنشئت فى أوائل يولية سنة ١٩٣٧ . انظر حمدي لطفى : ثوار يوليو - الوجه الآخر - كتاب الهلال - يولية ١٩٧٧ - العدد ٣١٩ ص ٣٦ .

(٣٨) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد الثانى - الجلسة الرابعة والأربعين ١٧ يولية سنة ١٩٣٧ .

الاصلاحات أخيرا أن توسعت الحكومة بمقتضى المعاهدة فى القبول بالكلية الحربية ، ففتحت أبوابها لآبناء الطبقة المتوسطة والتي كانت بحكم أصولها الاجتماعية تنتمى لقاعدة شعبية عريضة (٣٩) .

كان من أثر خروج الجيش عن عزلته الاجتماعية ، ان خرج أيضا عن عزلته السياسية على نحو يمكن معه القول ان التغيرات التى تعرض لها الجيش - كمؤسسة عسكرية ، فى مرحلة ما بعد المعاهدة ، قد أرخت عودا لنبت الاتجاهات الوطنية بين الصفوف .

على هذا النحو استهدفت الحكومة النحاسية من وراء تلك الاصلاحات خلق رأى عام مؤيد لها فى الجيش ، فضلا عن محاصرة النفوذ الملكى بين صفوفه للقضاء على هيمنة العرش عليه أو تقايص نفوذه على أقل تقدير ، بيد أن القصر لم يكن ليتركها تنفرد بالأمر كله ، فكانت اقالة فاروق للحكومة النحاسية فى أواخر عام ١٩٣٧ تقويضا لمحاولات الوفد وإبعادا لنفوذه عن الجيش ، فلقد كان الملك يشعر بأنه طالما استمرت قبضته محكمة على الجيش ، فإنه يظل يلعب بالورقة الرابعة فى مواجهة الوفد والأحزاب السياسية الأخرى (٤٠) .

وبالفعل بدأ القصر يستخدم الجيش كأداة من أدوات الصراع ضد الوفد . ولعب الجيش دورا هاما سافرا فى تزيف الانتخابات التى أجرتها حكومة محمد محمود الثانية فى إبريل سنة ١٩٣٨ بعد حمل البرلمان الوفدى . إذ وزعت وحدات الجيش على الأقاليم ووضعها تحت تصرف رجال

Vatikiotis, P.J. the Modern History Of Egypt, 373.

(٣٩)

(٤٠) أحمد حمروش : ثورة يوليو ، ج ١ ، ص ٨٧ ، جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر : ص ١٠١ أنظر كذلك :

Vatikiotis : P.J : O.P. cit : 41-42

الادارة كيما يستعينوا بها وقت الحاجة ، كما حدث فى سمنود مستقط
راس مصطفى النحاس(٤١) .

من جانب آخر بدت الفرصة مواتية للقصر للتأكيد على علاقته الخاصة
بالجيش عندما أثرت أزمة « كادر الضباط » فى يناير سنة ١٩٣٩ عندما
اعتزمت حكومة محمد محمود تطبيق كادر الموظفين على ضباط الجيش ، مما
أدى الى استقالة حسن صبرى وزير الحربية ورجل القصر من منصبه لمعارضته
للكادر الجديد والذي استهدف تخفيض رواتب الضباط وكان يرى بالآ
يطبق عليهم هذا الكادر ، وأن يوضع لهم كادر خاص تراعى فيه ظروفهم
وأحوالهم المعيشية وما هم معرضون له من أخطار ، وجاء فى أسباب
استقالته « أنى وقد احتفظت للجيش بتقاليده واستقلاله وأبيت أن يتدخل
الغير فى شئونى ، حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة القائد الأعلى
للقوات الحربية والبحرية . مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء
منصبى مستحيلا(٤٢) » .

تم تعيين حسين سرى وزيرا للحربية فى ١٧ يناير ١٩٣٩ بدلا من حسن
صبرى ، وبدأ السخط ينتشر بين صفوف الضباط على الحكومة وراح القصر
يستثمر الموقف لصالحه ، فأعلنت دوائر القصر أن الملك لن يوافق على الكادر
الجديد للضباط مما دعا الحكومة الى التراجع عن موقفها السابق فأعلنت أن

(٤١) وحدث أن قام بعض أفراد الجيش بفتح الكوبرى لتعطيل انتقال الناجين ، وىروى
اللواء صلاح الحيدى مدير المخابرات الحربية فيما بعد أن العمدة قام بدعوة الضباط من رتبة
البكباشى فاعلى الى مأدبة عشاء ليلة الانتخابات لتأييد على المنزلاوى المرشح المنافس للنحاس
وفى اليوم التالى عندما ظهر التدخل سافرا ابلغ المرشحين النيابة التى قامت باستجواب
الضباط ، ولم يتردد صغار الضباط فى القول بأنه حدث التدخل فعلا لمصلحة المرشحين
المنافسين للوفد ، الا أن التحقيق لم ينته الى قرار . أحمد حمروش : المصدر السابق :
ص ٨٦ - ٨٧ .

(٤٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٦٣ .

الموضوع لا يزال قيد البحث ورغم ذلك فقد توجهت مجموعة من الضباط لمقابلة الملك في صلاة الجمعة بالأزهر ، حيث كان يؤم المصلين ومنهم الأمراء العرب المشتركون في مؤتمر فلسطين ، ولدى مغادرته المسجد هتف الضباط الأحرار « يحيى الخليفة » وذهب عدد كبير منهم الى قصر عابدين وقيدوا أسماءهم هناك ! (٤٣) .

آثار تطور الأزمة على هذا النحو مخاوف الجانب البريطاني فأبدى رئيس البعثة العسكرية خشيته من أن يفلت زمام الأمر ما لم يتم تداركه . في الوقت نفسه راح على ماهر يؤكد للامبسون أن الملك قد اعتزم على أن يحتفظ بسيطرته على الجيش ضد أى تغييرات ، اشارة الى مسألة كادر الضباط (٤٤) . ومن جهة أخرى فقد ظهر انقسام دوائر القصر ذاتها بصدد المسألة الى فريقين ، أولهما يتزعمه البندارى - وكيل الديوان الملكى - والذي كان يرى بخطورة تشجيع الجيش فى موقفه هذا ، ويرى تعضيد الوزارة فى تلك المسألة بوجه خاص . أما الفريق الثانى فكان يتزعمه على ماهر - رئيس الديوان الملكى - ويضم بعض العناصر غير المسئولة بالفصر ، وهذه كانت تلعب دورها مباشرة بغرض المحافظة على ولاء الجيش للملك (٤٥) . الا أنه بدت الغلبة بالفعل للاتجاه الأخير ووقف الملك الى جانب مطالب الجيش وتقرر ألا يطبق الكادر الجديد عليه ، على أن يوضع له كادر خاص وتظل معاملتهم على النظم الخاصة بهم مع تحسينها (٤٦) .

Fo : 407/223 : No : 39 Lampson to Halifax, Jan. 25, 1939, (٤٣)

Tel. No : 24 saving

Ibid : No : 40 : Same to Same, Feb. 6, 1938, (٤٤)

Tel. 109

Ibid : No : 40 Same to Same, Feb. 6, 1939, No : 109 (٤٥)

(٤٦) حسن يوسف : مذكرات ص ٢١٤ .

عند هذا الحد يتعين الإشارة الى الدلالات التى أظهرها موقف القصر من الأزمة . فمنها أولا أن علاقته بحكومة محمد محمود الثانية قد ساءت الى حد بعيد ، مما يفسر موقفه المناوئ لها إبان الأزمة ، ومنها ثانيا : ان انقسام دوائر القصر بين مؤيد ومعارض بصدد الأزمة كان فى الواقع انعكاسا للخلافات التى دارت بداخله بين البندارى وعلى ماهر على نحو ما مر بنا . ومنها أخيرا أن قيام الملك بحسم الأزمة بتأييده لمطالب الجيش ، جاء متسقا مع سياسته الأصلية فى المحافظة على تأييد الجيش وولائه والابقاء على تبعيته المباشرة للتاج .

والواقع أن تأييد الضباط للقصر لم يكن منبت الصلة بموقفهم من الجانب البريطانى ذلك أن شعور العداء المتزايد بينهم للوجود الاحتلالى كان محسوبا لصالح علاقتهم بالقصر . فلقد كان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بمثابة اختبار قوة حقيقى للعلاقة بين القصر والجيش الذى كان تأييده للملك قد بلغ ذراه . فلقد نتج عن الحادث رجح شديد فى أوساط الضباط ، وتعددت مظاهر الاحتجاج من جانبهم ، مما كان يحمل معنى التعاطف والتأييد للملك . فمن جهة رفع محمد نجيب استقالته للملك احتجاجا على الحادث فأعادها مع ياوره عبد الله النجوى الذى أبلغ محمد نجيب بأن الملك منع الحرس الملكى من مقاومة الانجليز ولذا فهو لن يسمح بهذه الاستقالة (٤٧) .

ومن ناحية أخرى أرسل أحد الضباط وهو القائمقام أحمد صادق - قائد الجيش المصرى فى فلسطين فيما بعد - احتجاجا على الحادث الى وزير الدفاع ، كما طلب الضابط كامل الرحمانى إحالته الى الاستيداع وكتب

(٤٧) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ٦١ .

للملك بذلك ، وبطبيعة الحال راح الملك يستثمر الموقف لصالحه فطلب اجالة الضابطين الى المحاكمة العسكرية حتى يفضحان أثناء المحاكمة - الوفد ووزير الدفاع الوفدي بين الضباط . فطن النحاس وحمدي سيف النصر وزير الدفاع الى نوايا الملك فتمسكا بفصل الضابطين واعتقالهما دون محاكمة ، خاصة وأن مكرم عبيد - وكان قد جرى فصله من الوفد قد تطوع للدفاع عنهما بلا مقابل (٤٨) .

ومن جهة ثالثة قام الضابطان أنور السادات وحسن عزت بتنظيم حركة اغتيالات ضد القوات البريطانية في مصر ، فقاما باغتيال البكباشي هـ . ستيوارت وعدد من الجنود البريطانية في مصر (٤٩) . بالاضافة الى ذلك فقد اجتمع الضباط بناديتهم في الزمالك وأسفرت مناقشاتهم عن التوجه الى قصر عابدين واثبات أسمائهم في سجل التشريفات تسجيلاً لولائهم وتعبيراً عن مساندتهم للملك ويشير عبد اللطيف البغدادي في مذكراته الى أنه اقترح انشاء خلايا سرية بين الضباط تكون مهمتها قتل كل سياسي ينحرف أو يخون البلاد ، الا أن الاقتراح لم يصادف قبولا خاصة لدى كبار الضباط ، فقام البغدادي يرافقه عبد الحميد الدغيدى بمقابلة أحمد حسنين لاستيضاح حقيقة موقف النحاس من الأزمة حتى يقوموا بقتله اذا ما ثبتت خيائته للبلاد ، الا أن أحمد حسنين قام بتهدئتهما طالبا منهما ترك الأمر للملك لكي يتصرف بحكمته موضحا لهم أن الانجليز كانوا يهدفون الى عزل الملك الذي أفسد عليهم خططهم (٥٠) .

(٤٨) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ص ٣٢٩ - ٣١٠ .
(٤٩) حسن عزت : اسرار معركة الحرية ص ٧٣ وما بعدها .
(٥٠) عبد اللطيف البغدادي : مذكرات ج ١ : ص ٢٠ - ٢١ ، انظر كذلك أنور السادات صفحات مجهولة ص ١٤٥ - ١٤٩ .

كان من الواضح أن يد القصر لم تكن ببعيدة عن تحريك الضباط
وإثارة مشاعرهم ، وتشير الوثائق البريطانية إلى أنه أثناء اجتماعهم
بناديتهم وصلت اليهم عدة مكالمات هاتفية من القصر لابلغهم بامتنان الملك
لمشاعرهم نحوه ومطالبتهم بالهدوء والعودة إلى ثكناتهم^(٥١) . وراح الملك
يستغل الحادث في توثيق صلته بالضباط فكان يجتمع بهم في ناديهم كل
عام دون أن يصطحب معه أحدا من رجال الحاشية المدنية بالقصر في تلك
الزيارة^(٥٢) . فضلا عن حضوره العديد من صلوات الجمع مع الضباط .
بمسجد المظلة ، الأمر الذي فهمته الدوائر البريطانية ، بأنها محاولة من
القصر لاستغلال تلك المناسبات لإعطاء الانطباع عن ولاء الجيش وإخلاصه
للملك^(٥٣) .

وحدث أثناء زيارة النواب البرلمانيين لوحدة الجيش أن قرر أحدهم
وهو النائب كريم ثابت - أحد رجال الملك ومستشاره فيما بعد - أن
مرتبات الجيش لازالت منخفضة ويتعين إعادة النظر فيها^(٥٤) . وجاءت
الفرصة بالفعل للقصر أثناء وزارة أحمد ماهر إذ أعلن وزير الدفاع أنه بناء
على رغبة الملك فقد قررت الحكومة تحسين كادر الضباط واعتماد النفقات
اللازمة لزيادة رواتبهم^(٥٥) .

ولعل تحليل نتائج الأزمة في إطار علاقة القصر بالجيش يوضح بجلاء:

Fo : 371/31567 : No : 548 Lampson to Fo, Feb. 10, 1942 (٥١)

(٥٢) محمد أحمد أنيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي ص ٤٢ .

Fo : 371/45930 : No : 114 : Weekly political and
Economic Report Feb. 9, 1945 (٥٣)

Fo : 371/35530 No : 16 : Weekly political and Economic
Report, Mar, 18, 1943 (٥٤)

Fo : 371/45930 : No : 115, Weekly Political Economic
Report, Feb. 15, 1945 (٥٥)

أن القصر قد نجح الى حد كبير في اثارة كوامن السخط والغضب في صفوف الضباط ، اذ ظهر بمظهر المناوىء للوجود البريطانى ، فضلا عن أن محاولاته لكسب ولائهم قد أثمرت مما ظهر أثره في توثيق العلاقة بين الطرفين . كذلك فإن مساوىء الملك لم تكن قد وضحت بعد وهذا ما جعل الضباط ينظرون للاهانة التى لحقت به - باعتباره القائد الأعلى - وكأنها موجهة للجيش بنفس القدر . على الجانب الآخر فإن موقف الوفد من الأزمة كان باعثا على جفاء الضباط له وابتعادهم عنه مما أدى الى القضاء على كل أمل فى كسب أى رصيد من التأييد داخل صفوف الجيش . يضاف الى ذلك فإن تزايد سخط الضباط على التدخل البريطانى ضد القصر كان له أثر لا يمكن التقليل من شأنه فى توجيه عناصر منهم وجهة محورية .

فقبل حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، لم تكن فى الجيش ثمة اتجاهات سياسية محددة يمكن رصدتها أو تحليلها (٥٦) الا أنه كان من الواضح أن محاولات الضباط التى جرت للاتصال بالمحور ، كانت بمثابة رد فعل تلقائى ضد التدخل البريطانى فى الحادث ، فضلا عن أن تأثيرهم بمعلمهم وقائدهم عزيز المصرى قد أسهم الى حد كبير فى هذا الاتجاه . ولقد جرت أولى تلك المحاولات من جانب الضباط بهدف امداد المحور بالمعلومات عن القوات البريطانية فقام الطيار أحمد سعودى أبو على فى ٢٩ يونية سنة ١٩٤٢ بمحاولة الهروب بطائرة « جلاديتور » بريطانية الصنع ومعه حقيبة بها كافة المعلومات التى أمكن الحصول عليها ، واتجه الى مرسى مطروح وكانت تحت سيطرة القوات الألمانية بيد أن محاولته بسأت بالفشل اذ اسقطت وسائل الدفاع الجوى الالمانى طائرته فقام أحد الطيارين واسمه

رضوان وكان على علم سابق بالخطّة بالبحث عن طائرة سعودى فما كان منه إلا أن لجأ بطائرته الى الألمان . تلا ذلك محاولة أنور السادات وحسن عزت للاتصال بالجاسوسين الألمانين هانز وابلر (٥٧) . يضاف الى ذلك ما كان من محاولات عزيز المصرى نفسه المتكررة للهروب (٥٨) . بيد أن تلك المحاولات التى جرت داخل الجيش لم تأت بنتائج ايجابية ذلك أنها قد جرت بشكل عشوائى ودون احكام أو تخطيط جيد ، ودون أن يكون بينها تنسيق مما قضى عليها جميعا بالفشل .

وهنا يثور التساؤل عما إذا كان القصر على علم بصلات الضباط الاحرار بالمحور ، فى الوقت الذى كان فيه الملك قد شرع فى بناء جسر التفاهم والثقة معه ؟ . والواقع أنه رغم التوافق الزمنى للمحاولات التى جرت من جانب القصر والضباط للاتصال بالمحور الا أنه ليس هناك ما يؤكد وجود اتفاق ضمنى أو تنسيق بين الطرفين بصدد هذه الصلات ، وكل ما هنالك أنها جاءت انعكاسا لعداء المشترك للجانب البريطانى . وصفوة القول فلقد انتهج القصر نحو الجيش سياسة مبناها المحافظة على ولائه والاستئثار بالنفوذ الحقيقى عليه . ولقد نجحت هذه السياسة فى تحقيق هرايمها الى حد بعيد . فضلا عن ذلك فلقد نجح القصر فى الاحتفاظ بالجيش ركيزة لحكمه بعيدا عن النفوذ الحزبى وتأثيراته ، وكان ذلك ابعادا له أيضا عن السياسة المصرية حتى أن رد الفعل الحادث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لم

(٥٧) وما يجدر ذكره أن حادثى الهروب بالطائرات قد أثارت انتباه البعثة البريطانية التى تشرف على السلاح الجوى ، الى محاولات الضباط للاتصال بالمحور ، فقامت بسحب موزع الكهرباء « الماجنيتو » من الطائرات ، والتى لم ربطها بالسلاسل فى أعمدة حظائر الطائرات وفرضت القيود على وقود الطائرات ، فلم تكن تزود بالوقود الا بما يكفيها للطيران لمدة ساعة فوق المنطقة المحيطة بالقاهرة . انظر مذكرات البغدادي : ج ١ ص ٢٢ - ٢٣ .

(٥٨) عبد الرحمن برّج : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ص ٨٢ وما بعدها .

يكن يعنى توغلا للجيش فى السياسة بقدر ما كان محسوباً لصالح علاقته بالقصر ، ولقد استمر هذا التأييد واضحاً حتى جاءت مأساة حرب فلسطين كما تؤرخ بداية لتفكك العلاقة بينهما ، بل وأضحى الجيش صاحب الولاء لعرش هو مصدر تهديده الحقيقى .

دور القصر فى صفقة الأسلحة الفاسدة :

رأينا كيف استهدف الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ، الإبقاء عليه ضعيفاً عديم التأثير ووقف حجر عثرة أمام محاولات النهوض به . على نحو ظهرت معه واضحة آثار تلك السياسة خاصة فيما اتصل بمسألة التسليح . ولقد حاولت الحكومات المتعاقبة شراء الأسلحة من بريطانيا بل ودفعت أثمانها مقدماً ، إلا أنها ماطلت فى التسليم بدعوى أن دور مصر فى الاستلام لم يحن بعد (٥٩) . ورغم ذلك فقد جرت بالفعل محاولات أخرى فى عهد وزارة محمد محمود الثانية ، استهدفت النهوض بالجيش وتحديث تسليحه وعتاده ، فأعدت مشروعاً ينفذ على سنوات خمس بنفقات قدرها ٤٨ مليون جنيهاً ، كان من ضمن أهدافه تدعيم السلاح الجوى ليبلغ عدد طائراته ٣٨٠ طائرة عدا ٤٧ طائرة للتعليم بالاضافة الى تزويد وحدات السلاح البحرى بأربعة قاذفات طوربيد وأربعة كاسحات ألغام وانشاء مصنع للذخيرة وآخر للأسلحة الصغيرة (٦٠) . إلا أن تنفيذ هذه الخطة لم

(٥٩) حتى عام ١٩٢٦ كان تسليح المدفعية بالجيش المصرى عبارة عن ٢٤ مدفع كروب ألمانية الصنع غير صالحة للاستخدام ، بينما كان تسليح جنود المشاة من البندقية والسونكى ، ولم يكن سلاح السوارى أقل تخلفاً عن سابقيه اذ كان يتكون من المزاريق والسيوف . أنظر هيئة البحوث العسكرية نشرة التاريخ العسكرى - العدد السابع - دور الجيش المصرى فى السياسة (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ص ٧٧ .

(٦٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ج ٢ ص ٣٧ - ٣٨ .

يستكمل ، بسبب اعتمادها أساسا على بريطانيا كمصدر للأسلحة ثم أنه
يقام الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ ، انصرفت بريطانيا تماما عن
أى تفكير فى امداد مصر بأى أسلحة ، اذ كانت هى نفسها بحاجة الى كل
قطعة سلاح .

وفى عهد وزارة النقراشى الثانية تجددت المساعى نحو اصلاح الجيش ،
فاقترح أحد أعضاء مجلس الشيوخ ادراج مبلغ ٣ مليون جنيها لانشاء نواة
الاسطول الا أن لجنة الدفاع بالمجلس رأت حفظ الاقتراح حيث أن وزارة
الدفاع كانت بصدد تنفيذ المشروع بالفعل (٦١) . ومن جهة أخرى طالب
بعض الشيوخ بتخصيص نسبة ١٥٪ من ميزانية الدولة بشكل ثابت
للجيش ، مع ضرورة الاسراع فى انشاء مصنع للذخيرة وآخر للسيارات
وثالث لهياكل الطائرات (٦٢) .

ولقد بدت تلك المحاولات جد متواضعة ولم تأت بنتائج ملموسة ،
كأثر لذلك فقد استمر نظام تسليح الجيش المصرى متخلفا عن الجيوش
الحديثة الأخرى . فمن الناحية العملية لم تكن تنقصه الأسلحة الحديثة
فحسب ، بل وينقصه التدريب عليها أيضا وهذا بدوره كان يحتاج الى
وقت ليس بقصير . وعندما جرى الاعداد لاشتراك الجيش المصرى فى القتال
بفلسطين بدت حاجته ملحة للامداد بالأسلحة والذخائر التى تمكنه من اقتال
هناك فقامت لجنة الاحتياجات بالجيش بالتعاقد على صفقات ثلاث لتوريد
الأسلحة له خلال عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ وهى الأسلحة المعيبة التى كان فى
استيرادها ما يستوجب المسائلة .

(٦١) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الثانى والعشرين ، الجلسة الخامسة والأربعون
يوم ١٠/٦/١٩٤٧ ص ١٠٢٩ .
(٦٢) المصدر السابق : دور الانعقاد الثالث والعشرين ، الجلسة الحادية والعشرين .

كانت أولى هذه الصفقات التى تعاقدت عليها اللجنة مع إحدى الشركات البلجيكية وتضمنت مدافع من عيار ١٠٥ مم وذخيرتها ، بالإضافة الى بنادق من عيار ٣٠٣ ر من طراز « لى انفيلد » وذخيرتها • وقد تبين عند ورود تلك المدافع عدم صلاحيتها للقتال بما كانت تشكله من مخاطر على مستخدميها من الجنود ، لوجود عيوب فنية بها ، فضلا عن رداءة ذخيرتها وارتفاع أثمانها ، أما البنادق فقد تبين أنه تم تصنيعها عام ١٩١٦ ، وأنها لم تعد تستخدم فى القتال ، كما أن ذخيرتها كانت غير صالحة للاستخدام لوجود عيوب فنية بها أيضا ، أدت الى انفجارها من الخلف كما تصيب الجنود •

أما الصفقة الثانية فكانت من القنابل اليدوية الايطالية وكان قيمتها ثلاثة أرباع مليون جنيها ، وهذه بدورها لم تكن أفضل حالا من سابقتها إذ تبين أن نسبة صلاحيتها لم تصل الى أكثر من ٦٠٪ ، وفيما يتعلق بالصفقة الثالثة فقد كانت عبارة عن ذخيرة المدافع عيار ٧٥ مم الخاصة بالدبابات ، وهذه قد جرى استيرادها من ايطاليا أيضا بعد أن رفضت بريطانيا تزويد مصر بها ، وكانت بها عيوب فنية ظاهرة أدت الى انفجارها داخل المدافع الخاصة بالدبابات لدى استخدامها • وقد تبين أن المصنع الذى تعاقدت معه اللجنة لم يكن سوى شركة « للمخلفات » أنتجت هذه الذخيرة بالمخالفة للنماذج الأصلية وثبتت أضرارها ومخاطرها على أطقم الدبابات (٦٣) • الا أنه ينبغى الإشارة الى ان تلك الأسلحة الفاسدة قد تلقى الجيش جزءا منها أثناء قتاله فى فلسطين ، والآخر تم توريده الى مصر بعد انسحاب الجيش من

(٦٣) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر من ٧٢ ، أحمد حروش : قصة ثورة ٢٣ يولية ج ١ ص ١٤٤ - أنظر كذلك : عبد الوهاب بكر : الجيش المصرى وحرب فلسطين (١٩٤٨ - ١٩٥٢) ص ٢١٤ - ٢١٨ •

ساحة القتال • وبعبارة أخرى فان تلك الأسلحة وان لم تكن الأداة الرئيسية لهزيمة الجيش المصرى هناك ، الا أنها أسهمت فى تلك الهزيمة •

وفيما يتعلق بالظروف التى أدت الى اثارة تلك القضية ، فلقد اكتشف محمود محمد محمود - رئيس ديوان المحاسبة - أثناء مراجعة الديوان لمستندات الحرب ، ما أحاط بالصفقات من الريبة والشكوك ، كما تبين له ايضا أن مستشفى المواساة التى يرأسها الدكتور أحمد النقيب قد صرفت الى كريم ثابت خمسة آلاف جنيه بغير مبرر معروف أو مستندات واورد رئيس الديوان ملاحظاته على هاتين المخالفتين فى التقرير الذى يقدمه الديوان - طبقا لقانون انشائه - الى مجلس النواب ليراقب الحساب الختامى للحكومة ، وكان قد طلب من محمد محمود حذفهما من التقرير ، الا أنه رفض وقدم استقالته (٦٤) • وفى ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٠ صدر مرسوم بقبول الاستقالة وتم تعيين الدكتور أحمد ابراهيم رئيسا لديوان المحاسبة بدلا منه (٦٥) •

تقدم مصطفى مرعى - أحد أعضاء مجلس الشيوخ - بسؤال عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، وأوضح بأنه على بينة من أن للاستقالة دوافع خطيرة ، وان شخصا معيناً قد تسلم مبالغ ليست من حقه - إشارة الى كريم ثابت - وطلب رئيس الديوان من الوزارة أن ترد عليه ، وتكررت مطالباته فى هذا الشأن ثم طلب تحويل سؤاله الى استجواب أشار فيه الى أن احدى الصحف أجرت حديثاً مع رئيس الديوان المستقيل حول أسباب

(٦٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٣١٥ •

(٦٥) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس والعشرين : الجلسة السادسة عشر

١٩٥٠/٤/٢٤ ص ٨٥١ •

استقالته ، كان من المقرر نشره فى جريدة المصرى الا ان قوة تدخلت لمنع نشر هذا الحديث . وانتقل الاستجواب الى المخالفات المالية التى شابت نفقات حملة فلسطين حيث كان قد تم تشكيل لجنة «احتياجات الجيش» فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بقرار من وزير الحربية ، وخولها سلطة ابرام الصفقات اللازمة لسد احتياجات الجيش من الأسلحة والذخائر ، وأن هناك موردين من ذوى السمعة السيئة اشتركوا فى امداد الجيش مثل المورد المصرى « روى أبو رجيله » وكان قد اتفق مع اللجنة على توريد خمسين ألف طلقة مضادة للدبابات أمريكية الصنع ثمن الواحدة منها ٩ آلاف ليرة ايطالى وذلك فى شهرى فبراير ومارس ١٩٤٩ ، وأنه قد جاء بتقرير المفتش الرسمى الموفد من قبل وزارة الحربية لفحص الطلقات موضوع العقد ، أن جزءا من المواد المستخدمة فى صنع هذه الطلقات كان من ذخائر مخلفات الجيوش الأمريكية غير صالحة للاستخدام ، كما تبين أن ثمن الطلقات الجديدة من انجلترا أقل من جنيهن بينما فى عقد روى أبو رجيله (٩٠٠٠ ليرة ايطالية) ، بما يوازى أربعة جنيها ونصف ، وأن جهاز المحاسبات قد أشار الى تلك المخلفات وعدم اطمئنانه وضرورة الرجوع الى مجلس الدولة للاستئناس برأيه فى سلامة الاجراءات (٦٦) .

وينبغى الإشارة الى أن تقديم الاستجواب كان حافزا لتحرك بعض العناصر من الضباط لكشف مواضع الخلل والقصور فى الاجراءات التى شابت توريد تلك الأسلحة للجيش . فتقدم أحد الضباط وهو البكباش عبد المنعم أمين ، وعرض على مصطفى مرعى أن يمدّه بما عنده من بيانات - بعد أن كان قدم الاستجواب بالفعل - الا أن الأخير أبدى تشككه فى اتصال

(٦٦) المصدر السابق : الجلسة الثانية والمشرين ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ١١٦٧ وما بعدها .

الضابط به وقرر له أنه قد جرى تهديده بالقتل ، وأنه لا يعرف ما اذا كان
- أي عبد المنعم أمين - عميلا مدسوسا عليه ؟

فضلا عن ذلك فقد اتصل بمصطفى مرعى كل من حسن ابراهيم ،
ومحمد شوكت ، ومصطفى مرتجى وهم من ضباط الطيران ، وقرروا له أنهم
على استعداد لتنفيذ ما يستقر رأيهم عليه حتى ولو أدى الأمر الى قتل الملك ،
مما أثار مخاوف مصطفى مرعى وآثر أن يتحفظ معهم كما تحفظ مع
عبد المنعم أمين (٦٧) . ولاريب في أن هذا الاتجاه من جانب الضباط انما
كان باعثه عوامل السخط والتذمر التي بدت واضحة في صفوف الجيش كآثر
لفساد أوضاعه الداخلية وقيادته وتخاذلها في مواجهة القصر .

أما في داخل البرلمان فلقد انبرى فؤاد سراج الدين - وزير الداخلية
الوفدى - يدافع عن موقف الحكومة وعن هم وراء الصفقات من القصر
ورجاله وآزره في ذلك وزير الحربية ، رغم أن تلك المخالفات التي تضمنها
الاستجواب قد وقعت في عهد الوزارات السابقة (٦٨) . واستند
فؤاد سراج الدين يهدد المجلس ويتوعد ويشير الى مقعد رئيس المجلس قائلا :
لقد اعترض وقاطع من قاطع وصفق من صفق ولكن شيئا واحدا أحسست
به وأنا في مقعدى ، هو أن هذا الكرسي قد اهتز اهتزازا عنيفا (٦٩) .

وبتأييد من القصر راحت الوزارة تقتص من المجلس فاستصدرت في

(٦٧) وكان عبد المنعم أمين - وهو من عناصر الضباط الأحرار - قد جرى اختياره
والبكباشى محفوظ ندا كخبرين لمراقبة لجنة الاحتياجات والتي أهملت آراءهما فيما يتعلق بصفقات
الأسلحة . انظر : أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يولية ج ١ ص ١٤٤ .

(٦٨) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس والعشرين : الجلسة الثالثة والعشرين
١٩٥٠/٥/٣٠ ص ١٢٠٢ .

(٦٩) حزب الأحرار الدستوريين : الحكم الوفدى فى عامين (يناير سنة ١٩٥٠ - يناير
سنة ١٩٥٢) ص ٤٠ و ٤٣ .

١٧ يونيه ١٩٥٠ ثلاثة مراسيم ملكية أولها يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين جرى تعيينهم عند التجديد النصفى سنة ١٩٤١ فى عهد وزارة حسين سرى وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حل بدلا منهم بسبب الوفاة أو الاستقالة مما أفضى الى اخراج عدد كبير من أقطاب المعارضة منهم ابراهيم عبد الهادى ، ومصطفى مرعى . كما قضى المرسوم الثانى بتعيين أعضاء جدد بالمجلس عددهم ٢٩ شيخا منهم ١٩ من الوفد . أما المرسوم الثالث فقد أسقط رئاسة المجلس عن الدكتور هينكل لكى يعين على زكى العرابى بدلا منه (٧٠) .

وبدت الوزارة سادرة فى التنكيل بالمعارضة فما أن حل موعد التجديد النصفى للمجلس فى ابريل ومايو سنة ١٩٥١ حتى أسقطت بوسائلها الادارية كل عضو مستقل أو معارض لها فى الانتخابات واخرجتهم من مرسوم التعيينات ، ومن ثم توافرت لها الأغلبية المطلقة داخل المجلس (٧١) . وعلى الرغم من أن اتجاها قد ظهر داخل المجلس بتشكيل لجنة للتحقيق فى وقائع الصفقات الا أن الاتجاه وبضغط من القصر والحكومة لم يقيض له الا استمرار (٧٢) .

كان من الواضح أن الأمر كله قد جرى بتنسيق كامل بين القصر والوزارة ، كما اعترف رئيس الديوان الملكى بالنيابة (٧٣) . ورغم ذلك فيمكن القول بأن محاولات الحكومة والقصر لاختاد المعارضة داخل المجلس لم تقض

(٧٠) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس والعشرين : الجلسة السابعة والعشرين فى ١٧/٦/١٩٥٠ ص ١٤٢٦ - ١٤٢٧ .

(٧١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٢٢٥ .

(٧٢) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس والعشرين : الجلسة الرابعة والعشرين فى ٥/٦/١٩٥٠ ص ٢٤٦ .

(٧٣) حسن يوسف : مذكرات ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

على أسباب الأزمة . فلقد انبرت صحف المعارضة تستثير الرأي العام وتكشف له أبعاد الأزمة ، فراح اخسان عبد القدوس - رئيس تحرير روز اليوسف - يطالب باجراء التحقيقات اللازمة مع المسئولين عن تلك الصفقات ، وساعده على ذلك أن اتصل به عدد من الضباط وامسدهم بالمستندات وصور العقود التي كانت توقع بين تجار ووسطاء الأسلحة وبعض زوجات كبار الضباط من المتصلين بالملك ، والمحت الصحيفة بالاتهام الى الملك نفسه (٧٤) .

ومهما يكن من أمر فقد بدا موقف القصر والحكومة بالغ الحرج ، وازاء تزايد سخط الرأي العام ، قامت وزارة الحربية بابلاغ النائب العام للتحقيق في ظروف الصفقة ومخالفاتها . وبأشرت النيابة العامة التحقيقات بالفعل في صيف ١٩٥٠ ، وأسفرت عن وجود قرائن قوية على تورط بعض رجال الحاشية في صفقات الأسلحة الفاسدة . كما تبين أن الضباط من أصفياء الملك قد تم اختيارهم ليكونوا وسطاء الصفقة . ومن جهة اتهم الأمير عباس حليم - ابن عم الملك - بتقاضى رشاوى وعمولات وصلت الى ٤٠٠ ألف دولار - كما تبين أن ادمون جهلان - مستشار الملك - كان وكيلا لشركة الأسلحة الوطنية في بلجيكا وهي الشركة التي قامت بتوريد الأسلحة للجيش المصرى . وظهر من مراجعة كشوف الحساب المستخرجة من البنك الاهلى والبنك المصرى ، وكذا من مراجعة هذه الكشوف في البنك البلجيكي أن المستورد الحقيقى كان الملك فاروق ، وأنه قد تحايل فاستورد باسم ادمون جهلان ، الذى اعترف بذلك فى محاضر التحقيق ، كما أن الملك قد تلقى رشوة من بلجيكا بعد أن تمت هذه الصفقة وكانت قيمتها ثلاثة ملايين

جنيها وكانت تحتوى على ٩٦ مدفعا ، وفي يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩ تم فتح حساب في البنك البلجيكي بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه قيمة الرشوة .

أما الأسلحة المستوردة من ايطاليا فلقد لعب أنطون بوللى الدور الرئيسى فيها اذ أراد الملك تحويل أرصده فى ايطاليا الى سويسرا ، الا أن الحكومة الايطالية اعتذرت لضخامة المبلغ ، فأوعز رجال الحاشية للجنة الاحتياجات التى كان يرأسها اللواء « المسيرى » بأن تقوم باستيراد الأسلحة من ايطاليا على أن تجرى مقاصة تقوم الحكومة المصرية بمقتضاها بسداد قيمة هذه الأسلحة للملك بدلا من أمواله الموجودة بايطاليا(٧٥) .

على أية حال فقد طالب النائب العام التصريح بتفتيش منازل خمسة من رجال القصر وتم الاتصال بالملك وكان مصطفى بالحارج فوافق على مطالب النائب العام وتم ابلاغ وزير العدل بذلك ، وقامت النيابة بالتحفظ على خزانة ادمون جهلان بقصر عابدين وكان بصحبة الملك بالحارج ، وأرسلت فى استدعائه بعد أن تعهد النحاس للملك بإعادته الى أوروبا فور انتهاء النيابة من اجراءاتها . ولضمان تنفيذ الاتفاق أوفد مع جهلان الأميرالاي أحمد كامل قائد البوليس الملكى ، كما اتصل النحاس بوزير الداخلية فى هذا الشأن أيضا . ولدى وصول جهلان الى القاهرة فى ٢٦ سبتمبر فوجئ بامر النائب العام بالقبض عليه ، الا أنه تمكن من الهروب واحتوى بمكتب الشئون الخصوصية بقصر عابدين(٧٦) .

(٧٥) عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ص ٢٠٢ ، محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر من ٩٠ ، طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٣١٨ ، أنظر كذلك : محمد فرج ، اليوزباشى ، ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ نهاية الطاغية ص ٢٣ - ٢٥ .

(٧٦) حسن يوسف : مذكرات ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

من جهة أخرى دلت ملابسات مجيء جهلان وعودته على أنه جاء الى مصر موفدا من الملك ليأخذ بعض الأوراق الدالة على تورط فاروق في الصفقة ، والذي راح يتدخل بشكل سافر في اجراءات التحقيق - رغم وجوده بالخارج - لصالح شركائه وصنائه ، فأوفد محمد نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية أثناء تفتيش خزانة ادمون جهلان بالقصر ، وتسلم منها أوراقا بحجة أنها تخص الملك ومنها كشوف الحسابات التي تكشف عن اشتراكه في الصفقة (٧٧) .

على الجانب الآخر ظهر واضحا تستر الحكومة على حاشية القصر ، فيما كان من عودة جهلان الى أوروبا دون أن يقبض عليه ، وهذا بدوره قد أغرى المعارضة على الهجوم على الحكومة الوفدية لتخاذلها أمام القصر ورجاله ، فنشر مكرم عبيد مقالا ينطوى على التعريض بموقف الحكومة بعنوان « هل وزير الحربية جاهل .. أم جهلان » ، نعى فيه على الحكومة الوفدية ممالأتها للقصر ومحاولة اعاقه سير التحقيقات (٧٨) .

ولقد أظهرت التحقيقات تورط بعض قيادات الجيش ، مما دعا النائب العام الى طلب تنحية حيدر باشا واقالة عثمان المهدي رئيس هيئة الأركان وحالة ١٢ ضابطا من الجيش وقائد البحرية الى المعاش . الا أن التحقيق لم يستمر في مجراه ، اذ اقترب الملك من دائرة الاتهام ، وكان أمام النائب العام اما أن يتهمه ويحقق معه أو ينهى التحقيق ، ولخشيته من أن يتهم بالعيب في الذات الملكية فضلا عن الضغوط التي بإشرها القصر والحكومة

(٧٧) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ص ٢٠٢ .

(٧٨) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ص ١٠٤ ، ومن دلائل تستر الحكومة على الملك أنها قدمت الى مجلس النواب مشروع القانون الخاص بتنظيم نشر أخبار القصر الملكي والأسرة الملكية ، قضى بمقوبة الحبس والغرامة على كل من ينشر في الصحف أخبارا عن الشئون الخاصة بأعضاء الأسرة المالكة دون إذن من الديوان الملكي . أرشيف الأهرام في ١٩٥٠/٨/١ .

على السواء ، فقد تم حفظ التحقيق (٧٩) .

وبتنسيق بين القصر والحكومة الوفدية جرى اتخاذ سلسلة من الاجراءات لمحو الآثار التي خلفها تفجير تلك القضية ، ففي ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ صدر قرار بحفظ التحقيق بالنسبة لأفراد الحاشية وفي اليوم التالي أنعم عليهم بأوسمة ونياشين تكريما لهم . وفي يوم ٣١ مارس نشرت الصحف تصريحاً للنحاس يعتذر فيه للملك عما حدث من تحقيقات في قضية الأسلحة مع بعض أفراد الحاشية كما أعيد حيدر وعثمان المهدي الى منصبيهما . ومن جهة أخرى عمد القصر الى الاقتصاص من النائب العام نفسه ، وساعدته الوزارة في ذلك امعانا في ممالآته ، فصدر قرار مجلس الوزراء في ٢٣ ابريل سنة ١٩٥١ بتعيين عبد الرحيم غنيم نائبا عاما بدلا من محمود عزمي الذي نقل رئيسا لقضايا الحكومة ، مما دعاه الى طلب حالته للمعاش وسرعان ما أجيب الى طلبه (٨٠) .

بالاضافة الى ذلك فقد قام القصر بترتيب نسف مخازن الذخيرة بالقلعة حيث كانت توجد كميات من الأسلحة الفاسدة ، وذلك بواسطة قنبلة زمنية

(٧٩) ولقد تزايدت مخاوف الملك بالفعل عما يمكن أن تسفر عنه نتائج تلك التحقيقات حتى أنه قبل وصوله الى ميناء الاسكندرية عائدا من رحلته بالخارج ، أرسل يستفسر عما اذا كان من الجائز أن تتخذ النيابة العامة ضده « شخصا » اجراء عند نزوله الى أرض الميناء ، فاجيب على استفساره بعدم جواز ذلك دستوريا ، ولكن هذه الحصانة الدستورية قاصرة على شخصه ، ولا تمتد لأحد سواه من حاشيته او مرافقيه . انظر عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ص ٢٣ .

(٨٠) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٣٠١ . ويؤكد حسن يوسف وكيل الديوان الملكي وقتذاك ، أن لجنة الاحتياجات قد عمدت الى شراء السلاح من السوق السوداء دون أى اعتبار لصلاحيته وذلك نتيجة الحظر الذي فرضته أمريكا وانجلترا على بيعه لمصر واسرائيل ، كما يعترف في مذكراته بأن الوسطاء والعملاء استغلوا الموقف ليحصلوا على العملة والثراء انظر حسن يوسف : المصدر السابق ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

لمحو آثار الواقعة امعانا في اخفاء دلائلها (٨١) .

عند هذا الحد ينبغي أن نتناول بالتحليل البواعث السياسية للأزمة والاعتبارات التي أثرت على حركة أطرافها . فالاستجواب الذي تقدمت به المعارضة وأدى الى تفجير الأزمة كان في الواقع اختبارا لقوة العلاقة بين القصر وحكومة الوفد ، وهو وإن بدا في ظاهره مستهدفا احراج الحكومة ، إلا أنه من الناحية العملية كان موجها للملك وحاشيته ، وينهض دليلا على ذلك أن كافة الوقائع التي تضمنها الاستجواب إنما جرت قبل تولي الوفد الحكم عام ١٩٥٠ . وقد أدارت المعارضة دفعة الحلاف بمهارة سياسية تحتسب لها ، جعلت الحكومة تقع في مأزق الاختيار الصعب ، فكان عليها أن تستفيد من ظروف تفجير الأزمة وتغل يدها عن الدفاع عن الملك وحاشيته فينتهي بذلك الوفاق مع القصر . أو تعتمد للدفاع عن الملك ورجاله وتكشف بذلك عن عجزها في مواجهة القصر وتستترها على فضائحه ، مما يكشفها أمام الرأي العام ويسئ اليها ويؤثر حتما بالسلب على مكانتها الجماهيرية ، وهو النهج الذي سارت عليه الحكومة الوفدية بالفعل . وبطبيعة الحال كان عليها أن تتحمل تبعات موقفها مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها الودية مع القصر . أضف الى ذلك فإن التناقض بدا واضحا في موقف الحكومة الوفدية بدفاعها عن وقائع جرت أصلا في عهد حكومة السعديين والأحرار وهما حزبا المعارضة واللذان ظهرا بمظهر من يحاسب الملك والحكومة الوفدية على تلك الوقائع .

ولا ريب أن اثارة القضية على هذا النحو قد كشف جليا عن مفاصد

(٨١) مرتضى المراغي : مذكرات ، شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة ، مجلة أكتوبر ، العدد ٤٩٢ يوم ١٩٨٦/٣/٣٠ .

الملك وحاشيته أمام الراى العام فى البلاد ، وبات جهود الحكومة بالفشل
بصدد محاولة التستر على فساد النظام وانحرافه . أما فى الجيش فكانت
الآثار أكثر حدة بحكم معاناة رجاله ليس من نتائج صفقة الأسلحة فحسب ،
بل ومن انحرافات كبار الضباط أيضا . وفى الجيش كان رد الفعل المباشر
متمثلا فى صدور المنشور الأول للضباط الأحرار فى أكتوبر سنة ١٩٥٠
بعنوان « نداء وتحذير » ومما جاء فيه أن الضباط جزء لا يتجزأ من الشعب ،
وإذا كان الشعب يحكم حكما ملكيا مستبدا ، فإن الجيش هو الآخر يخضع
لنفس الظروف منذ سيق إلى مجزرة فلسطين ، دون رأى ودون استعداد
وفرضت عليه الخطط الفاسدة والأسلحة الفاسدة (٨٢) .

وخلاصة القول فإن الآثار الحقيقية للأزمة إنما كانت تكمن أساسا فى
أنها ساعدت على تهيئة الراى العام فى البلاد ، بما أظهرته من فساد حكم
القصر ، وما لحق بالبلاد من أضرار على نحو يمكن معه القول بأن البلاد
أضحت مهياة لحركة تغيير حقيقى كان منشور الضباط أول رموزها .

فساد العلاقة بين القصر والجيش وتزايد نشاط الضباط الأحرار :

تدهور الموقف الداخلى فى البلاد بشكل واضح منذ نهاية الحرب العالمية
الثانية فمن جهة فشلت جولات المفاوضات المصرية - البريطانية « مفاوضات
صدقى - بيفن » وبغاضت آمال حكومة النقراشى أيضا بفشلها فى عرض
القضية المصرية على مجلس الأمن وأعقب ذلك موجة من الفوضى والارهاب
السياسى عمت البلاد . وفى محاولة للخروج من دائرة الأزمة الداخلية كان
قرار الاشتراك فى حرب فلسطين اذ وافقت حكومة النقراشى بعد تردد على

قرار الملك فى الاشتراك فى الحرب أملا فى أن يحرز الجيش المصرى من الانتصارات فى ساحة القتال ، مما يعين النظام القائم على استعادة مقاليد السلطة فضلا عن هيئته •

ودون اغراق فى التفاصيل فلقد كانت حرب فلسطين وما تمخض عنها من نتائج ، ذات وقع شديد بين صفوف الجيش ، لم تستطع الأحزاب السياسية بتقايديتها أن تستوعبه ، فراح كل فريق منها يحاول استغلال الموقف لصالحه ، حتى الجانب البريطانى نفسه راح يسير على نفس النهج مما يتضح من تعليق وزير خارجية بريطانيا على مذكرة القسم المصرى بوزارته بقوله « اذا لعبنا بأوراقنا بعناية فسوف تكون النتيجة أن مصر سوف تعود للاقتراب نحونا من جديد » (٨٣) •

على كل حال فقد كانت الفكرة السائدة لدى الرأى العام حتى ذلك الوقت مؤداها أن الجيش كمؤسسة عسكرية موالية للملك تنحصر مهمتها الأساسية فى حماية نظام كان القصر على قمته ، ولا ريب أن استقرار تلك الفكرة على المستوى الشعبى والرسمى ، كان عاملا حيويا لتأمين حركة الضباط الوليدة ، حال دون كشفها ولو الى حين •

وفيما يتصل بفكرة تنظيم الضباط الأحرار فرغم أنها كانت موجودة بالفعل خلال الحرب العالمية الثانية ، الا أنها لم تدخل عملا فى طور التكوين الا فى أثناء حرب فلسطين • وبدأت فى التنظيم فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ حيث كون الضباط الأحرار هيأتهم التأسيسية (٨٤) ، بهدف انقاذ البلاد من

Fo : 371/69193 : Memorandum of Egyptian Department, (٨٣)
July 31, 1948.

(٨٤) كانت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار تضم البكباشى جمال عبد الناصر ، الصاغ عبد الحكيم عامر ، الصاغ كمال الدين حسين ، الصاغ صلاح سالم ، قائد الاسراب حسن ابراهيم ، قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ، الصاغ خالد محيى الدين ، البكباشى زكريا محيى الدين ، البكباشى أنور السادات ، البكباشى حسين الشافعى •

الانهيار والتردى الذى وصلت اليه . وفى يناير سنة ١٩٥٠ تم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للهيئة التأسيسية بالاجماع ، كما أعيد انتخابه للمرة الثانية فى يناير سنة ١٩٥١ وللمرة الثالثة فى يناير سنة ١٩٥٢ . ولقد اتفق الضباط الأحرار على اختيار محمد نجيب لى يكون قائدا للحركة يوم تنفيذها وبقي هذا الاختيار سرا بينهم لم يفضوا به اليه ، الا قبيل انتخابات نادى الضباط التى جرت فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ (٨٥) .

الا أنه ينبغى الإشارة الى أن الضباط الأحرار سبق لهم دعوة عزيز المصرى ليرأس حركتهم ولسكنه اعتذر متعللا بكبر سنه وحالته الصحية مفضلا البقاء أبا روحيا لهم (٨٦) . على هذا فيمكن القول بأن تشكيل الضباط الأحرار بخطه السياسى الواعى بدأ بنشاط جمال عبد الناصر عام ١٩٤٩ . أما الاتجاه الذى أشار اليه أنور السادات فى كتاب صفحات مجهولة - عن تجمع بعضهم فى منقباد عام ١٩٣٨ ، فلم يكن تشكيلا بالمعنى المفهوم بقدر ما كان تيارا بين صفار الضباط عبر عن قلقهم بالنسبة لأوضاع بلادهم .

بدأ الضباط نشاطهم بطبع المنشورات السرية بتوقيع « الضباط الأحرار » وجرى توزيعها على الضباط والمدنيين على السواء . ورغم الطابع السرى للحركة فان الاتصالات قد جرت بين أعضاء التنظيم والقوى السياسية القائمة وقتذاك ، وكان الملاحظ أنها كانت تتم على مستوى

(٨٥) لمزيد من التفاصيل عن نشأة تنظيم الضباط الأحرار ، انظر محمد أحمد أنيس ثورة ٢٣ يولية وأصولها الاجتماعية ص ١٩٢ - ١٩٣ ، عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، جمال حماد : المصدر السابق ص ١٠٣ وما بعدها ، أنور السادات : صفحات مجهولة ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٢٢ ، انظر كذلك :

Vatikiotis, P.J : The Egyptian Army in Politics, P.P. 43-44.

Hurani, A, Edited by : Middle Eastern Affairs, P : 159

شخصى وليست باسم التنظيم الذى كان لا يزال طابعه سرىا ونشاطه بعيدا عن العلانية . من ذلك فقد اتصل النقيب مصطفى كامل صدقى - من رجال الحرس الحديدى - بجمال عبد الناصر وقام باعطائه بيانات عن جماعة وطنية سرية كونها فى صفوف الجيش بتأييد سرى من الملك وعرض عليه ضم جماعته الى الضباط الأحرار الا أن جمال عبد الناصر أقنعه بعدم رغبته فى الانضمام الى أية جماعة سرية ، وصرف بذلك نظر القصر عن تنظيم الضباط الأحرار(٨٧) .

واحجام تنظيم الضباط الأحرار عن التعاون مع القصر على هذا النحو يمكن تفسيره فى ضوء اعتبارات عدة منها أن مثل هذا التعاون سوف يفضى حتما الى كشف التنظيم على نحو يمكن القصر من القضاء عليه واعتقال زعمائه أو رصد نشاطه على أقل تقدير . ومن ذلك أيضا أنه لم يكن من الميسور مسايرة القصر والتعاون معه حتى من قبيل الحداع لما قد يترتب على ذلك من مخاطر غير محسوبة النتائج . ثم أن القصر كان من الناحية العملية القوة السياسية الأكثر تهديدا لنشاط التنظيم ولبقائه واستمراره . فضلا عن أن التعاون معه - بغض النظر عن الأسباب والنتائج - كان من شأنه أن يشين صفحة التنظيم الثورية .

أما عن صلات التنظيم بالقوى السياسية الأخرى ، فقد كان الأمر جد مختلف . فلقد بادر الضباط الأحرار بالاتصال بالوفد قبل الثورة بزمن طويل - على حد تعبير أنور السادات - وكانوا قد وضعوا خطتهم على أساس

(٨٧) جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وصحبه ج ١ ص ٢٣٤ . ولقد أكد أنور السادات فى كتابه صفحات مجهولة حدوث هذا الاتصال : انظر المرجع المذكور ص ١٧٩ . ص ١٩٣ .

فرض الوفد على فاروق (٨٨) • ولقد جرى هذا الاتصال بالفعل فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة ، وكان الاتجاه أن يتم التمهيد لذلك عن طريق اليوزباشى جمال القاضى ابن شقيق عبد اللطيف باشا محمود الوزير الوفدى والذى أبدى استعداده لأن يقدمه الى فؤاد سراج الدين ، وكان من المقرر أن يشترك فى ذلك أيضا رشاد مهنا لصلة قرابته بفؤاد سراج الدين ، الا أنه اعتذر عن ذلك وانتهى الأمر بتدبير مقابلة فؤاد سراج الدين مع جمال القاضى وشقيقه فاروق وأحمد أنور واتضح من المقابلة أن الشكوك قد راودت فؤاد سراج الدين والذى حاول أن يسبر أغوار حركة الضباط ومعرفة قائدهم وكان يهدف من وراء ذلك اقناع الملك بأنه اذا ما أصبح وزيرا للحربية أمكنه السيطرة على الجيش • على كل حال لم تنته المقابلة الى صيغة محددة للتفاهم بين الضباط الأحرار والوفد (٨٩) •

أما عن صلات الضباط الأحرار بالاخوان فيمكن القول بأن أشد الدعوات نجاحا فى اجتذاب التنظيم كانت دعوة الاخوان • فالجماعة بتنظيمها الهرمى الذى كان يقف المرشد العام على قمته وبتشكيلاتها شبه العسكرية ، كانت أمرا يتسق مع مألوف النظام العسكرى لهؤلاء الضباط ، فضلا عن أن الفاعلية المميزة لنشاط الاخوان وحركتهم عن سائر القوى السياسية الأخرى كان باعنا آخر لجذب الضباط اليهم • وبالفعل انضم اليهم عدد كبير من الضباط الذين كونوا اللجنة التأسيسية فيما بعد ، ولقد توثقت صلات جمال عبد الناصر بشكل خاص بالاخوان الى الحد الذى دعا ابراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء الى استدعائه الى مكتبه فى ٢٥ مايو سنة ١٩٤٩ ،

(٨٨) أنور السادات : صفحات مجهولة ص ١٦ •

(٨٩) لمزيد من التفاصيل عن مقابلة فؤاد سراج الدين أنظر ، أنور السادات : أسرار

الثورة المصرية ص ٢٣٦ وما بعدها •

بعد عودته من حرب فلسطين كيما يحذره من تلك الصلات (٩٠) .

على الرغم من ذلك التحذير فقد استمرت الصلات قائمة بين الضباط الأحرار والاعوان رغم ما كان من رفض الضباط ما اقترحه حسن البنا من اندماجهم فى تنظيم الاعوان ، ذلك أنهم لم يكونوا يريدوا الارتباط بأى حزب سياسى أو يصبغوا حركتهم بلون سياسى معين (٩١) . ولقد اتخذ هذا الاتجاه مفهومه واضحا فيما ظهر من اصرار جمال عبد الناصر وأعضاء اللجنة التأسيسية ، على عدم الخضوع لوصاية أو توجيه من خارج التنظيم ، مما كان سببا فى اسقاط عضوية البكباشى عبد المنعم عبد الرؤوف أحد أعضاء التنظيم وذلك قبل قيام ثورة الجيش بثلاثة شهور ، وذلك لالتزامه وارتباطه بجماعة الاعوان ، الا أنه ينبغى الإشارة الى أن هذا الاجراء لم يكن ليعطى انعكاسا حقيقيا لعلاقة الاعوان بالتنظيم ، ذلك أنه برحيل حسن البنا بدت قيادة الاعوان أكثر مرونة قبل تنظيم الضباط الأحرار ، بتجنب الدعوة للاندماج أو محاولة فرض الوصاية عليه ، ومن ثم فقد استمرت العلاقة طيبة بين الطرفين حتى أنه قبيل قيام الثورة مباشرة ، جرت اتصالات مكثفة بدأت يوم ١٨ يولية سنة ١٩٥٢ بين جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين -عبد الحكيم عامر من جانب وبين بعض قيادات الاعوان مثل عبد القادر حلمى وحسن العشماوى وصالح أبو رقيق من جانب آخر حيث تم ابلاغهم بموعد الحركة (٩٢) .

(٩٠) وما يجدر ذكره أن الضباط الذين كانوا على صلات بالاعوان بخلاف جمال عبد الناصر هم : عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، عبد اللطيف البغدادى ، حسن ابراهيم ، خالد محيى الدين ، صلاح سالم بالإضافة الى عبد المنعم عبد الرؤوف . انظر جمال حماد : المصدر السابق ص ٢٤ .

(٩١) Vatiklatis, P.J : Egypt since the Revolution : P : 89

(٩٢) جمال حماد : المصدر السابق ص ٢٦ ، ٦٧ وما بعدها .

أما عن الصلات بالتنظيمات الشيوعية بمصر ، فينبغى الإشارة الى أن ذلك الاتجاه كان موجودا بالفعل لدى بعض الضباط الأحرار قبل تشكيل تنظيمهم . فقد كان خالد محيى الدين على صلة بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « حدتو » بعد أن كان قد انضم الى منظمة أسكرا عام ١٩٤٧ واستمرت صلاته بحدتو حتى بعد انضمامه الى تنظيم الضباط الأحرار . وينبغى الإشارة الى أنه كان فى حدتو قسم للجيش ، وهو القسم الذى نجا سليما من الارهاب الذى تعرضت له الجماعة بعد اغتيال النقراشى ، ويرجع ذلك الى شدة الاهتمام بتدابير الأمن ، باعتباره السلاح الوحيد الذى يحمى قسم الجيش فى وقت كانت فيه معظم قيادات « حدتو » قد جرى اعتقالها . وكان المسئول السياسى لقسم الجيش هو أحمد حمروش وكان أحمد فؤاد - وكيل النيابة وقتذاك هو مسئوله الثقافى - يضاف الى ذلك فان منشورات الضباط الأحرار كانت تتم طباعتها وتوزيعها بمعرفة « حدتو » وكان يتولى كتابتها خالد محيى الدين وأحمد حمروش وجمال القاضى (٩٣) .

ويلقى مايلز كوبلاند فى كتابه « لعبة الأمم » الضوء على الصلات التى قامت بين تنظيم الضباط الأحرار والسفارة الأمريكية ، قبل القيام بحركتهم وتبدو المفارقة كبيرة فى أن الدور الأمريكى قد استهدف أساسا التدخل فى شئون البلاد من خلال الملك ، الا أنه انتهى الى تأييد حركة الضباط الأحرار . فلقد جاء الى مصر كيرميت روزفلت وهو أحد ضباط المخابرات المركزية تحت ستار العمل فى السفارة الأمريكية فى أوائل عام ١٩٥٢ ، بغرض تنظيم ثورة سلمية فى مصر تحت قيادة الملك فاروق نفسه لتصفية النظام القديم كله ، مطوقا بذلك محاولات الثورة المتكررة ضده . وكانت

(٩٣) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ص ١٣٧ وما بعدها . انظر كذلك : رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠ - ١٩٥٠) ص ٢٤٥ .

الإصلاات قائمة بالفعل بين فاروق وكيرميت روزفلت ، بل وتمتد الى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ اذ وقف روزفلت الى جانب فاروق على هذا فقد قوبلت عودته الثانية الى مصر بترحاب شديد من جانب فاروق . وازاء فشل روزفلت فى اجراء الثورة السلمية ، كآثر لفشل محاولات وزارة الهلالى الأولى للاصلاح ، رغم التعضيد الأمريكى لها ، على نحو اقتنع معه روزفلت تماما بأن الجيش وحده هو القادر على مواجهة الموقف المتدهور ، وعلى اقامة حكم يستطيع الغرب أن يقيم معه علاقة ود وتفاهم(٩٤) .

وبالفعل جرت الاجتماعات بين كيرميت روزفلت وبعض ضباط التنظيم فى مارس ١٩٥٢ بموافقة جمال عبد الناصر . ويوضح التقرير الذى قدمه روزفلت الى وزير خارجيته بعد عودته من مصر وقبل شهرين من قيام حركة الضباط ، التقدير الأمريكى للحركة وقيمتها فيما أشار اليه بأنه « لم يعد هناك أمل فى ابعاد الجيش عن القيام بانقلاب قريب واثناؤه عن عزمه على استلام السلطة » . (٩٥) .

والواقع أن تلك الاتصالات التى جرت لم تصل الى مرحلة التنسيق بين تنظيم الضباط الأحرار والمسئولين بالسفارة الأمريكية ، الا أنه كان من أبرز انعكاساتها المباشرة ما طلبه جمال عبد الناصر من خالد محيى الدين من عدم استخدام عبارة « الاستعمار الأنجلو أمريكى » فى منشورات الضباط والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطانى(٩٦) . وكان ذلك بدوره يعكس معنى « للتفاهم » بين الطرفين فحسب ، دون أن يصل الى حد التمهيد للحركة

(٩٤) مايلز كوبلاند : لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير - الطبعة الأولى - بيروت ١٩٧٠ ص ٨٤ - ٨٦ .

(٩٥) المصدر السابق ، نص التقرير ص ٩٢ - ٩٦ .

(٩٦) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٢ ص ١٥ .

أو السيطرة عليها من الجانب الأمريكى ، على نحو ما أراد كوبلاند
الايحاء به (٩٧) .

على هذا لم يكن تنظيم الضباط الأحرار بمنأى عن التيارات
السياسية والأيدىولوجية التى كانت تموج بها الساحة وقتذاك . فرغم
أنه قد حمل بين جوانحه اتجاهات اليمين واليسار ، إلا أن اجتماع تلك
الأضداد لم يكن ليفت من عضده ، إذ كانت كراهية الملك هى القطب الثابت
للتنظيم . ورغم حرص قيادة التنظيم على ألا يكون لها لون حزبى أو تخضع
لوصاية أى من القوى السياسية إلا أن عددا من الأعضاء قد استمروا على
صلاتهم القديمة بالقوى التى كانوا ينتمون إليها . ومن ثم فإن التنظيم قد
وقع فى تناقض حاد ، فهو من ناحية راح يحاول الاتصال بالوفد وقيم جسور
التفاهم مع الإخوان ويبقى على صلاته بالقوى الشيوعية فى الوقت الذى كان
يحاول فيه الخروج من دائرة وصاية هذه القوى عليه ، وهذا بلا ريب كان
خطأ محسوبا على تنظيم الضباط الأحرار ، فالأمر الذى لا مراء فيه أن كل
هذه القوى قد راحت تخطط فى محاولة للهيمنة على التنظيم بشكل أو بآخر
أملا فى أن تستفيد منه لصالح قضيتها .

فاذا كان الضباط الأحرار قد غلوا يدهم عن الالتقاء بالقصر - كما
رأينا - ونجحوا فى ذلك ، إلا أن محاولتهم للالتقاء مع الوفد - كما يعترف
أنور السادات - قد تمخض عنها محاولة الحزب الشعبى استغلالهم لصالحه ،
وراح زعماءه - بعد قيام الثورة - يدللون بفضلهم عليها وأن هجومهم على
الملك قد هيا السبل لقيامها وراحوا يشيرون بأنهم أسياد الموقف شاءت

الثورة أم لم تشأ(٩٨) ، حتى صلاتهم بالاخوان قد أفضت الى رغبتهم فى فرض وصايتهم على التنظيم ولعل تحسن العلاقة بينهم لم يكن راجعا الا الى اعتدال سياسة الاخوان فى مواجهتهم . ولم تكن الآمال التى علقتها «حدثو» على التنظيم لتختلف فى كثير عن أطماع القوى السياسية الأخرى .

على كل حال فقد جاءت انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط لتؤرخ بدء اعلان الصراع بين الضباط والملك . فقد كان من المقرر اجتماع الجمعية العمومية للنادى يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، الا أن الملك أصدر أوامره بتأجيل الاجتماع لكى يعد خطته ، وانهقدت الجمعية العمومية فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وبالفعل سعى القصر الى محاولة فرض صنيعته اللواء حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود مرشحا لرئاسة النادى فى مواجهة اللواء محمد نجيب مرشح تنظيم الضباط الأحرار(٩٩) .

وكان أن اعترضت الجمعية العمومية على ترشيح حسين سرى باعتباره من سلاح الحدود وهو سلاح غير مستقل لأنه يضم ضباط من مختلف الأسلحة ، فاستغل الضباط من أعضاء التنظيم الموقف وراحوا يعملون بمهارة لانجاح مرشحيهم والدعوة الى انتخابهم . وبالفعل أجريت الانتخابات

(٩٨) أنور السادات : صفحات مجهولة ص ١٨ وما بعدها .
(٩٩) وكان حسين سرى عامر وكيلا لسلاح الحدود أثناء تولي محمد نجيب قيادته . ولقد ارتبط اسم حسين سرى عامر بوقائع تهريب المخدرات وبيع الأراضى بوسائل غير مشروعة كما اتهم فى عديد من جرائم الرشوة والتزوير . وقد أظهرت لجنة التحقيق فى الانحرافات والمخالفات التى ارتكبت داخل سلاح الحدود ووصلت الى ٦٠٠ جريمة نسبت أغلبها الى حسين سرى . ورفع محمد نجيب تقريرا بذلك الى اسماعيل شيرين - صهر الملك فاروق - تمهيدا لرفعه للملك الذى أمر بترقية حسين سرى عامر استثنائيا وتعيينه مديرا للحدود بدلا من محمد نجيب ، وكان ذلك راجعا للصلات الوثيقة التى ربطت حسين سرى بالملك وحاشيته . يضاف الى ذلك ما كان من اتهام الضباط الأحرار له فى منشوراتهم باغتيال اليوزباشى عبد القادر طه وطالبوا بمحاكمته . أنظر محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ٨٧ - ٨٨ ، أنظر كذلك جورج فوشيه : المصدر السابق ص ٢٧٩ .

فى ٣١ ديسمبر حضرها ٥٠٠ ضابط . وظهر اتجاه من العناصر المؤيدة للقصر بتعديل لائحة النادى بفرض الزج بالعناصر الموالية للملك فى مجلس ادارة النادى ، الا أن غالبية الضباط وقفوا باصرار ضد محاولة التعديل وانتهى الأمر الى تقرير ابعاد ممثلى سلاح الحدود من التمثيل بمجلس الادارة (١٠٠) .

أسفرت انتخابات نادى الضباط عن فوز محمد نجيب برئاسة مجلس الادارة - الذى ضم خمسة من الضباط الأحرار - هم : زكريا محيى الدين ، حمدى عبيد ، جمال حماد ، حسن ابراهيم أمين شاکر بينما سقط فيها الضباط المعروفون بأنهم صنائع القصر (١٠١) . ومن جانب آخر جرت فى يوم ٧ يناير محاولة اغتيال حسين سرى عامر نفسه ، والذى اتهم مصطفى كمال صدقى وضابط آخر هو محمود ابراهيم فهمى بتدبيرها ، بينما كان القائمون بتنفيذ المحاولة هم جمال عبد الناصر وثلاثة من زملائه من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار (١٠٢) .

بدا واضحا أن انتخابات نادى الضباط كانت بمثابة اختبار حقيقى لقوة تنظيم الضباط الأحرار فى مواجهة القصر ، ولعل محاولة اغتيال حسين سرى عامر كانت بدورها محاولة من جانبهم لاشعار الملك بقوتهم (١٠٣) . الا أن القصر راح يحاول حسم هذا الصراع ، فاستدعى الفريق حيدر اللواء محمد نجيب والقائمقام رشاد مهنا وأبلغهما برغبة الملك فى ضم حسين

(١٠٠) الأهرام فى ١/١/١٩٥٢ .

(١٠١) جمال حماد : المصدر السابق ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(١٠٢) البلاغ : ١٩٥٢/١/٨ أما الضباط الثلاثة الذين شاركوا فى المحاولة هم :

حسن ابراهيم وحسن التهامى وكمال رفعت . أنظر محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ٩٦

- ٩٧ -

Vatikiotis : P.J : The Egyptian Army in Politics : P : 64 (١٠٣)

سرى عامر الى مجلس ادارة النادى الا ان نجيب اقنعه بعدم امكان ذلك (١٠٤) . كآثر لهذا أصدر الملك فى ١٥ يوليه ١٩٥٢ أمرا بحل مجلس ادارة النادى وتعيين مجلس مؤقت برئاسة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق محمد نجيب - وسحب الاعتمادات المخصصة لمبنى النادى الجديد بالزمالك ، مما أدى الى تزايد سخط الضباط على الملك (١٠٥) .

ومن ناحية أخرى راح القصر يشدد حصاره على تنظيم الضباط الأحرار من خلال التركيز على رصد نشاط وتحركات محمد نجيب باعتباره واجهة التنظيم العلنية ، فخضع لرقابة محكمة من البوليس السياسى . ويشير نجيب فى مذكراته الى أنه قد فوجئ بزيارة اللواء أحمد فؤاد صادق له بمكتبه وأبلغه بأنه أثناء وجوده بمنزل يوسف رشاد - قائد الحرس الجديد - علم بأنه سوف يقبض عليه - أى محمد نجيب - لاتهامه بتزعم حركة ثورية داخل الجيش الا أن فؤاد صادق نفى ليوسف رشاد بشكل قاطع احتمالات ذلك ، الا أن الأخير أخبره ثانية بأن المسألة خطيرة لأنها تتعلق بحياة الملك (١٠٦) .

بدا من الواضح أن تلك المناورة من جانب القصر قد استهدفت إثارة مخاوف نجيب وارهابه بشكل أساسى ، الا أنها من جانب آخر كانت باعشا للضباط الأحرار كيما يتخذوا أسباب الحيطة والحذر ، خاصة وأن نشاطهم قد بدأ فى التوسع فشكلوا لجانا قيادية بالقاهرة والعريش حيث تتجمع القوات الرئيسية للجيش (١٠٧) . على هذا النحو كان الصراع التحتى بين

(١٠٤) صلاح الشاهد : ذكرياتى بين عهدين ص ٢١٨ .

(١٠٥) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ١٠١ .

(١٠٦) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٣٥ .

(١٠٧) أحمد حروش : قصة ثورة ٢٣ يولية ج ٢ ص ٩ .

القصر والضباط قد بلغ حدته وبات كل طرف يتهايا للقضاء على الآخر .
وبسبيل تهدئة الموقف بدت مساعي حسين سرى أثناء وزارته الخامسة
لاصلاح ذات البين ، فقابل الدكتور محمد هاشم وزير الداخلية محمد نجيب
وعرض عليه منصب وزير الحربية كوسيلة لازالة اسباب التذمر بيد أن
محمد نجيب رفض هذا العرض (١٠٨) . وكان حسين سرى قد أبلغ الملك
- من خلال حافظ عفيفي - أنه سوف يقدم استقالته ما لم يوافق على تعيين
محمد نجيب وزيرا للحربية الأمر الذي رفضه فاروق بشدة خشية أن يكون
نجيب هو « غرابي رقم ٢ » (١٠٩) .

على هذا النحو فشلت الجهود التي بذلها سرى لاصلاح العلاقة بين
الطرفين ، وقدم استقالته في ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٢ . والحقيقة أن موقف
العناد والتشدد من جانب القصر ازاء سرى يمكن تفسيره بأن الملك كان
لا يزال على اعتقاده بولاء الجيش له ، وأنه بمقدوره السيطرة على عوامل
التذمر والسيخط فيه واخمادها ، وأنه طالما قد أحكم قبضته على قيادات
الجيش فإن ذلك وحده كاف لكبح أي اتجاهات سياسية بداخله (١١٠) .
ولا ريب في أن عدم إدراك الملك للحجم الحقيقي لتنظيم الضباط الأحرار
ونشاطه كان باعثا آخر على استهانته بالأمر .

أما عن رفض محمد نجيب لمنصب وزير الحربية فجاء - في رأي
الباحث - متسقا وسلامة التقدير ، إذ لن يكون بمقدوره في هذا المنصب
اجراء أية اصلاحات للقضاء على سيخط الضباط وتذمرهم طالما استمر

(١٠٨) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ص ٢٦ .

(١٠٩) جورج فوشيه : المصدر السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، انظر كذلك جمال حماد :

المصدر السابق ص ١٦٢ .

Vatikiotis, P.J : The Egyptian Army in Politics : P : 62.

(١١٠)

الفريق محمد حيدر قائدا عاما للجيش ، وكبار قادتهم على ولائهم المطلق للعرش . ثم أن مطالب الإصلاح التي استهدفها تنظيم الضباط الأحرار لم تكن قاصرة على الجيش فحسب ، وإنما امتدت لتشمل الجوانب السياسية والاجتماعية في البلاد ، والتي كان القصر عملا يتحمل النصيب الأوفى في فسادها .

مقدمات الثورة ونهاية حكم القصر :

تزايدت الأوضاع الداخلية في البلاد سوءا اثر حريق القاهرة واضطربت أداة الحكم فيها وظهر واضحا أن القصر رغم استبداده وانحرافه بالسلطة إلا أنه بدأ وقد اعتراه التفكك والانحلال ، وبات أمر البلاد معقودا لحاشية والوسطاء من أعوان الملك ، فراحوا يتدخلون في كافة شئون الحكم والادارة . ولا ينقض من هذا القول محاولات الحكومات المتعاقبة لإصلاح أحوال البلاد المتردية ، إذ أنها قد جرت في اطار الهيمنة الملكية .

فعلى شاكلة أبيه أوغل فاروق وحاشيته في إلبث بحكم البلاد ، وامتد نفوذهم الى كافة المجالات تحركهم في ذلك بواعث وأطماع شخصية . فمن دلالات هذا التدخل ما كان من حصول شركة « سعيدة » للطيران على اعانة من الحكومة سنة ١٩٥١ قيمتها مائة وثلاثون ألف جنيه ، رغم ما ثبت للحكومة من فساد ادارتها . وقد تبين أن الشركة قد أهدت فاروقا جزءا من أسهمها وأنه كان وراء تخصيص تلك الاعانة لها (١١١) . ومن تلك الدلالات ثانيا : ما كان من قيام الملك بترشيح أحمد عبود وكريم ثابت - المستشار المالي للملك - لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس وإزاء رفضها

(١١١) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ص ١٩٥ .

لترشيح الأخير هدها الملك بعرقلة أعمالها وطلب كزيم ثابت مبالغ ١٥٠ ألف جنيه من الشركة للتنازل عن ترشيحه ، إلا أنها رفضت فقام الملك بتعيين الياس اندراوس فى وظيفة القوميسير المصرى للشركة ، مما اضطرها للاذعان مكتفية بما كانت تدفعه له من راتب كبير (١١٢) . ومن ذلك أيضا أن محمود أحمد فرغلى وآخرين كونوا مجموعة شرائية تعاقدت مع تجار القطن لشراء نصف مليون قنطار ، وازاء عجز التجار عن الوفاء بالتعاقد بدت الحكومة النحاسية متعاطفة معهم فعرض الياس اندراوس على محمود فرغلى التدخل لدى الملك ، وبعد مساومات دفع فرغلى باشا وزملاؤه رشوة قيمتها ١٥٠ ألف جنيه للملك و ١٠ آلاف جنيه للناشية ، وتدخل الملك بالفعل لدى الحكومة فتراجعت عن موقفها المؤيد للتجار وأنقذت فرغلى باشا وزملاءه من الحسارة (١١٣) .

ومما زاد الأمر سوءا أن امتد تدخل الناشية أو « غير المسئولين بالقصر » الى حد محاولة التدخل لدى الملك لتغيير الوزارات ، اذ أشار عليه الياس اندراوس بتغيير الوزارة النحاسية الأخيرة بعد قيامها بالغاء المعاهدة ، وبرر ذلك بعجزها عن الاضطلاع بأعباء الحكم وتدهور الأحوال المالية والاقتصادية فى البلاد ، ورشح للملك حافظ عفيفى لرأس الوزارة الجديدة . وكان الياس اندراوس حائقا على الوزارة لعدم اطلاعه على نواياها لالغاء المعاهدة فضلا عن تطلعه لمنصب رئيس مجلس ادارة بنك مصر الذى كان يشغله حافظ عفيفى (١١٤) .

(١١٢) صليب سامي : مذكرات ص ٣٣٣ - ٣٣٥ ، انظر كذلك حسن يوسف : مذكرات ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .
(١١٣) محمد أحمد فرغلى : مذكرات : عشت حياتى بين هؤلاء ص ١٣٤ - ١٣٦ .
(١١٤) حسن يوسف : مذكرات ص ٣٠٥ - ٣٠٧ .

وبدأ التدخل من جانب الملك وحاشيته يتخذ طابعا ايجابيا ، فبمسئله
اقالة الحكومة النحاسية امر حريق القاهرة ، تولت وزارة علي ماهر الثالثة
الحكم « وهي وزارة تهدئة » على حد تعبير الراقعي (١١٥) . وبالفعل كان علي
ماهر يمثل البديل المقبول للحكومة النحاسية ، ثم أنه كان السياسي الوحيد
على الساحة الذي تمكن من الاحتفاظ بعلاقته طيبة مع كافة قوى التأثير
السياسي .

ولقد تصور علي ماهر أن بمقدوره ترويض الملك وحاشيته ، مستندا
في ذلك الى صلاته الوثيقة بدوائر القصر ، بيد أنه سرعان ما تبددت آماله
عندما بدأت سلسلة من الأزمات مع القصر كانت اولها عندما طلب منه
الياس اندراوس تعيين كريم ثابت وزيرا في وزارته تلبية لرغبة الملك
الامر الذي رفضه علي ماهر (١١٦) . تلا ذلك أن طلب القصر تعيين كامل
القاويش في منصب النائب العام بدلا من عبد الرحيم غنيم . وكان اسم
القاويش قد لمح في تحقيقات قضية مقتل امين عثمان ، فضلا عن توثق
صلاته مع محمد حسن « شماسرجي الملك » الا أن الأزمة قد انتهت بتعيين
كامل القاويش وكيل الوزارة الداخلية . وبصدد التعيينات أيضا طلب الملك
تعيين أحمد طلعت حكامدارا للعاصمة ، مما رآه أحمد ماهر استفزازا وتحديا
للاخوان ، في وقت حرص فيه على تهدئة خواطرهم . فرشح أحمد
عبد الهادي للمنصب الا أنه ما لبث أن تراجع أمام ضغوط القصر فوافق على
تعيين أحمد طلعت (١١٧) .

(١١٥) عبد الرحمن الراقعي : مقتنيات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ص ١٣٢ .

(١١٦) حسن يوسف : المصدر السابق ص ٣٣١ .

(١١٧) موسى صبرى : قصة ملك و٤ وزارات ص ٤٢ وما بعدها .

ومن جانب آخر راج على ماهر ينتهج سياسة مبتها الوفاق مع الوفد ،
أملا في تجنب معارضته في البرلمان على أقل تقدير وإدراكا منه بضعف
وزارته التي ضمت وزراء كانوا في غالبيتهم من الموظفين السابقين ممن
لا علاقة لهم بالسياسة أو بالأحزاب السياسية . بيد أن هذا الاتجاه من
جانب على ماهر لم يكن ليقابل بالرضاء من جانب الملك الذي كان راغبا في
رئيس وزراء يمتلك الشجاعة لتحطيم الوفد (١١٨) . وبدا أن الهلالى هو
الرجل المناسب من وجهة نظر القصر ، والذي يمتلك القدرة على التصدى
للفرد . وبالفعل فإن طريقة اختياره لوزرائه فضلا عن جهوده التي بذلها
في كشف العديد من الفضائح المالية للوفد قد عضدت مكانته لدى
الملك (١١٩) .

والحق أن الهلالى تبني حركة تطهير واسعة في البلاد ، وشكل عدة لجان
قضائية للتحقيق في الجرائم والمخالفات التي تبس نزاهة الحكم الوفدى ،
وصار من المتوقع أن تمتد يد التطهير لتشمل حاشية القصر فضلا عن بعض
أعضاء الوزارة النحاسية الأخيرة . كآثر لذلك فقد بدت وزارة الهلالى
عرضة لهجوم مزدوج من القصر والوفد في آن واحد . فتشر الوفد في ١٥
أبريل بداء للشعب بالأ تشغله عمليات التطهير عن مطالبه ، قاصدا بذلك
تحويل الأنظار عنها ، ووصف محاولات الهلالى للتطهير بأنها « غير مشروعة » ،
وأنها تمت بإيعاز من الجانب البريطاني (١٢٠) .

ومن جهة أخرى راجت العناصر غير المسئولة من حاشية الملك أيضا

Fo : 371/96875 : No : 109 : Stevenson to Eden, April 26, 1952 (١١٨)

Ibid

(١١٩)

Fo : 371/96876 : No : 1011 : Chancery to African Department, Jun. 24, 1952.

(١٢٠)

تتحرك في وجه محاولات وزارة الهلالى فرغ كريم ثابت - المستشار الصحفى للملك - مذكرة اليه يقترح فيها اقالة الوزارة بزعم أن ذلك يتفق وصالح الملك ، على أن يكلف مرتضى المراغى بتشكيل الوزارة أو يكلف حسين سبرى بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ، ولقد وافق الملك بالفعل على مبدأ تغيير الوزارة الا أنه أرجأ التنفيذ الى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ (١٢١) .

على الجانب الآخر كانت سياسة الهلالى قد جعلته موضع قبول ورضا من دوائر السفارة البريطانية ، ذلك أن حركة التطهير التى تبناها كانت فى جانب منها مقدمة للاصلاحات السياسية والاجتماعية ، مما كان موضع اعتبار الجانب البريطانى لما سوف يترتب على ذلك من استقرار الأوضاع الداخلية بعد أن عانت السياسة البريطانية من اضطرابها ، ثم أن التطهير فى الجانب الآخر منه بما كان يكشفه من مساوئ الحكم الوفدى كان موضع التأييد البريطانى أيضا باعتباره وسيلة غير مباشرة للشار من الحزب الذى ألغى المعاهدة . ومن ثم فإن احتمالات تغيير وزارة الهلالى كانت باعثا على قلق السفارة البريطانية ، ولدى مفاتحة القائم بالأعمال البريطانى لحافظ عفيفى فيما تردد بهذا الشأن ، أخبره بأن الأمر لا يخرج عن كونه مؤامرة من جانب الوفد للإيهام باقتراب عودته للحكم ، فضلا عن أن تغيير حكومة الهلالى لن يكون فى صالح الحكومة البريطانية أو مصر ذاتها (١٢٢) .

كان من الواضح أن وزارة الهلالى الأولى قد أصبحت مجورا للصراع بين جناحى القصر . فالجناح الأول كان يتزعمه حافظ عفيفى رئيس الديوان ووكيله حسن يوسف وهذا الجناح كان مؤيدا لبقاء الوزارة . أما الثانى

(١٢١) حسن يوسف : مذكرات ض ٢٢٨ .

(١٢٢) المصدر السابق : نفس المكان .

فكان على رأسه كريم ثابت والياس اندراوس ، وهذا الجناح كان بادى التأثير على الملك بشكل واضح ، مما ظهر أثره واضحا فى استقالة وزارة الهلالى فى ٢٨ يونيه (١٢٣) . وبدأ حافظ عفيفى أيضا راغبا فى الاستقالة من منصبه كرئيس للديوان تضامنا مع الوزارة (١٢٤) .

ومما يعكس تأثير العناصر الغير مسئولة بالقصر على الملك ، أنه قد جرى من جانبها استغلال الموقف الناتج عن استقالة الهلالى فى محاولة الضغط على الملك لتعيين رئيس للوزراء يكون أكثر طواعية عن سلفه . وكان من أثر ذلك أن تجدد الخلاف بين جناحى القصر ، فلقد سارت المشاورات لتشكيل الوزارة فى اتجاهين فى آن واحد ففي الوقت الذى كان فيه حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى يجرى اتصالاته مع بهى الدين بركات لتشكيل الوزارة ، أجرى كريم ثابت والياس اندراوس اتصالاتهما بحسين سرى لنفس الغرض وعلى الرغم من أن الملك وافق على ترشيح بهى الدين بركات بالفعل والذى بدأ فى اختيار أعضاء وزارته ، إلا أنه عدل عن اختياره وشكل حسين سرى بالفعل وزارته الخامسة فى ٢ يوليه رغم محاولات حافظ عفيفى لاقناع الملك بأن يسهل إلى بركات بتشكيل الوزارة بغرض ازالة الأثر السيئ

(١٢٣) وتشير الوثائق البريطانية الى دوافع استقالة الهلالى بأن الحكومة طالبت أحمد عبود بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات كضريبة دخل وأموال أميرية مستحقة على شركته وكان زكى عبد المتعال وزير المالية قد تشدد فى المطالبة الى حد وصل الى تقرير تأميم شركة السكر التى يمتلكها عبود .

وكان اتجاه الحكومة لتصفية الفساد ومعاربته من بواعث قلق عبود وأصدقائه من الوفد ، وكان السبيل الوحيد أمام عبود هو تغيير الوزارة ، مما دفعه لأن يقدم للقصر مليون جنيه كرشوة لاستبدال الهلالى بأخر يكون أكثر قدرة على التعامل معه ، وقد أسر عبود لأحد أصدقائه فى ٢ يونيه ، بأن وزارة الهلالى سوف تتروك الحكم . كما علم الهلالى نفسه بأمر الرشوة من السفارة الأمريكية . انظر :

Fo : 371/96876 : Chancery to Fo : July 7, 1952, Tel. No : 1011

Ibid : Stevenson to Fo : July 1, 1952, Tel. No 988

(١٢٤)

الناجم عن اقصاء الهلالى (١٢٥) .

والواقع أن اختيار أى من سرى أو بركات كان من شأنه أن يثير مخاوف الجانب البريطانى لما وقر فى اعتقاده من أن ذلك بمثابة تمهيد لعودة الوفد للحكم ، ومن ثم فقد أرسلت الخارجية البريطانية تستطلع رأى ستيفنسون فى مفاتحة سرى وبركات ونصحهما بعدم الموافقة على تشكيل الوزارة (١٢٦) . ولا ريب أن تقديرات الخارجية البريطانية قد حادت عن جادة الصواب ، فالملك على نحو ما مر بنا لم يكن ليقبل بحال فكرة عودة الحكم الوفدى بعد أن تخلص منه ، وبطبيعة الحال لم يكن ليقدّم على خطوة تمهد لعودة الوفد الى الحكم بل ولقد عملت وزارة سرى على ايقاف المزيد من تصاعد الاتجاهات المؤيدة للوفد بل ومقاومتها (١٢٧) .

أما عن تشكيل وزارة حسين سرى الخامسة فقد أظهر دلالات هامة ينبغى الإشارة اليها فمنها أولا أنه بدا واضحا أن الملك قد أصبح تحت سيطرة جناح كريم ثابت وزملائه وظهر ذلك واضحا ليس فى اختيار سرى لرئاسة الوزارة فحسب ، بل وفى تعيين كريم ثابت وزيرا للدولة فى وزارته مما كان يعنى أن نشاط هذا الجناح قد تعدى حدود أعمال الوساطة والتدخل فى شئون الحكم الى مرحلة المشاركة الفعلية فى صنع القرار ، ومن هذه الدلالات أيضا أن القصر قد استبد بأمر البلاد وسار فى طريقه لا يلوى على شئ ، وغدت أى تطورات فى الموقف الداخلى رهنا بما يتخذه الملك من اجراءات تملئها عليه مصالحه الشخصية (١٢٨) .

Ibid : From Washington to Fo : July 2, 1952

(١٢٥)

Ibid : Fo : to Stevenson, July 1, 1952, Tel. No 1050

(١٢٦)

Ibi: Creswell to Fo July 2, 1952, Tel. No. 32.

(١٢٧)

Fo. 371/96877. Creswell to Eden, July, 13, 1952

(١٢٨)

Tel No. : 160

وقد يبدو خلافا للواقع ، أن تولى وزارة حسين سرى الحكم كان بمثابة نصر جديد للقصر وتكريس لحكمه . فالخطر الحقيقى على القصر لم يكن لياتى من جانب أية وزارة تلى الحكم مهما كان لونها السياسى بقدر ما كان يكمن أساسا فى نشاط تنظيم الضباط الأحرار بعد أن عجزت وزارة حسين سرى عن حسم خلاف الضباط مع القصر أو ترؤسيتهم كما مر بنا فالقصر لم يكن من الناحية العملية مقدرا لخطورة تنظيم الضباط الأحرار ونشاطه ، وكان فاروق يعتقد أن كل مخاطر الجيش تنحصر فى اثنى عشر ضابطا بطردهم يتم القضاء على تلك المخاطر (١٢٩) .

ورغم أنه ليس هناك ثمة ما يؤكد بأن الملك كان يعرف حقيقة تنظيم الضباط الأحرار بالفعل أو أسماء أعضائه والا بادر الى اعتقالهم ، إلا أن ذلك وحده كان باعثا لقلق الضباط مما دعاهم الى التعجيل بموعد حركتهم ليكون يوم ٢٣ يولييه بدلا من ٥ أغسطس ، فضلا عما تردد من احتمالات تعيين اللواء حسين سرى عامر لمنصب وزير الحربية ، كان عاملا آخر لاثارة مخاوفهم (١٣٠) .

بدأ تنظيم الضباط فى التحرك وتركزت خطته فى تطوير جبهتى القصر وقيادة الجيش . فمن جهة كان صلاح سالم - سكرتير الفريق حيدر - يقوم بدوره فى اكتساب ثقته واعطائه المعلومات المضللة عن الضباط الأحرار وتغطية نشاطهم بينما قام أنور السادات بنفس المهمة بالقصر عن طريق الدكتور يوسف رشاد . ويعترف أنور السادات بأن تلك الطريقة قد مكنتهم

من معرفة ما كان يصل للقصر أو قيادة الجيش من معلومات عن التنظيم (١٣١) .
بالإضافة الى ذلك فقد برزت فكرة الاغتيالات لقادة الأحزاب السياسية ،
وتشكلت بالفعل مجموعة تكونت من كمال رفعت وعباس رضوان ومحمد
البلتاجي واسماعيل فريد وعبد الحليم عبد العال ، كان عليها أن تنتظر
الأوامر من عبد الحكيم عامر إلا أن هذا الاتجـاه لم يقيض له
الاستمرار (١٣٢) .

على كل حال فلقد شهد يوم ٢٢ يوليو تطورات حادة في الموقف
الداخلي اذ قدم حسين سري استقالته ، ولا شك في أن فشله في معالجة
الموقف الذي فجرته انتخابات نادي الضباط على نحو ما مر بنا - كان من
الأسباب الرئيسية لاستقالته ، وعهد للهلالى في نفس اليوم بتشكيل وزارته
الثانية إلا أنه وضع شروطا لقبولها كان أهمها استمرار حركة التطهير التي
كان قد بدأها في عهد وزارته الأولى ، وألا يتدخل أحد من العناصر الغير
مسئولة بالقصر في شئون الحكم (١٣٣) ، مما كان يعنى عود الى محاولة تقليص
أطراف مجموعة كريم ثابت واندراوس وكشف مساوئها ، ولم يكن أمام
الملك ثمة بديل سوى الاذعان لشروط الهلالى .

بدأ الهلالى الحكم بمحاولة تهدئة الموقف المضطرب ، فراح يحاول
احتواء غضب الضباط وسخطهم وترضية الملك في نفس الوقت ، وبناء على
نصيحة حافظ عفيفى تم تعيين اسماعيل شيرين - زوج شقيقة الملك - وزيرا
للحربية باعتباره الرجل المناسب الذى يمكنه الاضطلاع بشكاوى الضباط

(١٣١) أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ص ٢١٥ .

(١٣٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٢ ص ١٦ - ١٧ .

(١٣٣) Fo : 371/96877 : Creswell to Eden, July 22, 1952,

الأصاغر وعوامل تدميرهم كما تقرر احالة حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود والعدو للدود للضباط الأحرار وكذا اللواء محمد نجيب الى التقاعد (١٣٤) . بيد أن اتجاهات التهدة من جانب نجيب الهلالي لم تكن لتوقف عجلة الثورة التي كانت قد بدأت فى الدوران بالفعل .

كان توقيت الحركة جند مناسب فأعضاء الوزارة الجديدة كانوا بالاسكندرية لأداء اليمين أمام الملك ، يضاف الى ذلك فقد تقرر أن يعقد مؤتمر فى القيادة العامة للجيش بالقاهرة فى العاشرة من مساء يوم ٢٢ يوليو يحضره اللواء حسين فريد - رئيس الأركان - وقادة الأسلحة (١٣٥) . أما القصر فلم يكن على علم بنوايا الضباط الأحرار يتأيد ذلك أن حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى قد أخبر القائم بأعمال السفير البريطانى فى مساء يوم ٢٢ يوليو باعتزامه قضاء اجازته السنوية بانجلترا (١٣٦) . وبعبارة أخرى كانت الظروف الداخلية مواتية لبدء تحرك تنظيم الضباط الأحرار .

وفى ظهر يوم ٢٢ يوليو عقد الضباط الأحرار اجتماعهم الأخير بمنزل خالد محيى الدين ، حيث جرت مناقشة تفصيلات الخطة للاستيلاء على مقر القيادة العامة واعتقال كبار الضباط . وأعطيت الخطة اسما كوديا هو « نصر » وتحددت الساعة الثانية عشر مساء توقيتا لبدء العملية . وبالفعل جرى اعتقال اللواء حسين فريد وكبار الضباط بالقاهرة (١٣٧) . وحاول

Ibid :

(١٣٤)

(١٣٥) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٤

Fo : 371/96876 Creswell to Eden, July 22, 1952,

(١٣٦)

Tel. No : 1509.

(١٣٧) لمزيد من التفصيلات عن حركة الضباط الأحرار ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

انظر محمد نجيب : المصدر السابق ص ٤ وما بعدها ، أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو -

الهلالي ، وكان مجتمعا بوزارته بالاسكندرية فى يوم ٢٣ يوليو ، التفاهم مع زعماء الحركة فأبلغه محمد نجيب بمطالب ثلاثة محددة هى تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة وتعيينه - أى محمد نجيب - قائدا عاما للقوات المسلحة ، وطرد محمد حسن وحلمى حسين وانطوان بوللى من حاشية الملك . ولم تكن تلك المطالب سوى محاولة من جانب الحركة لعجم عود الملك (١٣٨) .

عند هذا الحد يتعين الإشارة الى أن الوجود البريطانى لم يكن أقل تهديدا لحركة الضباط من القصر ، وعلى ضوء احتمالات تدخل القوات البريطانية وتحريكها من منطقة القناة الى القاهرة . فمن ثم راح الضباط الأحرار يتحركون لتأمين الحركة فى اتجاهين . أولهما : محاولة الحصول على تأييد السفارة الامريكية . وثانيهما : تحذير الجانب البريطانى من مغبة التدخل والتلويح له باستخدام القوة .

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد قام على صبرى بالاتصال بالسفير الامريكى جيفرسون كافرى كيما يوضح له بواعث الحركة وأهدافها لضمان التأييد والمساندة من جانبه (١٣٩) . وبطبيعة الحال فإن الجانب الامريكى كان متوقعا لقيام الحركة وحتميتها نتيجة للاتصالات التى جرت فى مارس

= ج ٢ ص ٢٢ وما بعدها ، جمال حماد : المصدر السابق ص ٢٢١ وما بعدها ، وانظر كذلك حسين عزت : أسرار معركة الحرية ص ١١٢ وما بعدها ومن الطريف أن سر الحركة قد تسرب الى علم الملك قبل موعدها بثلاث ساعات عن طريق العقيد طيار صالح محمود صالح وهو شقيق الملازم أول حسن محمود صالح أحد ضباط المدفعية والذي اشتركت وحدته فى الحركة وكان الطيار المذكور محالا للاستيداع فسارع للاتصال بضابط الحرس الملكى المنوب فى قصر القبة وأبلغه عن اعتزام بعض ضباط الجيش القيام بانقلاب وطلب منه سرعة ابلاغ المسئولين بالاسكندرية وعلى رأسهم الملك لتدارك الأمر ، تراوده فى ذلك أحلام الترقى ، الا أن آماله ما لبثت أن تبددت صباح يوم ٢٣ يوليو عندما أذيع البيان الأول للثورة حيث تم القبض عليه بعد ذلك . انظر جمال حماد : المصدر السابق ص ١٩٨ .

(١٣٨) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٤٤ .

Flower, R. The Story of Modern the Egypt, P. 182. (١٣٩)

سنة ١٩٥٢ بين الطرفين على النحو السابق الاشارة اليه . ولقد وجد الجانب
الامريكى فى الحركة بعض ما يحقق له أهدافه بالمنطقة .

اما عن الاتجاه الثانى ، فلقد بحث قادة الحركة عن طريق أحد أعضاء
السفارة الامريكية برسالة للسفير البريطانى مؤداها أن الجيش سوف يبدى
مقاومة منظمة لآى تدخل بريطانى وأن الحركة لن تتعرض للسياسة
الخارجية حيث أنها قامت أساساً للقضاء على الفساد الداخلى فى البلاد .
ولقد أسفر هذا الاتجاه عن نتيجة ايجابية هامة تمثلت فيما أشار به القائم
بالأعمال البريطانى على حكومته بضرورة التروى اذا ما طلب القصر
التدخل (١٤٠) فضلاً عن ذلك فان تدخل السفير الامريكى بنفوذه لدى
السفارة البريطانية قد أدى الى اقناعها بأن الأمر ليس سوى مسألة داخلية
لا تستوجب تدخلاً (١٤١) .

وكان من الواضح أن فاروق يعلق آمالاً على الجانب البريطانى الا أن
موقف الأخير كان بطبيعة الحال من عوامل ضغط فاروق خاصة وأنه بدا
مهيب الجناح باستجابته لمطالب الضباط الثائرين (١٤٢) . بل ان الجانب
البريطانى راح يبادر بإظهار حسن النوايا فى مواجهة الحركة فأرسل القائم
بأعمال السفير رسالة عاجلة الى أحد أعضاء السفارة البريطانية بالقاهرة
وطلب منه أن يصطحب معه مساعد الملحق الحربى ويقابل محمد نجيب لكى
يوضحا له وجهة النظر البريطانية من أنها ترحب دائماً بأى تحرك فى مصر

Fo : 371/96877 : Creswell to Eden, July 23, 1952,
Tel. No 1060.

(١٤٠)

Flower, R., Loc Cit.

Fo : 371/96877 : Creswell to Fo, July 23, 1952,
Tel. No 1072.

(١٤١)

(١٤٢)

يقوم على محاربة الفساد وتحسين مستوى المعيشة للشعب المصرى كأفضل سلاح لمحاربة الشيوعية ، مع مراعاة الحصول على الضمانات الكافية بأن الجيش سوف يحمى أرواح الأجانب وممتلكاتهم (١٤٣) .

على هذا النحو تحدد الموقف البريطانى فى مواجهة حركة الضباط ، وكانت الخطوة التالية هى توضيح اتجاهات السياسة البريطانية للملك ، حتى يمكن تقدير حساباته دون أن يعقد الآمال على تأييد بريطانى له ، خاصة وأن فاروق قرر للسفير الأمريكى ، والذي كان على اتصال دائم به - أنه ما من سبيل يحميه سوى التدخل الأجنبى فما كان من القائم بأعمال السفير البريطانى إلا أن أبلغ الملك من خلال السفير الأمريكى بأن بلاده ترى بأن الأمر لا يعدو سوى أن يكون مسألة داخلية وأن الحكومة البريطانية لا ترغب فى الزج بقواتها فى مثل تلك المسائل ومن ثم فقد تراجع الجانب البريطانى عن تأييد الملك فى مواجهة حركة الضباط الأحرار (١٤٤) .

والحقيقة أن هذا التحرك من جانب الضباط الأحرار كان عملاً من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب لهم فى بدء حركتهم ، فقد ساعد الى حد كبير على نجاح المرحلة الأولى منها كما ساعد من جانب آخر على إخفاء نواياهم المقلية ، وهذا بدوره قد انعكس على أوضاع قوى التأثير السياسى فى مصر عشية يوم ٢٣ يوليو فالقصر بدا عاجزاً عن مواجهة الموقف الجديد بتحدياته ، وظهر أثر ذلك فيما كان من استجابته المباشرة لمطالب الضباط الأحرار التى أبلغها محمد نجيب للهلالى على نحو ما مر بنا حيث عهد الى على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة لتخلف وزارة الهلالى ، وصدر مرسوم بترقية

Ibid : Same to Same July 23, 1952, Tel. No. 1072 A

(١٤٣)

Ibid : Same to Same July 23, 1952, Tel. No : 1067.

(١٤٤)

محمد نجيب الى رتبة الفريق وتعيينه قائدا عاما للجيش ، فضلا عن ابعاد فريق من حاشية الملك .

بيد أن هذا الازدحام من جانب القصر ، كان باعثا على اعتقاد الضباط الأحرار بأن الملك قد غدا مهبط الجناح دون سند حقيقى يؤازره . أما عن الجانب البريطانى فانه - وبتأثير أمريكى - أحجم عن التدخل بأى صورة وصرف جهده الى اتخاذ الترتيبات العسكرية فى منطقة القناة بهدف تأمين وجود قواته هناك ، وكذا تأمين المرور فى القناة (١٤٥) ولم يكن غائبا عن تقدير الجانب البريطانى أن تدخله سوف يفسر بأنه انحياز لجانب القصر ، وبطبيعة الحال لم يكن ليدافع عن قضية حليف ظاهر الفساد قد بدت نذر هزيمته . يتأيد ذلك الاتجاه من الجانب البريطانى بأنه عندما أرسل فاروق مبعوثا للسفارة فى اليوم التالى قابل كروسويل القائم بأعمال السفير حيث سأل المبعوث عن امكانية مساعدة الملك فرد عليه بالنفى (١٤٦) .

أما الجانب الأمريكى فقد كان من الواضح أنه يبحث لنفسه عن دور مؤثر وفعال على الساحة المصرية. بهدف منافسة الوجود البريطانى ، ولا ريب فى أن قيام حركة الضباط كانت فرصة سانحة للقيام بهذا الدور فلقد لعبت السفارة الأمريكية فى هذه المرحلة دور الوساطة بين الضباط الأحرار من جانب وبين السفارة البريطانية والقصر من جانب آخر . وبغض النظر عن النوايا فلا ريب فى أن تلك المساعي قد أسهمت فى تأمين الحركة عند قيامها . أما القوى الأخرى بما فيها الأحزاب السياسية ، فلا نكاد نرصدها أى تحرك على الساحة ازاء تطورات الأحداث يوم ٢٣ يوليو ، إذ

آثرت الانتظار مترقبة ما سوف تسفر عنه الأحداث باستثناء الاخوان المسلمين ، فقد كانوا القوة الوحيدة التى قام الضباط الأحرار بالتنسيق معها قبل الحركة وكانوا على علم بكل تفصيلاتها على النحو السابق الإشارة اليه . ومن ثم كانت أوضاع القوى السياسية فى مصر عشية ٢٣ يوليو مشجعة لضباط الأحرار كيما يتخذوا خطواتهم التالية وهى عزل الملك .

وينبغى الإشارة الى أن الفكرة لم تكن واردة ضمن مخطط الحركة ، يتأيد ذلك فيما أشار اليه محمد نجيب بمذكراته من أنه عقد اجتماع ليلة ٢٣ - ٢٤ يوليو تقرر فيه عزل الملك ، بعد الاطمئنان لولاء القوات الموجودة بالاسكندرية للحركة حيث جرى فى هذا الاجتماع اتخاذ كافة الترتيبات لوضع الفكرة موضع التنفيذ (١٤٧) . وبعبارة أخرى فقد استهدفت الحركة فى بدايتها « تقليص أظافر » الملك وارغامه على الخضوع لمطالب الجيش دون أن يصل الأمر الى حشد التفكير فى عزله ، ثم أن الملك ذاته كان قد وقر فى اعتقاده بأن الأمر قد انتهى باستجابته لمطالب الضباط الأحرار التى أشرنا اليها (١٤٨) .

ودون اغراق فى التفاصيل قدم محمد نجيب لعلى ماهر ضباح يوم ٢٦ يوليو انذار الجيش للملك بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من نفس اليوم . وهنا عاد الدور الأمريكى للظهور مرة أخرى . فالى جانب محاولات على ماهر لاقتناع الملك بقبول طلبات الجيش ، راح السفير الأمريكى يسدى له النصيح بذلك أيضا ووعد به ضمان حمايته

(١٤٧) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٤٦ .

(١٤٨) محمد أحمد أنيس : ثورة ٢٣ يولية واصولها التاريخية ص ٢٠٠ .

وأُسرته حتى يغادروا مصر (١٤٩) . وبطبيعة الحال لم يكن أمام فاروق سوى
التنازل عن العرش لولى عهده أحمد فؤاد ، وأعلن مجلس الوصاية لىباشر
السلطات الدستورية . وغادر فاروق وأسرته البلاد مساء يوم ٢٦ يولييه سنة
١٩٥٢ ، ليؤرخ بذلك مغيب حكم القصر ، ويطوى آخر صفحات تاريخ حكم
أسرة محمد على .

الختاتمة

حصار دور القصر في السياسة المصرية

ذلكم هو الدور الذي لعبه القصر في السياسة المصرية وأسهم به في صياغة تاريخ الحركة السياسية المصرية في تلك الفترة .

فلقد تمكن القصر من الاستفادة من تلك التناقضات التي شابته العلاقة بين خصومه - الوفد والانجليز - وذلك لصالح قضيته في الحكم . ففي ظل تراجع التأثير البريطاني ظاهرياً ، اثر ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، تصور الوفد أن بمقدوره الاستيلاء على القصر ، وبينما كان يسعى الى محاولة الاستيلاء على القصر اثر غياب فؤاد عن الساحة - لكي ما يجنب نفسه مغبة الصدام معه ، كانت السياسة البريطانية تسعى الى مقاسومة نزعات الوفد هذه مستهدفة في ذلك الابقاء على القصر قويا تحت سيطرتها ، كما يمكنها استخدامه كأداة لتقليم أطراف الوفد ذاته ، في الوقت الذي كان فيه القصر يعد نفسه كيما يصبح قوة سياسية محسوبة الجانب يمكنها منازعة الوجود البريطاني نفوذه . والتصدي لمحاولات الوفد للافتئات على حقوق العرش والحد من سلطاته .

ولقد قيض للقصر أن تكتمل له أسباب القوة في مستهل حكم فاروق في اطار التغيرات التي طرأت على أوضاع القوى السياسية غشية ابرام المعاهدة ، فمن ناحية سعت القوى الموالية للقصر وفي مقدمتها الأزهر لاضفاء الطابع الديني على حكم القصر ونجحت في ذلك الى حد كبير ، ومما ساعد القصر في منحاه هذا ما كان من توجهاته الاسلامية . ولقد بدت آثار تلك المساعي واضحة فيما تهيأ له من رصيد شعبي طيب ، ويمكن القول

بأنه فى إطار توجهات القصر الاسلامية ، تأكدت مكانته السياسية على الساحة فى مواجهة علمانية القوى الوطنية وفى مقدمتها الوفد بشكل أساسى ، وانعكس أثر ذلك على الصراع بين الطرفين وظهرت أولى بوادر نجاحه فى اقضاء الوفد عن الحكم دون أن تكون هناك ردود فعل شعبية حادة على نحو ما كنا نلتمسه دائما بصدد الصراع بين الطرفين .

ونجاح القصر فى اقضاء الوفد عن الحكم فى نهاية ١٩٣٧ ، كان يعنى من جانب آخر دخول القصر فى مرحلة من « الاستقرار السياسى » امتدت نحو سنوات خمس وكان من أبرز سماتها ما تمثل فى استقلال القصر بسلطة صنع القرار السياسى ، اذ انفرد بالحكم من خلال وزارات الائتلاف اللافدى ولا يحد من هذا القول ما كان من لمحات للصدام شابت علاقة القصر بالوزارة - كمؤسسة سياسية - فى تلك الفترة ، اذ أنها جرت فى التحليل الأخير فى إطار الهيمنة الملكية على الوزارة ولا يحد من هذا القول أيضا ذلك التدخل البريطانى لاسقاط وزارة على ماهر ١٩٤٠ اذ ما لبثت دبلوماسية القصر أن نجحت فى إعادة الوزارة - كمؤسسة سياسية - الى دائرة نفوذها مرة أخرى .

ومن أبرز سمات هذه المرحلة أيضا بروز توجهات القصر العربية تراوده فى ذلك الآمال نحو زعامة عربية فى الخارج ، وتتوطد بها مكانته السياسية فى الداخل . واذا كانت توجهات القصر هذه موجهة فى جانب منها لتأكيد مكانته السياسية فى الداخل وفى مواجهة الوفد بشكل أساسى ، فإن تعاطف القصر مع قوى المحور كان بدوره موجها بالضرورة ضد النفوذ البريطانى فى مصر ، وكانت حركة القصر فى هذا المضمار تصدر عن رغبة أساسية فى منازعة الوجود الاحتلالى نفوذه فى البلاد ، لكى ما تكتمل له - أى للقصر - مقومات السلطة الفعلية فى البلاد .

واذا كانت سياسة القصر قد نجحت فى مواجهة الوفد ، فانها فى مواجهة الجانب البريطانى قد اظهرت تناقضا حادا كان من اثره ، أن وصلت العلاقة بينهما الى منعطف خطير على نحو عادت معه بريطانيا الى استخدام وسائل القهر السياسى فى مواجهة القصر ، وبات أمر عزل فاروق عن العرش يفرض نفسه بصورة أكثر الحاحا فى تقديرات الجانب البريطانى . ومن الخطأ التصور بأن التدخل البريطانى بكافة صوره ضد القصر ، كان يعكس تجاوبا مع الحركة الوطنية أو محسوبا لصالح الوفد بأى قدر . فالتدخل هنا كان تعبيرا عن اتجاهات السياسة البريطانية ومراميها ، والرغبة فى عدم المساس بالمصالح البريطانية فى البلاد . وتتأيد تلك الحقيقة من متابعة الظروف السياسية التى أحاطت بنقاط الانقلاب فى العلاقة بين القصر والسفارة البريطانية .

ولقد سعى القصر الى استلاب مقاليد السلطة فى البلاد ، وبدأ ظاهر الاستهانة بالدستور والحكم النيابى وانحرف عن النموذج النيابى السليم الذى يفترض أن الملك يملك ولا يحكم وهو فى ذلك لم يتخلص من سمته التقليدية كمؤسسة للاستبداد . ترتب على ذلك أن القصر وإن استمر يلعب دوره فى السياسة المصرية ، إلا أنه - كمؤسسة سياسية - كان عملا منفصلا عن القواعد الجماهيرية وهى التى كانت عملا من أهم مقومات حركته السياسية منذ اعتلاء فاروق العرش . وزاد الفتق على الراقى ما كان من انتقال سلطة القرار السياسى بالقصر الى أيدي عناصر غير مسئولة من الحاشية ، استغلت اثرتها وتأثيرها على فاروق فراحت تتلاعب بمقدرات البلاد السياسية وتتدخل فى شئون الحكم والادارة من وراء ملك ضعيف ، تحركها فى ذلك الأهواء والمنافع الخاصة ، مما كان يعد دالة على تصدع

الكيان السياسى للقصر وتفككه على نحو أصبح يمثل معه بؤرة للفساد والارهاب فى البلاد .

ولقد نجح القصر فى مرحلة ما بعد الحرب فى أن يصبح أكثر القوى السياسية تأثيرا ، وفى ظل تراجع التدخل البريطانى ، تمكن من تقليص أظافر الوفد بل وتطويره تحت اغراءات السلطة . من ناحية أخرى بدأ التناقض واضحا فى مسيرة القصر السياسية بين الرغبة فى الاحتفاظ بمقاليد السلطة بشكل مطلق وبين عجزه عملا عن السيطرة عليها والتوجه بالحكم وجهة تتحقق بها مصلحة البلاد ، وكان من نتيجة ذلك أن زادت الأوضاع الداخلية فى البلاد سوءا ، وأظهرت قوى النظام القائم عجزها وفشلها عن التصدى لمطالب الإصلاح الداخلى وتمثل ردا لفعل الناتج عن كل تلك التناقضات فى تحرك الجيش فى محاولة للإصلاح اقتضت أولى خطواتها تقويض الكيان السياسى القائم وقتذاك بكل قواه ومؤسساته لتؤرخ نهاية لدور القصر فى السياسة المصرية .

ملاحق البحث

=====

- مجموعة محاضر برديات شهود العيان
من افراد الحرم الملكى والباران عسك
قائىم ٤ فبراير سنه ١٩٤٢ وحصار
القوات البريطانىة لقصر عاديى .

أتشرف بأن أرفع الى عتبات مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم المعلومات
التي جمعت من كل من كان له شأن من رجال الحاشية العسكرية الملكية
الملكية في حادث يوم ١ فبراير سنة ١٩٤٢ . وقد أرسلت صورة منها الى ديوان
جلالة الملك وحفظت صورة أخرى بكتبي .

مذكوره

أتشرف بأن أرفع الى منيات مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم أسماء
ضباط الحرس الملكي الذين أظهروا روحاً معنوية عالية في ثكناتهم يوم حادث
٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وعاونوا قائدهم معارضة جديده في تهدئة الحال
لم يكن أحد من هؤلاء الضباط في القصر العام وقت الحادث بل كانوا جميعاً بثكنات
الحرس تحت الأوامر وهؤلاء الضباط هم الذين رغب مولاي - أعزه الله - في معرفة
اسمائهم فأتشرف برفعها للنظر السامي إذا تعطف مولاي بالأتمام عليهم بنوط الجداره
الذهبي أو الفضي كل حسب رتبته

القائم مقام	أحمد سالم بك
المكبش	توفيق مجاهد رضوان أفندي
الصاغ	أحمد أحمد أبو النصر أفندي
"	حسن حسن الألفي أفندي
اليوزباشي	عبد العليم منصور مهران أفندي
"	أحمد فريد أبو شادي أفندي
"	يوسف عبد الله العجرودي أفندي
"	أحمد عبد العزيز مصطفى أفندي
"	سعد الدين متولي أفندي
الملازم الأول	سعد الدين مصطفى خليل أفندي
"	يحيى الحريه أمام علي أفندي
"	سعد الدين مصطفى الشوربجي أفندي

ديوان كبير الياوران

الضباط

- (١) القائم مقام احمد سالم بك
- (٢) البكباشي تزنيق مجاهد رضوان افندي
- (٣) الماغ احمد احمد ابرالتصرا افندي
- (٤) الماغ حسن حسن الالقي افندي
- (٥) اليوزباشي عبد العليم منصور مهران افندي
- (٦) اليوزباشي احمد فريد ابرشادي افندي
- (٧) اليوزباشي يوسف عبد الله العجرودي افندي
- (٨) اليوزباشي احمد عبد العزيز مصطفى افندي
- (٩) اليوزباشي سعد الدين متولي افندي
- (١٠) الملازم الاول سعد الدين مصطفى خليل افندي
- (١١) الملازم الاول يحيى الحرير امام علي افندي
- (١٢) الملازم الاول سعد الدين الشوريجي افندي

الصف ضباط والعساكر

- | | |
|--|----------------------------|
| وكيل اوباشي ابراهيم عليمسان | جاويش محمد سليمان الحساوي |
| وكيل اوباشي سيد احمد سليمان | جاويش عبد الوهاب عبد العال |
| عسكري عبد الرحيم محمد بن | جاويش المتولي الميرطسي |
| عسكري محمد ابراهيم خلاف | جاويش الشرييني ابرالمعاطي |
| عسكري محمد ابراهيم الرناي رقي الي اوباشي | اوباشي عيد متولي راجع |
| اوباشي حسن عثمان السالني من بوليس | وكيل امين عبد الرحمن معروف |
| القصور الملكية رقي الي جاويش | |

اتشرف بأن ارفع الي عتبات مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم
اسماء ضباط وصف عساكر الحرس الملكي وبوليس القصور الملكية المذكورين
بعاليه وهم الذين رغب مولاي - اعزه الله - معرفة اسمائهم بمناسبة
حادث يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ (بعد تشريف مولاي - حفظه الله - تكلمات
الحرس الملكي)

قصر عابدين العاصم في ٩ فبراير سنة ١٩٤٢

تقرير

القائم مقام عثمان المهدي بك ياور جلالة الملك

في نحو الساعة ٢٠٥٥ يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ سمعت وأنا بالمكتب حركة سيارات غير عادية
فخرجت لاستطلع الخبر فإذا بالصاغ محمد كامل أفندي يخبرني بأن جنودا بريطانيين قادمين بلوريات
فتوجهت مسرعا لباب التشریفات فوجدت الجنود تتزل من اللوريات في مواجهة القصر وتنزل
رشاشات وتركب السونيكيات فعدت مسرعا للمكتب فوجدت عبد الله النجومي بك يجري مسرعا على سلم
الديوان العالي ليخبر كبير الياوران فتوجهت في الحال الى باب السلامك فوجدت سيارات السفير
ومن معه لا زالت واقفة على الباب ووجدت بعض الضباط البريطانيين على سلم السلامك يصعدون
وينزلون بحالة غير عادية . وفي هذه الأثناء تحركت السيارات من أمام باب السلامك ورأيت
حركة بحوش القصر ودخول عرسه تأكدت بعد دخولها الحوش أنها دبابته وتبعها عريتان
مدريتان ودخل كذلك جنود مشاة واتجهت نحو باب السلامك وهذه القوة تقدر بنحو ٢٠ جنديا
فوقفت بالباب بينما كان عبد الله بك النجومي في المدخل وأراد الجنود اقتحام باب السلامك
فمنعتهم وأنهمت ضابطا برتبة ميجر أن هذا ممنوع ويستحسن أن يبقوا بالخارج فأصدر أمره الى
جنوده بالبقاء خارج الباب وفي الوقت نفسه وقف قائد البوليس خارج الباب خلف حارس القصر
ثم عاد لي الميجر السابق ذكره وطلب مني فتح باب السور المجاور لمكتب الأثناء حالا فأنهضته
أن هذا من اختصاص قائد البوليس فاتجه نحوه وقد رأيت في هذا الوقت أن الجنود نصب
رشاشين هن روقف أربعة جنود حاملين بندقيته من طراز "تومي" وفي حركة استعداد متجهين
نحو باب السلامك وبعد فترة أراد أحد الضباط البريطانيين اعتقد أنه من المراسلين الحربيين
يحمل آلة التصوير ومشعل الدخول للسلامك فمنعته بلطف فعاد من حيث أتى ولم أره بعد ذلك
واستمرت أراقب الحالبه في داخل السلامك وخارجيه حتى خرج السفير وانصرفت القوة

.....

x الحقيقة أن دبابتين دخلتا الحوش من الباب الكبير بعد كسره (تقرير قائد البوليس)

.....

تقرير

القائم مقام محمد مصطفى الشعراوي بك ياور جلالة الملك

.....

حوالي الساعة التاسعة وعشر دقائق من مساء يوم الأربعاء ٤ فبراير ١٩٤٢
أبلغني مكتب الياوران حضرة الصاغ محمد أفندي كامل من بوليس السراي أن دهايه برطانيه
من القوات التي حضرت بعد وصول السفير البريطاني لسراي عابدين العامه بفترة قصيره قد دفعت
باب سور السراي الكبير فكسرت أقفاله ودخلت بحوش السراي الخارجى وتبعها فى الدخول سيارتين
ونحو خمسين أو ثمانين جنديا برطانيا كاملى التسليح فبادرت فى الحال بالطلوع للسلامك
لتبليغ حضرة صاحب السعاده كبير الياوران الذى كان واقفا بقرب مكتب حضرة صاحب الجلاله الملك
ومعه الميجر برتون (Burton) أحد أعضاء البعثه الانجليزيسه بالجيش المصرى
فأمرنى سعادته بالوقوف مع الميجر المذكور حتى يستطلع روايتى من شباك السلامك ولما تحقق
سعادته صدق ما أبلغه فى الحال ووقفنا أمام المكتب الخاص حتى انتهت المقابله
وفى فترة استطلاع سعادته ما تبلغ له ابتدرنى الميجر قائلا أتعشم أن تزول أسباب
الخلاف الحالى • فأجبتـه وهل هناك ما يستدعى كل ذلك لقد مكث بين ظهرائنا حوالى
الخميس سنوات فهل تراهى لكم من الأسباب ما يبرر سلوككم هذا • أننا أصدقاءكم ولم نبدر ما أيق بادره
من شأنها عرقلة أعمالكم • فأجابتنى أن كل هذا من أعمال رجال السياسه وأنه يرجو أن تزول
هذه النزوعه بخير •
وفى هذه الاثناء سمعنا ضحكا صادرا من المكتب الخاص فقال أنها علامه حسنه
وأتعشم أن يكون كل شئ حسنا • وهنا عاد حضرة صاحب السعاده كبير الياوران فتحدث
جانبا قريبا من المكتب الخاص أنه شعرت أن الموقف يتطلب وجودى هناك الى أن انتهت المقابله
نعدت صحبتة حضرة صاحب السعاده كبير الياوران

تقريـر

حضرة الماغ محمد توفيق زاهر أندى ياور جلالة الملك

فى الساعة ٢١٠٥ يوم ٩ فبراير سنة ١٩٩٢ عند ما علم أن القوات البريطانية
تحاصر القصر أمرت من صاحب العزه أركان حرب الحاشية العسكرية الملكية
بالتوجه الى حديقة القصر الشرقيه وقد توجهت وتفقدت القوات الموجوده
هناك وقد لاحظت أثناء ذلك ظهور أنوار شديده تضى الشارع وتبينت فيها قدم
دبابات ومربات بها جنود بريطانيون وعند ذلك أمرت بقفل الباب وقد راقبت الحاله
من أسفل فتبين أن الجنود قد نقلوا صناديق جبهه خائسه ومدافع وضرموها خلف الباب
مباشرة وجلسوا عليها الى أن صدرت الأوامر بانصرانهم

حضرة اليزياشي " بحرى " عز الدين عاطف أفندى 'ياور جسلالة المسلك

في الساعة ٢١٠٠ يوم ١ فبراير ١٩٤٢ أثناء وجودى مع باقى الياوران بالمكتب سمعنا صوت عربات غير عادية يمدان عابدين في الوقت الذى تبلغ لنا بأن حملة بريطانية كبيرة قد وصلت اليه وقد كلفنى الشعراوى بك استطلاع الأمر بسرعة وإيجاز وكنت قد تسلحت بالطبنجة فتوجهت الى باب التشرىفات الذى كان لا يزال مفتوحا وخرجت الى الميدان فوجدت الجنود البريطانيين قد نزلوا من صف من اللوريات الكبيرة التى وقفت موازية لمسور القصر العام كل حربة خلف الأخرى مباشرة وعلى بعد يقدر بحوالى خمسين مترا من السور المذكور أما المشاة البريطانيون فقد اصطفوا طابورا والمواجهة للقصر بدون أى تواصل بين الجندى والآخر وكانوا مسلحين بالبنادق والموتكى والخوذات ثم أمروا بالتقدم والاقتراب حتى لم يفصلهم من السور سوى الرصيف ورأيت بوابات السور قد قفلت ولاحظت أن العساكر قد أتمت حصار القصر من جهة الميدان تماما واكتفيت بهذه المعلومات مؤقتا وتوجهت لتبليغها لشعراوى بك ثم سعدنا سوبا للطابق العلوى من السلم المجاور لمكتب الياوران ومنه الى مكتب حضرة صاحب الجلالة الملك حيث كان السفير البريطانى يتفحرف بالمقابلة ومصحبه قائد القوات البريطانية فى مصر وتوجه شعراوى بك لتبليغ عمر باشا فتحسى خلاصة الحوادث وكان سعادته واقفا خارج المكتب الملكى أما أنا فبقيت بأعلى سلم التشرىفات لأرانب أربعة ضباط بريطانيين وقفوا هناك منتشرين وهم بخلاف الملحق الجوى بالسفارة البريطانية (رتبته قائد سرب) وياور قائد القوات البريطانية فى مصر (الصاغ برثسون) اللذان وقفا أمام المكتب الملكى وحضر اسماعيل تيمور بك وأشار عليهم بالدخول فى احسدى الصالونات فدعيتهم لذلك الا أنهم فضلوا البقاء فى مكانهم ولقد لاحظت على اثنين منهم أنهم كانوا فى حالة نفسية غير عادية ولو أنهم حاولوا التظاهر بخلاف ذلك . وبعد ذلك وقفت مع أقدم ضابط من الأربعة وكان برتبة صاغ وتناولنا الحديث فعلمت أنه كان يخدم فى عدن منذ اثنى عشر عاما وأنه مكث هناك ست سنوات كان قد تعلم فى خلالها اللغة العربية الا أنه نساها الآن كما علمت أن للجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر ياوران اثنان أحدهم برتبة يوزياشى وكان ضمن الأربعة الذين كنت أراقبهم أما باقى الأربعة فكانوا من أركان حرب الجنرال المذكور ولقد لاحظت أنهم لم يحطوا طبنجات ظاهرة . وبعد ذلك تناولت حديث مع الصاغ برثسون هذا خلاصته :

أنا Do'nt you think you have gone too far ?

هو I think we have.

أنا One would think there was something really important.

فهو رأسه بما يفهم منه التوافق ثم قال

هو These demonstrations which shouted for Rommel are only hooligans.

أنا Do you expect Egypt to be 100% pro-British ?

هو Certainly not

أنا Are people in England 100 % for the war?

هو No. On the contrary at the beginning they were 70% against.

أنا Then why do you expect everybody to be anti-German? After all they do not represent public opinion. In fact, in one case , I heard that the man who shouted for Rommel was roughhanded by the crowd.

وعقب ذلك خرج السفير البريطاني من الحفزة العالية وكانت بادية عليه حالة نفسية لم أشهد لها أبدا من قبل فقد كان مبسوس الوجه وخيل لي أنه مبتل عرقا ولم يلق بكلمة لأحد بخلاف عادته وتبعه قائد القوات البريطانية في مصر الذي اجتسم وحياني فبادلتني التحية .

هم السفير والجنرال والضباط بالانصراف وبقى مبراشا وشعراوي بك أمام المكتب الملكي وكلفني شعراوي بك بأن أتبعهم للباب وبوصولنا أمام باب السلامك وجدت عبد الله النجوي بك وشمان المدي بك هناك ولقد اصطف أمام الباب المذكور في محاذاة الأعمدة مشاة بربرانيين بعضهم مسلح بمدافع Tommy ووقف خلفهم في حوش السلامك حوالي أربعة صفوف من المشاة كل عسكري خلف الآخر والمواجهة الى باب السلامك وتقدر القوة بمئيلتين وكانوا بقيادة اثنين من الضباط ولقد لاح خلف المشاة في الظلام أشباح دبابات بريطانية دخلت سيارة صالون بريطانية أمام باب السلامك وظاهر عندئذ ضابط بحري بريطاني برتبة بكباشي ولقد عجبت من وجوده هناك وبعد تبادل الأوامر استقلها بعض الضباط ضخم الضابط البحري وانحرفت ثم تبعها عربة السفير ثم تبعها سيارتان استقلها يانسي الضابط البريطانيون الآخران تحرب الذين كانوا بالطابق العلوي .

وبعد انصراف العربات توجهت الى الحارس المصري أمام باب السلامك اذ لاحظت أنه مجرد من السلاح فأخبرني أن الانجليز أخذوا سلاحه فتوجهت الى الضابط البريطاني قائد القوة التي كانت داخل حوش السلامك وطلبت منه إعادة سلاح الحارس اليه فأمر بذلك

وأعيدت البندقية والسونكى الى الحارس ولما سأله هل كل شيء تمام أجاب بأن جعفر السونكى لا يزال معهم فطلبت من الضابط البريطانى أعادته فتوجه بنفسه وأحضره (ولقد لاحظت أن سلاح الحارس كان قد وضع على الأرض فى منتصف الطراير التى كانت داخل الحوش) ثم أخبرنى الحارس بأن مشطين من الجيب خانه أخذتا منه فطلبت من الضابط أعادتهما وفعلا بعد ثوانى حضر الضابط من مؤخرة الطائر وأعاد الجيب خانه ثم تأكدت أن باقى الحرس لديه أسلحته قبل أن ينصرف الضابط البريطانى وقوته .

فى هذه اللحظة حضر الى الصاغ محمد كامل من بوليس جلالة الملك وأخبرنى أن البريطانيين قد قبضوا على الملازم أول أحمد فتحى رجب خارج سور القصر فطلبت منه أن يدلنى اليه وبرصولنا هناك وجدته واقفا على الرصيف أمام سور القصر وقد وقف على حراسته حارس بريطانى مدجج بالبندقية والسونكى فخاطبته الحارس البريطانى قائلا :

" He is under arrest " .

ولما سأله السبب قال :

" These are my orders ' sir " .

فسأله من أعطاه هذا الأمر وأين هو فقال أن ضابطه أعطاه الأمر ويعتقد أنه موجود فى هذه الناحية مشيرا الى باب التشرقات فمشيت بضع خطوات فالتقيت بضابط بريطانى فسأله عن سبب القبض على فتحى أفندى خصوصا وأنه أحد ضباط بوليس جلالة الملك فقال أنه لا يعلم شيء فسأله أن يرافقتى لتحرى الموضوع فتوجه الى الحارس البريطانى وسأله عن السبب فرد عليه الحارس نفس الرد الذى قاله لى فسأله الضابط البريطانى عن اسم صاحب الأمر رنى هذه اللحظة "حضر ضابط بريطانى آخر (يلوح لى أنه هو الذى أعطى أمر القبض) وقال أن فتحى أفندى كان يسير بجوار السور ولذا قبض عليه فقلت عجباً ولماذا لا تنقبض على أنا أيضا وعندئذ قال :

" Alright ' Sentry . Let him go " .

وانصرفنا وتوجهت الى مكتب كبير الياوران لمقابلة شعراوى بك وإطلاعه على ما حدث وأن

القوات البريطانية بدأت تتصرف

بعد قليل نزلت مع شعراوى بك الى مكتبنا حيث تبلغ إلينا أن المشاء البريطانيين خارج القصر ثابتين فى مراكزهم فطلب الى شعراوى بك تحرى الأمر فتوجهت الى خارج باب التشرقات حيث تقابلت مع ثلاثة ضباط بريطانيين واثنين من ضباط كانوا يقومون بالطيران على الجنود المشاء المعطوفين أمام القصر بالمسدان فتبادلتا الحديث ومنه فبعت أنه لم يجلبم الأمر بعد بالانصراف (والظاهر أن قيادتهم منفصلة عن قيادة القوة التى كانت داخل حوش السلامك) فكت وأبلغت الأمر لشعراوى بك ثم عمر باشا فتحى .

عدت للمكتب وبعد برهة وجيزة تبلغ الى من التشرنقات بأن رفعة شريف باشا صبرى
موجود خان القصر وأن البريطانيين يمنعونه من الدخول فتوجهت مسرعا الى خارج باب
التشرنقات فوجدت أن المشاء البريطانيين يمنعون الدخول الى القصر والخروج منه ورأيت
رفعة شريف باشا يسير محاذة صف المشاء البريطانيين وعلى الجانب الآخر منه ويتبعه
حافظ رمضان باشا وشخص آخر والحمد لله تمكنت من اختراق الصف واتحلت برفعة شريف باشا
وسألته أن يستريح قليلا ريثما اتصل بالضباط البريطانيين وتوجهت الى أقرب ضابط وسألته
كيف يمنع من حرم المائلة المائلة من دخول القصر فقال أنه يأسف ولكن الأمر لديه تمنع
أى دخول وخروج الى ومن القصر فسألته أن يرشدنى الى قائده وبعد البحث عثرنا أخيرا
عليه وكانوا ينادونه " The Colonel " وبعد أن فسرت الموضوع قال

" Alright . The Exercise is ended . "

وعليه سمح لرفعة شريف باشا وكثيرا من الزعماء الذين كانوا قد تجمعوا بالقرب منه
للدخول الى القصر .

وبدأت المشاء البريطانيين خارج القصر فى التجمع وركوب الثريات وكانت الساعة حوالى
١٢٢٠ فعدت للمكتب وأبلغت هذا لشعراوى بك

تحريرا بقصر عابدين العام فى ٧ فبراير ١٩٤٢

في الساعة ٥٠٠ ر ٨ مساء يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ حضر معادة السفير البريطاني السير مايلز لامبسون للتشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بقصر عابدين العام وكان معه الجنرال ستون وستة من الضباط البريطانيين بملابسهم العسكرية في سيارتين مادييتين وكان بجوار السيارة الاولى وبها معادة السفير موتورسيكل بالجانب الايمن وآخر بالجانب الايسر ودخلتا من الباب الاول بالسور الحديدى الجاور لباب التشريفات وهو المعتاد دخوله منه ثم وقفت السيارتين امام باب السلامك وانتظرتا به واما موتورسيكلين فوقفا خارج السور .

وحوالى الساعة ٥ ر ٩ مساء وصلت القوات البريطانية عن طريق شارع السلطان حسين واتمن قسم منها الى ميدان عابدين الى ان وصلت لتقاطع شارع حسن الاكبر واستمر القسم الآخر الى شارع باب باريز وسار به حتى وصل لتقاطع شارع حسن الاكبر وعلنا ان قسما آخر وصل عن طريق ميدان باب الخلق فشارع سامى باشا البارودى فحسن الاكبر حيث اتصل بباقي القوات وبذلك تم حصار القصر العام من جميع جهاته وكذا حصار مباني فسلاق الحرير المشاة الملكى من بعض جهاته وكانت تلك القوات من المشاة والمدافع الرشاشة في سيارات لورى وبعض الدبابات كانت محملة في سيارات كبيرة وكذا سيارات مصفحة وقد وقفت السيارات جميعها خلف بعضها بدون فراغ في وسط الميدان والشوارع المحيطة بالقصر ولما تم ذلك نزلت الجنود من السيارات وكذا الدبابات وتقدمت الجنود بالسلاح حتى التمقت بأسوار القصر ولما شعرنا بهذه الحركة من اولها اخطرنا حضرة صاحب السعادة كبير الياوران ثم اسرعنا بخلق جميع الابواب الخارجية والداخلية غلقا محكما وجمعنا قوة عساكر البوليس والضباط بطبقاتهم وعززنا بهم جميع ابواب القصر . ثم طلب احمد البريطانيين من البوليس المعين على باب السور الحديد الكبير الاوسط بالميدان فتحه فرفض فهدده بضرب النار ان لم يفتح فاصر على هدم فتح الباب ووثقنا وصل حضرة الملازم اول احمد فتحى رجب افندى الى ذلك الباب من الخارج بالميدان فوجد بعض الجنود يحاولون كسر الباب الصفيير فطلب احمد النباط البريطانيين منه فتح الباب فافهمه بانه لا يمكنه فتحه وعندئذ امر الضابط البريطاني بعض عساكره بوضعه تحت الحراسة فاحاطوا به بالبنادق مركبا عليها السونيكيات وظل تحت حراستهم حتى هدر الامر بسحب القوات فتركوه بعد التفاهم معهم . وفي اثنا ذلك تقدمت دبابتان خلف بعضها ودفعت الاولى البواب الكبير بمقدما فتفتح ووصلتا للحوش ووقفنا بين الباب المذكور وباب الحرمك الخارجى وكان بعض من العساكر البريطانيين قد كسروا قلى البابين الصغيرين المخصصين لعساكر الحرس الخيالة ووصلوا الى الحوش وقرب عدد هم من الساعة

بعده

وتقدم البعض نحو باب السلامك برئاسة صاغ وبوزياشي وملانم وارادوا الدخول من ذلك الباب فاعترضتهم وانهمتهم بان مثل هذا العمل غير لائق وطلبت منهم اعادة الجنود خارج السور فرفضوا ووقفت الجنود شاكية السلاح والمدافع الرشاشة امام الباب ثم تقدم اليوزياشي من حضرة الملانم اول حسين حسنى كافى افندى الذى كان واقفا امام باب السلامك واراد سحبه من ذراعه فجذبه منه فاصدر امره الى عساكره فاحاط به اربعة من الجنود احدهم ببندقية سريعة الطلقات وآخر بطنجنة واثنان بالبنادق مركبا عليها السونكى وطلبوا منه عدم التحرك ثم تقدم اربعة عساكر آخرين من الاوباشى حسن عثمان الذى كان بجوار باب السلامك وارادوا انتزاع طنجنته فرفض تسليمها اليهم واستعملوا القوة بايديهم فنتج عن ذلك التواء شديد بايديهم يده البعض ولم يتمكنوا من اخذ الطنجنة منه وعندئذ حضر الصاغ الانجليزى وبعد ان تهاومت معه امر بترك الفايط حسين حسنى كافى افندى والاوباشى حسن عثمان .

وقد علمنا ان الجنود البريطانيين يحاولون كسر باب الخاصة فارسلنا اليهم حضرة الصاغ محمد كامل افندى الى الباب المذكور فوجدهم يدقون الباب من الخارج بشدة ولما لم يتمكنوا من بغيتهم بتلك الوسيلة تركوه .
وخلال تلك المدة كانوا يضمون الخرج من القصر والدخول اليه وبعد خرج السفير البريطانى ومن معه من الفايط انسحبت جميع القوات من داخل الحوش ثم انضمت للقوات الخارجية وانتظرت ما يقرب من نصف ساعة وبعد ذلك انصرفت نهائيا .

وفى الصباح عشر المسكرى محمد بيومى عمر من المعينين بشارع حسن الاكبر بملايين ملكية على طلقة بندقية ومشط خالى من الجيه خانه بالشارع المذكور بجوار سور القصر .

وكذا عشر المدعو سند الفراش على طلقة بندقية بجوار المنتزه امام باب المعية وقد قدمنا الطلقتين والمشط لحضرة صاحب السعادة كبير الياوران .

في ١٩٤٢/٢/٧ الساعة ١ صباحا

بمعرفتي انا الصاغ محمد كامل ببوليس جلالة الملك بقصر عابدين العاصم

اثبت الآتي

بناءً على تكليفي من قبل حضرة صاحب العزة قائد بوليس جلالة الملك باخذ

اقوال جميع من حصلت معهم حوادث في مساء يوم ١٩٤٢/٢/٤ قد سألتنا حضرة

الضابط احمد افندي فتحي رجب قال . -

انا الملازم اول احمد فتحي رجب ببوليس جلالة الملك اقول .

بعد حضور سعادة السفير البريطاني في مساء يوم ١٩٤٢/٢/٤ وحوالي الساعة

١٠ مساءً شعرنا بحضور القوات البريطانية آتية من جهة شارع السلطان

حسين ورايتها تواصل سيرها في الميدان نحو شارع ابراهيم باشا وكانت مكونة

من عدة سيارات كبيرة محملة بالجنود وبعضها محمل بالدبابات واخرى مجهزة

ولما وصلت مقدمتها الى تقاطع شارع حسن الاكبر و ابراهيم باشا وقفت جميعها

خلف بعضها ونزل منها الجنود واحتاطوا بالقصور في اثناء ذلك ابلغت حضرة

صاحب العزة القائد فامرني باعادة السور على الابواب وكانت قد اغلقت للتشديد

على المعينين عليها بعدم فتح الابواب مطلقا فرجعت مسرعا نحو الباب الحديد

الوسط وكانت القوات البريطانية قد انتظمت متراصة على طول السور وعندما وصلت

للباب المذكور شاهدت بعضا من الجنود داخل الخوخة المعدة لوقوف عساكر

السوارى يحاولون كسر قفل وجنزير باب الخوخة المذكورة وعندئذ طلب مني احدهم

مفتاح الباب فقلت له انه ليس معي ولا يصح له كسره وتحركت للرجوع نحو باب التشرقات

حيث اني كنت من الخارج فلما كان من احد الضباط ان امر الجنود بوضع تحت الحراسة

فالتفت -تولي يعثر الجنود بيناد قهيم مركبا عليها السونيكيات مصوية نحوي وقال احدهم

باني اذا حاولت التحرك سنطلق عليك النار وبقيت على تلك الحالة حتى صدرت

الاوامر بانصراف القوات وحضر حضرة الضابط حسين افندي كفاني حيث شاهدته

يسير بداخل السور فناديت عليه وابلغته باني موقوف تحت الحراسة فذهب وعاد

مع حضرة الصاغ محمد افندي كامل وحضرة اليوزباشي عز الدين افندي عاطف

الذي تفاهم مع بعض الضباط البريطانيين وامر احدهم الجنود فتركوني وكنت اثناء

وتوني تحت الحراسة بجوار السور من الخارج شاهدت دبابتين اقتحمتا الباب الكبير

الوسط ودخلتا منه الى الحوش كما دخل بعض الجنود وانتشروا بالحوش وامام باب

السلامك ثم شاهدت خروج السفير ومن معه من الضباط بالسيارتين العاديتين وبعد

ذلك انصرف جميع القوات وهذا ما حصل . تمت اقواله واصر عليها وايضا .

ملازم اول احمد فتحي رجب

سألتنا الاومباشى احمد سعيد قال . -

انا الاومباشى نمره ١٦ احمد سعيد حسن من قوة بوليس جلالة الملك اقول .
 انا كنت معينا بالنقطة نمره ٤ على الباب الحديد الكبير الاوسط فى يوم
 ١١٤٢/٢/٤ من الساعة ٣٠ ر ٥ مساءً وحوالى الساعة ٥٠ ر ٨ مساءً دخل سعادة
 السفير البريطانى بسيارتين من الباب الحديد الاول الجاور لباب التشرىفات وكان معه
 موتوسيكلين انتظرا خارج باب السور الحديد ونحو الساعة ٥ ر ١٠ مساءً شاهدت
 سيارات كبيرة وكثيرة حضرت خلف بعضها من جهة شارع السلطان حين سارت بالبدان
 الى ان وصل مقدمها بتقاطع شارعى حسن الاكبر واهرايم باشا ثم وقفت السيارات
 خلف بعضها وكانت بها جنود بريطانيين ودبابات وسيارات مصفحة فاسرعت لغلق
 الباب بالمفتاح والتراس وكانت ابواب الخوختين مغلقة بالقفل والجنزير وذلك كالاوامر
 التى صدرت لى ثم وقفت بداخل الباب وقد حضر لى بعض العساكر لتعزىز الباب ثم
 رايت القوات البريطانية نزلت من السيارات ووصلت الى السور والى الباب متراصة وبعد
 ذلك وصلت دبابتين خلف بعضهما ووقفتا على بعد خمسة امتار تقريبا ثم نادى على
 احد الواقفين امام الباب وكان يتكلم باللغة العربية وقال لى " افتح الباب " فانا قلت
 له علبان ايه فقال افتح فقلت له انا لا يمكن فتح الباب الا بامر رئيسى فقال ان لم
 تفتح الباب فسيفرك بالشار فقلت له انا لا افتح الباب واتناء ذلك دخل بعضهم فى
 مكان الخوختين وصاروا يكسرون فى القفل والجنزير بالبايين الصغيرين وتددت ارسلت احد
 العساكر الذين معى لتبليغ رؤسائى عن ذلك وفى نفس اللحظة تقدمت الدبابتين وخبطت
 الاولى الباب الكبير الاوسط بمقدمها فلم يفتح ثم رجعت للخلف قليلا وعادت الكرة مرة
 ثانية ففتح الباب وذلك بالتواى والتراس وخرج لسان الكيلون من مكانه وكسرت بعض
 القطع البرونز الموضوعة كحلية بالباب وكذا زجاج الفانوس الموضوع باعلى الباب ثم
 دخلت الدبابتين الى الحوش ووقفتا بين الباب المذكور وباب الحرمك فى وسط الحوش
 وفى ذلك الوقت تمكن الجنود من كسر القفلين والجنزيرين بباب الخوختين ودخل منهما
 بعض العساكر بالبنادق والدافع الرشاشة وكانوا حوالى مائة فارسلت فى الحال احد
 العساكر وبلغ حضرة صاحب العزه القائد ثم انتشروا داخل الحوش وباب السلامك وفى
 نفس الوقت التفت حولى بعض الجنود وارادوا اخذ الطنجية منى فرفضت وظلوا واقفين
 حولى وكذا وقف بعض الجنود امام الباب لضج احدا منا من الاقتراب اليه او محاولة
 غلقه وظلوا بهذه الحفة الى ان خرج سعادة السفير البريطانى ثم انتصرفت القوات من
 الحوش وكذا الدبابتين ثم بعد ذلك تجمعوا بالميدان الخارجى وانصرفوا وهذا ما
 حصل امامى .

تمت اقواله واصر عليها وامضى .

احمد سعيد حسن

سألت الأنياسي حسن عثمان قال

أنا الأنياسي نمر ٧١ حسن عثمان السالي من قوة بوليس جلالة الملك أقول
 أنا كنت معينا على الباب الحديد المجاور لباب التشريعات في يوم ١١٤٢ / ٢ / ٤ وحوالي
 الساعة ٨ مساءً حضرت سيارتين ركوب عادييتين بهما سعادة السفير البريطاني وبعض ضباط
 برخطانيين بملابسهم العسكرية ودخلنا الى باب السلام وكان بجوار السيارة الأولى مورتوسيكليين
 أحدهما بالجنب الأيمن والآخر بالجنب الأيسر وانتظرا خارج الباب ولم يدخلوا وفي نحو
 الساعة ٩ مساءً رأيت سيارات كبيرة من سيارات الجيتر البريطاني حضرت من جهة شارع السلطان
 حسين وواصلت السير خلف بعضها الى أن وصلت لتقاطع شارع حسن الأكبر بأبراهيم باشا ثم
 وقفت جميعها وبها عساكر انجليز ودبابات وسيارات مصفحة وكنت أغلقت الباب ووقفت خلفه من
 الداخل وشاهدت العساكر الانجليز نزولاً من السيارات ثم تقدموا نحو السور متراصين على طول
 السور الحديدى وفي تلك اللحظة حضر الى أحد الضباط الأانجليز من الذين كانوا بالسيارتين
 مع السفير البريطانى وعسكريين معه وطلبوا منى فتح الباب ولائى كنت تلقيت الأوامر أثناء مسرور
 حضرة الضابط أحمد أفندى فتحتى بعدم فتح الباب مطلقاً رفضت بتاتا فمسكوا فى قفلات لهم بأن
 المفتاح ليس منى وأثناء شاهدت العساكر البريطانيين تكاثرت بداخل الحوش ووقفوا أمام باب
 السلامك حضر نحوى والثلاثة الأانجليز السالف ذكرهم بعضهم من الانجليز الذين انتشروا بالحوش
 فأنهمم الضابط الذى كان طلب منى فتح الباب بأن المفتاح منى وكانوا سحبونى للقرب من
 باب السلامك عندئذ تكاثرت على بعض العساكر يريدون أخذ طينجتى فانا لم أمكهم من ذلك
 فمسك اثنين منهم ذراعى يدي اليمنى وجذبونى بشدة فحصل بأبهام يدي اليمنى التواء شديد
 وكنت أثناء ذلك استغيث فحضر لى حضرة الضابط حسين أفندى كفانى وتكلم معهم فلم يتركونى
 فابلغ حضرة ضرة صاحب العزة القائد حيث كان عزته واقفاً أمام باب السلامك وشاهدت العساكر
 احتاطوا بحضرة الضابط حسين أفندى كفانى ورفعوا عليه البنادق بالسونيكيات ثم بعد ذلك تكلم
 سعادة البك القائد مع الضابط الأانجليزى الذى أمر بتركى فتركونى وكذا رأيتمهم يتركون حضرة
 الضابط حسين أفندى كفانى وبعد ذلك دخلت الى داخل القصر حيث أرسلتلى حضرتك للاجراخانة
 لاسعافى وهذا ما حصل .
 تمت أقواله وأصر علينا وختم .

سألت حضرة الضابط حسين أفندى كفانى قال

أنا اللانم أول حسين كفانى ببوليس جلالة الملك أقول
 حوالى الساعة ٩ مساءً يوم ١١٤٢ / ٢ / ٤ شاهدت قافلة بريطانية من السيارات المحملة
 بالجنود وأخرى ممتلئة ولوريات تحمل دبابات آتية من جهة شارع السلطان حسين وسارت بعيداً

عابدين حتى وصل مقدمها الى تقاطع شارع حسن الاكبر و ابراهيم باشا ثم وقفت خلف بعضها
فأسرعت بأخطار حضرة صاحب العزة القائد وحضرات الياوران بمكتبهم وتوجهت مع حضرة
صاحب العزة القائد الى باب السلامك حيث علمنا بدخول دبايتين وبعض الجنود الى الحوش
من الباب الكبير الاوسط بالسور الحديد فوجدنا الجنود آتيين نحو باب السلامك بسلاحهم
بالبنادق المركب عليها السونيكات والبنادق السريعة الطلقات والبعض بالطبنجات في أيديهم
وأرادوا الدخول من باب السلامك فاعترضهم حضرة صاحب العزة القائد وكان الجنود محاطين
بعزته بالصلاح وبعد أن تنافس مع الصاغ رئيسهم عادوا الى أول السلم ولكنهم رفضوا العودة
للخارج وعندئذ سمعت صوت استغاثة الانباشي حسن عثمان وكان بالقرب منا فأسرعت اليه
فوجدته محاطا بالعساكر يريدون انتزاع طبنجته بالقوة بأيديهم وتفاهت معهم ليتركوه فرفضوا
ولما أسرعت بأبلاغ حضرة صاحب العزة القائد أمسك بذراع يوزباشي انجليزى وأراد سحب الس
الحوش فجذبت ذراعى منه فأصدر أمرا للجنود فتقدم أربعة أحدهم ببندقية سريعة الطلقات
مضوية الى وجهى وأخرى بطبنجة الى جنبى الايسر واثنين بالبنادق مركب عليها السونكى في ظهري
وقال لي اليوزباشي لا تتحرك من مكانك لأن لديه أوامر بذلك فوقفت حتى أن حضر الصاغ الانجليزى
وأمر جنوده بأخلاء سبيلى والانباشي حسن عثمان فتركونا ثم نزل سعادة السفير البريطانى وخرج
مع من حضر معه من النباط وبعد ذلك حضرت أنت وأبلغت حضرة صاحب العزة القائد بعدم
وجود حضرة الضابط أحمد أفندى فتحرى وترجح بأنه موضوع تحت الحراسة وأرسلنى حضرة صاحب
العزة القائد للبحث عن مكان وجوده فاتجهت نحو السور من أوله ووجدت حضرة محاطا بالجنود
بالصلاح خارج السور ما بين الباب الكبير والباب المجاور للتشريفات ولما شاهدنى حضرته نادى
على وأخبرنى بأنه موضوع تحت الحراسة فأسرعت بأبلاغ حضرة صاحب العزة القائد بمكانه فأرسل معى
حزرتك وحضرة اليوزباشي عز الدين أفندى عاطف حيث تركوه بعد التنافس مع رئيس القوة وبمسند
ذلك انسحبت القوة الداخلية والدبايتين الى الخارج وانضمت لقوة الميدان حيث انصرفتم بمسند
تجمعها وهذا ما حصل .

تمت اقواله وأصر عليها وأمضى .

م . أول حسين حسنى كفاى

سألنا الجاوشى ابراهيم الشريتلى قال

أنا الجاوشى سرى ٢١ ابراهيم الشريتلى من قوة بوليسر جلالة الملك اقول
اشاء انتشار الجنود البريطانيين بالحوش وأمرنى حضرة صاحب العزة القائد بأن اتوجه الى
باب الحرمك واتأكد من وجود العساكر خلف الباب الذى كان مغلقا وما اذا حاول احد
الدخول منه من عدمه فتوجهت الى هناك ولكن عندما سرت مسافة خمسين مترا تقريبا
قابلنى ستة من الجنود البريطانيين رافعين البنادق والسونيكات والتفوا حولى وأرجعوني الى
الخلف الى ان وصلت بالقرب من باب السلامك فمسكوا بى وأرادوا اخذ الطبنجة منى فلم
أبصر من ذلك . وان تغتت بسعادة البك القائد وشاهدت عزته يتكلم مع صاغ انجليزى وبهذه
تركيته بعد ان امره الصاغ بتركي وهذا ما حصل . تمت اقواله وأصر عليها وختم
في تاريخه وساعته . صاغ محمد كامل

في الساعة ٥٠ ر ٨ مساء يوم ١٩٤٢ / ٢ / ٤ دخل سعادة السفير البريطاني من الباب الحديدى المجاور للشرىفات بسيارتين عاديتين ومعه الجنرال ستون وستة من الضباط البريطانيين بملابسهم الرسمية العسكرية ونزلوا امام باب السلامك حيث انتظرت السيارتين امام الباب وكان يرافقه مورتوسكيلين بقيا بالخارج واتشاه وجودى امام باب المعينة في الساعة ٥ ر ٩ مساء رأيت سيارات كثيرة محملة بالجنود البريطانيين وسيارات مصفحة واخرى محملة بالدبابات آتية من جهة شارع السلطان حسين وواصلت السير حتى تقاطع شارعى ابراهيم باشا بحسن الاكسبرتم وقتت خلف بعضها بدون اى فاصل وفي وسط ميدان طابدين فاسرعت بارسال من يبلغ حضرة صاحب العزه القائد الذى امرنى بفتح جميع الابواب الخارجية والداخلية وتفتيتها بالعساكر وعدم فتح اى باب او عمل اى شىء بدون امر مع ضيق النفس واسرعت بتنفيذ جميع ذلك في الحال واتشاه ذلك كانت الجنود الانجليزية قد نزلوا من السيارات وتقدموا منتشرين الواحد بجوار الآخر بملحتهم المختلفة حتى التفتوا بأسوار القصر من جميع جهاته حيث علمت بذلك عند مرورى لتعزير النقط والتبيه على العساكر بما امرت به ولما عدت الى باب السلامك الداخلى وجدت حضرة صاحب العزه القائد والجنود البريطانيين امام باب السلامك ومنتشرين بالحوش وبوسطه دبابتين وعندئذ اسرع نحو واحد عساكر البوليس من الداخل واخبرنى بان الجنود البريطانيين يحاولون كسر باب الخاصة فابلغت حضرة صاحب العزه القائد وامرنى بالترجعه اليه - سالا فاسرعت نحوه فوجدت الباب مغلقا وخلفه عساكر البوليس والجنود البريطانيين يدقون الباب بشدة من الخارج ثم كفوا عن ذلك بعد قليل ولم يحصل بالباب شىء ولم يدخل منه احد ثم مررت بجميع النقط والابواب الاخرى فوجدتها سليمة ولم يحصل بها شىئا ولكنى لم اجد حضرة الضابط احمد افندى فتحتى رجب بداخل القصر فعدت لباب السلامك وفي طريقى اليه قابلنى الاومباشى حسن عثمان رافعا يده اليمنى بيده اليسرى وابلغنى بما حصل له ووجدت بابنا يده اليمنى التواء شديد فارسلته للاجزاخانة لاسعافه ولما وصلت لباب السلامك حيث كان به حضرة صاحب العزه القائد وحضرة الضابط حسين افندى كفانى علمت بما حصل في تلك الجهة ثم نزل سعادة السفير البريطانى وخرج ومن معه من الضباط وقد صدرت الاوامر بانصراف القوات فابلغت حضرة صاحب العزه القائد قبل انسحاب القوة من الداخل بعدم وجود حضرة الضابط احمد افندى فتحتى بالداخل ورجحت ان يكون موضوعا تحت الحراسة كما حدث للأخمين فكلف مسرته حضرة الضابط حسين افندى كفانى بالبيت وقد عاد بعد قليل حيث وجدته تحت الحراسة خائف السورما بين الباب الحديد والكبير والباب المجاور للشرىفات فتوجهت مع حضرة اليوزباشى عز الدين افندى عاطف نحسره وطلب حضرته من الجاوش الذى كان يرأس العساكر المحيطة به باخلا سبيله فترنرنا ثم سر اليوزباشى الذى كان مع القوة من الداخل حيث امر بتركه ثم

التي هي القوة والدبابتين من داخل الحوش وانضمت الى باقي القوات بالميدان وانتشرت
بعد ان تجمعت .

شارع محمد كامل

انا العسكري محمد يوسف من البوليس المخصوص بقصر عابدين العام اقرر الآتي .
يوم امس الموافق ٤ فبراير الجاري بينما كنت معينا بالنقطة نمرة ١ بشارع سيدى حسن
الاكبر المجاور لقصر عابدين العام لاحظت في حوالى الساعة ٤٥ ر ٨ مساءً قدم سيارات
لورى كثيرة العدد ومنها جنود بريطانيون من جهة ميدان عابدين الى شارع ابراهيم باننا
ومنهم اتجهت لشارع حسن الاكبر وكانت خلف بعضها وعندما وصل اولها لتقاطع شارع
حسن الاكبر بشارع جامع عابدين رقت عن السير ونزل منها الجنود الانجليز ببنادقهم ووقفوا
بجوار سور القصر الملكى بهيئة كردون على طول السور الكائن بشارع حسن الاكبر فاسرعت الى
المكتب بالقشلاق وابلغت فوراً بذلك ثم عدت الى نقطة بنجر الشارع في مقابل الباب نمرة
١٧ وبقيت واقفا حتى انصرف هؤلاء الجنود بسياراتهم في الساعة ٥٥ ر ٦ مساءً تقريباً
وقد اتجهوا عند انصرافهم الى شارع العنابير الواقع خلف قشلاق الحرس الملكى وهذا قولى .
تمت اقواله وامضى .

فريق محمد يوسف

انا العسكري محمود محمد مكاوى من البوليس المخصوص بقصر عابدين العام اقرر الآتي .
حوالى الساعة ٤٥ ر ٨ مساءً امس الموافق ٤ الجاري كنت معينا بالنقطة نمرة ٣ بشارع
السلطان حسين (الميدولى سابقاً) بالقرب من باب الخاصة لاحظت قدم سيارات لورى
كبيرة تابعة للجيش البريطانى كانت قادمة بكثرة من جهة وزارة الداخلية الى شارع الشيخ
ريحان فجدان عابدين وكانت خلف بعضها الى ان وصل اولها لقرب الباشا حرس فتوقلت
عن السير واطفأت نورها الامامى وجعلت مقدماً في نفس اتجاه السير الى جهة قسم
عابدين ثم ابتعداً بعثر جنودها في النزول فاسرعت بابلاغ الاومباشى السيد احمد سلامة
المعين على باب المعية وقام هو باخطار مكتب البوليس بذلك واسرعت انا من داخل القصر
الملكى الى مكتبنا بالتشلاق للتبليغ عن ذلك ثم عدت الى باب المعية وبقيت بجوارها
الى ان انصرفت القوات البريطانية في حوالى الساعة ١٠ مساءً تقريباً وهذا قولى .
تمت اقواله وامضى .

محمود محمد مكاوى

انا العسكري محمد بيومى عمر من البوليس المخصوص بقصر عابدين العام اقرر الآتي .
استامت الخدمة في الساعة ١ افرنكى صباح اليوم بالنقطة نمرة ١ بشارع سيدى
حسن الاكبر وحوالى الساعة ٦ صباحاً عندما اشرفت الشمس واتنا مرورى بجوار السور
عثر بجوار حافة الرديف المجاور لسور القصر على طلقة جبه خاند للبندقية وجوارها منط

محمد پیڑھی عمر

حضرة صاحب السعادة كبير ياوران جلالة الملك

أتشرف بأفاده سعادتك أنه حوالي الساعة ٢١٠٠ من يوم الأربعاء الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ حضرت قوات بريطانيه • ورفقتها كان السفير البريطاني في الطابق العلوي من السراي جهزت الرشاشات في محلاتها داخل السراي وراء الأبراب وأعطيت التعليمات اللازمة للحرس المشاة الملكي تليفونيا بالأستعداد ثم توجهت لجهة السلامك فوجدت العساكر البريطانيين واقفين بجوار الحراس ويريدون اقتحام المدخل للمصالح بالقوة ومعهم ضباطهم وقتنا جميعا من ضباط البوليس وعساكرهم وعلمنا سدا متيعا لعدم دخولهم وكنا نتفاهم مع ضباطهم بالجنسي بقولنا لهم (أن هذا حرم الملك ونحن حراسه ولا يمكن أن نمكثكم من الدخول) فكانوا لا يعيرون كلامنا ويتفاوضون منه بشكل مزري ومن ضمن ما نظرت ، نظرت أحد الأشخاص لا يسا لبس الضباط الا سكتلنديين ولكن ليس على كتفه نجوم ومعلق كمره في رقبته ومعهم فانوس بيده للمغنيين المعد لاخذ الصور ليلا فكان حاضرا لاخذ صور لا نعلم ما هي • وكان أحد الضباط الذين طلبوا بصحبة السفير واقفا على سلم السلامك عند المفترق • وبعد أن انسحبت القوات المدرعه والمشاة توجهت لباب التشريعات ووجدت ضابطين بريطانيين واقفين يتحدثان مع أحد ضباط البوليس (الملازم الأول حسين حسني كفاني أفندي) ومشوا ونهبت من الضابط بعد ذلك أنهما سالا الآتى ... " هل السير مايلز لامبسون خرج من السراي " فقال لهما " نعم " فقالا له " هل أخذ الملك معه " فقال " لا " .

- هذا ما سمعته وشاهدته بنفسى • وأنه تبلغ الى الآتى من أركان حرب الحرس •
- ١ - أن قوة الحرس الملكي الموجوده بالقشلاق جاهزه لتنفيذ أى أمر يصدر لها
 - ٢ - تواجدت قوة من الدبابات والسيارات المصفحه وسيارات النقل الخاصه بالجنود بميدان عابدين وأنزلت مدافعها ونصبته متجهة الى القصر العاصم والى القشلاق
 - ٣ - أنه كان يستنتج من حركات القوة سابقه استطلاعها للميدان وعلمها بما كانت تتخذ
 - ٤ - أن تواجد القوة الانجليزيسه لم يكن قاصرا على ميدان عابدين بل تعداه الى حصار القصر والقشلاق من سائر نواحيه
 - ٥ - أن إحدى الدبابات نظحت الباب الكبير لسور القصر ففتحتنه وتمكن بعض الجنود من الدخول الى حوش القصر وتمكنوا بكثرتهم من أخذ سونكى وخزنة بندقيته وذخيرة حارس السلامك كما تمكنوا من نزع بندقيته أحد أفراد هذه النقطة حين ترجمه لنجدة زميله هذا وقد أعيدت هذه الاشياء الى أصحابها

- ٦ - أن بعض أفراد القوه حاولوا نزع سلاح وذخيرة حارس باب المعبسه فلم يمكنهم من ذلك وأتوا له مرفقه طيسه
- ٧ - أن ضابط الباشحرس بلغ أنه شاهد صاحب السعاده اللوا رسل باشا حكمدار بوليس القاهره وآخرين بالعباس الملكيسه وقفا عند الركن الشرقى للقشلاق وذلك قبل حضور القوه البريطانيه وأن سعادته كان يأمر بمنع من يريد الاتصال بين مهنى الباشحرس والقشلاق أثناء وجود هذه القوه بالميدان وتفضلوا سعادته بقبول فائق الاحترام ،،

عبد الحميد كامل أميرالاي
ياور قائد مع حرس جلالة الملك

عابدين نى ١٩٤٢/٢/٧

اقوال

نمرة ۲۵۰۰۱۱ عکری ابراهیم السید احمد عطیه من السریة الثالثة من الحرس المشاة الملكی

فی یوم الاربعاء الموافق ۴ فبرایر سنة ۱۹۴۲ کت ضمن افراد النقطة
نمرة ۴ بالسلامة وفى الساعة ۲۱۰۰ کت نایم لانی کت خالی فصحنی الانباشی
وقال لی فیہ کبیر فانا قمت فی الحال واخذت بندقتی وجريت علشان اقف فی
نقطتی وكان داخل عساكر كثير جدا فی حوش القصر العساکر فانا افکرتم من
عساكر الحرس فلما قریت منهم لم اشعر الا وقد احتاطوا بی ومسکونی من الخلف
ومن الامام وارادوا اخذ البندقية فانا مسکتها بشدة فصبوا السونکی الی صدری
ووضع احدهم الطینجة علی صدری وتقدم ثلاثة منهم واخذوا فی لوی یدی وانا ماسک
علی البندقية حتی فلتت من یدی بعد لیها وفضلوا ماسکی وعاملین علی وضع
احترس حتی انتهوا من عملهم وهذه اقوالی .

یوزیلشی

ارکان حرب الحرس المشاة الملكی

القائم مقام أحمد سالم بك قائد الحرس المشاه الملكى

.....

حضرة صاحب العزى ياور وقائد عموم حرس جلالة الملك

حوالى الساعة ٢١٠٥ أمر بينما كنت نازلا من المير أخبرنى حضرة اليوزباشى أحمد

أفندى عبد العزيز مصطفى أركان حرب الحرس المشاه الملكى أن قوة من الجيش البريطانى من

السلحة الدبابات والمدفعية والمشاه وصلت الى ميدان عابدين أمام القصر العالى فى الحال

أمرت حضرتى بأن تكون جميع قوة الحرس تامة الاستعداد ومنتظرة أوامر

واتجهت نحو سور القشلاق القبلى وأخذت فى استطلاع القوات البريطانىة فوجدت الميدان

غاصا بها وكانت تتوزع فى هدوء تام ويمكن تقدير هذه القوة بما يزيد عن ١٠٠ عربى ما بين

دبابه وعربة مصفحة وعربة لنقل الجنود وكان يوجد أمام سور القشلاق خط منتشر من المشاه

على بعد حوالى عشرين يارده ومعهم رشاشات متجهة للقشلاق ووضع مدفع أمام البوابه وعلى

بعد ٢٠ يارده منها ويحتمل أن يكون من نوع الهاوتزر عيار ٦ بوصه

عقب الانتهاء من الاستطلاع أصدرت الأوامر التى تتفق مع الموقف وأعقبها بمرورى

على القوة وتأكدت من تمام جميع الرتب بواجباتهم المختلفه ولاحظت أن الجميع على روح معنوية

عالية وعلى أنهم تام بواجباتهم وجاهزين لأى عمل سريع إذا ما صدرت الأوامر بذلك

وقد وجدت جميع الضباط فى حالة عصية حماسية من تأثير الموقف حتى أنى لاحظت

أن بعضهم كان يبكى وخصوصا حضرة الملازم أول يحيى أفندى أمام على الذى رأيت به يجهش بالبكاء

واستمرت متنقلا بين الأفراد مينا لهم الموقف موضحا لهم واجباتهم المختلفه حتى حوالى الساعة

٢١٥٠ أذ ابتدأت القوات البريطانىة فى التجمع للانسحاب ثم أخلى الميدان وبعدها حضر

حضرة صاحب السعادة كبير الياوران للقشلاق وصار تنفيذ ما أصدره من الأوامر وأنى أخص بالذكر

حضرات الضباط الاتيين بعد الذين ساعدونى مساعدة قيمة فى هذا الظرف وهم ...

حضرة البكباشى توفيق مجاهد رضوان أفندى

حضرة الصاغ أحمد أحمد أبو النصر أفندى

حسن أفندى حسن الألفى

حضرة اليوزباشى بديع أفندى الصدر

عبد العليم منصور مهران أفندى

أحمد فريد أبو شادى أفندى

يوسف عبد الله العجرودى أفندى

أحمد عبد العزيز مصطفى أركان حرب الحرس المشاه الملكى

ديوان كبير الياوران

حضرة الملازم الأول	سعد الدين أفندي مصطفى خليل
"	يحيى أفندي أمام علي
"	سعد الدين أفندي مصطفى الشوريحي
وقد أظهر المذكورون بعد من الصف والعساكر روحا عالية وهم ٠٠٠٠	
رقم ٢٥٠٦٩٤	شاويش محمد فريد سليمان النحوي
٢٥٠٤٩٦	عبد الوهاب عبد العال
٢٥٠١٢٥	المتولي رمضان العيوطي
٢٥٠١٦٥	الشرييني أبو المعاطي
٢٥٠٤٧٢	أنباشي عبد متولي راجح
٢٥٠٣٩٣	وكيل أمين عبد الرحمن معروف شافعي
٢٥٠٠٣٢	وكيل انباشي إبراهيم عليان محمد
٢٥٠٣٠٨	سيد أحمد سليمان عبد النبي
٢٥٠٣٨٩	عسكري عبد الرحيم محمد بن
٢٥٠٧٠١	محمد محمد إبراهيم خلاف

وتفضلوا بقبول فائق الأكرام //

شاهد بين في ١١٤٢/٢/٥ أحمد سالم قائم مقام
قائد الحرير المشاه الملكى

ملحوظة

تقدر القوة جميعها التي كانت محاصرة القصر العام لواء (٣ أوسط) كامل
المعدات من عربات مصفحة ودبابات وعربات نقل وخلافه

حضرة المحترم أركان حرب الحرير المشاء الملكي

أتشرف بأفادة حضرتكم بالآتي

في الساعة ٨٥٥ من مساء أمس كنت جالسا في حجرة الباشحرس فسمعت صوت عربات ميكانيكية كثيرة في الخارج فقامت لأتبينها فوجدت صفا من العربات اللوري والبيكاب متجهة الى الناحية البحرية وواقفه من باب الخاصه الى تقاطع شارع أبراهيم باشا بشارع حسن الأكبر فتقدمت منها وعرفت أنها من عربات الجيش البريطاني ولكنني ظننت لأول وهلة أنها واقفه بسبب المرور وأنها ستستأنف سيرها ولكن وجدت في الحال أبواب العربات فتحت ونزل منها جنود يلبسون الخوذ والكباييد والبل وملحون بالبنادق . وكان واقفا معي أرمياشي السهره خلف الله محمود عبد الله من السريه الثالثه . فعدت مسرعا الى غرفة الباشحرس ورفعت سماعه التليفون للاتصال بحضرة أركان حرب ولكنني وقفت على التليفون بضع دقائق ولم اتمكن من الاتصال بحضرتي فعولت على أن أرسل أحدا من العساكر الى القشلاق ولكنني لما خرجت وجدت كردونا من العساكر الهنود يحاصرون السراي والباشحرس وهنا رأيت أنه إذا أساء العسكري الذي سأرسله التصرف في اختراق الكردون فقد يسبب احتكاكا ووجدت أن العساكر الهنود ما زالوا في حالة تنظيم أنفسهم وأنه يمكن المرور بسره الى القشلاق مستعينا بالظلام لأخذ التعليمات اللازمه بنفسي شخصا والعودة قبل انتظامهم وفعلنا مررت من بينهم فلم يميزني أحد ثم عبرت شارع أبراهيم باشا وعلى الرصيف المقابل وجدت بضعة أشخاص يبلغ عددهم سته يلبسون الملابس الملكييه والطربوش وتبينت من بينهم حكمدار القاهره رسل باشا وكان يلبس معطفا أسود ويمسك بيده عصا رقيقه فتركهم ومضيت سريعا الى القشلاق وبلغت صاحب العزه قائد الحرس وأخذت من عزتسه التعليمات اللازمه وعدت في الحال وأثناء عودتي كان ما يزال رسل باشا ومن معه واقفون على الرصيف ولكنني عولت على ألا ألفت نظرهم الي . وعندما اقتربت من كردون الجنود الهنود اخترقته دون أن يعترضني أحد لأن الرويسه كانت متعذره وكانوا يظنونني واحدا منهم . وقد رزعت الذخيريه على الأفراد وأعددت الرشاشات وانتظرت صدور أوامر جديده هذا لعلم حضرتكم . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

ملازم أول

١١٤٢/٢/٥

صالح حسن حسني

ضابط الحرس يوم ١١٤٢/٢/٤

أقوال

نمرة ٢٥٠٧٠٠ عسكرى محمد محمد ابراهيم الرفاعى من السرية الثالثة من الحرس المشاء الملكى

أنا كنت معين حارس النقطة نمرة (٤) بالسلامة يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وفى الساعة ٢٠٥٠ بصيت لقيت عساكر انجليز كثير داخلين فى حوش القصر العام فلما قربوا منى عملت وضع احتير فلم أشعر الا وقد أمسكونى من الخلف وارادوا نزع البندقية من يدي فلم أمكهم من ذلك . وموت يدي على البندقية فنزع أحد الجنود السونكى من بندقيتى ونزع آخر خزنة البندقية فلم يجد بها ذخيرة ففتشونى وأخذوا الذخيرة من الكفة وفضلوا مكثيننى بأيديهم من الخلف لغاية الساعة ٢٢٠٠ ومحاوطني بالسناكى فى صدرى وصوبوا فى صدرى مدفعين من النوع الرشاش (تومى) (زى البرن) ولكنهم صغبروا وبعد ذلك سايونى وانصرفوا فبلغت حضرة اليار التوبتجى بأنهم أخذوا منى الذخيرة فأحضرها لى منهم .

أخذت الأقوال المذكورة أنا بمعزتى .

يوزياشى

اركان حرب الحرس المشاء الملكى
امضاء (أحمد عبدالعزيز)

عابدين فى ١٩٤٢ / ٢ / ٧

أقوال

نمرة ٢٦٦٠٦٢ عسكري عبد الوهاب على الغنيمي من السرية الرابعة من الحرس المشاة الملكي

في يوم الأربعاء الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كت حارس النقطة نمرة (٧) باب المعينة
وحوالي الساعة ٢١٢٠ وصلت عربيات لوري ونزل منها عساكر انجليز ووقفوا صفيين وطلع على أربعة
منهم ولما قربوا مني علمت عليهم وضع احتسروا فلقوا من الخلف فأنا وضعت ظمري على الحائط
واستمررت في وضع استعداد . فتقدموا ومسكوا البندقية فأنا نتشتها للخلف فجرحت يد واحد
منهم فانصرفوا عني . وكان عسكري البوليس قال لي خذ جوه فأنا قلت له (ما عندك شيء) ففعل
البوابة واستمر العساكر الانجليز واقفين أمامي مدة ثم انصرفوا وهذه أقوالى .
أخذت الأقوال المذكورة آنفا بمعرفتى .

يوزى شاشى

أركان حرب الحرس المشاة الملكي
امضاء (أحمد عبد العزيز)

عابدين فى ١٩٤٢ / ٢ / ٧

مصادر البحث

اولا : وثائق غير منشورة

١ - الأجنبية

مجموعة المراسلات والتقارير المتبادلة بين دار المندوب السامي
(السفارة البريطانية) ووزارة الخارجية البريطانية التي تضمها مجلدات
تحت عنوان :

Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and Sudan.

وفيما يلي بيان أرقام وتواريخ المجلدات التي تم استخدام وثائقها في
تلك الفترة :

F.O : 407/217	JULY - DEC. 1934
F.O : 407/219 (I)	JAN. - JUN. 1936
F.O : 407/219 (II)	JULY - DEC. 1936
F.O : 407/221 (I)	JAN. - JUN. 1937
F.O : 407/221 (II)	JULY - DEC. 1937
F.O : 407/222 (I)	JAN. - JUN. 1938
F.O : 407/222 (II)	JULY - DEC. 1938
F.O : 407/223 (I)	JAN. - JUN. 1939
F.O : 407/223 (II)	JULY - DEC. 1939
F.O : 407/224	JAN. - DEC. 1940

F.O : 407/225	JAN. - DEC. 1941
F.O : 371/31266	JAN. - DEC. 1942
F.O : 371/53282	JAN. - JUN. 1946
F.O : 371/53301	JULY - DEC. 1946
F.O : 371/62960	JAN. - JUN. 1947
F.O : 371/96192	JAN. - DEC. 1948
F.O : 371/73490	JAN. - DEC. 1949
F.O : 371/80367	JAN. - DEC. 1950
F.O : 371/90110	JAN. - DEC. 1951
F.O : 371/96870	JAN. - DEC. 1952

كما تمت الاستعانة أيضا من وثائق وزارة الخارجية البريطانية بكافة
التقارير الأسبوعية برقم
تحت عنوان :
عن الأعوام ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ .

WEEKLY POLITICAL AND ECONOMIC REPORTS.

ب - العربية

أحمد قاسم جودة :

- المكرميات ، خطب وبيانات حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد
باشا منذ فجر النهضة الى اليوم

ثانيا : وثائق منشورة

أحمد حسين :

- مرافعات في قضية التعريض رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢
« عسكرية عليا » بجلسة ١٦ أغسطس ١٩٥٢ - الجزء الأول -
القاهرة - بدون تاريخ

القضية المصرية :

- « ١٨٨٢ - ١٩٥٤ » - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٥٥

الكتاب الأبيض :

- بيانات الحكومة وقرار مجلسي البرلمان بشأن الأسئلة والاستجابات عما ورد في العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا وما يتعلق بها من مسائل سبق اثارها في مجلسي البرلمان - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٤٣

الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير :

- منشور في الأهرام في ست حلقات (٤/٢٧ ، ٥/٤ ، ٥/١١ ، ٥/١٨ ، ٥/١٥ - ١٩٧٣/٦/١)

المملكة المصرية :

- مجموعة الأوامر الملكية (١٩١٧ - ١٩٣٣)
- مجموعة المراسيم والقوانين (١٩١٧ - ١٩٣٣)

بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٤٧

حزب الأحرار الدستوريين :

- الحكم الوفدى فى عامين (يناير سنة ١٩٥٠ - يناير سنة ١٩٥٢) - القاهرة - بدون تاريخ

راشد البراوى :

- مجموعة الوثائق السياسية « المركز الدولى لمصر وقناة

السويس ، - الجزء الأول - القاهرة ١٩٥٢

مجلس الشيوخ :

- القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ومرفقا به كافة وثائق المفاوضات السابقة من سنة ١٩٢٠ - سنة ١٩٣٢ وتقرير اللورد ملتر وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٣٧

- مجموعة مضابط مجلس الشيوخ (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

مجلس النواب :

- مجموعة مضابط مجلس النواب (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

مجلس الوزراء :

- تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٤٥

مكرم عبيد :

- الكتاب الأسود فى العهد الأسود - القاهرة ١٩٤٣

قشرات الحزب الوطنى :

- الحزب فى عام ١٩٤٦ - تقديم فتحى رضوان - القاهرة ١٩٤٦

هيئة البحوث العسكرية :

- نشرة التاريخ العسكرى - العدد السابع - دور الجيش

المصرى فى السياسة (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

ثالثا : المذكرات الشخصية والتراجم

أ - غير المنشورة

احمد حسنين « باشا » :

- مجموعة من الأوراق الخاصة والمذكرات وقد عثر عليها
الباحث لدى السيد/ على الدين رمضان ابن شقيقة أحمد
حسين

ب - المنشورة

احمد حسين :

- ايماني - الطبعة الاولى - مطبعة الرغائب - القاهرة ١٩٣٦
- في ظلال المشنقة - سلسلة كتب للجميع - القاهرة ١٩٥٣
احمد لطفى السيد :

- قصة حياتي - كتاب الهلال - فبراير ١٩٦٢

اسماعيل صطفى :

- مذكراتي - القاهرة ١٩٥٠

انور السادات :

- أسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية
- كتاب الهلال - يولييه ١٩٥٧

جمال عبد الناصر :

- مذكرات عن حرب ١٩٤٨ - منشور بمجلة آخر ساعة -
خمس حلقات (٩ مارس - ٦ ابريل ١٩٥٥)

جلال الحامصى :

- معركة نزاغة الحكم ، ٤ فبراير ١٩٤٢ - يولييه ١٩٥٢ ،
القاهرة ١٩٥٧

حسن عزت :

- أسرار معركة الحرية - القاهرة ١٩٥٣

حسن يوسف :

- مذكرات ، القصر ودوره فى السياسة المصرية (١٩٢٢ -
١٩٥٢) القاهرة ١٩٨٢

رفعت السعيد ، الدكتور :

- مصطفى النحاس « السياسى والزعيم المناضل » - بيروت
١٩٧٦

صلاح الشاهد :

- ذكرياتى بين عهدين - الطبعة الثانية - دار المعارف - القاهرة
١٩٧٦

صليب سالى :

- ذكريات سياسية - مطبعة أمين عبد الرحمن - القاهرة ١٩٥٢

عبد الرحمن عزام :

- صفحات من المذكرات السرية « الجزء الأول » جمع وترتيب
جميل عارف - المكتب المصرى الحديث - القاهرة بدون تاريخ

عبد الفتاح حسن :

- ذكريات سياسية - دار الشعب - القاهرة ١٩٧٤

عبد اللطيف البغدادي :

- مذكرات - الجزء الأول - المكتب المصرى الحديث - القاهرة

١٩٧٧

عبد الغنى سعيد :

- أسرار السياسة المصرية - كتاب الحرية « ٥ » - القاهرة ١٩٨٥

فاطمة اليوسف :

- ذكريات - الكتاب الذهبى - العدد ٦٣ « ابريل » - القاهرة

١٩٥٩

فكرى ابازة :

- مذكرات منشورة بمجلة المصور - أربع حلقات من

١٩٧٨/٤/٢١

كريم ثابت :

- مذكرات كريم ثابت - نشرت تباعا بجريدة الجمهورية

(١١ - ٢٩ يونيه ١٩٥٥)

كمال رفعت :

- مذكرات ، حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦

والغاء اتفاقية ١٩٥٤ - اعداد مصطفى طيبة - دار الكتاب

العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٨

محمد احمد فرغلى « باشا » :

- مذكرات « عشت حياتى بين هؤلاء » - الطبعة الثانية - مطابع

الأهرام التجارية - القاهرة ١٩٨٤

محمد التابعى :

- من أسرار السياسة والسياسيين ، مصر ما قبل الثورة -
مطابع دار القلم - القاهرة بدون تاريخ

محمد حسين هيكل :

- مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ، ج ٢ - مكتبة النهضة
المصرية عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ج ٣ دار المعارف ١٩٧٧

محمد زكى عبد القادر :

- أقدام على الطريق - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر -
القاهرة ١٩٦٧

محمد على علوبه :

- مبادئ فى السياسة المصرية - دار الكتب المصرية - القاهرة
١٩٤٢
- ذكريات سياسية واجتماعية - المركز العربى للبحث والنشر
- القاهرة ١٩٨٢

محمد محمود خليل :

- مذكرات ، منشورة بجريدة الدستور فى ١١/٥/١٩٤٥

محمود فهمى النقراشى :

- « المذكرات السرية » منشورة بجريدة أخبار اليوم عددى ٥ ،
١٢ نوفمبر ١٩٤٩

محمد نجيب :

- كلمتى للتاريخ - دار الطباعة الحديثة - القاهرة ١٩٨١
- كنت رئيسا لمصر - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٨٤

مرتضى المراغى :

- مذكرات شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة ، منشور بمجلة أكتوبر فى ٢٢ حلقة من العدد ٤٨٣ (٢٦ يناير سنة ١٩٨٦) - العدد ٥٠٤

رابعا : التوريات

- اخبار اليوم : ١٩٤٩ - ١٩٥٠
- آخر ساعة : ١٩٤٤ - ١٩٥٥
- الاثنين : ١٩٤٢
- الاخوان المسلمين : ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٧
- الاشتراكية : ١٩٥٠
- الأهرام : ١٩٣٧ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١
- ١٩٧٦
- البلاغ : ١٩٣٧ ، ١٩٤٢
- الجمهورية : ١٩٥٦
- الدستور : ١٩٤٠ ، ١٩٤٥
- السياسة : ١٩٣٧
- الضرخة : ١٩٣٣
- الطلبة : ١٩٦٥ ، ١٩٦٦
- الكتلة : ١٩٤٥ ، ١٩٤٨
- المصرى : ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٥٢
- المصور : ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٧٨
- النذير : ١٩٣٨ ، ١٩٣٩

الملايين : ١٩٥١

الوفد المصرى : ١٩٤١ ، ١٩٤٥

روزاليوسف : ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٥٠

مصر الفتاة : ١٩٥١

خامسا : البحوث والدراسات والمؤلفات

١ - العربية

ابراهيم عامر :

- ثورة مصر القومية - دار النديم - القاهرة ١٩٥٧

احمد بهاء الدين :

- فاروق ملكا - القاهرة ١٩٥٢

احمد حمروش :

- قصة ثورة ٢٣ يوليو - جزآن - دار الموقف العربى -

القاهرة - بدون تاريخ

احمد زكريا الشلق ، الدكتور :

- حزب الاحرار الدستوريين (١٩٢٢ - ١٩٥٣) - دار المعارف

- القاهرة ١٩٨٢

احمد شفيق « باشا » :

- حوليات مصر السياسية ، الجزء الثالث من التمهيد - مطبعة

شفيق - القاهرة ١٩٢٨ :

احمد عبد الرحيم مصطفى ، الدكتور :

- مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨) - معهد الدراسات

والبحوث العربية - القاهرة ١٩٧٦

- العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ - ١٩٥٦) معهد

الدراسات والبحوث العربية - القاهرة ١٩٦٨

- تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة معهد البحوث

والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٣

أحمد وفيق :

- فاروق الأول ، ج ١ ، القاهرة ١٩٣٨

أرثر جولد شميث « الابن » :

- الحزب الوطنى (مصطفى كامل - محمد فريد) ترجمة فؤاد

دوارة - تقديم وتعليق فتحى رضوان - الهيئة العامة

للكتاب - القاهرة ١٩٨٣

أمين سعيد :

- تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ الى

الى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢ - مطبعة عيسى البابى -

القاهرة ١٩٥٩

أمين عز الدين :

- تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينيات (١٩٢٩ -

١٩٣٩) - دار الشعب - القاهرة ١٩٧٢

أنور السادات :

- صفحات مجهولة - دار التحرير للطبع والنشر - القاهرة د٠ت

- قصة الثورة كاملة - كتاب - الهلال - القاهرة ١٩٥٧

جابر دزق :

- الأسرار الحقيقية لاغتيال حسن البنا - دار الدعوة للطبع والنشر - القاهرة ١٩٨٤

جلال يحيى ، الدكتور :

- الوفد المصرى (١٩١٩ - ١٩٥٢) المكتب الجامعى - الاسكندرية ١٩٨٤

جمال الشرقاوى :

- سؤال للتاريخ ، من الذى أحرق القاهرة فى ١٩٥٢ - الطليعة - السنة ١٢ - العدد ١ - يناير ١٩٧٦
- حريق القاهرة ، قرار اتهام جديد ، دار الثقافة الجديدة - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٧٦

جمال حماد :

- ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، كتاب الهلال ، أبريل ١٩٨٣

جمال سليم :

- البوليس السياسى يحكم مصر ، القاهرة للثقافة العربية ، ١٩٧٥

- قراءات جديدة لحادث ٤ فبراير ، دار الشعب - القاهرة ١٩٧٥

جورج انطونيوس :

- يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى - مطبعة الترقى - دمشق ١٩٤٦

جورج فوشيه :

- جمال عبد الناصر وصحبه ، الجزء الأول - دار المعارف -
القاهرة ١٩٦٠

حافظ محمود :

- أسرار الماضي ١٩٠٧ - ١٩٥٢ ، فى السياسة والوطنية ،
كتاب روزاليوسف - القاهرة ١٩٧٣

حسن مرعى ، الدكتور :

- ثورة شعب - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٢

حسين كروم :

- عروبة مصر قبل عبد الناصر (٤ فبراير ١٩٤٢ - ٢٣ يوليو
١٩٥٢) جزءان - العربى للنشر - القاهرة ١٩٨٠ ، دار
المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤ على التوالي

حمدى لطفى :

- ثوار يوليو - الوجه الآخر ، كتاب الهلال - يوليو ١٩٧٧

واشد البراوى ، الدكتور :

- حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ، مكتبة النهضة المصرية -
القاهرة ١٩٥٢

رفعت السعيد ، الدكتور :

- تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠ - ١٩٥٠) دار
الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٦
- أحمد حسين - كلمات ومواقف - العربى للنشر والتوزيع -
القاهرة ١٩٧٩

- الصحافة اليسارية فى مصر ، ج ٢ (١٩٥٠ - ١٩٥٢) دار

الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٨٠

- منظمات اليسار المصرى (١٩٥٠ - ١٩٥٧) دار الثقافة

الجديدة - القاهرة ١٩٨٣

رؤوف عباس ، الدكتور :

- الحركة العمالية فى مصر (١٨٩٩ - ١٩٥٢) القاهرة ١٩٦٧

- الاخوان المسلمين والانجليز (بحث منشور) بمجلة فكر -

العدد الثامن - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٥

ريتشارد ، ب ، ميتشيل :

- الاخوان المسلمون ، ترجمة عبد السلام رضوان - مكتبة

مدبولى - القاهرة ١٩٧٧

زكريا سليمان بيومى ، الدكتور :

- الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسية

المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨) - مكتبة وهبه - القاهرة ١٩٧٩

- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين -

الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٩

سميرة بحر ، الدكتورة :

- الاقباط فى الحياة السياسية المصرية - مكتبة الانجلو

المصرية - القاهرة ١٩٨٤

منية قراطة :

- نهر السياسة المصرية - مكتب الصحافة الدولى - القاهرة

١٩٥٢

سيرافيان :

- مصر ونضالها من أجل الاستقلال (١٩٤٥ - ١٩٥٢) -
- ترجمة عاطف عبد الهادي - أكاديمية العلوم السوفيتية -
- معهد الاستشراق - مطبعة الفجر الجديد - القاهرة ١٩٨٤

شحاته عيسى :

- الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر - سلسلة
- كتب قومية - العدد ٢٣٥ - الدار القومية للطباعة والنشر -
- القاهرة ١٩٦٦

شهدى عطية الشافعى :

- تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦) الدار
- المصرية للكتب - القاهرة ١٩٥٧

صلاح عيسى السوداني :

- الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية - القاهرة بدون
- تاريخ

صلاح العقاد :

- العرب والحرب العالمية الثانية ، معهد البحوث والدراسات
- العربية - القاهرة ١٩٦٦
- الفكرة العربية في مصر ، مجلة الجمعية التاريخية المصرية
- (١٩٧٢ - ١٩٧٣) - القاهرة ١٩٧٣

صلاح عيسى :

- محاكمة فؤاد سراج الدين « تحقيق ودراسة » مكتبة مدبولي -
- القاهرة ١٩٨٣

طارق البشرى :

- عام ١٩٤٦ فى التاريخ المصرى - مجلة الطليعة - فبراير

١٩٦٥

- تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر - بحث منشور بجريدة

الأهرام - عددى ٣٠ ، ٣١ يناير ١٩٧٦

- المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية - الهيئة المصرية

العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠

- الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) - الطبعة

الثانية - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٣

طاهر الطناحى :

- فاروق الاول ، دار الهلال - القاهرة ١٩٧٦

عاصم السنوقى ، الدكتور :

- مصر فى الحرب العالمية الثانية ، معهد البحوث والدراسات

العربية - القاهرة ١٩٧٦

- فكرة القومية عند الاخوان المسلمين (١٩٢٨ - ١٩٥٤)

مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٧٦

عبد الرحمن الرافعى :

- فى أعقاب الثورة المصرية ، ثلاثة أجزاء - الطبعة الأولى ،

مكتبة النهضة المصرية ، الجزء الاول عام ١٩٤٧ والثانى عام

١٩٤٩ ، الجزء الثالث عام ١٩٥١

- محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية - مكتبة النهضة -

الطبعة الثالثة - القاهرة ١٩٦١

- مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - الطبعة الثانية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٤

عبد العظيم رمضان ، الدكتور :

- تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ - الى سنة ١٩٤٨ - جزآن - بيروت ١٩٧٣
- الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٧
- دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ، المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٠
- الاخوان المسلمون والتنظيم السرى ، كتاب روزاليوسف - القاهرة ١٩٨٢

عبد المتعال البصعيدى :

- تاريخ الاصلاح فى الأزهر - مطبعة الاعتماد - القاهرة ١٩٥٠

عبد الوهاب بكر ، الدكتور :

- الجيش المصرى وحرب فلسطين (١٩٤٨ - ١٩٥٢) دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢

عصام محمد سليمان :

- أزمة الحكم فى مصر (١٩١٩ - ١٩٥٢) مطبعة الفكرة - القاهرة د . ت

عفاف لطفى السيد ، الدكتوروة :

- تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦) المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨١

على الدين هلال ، الدكتور :

- السياسة والحكم فى مصر « العهد البرلماني » (١٩٢٣ - ١٩٥٢) - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٧٧

على حامد شلبى ، الدكتور :

- مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية (١٩٣٣ - ١٩٤١) دار الكتاب الجامعى - القاهرة ١٩٨٢

على عبد الرازق :

- الاسلام وأصول الحكم - القاهرة ١٩٢٥

فؤاد كرم :

- الأجانب فى مصر ، الجنسية المصرية والطوائف الدينية ، مكتبة عبد الله وهبه - القاهرة د . ت
- النظارات والوزارات المصرية - مراجعة واشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر - القاهرة ١٩٦٩

كريم ثابت :

- الملك فؤاد ملك النهضة - القاهرة ١٩٤٧

هارسيل كولومب :

- تطور مصر (١٩٢٤ - ١٩٥٠) ترجمة زهير الشايب ، الطبعة الاولى - مكتبة سعيد رافت - القاهرة ١٩٧٢

هايلز كوبلاند :

- لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، الطبعة الاولى - بيروت ١٩٧٠

مجلى احمد حسين :

- مصر الفتاة (١٩٣٣ - ١٩٣٨) الجزء الاول - مطبعة
مذكور - القاهرة ١٩٨٤

محسن محمد :

- التاريخ السرى لمصر - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٧٣

محمد احمد أنيس ، الدكتور :

- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية - دار النهضة
العربية - القاهرة ١٩٦٩
- صفحات مجهولة من التاريخ المصرى - كتاب روزاليوسف -
العدد الثانى - القاهرة ابريل ١٩٧٣
- تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ -
القاهرة ١٩٧٧
- ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى - مكتبة مدبولى -
القاهرة ١٩٨٢
- حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ - مكتبة مدبولى - القاهرة
١٩٨٢

محمد جمال الدين المسلى ويونان لبيب وعبد العظيم رمضان :

- مصر والحرب العالمية الثانية - مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - مؤسسة الاهرام - القاهرة ١٩٧٨

محمد زكى عبد القادر :

- محنة الدستور (١٩٢٣ - ١٩٥٢) الطبعة الثانية - مكتبة
مدبولى - القاهرة ١٩٧٣

محمد شوكت التونى :

— أحزاب وزعماء ، مطبعة الدار المصرية — القاهرة ١٩٨٠

محمد صبيح :

— من العلمين الى سجن الأجانب (صفحات من الحرب العالمية

الثانية) الكتاب الأول — سلسلة كتاب الشهر — دار القاهرة

للطباعة د . ت

— فى طريق الحرية (صفحات من الحرب العالمية الثانية) —

الكتاب الثانى — سلسلة كتاب الشهر — دار القاهرة

للطباعة د . ت

محمد عبد الرحمن برج ، الدكتور :

— عزيز المصرى والحركة الوطنية فى مصر ، مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة ١٩٨٠

محمد فرج « يوزباشى » :

— ٢٦ يوليو ١٩٥٢ نهاية الطاغية — دار النداء — القاهرة د . ت

محمد فيصل عبد المنعم :

— الى الامام ياروميل — مؤسسة دار الشعب — القاهرة ١٩٧٦

محمد مصطفى عطا :

— مصر بين ثورتين — سلسلة اخترنا لك — العدد ١٦ — دار

المعارف

محمد مصطفى صفوت ، الدكتور :

— انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ — ١٩٥١) — القاهرة ١٩٥٢

- مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة « التطور

السياسى » (١٨٨٢ - ١٩٥٨) - القاهرة ١٩٥٩

محمود حلمى ، الدكتور :

- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - الكتاب الاول ، مقدمات الثورة

وأسبابها ، مطبعة الاعتماد - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٦٦

محمود زايد :

- من أحمد عرابى الى جمال عبد الناصر ، الحركة الوطنية

المصرية - بيروت ١٩٧٣

محمود متولى ، الدكتور :

- مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، دار

الموقف العربى - القاهرة ١٩٧٩

مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام :

- ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - القاهرة ١٩٦٩

موسى صبرى :

- قصة ملك وأربع وزارات سلسلة كتاب اليوم ، العدد ٧١

أكتوبر ١٩٧٣

نصر الدين عبد الحميد نصر :

- مصر وحركة الجامعة الاسلامية (١٨٨٢ - ١٨١٤٠) - الهيئة

العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٤

هيوج ماكليف :

- الملف السرى للملك فاروق (ترجمة أحمد فوزى) دار الهلال

- القاهرة ١٩٧٧

وحيد الدالى :

- أسرار الجامعة العربية - مكتبة روزاليوسف - القاهرة ١٩٨٢

يوانان لبيب رزق ، الدكتور :

- أصحاب القمصان الملونة فى مصر (١٩٣٢ - ١٩٣٧) المجلة

التاريخية ، المجلد ٢١

- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٧٥

- الأحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢ - القاهرة ١٩٧٧

- مائة عام من عمر الوزارة المصرية (١٨٧٨ - ١٩٧٨) بحث

منشور بجريدة الأهرام فى ١٩٧٨/٨/٤

- الوفد والكتاب الأسود - مؤسسة الأهرام - القاهرة ١٩٨٤

- الأحزاب السياسية فى مصر (١٩٠٧ - ١٩٨٤) كتاب

الهلال - ديسمبر ١٩٨٤

ب - الأجنبية

— CIANO, COUNT GALEAZZO : CIANOS DIARIES (1933-1943),
NEW YORK 1946.

— EVANS, TREFOR (edited by), LORD KILLEARN DIARIES
(1934-1946), LONDON 1972.

— FLOWER, R. THE STORY OF MODERN EGYPT (NAPOLEON TO
NASSER), LONDON 1976.

— HOLT, P. M. (edited) POLITICAL AND SOCIAL CHANGES IN
MODERN EGYPT, (LONDON 1968).

- HURANI, A, (edited by) MIDDLE EASTERN AFFAIRS, LONDON 1965
- JANKOWSHI, P. J. EGYPT YONG REBELS (U.S.A. 1975).
- KIRK, G : THE MIDDLE EAST (1945 - 1950) LONDON 1954,
: A SHORT HISTORY OF MIDDLE EAST, LONDON 1961.
- LUGOL, JEAN : EGYPT AND WORLD WAR II, CAIRO 1945.
- MANSFIELD, P : THE BRITISH IN EGYPT (U.S.A. 1971).
- MARLOWE, J : ANGLO EGYPTIAN RELATIONS (1800 - 1953),
LONDON 1954.
: FOUR ASPECTS OF EGYPT — LONDON 1960.
- NUTTING, A : THE ARABS — LONDON 1964.
- VATIKIOTIS P.J : THE MODERN HISTORY OF EGYPT (LONDON 1944)
: EGYPTIAN ARMY in POLITICS (LONDON 1961).
: EGYPT SINCE REVOLUTION (LONDON 1968).

المحتويات

الصفحة

٥ - ٢٠ : تقديم :

٢١ - ٧٠ : تمهيد :

- تطور دور القصر كمؤسسة سياسية منذ اعلان
تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

- مجلس الوصاية بين صراعات قوى التأثير
السياسى « تطور مسألة الوصاية »

- التنظيم الداخلى للقصر واثره على دوره فى الحكم
- فاروق الاول

الفصل الأول :

٧١ - ١٣٨ : القصر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

- الصراع بين القصر والوزارة النحاسية الرابعة

- القصر ووزارات الائتلاف اللاوفدى

- عودة الحكم الوفدى وتجدد الصراع مع القصر

- مساعى القصر نحو الوزارة القومية

الفصل الثانى :

١٣٩ - ٢١٠ : القصر والأحزاب السياسية

- تطور الصراع بين القصر والوفد

- القصر وأحزاب الأقلية « الأحرار الدستوريون -

الصفحة

الهيئة السعدية - الكتلة الوفدية - الحزب
الوطني ،

- تجربة أحزاب القصر

الفصل الثالث :

٢١١ - ٢٦٤

القصر والجماعات الايديولوجية

- الاخوان المسلمون

- مصر الفتاة

- الحركة الشيوعية

الفصل الرابع :

٢٦٥ - ٣١٧

القصر بين الاتجاهات الاسلامية والعربية

- التيار الاسلامي وأثره على علاقة القصر بالأزهر

- القصر والفكرة العربية

- اتجاهات القصر العربية وأثرها على نشأة الجامعة

العربية

- القصر وآخر محاولات الزعامة العربية « المشكلة

الفلسطينية »

الفصل الخامس :

٣١٩ - ٣٩٨

الصدام بين القصر والانجليز

- تطور العلاقة بين القصر والسفارة البريطانية

بعد ابرام المعاهدة

الصفحة

- محاولات القصر موازنة النفوذ البريطاني بالقوى الأجنبية
- موقف القصر من مسألة دخول مصر الحرب العالمية الثانية
- حادث ٤ فبراير بين القصر والسفارة البريطانية
- القصر والغاء معاهدة ١٩٣٦

الفصل السادس :

٣٩٩ - ٤٧٢

انهيار النظام السياسى ونهاية حكم القصر

- بحر الفوضى السياسية وفساد أداة الحكم "حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢"
- تطور علاقة القصر بالجيش
- دور القصر فى صفقة الأسلحة الفاسدة
- فساد العلاقة بين القصر والجيش وتزايد نشاط الضباط الأحرار
- مقدمات الثورة ونهاية حكم القصر

الخاتمة :

٤٧٣ - ٤٧٦

حصار دور القصر فى السياسة المصرية

٤٧٧ - ٥٠٦

الملاحق :

٥٠٧ - ٥٣٢

مصادر الدراسة :

مطبعة اطلس



imprimerie atlas

LE CAIRE: 11-13 RUE SOUK EL TEWFIKIEH, P.C. 100731, TEL: 747797

القاهرة: ١١-١٣ شارع سوق التوفيقية من. ت. ١٠٠٧٣١ ت. ٧٤٧٧٩٧

رقم الايداع ١٦٩٨/١٩٨٨
الترقيم الدولي ٣ - ٠٧١ - ١٣٣ - ٩٧٧

